

ملف رقم (١٠٨)

مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية
سلسلة الأدلة والكشافات

التكشيف الاقتصادي للتراث

الزكاة (٩)

موضوع رقم (١٠٥)

إعداد

الدكتور / أحمد جابر بدران

إشراف

أ. د / علي جمعة محمد

فهرس محتويات ملف (١٠٨)

الزكاة (١٠) موضوع (١٠٥)

١٠٥ الزكاة والصدقات ج

التهانوى، موسوعة اصطلاحات العلوم الاسلاميه المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون ٤ / ٤

١- الزكاة، قدر معين من النصاب الحولى يخرج من المسلم الحر المكلف لله تعالى الي الفقير المسلم من غير الهاسمين ومواليهم ج ٣ ص ٦٢٣.

٢- قد تطلق الزكاة شاملة للعشر وصدقة الفطر والكفارة وانذر وغير ذلك من الصدقات الواجبة ج ٣ ص ٦٢٣.

٣- العاشر، من نصبه الامام على الطريق لآخذ صدقة التجار ج ٤ ص ٩٦٠.

٤- صدقة الاحرام غير مدرة فهي نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو شعير ج ٤ ص ٨٥١.

ابن خلدون، كتاب العمر ١٦/ ٤

١- الرسول (ﷺ) يعطى المولفة قلوبهم من نصيبه من خمس الخمس ج ٢ ص ٨١٧

٢- ما تصدق به عثمان بن عفان لتجهيز جيش العسرة ج ٢ ص ٨١٩.

٣- سليمان بن كثير واصحابه يدفعون لابراهيم الامام عشرين لف دينار ومائتى ألف درهم ومسكا ومتاعا كثيرا ج ٣ ص ٢١٩.

٤- نجدة بن عامر الحارثى يأخذ الصدقة كرها من بنى تميم بكاطمة، كما زحذها من مخاليف اليم وحضرموت ج ٣ ص ٣١٤.

٥- كان هارون الرشيد يتصدق فى كل يوم بألف درهم ج ٣ ص ٤٧٦.

٦- كان احمد بن طولون يتصدق فى كل شهر بلف دينار ج ٤ ص ٦٥٢.

٧- اذا كانت الدولة على سنن الدين اقتضت جبايتها على المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية ج ١ ص ٤٩٣.

٨- كان سعد بن أبى وقاص على صدقات هوازن قبل توليته حرب العراق ج ٢ ص ٩١٧.

٩- تفصيلات الزكاة كما وردت فى كتاب النبي (ﷺ) لعمر بن حزم حين بعثه الى اليمن ج ٢ ص ٨٣١.

١٠- عمال الرسول (ﷺ) على الصدقات ج ٢ ص ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٥٩، ٨٧٣.

١١- امتناع المرتدين عن زداء الزكاة ج ٢ ص ٨٥٧، ٨٦٢، ٨٦٩.

١٢- السلطان أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن عبد الحق يرفع عن الناس جباية زكاة الفطر ويتركها لآمانتهم ج ٧ ص ٤٣٦.

المسرخصى، كتاب المسوط

١- معنى الزكاة لغة واصطلاحا ج ٢ ص ١٤٩.

٢- توزع الزكاة فى فقراء دافعيها ج ٢ ص ١٤٩، ١٨٠، ١٨١.

٣- أول زكاة فرضها الرسول (ﷺ) كانت على المواشى ج ٢ ص ١٥٠.

٤- زكاة الابل ج ٢ ص ١٥٠، ١٦٠، ج ٢ ص ٥٢، ٥٣، ج ٢ ص ١٢٦.

٥- الرسول (ﷺ) ينهى سعاة الزكاة عن أخذ كرائم أموال الناس ج ٢ ص ١٥٠، ١٥٨، ١٧٣.

٦- أبو بكر وعمر أول من عمل بكتاب الصدقة الذى كتبه الرسول (ﷺ) ج ٢ ص ١٥١، ١٥٢، ١٨٢.

٧- زكاة الغنم ج ٢ ص ١٥٢، ١٥٤، ١٨٢-١٨٦.

٨- زكاة البقر ج ٢ ص ١٥٣، ١٨٦-١٨٨.

٩- يستقر النصاب فى الزكاة على شيد واحد معلوم عند كثرة الأموال ج ٢ ص ٥٣.

١٠- لا يجمع بين مسروق ولا يفرق بين مجتمع فى الزكاة ج ٢ ص ١٥٤، ١٥٥، ١٧١، ١٨٤، ١٨٥.

١١- الزكاة فى حالة شركة الأموال بين مسلم وذمى ج ٢ ص ١٥٤.

١٢- زكاة الزروع فى حالة السقى بالمطر أو السقى بالغرب والدالية ج ٢ ص ١٥٤، ١٦٦، ج ٣ ص ٤، ٢.

١٣- الموقف من عدم وجود النصاب فى زكاة الحيوانات من حيث السن ج ٢ ص ١٥٥، ١٥٦.

١٤- الموقف من أداء القيمة بدا من المنصوص عليه فى الزكاة أى النقد بدل العين ج ٢ ص ١٥٦، ١٥٧.

١٥- الموقف من زكاة الحلمان والفصلان والعجائيل ج ٢ ص ١٥٧، ١٥٩، ١٧٣.

١٦- الموقف من الزكاة فى حالة وجود دين على صاحب المال ج ٢ ص ١٦٠، ١٦١.

١٧ - العشر هو مؤونة الأرض النامية كالخراج ج ٢ ص ١٦٠، ١٦٣، ١٧١، ١٧٢.

١٨ - وجوه صرف الصدقات ج ٢ ص ١٦١، ٢٠٢، ٢٠٣، ج ٣ ص ٨ - ١٤.

١٩ - الدولة هي الكفيلة بجباية الصدقات ولا يجوز للشخص أن يتصدق ليسر للجاني رفضه للدفع ج ٢ ص ١٦١ - ١٦٢.

٢٠ - الموقف من زكاة أموال الصبيان والأيتام والمجانين ج ٢ ص ١٦٢ - ١٦٤.

٢١ - الزكاة في مال المكاتب ج ٢ ص ١٦٤.

٢٢ - لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ج ٢ ص ١٦٤ - ١٦٨.

٢٣ - زكاة الحيوانات السائمة ج ٢ ص ١٦٤ - ١٦٨، ١٧١، ١٧٣.

٢٤ - ليس على الحيوانات الحوامل والعوامل صدقة ج ٢ ص ١٦٥.

٢٥ - الزكاة عبادة محضة ج ٢ ص ١٦٦.

٢٦ - صدقة الفطر ص ١٦٨، ج ٣ ص ١٠١، ١١٤.

٢٧ - لا يجوز تأخير دفع الزكاة ج ٣ ص ١٦٩.

٢٨ - الرسول (ﷺ) وأبو بكر وعمر كانوا يأخذون زكاة الأموال الباطنة عن طريق عمالهم أما عثمان فتركها للناس يدفعونها لوحدهم ج ٣ ص ١٦٩، ١٧٠.

٢٩ - الفرق بين زكاة السائمة وزكاة الحيوانات التي يتاجر بها ج ٢ ص ١٧٠، ١٧٨.

٣٠ - الموقف من النصاب واكتماله بالمقارنة مع حلول الحول عليه ج ٢ ص ١٧٢.

٣١ - شروط وجوب الزكاة ج ٢ ص ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٨.

٣٢ - دفع الزكاة قبل وجوبها ج ٢ ص ١٧٦، ج ٣ ص ٥٠.

٣٣ - عمر يفرض على نصارى تغلب الصدقة مضاعفة، وموقف الخلفاء من بعده ج ٣ ص ١٧٨، ١٧٩.

٣٤ - السلاطين أيام السرخسي لا يصرفون الصدقات في وجوها ج ٣ ص ١٨٠.

٣٥ - الفرق بين وجوه صرف الصدقات ووجوه صرف الخراج ج ٣ ص ١٨٠، ٢٠٧، ج ٣ ص ٥٢.

٣٦ - الصدقة تؤخذ من أهل البغى من المسلمين أيضا ج ٣ ص ١٨١.

٣٧ - زكاة المسلم الذي يسكن في بلاد أهل الحرب ج ٣ ص ١٨١، ١٨٢.

٣٨ - الزكاة في حالة الشركة في التجارة ج ٣ ص ١٨٥، ٢٠٩، ج ٣ ص ٣٩، ٤٠.

٣٩ - زكاة الخيل ج ٣ ص ١٨٨، ١٨٩.

٤٠ - زكاة الدراهم (الورق) ج ٣ ص ١٨٩ - ١٩١، ١٩٤، ٢٠٤، ج ٣ ص ٢٣، ٢٤.

٤١ - لا زكاة في المكسور ج ٣ ص ١٩٠.

٤٢ - زكاة الدنانير (الذهب) ج ٣ ص ١٩٠، ١٩١.

٤٣ - زكاة عروض التجارة ج ٣ ص ١٩٠، ١٩١.

٤٤ - زكاة الحلي ج ٣ ص ١٩٢.

٤٥ - الدنانير والدراهم يكمل كل منهما الآخر النصاب لغرض الزكاة ج ٣ ص ١٩٢ - ١٩٤، ج ٣ ص ٢١، ٢٠.

٤٦ - زكاة الديون ج ٣ ص ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧.

٤٧ - ضرورة النماء في الأموال لوجوب الزكاة ج ٢ ص ١٩٩ - ١٩٨، ج ٣ ص ٢٠.

٤٨ - الزكاة على أصحاب المهن ج ٣ ص ١٩٨.

٤٩ - جواز دفع الزكاة إلى الذمي الفقير ج ٣ ص ٢٠٢.

٥٠ - زكاة مال المضاربة ج ٣ ص ٢٠٥.

٥١ - زكاة المحاصيل ص ٢٠٦، ٢٠٧، ج ٣ ص ٢ - ١٧.

٥٢ - اجتماع العشر والخراج في الأرض والموقف منهما ج ٣ ص ٢٠٧.

٥٣ - زكاة المعادن ج ٣ ص ٢١١ - ٢١٧.

٥٤ - زكاة ما يستخرج من البحر من السمك واللؤلؤ والعنبر ج ٣ ص ٢١٢، ٢١٣.

٥٥ - زكاة العسل ص ٢١٦، ج ٣ ص ١٥، ١٦.

٥٦ - لا زكاة في القير والنفط والملح ج ٣ ص ٢١٦.

٥٧ - ابن عباس أخذ من البقول دستجة من كل عشر دستجات ج ٣ ص ٢.

٥٨ - المحاصيل التي لا تدفع الزكاة ج ٣ ص ٢، ٢.

٥٩ - الأرض الوقف والعشر ص ٤، ٥.

٦٠ - لا يسقط العشر إذا كان على صاحب الأرض دين ج ٣ ص ٤.

٦١ - بنو تغلب في حالة امتلاكهم أرض عشر ج ٣ ص ٦، ٧، ٤٨.

٦٢ - أنواع أرض العشر ج ٣ ص ٨، ٧.

٦٣ - الموقف من تعجيل العشر قبل نضوج الغلات ج ٣ ص ١١، ٥٠.

٦٤ - صدة التطوع ج ٣ ص ١٢.

٦٥ - زكاة الركاز، وموقف الامام من الركاز ج ٣ ص ١٧.

٦٦ - نوادر الزكاة ج ٣ ص ٢٠-٤٥.

٦٨ - لا زكاة على أرض عشرية أو خراجية اشترت للتجارة ج ٣ ص ٤٧.

٦٩ - لا يسقط العشر عن الأرض العشرية في حالة وفاة مالكيها ج ٣ ص ٥٠.

٧٠ - بنو زريق يدفعون صدقاتهم للرسول (ﷺ) ج ٣ ص ٧١.

٧١ - لا تحمل الصدقة على بنى هاشم ج ٢ ص ١٧٩، ج ٣ ص ١٢، ج ١٠ ص ١٠، ١٣، ج ٣٠ ص ٢٧٢، ٢٧٥.

٧٢ - اعطاء المؤلفة قلوبهم من الصدقة ج ٣٠ ص ٨٧.

٧٣ - ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ج ٢٣ ص ١٦٢.

٧٤ - الرسول (ﷺ) يبين أن الصدقة لا تحمل لغنى ولا لذى مرة سوى ج ٣٠ ص ٢٧١.

٧٥ - الحث على أداء الصدقات ج ١٠ ص ٥، ج ٣٠ ص ٢٧٤، ٢٧٥.

عليش، فتح العلي المالك ج ٤ / ٣٥

X

١ - شرط وجوب الزكاة ج ١ ص ١٦٠.

٢ - جواز أن يعطى المفلس من الزكاة ج ١ ص ١٦٠.

٣ - مصرف الزكاة ج ١ ص ١٦٠، ١٦٢.

٤ - زكاة مال الشركة ج ١ ص ١٦١.

٥ - زكاة الذرة وما شابهها ج ١ ص ١٦١-١٦٢، ٤.

٦ - زكاة الدين غير المقبوض ج ١ ص ١٦٣.

٧ - من يتولى اخراج الزكاة ج ١ ص ١٦٣.

٨ - اخراج الزوج زكاة مال زوجته ج ١ ص ١٦٣.

٩ - الضريبة هل تحسب من الزكاة ج ١ ص ١٦٣-١٦٤.

١٠ - زكاة الزاويث من الزرع بعد خرصه ج ١ ص ١٦٤.

١١ - زكاة الفلوس النحاسية ج ١ ص ١٦٤-١٦٥.

١٢ - زكاة العملة المضروبة المتداولة ج ١ ص ١٦٤-١٦٥.

١٣ - زكاة المركب المستعمل للاجبار ج ١ ص ١٦٥.

١٤ - حواز أن يوكل الفقير باستلام الزكاة ج ١ ص ١٦٥.

١٥ - زكاة الزروع قبل حصادها ج ١ ص ١٦٥-١٦٦.

١٦ - أخذ الشريف الزكاة ان كان فقيرا ج ١ ص ١٦٦.

١٧ - زكاة الديون اذا استوفيت ج ١ ص ١٦٦-١٦٧.

١٨ - الملتزمب النفقة يلتزم بدفع صدقة الفطر عن المنفق عليهم ج ١ ص ٢٢٥.

١٩ - عدم جواز اخراج صدقة الفطر دراهم ج ١ ص ١٦٧.

٢٠ - جواز اخراج صدقة الفطر من الأطعمة المقتناة ج ١ ص ١٦٧-١٦٨.

٢١ - جواز أن يخير الفقير بأخذ ما شاء صدقة ج ١ ص ١٦٨.

٢٢ - وجوب تنفيذ الصدقة اذا شرطت ج ١ ص ٢١٠، ٢٦٠.

٢٣ - أخذ الصدقات المقدمة الى حراس الاشرطة ج ١ ص ٢٦٧-٢٦٨.

٢٤ - بطلان الصدقة برجع المعطى ج ٢ ص ٢٧٣، ٢٧٩.

٢٥ - صدقة المريض لا تحتاج الى حيازة قبل موته ج ٢ ص ٢٨٧.

٢٦ - الصدقة لا تنفذ الا من ثلث المال لو تصدق بجميع ماله ج ١ ص ٢٥١.

٢٧ - يتصدق على الفقراء بالهبة ج ١ ص ٢٦٧.

X

أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر ج ٤ / ١٨

١ - مبلغ ما أعاه الرسول (ﷺ) من الأموال والابل والاغنام للمؤلفة قلوبهم بعد غزوة حنين ج ١ ص ١٤٧.

٢ - امتناع المرتدين عن زكاة الزكاة ج ١ ص ١٥٧.

٣ - ما تصدق به الصحابة لتجهيز جيش العسرة ج ١ ص ١٤٩.

٤ - علي بن أبي طالب يأخذ صدقات أهل نجران وجزينهم ج ١ ص ١٥٠.

- ٥ - الحسين بن علي بن الحسن يوزع في بغداد والكوفة زمن الهادي اربعين زلف دينار
ج٢ ص ١١.
- ٦ - كان هارون الرشيد يتصدق من صلب ماله في كل يوم بآلف درهم ج٢ ص ١٩.
- ٧ - كان السلطان مسعود بن محمود الغزنوي كثير الصدقة كثير الاحسان الى العلماء ج٢
ص ١٦٥.
- ٨ - كان ملكشاه بن الب ارسلان كثير الصدقات فقد تصدق في يوم واحد بعشرة آلاف دينار
ج٢ ص ٢٠٣.
- ٩ - مبلغ ما حصل عليه عماد الدين أبو الفداء (المؤلف) من الصدقات السلطانية ج٤ ص
٧٩-٨٤، ٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٨.

المكتبة الإسلامية

موسوعة

اصطلاحات العلوم الإسلامية

(المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون)

للشيخ المولوي محمد أعلى بن علي التهرانوي

عليه ولا يوجد بدون هذا الزمان لتعلقه بأسور منطقية عليه . وكما ان الزمان لا تجري عليه تعالى كذلك لا يجري على صفاته القديمة وفي التفسير الكثير فعل الله يستغني عن الزمان لانه لو انتقل الى زماني وجب ان يتغير حدوث ذلك الزمان الى زماني آخر فيزول التمسك * تنبيه * علم ما ذكرنا سواد قلنا العام حادث بالحدوث الزماني كما هو رأي المتكلمين اوبالحدوث الذاتي كما هو رأي الحكماء بتقدم الباري سبحانه عليه لكونه موجودا اياه ليس تقديما زمانيا ولا لزوم كونه تعالى واقعا في الزمان بل هو تقدم ذاتي عند الحكماء وعند المتكلمين قسم سادس نتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض . و يعلم ايضا ان بقائه تعالى ليس عبارة عن ان يكون وجوده في زمانين بل عن امتناع عدمه ومقارنته للزمنة ولا القدم عبارة عن ان يكون قبل كل زمان زمان والا لم يتصف بالبارئ سبحانه وعلى هذا ما وقع من الكلام الزلي بصيغة الماضي ولو في الامور المستقبلية الواقعة فيما لا يزال كقوله انا ارسلنا نوحا وذلك لانه اذا لم يكن زمانيا لا يحسب ذاته ولا يحسب مفاته كان نسبة كلامه الذي الى جميع الزمنة على الصورة الا ان حكمته تعالى اقتضت التعبير عن بعض الامور بصيغة الماضي وبعضها بصيغة المستقبل نمط ما تمسك به المقررة في حدوث القرآن من انه لو كان قدما لزوم التذبذب في امثال ما ذكر فان الزمان لم يكن واقعا قبل الازل وايضا انا اذا قلنا كان الله موجودا في الازل وسوجد في الابد وهو موجود في الآن لم نرد به ان وجوده واقع في تلك الزمنة بل اردنا انه مقارن معها من غير ان يتعلق بها كتملق الزمانيات وايضا لو ثبت وجود مجردات عقلية لم يكن ايضا زمانيا وايضا اذا لم يكن الباري تعالى زمانيا لم يكن بالنسبة اليه ماض وحال ومستقبل ولا يلزم من علمه بالتغيرات تغير في علمه بل انما يلزم ذلك لو دخل فيه الزمان كذا في شرح المواقف [وفي كلمات ابي البقاء الزمان عبارة عن امتداد مرسوم غير قار الذات متصل الاجزاء يعني ان جزء يفرض في ذلك الامتداد يكون نهاية لطرف وبداية لطرف آخر او نهاية لهما او بداية لهما على اختلاف الاعتبارات كالنقطة المفروضة في الخط المتصل فيكون كل آن مفروض في الامتداد الزماني نهاية وبداية لكل من الطرفين قائمة بهما والزمان عند ارسطو تابعه من الشاكنين هو مقدار الفلك الاعظم الملقب بالفلك الطلس لخلوه عن النقوش كالترب الطلس وبعض الحكماء قالوا ان الزمان من اتمام الاعراض وليس من الشخصيات فانه غير قارو احوال فيه ابي الزماني قارو البداة حادثة بالي غير القارو يكون مشخضا للقارو كذا المكان ليس من الشخصيات لان التمكن ينتقل اليه ويملك عنه والشخص لا يملك عن الشخص ومعنى كون الزمان غير قار تقدم جزء على جزء اني غير النهاية لانه كان في الماضي ولم يبق في الحال والزمان ليس شيئا معينا يحصل فيه الموجود قال اناطرون ان في عالم الامر جوارا اربا يتبدل ويتغير ويتجدد وينصرم بحسب النصب والاعتادات الى المتغيرات وبحسب الصيغة والذات وذلك الجهر باعتبار نسبة ذاته الى الامر الثابتة يحسب

سرمدا والى ما قبل المتغيرات يسمى دهرًا والى مقارنته يحسب زمانًا ولا استعانة في ان يكون للزمان ما عند المتكلمين الذين يمترون الزمان بالامر المتجدد الذي يقدر به متجدد آخر انتهى من الكلمات [**فصل الواو * الزكاة** كالصلوة وزنا وكذبة اسم من الزكوة وكلمة مستعمل وفي المفردات انها في اللغة النمو الاجمال من بركة الله تعالى وفي الشريعة قدر معين من النصاب الجبري يخرج من الحر الممل المالك لله تعالى الى الفقير المسلم الغير الهاشمي ولا مولاه مع قطع المنفعة عنه من كل وجه فانقدر يتناول الصدقة ايضا وقولنا معين يخرج الصدقة ان تضمن فيها وقولنا يخرج من الحر الممل المالك لله تعالى ان شرط وجوبها الحرية والاسلام والعقل والبلوغ وقولنا الى الفقير المسلم الغير الهاشمي ولا مولاه **ابن حزم** في هي يخرج الغني والكافر والهاشمي ومولاه فان دفع الزكاة اليهم مع العلم لا يجوز وقولنا مع قطع المنفعة عنه احتراز عن الدفع الى فروع وان سفلوا واصولوا وان علوا ومكاتبه ودفع احد الزوجين الى الآخر [ومعنى قوله من كل وجه ابي شرعا وعادة ان الانفاق الاب بمال الابن عند الحاجة جائز شرعا وانفاق الابن بمال الاب او احد الزوجين بمال الآخر خارج عادة] وقيدنا ان تعالى ان الزكاة عبادة فابدع فيها من الاخلاص هذا يستفاد من الدرر . وفي جامع الرموز ان الزكاة في الشريعة القدر الذي يخرج من الفقير في الترمذي انها في القدر سبب شرعا فانها ابتداء ذلك القدر وعليه يستحقون كما في المضمرات انتهى . ويؤيده انها توصف بالوجوب وهو من صفات الاعمال ويؤيد الابل قوله تعالى وآتوا الزكاة اذ ابتداء الايتام محال والاطهار ان الزكاة في الشرع يجيبون بكلام المعنيين كذا في البرجستي [وهذا لفظ الصلوة فانها في الاعمال المعبودة سبب شرعا ولغة ايتانها اداها] وقد تطلق الزكاة شاملة للمعسر مدقة الفطرو الكفاية والنفرة وغير ذلك من الصدقات الواجبة كما يستفاد من جامع الرموز في فصل مصرف الزكاة وقد تطلق الزكاة على الزكوة كما ستعرف . وفي شرح القصيدة الغافية الزكاة لغة الطهارة والنمو شرعا طهارة مال بلغ النصاب باخراج ما فضل عن الحاجة لانداد خلة المستحقين به وفي الحديقة طهارة نفس بلغت حد الكمال باقامة مافضل من حاجتها من الفيف الزماني على المستحقين اليه انتهى . وفي الاضاح التكمال واما الزكاة فعبارة عن التزكي باثبات الحق على الخلق اعني يؤثر شهادة الحق في الوجود على شهود الخلق ويؤيده ما في بعض الرسائل قال زكاة در اصطلاح صرفه ترك دنيا را كويند و يك كويند نفس اخر طهرت غير .

التذكية في اللغة الذبح والاسم الذكوة وفي الشريعة تمصيل الدم النجس كما في ميد البصيرط فيخرج الشربة والنظيحة وما قيل ان التذكية قطع الوداج فلا معنى له مع انه يخرج منه ذكوة الضرورة وهي المسمى بذكوة الاضطرارو هي جرح اكل من بدن الناضجة عند الاصطباح كما ان ذكوة الاختيار هي قطع الوداج كذا في جامع الرموز .

عليه ولا يوجد بدون هذا الزمان لتعلقه بأمور منطبقه عليه • وكما ان الزمان يجري عليه تعالى كذلك لا يجري على صفاته القديمة وفي التغيير الكبير نعل العمل يستغني عن الزمان لانه لو انتفى الزمان لم يبق عليه ما ذكرنا مراراً قلنا رجب ان يفكر حدوث ذلك الزمان الى زمان آخر فيلزم التمسك * تنبيه * علم ما ذكرنا مراراً قلنا العلم حادث بالحدوث الزماني كما هو رأي المتكلمين او بالحدوث الذاتي كما هو رأي الحكماء يتقدم الباري سبحانه عليه لكونه موجوداً اياه ليس تقدماً زمانياً ولا لزوم كونه تعالى واقعاً في الزمان بل هو تقدم ذاتي عند الحكماء وعند المتكلمين قسم سادس كتقدم بعض اجزاء الزمان على بعض • ويعلم ايضاً ان بقائه تعالى ليس عبارة عن ان يكون وجوده في زمانين بل عن امتناع عدمه ومقارنته للزمنة ولا القدم عبارة عن ان يكون قبل كل زمان زمان ولا لم يبق به الباري سبحانه وعلى هذا ما وقع من الكلام الزلالي بصيغة الماضي • ولو في الامور المستقبلية الواقعة فيما لا يزال كقوله انا ارسلنا نوحاً وذلك لانه اذا لم يكن زمانياً لا يحسب ذاته ولا يحسب صفاته كان نسبة كلامه الزلالي الى جميع الزمنة على السواء الا ان حكمته تعالى اقتضت التمييز بين بعض الامور بصيغة الماضي وبعضها بصيغة المستقبل فحفظ ما تمسك به المعقولة في حدوث القرآن من انه لو قدما لم يزم الكذب في امثال ما ذكرنا ان الارسل لم يكن واقعاً قبل الزل ولا ايضاً ان اذا قلنا ان الله كان موجوداً في الزل وسوجد في الابد وهو موجود في الان لم نرد به ان وجوده واقع في تلك الزمنة بل اردنا انه مقارن معها من غير ان يتعلق بها فتعلق الزمانيات وايضاً لو ثبت وجود مجردات عقلية لم يكن ايضاً زمانياً وايضاً اذا لم يكن الباري تعالى زمانياً لم يكن بالنسبة اليه ماض وحال ومستقبل فلا يلزم من علمه بالتغيرات تغير في علمه بل انما يلزم ذلك لو دخل فيه الزمان كذا في شرح المواقف • وفي كليات ابي البقاء الزمان عبارة عن امتداد مفهوم غير قار الذات متصل الاجزاء يعني اني جزء يفرض في ذلك الامتداد يكون نهاية لطرف وبداية لطرف آخر او نهاية لها او بداية لها على اختلاف الاعتبارات كالنقطة المفروضة في الخط المتصل فيكون كل آن مفروض في الامتداد الزماني نهاية وبداية لكل من الطرفين قائمة بهما • والزمان عند ارسطو تابعيه من المشائين هو مقدار الفلك الاعظم الملقب بالفلك العلوي عن النقوش كالنقش الاطلس وبعض الحكماء قالوا ان الزمان من اقسام الاعراض وليس من الشخصات فانه غير قارو الحال فيه ابي الزماني قارو البداة حادثة بالغير القارو يكون مشخفاً للقارو وكذا المكان ليس من الشخصات لان الشئ ينتقل اليه ويبتعد عنه • والشخص لا ينتك من الشخص • معنى كون الزمان غير قار تقدم جزء على جزء الى غير النهاية لانه كان في الماضي ولم يبق في الحال والزمان ليس شيئاً معيناً يحصل فيه الموجد قال الفلاس ان في عالم الامر جواهر ازلها يتبدل ويتغير ويتجدد وينصر بحسب النسب والاعادات الى التغيرات وبحسب الحقيقة والذات وذلك الجواهر باعتبار نسبة ذاته الى الامور الدائمة بحسب

سرمديا والى ما قبل المتغيرات بمعنى دهرها والى مقارنتها بمعنى زماناً ولا استعانة في ان يكون للزمان مان عند المتكلمين الذين يعزّون الزمان بالامر المتجدد الذي يقدر به متجدد آخر انتهى من الكليات •

فصل الواو • الزكوة كاصطلاح وزنا وكذبة اسم من التزكية وكلامها مستعمل وفي السجلات انها في اللغة النمو الجاهل من بركة الله تعالى وفي الشريعة تقدير معين من النصاب الجبري يخرج به اجر المسلم المكلف لله تعالى الى الفقير المسلم الغير الهاشمي • ولا مولاه مع قطع المتقنة عنه من كل وجه فالتقدم بقتل الصدقة ايضاً وتولنا معين يخرج الصدقة اذ تضمن فيها وتولنا يخرجها اجر المسلم المكلف لان شرط وجوبها الحرية والاسلام والعقل والبلوغ وتولنا الى الفقير المسلم الغير الهاشمي • ولا مولاه اي مولى الهاشمي يخرج الغني والكفر والهاشمي ومولاه فان دفع الزكوة اليهم مع العلم لا يجوز وتولنا مع قطع المنفعة عنه احتراز عن الدفع الى فردعه وان سفلوا واصوله وان علوا ومكاتبه ودفع احد الزوجين الى الآخر • [ومعنى قوله من كل وجه ابي شرعا وعادة فان انتفاع الاب بمال الابن عند الحاجة جائز شرعا وانتفاع الابن بمال الاب واحد الزوجين بمال الآخر جازعاً] وتولنا تعالى لان الزكوة عبادة فبذلها من الاخلاص عند استغفار من الذر • وفي جامع الرموز ان الزكوة في الشريعة القدر الذي يخرج به الفقير وفي اعرامتي انها في القدر ميسر شرعاً فانها ابتداء ذلك القدر وعليه المسحقون كما في المضمرات انتهى • ويؤيده انها توصف بالوجوب وهو من صفات الاعمال ويورد الاصل قوله تعالى وآتوا الزكوة اذ ابتداء الايمان ومحال و الاظهر ان الزكوة في الشرع يجيب بطلا المعنيين كذا في البرجندي [وهذا لفظ الصلوة فانها في الاعمال المعبودة ميسر شرعاً وانها ابتداء] وقد تطلق الزكوة شاملة للمشر ومدعة الفطر والنفقة والنفور وغير ذلك من الصدقات الواجبة كما يستفاد من جامع الرموز في فصل مصرف الزكوة وقد تطلق الزكوة على التزكية كما ستعرف • وفي شرح القصيدة الغاربية الزكوة لغة الطهارة والنمو وشرعاً طهارة مال بلغ النصاب باخراج ما فضل عن الحاجة لتسديد خلة استعاجيل به وفي الحقيقة طهارة نفس بلغت حد الكمال بانفاضة ما فضل من حاجتها من الغيب الرباني على المحتاجين اليه انتهى • وفي الانصاف التامم واما الزكوة فعبارة عن التزكية بايثار الحق على الخلق اعني يؤثر شهادة الحق في الوجود على شهود الخلق ويؤيده ما في بعض الرسائل قول زكوة ذرا اصطلاح صفيه ترك دنيا را كويند بك كرس نفس از خطر غاير •

التذكئة في اللغة الذبح و اسم التذكئة في الشريعة تمثيل الدم النجس كما في ميد البصورت فيخرج المذوبة والطينية وما قيل ان التذكئة قطع الوداج لا معنى له مع انه يخرج منه ذكوة الضرورة وهي المسمى بذكوة الاضطرار وهي جرح ابن كان من بدن الناضجة عند الاصطباح كما ان ذكوة الاختيار هي قطع الوداج كذا في جامع الرموز •

باب القياس • وعند المحدثين هو تفحص حال التحديث الذي يظن أنه نوب ليعلم هل له متابع أم لا وذلك بان يتتبع طرق التحديث هي الجرام والمنايد والجزاء • وقول ابن الصلاح معونة الاعتبار والمنايدات والشاهد قد توهم أن الاعتبار قسم للمنايدات والشاهد وليس كذلك بل هو هيئة التوهم اليمينا هكذا في خلاصة الخاصة وشرح النخبة • وعند الأصوليين هو اعتبار عين الوصف في عين الجسم قال في التلويح معنى الاعتبار شرعا عند الإطلاق هو اعتبار عين الوصف أي العلة في عين الحكم واعتبار عين الوصف في جنس الحكم ولا اعتبار جنس الوصف في عين الحكم ولا اعتبار جنس الوصف في جنس الحكم ويجوز في لفظ المنامية في فصل الباء الموحدة من باب النون ما يتعلق بذلك •

الأمور الاعتبارية • سبقت في فصل الزاء من باب الالف •
القضايا الاعتبارية • قسم من المحسوسات والمشاهدات وقد حقت في فصل السين من باب الباء المهملة •

العاذنية • بالذال المعجمة فرفة من المجدات عذرا الخاس بأجهايات في الفروع كما يجيء في فصل الدال من باب النون •

التعزير • كالصرف من العز بالراء المعجمة بمعنى الرد والردع وشرعا هو تأديب دون الحد كما في الكافي والفرق بينه وبين الحد على ما في نقاش الاحتساب أن الحد مقدور والتعزير مفرغ إلى رأى الاسم وإن الحد يدرك بالشبهات والتعزير يجب مع الشبهات وإن الحد لا يجب على الصبي والتعزير يشرع عليه وإن الحد يطلق على الذمي إن كان مقدرا والتعزير لا يطلق عليه وإنما يسمى عقوبة لأن التعزير شرع للتطهير والكفر ليس من أهل التطهير وإنما يسمى في حق أهل الذمة إذا كان غير مقدور عقوبة كذا في نصاب التعزير انتهى •

العشرة • بكسر عين • ومن شين • معجمة • زندقاني • نيك كرون • وزد صوفيه لذت انت است با حق تعالى يا شعور كذا في كشف اللغات •

العاشر • بالشين المعجمة لغة أخذ العشر من عشرت القوم عشرا بالفم في الموضعين أي أخذت منهم العشر ذريعة من نصب الامام على الطريق لخذ صدقة التجار وامنهم من النصوص كما في الترمذي وغيره من المندولات كذا في جامع الرموز •

العاصر • بالصاد المهملة عند الأطباء • دواء يبلغ قضاة إلى اخراج ما في تجويف العضر كالهليلج كذا في المؤخر في فن الأدوية •

العنصر • بضم العين والصاد وتجمعها بينهما نون في اللغة الأصل جمعه العناصر وتحسن أيضا بالأمهات والمفصلات والمواد والركان • والعنصري العناصر الاربعة من النار والهواء والماء والارض كما في شرح

المواصفات وفي شرح التجريد العنصري هو العناصر وما يحدث منها من المواليد الثلاثة انتهى وعرف العنصر بانه جسم بسيط فيه مبدأ ميل مستقيم • البسيط بمعنى ما لا يتركب من اجسام مختلفة الطبع حسب الحقيقة والميل المستقيم هو الميل الذي يكون إلى جانب المركز أو المحيط وهذا القيد لخراج الفلكيات • والمتأخرون من الحكماء علقوا على العناصر اربعة خفيف مطلق وهو النار وخفيف مضاد وهو الهواء وثقيل مطلق وهو الارض وثقيل مضاد وهو الماء ومعنى الخفيف والثقيل المطلقين والمضادين سبق في لفظ الثقل في فصل الام من باب الهاء المثقلة • وقال بعض المتكلمين هي واحدة واختلفوا في تلك الواحدة على خمسة اقوال الاول • انها هي النار لشدة بساطتها ولان الحرارة مدبرة للثلاث وحصلت اليوناني بالثلاث الثاني • انها هي الهواء لطوبته ومطارعه للفعالات وتحصل النار بحركة الهواء المطلقة والباقيان بالبرودة المثقلة الثالث • انها هي الماء ان قوله التخليل والتكلف محسوس الرابع • انها هي الارض وحصلت اليوناني بالتأطيف الخامس • انها هي البحار لقوسطه بين الاربعة في التلصص والمثانة فبان بان كثافته يصير ارضا وما ويازيد لطاقته يصير نارا وحر • وقيل ليست واحدة من التركيب يستدعي تعدد ما منه ذلك التركيب فانما على ثلاثة اقوال الاول • هما النار انها في غاية الخفة والحرارة والارض • انها في غاية الثقل والبرودة والهواء • النار معتدلة والماء ارض متخلطة الثاني • هما الماء والثالث • هما الارض والهواء لمثل ذلك • وقيل العناصر لثلاثة الارض والماء لما مر والنار للحرارة المدبرة • وقيل اصول المركبات ليست اربعا ارادوا مادونا بل هي اجسام ملبة غير متجزئة لا نهاية لها وفي كلام الامسي جواهر صلبة الخ • وقيل اصول المركبات السطوح من التركيب إنما يكون بالثلاثي والتماس ولول ما يكون ذلك بين السطوح المستقيمة • فائدة • العناصر بجملة كرية الاشكال من الشكال الطبيعي البسيط كرية وكان من حق الماء ان يحيط بالارض الا انه لما حصل في بعض جوانب الارض تلال ودهاد بسبب الارتفاع والاتصالات الظلمية سال الماء إلى الافراد والكشف المواضع المرتفعة وصار الماء والارض بمنزلة كرية واحدة وذلك حكمة من الله تعالى ورحمة ليكون منشا للذات ومسكنا للحيوانات • فائدة • العناصر الاربعة ثقيل الكون والفساد فينقلب كل من الاربعة إلى الآخر بعضا به واسطة وهو كل عنصر يشارك عنصر آخر في كيفية واحدة ويختلف في اخرى فينقلب الارض إلى الماء والماء إلى النار كما في كبر اعداين وبالعكس كما في شدة النار ولا تصمد تلك الشدة إلى الماء وتتحرق كالشئ فوقه يقع وليس كذلك وبعضها بواسطة وهو حيث يختلفان في الكيفيتين كالماء والنار كالهواء والارض فانه لا ينقلب الماء نارا ابتداء بل ينقلب هواء ثم نارا وعلى هذا

بأنشاء هذا • والصدق عند أهل الميزان يستعمل أيضا لمعينين آخرين فإنه قد يستعمل في المفردات وما في حكمها من المركبات التثنيية ومعناه حينئذ أحصل ويستعمل بغيره يقال الكاتب صادق على الإنسان أي محصل عليه وقد يستعمل في التثنية ومعناه حينئذ الوجود والتحقيق في الواقع ويستعمل بغيره يقال هذه القضية صادقة في نفس الأمر أي متحققة فيها حتى إذا قيل كلما صدق كل ج ب بالضرورة صدق كل ج ب دائما كان معناه كلما تحقق في نفس الأمر مضمون القضية الأولى تحقق فيها مضمون الثانية وأنشأ بين الصدق بهذا المعنى وبين الصدق بمعنى مطابقة حكم القضية للواقع كما هو مأل للمعنى الأول يظهر في القضية التي تتحقق نسبتي في الاستدلال فإن هذه القضية صادقة في الحال بمعنى مطابقة حكمها وليست بصادقة بمعنى عدم تحقق نسبتيها إذ لم تتحقق النسبة بعد بل سوف تتحقق عندا يستفاد مما حققه السيد السند في حواشي شرح المطالع • وعند أهل السلوك هو استواء السر والعلانية وذلك بالاستقامة مع الله تعالى ظاهرا وباطنا سرا وعلانية وتلك الاستقامة بأن لا يتطرق بعبادة الله نفس التصف بهذا الوصف أي استوى عنده الجبر والسر وترك ملاحظة الخلق بدماء مشاهدة الحق بمعنى صدق كذا في جميع السلوك [وقيل الصدق قول الحق في مواطن الهالك وقيل أن تصدق في موضع لا ينبغي منه] الكذب • قال القشيري الصدق أن لا يكون في أحوالك شيب ولا في اعتناك ريب ولا في إعمالك عيب كذا في الإيجرياني •

النبوة فمن جازها وقع في النبوة عندا في كلمات أبي البقاء •

الصدقة عند أهل السلوك هي استواء القلب في الزواج والنفاء والمنع والعتاد وهي من مراتب السجدة كما مره وابن رابع درجة است درجة لول صفات وعلمته بغض النفس والهوى ومخالفة السرور وترك الشهوات بعض الرضى والفروج بالصلية من حب الدنيا درجة دوم غيرة است جوارحه دروس محب غير كونه واز غيرة فواعده كس نام محب بكبري ويا بدو نكرد در آخر این مقام از خود نیز بر محبوب غيرة كند • خواجه شبلي گوید اللهم احشرنی معنی فانك اجل واعظم من ان تراك عيني درجة سوم الشفاعة است درین مقام آتش شوق و آرزو زمانه زند وشعله در گوید درجة چهارم ذكر محبوب است من احب شيئا اكثر ذكره درجة پنجم تحير است مصطفی على الله عليه وآله وسلم می فرماید یا دایل المتحیرین این معنی در ابتداء بود ودر انتهاء می فرماید رب زدنی تحیرا هیچ میدان ای از این مقام چه فرق است پس این مقامی است رتبه که از این اخبار ممکن نیست حضرت محبوب خویش بلند قدر بود ورسول بدان جز حیرت ودهشت دیگر چه توان

[الصدق بدانة في الصدق وهو الذي كمل في تصديق كل ما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم علما وقورا ونمنا بصفا باطنه وقرب بواطن النبي صلى الله عليه وسلم لشدة مذهبته له ولذا لم تخلل في كذب الله تعالى مرتبة بينهما في قوله تعالى أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين • وقال صلى الله عليه وسلم أنا والبرك كقري في ديار فلو سبقني لأمنت به ولكن سبته فآمن بي كذا في الاصطلاحات الصوفية]

الصدق بفتحين من الصدق سمي بها عطية يرد بها المشورة لا التهمة إن بدا يظهر صدقه في العبودية كذا في جامع الرموز وهي اعم من الرتبة اعلم • كل صدقة هي التحريم غير متدرة في نصف صاع من بر او صاع من تمر او شعير الا صدقة قتل الفيلة والجرادة فان المحرم في ذلك ما شاء كما في المحيط كذا في جامع الرموز والبدائية في بيان الجذبات • ودر تفسير القاري ترجمه صحيح بخاري در باب بل يصلى على غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كذب الدعوات ميگردد صدقه عبارت از مانی است غير زكوة مفروض ولا هي صدقه را بر زكوة نيز اطلاق كند •

التصديق في اللغة نسبة الصدق بالقلب او اللسان الى القائل هكذا قيل والفرق بينه وبين المعرفة ان غده الاكثار والتكذيب وغد المعرفة التكاثر والنجابة واليه اخبار الامام الغزالي رح حيث فسر التصديق بالتسامح فانه لا يكون مع الاكثار الاستدراك بخلاف العلم والمعرفة وفصل بعض زيادة تفصيل فنقل التصديق عبارة عن ربط القلب على ما علم من اخبار الحقائق وهو امر كسبي يثبت باختبار الصدق ولذا يوسره ويثاب عليه ويجعل رأس كل عبادة فان الايمان الذي هو رأس كل عبادة هو التصديق بخلاف المعرفة فانها ربما تحصل بلا كسب كمن وقع بصره على جسم فنصل له معرفة انه جدار او حجر والايان الشرعي يجب ان يكون من الال فان النبي عليه السلام اذا ادعى النبوة وظهر المعجزة فرفع صدقه في قلب احد ضرورية من غير ان يثبت له اختيار بل قال له في اللغة انه صدقه فلا يكون ايمانا شرا كذا في شرح المقاصد • قال المولوي عبد الحكيم في حاشية الخياجي في بحث الايمان ثم انه بعد الاتفاق على ان تلك المعرفة خارجة عن التصديق المغربي اختلفوا في انها داخلية في التصديق او في التصديق المنطقي فنصر الشريعة ذهب الى الثاني وقال الصورة الجامعة من النسبة التامة الخيرية تصديق قطعا فان كان حاصله باليقين والاختيار بحيث يستلزم الاذعان والقبول فهو تصديق لغوي وان لم يكن كذلك كمن وقع بصره على شيء وعلم انه جدار فهو معرفة يقينية وليس بتصديق لغوي فالتصديق المغربي عنده اخبر من المنطقي • وذهب البعض الى الاول وقال الصورة الجامعة من النسبة التامة الخيرية تصور وان التصديق المنطقي بعينه التصديق المغربي وفيه ان التصديق المغربي قطعي والمنطقي

كِتَابُ الْمُبْتَغَى لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ السَّخَرِيِّ

المحتوى على كتب ظاهر الرواية للإمام محمد بن الحسن الشيباني
عن الإمام الأعظم أبي حنيفة رحمه الله تعالى ونفع بهم

هذا الكتاب رقى علا وبجمعه * فاق السرخسي سائر الأقران
وتكاملت فيه قواعد مذهب * لأبي حنيفة ذى التقى النعمان
نشر التعامل والعبادة نشره * فى كل آونة وكل مكان
لم لا ومتمم القضاء مقاله * وأئمة الافتاء والعرفان

(تنبيه) قد باشر حضرة العلامة الفاضل الجليل الشير الشيخ محمد
راضى الحنفى تصحيح هذا الكتاب بمساعدة جماعة من ذوى
الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

الطبعة الثانية

انه يلزم قضاء الشفع الأول وهل يلزم قضاء الشفع الثاني فنقد أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب سواء شرع في الشفع الثاني عمداً أو ساهياً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينظر ان شرع عمداً يجب وان شرع ساهياً لا يجب وانما على القول الذي يجوز عن تسليمة واحدة يجب عليه قضاء الشفع الثاني ان شرع فيه عمداً وان شرع ساهياً لا يجب باتفاق بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأن الشفع الأول لما صحح الشروع في الشفع الثاني فوجب عليه اكمله ان شرع فيه عن قصد حتى لو صلى الرجل التراويح بشر تسليعات في كل تسليمة ثلاث ركعات بقعدة واحدة جاز ويسقط عنه التراويح وعند محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يسقط ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة وقصد في كل ركعتين الاصح أنه يجزئه عن الترويعات اجمع وهو أصح الروايتين وان لم قصد اختلفت فيه الاقوال على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والاصح أنه يجزئه عن تسليمة واحدة

الفصل التاسع انه متى وقع الشك

في أن الامام صلى عشر تسليعات فالصحيح من المذهب ان يصلوا ركعتين فرادى تصير عشراً يتعين وثلاثا يصير مؤدياً للتطوع بجماعة اذ هي مكروهة على ما بينا

الفصل العاشر في تفضيل التسليتين على البعض

وهو جائز من غير كراهة والتسوية افضل واما تفضيل احدي الركعتين على الأخرى فان فضل الثانية على الأولى لاشك انه يكره الا بما لا يمكن الاحتراز عنه كآية أو آيتين وفي تفضيل الأولى على الثانية اختلفوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى التعديل افضل وقال محمد رحمه الله تعالى الافضل تفضيل الأولى على الثانية كما في سائر الصلوات

الفصل الحادي عشر في وقتها للمستحب

الافضل الى ثلث الليل أو الى النصف اعتباراً بالشاء ولو أخرها الى ما وراء النصف اختلف فيه قال بعضهم يكره استدلالاً بالشاء لا نفع لها والصحيح انه لا يكره لانها صلاة الليل والافضل فيها آخر الليل فان كانت عن وقتها هل تقضى قال بعضهم تقضى مادام الليل

بأيها وقال بعضهم تقضى بالهيات وقتها في الليلة المستقبلية وقال بعضهم تقضى مادام الشبر بأيها وقال آخرون لا تقضى أصلاً كسنة المغرب وغيرها من السنن في غير وقتها الا سنة الفجر في قول محمد رحمه الله تعالى على ما عرفت في الاصل وقالوا جميعاً انها لا تقضى بجماعة ولو كانت مما تقضى لكأن تقضى على صفة الأداء

الفصل الثاني عشر في امامة الصلي في التراويح

جوزها مشايخ خراسان رحمهم الله تعالى ورضى عنهم ولم يجوزها مشايخ المراق رحمهم الله تعالى ورضى الله عنهم والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

وقال في الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الائمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى الزكاة في اللمة عبارة عن الباء والزيادة ومنه يقال زكا الزرع اذا نما فسميت الزكاة زكاة لانها سبب زيادة المال بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة قال الله تعالى وما أفقتم من شيء فهو يخلفه وقيل أيضاً انها عبارة عن الطهر قال الله تعالى قد أفلح من تزكى أي تطهر وانما سمي الواجب زكاة لانها تطهر صاحبها عن الآثام قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيتهم بها وهي فريضة مكتوبة وجبت بإيجاب الله تعالى فانها في القرآن ثلاثة الاعان قال الله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وفي السنة هي من جملة أركان الدين الحسن قال صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله الا الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً فاصل الواجب ثابت بإيجاب الله تعالى وسبب الوجوب ما جعله الشرع سبباً وهو المال قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة ولهذا يضافه الواجب اليه فيقال زكاة المال والواجبات تنضاف الى أسبابها ولكن المال سبب باعتبار غنى المالك قال النبي صلى الله عليه وسلم لماذا رضى الله عنه أعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم والتي لا يحصل الاعمال بمقدور وذلك هو النصاب الثابت ببيان صاحب الشرع والنصاب انما يكون سبباً باعتبار صفة الغنى فان

تقصا الشفع الأول وهل يلزمه قضاء الشفع الثاني فتد أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب سواء شرع في الشفع الثاني عامداً أو ساهياً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينظر ان شرع عامداً يجب وان شرع ساهياً لا يجب وانما على القول الذي يجوز به تسليمة واحدة يجب عليه قضاء الشفع الثاني ان شرع فيه عامداً وان شرع ساهياً لا يجب باتفاق بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأن الشفع الأول لما صح صحت الشروع في الشفع الثاني فيجب عليه إكمال ان شرع فيه عن قصد حتى لو صلى الرجل التراويح بعشر تسليبات في كل تسليمة ثلاث ركعات بقعدة واحدة جاز ويسقط عنه التراويح وعند محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يسقط ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة وقصد في كل ركعتين الاصح أنه يجوز عنه التراويحات اجمع وهو أصح الروايتين وان لم يقصد اختلفت فيه الاقوال على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والاصح أنه يجوز عنه تسليمة واحدة

الفصل التاسع أنه متى وقع الشك

في أن الإمام صلى عشر تسليبات فالصحيح من المذهب ان يصلوا ركعتين فرادى تصير عشراً يتيقن وثلاثا يصير مؤدباً للتطوع بمجاعة اذ هي مكروهة على ما بينا

الفصل العاشر في تفضيل التسليبتين على البعض

وهو جائز من غير كراهة والتسوية افضل واما تفضيل احدي الركعتين على الأخرى فان فضل الثانية على الأولى لاشك أنه يكره الا بما لا يمكن الاحتراز عنه كآية أو آيتين وفي تفضيل الأولى على الثانية اختلفوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى التعديل افضل وقال محمد رحمه الله تعالى الفضل تفضيل الأولى على الثانية كما في سائر الصلوات

الفصل الحادي عشر في وقتها المستحب

الافضل الى ثلث الليل أو الى النصف اعتباراً بالمشاء ولو أخرها الى ما وراء النصف اختلف فيه قال بعضهم يكره استدلالاً بالمشاء لانه تبع لها والصحيح أنه لا يكره لأنها صلاة الليل والافضل فيها آخر الليل فان كانت عن وقتها هل تقضى قال بعضهم تقضى مادام الليل

بأياماً وقال بعضهم تقضى ما لم يأت وقتها في الليلة المستقبلة وقال بعضهم تقضى مادام الشهر بايها وقال آخرون لا تقضى أصلاً كسنة المغرب وغيرها من السن في غير وقتها الا سنة الفجر في قول محمد رحمه الله تعالى على ما عرفت في الاصل وقالوا جميعاً إنها لا تقضى بمجاعة ولو كانت مما تقضى لكانت تقضى على صفة الأداء

الفصل الثاني عشر في امامة الصبي في التراويح

جوزها مشايخ خراسان رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ولم يجوزها مشايخ العراقي رحمهم الله تعالى ورضي الله عنهم والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

وقال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الانام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى الزكاة في اللغة عبارة عن الباء والزيادة ومنه يقال زكا الزرع اذا نما فسميت الزكاة زكاة لأنها سبب زيادة المال بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة قال الله تعالى وما أفقنم من شيء فهو يخلفه وقيل أيضاً إنها عبارة عن الطهر قال الله تعالى قد أفلح من تزكى أى تطهر وانما سمي الواجب زكاة لأنها تطهر صاحبها عن الآثام قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وهي فريضة مكتوبة وجبت بإيجاب الله تعالى فلانها في القرآن ثلثة الايمان قال الله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلوات وآتوا الزكاة وفي السنة هي من جملة أركان الدين الحسن قال صلى الله عليه وسلم بنى الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله واقام الصلاة واتباع الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً فاصل الواجب ثابت بإيجاب الله تعالى وسبب الوجوب ما جعله الشرع سبباً وهو المال قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة ولهذا يضاف الواجب اليه فيقال زكاة للمال والواجبات تضاف الى أسبابها ولكن للمال سبب باعتبار غنى المالك قال النبي صلى الله عليه وسلم لماذا رضى الله عنه أعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم والتمني لا يحصل الاجمال ومقدر وذلك هو النصاب الثابت ببيان صاحب الشرع والنصاب انما يكون سبباً باعتبار صفة الغنى فان

وقال: وإذا ظهر الخوارج على بلد من بلاد أهل المدل فاخذوا منهم صدقة أموالهم ثم ظهر عليهم الإسلام لم يأخذ منهم ثأناً لأنه عجز عن حمايتهم والجبية تكون بسبب الحماية وهذا بخلاف التاجر إذا مر على عاشر أهل البني فشره ثم مر على عاشر أهل المدل بشره ثأناً لأن صاحب المال هو الذي عرض، المالحين مر به عليه فلم يمدر وهناك صاحب المال لم يصنع شيئاً ولكن الإمام عجز عن حمايته فلماذا لا يأخذ ولكن يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بالأداء ثأنية لأنهم لا يأخذون أموالنا على طريق الصدقة بل على طريق الاستحلال ولا يصرفونها إلى مصارف الصدقة فينبغي لصاحب المال أن يؤدي ما وجب عليه لله تعالى فأما أخذوا منه شيئاً ظاهراً وكذلك أن أخذوا من أهل الذمة في ذلك البلد خراج رؤوسهم لم يأخذهم الإمام بما مضى لعجزه عن حمايتهم. فأما ما يأخذ سلطان زماننا هؤلاء الظلمة من الصدقات والمشور والخراج والجزية فلم تعرض له محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وكثير من أئمة بلخ يفتون بالأداء ثأناً فيما بينه وبين الله تعالى كإني حق أهل البني لعلنا أنهم لا يصرفون المأخوذ مصارف الصدقة وكان أبو بكر الأشعث يقول في الصدقات شتيون بالأعادة فأما في الخراج فلا لأن الحق في الخراج للمقاتلة وهم المقاتلة حتى إذا ظهر عدو دبو عن دار الإسلام فأما الصدقات فلفقها الفقهاء والمساكين وهم لا يصرفون إلى هذه المصارف والأصح أنه يسقط ذلك عن جميع أرباب الأموال إذا نوا بالدفع التصديق عليهم لأن ما في أيديهم من أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق ما لهم فلوردوا ما عليهم لم يبق في أيديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة بجوز أخذ الصدقة لبي بن عيسى بن يونس بن ماهان وإلى خراسان وكان أميراً ببلخ وجب عليه كفارة عيين فسأل عنها الفقهاء عما يكفر به فاتفقوا بصيام ثلاثة أيام جمل بيني وبينهم لشمسهم أنهم يقولون لي ما عاك من التبعات فوق مالك من المال وكفارة عيين من كفارة عيين من لا يملك شيئاً وكذلك ما يؤخذ من الرجل من الجبايات إذا نوى عند الدفع أن يكون ذلك من عشرة وز كانه جاز على الطريق الذي قلنا وقال: وتقسيم صدقة كل بلد على فقراء بلا دم ولا يخرج إلى غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم لماذا رضى الله تعالى عنه خذها من أغنيائهم ودها في فقرائهم ولأن الفقراء تلك البلدة حتى القرب والمجاورة وإطلاعهم على أرباب أموالها أكثر فالصرف إليهم أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أذاك فذاك ولا سأل رجل فقال إن لي جارين أيهما أبر فقال لي أقرهما منك باباً وإن أخرجها إلى غيرهم جاز

وهو مكروه وللاشأنني رحمه الله تعالى قوله أنه لا يجوز لحديث ماذا رضى الله تعالى عنه من نقل عشرة وصدقة من غلاف عشيرة إلى غير غلاف عشيرة فشره وصدقة في غلاف عشيرة أي مردودة عليهم ولأنه ظاهر قوله تعالى أنا الصدقات للفقراء وتخصيص فقراء البلدة ليس لمعنى في أعيانهم فلا يمنع جواز الصرف إلى غيرهم لأن ما هو المقصود وهو سد خلة المحتاج فد حصل وقول ماذا رضى الله تعالى عنه يحول على بيان الأولى. ألا ترى أنه حين كان باليمن كان ينقل الصدقة إلى المدينة على ما قال في خطبته وأنفع لمن في المدينة من المهاجرين والأنصار وأما كان ينقل إلى المدينة لأن فقراءها كانوا أشرف الفقراء حيث هجروا وأوطانهم وهاجروا البصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلم أحكام الدين وعلى هذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه إذا كان لصاحب المال قرابة محتاجون في بلدة أخرى فلا بأس بأن يصرف الصدقة إليهم وهو أفضل للمنافع من صلة الرحم مع إسقاط الفرض عن نفسه وقال: ومن كان في عسكر الخوارج سنين فلم يؤد صدقة ثأله ثم تاب لم يؤخذ بها لأنه لم يكن تحت حماية الإمام حين وجبت عليه لحكمه كان لا يجري عليه وعليه أن يؤدي فيما بينه وبين الله تعالى لأن الحق قد لزمه بقر سببه فلا يسقط عنه إلا بالأداء وصارت الأموال الظاهرة في حقه حين لم يثبت للإمام حق الأخذ منها كالأموال الباطنة وقال: والمأثر يأخذ الصدقة من رسول أهل البني إذا مر عليه كما يأخذها من المسلم لأن أهل البني مسلمون كما قال الله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا إلى قوله فإن ثبت أحدهما على الأخرى. وقال علي رضي الله عنه اخواننا بنوا علينا وأما يأخذ من سائر المسلمين ما لهم من الزكاة من المال للمروء به عليه فكذلك من أهل البني وقال: ومن أسلم في دار الحرب وأقام في تلك الدار سنين فإن عرف وجوب الزكاة عليه فلم يؤدها ثم خرج إليها لم يؤخذ بها لأنه لم يكن تحت حماية الإمام في ذلك الوقت ولكنه يفتى بأدائها فيما بينه وبين الله تعالى وإذا لم يعلم بوجوب الزكاة عليه فليس عليه أدائها إلا على قول زفر رحمه الله تعالى والقياس ما قاله لأنه يقول الإسلام صار قابلاً لأحكامه وجهه عذر في دفع اللأثم لا في إسقاط الواجب بعد تقرر سببه ولكنها استحسننا وقلنا توجه خطاب الشرع بتوقف على البلوغ إليه. ألا ترى أن أهل بناء كانوا يصلون إلى بيت المقدس بعد تحول القبلة إلى الكعبة وجوز لهم ذلك لأنه لم يبلههم وهذا لأن التكليف بحسب الوسم ولا توسع في حق المدل

واجب جزء من فضل المال قال الله تعالى ويستولونك ماذا يتفقون قبل العقوى الفضل
صار السبب النصاب الثاني ولهذا يضاف الى النصاب والى السائمة يقال زكاة السائمة وزكاة
تجارة والدليل عليه أن الواجب يتضاعف بتضاعف النصاب * فان قيل الزكاة تتكرر في
نصاب الواحد يتكرر الحول ثم الحول شرط وليس بسبب * قلنا التكرار باعتبار تجديد الحول
ان الغناء لا يحصل الا بالمدة فقدر ذلك الشرع بالحول تيسيرا على الناس فيتكرر الحول تجديد
بني الثمن ويجدد وجوب الزكاة باعتبار تجديد السبب اذا عرفنا هذا فنقول بدأ محمد رحمه الله
مالي الكتاب بركة الموائى وانما قل ذلك اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالها
كانت مبتدأة كلها بركة الموائى وقيل لان قاعدة هذا الامر كان في حق العرب وهم كانوا
رباب الموائى وكانوا يعدونها من أنفس الاموال وقيل لان زكاة السائمة تجمع عليها فبدأ بما هو
المجمع عليه ليرتب عليه المختلف فيه * قال * وليس في أربع من الابل السائمة صدقة لحديث
ابي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يكن عنده الا أربع من الابل فلا
زكاة عليه واذا كانت خسا فيها شاة على هذا اتفقت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأجمعت الامة وقيل للمنى فيه أنه الهبة للقيمة في المقادير فان الشاة تقوم بخصة
براهم في ذلك الوقت وبنت الخاض بأربعين درهما فانجاب الزكاة في خمس من الابل كما يجاب
زكاة في مائتي درهم وان أدنى الاسباب التي تجب فيها الزكاة من الابل بنت غناض وفي
مشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت غناض
على هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى الا ما روى شاذاً عن علي رضى الله
لنه أنه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت غناض قال سفيان الثوري
رحمهم الله تعالى وهذا غلط وقعن رجال علي رضى الله عنه أما علي رضى الله عنه فانه كان آفة
بن أن يقول هكذا لان في هذا موالاة بين الواجبين بلا نقص بينهما وهو خلاف أصول
زكاة فان مبنى الزكاة على أن الوقف يتلو الواجب وعلى أن الواجب يتلو الوقف وفي ست
ثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وهي أعلى الاستئنان
حتى تؤخذ في زكاة الابل لان ما بعد هاتين وسديس وبازل وبازل عام وبازل عامين ولا يجب
على من ذلك في الزكاة النبي صلى الله عليه وسلم السائمة عن أخذ كرام أموال الناس
بنت الخاض التي تم لها سنة وطمنت في الثانية سميت به لمنى في أمها فالحاصرات غناض

أي حاملها قال الله تعالى فأجاءها الخاض التي جفزع النخلة وبنت اللبون التي تم لها سنتان
وطمنت في الثالثة سميت به لمنى بها في أمها فالحاصرات لبون وبولادة أخرى والحقة التي لها ثلاث سنين
وطمنت في الرابعة سميت به لمنى فيها وهو أنه حق لها أن تترك ويحمل عليها والجذعة التي
تم لها أربع سنين وطمنت في الخامسة سميت به لمنى في أسنانها معروف عند أرباب الابل
ثم بعد ذلك بزيادة الابل فيجب في ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين
حقان الى عشرين ومائة وعلى هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى ثم الاختلاف
بينهم بعد ذلك فالذهب عندنا استئناف الفريضة بعد مائة وعشرين فإذا بلغت الزيادة خسا
ففيها حقان وشاة الى مائة وثلاثين ففيها حقان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقان
وثلاث شياه وفي مائة وأربعين حقان وأربع شياه وفي مائة وخمس وأربعين حقان وبنت
غناض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقان ثم استئناف الفريضة فيجب في مائة وخمس وخمسين
ثلاث حقان وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقان وشاتان وفي مائة وخمس وستين ثلاث حقان
وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقان وأربع شياه وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث
حقان وبنت غناض وفي مائة وست وثلاثين ثلاث حقان وبنت لبون وفي مائة وست
وتسعين أربع حقان الى مائتين فان شاء أدى عنها أربع حقان عن كل خمسين حقة وان
شاء خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ثم تستأنف كما بينا وقال مالك رحمه الله
بعد مائة وعشرين يجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والاوقاص تسع تسع
فلا يجب في الزيادة شئ حتى تكون مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون لأنها مرة خمسون
ومرتين أربعون وفي مائة وأربعين حقان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقان وفي مائة
وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقان
وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقان وبنت لبون الى مائتين فان شاء أدى أربع حقان
وان شاء خمس بنات لبون وقال الشافعي رضى الله عنه مثل قول مالك رضى الله عنه الا في حرف
واحد وهو ان عند الشافعي رحمه الله تعالى اذا زادت الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها
ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين ثم مذهبه كذهب مالك رحمه الله تعالى وعند مالك لا
يجب شئ حتى تكون الابل مائة وثلاثين وحجتها في ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر وأنس
ابن مالك رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة وقربه

واجب جزء من فضل المال قال الله تعالى ويستولونك ماذا يتفقون قبل الفتوى الفضل
صار السبب النصاب الثاني ولهذا يضاف الى النصاب والى السائبة قال زكاة السائبة وزكاة
تجارة والدليل عليه أن الواجب يتضاعف بتضاعف النصاب فان قيل الزكاة تتكرر في
نصاب الواحد يتكرر الحول ثم الحول شرط وليس بسبب قلنا التكرار باعتبار تجديد الحول
ان النماء لا يحصل الا بالمدة فقدر ذلك الشرع بالحول يسيرا على الناس فيتكرر الحول تجديد
يعنى النمو ويتجدد وجوب الزكاة باعتبار تجديد السبب اذا عرفنا هذا فنقول بدأ محمد رحمه الله
مالي الكتاب بركة للمواشي وانما قل ذلك اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها
كانت مبتدأة كلها بركة للمواشي وقيل لان قاعدة هذا الامر كان في حق العرب وهم كانوا
رباب المواشي وكانوا يمدونهم من أنفس الاموال وقيل لان زكاة السائبة تجمع عليها بقدا بما هو
لجميع عليه ليرتب عليه المختلف فيه **قال** وليس في أربع من الابل السائبة صدقة لحديث
ابي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يكن عنده الا أربع من الابل فلا
زكاة عليه واذا كانت خسا ففيتها شاة على هذا اتفقت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأجمت الامة وقيل للمنى فيه أنه اله برة للقيمة في المقادير فان الشاة تقوم بخمسة
اراهم في ذلك الوقت وبنت الخاض بأربعين درهما فليجاب الزكاة في خمس من الابل كايجاب
زكاة في مائتي درهم وان أدنى الاسباب التي تجب فيها الزكاة من الابل بنت غناض وفي
اشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت غناض
على هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى الا ما روى شاذاً عن علي رضى الله
لنه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت غناض قال سفيان الثوري
رحمهم الله تعالى وهذا غلط وقع من رجال علي رضى الله عنه أما علي رضى الله عنه فانه كان آفته
بن أن يقول هكذا لان في هذا مولاة بين الواجبين بلا نقص بينهما وهو خلاف أصول
زكاة فان مبنى الزكاة على أن الوقف يتلو الواجب وعلى أن الواجب يتلو الوقف وفي ست
ثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وهي أعلى الاستان
حتى تؤخذ في زكاة الابل لان ما بعدهما في سدس وبازل وبازل عام وبازل عامين ولا يجب
في من ذلك في الزكاة لمضى النبي صلى الله عليه وسلم السعاة عن أخذ كرامهم أموال الناس
بنت الخاض التي تم لها سنة وطلعت في الثانية سميت به لمضى في أمها فانها صارت غناضا

أي حاملا قال الله تعالى فأبناها الخاض الى جعفر النخلة وبنت لبون التي تم لها سنتان
وطلعت في الثالثة سميت به لمضى بها في أمها فانها لبون بولادة أخرى والحقة التي لها ثلاث سنين
وطلعت في الرابعة سميت به لمضى فيها وهو أنه حق لها أن تركب عليها والجذعة التي
تم لها أربع سنين وطلعت في الخامسة سميت به لمضى في أسنانها معروف عند أرباب الابل
ثم بعد ذلك يزداد التقدير بزيادة الابل فيجب في ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين
حقنان الى عشرين ومائة وعلى هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى ثم الاختلاف
بينهم بعد ذلك فالذهب عندنا استئناف الفريضة بعد مائة وعشرين فاذا بلغت الزيادة خمسا
ففيها حقنان وشاة الى مائة وثلاثين ففيها حقنان واثنتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقنان
وثلاث شياه وفي مائة وأربعين حقنان وأربع شياه وفي مائة وخمس وأربعين حقنان وبنت
غناض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقان ثم تستأنف الفريضة فيجب في مائة وخمس وخمسين
ثلاث حقان وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقان واثنتان وفي مائة وخمس وستين ثلاث حقان
وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقان وأربع شياه وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث
حقان وبنت غناض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقان وبنت لبون وفي مائة وست
وتسعين أربع حقان الى مائتين فان شاء أدى عنها أربع حقان عن كل خمسين حقة وان
شاء خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ثم تستأنف كما بينا وقال مالك رحمه الله
بعد مائة وعشرين يجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والاوقاص تسع تسع
فلا يجب في الزيادة شيء حتى تكون مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون لاني مرة خمسون
ومرتين أربعون وفي مائة وأربعين حقنان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقان وفي مائة
وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقنان
وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقان وبنت لبون الى مائتين فان شاء أدى أربع حقان
وان شاء خمس بنات لبون وقال الشافعي رضى الله عنه مثل قول مالك رضى الله عنه الا في حرف
واحد وهو ان عند الشافعي رحمه الله تعالى اذا زادت الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها
ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين ثم مذهبه كذهب مالك رحمه الله تعالى وعند مالك لا
يجب شيء حتى تكون الابل مائة وثلاثين وحجبتها في ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر وأنس
ابن مالك رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة وقربه

بقرب سيفه ولم يخرج به الى عماله حتى قبض فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حتى قبضا
وكان فيه اذا زادت الابل على مائة وعشرين في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
الآن ما. كما رحمه الله حمله على الزيادة التي يمكن اعتبار النصوص عليه فيها وذلك لا يكون
فيها دون الشرة والشافي رحمه الله تعالى يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علم هذا
الحكم بنفس الزيادة وذلك بزيادة الواحدة فبذلك يوجب في كل أربعين بنت لبون وهذه
الواحدة لتعين الواجب بها فلا يكون لها حظ من الواجب واستدل عليه بالحديث الذي ذكره
أبو داود وابن المبارك رحمه الله تعالى بالاستناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زادت
الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا نص في الباب والمثل في ان
الواجب في كل مال من جنسه فان الواجب جزء من المال الا ان الشرع عند قلة الابل
أوجب من خلاف الجنس نظرا لتجاسين فان خمساً من الابل مال عظيم في اخلائه من الواجب
اضرار بالفقراء وفي إيجاب الواحدة إجحاف بأرباب الأموال وكذلك في إيجاب الشقص
فان الشرة عيب فأوجب من خلاف الجنس دفعا للضرر وقد ارتفعت هذه الضرورة
عند كثرة الابل فلا معنى لإيجاب خلاف الجنس ومبنى الزكاة على ان عند كثرة المدد
وكثرة المال يستقر النصاب والوقص والواجب على شيء معلوم كما في زكاة النعم عند كثرة
المدد يجب في كل مائة شاة ثم أعدل الانسان بنت لبون والحفاق فان أدناها بنت الحاض
وأعلاها الجذعة والأعدل هو الاوسط وكذلك أعدل الاوقاص هو الشر فان الاوقاص
في الابتداء خمس وفي الانتهاء خمسة عشر فالنوسط هو المشر وهو الأعدل فلهذا أوجبنا
في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ﴿ولنا﴾ حديث نيس بن سعد رحمه الله
تعالى قال قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنهم أخرج لي كتاب الصدقات
الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم فأخرج كتابا في ورقة وفيه اذا
زادت الابل على مائة وعشرين استوفت الفريضة فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها النعم
في كل خمس ذود شاة وروي بطريق شاذ اذا زادت الابل على مائة وعشرين فليس في
الزيادة شيء حتى تكون خمسا فاذا كانت مائة وخمسا وعشرين ففيها حقان وشاة وهذا نص
ولكنه شاذ والقول باستقبال الفريضة بمائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود رضي
الله عنهما ثم نقول وجوب الحقين في مائة وعشرين ثابت بأقوال الآثار واجماع الامة فلا يجوز

استقاطه الا بمثله ولقد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز استقاط ذلك الواجب عند
اختلاف الآثار بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم رضي الله عنه ويحمل حديث ابن عمر
رضي الله عنهما على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين وبه نقول ان في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة وحديث ابن المبارك رحمه الله تعالى محمول على ما اذا كانت
مائة وعشرين من الابل بين ثلاثة نفر لأحدهم خمس ولثلاثون وللآخر أربعون وللآخر
خمس وأربعون فاذا زادت لأصحاب الخمس ولثلاثين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا
التأويل وان كان فيه بعض بعد فالتأويل به أولى بمذهب الية الشافي رحمه الله تعالى فانه
أوجب ثلاث بنات لبون وهو مخالف للآثار المشهورة وان كان لم يحمل لهذه الواحدة حقاً
من الواجب كما هو مذهبه فهو مخالف لأصول الزكوات فان ما لاحظ لمن الواجب لا يتغير به
الواجب كما في المحلة والمالوفة وحقيقة الكلام في المسئلة وهو أن بالاجماع مدار الحكم على
الحسينات والاربعينات ولكن اختلفنا في أن أي الادارتين أولى في حديث عمرو بن حزم
رضي الله عنهما أدار على الحسينات وفيها الحقة ولكن بشرط عود ما دونها وفي حديث ابن
عمر رضي الله عنهما على الاربعينات والحسينات فنقول الأخذ بما كان في حديث عمرو بن
حزم رضي الله عنهما أولى فان مبنى أصول الزكاة على أن عند كثرة المال يستقر النصاب
على شيء واحد معلوم كما في نصاب البقر فانه يستقر على شيء واحد وهو الستة في الأربعين
ولكن بشرط عود ما دونها وهو التبيع فكذلك زكاة الابل ولهذا لم تعد الجذعة لان الادارة
على الحسينات ولا يوجد فيها نصاب الجذعة فاما ما دون الجذعة فيوجد نصابها في
الحسينات فتعود لهذا ولنا نسلم احوال الزيادة الواجب من الجنس فان حكم الزيادة
كالمطلوع عن مائة وعشرين لزيادة الحقين فيها كما ثبت بأقوال الآثار فلم يكن محتلا
للايجاب من جنسه فلهذا صرنا الى إيجاب النعم فيها كما في الابتداء حتى أنه لما أمكن البناء
مع إبقاء الحقين بمائة وخمس وأربعين بنينا فنقلنا من بنت الحاض الى الحقة اذا بلغت
مائة وخمسين فانها ثلاث مرات خسون فيؤخذ من كل خمسين حقة وان كانت السائمة
بين رجلين لم يجب على كل واحد منهما في نصيبه من الزكاة الا مثل ما يجب عليه
في حال افراده حتى ان النصاب الواحد وهو خمس من الابل اذا كان مشتركا بين
أثنين لم يجب فيها الزكاة عندنا . وقال الشافي رحمه الله تعالى اذا كان كل واحد

منهما من أهل وجوب الزكاة عليه تجب الزكاة إذا استجبت شرائط الخلطة وذلك بانحدار
 البر والدلو والراعي والرعي والكتب وحجته الحديث للشهور أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان بين الخليطين
 قائما يتراجعا بينهما بالسوية قال يحيى بن سعيد النخعي والخلطان ما اجتماع في الدلو
 والحوض والراعي وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين المجتمع وهذا النصاب
 مجتمع فلا يفرق واعتبر الخلطة في أثرت التراجع والتراجع انما يكون بعد وجوب الزكاة
 فدل أن الخلطة تأثيراً في وجوب الزكاة وليس أن هذا نصاب تام مملوك لمن هو أهل
 لوجوب الزكاة عليه فوجب فيه الزكاة كما إذا كان لواحد بخلاف ما إذا كان أحد الشريكين
 ذمياً أو مكاتباً لأنه ليس من أهل وجوب الزكاة عليه وهذا لأن بسبب الخلطة تخف
 للمؤنة على كل واحد منهما وخلق المؤنة تأثيراً في وجوب الزكاة ولهذا وجبت في السائفة
 دون الدائمة وأوجب صاحب الشرع فيما سقت السماء العشر وفيما يسقى بالغرب والدالة
 نصف العشر ولما قال صلى الله عليه وسلم وسائفة الماء إذا كانت أقل من أربعين من
 النعم فليس فيها الزكاة وهما سائفة كل واحد منهما أقل من أربعين والمعنى فيه أن غنى المالك
 بملك النصاب معتبر لإيجاب الزكاة قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن ظهر غنى
 وكل واحد منهما ليس بشئ بما يملك دليل حل أخذ الصدقة له فلا يجب عليه الزكاة
 ولأنه من نصيب شريكه أبداً من المكاتب من كسبه فلمكاتب حق ملك في كسبه
 وليس للشريك في نصيب شريكه حق الملك فإذا لم تجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه
 فلا توجب على كل واحد من الشريكين باعتبار ملك صاحبه كان أولاً وأما
 الحديث في دليلنا لأن المراد به الجمع والتفريق في الملك لا في المكان لاجتماعنا على أنه إذا كان
 في ملك رجل واحد نصاب كامل في أمكنة متفرقة يجمع فدل أن التفرق في الملك لا يجمع
 في حكم الصدقة ونحن نقول بالتراجع بين الخليطين فإن مائة وعشرين من النعم إذا كانت
 لرجلين لأحدهما أربعون وللآخر ثمانون فحال الحول جاء المصدق وأخذ من عرضها شاتين
 يرجع صاحب الكثير على صاحب القليل بثلاث شاة ثم في الحول الثاني انما يجب شاة في
 نصيب صاحب الكثير خاصة دون صاحب القليل لأن نصابه قد نقص عن الأربعين فإذا
 أخذ المصدق شاة يرجع صاحب القليل على صاحب الكثير بثلاث شاة فهذا معنى التراجع

واعتبار النصاب بدون غنى المالك في حكم الزكاة لا يجوز كما إذا كان أحد الشريكين ذمياً
 أو مكاتباً وبه يطل اعتبارهم خفة المؤنة قال صلى الله عليه وسلم وإذا كان شر من الأبل بين رجل وبين
 عشرة نفر كل يسير بينه وبين أحدهم فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه شاة
 وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يجب شاة زفر يقول كل يسير غير مختل للقسمة فلم يجمع
 في ملكه نصاب تام وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول لو كان شريكه فيها رجلاً واحداً يجب
 عليه الزكاة فتعدد الشركاء لا ينقص ملكه ولا يعدم صفة النفي في حقه بل هو غنى بملك
 خمس من الأبل فتزومه الزكاة قال صلى الله عليه وسلم وإذا وجبت الفريضة في الأبل ولم يوجد ذلك
 السن ووجد أفضل من ذلك أو دونه أخذ المصدق قيمة الواجب إن شاء وإن شاء أخذ
 ما وجد ورد فضل القيمة إن كان أفضل فإن كان دونه أخذ فضل القيمة دراهم والكلام في
 هذه المسئلة يشتمل على فصول أهدأنا أن جبران ما بين السنين غير مقدر عندنا ولكنه
 بحسب الدلاء والرخص وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتقدر بشاتين أو بعشرين درهماً واستدل
 بالحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب في إبله بنت لبون فلم يجد
 المصدق فيها إلا حقة أخذها ورد شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه وإن لم يجد
 إلا بنت مخاض أخذها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه ولكننا نقول انما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لأنه
 تقدر شرعي بدليل ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قدر جبران ما بين
 السنين بشاة أو عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يخفى
 عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يحمل على أن تفاوت
 ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر ولأننا قدرنا تفاوت ما بين السنين بشئ أدى إلى
 الاضرار بالفقراء أو الاجفاف بأرباب الاموال فانه إذا أخذ الحقة ورد شاتين فربما تكون
 قيمتها قيمة الحقة فيصير تاركاً للزكاة عليه معنى وإذا أخذ بنت مخاض وأخذ الشاتين فقد
 تكون قيمتهما مثل قيمة بنت لبون فيكون أخذاً للزكاة بأخذها وبنت المخاض تكون
 زيادة وفيه اجفاف بأرباب الاموال
 الفصل الثاني في إذا وجب عليه في إبله بنت مخاض فلم توجد ووجد ابن لبون فتدنا
 لا يتبين أخذ ابن لبون وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتبين وهو رواية عن أبي يوسف

رحمة الله تعالى في الامالي واستدلا في ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين من الابل بنت غناض فان لم تسكن فابن لبون ذكر عين رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن اللبون عند عدم ابنة غناض ولكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا المادلة في المالبة معنى فان الالاث من الابل افضل قيمة من الذكور والمسته افضل قيمة من غير المسته فانهم رسول الله صلى الله عليه وسلم زيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه وتقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا أخذ ابن اللبون من غير اعتبار القيمة أدى الى الاضرار بالفقراء أو الازجاف بإرباب الاموال

الفصل الثالث في ان أداء القيمة مكان المنصوص عليه في الزكاة والصدقات والبشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فظن بعض أصحابنا أن القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا هذه المسئلة بالبدال وليس كذلك فان المصير الى البديل لا يجوز الا عند عدم الأصل وأداء القيمة مع قيام عين المنصوص عليه في ملكه جائز عندنا **في حجة** في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو مجمل في كتاب الله تعالى لأن الالباء منصوص عليه وللمزني غير مذكور فالتحق بيانه بمجمل الكتاب فصار كأن الله تعالى قال وآتوا الزكاة من كل أربعين شاة شاة فتكون الشاة حقا للفقير بهذا النص فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لا يطال حقه من العين والمنع فيه ان هذا حق مالي مقدر باسنان معلومة شرعا فلا يتأدى بالقيمة كالمدايا والضحايا أو يقال قرية تملكت بمحل عين فلا يتأدى بغيره كالنجد لما تلاقى بالجبهة والأنف لم يتأد بالخذ والدقن وجواز أداء البعير عن خمس من الابل عددي باعتبار النص لا باعتبار القيمة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ من الابل الابل الا أنه عندئذ الابل أوجب من خلاف الجنس للتيسير على أرباب الاموال فاذا سمحت نفسه بأداء البعير فقد ترك هذا التيسير فجاز اعتبار النص لا باعتبار القيمة ولنا في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فهو تنصيص على ان المأخوذ مال وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر للتيسير على أرباب المواشي لا لتقييد الواجب به فان أرباب المواشي تمز فيهم التقود والاداء مما عندهم ليس عليهم ألا ترى أنه قال في خمس من الابل شاة وكلة في حقيقة للظرف وعين الشاة لا توجد في الابل فمرقا أن المراد قدرها

من المال ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة مائة كروما فنضب على المصدق وقال ألم أنهيكم عن أخذ كرائم أموال الناس فقال الساعي أخذتها ببعيرين من ابل الصدقة وفي رواية قال ارجعها ببعيرين فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ البعيرين ببعيرين انما يكون باعتبار القيمة وقال ما ذرني الله في خطيئة بالين اثني خميس أخذ منكم مكان الصدقة أو قال مكان الذرة والشعير وذلك لا يكون الا باعتبار القيمة والمنع فيه أنه ملك الفقير مالا متقوما بزيادة الزكاة فيجوز كالأودي ببعرا عن خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اغنهم من المسئلة في مثل هذا اليوم والاعطاء يحصل بأداء القيمة كما يحصل بأداء الشاة وربما يكون سد الحاجة بأداء القيمة أظهر ولا نقول بان الواجب حق الفقير ولكن الواجب حق الله تعالى خالصا ولكنه مصروف الى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى عما وعده من الرزق فكان المستبر في حق الفقير أنه عمل صالح لكفايته له فكان هذه نظير الجزية فانها وجبت لكفاية المدة فكان المستبر في حقهم أنه عمل صالح لكفايتهم حتى تأدى بالقيمة بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها ارافة الدم حتى لو هلك بعد الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء ورافة الدم ليس بتقوم ولا مقول للمعنى والسجود على الخد والدقن ليس بقرية أصلا حتى لا يتقبل به ولا يصار اليه عند العجز وماليس بقرية لا يقيم مقام القرية فاما التصديق بالقيمة بقرية وفيه سدخلة للفقير فيحصل به ما هو المقصود

الفصل الرابع في ان ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار في هذه الاشياء الى المصدق يعين أنها شاء وليس كذلك بل الخيار الى صاحب المال ان شاء أدى القيمة وان شاء أدى سنادون الواجب وفضل القيمة وان شاء أدى سنا فوق الواجب واسترد فضل القيمة حتى اذا عين شيئا فله في الساق أن يأخذ ذلك لان صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الاموال وانما يتحقق ذلك اذا كان الخيار لصاحب المال **في قول** وليس في الجلان والنفصال والعاجل زكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب فيها واحدة منها وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب فيها ما يجب في المسان وهو قول مالك رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال دخلت على أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقلت ما تقول فيمن ملك أربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت وربما أتى قيمة الشاة على أكثرها أو

على جميعها فأمثل ساعة ثم قال لا ولكن تؤخذواحدة منها فقلت أو يؤخذ الحل في الزكاة
فأمثل ساعة ثم قال اذا لا يجب فيها شيء فأخذ بقوله الاول زفر رحمه الله تعالى وقوله الثاني
أبو يوسف وقوله الثالث محمد رحمه الله تعالى وعد هذا من مناهيه حيث تكلم في مسئلة في مجلس
ثلاثة أنوال فلم يضع شيء منها فاما زفر رحمه الله تعالى فاستدل بقوله صلى الله عليه وسلم في
الحس من الابل السائمة شاة وهذا اسم جنس يتناول الصغار والكبار كاسم الآدمي ولأن
بالإجماع لو كانت واحدة منها بنت مخاض نجب شاة فيها ولا نجب الشاة في تلك الواحدة بل
في الكل فإذا جاز إيجاب أربعة أخماس شاة باعتبار أربعة من الفصلان جاز إيجاب الشاة باعتبار
خمس من الفصلان وهذا لأن زيادة السن عفو لارباب الاموال لا يزدادها الواجب فكذلك
نقصان السن عفو في حق الفقراء لا ينقص به الواجب **ووجبت** قوله صلى الله عليه وسلم
ياكم وكرهتم أموال الناس وقال لا تأخذوا من حذرنا ^(١) أموال الناس شيئا وإيجاب المسنة
في الصغار يؤدي إلى هذامها بما تكون قيمة المسنة آتية على أكثر النصاب والواجب قليل من
الكثير فأخذ للمسنة من الصغار فيه إجحاف بأرباب الأموال بخلاف ما اذا كانت الواحدة
مسنة فانه هو الأصل والصغار تبع له وقد ثبت الحكم في المحل شيئا وإن كان لا يجوز إثباته
مقصودا كالشرب والطريق في البيع وأبو يوسف رحمه الله تعالى استدلل بحديث أبي بكر
رضي الله تعالى عنه قال لو منعتوني عناقا كما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
لفاتلهم عليه فدل أن للفقير مدخلا في الزكاة ولا يكون ذلك الا من الصغار ثم اعتبر نقصان
البين بنقصان الوصف فان كل واحد منهما ينقص المالية ولا يدمها ونقصان الوصف لا يقطع
الزكاة أصلا حتى إن في الجفاف والمهازيل يجب الزكاة من جنسها فكذلك نقصان السن
ولنا حديث سويد بن غفلة قال انما مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قيمته فسمته
يقول في عهدي أن لا تأخذ من راضع اللبن شيئا وقال عمر رضي الله تعالى عنه للساعي عد
عليهم السخلة ولوجاء بها الراعي يحملها على كنفه ولا تأخذها منهم فقد نهى عن أخذ الصغار
هذه الاختلاط والمضى فيه أن هذا حق الله تعالى تملأ بأستان مملوءة فلا مدخل للصغار فيها
مقصودا كالمدايا والضحايا وهذا لأن الاستئناس التي اعتبرها صاحب الشرع لا تؤخذ في

[١] هو مجتمع جمع حزة بالماء الموهبة وتقديم الزاي المنقوطة على الزاء في اللغة المشهورة ذكره ابن
الاثير في النهاية وحرزة للملخياره وفي ديوان الادب وهو في الأصل كلمة التي المحبوب للنفس اه مصححه

الصغار وبه فارق المجاف فان تلك الأستان تؤخذ فيها مع النجف وصاحب الشرع اعتبر السن
في المأخوذ وحديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه محمول على أنه قال ذلك على سبيل المبالغة
والتمسك ألا ترى أنه قال في بعض الروايات والله لو منعتوني عقلا كما يؤدونه إلى رسول
الله صلى الله عليه وسلم لفاتلهم عليه وهذا لا يدل على أن للفقير مدخلا في الزكاة ثم اختلفت
الروايات عن أبي يوسف في الفصلان فروى محمد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه
لا يجب فيها الزكاة حتى تبلغ عددا لو كانت كبارا نجب فيها الواحدة وذلك بأن تبلغ خمس
وعشرين ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فيخمس بنتان منها إلى مائة
وخمس وأربعين فيخمس بنت ثلاث منها قال محمد رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح فان
رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب في خمس وعشرين واحدة من مال اعتبر قبله أربعة
نصيب وأوجب في ست وسبعين اثنين في موضع اعتبر ثلاثة نصيب بينها وبين خمس
وعشرين في المال الذي لا يمكن اعتبار هذه النصب لو اوجبتا كان بالرأى لا بالنص وجه
قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن تمين الواجب بالنص كان باعتبار العدد والسن وقد تمذر
اعتبار احدهما وهو السن في الفصلان فبقى الآخر وهو العدد متبعا وروى الحسن بن أبي
مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال يجب في خمس فصلان الاقل من واحد منها ومن شاة
وفي المشر الاقل من واحد منها ومن شاتين وفي الحمة عشر الاقل من واحد منها ومن
ثلاث شياه وفي المشرين الاقل من واحد منها ومن أربع شياه وفي خمس وعشرين واحدة
ووجه ان في الكبار الواجب في الحس شاة للتيسير حتى لو أدى واحدة منها جاز
وكذلك ما يبدؤها إلى خمس وعشرين فكذلك في الصغار يؤخذ على ذلك القياس وروى ابن
شعامة عن أبي يوسف في الحس خمس فصل في المشر خمسا فصل وهكذا إلى خمس
وعشرين فكانت اعتبار البعض بالجملة في هذه الرواية وكثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى
خرجوا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة على قياس ما ذكر محمد رحمه الله
تعالى في الزيادات في زكاة المازيل فقالوا اذا ملك خمساً من الفصلان نظر إلى قيمة بنت مخاض
والشاة فان كان قيمة بنت المخاض خمسين وقيمة الشاة عشرة فنقول لو كانت الواحدة
بنت المخاض لكان يجب فيها شاة تساوي عشرة وذلك بمعنى خمس قيمة بنت المخاض ثم ينظر
إلى قيمة أفضلهن فان كانت عشرين يجب فيها شاة تساوي أربعة دراهم ليكون بمعنى خمس

أفضلين فهذا هو الإيجاب في الصغار على قياس الإيجاب في الكبار. وإذا كان على صاحب السائمة دين يحيط بقيمتها فلا زكاة عليه فيها عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجب الزكاة لأن وجوب الزكاة باعتبار ملك النصاب الكامل الباقي والمدينون مالك لذلك فان دين الحسر الصحيح يجب في ذمته لا تعلق له به. ولهذا ملك التصرف فيه كيف شاء وصفة الغناء بالإسامة ولم يندم ذلك بسبب الدين ثم الدين مع الزكاة حقان اختلافهما مستحقا وسببا فوجب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر كالدين مع الشر **﴿ولنا﴾** حديث عثمان رضي الله عنه حيث قال في خطبته في رمضان الا ان شهر زكاتكم قد حضر فن كان له مال وعليه دين فليحتسب ماله بما عليه ثم ليترك بقية ماله ولم يشكر عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم فكان اجماعا منهم على أنه لا زكاة في القدر المشغول بالدين ثم المدينون فقير ولهذا تحمل له الصدقة مع تمكنه من ماله والصدقة لا تحمل لغيره ولا يجب الا على النبي . قال صلى الله وسلم لاصدقة الا عن ظهر غنى وهذا لأن الواجب اغناء المحتاج والخطاب بالاغناء لا يتوجه الا على النبي ومن كان مستحقا للمواساة شرعا لا يلزمه أن يواسي غيره والشرع لا يرد بما لا يشيد ولا فائدة في أن يأخذ شاة من سائمة الغير صدقة ويهمل شاة من سائته ولأن ملكه في النصاب ناقص فان صاحب الدين يستحقه عليه من غير قضاء ولا رضا وذلك أنه عدم الملك كما في الوديعة والمضروب فلأن يكون دليل نقصان الملك كان أولى وقد جعل مال المدينون في حكم الزكاة كالمملوك لصاحب الدين حيث يجب عليه الزكاة بسببه ومحمد رحمه الله تعالى أشار في الكتاب الى هذا وقال إيجاب الزكاة في مال المدينون يؤدي الى تركية مال واحد في حول واحد مرارا . بيانه فيمن له عبد للتجارة يساوي ألف درهم باع بالف نسيئة ثم باع المشتري من آخر حتى تداولته عشر من الأيدي فتمتع به يجب على كل واحد منهم زكاة لآلاف اذا تم الحول والمال في الحقيقة ليس الا العبد حتى اذا أقيمت البيوع رجع العبد الى الأول ولم يبق لاحد سوا شيء وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الدين يمنع وجوب الشر وبعد التسليم فالعشر مؤنة الارض النامية كالخراج لا يعتبر فيه يعني المالك فان أصل المالك فيه غير معتبر عندنا حتى يجب في الارض الموقوفة وأرض المساكين بخلاف الزكاة فان وجوبها في المال الباقي بواسطة غنى المالك وذلك يندم بسبب الدين فان لحقه دين في خلال الحول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينقطع به الحول

حتى اذا سقط قبل تمام الحول تلمزه الزكاة اذا تم الحول وقال زفر رحمه الله تعالى ينقطع الحول بإحقق الدين وهذا لأن الدين يندم صفة الغنى في المالك فيكون نظيره نقصان النصاب وعند زفر رحمه الله تعالى ينقصان النصاب في خلال الحول ينقطع الحول وعندنا لا ينقطع على ما بين فهذا مثله **﴿قال﴾** فان حضر المصدق قتل لم يحمل الحول على السائمة أو قال على دين يحيط بقيمتها أو قال ليست هذه السائمة وحلف صدق على جميع ذلك لانه أمين فيها يجب عليه من الزكاة فانها عبادة خالصة لله تعالى وكل أمين مقبول القول في العبادات التي يجب لحق الله تعالى فاذا أنكر وجوب الزكاة عليه بما ذكر من الاسباب وجب على الساعي تصديقه ولكن يحلفه على ذلك الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يمين عليه لأن في العبادات لا يتوجه الجمين كالأول قال صمت أو صليت يصدق في ذلك من غير يمين وفي ظاهر الرواية قال القول قول الامين مع الجمين وفي سائر العبادات انما لا يتوجه الجمين لانه ليس هناك من يكذبه وهنا الساعي مكذب له فيما يخبر به فلماذا يحلف على ذلك **﴿قال﴾** وان قال أخذهما مني مصدق آخر وحلف على ذلك فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا قبل قوله لان الامين اذا أخبر بما هو محتمل كان مصدقا واذا أخبر بما هو مستنكر لم يكن مصدقا وهذا أخبر بما هو مستنكر وان كان في تلك السنة مصدق آخر فالقول قوله أني بالبراءة أو لم يأت بها هكذا ذكره في المختصر وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب الزكاة يقول وجاء بالبراءة وفيه إشارة الى أن الجمين بالبراءة شرط لتصديقه وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجه أنه أخبر بخبر ولصدقه علامة فان العادة ان المصدق اذا أخذ الصدقة دفع البراءة فان وافقه تلك العلامة قبل خبره والافلا كالمرأة التي اخبرت بالولادة فان شهدت القابلة بها قبلت والافلا ووجه الرواية الأخرى وهو أصح أن البراءة خط وأخط يشبه الخط وقد لا يأخذ صاحب السائمة البراءة ففلة منه وقد أضل البراءة منه بعد الاخذ فلا يمكن أن يحمل حكما فيق المعتبر قوله مع يمينه **﴿قال﴾** فان قال دفنتها الى المساكين لم يصدق وتؤخذ منه الزكاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصدق في ذلك لان الزكاة انما وجبت لحق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء وقال وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم فاذا أوصل الحق الى المستحق والمستحق من أهل أخذ حقه برئت ذمته

التمكن من الانتفاع وقد انقضى الفرق ما بينهما من الأجر يجب للمدة التي مضت قبل ان تسرق والخراج لا يجب لان الأجر عوض يجب شيئاً فشيئاً بحسب ما يستوفى من المنفعة فاما الخراج انما يجب جرة واحدة باعتبار التمكن من الانتفاع ولم يوجد ذلك حين غرقت الارض وتكون الاجارة على حالها لان تسدر الانتفاع بالارض مع بقائها بامراض على شرف الزوال فبقى الاجارة مالم يفسخ القاضى العقد فان فسخ القاضى العقد في تلك الحالة فانها لا تعود الاجارة مستقبلة لانه فسخ العقد والسبب الموجب له قائم وهو بمنزلة العبد المستأجر اذا ابق فان لم يفسخ القاضى العقد حتى عاد كانت الاجارة باقية وان فسخ القاضى العقد بينهما لم تعد الاجارة بعد ذلك وان عاد من يباقة قال ولو ان صبياً أدى أبوه عشر أرضه أو أخرجها أو أدى ذلك وصيه فيها ضامنان وانما أراد ما اذا أديا الشر الى الفقراء أو الخراج الى الفقارة لان حق الاخذ فيها للسلطان فلا يسقط عن الصبي بادائها بل الفقراء أو الفقارة فاما اذا أديا الى السلطان فلا ضمان عليهما وكيف يضمنان والسلطان يطالبهما بذلك ويجبرهما على الأداء ثم بين مصارف الصدقات والمشر والخراج والخمس والجزية وما يؤخذ من أهل نجران ومن نجي تغلب وقد بينا جميع ذلك في كتاب الزكاة قال فان اشترى بئال الخراج غنياً سائبة للتجارة وحال عليها الحول فليبه فيها الزكاة وهذا بخلاف ما اذا اجتمعت النعم المأخوذة في الزكاة في بدالام وهي سائبة خال عليها الحول لان هناك لا فائدة في ايجاب الزكاة فان مصرف الواجب والموجب فيه واحد وهنا في ايجاب الزكاة فائدة فان مصرف الواجب فيه للمقابلة ومصرف الواجب الفقراء فكان الايجاب مفيداً فلذلك يجب الزكاة قال الشيخ الامام الاجل رحمه الله تعالى وفي هذا الفصل نظر فان الزكاة لا تجب الا باعتبار الملك والمالك ولهذا لا تجب في سواهم الوقت ولا في سواهم المكاتب ويعتبر في ايجابها صفة التملك وذلك لا يوجد هنا اذا اشتراها الامام بئال الخراج للمقابلة لا تجب فيها الزكاة الا ان يكون مراده انه اشتراها لنفسه فيخذه تجب عليه الزكاة باعتبار وجود الملك وصفة التملك له قال وان كان للرجل خمسة وعشرون ديناراً حال عليها الحول ثم استفاد عشرة أبرة فضعها معها ثم ضاع منها عشر من الابل لا يعلم من أباها هي فليبه ثلاث من النعم فيها والقياس في ذلك ان يكون عليه خمسة أسباع بنت مخاض وجه القياس ان الجملة كانت خمسة وثلاثين فحين ضاع منها عشرة يجعل ما ضاع مما فيه الزكاة ومما

لا زكاة فيه بالمخطة فيكون خمسة أسباع ما ضاع من مال الزكاة وسبعاه مما لا زكاة فيه وخمسة أسباع العشرة سبعة وسبع وقد كان وجب عليه بنت مخاض في خمسة وعشرين ضاع منها سبعة وسبع وبقي منها سبعة عشر وستة أسباع خمسة وعشرين فان كل سبع من خمسة وعشرين ثلاثة وأربعة أسباع فاذا اجتمعت خمس مرات ثلاثة وأربعة أسباع يكون سبعة عشر وستة أسباع فلذلك كان الواجب فيه خمسة أسباع بنت مخاض ولكنه استحسن فقال الشرع أوجب النعم عند قلة الابل وان لم يكن بينهما جنانسة لدفع الضرر عن صاحب المال بايجاب الشقص عليه كما يدفع الضرر عنه في الابتداء فيجعل الهالك من مال الزكاة كان لم يكن فكان في ملكه سبعة عشر ديناراً وستة أسباع فليبه فيها ثلاثة من النعم ولكن وجه القياس أقوى لان معنى دفع الضرر معتبر في الابتداء فاما في حالة البقاء لا يعتبر ولكن يبقى من الواجب بقدر ما بقي من المال ألا ترى انه لا يعتبر النصاب في البقاء بخلاف الابتداء وقد كان الواجب عند تمام الحول بنت مخاض فلا معنى لتحويل الى النعم عند هلاك بعض المال فخرنا أن وجه القياس أقوى فلهذا افرع على وجه القياس فقال ان عرف خمسة من الابل فليبه فيها خمس بنت مخاض وفي الباقية أربعة أخماس ثلثي بنت مخاض أما وجوب خمس بنت مخاض في الخمسة ظاهر لانه قد وجب بنت مخاض في خمسة وعشرين فيكون في خمسة خمسين ثم بقي من مال الزكاة عشرون وما لا زكاة فيه عشرة والهالك عشرة فثلث الهالك مما لا زكاة فيه وثلاثة مما فيه الزكاة وهو ستة وثلثان فاذا نقصنا ذلك من العشرين بقي ثلثة عشر وثلث وقد كان عليه ثلث بنت مخاض في ستة عشر وثلثان لانه ثلثي خمسة وعشرين وثلثة عشر وثلث يكون أربعة أخماسه فان كل خمس يكون ثلاثة وثلث فلذلك قال في الباقية أربعة أخماس ثلثي بنت مخاض ولو كان له خمسة وعشرون ديناراً غنطاً بئال بئال بمصر الحول يوم ثم ضاع نصفها فليبه في الباقي نصف بنت مخاض لان نصف الهالك من مال الزكاة ونصفه مما لا زكاة فيه وان ما بقي نصف مال الزكاة فلذلك قال عليه نصف بنت مخاض في القياس ويبنى على طريقة الاستحسان أن يكون عليه في الباقي شاتان لان الهالك يجعل كأن لم يكن والباقي من مال الزكاة اثني عشر ونصف ولكن وجه القياس أقوى كما بينا وما ذكره هذا الى آخر الكتاب من مسائل المدن وصدقة الغنط قد بينا جميع ذلك في كتاب الزكاة والصوم فلا معنى لاعادة ذلك هنا والله سبحانه وتعالى

فاذا ثبت ان الملة هي الطم والثنية امتنع قياس غير المعلوم على المعلومات وغير الاثمان على الاثمان لانعدام الملة فيها ولما جعل الشرع القدر معتبراً في الخلاص عن الربا لا يجوز اعتبار ذلك بعينه في الوقوع في الربا لاستحالة ان تضمن الشيء حكمتين متضادتين بل القدر في المقدرات بمنزلة الدد في المدودات والزرع في المزروعات فكذلك لا يصلح جعل علة ذلك الربا فكذلك القدر وحجتها في المسئلة ماروبنا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال بعد ذكر الاشياء الستة بصفة الكيل والوزن فذلك دليل على ان الملة فيها الكيل والوزن وان لم تثبت هذه الريادة قوله الحنطة بالحنطة مناه بيع الحنطة بالحنطة والبيع لا يجري باسم الحنطة فالاسم يتناول العبة الواحدة ولا يبيها أحد وانما يعرف ما ليها ولو بعها لم يحز لانها ليست بمال متقوم فلم ضرورة أن المراد الحنطة التي هي مال متقوم ولا يعلم ما ليها الا بالكيل فصارت صفة الكيل ثابتة بمقتضى النص وكذلك قوله الذهب بالذهب فالاسم قائم بالذرة ولا يبيها أحد وانما عرف ما ليها بالوزن كالشيرة ونحو ذلك فصارت صفة الوزن ثابتة بمقتضى النص فكانه قال الذهب الموزون بالذهب والحنطة المكيكة بالحنطة والصفة من اسم العلم يجري مجرى الملة للحكم كقوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل الساعة شاة وما ثبت بمقتضى النص فهو كالتصوص ألا ترى أنه لو قال غصبت من فلان شيئاً يلزمه ان يبين مالا متقوماً لثبوت صفة المالية بمقتضى النصب وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا تبيعوا الطعام بالطعام ذكر الطعام عند ذكر البيع فلا يتناول الا الحنطة وديقها كمن وكل وكلا بان يشتري له طعاماً فاشترى فاكهة يصير مشترياً لنفسه وهذا لان سوق الطعام الذي يباع فيه الحنطة وديقها وبائع الطعام من يبيع الحنطة وديقها وهذا من أبواب الكتاب ليس من فقه الشريعة في شيء وأما الكلام في الثلاثة من حيث الاستدلال فينبغي على معرفة النص فنقول حكم نص الربا وجوب المائلة في الميار شرط لجواز القدر ثم ضرورة الفضل لدم تلك المائلة ربا لوجوب المائلة لا كما قاله الخنصم ان الحكم حرمة فضل في الذات ثم المائلة شرط لازالة الفضل حرام والدليل على ما قلنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الحنطة بالحنطة مثل بمثل فقد أوجب المائلة لجواز القدر ثم جعل الفضل بعد تلك المائلة بقوله عليه الصلاة والسلام والفضل ربا وفي الحديث الآخر قال لا تبيعوا البر بالبر الا سواء بسواء وبالاجماع المساواة في الكيل فرفعا ان المراد اشتراط المائلة لجواز القدر لان الكلام المقيّد بالاستثناء يصير عبارة عمالوره المستثنى فيكون

المنى فساد البيع عند عدم المائلة التي هي واجبة واذا ثبت ان الحكم وجوب المائلة ولا يتصور ثبوت الحكم بدون محله عرفنا ان المحل الذي لا يقبل المائلة لا يكون مال الربا أصلاً والحنطة والنفحة لا تقبل المائلة بالاتفاق فلم يكن مال الربا والدليل عليه أن صاحب الشرع صلى الله عليه وسلم لم ينص على حكم الربا الا مقروناً بالحنط فكل علة توجب الحكم في محل لا يقبل المخلص أصلاً فهي علة باطلة والطم بهذه الصفة فانها توجب الحكم في الرمان والسفرجل ولا يتصور فيه المخلص وكذلك قوله لا تبيعوا البر بالبر الا سواء بسواء كلام مفيد بالاستثناء والمستثنى من جنس المستثنى منه لان الاستثناء لا يخرج ما لولاه لكان الكلام متناً ولا يوانه وان كان المستثنى الكثير القابل للمائلة لا يتناوله الحديث أصلاً فان قال هو استثناء مقطوع بمبنى لكن أي جمتموه سواء بسواء فيمينا أحدهما بالآخر قلنا هذا مجاز ولا يترك العمل بالحقبة الا عند قيام الدليل باعتبار الحقيقة يبين أن حكم النص وجوب المائلة فيما يخص بمحل قابل للمائلة والدليل عليه أنه لو باع قفيز حنطة يملكه بقفيز حنطة أرخوة أو قدأ كلها السوس يجوز وقد تيقنا بفضل في الذات ومع ذلك جاز العقدة لوجود المائلة في القدر فان قال سقط اعتبار الفضل القائم في الذات لوجود المساواة في القدر قلنا هذا جائز ولكن عند قيام الدليل فاذا أمكن أن يحمل الحكم في الذات وجوب المائلة والفضل الذي هو ربا بعد تلك المائلة فلا حاجة بنا الى اسقاط ما هو موجود حقيقة خصوصاً فيما اذا جئنا أمره على الاحتياط وهو الربا والذي قال ان الاسم غير عما عليه مقتضى الملة ممنوع فانه دعوى المجاز أيضاً فلا يمكن إثباته أيضاً الا بدليل فاما حديث عمر رضى الله عنه فله تأويلان (أحدهما) أن المراد بقوله وان من الربا أبواباً لا يكذب تحقن على أحد منها السلم في السن ما كانوا اعتادوا في الجاهلية أن الواحد منهم يسلم في اية غنص فاذا حل الاجل زاده في السن وجعله ابنة ليون ليزيده في الاجل ثم يزيد ما لي سن الحق والجذعة وفي ذلك نزل قوله تعالى (ولا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة) فتلك الزيادة خالية عن عوض هو مال ولهذا قال أنه من الربا الذي لا يكذب يخفى على أحد (والثاني) أن المراد السلم في الحيوان والحيوان مما يتفاوت والمسلم فيه دين قائم يصير معلوماً بذكر الوصف ورأس المال بمقابلة الاوصاف المذكورة عند القدر ثم عند القبض يمكن التفات في المالة بين المقبوض والمصرف عند القدر لاحالة تلك الزيادة كلها خالية عن عوض هو مال ولهذا جعل

واجب جزء من فضل المال قال الله تعالى ويستولونك ماذا ينفقون قبل الفمواتى الفضل
صار السبب النصاب الثاني ولهذا يضاف الى النصاب والى السائمة يقال زكاة السائمة وزكاة
تجارة والدليل عليه أن الواجب يتضاعف بتضاعف النصاب فان قيل الزكاة تشكر في
نصاب الواحد بشكر الحول ثم الحول شرط وليس بسبب قلنا التشكر باعتبار تجدد الحول
ان الخفاء لا يحصل الا بالمدّة فقدّر ذلك الشرع بالحول تيسيرا على الناس فيشكر بالحول تجدد
بني القوم ويتجدد وجوب الزكاة باعتبار تجدد السبب اذا عرفنا هذا فنقول بدأ بحمد رحمة الله
مالي الكتاب بركة للمواشى وانما فضل ذلك اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالها
كانت مبتدأة كلها بركة للمواشى وقيل لان قاعدة هذا الامر كان في حق العرب وهم كانوا
وياب للمواشى وكانوا يمدونهم انفس الاموال وقيل لان زكاة السائمة يجمع عليها فبدأ بما هو
لجميع عليه ليرتب عليه المختلف فيه **قال** وليس في أربع من الابل السائمة صدقة لحدّث
لي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يكن عنده الا أربع من الابل فلا
زكاة عليه واذا كانت خمساً ففيها شاة على هذا اتفقت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم وأجمعت الامة وقيل للمنى فيه أنه الهبة للقيمة في المقادير فان الشاة تقوم بخمسة
اراهم في ذلك الوقت وبنت الحماض بأربعين درهما فالجواب الزكاة في خمس من الابل كالجواب
لزكاة في مائتي درهم وان اذني الاسباب التي تجب فيها الزكاة من الابل بنت حماض وفي
اشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت حماض
على هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء ورحمهم الله تعالى الا ما روى شاذاً عن علي رضي الله
نه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت حماض قال سفيان الثوري
رحمهم الله تعالى وهذا غلط وقع من رجال علي رضي الله عنه أما علي رضي الله عنه فانه كان اقله
بن أن يقول هكذا لان في هذا موالاة بين الواجبين بلا نقص بينهما وهو خلاف أصول
زكاة فان مبنى الزكاة على أن الوقص يتلو الواجب وعلى أن الواجب يتلو الوقص وفي ست
ثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وهي أعلى الاسنان
حتى تؤخذ في زكاة الابل لان ما بهما من سدس وبازل وبازل عام وبازل عامين ولا يجب
في من ذلك في الزكاة للمنى النبي صلى الله عليه وسلم السعاة عن أخذ كرائم أموال الناس
بنت الحماض التي تم لها سنة وطلعت في الثانية سميت به للمنى في أمها فانها صارت حماضاً

أي حاملاً قال الله تعالى فأبناها الحماض الى جذع النخلة وبنت لبون التي تم لها سنتان
وطلعت في الثالثة سميت به للمنى بها في أمها فانها لبون بولادة أخرى والحقة التي لها ثلاث سنين
وطلعت في الرابعة سميت به للمنى فيها وهو أنه حق لها أن تركب عليها والجذعة التي
تم لها أربع سنين وطلعت في الخامسة سميت به للمنى في أسنانها معروف عند أرباب الابل
ثم بعد ذلك بزيادة الابل فيجب في ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين
حقنان الى عشرين ومائة وعلى هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى ثم الاختلاف
بينهم بعد ذلك فالذهب عندنا استئناف القرية بعد مائة وعشرين فاذا بلغت الزيادة خمساً
ففيها حقنان وشاة الى مائة وثلاثين ففيها حقنان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقنان
وثلاث شياه وفي مائة وأربعين حقنان وأربع شياه وفي مائة وخمس وأربعين حقنان وبنت
حماض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقان ثم تستأنف القرية فيجب في مائة وخمسين
ثلاث حقان وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقان وشاتان وفي مائة وخمسين ثلاث حقان
وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقان وأربع شياه وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث
حقان وبنت حماض وفي مائة وست وثلاثين ثلاث حقان وبنت لبون وفي مائة وست
وتسعين أربع حقان الى مائتين فان شاء أدى عنها أربع حقان عن كل خمسين حقة وان
شاء خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ثم تستأنف كما بينا وقال مالك رحمه الله
بعد مائة وعشرين يجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والا فاقص تسع تسع
فلا يجب في الزيادة شيء حتى تكون مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون لأنها مائة وخمسون
ومرتين أربعون وفي مائة وأربعين حقنان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقان وفي مائة
وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثلاثين حقنان
وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقان وبنت لبون الى مائتين فان شاء أدى أربع حقان
وان شاء خمس بنات لبون وقال الشافعي رضى الله عنه مثل قول مالك رضى الله عنه الا في حرف
واحد وهو ان عند الشافعي رحمه الله تعالى اذا زادت الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها
ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين ثم مذهبه كذهب مالك رحمه الله تعالى وعند مالك لا
يجب شيء حتى تكون الابل مائة وثلاثين وحجبت عن ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر وأنس
ابن مالك رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة وقربه

على جميعها فتأمل ساعة ثم قال لا ولكن تؤخذ واحدة منها فقلت أو يؤخذ الحل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال اذا لا يجب فيها شيء فأخذ بقوله الاول زفر رحمه الله تعالى وقوله الثاني أبو يوسف وقوله الثالث محمد رحمه الله تعالى وعد هذا من منافع حيث تكلم في مسئلة في مجلس ثلاثة أقوال فلم يضع شيء منها فاما زفر رحمه الله تعالى فاستدل بقوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة وهذا اسم جنس يتناول الصغار والكبار كاسم الادعي ولان بالاجماع لو كانت واحدة منها بنت مخاض تجب شاة فيها ولا تجب الشاة في تلك الواحدة بل في الكل فاذا جاز إيجاب أربعة أخماس شاة باعتبار أربعة من الفصلاں جاز إيجاب الشاة باعتبار خمس من الفصلاں وهذا لان زيادة السن عفو لا باب الاموال لا يزدادها الواجب فكذلك نقصان السن عفو في حق الفقراء لا ينقص به الواجب «ووجبتنا» قوله صلى الله عليه وسلم لا يكره انهم أموال الناس وقال لا تأخذوا من حزوات أموال الناس شيئا وإيجاب المسنة في الصغار يؤدى الى هذا ثم ربما تكون قيمة المسنة آتية على أكثر النصاب والواجب قليل من الكثير فأخذ المسنة من الصغار فيه إجحاف بأرباب الأموال بخلاف ما اذا كانت الواحدة مسنة فانه هو الأصل والصغار تبع له وقد ثبت الحكم في المحل شيئا وان كان لا يجوز أن ياه مقصودا كالشرب والطريق في البيع وأبو يوسف رحمه الله تعالى استدلل بمحدث أبي بكر رضى الله تعالى عنه قال لو منعت عقلا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائلهم عليه فدل أن للمناق مدخلا في الزكاة ولا يكون ذلك الامن الصغار ثم اعتبر نقصان العين بنقصان الوصف فان كل واحد منهما ينقص المالية ولا يندمها ونقصان الوصف لا يسقط الزكاة أصلا حتى ان في العجاف والمهازيل تجب الزكاة من جنسها فكذلك نقصان السن • ولنا حديث سويد بن غنيم قال قلنا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فتبعته فسمعت يقول في عهدي أن لا أخذ من راضع اللبن شيئا وقال عمر رضى الله تعالى عنه للساعي عد عليهم السخلة ولوجاهها الراعى يجعلها على كتفه ولا تأخذها منهم فقد نهى عن أخذ الصغار عند الاختلاط والمعنى فيه أن هذا حق الله تعالى لمانق بأستان معلومة فلا مدخل للصغار فيها مقصودا كالمدايا والضحايا وهذا لأن الاسنان التي اعتبرها صاحب الشرع لا تؤخذ في

[١] هو بنفحات جمع حزمة بالهاء المبهمة وتقدم الزاى المنقطة على الراء في اللغة المشدودة ذكره ابن الاثير في النهاية وحرزة المال خياره وفي ديوان الادب وهو في الأصل كانه التي المحبوب لنفسه اه مصححه

الصغار وبه تفرق العجاف فان تلك الاسنان تؤخذ فيها مع العجاف وصاحب الشرع اعتبر السن في المأخوذ ومحدث أبي بكر رضى الله تعالى عنه يحول على أنه قال ذلك على سبيل المبالغة والنسك ألا ترى أنه قال في بعض الروايات والله لو منعت عقلا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقائلهم عليه وهذا لا يدل على ان للعقل مدخلا في الزكاة ثم اختلفت الروايات عن أبي يوسف في الفصلاں فروى محمد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجب فيها الزكاة حتى تبلغ عددا لو كانت كبارا تجب فيها الواحدة وذلك بان تبلغ خمسا وعشرين ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فحينئذ يجب ثنتان منها الى مائة وخمس وأربعين فحينئذ يجب ثلاث منها قال محمد رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب في خمس وعشرين واحدة من مال اعتبر قبله أربعة نصاب وأوجب في ست وسبعين ثنتين في موضع اعتبر ثلاثة نصاب فيها وبين خمس وعشرين في المال الذي لا يمكن اعتبار هذه النصاب لو اوجبتا كان بالرأى لا بالنص وجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ان أمين الواجب بالنص كان باعتبار العدد والسن وقد تكرر اعتبار احدهما وهو السن في الفصلاں ففي الآخر وهو العدد معتبرا وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال يجب في خمس فصلاں الاقل من واحد منها ومن شاة وفي المشر الاقل من واحد منها ومن شاتين وفي الخمسة عشر الاقل من واحد منها ومن ثلاث شياه وفي العشرين الاقل من واحد منها ومن أربع شياه وفي خمس وعشرين واحدة وثلاثه ووجه ان في الكبار الواجب في الجنس شاة للتيسير حتى لو أدى واحدة منها جاز وكذلك ما يندمها الى خمس وعشرين فكذلك في الصغار يؤخذ على ذلك القياس وروى ابن سماعه عن أبي يوسف في الجنس خمس فصلاں وفي المشر خمسة فصلاں وهكذا الى خمس وعشرين فكأنه اعتبر البعض بإجملة في هذه الرواية وكثير من أصحاحنا رحمه الله تعالى خرجوا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة على قياس ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في زكاة المهازيل فقالوا اذا ملك خمسا من الفصلاں نظر الى قيمة بنت مخاض والشاة فان كان قيمة بنت مخاض خمسين وقيمة الشاة عشرة فنقول لو كانت الواحدة بنت المخاض لكان يجب فيها شاة تساوى عشرة وذلك بمعنى خمس قيمة بنت المخاض ثم ينظر الى قيمة أفضلين فان كانت عشرين يجب فيها شاة تساوى أربعة دراهم ليكون بمعنى خمس

الزكاة لما مضى إذا أخذته بمنزلة الجاحد سرّاً وعلاية **قال** **﴿** وإذا كان النصاب كاملاً في أول الحول وآخره فالزكاة واجبة وإن انتقص فيما بين ذلك وقتاً طويلاً لم ينقطع أصله من بدو ومال السائمة والتجارة فيه سواء عندنا **﴿** وقال زفر رحمه الله تعالى لا تزامره الزكاة إلا أن يكون النصاب من أول الحول إلى آخره كاملاً **﴿** وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال إنما يعتبر كمال النصاب في آخر الحول خاصة ولا يعتبر في أوله **﴿** وجه قول زفر رحمه الله تعالى أن حولان الحول على المال شرط لوجوب الزكاة وكل جزء من الحول بمنزلة أوله وآخره **﴿** ألا ترى أنه لو هلك جميع النصاب في خلال الحول يحمل كماله في أول الحول وآخره وكذلك السائمة إذا جطها حولة وأعلو في وسط الحول انقطع به الحول كما لو فعل ذلك في أوله وآخره وهذا لأن مادون النصاب ليس يجعل لوجوب الزكاة فيه كماله **﴿** وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال القياس هكذا ولكني أذكره لأن النصاب فيها معتبر من التيمم ويشق على صاحب المال تقويم ماله في كل يوم فلدفع المشقة قلنا إنما يعتبر بكمال النصاب عند وجوب الزكاة وذلك في آخر الحول **﴿** ولنا **﴿** أن اشتراط كمال النصاب ليحصل به صفة التفي للمالك والتي معتبر عند ابتداء الحول لينتقد الحول على المال وعند كماله لتجب الزكاة فاما فيما بين ذلك فليس بحال انقضاء الحول ولا بحال وجوب الزكاة فلا يشترط غنى المالك فيه إنما هو حال بقاء الحول المنتقد فلا بد من بقاء شيء من المحل لبقاء الحول فإذا هلك كله لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول وكذلك إذا جاعها علوفة أو أعدها للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول فاما بعد هلاك البعض فبقى المحل صالحاً لبقاء الحول وهو نظير عقد المضاربة يبقى على الأثاث بقاء بعضها حتى إذا ربح فيها يحصل جميع رأس المال أو لا بخلاف ما إذا هلك كلها وما اعتبره الشافعي رحمه الله تعالى من المشقة صالحاً لاسقاط اعتبار كمال النصاب في خلال الحول لا في أوله لأنه لا يشق عليه تقويم ماله عند ابتداء الحول ليعرف به انقضاء الحول كالإشفاق عليه ذلك في آخر الحول ليعرف به وجوب الزكاة في ماله **﴿** قال **﴿** ويحتسب على الرجل في سائمة العبياء والمجفأ والصنيرة وما أشبهها ولا يؤخذ شيء منها لأن المعبر فيها بكمال النصاب من حيث العدد وذلك حاصل بالسكن والاصل فيه حديث عمر رضي الله عنه فإن الناس شكوا إليه من السامة فقالوا أنهم يمدون علينا السخال ولا يأخذونها

فقال عمر رضي الله عنه لساعي عد عليهم السخلة وإن جاءها الراعي يحملها على كنفه ألسنا تركنا لكم الرقي ولا الكيلة والمأخض وخلف النعم وذلك عدل بين خيار المال ورداه فيقول عمر رضي الله عنه أخذنا وقتلاً لا تؤخذ الرقي وهي التي تربي ولدها ولا الكيلة وهي التي تسمن للكل قال بونس رحمه الله تعالى هي الكيلة وأما الكيلة فهي التي تكثر تناول المأكل ولكن في عادة العوام أنهم يسمون التي تسمن للأكل كيلة ومقصود محمد رحمه الله تعالى تعليم العوم فاختار ما كان معروفاً في لغتهم ليكون أقرب إلى أفهامهم مع ما فيه من اتباع الأثر الآن يشكك عليه هذه اللفظة والمأخض هي التي في بطنها ولد وخلف النعم ظاهر لا يؤخذ من ذلك شيء لأنها من أعز الأموال عند أرباب المواشي **﴿** وقال صلى الله عليه وسلم إياكم وكرائم أموال الناس ثم كما ننظر لأرباب الأموال في ترك الأخذ من الكرام ننظرنا للفقراء في ترك الأخذ من الصغار والمجاف مع عدها عليهم ليتدل النظر من الجانبين **﴿** قال **﴿** وإذا وجبت الصدقة في السائمة ثم باعها صاحبها جاز بيه عندنا ولم يجز في قدر الزكاة عند الشافعي رحمه الله تعالى قولاً واحداً وله فيها وراء ذلك قولان **﴿** وجهه أن نصاب الزكاة صار مشغولاً بحق الفقراء فيمنع على صاحبها بيعها كالعبد المدين والنصاب لوجوب الزكاة فيه يصير كالمرهون بتأجيل فيه وبيع المرهون لا يجوز **﴿** وعلاؤنا رحمه الله تعالى استدعوا بحديث حكيم ابن حزام رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إليه ديناراً وأمره أن يشتري به أضحية فاشتري شاة بالدينار ثم باعها بدينارين فاشتري شاة أخرى بدينار وجاء بالشاة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك الله لك في صفقتك فقد جاوز بيع الأضحية بعد ما وجب حق الله تعالى فيها فصار هذا أصلاً لنا أن تلقى حق الله تعالى في الحال لا يمنع جواز البيع فيه والمعنى أن البيع يعتمد المالك والقدرة على التسليم وملكه بعد بيع وجوب الزكاة فيها وقد رتب على التسليم باعتبار بدو ولم يحتل ذلك بوجوب الزكاة فيه فكان بيه نافذاً بخلاف المرهون فإن اليد هناك مستعنة عليه للمؤمن فلم يكن مقدور التسليم له بخلاف العبد المدين فإن ماله منه مستعنة عليه للغيرم وبدنه وجواز البيع باعتبار المالبة ثم الزكاة في المال لا تتعلق بالمال تلقائياً فمنه حتى إن لصاحب المال اختيار الاداء من موضع آخر فهو نظير تلقى حق أولياء الجنابة برقية الجاني وذلك لا يمنع صحة بيع المولى فيه كما قلنا فكذلك هذا **﴿** قال **﴿** وإذا حضر المصدق بعد البيع فاقبض أن يأخذ

بقرب سيفه ولم يخرج به الى عماله حتى قبض فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حتى قبضا
وكان فيه اذا زادت الابل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
الان مال كما رحمه الله حمله على الزيادة التي يمكن اعتبار المنصوص عليه فيها وذلك لا يكون
فيا دون العشرة والشافي رحمه الله تعالى يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علق هذا
الحكم بنفس الزيادة وذلك بزيادة الواحدة فندها بوجوب في كل أربعين بنت لبون وهذه
الواحدة لتيسير الواجب بها فلا يكون لها حظ من الواجب واستدل عليه بالحديث الذي ذكره
أبو داود وابن المبارك رحمهما الله تعالى بالاسناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زادت
الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا نص في الباب والمعنى فيه ان
الواجب في كل مال من جنسه فان الواجب جزء من المال الا ان الشرع عند قلة الابل
أوجب من خلاف الجنس نظرا للجانين فان خصا من الابل مال عظيم في اخلاصه عن الواجب
اضرار بالفقراء وفي ايجاب الواحدة اجحاف بأرباب الاموال وكذلك في ايجاب النقص
فان الشركة عيب فأوجب من خلاف الجنس دفعا للضرر وقد ارتفعت هذه الضرورة
عند كثرة الابل فلا معنى لايجاب خلاف الجنس ومبنى الزكاة على ان عند كثرة العدد
وكثرة المال يستقر النصاب والوفص والواجب على شئ معلوم كما في زكاة النعم عند كثرة
المدد يجب في كل مائة شاة ثم أعدل الاسنان بنت اللبون والحفاق فان أدناها بنت الحفاق
وأعلاها الجذعة والاعدل هو الاوسط وكذلك أعدل الاوقاص هو العشر فان الاوقاص
في الابتداء خمس وفي الانتهاء خمسة عشر فالنوسط هو العشر وهو الاعدل فلذا أوجبنا
في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ﴿ولنا﴾ حديث قيس بن سعد رحمهما الله
تعالى قال قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنهم أخرج لي كتاب الصدقات
الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فأخرج كتابا في ورقة وفيه اذا
زادت الابل على مائة وعشرين استؤنفت الفريضة فكان أقل من خمس وعشرين ففيها النعم
في كل خمس ذود شاة وروي بطريق شاذ اذا زادت الابل على مائة وعشرين فليس في
الزيادة شئ حتى تكون خسافاذا كانت مائة وخمسا وعشرين ففيها حقان وشاة وهذا نص
ولكنه شاذ والقول باستقبال الفريضة بمائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود رضي
الله عنهما ثم تقول وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار واجماع الامة فلا يجوز

اسقاطه الا بمثله وبد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز اسقاط ذلك الواجب عند
اختلاف الآثار بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم رضي الله عنه ويحمل حديث ابن عمر
رضي الله عنهما على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين وبقول ان في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة وحديث ابن المبارك رحمه الله تعالى محمول على ما اذا كانت
مائة وعشرين من الابل بين ثلاثة نفر لأحدهم خمس وثلاثون وللآخر أربعون وللآخر
خمس وأربعون فاذا زادت لصاحب الخمس وثلاثين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا
التأويل وان كان فيه بعض بعد فاقول به أولى مما ذهب اليه الشافي رحمه الله تعالى فانه
أوجب ثلاث بنات لبون وهو يخالف للآثار المشهورة وان كان لم يحمل لهذه الواحدة حقا
من الواجب كما هو مذهب فقهاء لا أصول الزكوات فان ما لاحظ لمن الواجب لا يتغير به
الواجب كما في الحولة والعلوة وحقيقة الكلام في الثلاثة وهو ان بالاجماع بدار الحكم على
الحسينات والاربعينات ولكن اختلفنا في أن أي الأربعة أولى في حديث عمرو بن حزم
رضي الله عنهما أدار على الحسينات وفيها الحقة ولكن بشرط عود مادونها وفي حديث ابن
عمر رضي الله عنهما على الاربعينات والحسينات فنقول الأخذ بما كان في حديث عمرو بن
حزم رضي الله عنهما أولى فان مبنى أصول الزكاة على أن عند كثرة المال يستقر النصاب
على شئ واحد معلوم كما في نصاب البقر فانه يستقر على شئ واحد وهو المستفي الاربعين
ولكن بشرط عود مادونها وهو التبيع فكذلك زكاة الابل ولهذا لم تمد الجذعة لان الادارة
على الحسينات ولا يوجد فيها نصاب الجذعة فأما ما دون الجذعة فيوجد نصابها في
الحسينات فتعود لهذا ولست نسلم احتمال الزيادة الواجب من الجنس فان حكم الزيادة
كالقسطوع عن مائة وعشرين لإلغاء الحقتين فيها كما ثبت باتفاق الآثار فلم يكن محتملا
للايجاب من جنسه فلذا صرنا الى ايجاب النعم فيها كما في الانتهاء حتى انه لما أمكن البناء
مع ابقاء الحقتين بعد مائة وخمس وأربعين بنينا فقلنا من بنت الحفاق الى الحقة اذا بلغت
مائة وخمسين فانها ثلاث مرات تخسون فيؤخذ من كل خمسين حقة وان كانت السائمة
بين رجلين لم يجب على كل واحد منهما في نصيبه من الزكاة الا مثل ما يجب عليه
في حال انفراده حتى ان النصاب الواحد وهو خمس من الابل اذا كان مشتركا بين
أثنين لا تجب فيها الزكاة عندنا . وقال الشافي رحمه الله تعالى اذا كان كل واحد

واجب جزء من فضل المال قال الله تعالى ويستولونك ماذا ينفقون قبل النفقوى الفضل
 حار السبب النصاب التامى ولهذا يضاف الى النصاب والى السائمة يقال زكاة السائمة وزكاة
 تجارة والدليل عليه أن الواجب يتضاعف بتضاعف النصاب * فان قيل الزكاة تتكرر في
 نصاب الواحد بتكرار الحلول ثم الحلول شرط وليس بسبب * قلنا التكرار باعتبار تجديد النصاب
 ان النماء لا يحصل الا بالمدد فذلك الشرع بالحلول يسيرا على الناس فيتكرر بالحلول تجديد
 بنى النصاب وتجديد وجوب الزكاة باعتبار تجديد السبب اذا عرفنا هذا فنقول بدأ محمد رحمه الله
 مالى الكتاب بزكاة الموائى وانما فعل ذلك ابتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها
 كانت مبتدأة كلها بزكاة الموائى وقيل لان قاعدة هذا الامر كان في حق العرب وهم كانوا
 بواب الموائى وكانوا يمدونهم من أنفس الاموال وقيل لان زكاة السائمة تجمع عليها فبدأ بها هو
 لجميع عليه ليرتب عليه المختلف فيه * قال * وليس في أربع من الابل السائمة صدقة حاشيت
 لي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يكن عنده الا أربع من الابل فلا
 زكاة عليه واذا كانت خسة ففيها شاة على هذا اتفقت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأجمعت الامة وقيل المعنى فيه أنه لا بد للقيمة في المقادير فان الشاة تقوّم مسة
 درهم في ذلك الوقت وبنت الخاض بأربعين درهما فيجاء الزكاة في خمس من الابل كحاجب
 زكاة في مائتي درهم وان ادني الاسباب التي تجب فيها الزكاة من الابل بنت خاض وفي
 أشهر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت خاض
 على هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى الا ما روى شاذ عن علي رضي الله
 عنه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت خاض قال سفيان يدرى
 حقه الله تعالى وهذا غلط وقع من رجال علي رضي الله عنه أما علي رضي الله عنه فانه كان
 من أن يقول هكذا لان في هذا مولاة بين الواجبين بلا نقص بينهما وهو خلاف رسول
 زكاة فان مبني الزكاة على أن الوقص يتلو الواجب وعلى أن الواجب يتلو الوقص وفي ست
 ثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وهي أعلى الاسنان
 حتى تؤخذ في زكاة الابل لان ما بعد هاتين وسديس وبازل وبازل عام وبازل عامين ولا يجب
 من ذلك في الزكاة لغير النبي صلى الله عليه وسلم السعاة عن أخذ كرام أمم الناس
 بنت الخاض التي تم لها ستة وطلعت في الثانية سميت به لمعنى في أمها فانها نازت غاضا

أى حلالا قال الله تعالى فأبهاها الخاض الى جذع النخلة وبنت اللبون التي تم لها ستان
 وطلعت في الثالثة سميت به لمعنى بها في أمها فانها لبون ولادة أخرى والحقة التي لها ثلاث ستين
 وطلعت في الرابعة سميت به لمعنى فيها وهو أنه حق لها أن تترك ويحمل عليها والجذعة التي
 تم لها أربع ستين وطلعت في الخامسة سميت به لمعنى في أسنانها معروف عند أرباب الابل
 ثم بعد ذلك يزداد القدر بزيادة الابل فيجب في ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين
 حقتان الى عشرين ومائة وعلى هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى ثم الاختلاف
 بينهم بعد ذلك فالذهب عندنا استئناف الفريضة بعد مائة وعشرين فاذا بلغت الزيادة خسة
 ففيها حقتان وشاة الى مائة وثلاثين ففيها حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان
 وثلاث شياه وفي مائة وأربعين حقتان وأربع شياه وفي مائة وخمس وأربعين حقتان وبنت
 خاض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقتان ثم تستأنف الفريضة فيجب في مائة وخمس وخمسين
 ثلاث حقتان وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وستين ثلاث حقتان
 وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقتان وأربع شياه وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث
 حقتان وبنت خاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقتان وبنت لبون وفي مائة وست
 وتسعين أربع حقتان الى مائتين فان شاء أدى عنها أربع حقتان عن كل خمسين حقة وان
 شاء خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ثم تستأنف كما بينا وقال مالك رحمه الله
 بعد مائة وعشرين يجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والاقاص تسع تسع
 فلا يجب في الزيادة شىء حتى تكون مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون لانها مرة خمسون
 ومرتين أربعون وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وفي مائة
 وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقتان
 وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقتان وبنت لبون الى مائتين فان شاء أدى أربع حقتان
 وان شاء خمس بنات لبون وقال الشافعي رضي الله عنه مثل قول مالك رضي الله عنه الا في حرف
 واحد وهو ان عند الشافعي رحمه الله تعالى اذا زادت الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها
 ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين ثم مذهبه كذهب مالك رحمه الله تعالى وعند مالك لا
 يجب شىء حتى تكون الابل مائة وثلاثين وجهته في ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر وأمس
 ابن مالك رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة وقره

به قبل البلوغ اليه فصار كان الخطاب غير نازل في حقه وهذا لان الخطاب غير شئ في دار الحرب لان أحكام الاسلام غير شائعة في دار الحرب لقيام الشيوع مقام الوصول اليه **قال** **﴿** واذا حلف الرجل انه قد أدى صدقة ماله الى المصدق الذي كان في تلك السنة فكف عنه المصدق ثم اطلع على كذبه بعد سنين أخذه تلك الصدقة لان السبب المتيقن لحق الأخذ له قد تقرر فلا يسقط باليمين الكاذبة كسائر حقوق المبادى والناسخ ليس بمسقط حق الأخذ بعد ثبوتها لهذا الأخذ بالصدقة والله أعلم

باب زكاة النعم

قال **﴿** رحمه الله تعالى الأصل في وجوب الزكاة في النعم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب غنم لا يؤدى زكاتها الا بطلع لها يوم القيامة قراع قرقر تطؤه بأظلافها وتنطحه بقرونها وقال صلى الله عليه وسلم لا آتقين أحدكم يأتي يوم القيامة وعلى عاتقه شاة يبر بقرول يا محمد يا محمد فاقول لا أم لك من الله شيئاً لا قد بلغت اذا عرفنا هذا فتقول ليس في اقل من أربعين من النعم السائمة صدقة فاذا كانت أربعين ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثمانمائة ثم ليس في الزيادة شىء الى أربع مائة فبعد ذلك في كل مائة شاة وقال الحسن بن حنيفة رحمه الله تعالى اذا زادت على ثمانمائة ففيها أربع شياه وفي أربع مائة خمس شياه **﴿** وحجتنا **﴾** حديث أنس رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب كتاب الصدقات الذي كتبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه وفي أربعين من النعم شاة وفي مائة وواحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه الى أربع مائة ففيها أربع شياه وقد بينا ان طريق معرفة النصب لا تكون بالرأى والاجتهاد بل بالنص **قال** **﴿** ولا تؤخذ الجذعة من النعم في الصدقة وإنما يؤخذ التي تصاعدت الجذعة هي التي تم لها حول واحد وطلعت في الثانية والتي التي تم لها ستان وطلعت في الثالثة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يؤخذ من المزر إلا التي فاما من الضأن فتؤخذ الجذعة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو الذي ذكره الطحاوي في مختصره قال ولا يؤخذ في زكاة النعم الا ما يجزى في الضحايا. وجه تلك الرواية قوله صلى الله عليه وسلم إنما حقنا في الجذعة والتي ولان الجذعة

من الضأن تجزى في الضحايا وهي أدعى للشرط من الاخذ في الزكاة لجواز التضحية بها بدل على أخذها في الزكاة بطريق الأولى. وجه ظاهر الرواية حديث علي رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ في الزكاة الا التي فصاعدت أمم مادون التي قاصر في نفسه. الا ترى انه لا يجوز أخذه من المزر ولا يؤخذ في الزكاة الا البالغ كما لا يؤخذ من المزر مادون التي وكذلك في الضأن وهو القياس في الاضحية أيضاً ولكن ترك لنص خاص ورد فيه وذلك اذا كان سمياً لو اخطأ بالتنيات لا يمكن تميزه قبل التأمل ومثل هذا يقارب التي فيها هو المقصود بارة الدم وهنا مادون التي لا يقارب التي فيها هو المقصود بارة الدم من كل وجه فان منفعة النسل لا تحصل **﴿** **قال** **﴿** ويجوز في زكاة النعم أخذ الذكور والاناث عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يؤخذ الذكر الا اذا كان النصاب كله ذكوراً لان منفعة النسل لا تحصل به ويجوز في زكاة الذكور لان الواجب جزء من النصاب **﴿** ولنا **﴿** قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة واسم الشاة يتناول الذكر والانثى جميعاً بالدليل الموجب فيه **قال** **﴿** فان اخطأ المزر بالضأن فلا خلاف ان نصاب البعض يكمل بالعض ثم لا يؤخذ الا الوسط. عندنا وذلك الا دون من الارفع والارفع من الادون ذكره في المنتقى وكذلك في البقر مع الجواميس وللشافعي فيه قولان في أحدهما يقول يؤخذ من جنس الاغلب منهما لان الغالب لا يظهر في مقابلة الغالب وفي القول الآخر تقوم واحدة من الارفع والأخرى من الادون ثم ينظر الى نصف القيمتين فيؤخذ واحدة تلك القيمة وهو المعدل به يتم النظر من الجانبين **﴿** ولنا **﴿** قوله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من حزرات أموال الناس وأخذوا من حوائش أموالهم والأخذ من الحوائش فيما قلنا **قال** **﴿** والمتولد من الطهي والغنم يكون نصاباً اذا كانت الأم نمجة وكذلك التولد من البقر والحشى والبقر الاهل عندنا البقرة الام وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب فيه الزكاة لانه تجزأه جانبان أحدهما يوجب والاخر لا يوجب والاصل عدم الوجوب والوجوب بالثبوت لا يثبت ولكننا نقول للمتولد من جنس الام يشبهها عادة ويقيمها في الحكم حتى يكون لثالث الام وحتى يبيع الولد الأم في الرق والحرية وهذا لما عرف ان ماء الفحل يصير مستبهاً كما قالوا يكون منها **قال** **﴿** رجل تزوج امرأة على غنم سائمة ودفعها اليها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول بها فليها زكاة النصف ولا شىء على

قرباب سيفه ولم يخرج به الى عماله حتى قبض فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حتى قبضا وكان فيه اذا زادت الابل على مائة وعشرين في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة الآن ما لا رحمه الله حمله على الزيادة التي يمكن اعتبار للنصوص عليه فيها وذلك لا يكون فيها دون العشرة والشافي رحمه الله تعالى يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علم هذا الحكم بنفس الزيادة وذلك بزيادة الواحدة ففندها بوجوب في كل أربعين بنت لبون وهذه الواحدة لتعين الواجب بها فلا يكون لها حظ من الواجب واستدل عليه بالحديث الذي ذكره أبو داود وابن المبارك رحمهما الله تعالى بالاستناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زادت الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا نص في الباب والمعنى فيه ان الواجب في كل مال من جنسه فان الواجب جزء من المال الا ان الشرع عند قلة الابل أوجب من خلاف الجنس نظرا للعجائين فان خمساً من الابل مال عظيم في اخلاصه عن الواجب اضراء بالفقراء وفي إيجاب الواحدة اجفاف بآرباب الاموال وكذلك في إيجاب الثمن فان الشريعة عيب فأوجب من خلاف الجنس دفعاً للضرر وقد ارفقت هذه الضرورة عند كثرة الابل فلا معنى لإيجاب خلاف الجنس ومبنى الزكاة على ان عند كثرة العدد وكثرة المال يستقر النصاب والوقص والواجب على شئ معلوم كما في زكاة النعم عند كثرة المدد يجب في كل مائة شاة ثم أعدل الاسنان بنت اللبون والحفاق فان أذاها بنت الحاض وأعلاها الجذعة والأعدل هو الاوسط وكذلك أعدل الاوقاص هو المشر فان الاوقاص في الابتداء خمس وفي الانتهاء خمسة عشر فالمتوسط هو المشر وهو الاعدل فلهذا أوجبنا في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة **ولنا** حديث قيس بن سعد رحمهما الله تعالى قال قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنهم أخرج لي كتاب الصدقات الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لمرو بن حزم فأخرج كتاباً في ورقة وفيه اذا زادت الابل على مائة وعشرين استوفت الفريضة فا كان أقل من خمس وعشرين ففيها النعم في كل خمس فود شاة وروي بطريق شاذ اذا زادت الابل على مائة وعشرين فليس في الزيادة شئ حتى تكون خمسا فاذا كانت مائة وخمسا وعشرين ففيها حقان وشاة وهذا نص ولكنه شاذ والقول باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما ثم تقول وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار واجماع الامة فلا يجوز

اسقاطه الا بمثل وبد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز اسقاط ذلك الواجب عند اختلاف الآثار بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم رضي الله عنه ويجعل حديث ابن عمر رضي الله عنهما على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين وبه يقول ان في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وحديث ابن المبارك رحمه الله تعالى محمول على ما اذا كانت مائة وعشرين من لابل بين ثلاثة نفر لأحدهم خمس واثلاثون وللآخر أربعون وللآخر خمس وأربعون فاذا زادت لأصحاب الخمس واثلاثين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا التأويل وان كان فيه بعض بعد فاقول به أولى مما ذهب اليه الشافي رحمه الله تعالى فانه أوجب ثلاث بنات لبون وهو يخالف للآثار المشهورة وان كان لم يجعل لهذه الواحدة حظاً من الواجب كما هو مذهبه فهو يخالف لأصول الزكوات فان ما لاحظ له من الواجب لا يتغير به الواجب كما في الحوالة والموالة وحقيقة الكلام في الثلاثة وهو ان بالاجماع بدار الحكم على الحسنيات والاربعينات ولكن اختلفنا في أن أي الأربعة أولى في حديث عمرو بن حزم رضي الله عنهما أدار على الحسنيات وفيها الحققة ولكن بشرط عود ما دونها وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما على الاربعينات والحسنيات فنقول الأخذ بما كان في حديث عمرو بن حزم رضي الله عنهما أولى فان مبنى أصول الزكاة على أن عند كثرة المال يستقر النصاب على شئ واحد معنوم كما في نصاب البقر فانه يستقر على شئ واحد وهو المستفي الاربعين ولكن بشرط عود ما دونها وهو التبع فكذلك زكاة الابل ولهذا لم تعد الجذعة لان الادارة على الحسنيات ولا يوجد فيها نصاب الجذعة فاما ما دون الجذعة فيوجد نصابها في الحسنيات فتعود لهذا ولنا تسلم احتمال الزيادة الواجب من الجنس فان حكم الزيادة كالمقطوع عن مائة وعشرين لا يفاء المحققين فيها كما ثبت باتفاق الآثار فلم يكن محتسماً للإيجاب من جنسه فلهذا صرنا الى إيجاب النعم فيها كما في الابتداء حتى أنه لما أمكن البناء مع إبقاء المحققين بد مائة وخمس وأربعين بنتاً فنقلنا من بنت الحاض الى الحققة اذا بلغت مائة وخمسين فانها ثلاث مرات خسون فيؤخذ من كل خمسين حقة وان كانت السائمة بين رجلين لم يجب على كل واحد منهما في نصيبه من الزكاة الا مثل ما يجب عليه في حال انفراد حتى ان النصاب الواحد وهو خمس من الابل اذا كان مشتركاً بين اثنين لا يجب فيها الزكاة عندنا . وقال الشافي رحمه الله تعالى اذا كان كل واحد

منهما من أهل وجوب الزكاة عليه تجب الزكاة إذا استجمعت شرائط الخلطة وذلك باتحاد
 البر والدلو والراعي والمرعى والسكب وحجته الحديث للشهور أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قل لا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان بين الخليطين
 فانهما يتراجعا بينهما بالدوة قال يحيى بن سعيد القطان والخليطان ما اجتماعا في الدلو
 والحوض والراعي وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين المجتمع وهذا النصاب
 مجتمع فلا يفرق واعتبر الخلطة في أثبت التراجع والتراجع انما يكون بعد وجوب الزكاة
 فدل أن الخلطة تأثيراً في وجوب الزكاة والمضى أن هذا نصاب تام مملوك لمن هو أهل
 لوجوب الزكاة عليه فوجب فيه الزكاة كما اذا كان لواحد بخلاف ما اذا كان أحد الشريكين
 ذمياً أو مكتباً لأنه ليس من أهل وجوب الزكاة عليه وهذا لأن بسبب الخلطة تخف
 للثؤنة على كل واحد منهما وتلغى للثؤنة تأثير في وجوب الزكاة ولهذا وجبت في الساقية
 دون الدلو وأوجب صاحب الشرع فيما سقت السماء المشر وفيما يسقى بالترب والدابة
 نصف المشر ولما قال صلى الله عليه وسلم وسائلة المراء اذا كانت أقل من أربعين من
 الغنم فليس فيها الزكاة وهناساة كل واحد منهما أقل من أربعين والمضى فيه أن غنى المالك
 بملك النصاب متغير لا يوجب الزكاة قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى
 وكل واحد منهما ليس بغيري بما يملك دليل حل أخذ الصدقة له فلا يجب عليه الزكاة
 ولأنه من نصيب شريكه أبداً من المكاتب من كسبه فللمكاتب حق ملك في كسبه
 وليس للشريك في نصيب شريكه حق الملك فاذا لم تجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه
 فلا أثر لا تجب على كل واحد من الشريكين باعتبار ملك صاحبه كان أولى وأما
 الحديث فدلنا لأن المراد به الجمع والتفريق في الملك لا في المكان لاجتماعه على أنه اذا كان
 في ملك رجل واحد نصاب كامل في أمكنة متفرقة يجمع فدل أن التفرق في الملك لا يجمع
 في حكم الصدقة ونحن نقول بالتراجع بين الخليطين فان مائة وعشرين من الغنم اذا كانت
 لرجلين لاحدهما أربعون والأخر ثمانون خال الحول فجاء المصدق وأخذ من عرضها شاتين
 يرجع صاحب الكثير على صاحب القليل بثلث شاة ثم في الحول الثاني انما يجب شاة في
 نصيب صاحب الكثير خاصة دون صاحب القليل لأن نصابه قد نقص عن الأربعين فاذا
 أخذ المصدق شاة رجع صاحب القليل على صاحب الكثير بثلث شاة فهذا معنى التراجع

واعتبار النصاب بدون غنى المالك في حكم الزكاة لا يجوز كما اذا كان أحد الشريكين ذمياً
 أو مكتباً وبه يطل اعتبارهم خفة للثؤنة قال صلى الله عليه وسلم وإذا كان عشر من الابل بين رجل وبين
 عشرة نفر كل بمير بينه وبين أحدهم فلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه شاة
 وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يجب شيء زفر يقول كل بغير مير عمل للقسمه فلم يجمع
 في ملكه نصاب تام وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول لو كان شريكه فيها رجلاً واحداً يجب
 عليه الزكاة فتعدد الشرك لا ينقص ملكه ولا يبدل صفة الثني في حقه بل هو غنى
 خمس من الابل فنزله الزكاة قال صلى الله عليه وسلم وإذا وجبت الفريضة في الابل ولم يوجد ذلك
 السن ووجد أفضل من ذلك أو دونه أخذ المصدق قيمة الواجب ان شاء وإن شاء أخذ
 ما وجد ورد فضل القيمة ان كان أفضل فان كان دونه أخذ فضل القيمة دراهم والكلام في
 هذه المسئلة يشتمل على فصول أحدها ان جبران ما بين السنين غير مقدر عندنا ولكنه
 بحسب التلاوة والرخص وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتقدر شاتين أو بعشرين درهماً واستدل
 بالحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب في ابنة بنت لبون فلم يجد
 المصدق فيها الا حقة أخذها ورد شاتين أو عشرين درهماً ما استيسر عليه وإن لم يجد
 الا بنت غناض أخذها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه ولكننا نقول انما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لا أنه
 تقدير شرعي بدليل ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه قدر جبران ما بين
 السنين بشاة أو عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يخفى
 عليه هذا النص ولا يقطن به مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يحمل على ان تفاوت
 ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر ولا نالو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء أدى الى
 الاضراء بالفقراء أو الاجفاف بأرباب الاموال فانه اذا أخذ الحقة ورد شاتين فرجاً تكون
 قيمتها قيمة الحقة فيصير تاركاً للزكاة عليه معنى وإذا أخذ بنت غناض وأخذ الشاتين فقد
 تكون قيمتهما مثل قيمة بنت لبون فيكون أخذاً للزكاة بأخذها وبنت المخاض تكون
 زيادة وفيه اجفاف بأرباب الاموال

الفصل الثاني اذا وجب عليه في ابنة بنت غناض فلم توجد ووجد ابن لبون فتدنا
 لايتين أخذ ابن الابلون وعند الشافعي رحمه الله تعالى شتين وهو رواية عن أبي يوسف

به قبل البلوغ اليه فصار كان الخطاب غير نازل في حقّه وهذا لأن الخطاب غير شئ في دار الحرب لأن أحكام الاسلام غير شائعة في دار الحرب لقيام الشيوع مقام الوصول اليه ﴿قال﴾ وإذا حلف الرجل أنه قد أدى صدقة ماله الى المصدق الذي كان في تلك السنة فكف عنه المصدق ثم اطلع على كذبه بعد سنتين أخذه تلك الصدقة لأن السبب المثبت لحق الأخذ له قد تقرر فلا يسقط باليمين الكاذبة كسائر حقوق المباد والتأخير ليس يسقط حق الأخذ بعد ثبوته فلذا أخذه بالصدقة والله أعلم

باب زكاة النعم

﴿قال﴾ رحمه الله تعالى الأصل في وجوب الزكاة في النعم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب غنم لا يؤدى زكاتها الا يطع لها يوم القيامة قاع فرقر تطؤه بأظلافها وتسلطه بقرونها وقال صلى الله عليه وسلم لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة وعلى عاقفه شاة يير يقول يا محمد يا محمد فاقول لا أملك لك من الله شيئاً ألا قد بلغت إذا عرفاهذا فتقول ليس في أقل من أربعين من النعم السائمة صدقة فإذا كانت أربعين شاة إلى مائه وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثلثمائة ثم ليس في الزيادة شيء الى أربع مائة فبعد ذلك في كل مائة شاة وقال الحسن بن حنّ رحمه الله تعالى إذا زادت على ثلثمائة ففيها أربع شياه وفي أربع مائة خمس شياه ﴿وحجبتنا﴾ حديث أنس رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب كتاب الصدقات الذي كتبه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه وفي أربعين من النعم شاة وفي مائة وواحدة وعشرين شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه الى أربع مائة ففيها أربع شياه وقد بينا ان طريق معرفة النصب لا تكون بالرأى والاجتهاد بل بالنص ﴿قال﴾ ولا تؤخذ الجذعة من النعم في الصدقة وإنما يؤخذ التي فصاعداً والجذعة هي التي تم لها حول واحد وطمئت في الثانية والتي التي تم لستان وطمئت في الثالثة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يؤخذ من المملوك الا من الضأن فتؤخذ الجذعة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو الذي ذكره الطحاوي في مختصره قال ولا يؤخذ في زكاة النعم الا ما يجزى في الضحايا. وجه تلك الرواية قوله صلى الله عليه وسلم إنما حقنا في الجذعة والتي ولأن الجذعة

من الضأن تجزى في الضحايا وهي أدعى للشرط من الأخذ في الزكاة يجوز التضحية بها بدل على أخذها في الزكاة بطريق الأولى. وجه ظاهر الرواية حديث علي رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ في الزكاة الا التي فصاعداً ثم مادون التي فأصر في نفسه. لا ترى أنه لا يجوز أخذه من المملوك ولا يؤخذ في الزكاة الا البالغ كما لا يؤخذ من المملوك مادون التي وكذلك في الضأن وهو القياس في الاضحية أيضاً ولكن ترك النص خاص ورد فيه وذلك اذا كان سميماً لو اختلط بالنبات لا يمكن تمييزه قبل التأمل ومثل هذا يقارب التي فيها هو المقصود براءة الدم وهنا مادون التي لا يقارب التي فيها هو المقصود براءة الدم من كل وجه فان منفعة النسل لا تحصل به ﴿قال﴾ ويجوز في زكاة النعم أخذ الله كور والاثان عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يؤخذ الذي ذكر الا اذا كان النصاب كله ذكوراً لأن منفعة النسل لا تحصل به ويجوز في زكاة الذكور لأن الواجب جزء من النصاب ﴿قال﴾ قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة واسم الشاة يتناول الذكر والانثى جميعاً بالدليل الموجب فيه ﴿قال﴾ فان اختلط المملوك بالضأن فلا خلاف ان نصاب البعض يكمل بالبيض ثم لا يؤخذ الا الوسط. عندنا وذلك الا دون من الارفع والارفع من الادون ذكره في المتن وكذلك في البقر مع الجواميس وللشافعي فيه قولان في أحدهما يقول يؤخذ من جنس الاغلب منهما لأن المملوك لا يظهر في مقابلة الغالب وفي القول الآخر تقوم واحدة من الارفع والاخرى من الادون ثم ينظر الى نصف القيمتين فيؤخذ واحدة بتلك القيمة قال وهو العدل وبه يتم النظر من الجاهلين ﴿ولنا﴾ قوله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من حزرات أموال الناس وخذوا من حوائى أموالهم والأخذ من الحوائى فيما قلنا ﴿قال﴾ والمتولد من الظهي النعم يكون نصيباً اذا كانت الأم نعمة وكذلك المتولد من البقر الوحشي والبقر الاهلي عندنا العبرة الأم وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب فيه الزكاة لأنه نجس بدمه جانيان أحدهما وجب والاخر لا يوجب والاصل عدم الوجوب والوجوب بالثبوت لا يثبت ولكننا نقول للمتولد من جنس الام يشبهها عادة وبقية في الحكم حتى يكون ذلك الام وحتى يبيع الولد الأم في الرق والحربة وهذا لما عرف ان ماء الفحل يصير مستباحاً بانها فالولد يكون منها ﴿قال﴾ وجعل تزوج امرأة على غنم سائمة ودفعها اليها وحال الحول ثم مقلها قبل الدخول بها فليها زكاة النصف ولا شيء على

الزوج لانه لم يكن مالاً كالمال في الحول انما عادت اليه بعد، وأما المرأة فكانت مالكة لكل فكان
النصاب كاملاً فوجب عليها الزكاة ثم استحق البض من يدها بسبب حادث بعد الحول
فعلها الزكاة فيما بقي كما لو نقص النصاب فان كان إيد منها اليها حتى حال الحول ثم طلقها قبل
ان يدخل بها قبل قول أبي حنيفة رحمه الله الآخر لا زكاة عليها وفي قوله الأول عليها الزكاة
في نصيبها اذا قبضت وكان نصيباً تاماً فان كان دون ذلك فلا زكاة عليها وفي قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى عليها الزكاة في نصيبها - واما ان نصاباً أو دونه بعد أن كان الكل
نصاباً وقد بينا هذا في زكاة الابل وأوضحة في الكتاب بما لو كان الصدق عبداً للخدمة
في يوم الفطر وهو عندها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فعليها صدقة الفطر ولو كان عند
الزوج حين سر يوم الفطر ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليس على واحد منهما صدقة الفطر
عنه قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى امامه ما ينبغي أن تجب عليها صدقة الفطر وما
قبل القبض كما بعد في حكم الزكاة والاصح أنه لو لم يجزها وما فرقا ولا صدقة الفطر تتمد
الولاية التامة لا مجرد الملك وذلك لا يحصل بدون اليه بخلاف الزكاة فانها وظيفة الملك والمالك
في الصدق قبل القبض تام بدليل أنها تصرف كيف شئت **قوله** رجل له مائتا درهم وعليه
مائتا دين وله أربعون من النعم سائمة خال الحول فعليه الزكاة في النعم لان الدين يصرف الى
لدارهم فانه مخلوق للقلب والتصرف بماله فاما السائمة فمعدة لاستبقاء الملك فيها وهذا
اذا حضره المصدق فان لم يحضره فالخيار لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى
الزكاة من الدراهم وان شاء صرف الدين الى الدراهم وأدى الزكاة من السائمة لان في حق
صاحب المال مما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أخذ الزكاة من
السائمة دون الدراهم فلها تصرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من السائمة **قوله** رجل
له أربعون شاة سائمة خل عليها حولان فعليه للحول الأول شاة ولا شيء عليه للحول الثاني
لان نصابه قد انتقص بما وجب عليه في الحول الأول وقد بينا قول زكر رحمه الله تعالى
في نظيره في زكاة الابل فكذلك في زكاة النعم **قوله** في الكتاب وتفسير قوله لا يفرق
بين مجتمع ان يكون للرجل مائة وعشرون شاة ففيها شاة وليس للمصدق أن يفرق في
ثلاثة مواطن يأخذ من كل أربعين شاة وتفسير قوله لا يجمع بين متفرق أن يكون بين
رجلين أربعون شاة فليس للمصدق أن يجمعها يأخذ منها الزكاة وقد بينا أن المراد بالجمع

والتفرق في الملك لافي المكان وقد تقدم بيان هذا وبيننا تفسير قوله وما كان بين الخليطين
فانها يتراجعا بينهما بالسوية وتزبد وضوحاً فنقول المراد اذا كان بين رجلين احدي
وستون من الابل لاحدهما ست وثلاثون والاخر خمس وعشرون فان للصدق يأخذ منها
بنت لبون وست غناس ثم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف ما أخذ من ماله بركة
صاحبه وحله على هذا الأولى فان التراجع على وزن التفاضل فينبغي أن يبت من الجانبين في
وقت واحد وذلك فيما قلنا **قوله** والشرىك المفاض والمجان وغير ذلك كلهم سواء في حكم
الصدقة لان وجوبها باعتبار حقيقة الملك ونحو المالك به ولا ملك للشرىك في نصيب شريكه
مفاضاً كان أو غيره **قوله** واذا مر المسلم على العائش بالمشية وغيرها من الاموال فقال
ليس شيء من هذا التجارة وحلف على ذلك لا يأخذ منه شيئاً لانه أمين فيها يلزمه من
الزكاة فاذا أنكر وجوبها عليه فاقول قوله مع يمينه والعائش لا يأخذ الا الزكاة ووجوب
الزكاة بصيغة الاسامة أو التجارة وما يمر به على العائش لا يكون سائمة وقد اتفق صفة
التجارة في حقه بخلافه فلا يأخذ منه شيئاً وكذلك الذي والتعلي لانهما من أهل دارنا
فروهما على العائش قد يكون بغير مال التجارة كما يكون مال التجارة كالمسلم وأما الحرى
فلا يصدق في ذلك ويؤخذ منه العشر لان الاخذ منهم بطريق الجازاة وهم لا يصدقون
في هذا من يمر به متاع عليهم فكذلك نحن لا نصدقهم لان الحرى في دارنا لا يدخل الا
على قصد التجارة لانه ليس من أهل دارنا فاما ما يكون للتجارة فلهذا أخذ منه **قوله**
رجل مات بعد ما وجبت عليه الصدقة في سائمة فجاء المصدق وهي في يد الورثة فليس له
أن يأخذ منهم صدقتها الا أن يكون الميت أوصى بذلك فيخذه يأخذ من ثلث ماله وقال
الشافعي رحمه الله تعالى يأخذ الصدقة من جميع ماله أوصى أو لم يوصى وحجته قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث الخثعمية أرأيت لو كان على أبيك دين أكنت تقضيه قالت نعم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فدين الله أحق فقد شبه رسول الله صلى الله عليه
وسلم دين الله بدين العباد ثم دين العباد بقضى من التركة بعد الوفاة مقدماً على الميراث
فكذلك دين الله تعالى وهذا القسقه وهو أن هذا حق كان مطالباً به في حال حياته وتجري
التيابة في إغائه فيستوفي من تركته بعد وفاته كديون العباد وتقريره ان المال خلف عن
الذمة بعد الموت في الحقوق التي تقضى بالمال والوارث قائم مقام المورث في أداء ما تجرى

النيابة في أدائه. ألا ترى أن بعد الإيصاء يقوم مقامه في الأداء فكذلك قبله **﴿وحيثما﴾** قوله صلى الله عليه وسلم يقول ابن آدم مالى مالى وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفنت أو لبست فألبيت أو تصدقت فأفبيت وما سوى ذلك فهو مال الوارث وهذا يقتضى أن مالم يمتصه من الصدقة يكون مال الوارث بعد موته وبه حال في الكتاب قال لأنها خرجت من ملكه الذى كان له يعني أن المال صار ملك الوارث ولم يجب على الوارث شئ ليؤخذ ملكه به وهذا لأن حقوق الله تعالى مع حقوق العباد إذا اجتمع في محل تقدم حقوق العباد على حقوق الله تعالى. ثم الواجب فعل الأبناء وفعل الأيتام لا يمكن إقامته بالمال ليقوم للمال فيه مقام الذمة بعد موته والوارث لا يمكن أن يحمل نائباً في أداء الزكاة لأن الواجب ما هو عبادة ومعنى العبادة لا يتحقق إلا بنية وفعل ممن يجب عليه حقيقة أو حكماً وخلافة الوارث المورث تكون جبراً ممن غير اختيار من المورث وبه لا تنأى العبادة واستيفاء الواجب لا يجوز إلا من الوجه الذى وجب فإذا لم يمكن استيفاءه من ذلك الوجه لا يستوفى إلا أن يكون أوصى خفيش يكون بمنزلة الوصية بسائر التبرعات تنفذ من ثلته ويظهر بما ذكرنا الفرق بين ديون الله تعالى وبين ديون العباد إذا تأملت. فإن كان موت صاحب السائمة في وسط الحول ينقطع به حكم الحول عندنا بخروجها عن ملكه كما لو باعها. وقال الشافى رحمه الله تعالى ببنى على حوله فإذا تم فعلى الوارث الزكاة قال لأن ملك الوارث بناء على ملك المورث وليس ابتداء ملك بدليل ثبوت حق الرد باليب وغيره ولكننا نقول صفة المالكية للوارث متجددة وفي حكم الزكاة المالك معتبر فتجدد صفة المالكية فلنا يستقبل الحول في ملك الوارث والله سبحانه وتعالى أعلم

باب زكاة البقر

﴿الاصل﴾ في وجوب الزكاة في البقر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في مائتي الزكاة لا ألفين أحكمكم بأني يوم القيامة وعلى عاتقه بغيره رغاء فيقول يا محمد يا محمد فأقول لا أملك لك من الله شيئاً ألا قد بلغت ولا ألفين أحكمكم بأني يوم القيامة وعلى عاتقه بقره لها ثغاء فيقول يا محمد يا محمد فأقول لا أملك لك من الله شيئاً ألا قد بلغت ولا ألفين أحكمكم بأني يوم القيامة وعلى عاتقه فرس لها حمة فيقول يا محمد يا محمد فأقول لا أملك لك من الله شيئاً ألا

قد بلغت إذا عرفنا هذا فنقول ليس فيما دون ثلاثين بقرة سائمة صدقة وفي ثلاثين منها تبع أو تبعه وهي التي لها سنة وطلعت في الثانية وفي أربعين منها سنة وهي التي تم لها سنتان وبهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل رضى الله عنه حين بعثه إلى اليمن واختلفت الروايات فيما زاد على الأربعين فقال في كتاب الزكاة وما زاد على الأربعين في الزيادة بحسب ذلك ولم يفسر هذا الكلام وفي كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله تعالى قال إذا كان له إحدى وأربعون بقرة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه سنة وربع عشر سنة أو ثلث عشر تبع وهذا يدل على أنه لا نصاب عنده في الزيادة على الأربعين فإنه يجب فيه الزكاة قل أو أكثر بحسب ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه لا يجب في الزيادة شئ حتى تبلغ خمسين فقها سنة وربع سنة أو ثلث تبع وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ليس في الزيادة شئ حتى تكون ستين فقها تيمان وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافى رحمهما الله تعالى ثم لا خلاف أنه ليس في الزيادة شئ إلى سبعين ثم بعد ستين الأوقاص تسع تسع وإن الواجب في كل ثلاثين تبع وفي كل أربعين مسنة حتى إذا كانت سبعين فقها سنة وتبع وفي ثمانين مستان وفي تسعين ثلاثة أئمة وفي المائة مسنة وتيمان وفي مائة وعشر مستان وتبع وفي مائة وعشرين إن شاء أدى ثلاث مستان وإن شاء أدى أربعة أئمة فلها ثلاث مرات أربعون وأربع مرات ثلاثون. وجه قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأخذوا من أوقاص البقر شيئاً وفسروا الأوقاص بما بين الأربعين إلى الستين ولأن مبنى زكاة السائمة على أنه لا يجب فيها الاقصاف دفعا للضرر عن أبواب الأموال حتى أن في الأبل عند قلة العدد أوجب من خلاف الجنس تحمزا عن الإيجاب الشقص فكذلك في زكاة البقر لا يجوز الاقصاف لأنها عيب. ووجه رواية الحسن رحمه الله تعالى أن الأوقاص في البقر تسع تسع بدليل ما قبل الأربعين وبعد الستين فكذلك فيما بين ذلك لأنه يلحق بما قبله أو بما بعده ووجه الرواية الأخرى أن نصاب النصاب بالرأى لا يكون وإنما يكون طريق معرفته النص ولا نص فيما بين الأربعين إلى الستين فإذا تقرر اعتبار النصاب فيه أو جينا الزكاة في قلة وكثيره بحسب ما سبق وحديث معاذ رضى الله عنه المراد به حال قلة المدد في الاستعداد فإن الوقص في الحقيقة اسم لما يبلغ نصاباً وذلك

قرب سيفه ولم يخرج به الى عماله حتى قبض فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حتى قبضا
وكان فيه اذا زادت الابل على مائة وعشرين في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
الآن مالا كما رحمه الله حله على الزيادة التي يمكن اعتبارها للنصوص عليه فيها وذلك لا يكون
فيما دون العشرة والشافي رحمه الله تعالى يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علق هذا
الحكم بنفس الزيادة وذلك بزيادة الواحدة فندها بوجوب في كل أربعين بنت لبون وهذه
الواحدة لتعيين الواجب فلا يجوز لها حظ من الواجب واستدل عليه بالحديث الذي ذكره
أبو داود وابن المبارك رحمه الله تعالى بالاستناد الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زادت
الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا نص في الباب والمضى فيه ان
الواجب في كل مال من جنسه فان الواجب جزء من المال الا ان الشرع عند قلّة الابل
أوجب من خلاف الجنس نظرا للعجائب فان خسا من الابل مال عظيم في اخلاصه عن الواجب
اضرار بالفقراء وفي إيجاب الواحدة إجحاف برباب الاموال وكذلك في إيجاب الشخص
فان الشركة عيب فأوجب من خلاف الجنس دفعا للضرر وقد ارتفعت هذه الضرورة
عند كثرة الابل فلا معنى لإيجاب خلاف الجنس ومبنى الزكاة على ان عند كثرة العدد
وكثرة المال يستقر النصاب والوقف والواجب على شئ معلوم كما في زكاة النعم عند كثرة
العدد يجب في كل مائة شاة ثم أعدل الاسنان بنت اللبون والمحاق فان أدناها بنت الحاض
وأعلاها الجذعة والاعدل هو الاوسط وكذلك أعدل الاوقاص هو العشر فان الاوقاص
في الابتداء خمس وفي الانتهاء خمسة عشر فالنوسط هو العشر وهو الاعدل فلذلك أوجبنا
في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ولنا في حديث قيس بن سعد رحمه الله
تعالى قال قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنهم أخرج لي كتاب الصدقات
الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم فأخرج كتابا في ورقة وفيه اذا
زادت الابل على مائة وعشرين استوفيت الفريضة فان أقل من خمس وعشرين ففيها النعم
في كل خمس ذود شاة وروي بطريق شاذ اذا زادت الابل على مائة وعشرين فليس في
الزيادة شئ حتى تكون خسا فاذا كانت مائة وخمسا وعشرين ففيها حقان وشاة وهذا نص
ولكنه شاذ والقول باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود رضي
الله عنهما ثم يقول وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار واجماع الامة فلا يجوز

اسقاطه الا بمثل وبعده مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز اسقاط ذلك الواجب عند
اختلاف الآثار بل يؤخذ بمحدث عمرو بن حزم رضي الله عنه ويحمل حديث ابن عمر
رضي الله عنهما على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين به تقول ان في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة وحديث ابن المبارك رحمه الله تعالى محمول على ما اذا كانت
مائة وعشرين من الابل بين ثلاثة نفر لأحدهم خمس ومائون ولآخر أربعون ولآخر
خمس وأربعون فاذا زادت لصاحب الخمس ومائتين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا
التأويل وان كان فيه بعض بعد فاقول به أولى مما ذهب اليه الشافي رحمه الله تعالى فانه
أوجب ثلاث بنات لبون وهو مخالف للآثار المشهورة وان كان لم يحمل لهذه الواحدة حظا
من الواجب كما هو مذهبه فهو مخالف لأصول الزكوات فان ما لاحظت لمن الواجب لا يتخير به
الواجب كما في الحولة والموتة وحقيقة الكلام في المسئلة وهو أن بالاجماع يدار الحكم على
الحسينات والاربعينات ولكن اختلفنا في أن أي الادارتين أولى في حديث عمرو بن حزم
رضي الله عنهما أدار على الحسينات وفيها الحقة ولكن بشرط عود مادونها وفي حديث ابن
عمر رضي الله عنهما على الاربعينات والحسينات فنقول الأخذ بما كان في حديث عمرو بن
حزم رضي الله عنهما أولى فان مبنى أصول الزكاة على أن عند كثرة المال يستقر النصاب
على شئ واحد معلوم كما في نصاب البقر فانه يستقر على شئ واحد وهو المسئلة في الاربعين
ولكن بشرط عود مادونها وهو التتابع فكذلك زكاة الابل ولهذا لم تعد الجذعة لان الادارة
على الحسينات ولا يوجد فيها نصاب الجذعة فاما ما دون الجذعة فيوجد نصابها في
الحسينات فتعود لهذا ولنا تسليما احتمال الزيادة الواجب من الجنس فان حكم الزيادة
كالقطوع عن مائة وعشرين لا ينافي الحقتين فيها كما ثبت باتفاق الآثار فلم يكن محتملا
للايجاب من جنسه فلذلك صرنا الى إيجاب النعم فيها كما في الابتداء حتى انه لما أمكن البناء
مع إبقاء الحقتين بعد مائة وخمسة وأربعين فيها فقلنا من بنت الحاض الى الحقة اذا بلغت
مائة وخمسين فلها ثلاث مرات خسون فيؤخذ من كل خمسين حقة وان كانت السائمة
بين رجلين لم يجب على كل واحد منهما في نصيبه من الزكاة الا مثل ما يجب عليه
في حال انفراده حتى ان النصاب الواحد وهو خمس من الابل اذا كان مشتركا بين
أثنين لا تجب فيها الزكاة عندنا . وقال الشافي رحمه الله تعالى اذا كان كل واحد

التيامة في أدائه. ألا ترى أن مبدأ الإيصاء يقوم مقامه في الأداء فكذلك قبله وجوبتنا قوله صلى الله عليه وسلم يقول ابن آدم مالي مالي وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفنت أو لبست فألبست أو تصدقت فأفنت وما سوى ذلك فهو مال الوارث وهذا يقتضي أن مالم يحض من الصدقة يكون مال الوارث بعد موته وبه حال في الكتاب قال لأنها خرجت من ملكه الذي كان له يعني أن المال صار ملك الوارث ولم يجب على الوارث شيء ليؤخذ ملكه به وهذا لأن حقوق الله تعالى مع حقوق العباد إذا اجتمع في محل تقدم حقوق العباد على حقوق الله تعالى. ثم الواجب عليه فعل الإتياء وفعل الإتياء لا يمكن إقامته بالمال ليقوم المال في مقام النعمة بعد موته والوارث لا يمكن أن يجعل نائباً في أداء الزكاة لأن الواجب ما هو عبادة ومعنى العبادة لا يتحقق إلا بنية من يجب عليه حقيقة أو حكماً وخلافة الوارث للموثر تكون جبراً من غير اختيار من الموثر وبه لا تآدى العبادة واستيفاء الواجب لا يجوز إلا من الوجه الذي وجب فإذا لم يمكن استيفاءه من ذلك الوجه لا يستوفى إلا أن يكون أوصى حينئذ يكون منزلة الوصية بسائر التبرعات تنفذ من ثمنه ويظهر بما ذكرنا الفرق بين ديون الله تعالى وبين ديون العباد إذا تأملت. فإن كان موت صاحب السائمة في وسط الحول ينقطع به حكم الحول عندنا لخروجها عن ملكه كما لو باعها. وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبني على حوله فإذا تم فعل الوارث الزكاة قال لأن ملك الوارث بناء على ملك الموثر وليس بأداء ملك بدليل يثبت حق الرد باليب وغيره ولكننا نقول صفة المالكية للوارث متجددة في حكم الزكاة المالك متبرع فتجدد صفة المالكية فلنا يستقبل الحول في ملك الوارث والله سبحانه وتعالى أعلم

باب زكاة البقر

الأصل في وجوب الزكاة في البقر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في منى الزكاة لا ألفين أحدهم يأتي يوم القيامة وعلى عاتقه بعير له رغاء فيقول يا محمد يا محمد فاقول لا أملك لك من الله شيئاً ألا قد بلغت ولا ألفين أحدهم يأتي يوم القيامة وعلى عاتقه بقرة لها ثغاء فيقول يا محمد يا محمد فاقول لا أملك لك من الله شيئاً ألا قد بلغت ولا ألفين أحدهم يأتي يوم القيامة وعلى عاتقه فرس لها حمحة فيقول يا محمد يا محمد فاقول لا أملك لك من الله شيئاً ألا

قد بلغت إذا عرفنا هذا فنقول ليس فيها دون ثلاثين بقرة سائمة صدقة وفي ثلاثين منها نبيع أو تبيعة وهي التي لها سنة وطلعت في الثانية وفي أربعين منها سنة وهي التي لم لها سنتان وبهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين جبل ورضي الله عنه حين بعثه إلى اليمن واختلفت الروايات فيها زاد على الأربعين فقال في كتاب الزكاة وما زاد على الأربعين ففي زيادة بحسب ذلك ولم يفسر هذا الكلام وفي كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى قال إذا كان له إحدى وأربعون بقرة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه سنة وربع عشر سنة أو ثلث عشر نبيع وهذا يدل على أنه لا نصاب عنده في الزيادة على الأربعين فانه يجب فيه الزكاة فلأكثر بحسب ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجب في الزيادة شيء حتى تبلغ خمسين ففيها سنة وربع سنة أو ثلث نبيع وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ليس في الزيادة شيء حتى تكون ستين ففيها نبيعان وهو قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى ثم لا خلاف أنه ليس في الزيادة شيء إلى سبعين ثم بعد ستين الأوقاص تسع وتسع وان الواجب في كل ثلاثين نبيع وفي كل أربعين سنة حتى إذا كانت سبعين ففيها سنة ونبيع وفي ثمانين مستثنان وفي تسعين ثلاثة أمية وفي المائة مستنة وبيعان وفي مائة وعشر مستثنان وفي مائة وعشرين إن شاء أدى ثلاث مستثنات وإن شاء أدى أربعة أمية فاتها ثلاث مرات أربعون وأربع مرات ثلاثون. وجه قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأخذوا من أوقاص البقر شيئاً وفسروا الأوقاص بما بين الأربعين إلى الستين ولأن مبنى زكاة السائمة على أنه لا يجب فيها لا شقص دفعا للضرر عن أرباب الأموال حتى إن في لابل عند فئة العدد أوجب من خلاف الجنس تحزوا عن إيجاب الشقص فكذلك في زكاة البقر لا يجوز لا شقص لأنها عيب. ووجه رواية الحسن رحمه الله تعالى أن الأوقاص في البقر تسع تسع دليل ما قبل الأربعين وبعد الستين فكذلك فيها بين ذلك لأنه يلحق بما قبله أو بما بعده ووجه الرواية الأخرى أن نصب النصاب بالرأى لا يكون وإنما يكون طريق معرفته النص ولا نص فيها بين الأربعين إلى الستين فإذا اعتذر اعتبار النصاب فيه أو جينا الزكاة في قبيله وكثيره بحسب ما سبق وحديث معاذ رضي الله عنه المراد به حال فئة العدد في الاشتداء فإن الوصف في الحقيقة اسم لما يبلغ نصاً وذلك

في الابتداء يكون وقيل المراد بالواقص الصغار وهي العجايبيل وبه نقول أنه لا شيء فيها
 قال في الجواميس بخرقة البقر وقد بينا هذا فيما سبق من زكاة النعم قال في ذكرها
 وإنها في الصدقة سواء وكذلك في الاخذ لافرق بين الذكور والاناث في زكاة البقر
 بخلاف زكاة الابل فإنه لا يؤخذ فيها الا لاناث وهذا لتغارب ما بين الذكور والاناث في النعم
 والبقير وتبين ما بين ما في الابل وقد بينا هذا في زكاة الابل فأما الخيل السائمة اذا اختلط ذكرها
 وأنثا ففيها الصدقة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء صاحبها أدى عن كل فرس
 دينار وان شاء قوتها وأدى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي
 رحمه الله تعالى لا شيء فيها فان كانت إناثا كلها فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان
 ذكرهما الطحاوي رحمه الله تعالى وان كانت ذكورا كلها فليس فيها شيء الا في رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ذكرها في كتاب الآثار وجهه قولهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس
 على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عفوت
 لامتي عن صدقة الخيل والريق الا ان في الرقيق صدقة القطر ولانه لا يثبت للامام حق
 الاخذ بالاتفاق ولا يجب من عبدا شيء ومبنى زكاة السائمة على أن الواجب جزء من العين
 وللامام فيه حق الاخذ بدليل سائر الحيوانات واحتج أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحديث
 ابن الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل فرس سائمة دينار أو عشرة
 دراهم وليس في المرافقة شيء وان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى أبي عبيدة بن الجراح
 رضي الله عنه وأمره بأن يأخذ من الخيل السائمة عن كل فرس دينار أو عشرة دراهم ووقعت
 هذه الحادثة في زمن مروان فتشااور الصحابة رضي الله عنهم فروى أبو هريرة ليس على الرجل
 في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان يزيد بن ثابت ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة
 عجبا من مروان أخذهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول ماذا تقول يا أبا سعيد
 قال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أراد فرس الغازی فأما ما حبست اطلب
 نسلها ففيها الصدقة فقال كقول في كل فرس دينار أو عشرة دراهم والمبنى فيه أنه حيوان سالم
 في أغلب البلدان فتجب فيه زكاة السائمة كالابل والبقر والنعم الا أن الآثار فيها لم تشتهر لعدة
 الخيل ذلك الوقت وما كانت الامدة للجهاد وإنما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله تعالى للامام
 ولاية الاخذ لان الخيل مطمع كل طامع فإنه سلاح والظاهر أنهم اذا علموا به لا يتركونه

لصاحبه وإنما لم يؤخذ من عبده لان مقصود الفقير لا يحصل به لان عبده غير ما كوله الله
 عنده وأما الاناث قال في إحدى الروايتين التي ذكرها الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا شيء
 فيها لان معنى النماء فيها من حيث النسل وذلك لا يحصل بالاناث المفردات وفي الاخرى قال
 يمكن أن يستعار لها خل فيحصل النماء من حيث النسل وأما في الذكور المنفردين لا شيء فيها في
 ظاهر الرواية لان معنى النسل لا يحصل بها وزيادة السن لا تزاد القيمة في الخيل بخلاف
 سائر الحيوانات ومعنى السمن غير معتبر لان عبده غير ما كوله الله تعالى فلذلك قال لا نعدام النماء
 لا شيء عليه فيها وفي رواية الآخر لا تجزئ سائر أنواع السائمة فان بسبب السوم تخف
 المؤنة على صاحبها وبه يصير مال الزكاة كذلك في الخيل قال في وليس في الحير والبغال
 السائمة صدقة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن البغال والحير لم ينزل
 على فيها الا هذه الآية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا
 يره ولا شيء لانهم في غالب البلدان مع كثرة وجودها والتادير لا يعتبر إنما يعتبر بالحكم
 العام القابل فلذلك لا تجب فيها زكاة السائمة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب زكاة المال

قال في وليس في أقل من مائتي درهم زكاة فإذا بلغت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها
 خمسة دراهم لحديث عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال في الورقة ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة
 دراهم وحين بعت مما أدرى الله تعالى على العن قال ليس فيها دون مائتي درهم من الورق
 شيء وفي مائتين خمسة وما زاد على المائتين فليس فيه شيء حتى تبلغ أربعين ففيها درهم مع
 الحقة وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهكذا في كل أربعين درهما درهم وقول عمر
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي يجب في الزيادة بحساب
 ذلك قل أو أكثر حتى اذا كانت الزيادة درهما ففيها جزء من أربعين جزءا من درهم وهو
 قول علي وابن عمر وإبراهيم النخعي رحمهم الله تعالى وقال طاووس البجلي رحمه الله تعالى لا يجب
 في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتي درهم ويجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم واحتجوا بحديث
 علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مائتي درهم خمسة دراهم وما زاد

قرباب سيفه ولم يخرج به الى عماله حتى قبض فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حتى قبضا
وكان فيه اذا زادت الابل على مائة وعشرين في كل أربعين بنت لبون وفي كل خسين حقة
الا أن مالاً كرامة الله حمله على الزيادة التي يمكن اعتبار المنصوص عليه فيها وذلك لا يكون
فيها دون الشرة والشافي رحمه الله تعالى يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علق هذا
الحكم بنفس الزيادة وذلك بزيادة الواحدة فتدبرها بوجوب في كل أربعين بنت لبون وهذه
الواحدة لتبين الواجب بها فلا يكون لها حظ من الواجب واستدل عليه بالحديث الذي ذكره
أبو داود وابن المبارك ورحمهما الله تعالى بالاستناد الى النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زادت
الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا نص في الباب والمعنى فيه ان
الواجب في كل مال من جنسه فان الواجب جزء من المال الا ان الشرع عند قلة الابل
أوجب من خلاف الجنس نظراً للجباين فلا خمساً من الابل مال عظيم في اخلائه عن الواجب
اضرار بالفقراء وفي إيجاب الواحدة اجفاف بأرباب الاموال وكذلك في إيجاب الشقص
فان الشركة عيب فأوجب من خلاف الجنس دفعاً للضرر وقد ارفقت هذه الضرورة
عند كثرة الابل فلا معنى لإيجاب خلاف الجنس ومبنى الزكاة على ان عدد كثرة العدد
وكثرة المال يستقر النصاب والوقف والواجب على شئ معلوم كما في زكاة نعم عند كثرة
المدد يجب في كل مائة شاة ثم أعدل الاستان بنت اللبون والحفاق فان أدها بنت الحاض
وأعلاها الجذعة والأعدل هو الأوسط وكذلك أعدل الاوقاص هو المشرف فان الاوقاص
في الابتداء خمس وفي الانتهاء خمسة عشر فالنوسط هو العشر وهو الأعدل فلهذا أوجبنا
في كل أربعين بنت لبون وفي كل خسين حقة ولنا حديث قيس بن سعد رحمه الله
تعالى قال قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنهم أخرج لي كتاب الصدقات
التي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم فأخرج كتاباً في ورقة وفيه اذا
زادت الابل على مائة وعشرين استوفيت الفريضة فما كان أقل من خمس وعشرين ففيها النعم
في كل خمس فود شاة وروي بطريق شاذ اذا زادت الابل على مائة وعشرين فليس في
الزيادة شئ حتى تكون خمساً فاذا كانت مائة وخمسا وعشرين ففيها حقناز وشاة وهذا نص
ولكنه شاذ والقول باستيفال الفريضة بمائة وعشرين مشهور عن علي بن مسعود رضي
الله عنهما ثم تقول وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار واجماع الامة فلا يجوز

استقاطه الا مثله وبمد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز اسقاط ذلك الوليب عند
اختلاف الآثار بل يؤخذ بمحدث عمرو بن حزم رضي الله عنه وبمحدث ابن عمر
رضي الله عنهما على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين وبه يقول ان في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خسين حقة وحديث ابن المبارك رحمه الله تعالى محمول على ما اذا كانت
مائة وعشرين من الابل بين ثلاثة نفر لأحدهم خمس ولثاؤون وللآخر أربون وللآخر
خمس وأربون فاذا زادت لصاحب الخمس ولثاوين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا
التأويل وان كان فيه بعض بعد فاقول به أولى مما ذهب اليه الشافي رحمه الله تعالى فانه
أوجب ثلاث بنات لبون وهو يخالف للآثار المشهورة وان كان لم يجعل لهذه الواحدة حظاً
من الواجب كما هو مذهبه فهو يخالف لأسول الزكوات فان ما لاحظ له من الواجب لا يتخير به
الواجب كما في الحولة والمولة وحقيقة الكلام في المسئلة وهو ان بالاجماع يدار الحكم على
الحسينات والاربينات ولكن اختلفنا في أن أي الادارتين أولى في حديث عمرو بن حزم
رضي الله عنهما أدار على الحسينات وفيها الحقن ولكن بشرط عود ما دونها وفي حديث ابن
عمر رضي الله عنهما على الاربينات والحسينات فنقول الأخذ بما كان في حديث عمرو بن
حزم رضي الله عنهما أولى فان مبنى أصول الزكاة على أن عند كثرة المال يستقر النصاب
على شئ واحد معلوم كما في نصاب البقر فانه يستقر على شئ واحد وهو المستقي الأربعين
ولكن بشرط عود ما دونها وهو التبييع فكذلك زكاة الابل ولهذا لم تعد الجذعة لان الادارة
على الحسينات ولا يوجد فيها نصاب الجذعة فاما ما دون الجذعة فيوجد نصابها في
الحسينات فنمود لهذا ولنا نسلم احتمال الزيادة الواجب من الجنس فان حكم الزيادة
كالمفطوع عن مائة وعشرين لأبناء الحقن فيها كما ثبت باتفاق الآثار فلم يكن محتملاً
للإيجاب من جنسه فلهذا صرنا الى إيجاب النعم فيها كما في الابتداء حتى انه لما أمكن البناء
مع ابقاء الحقن بمائة وخمس وأربعين فبينا فقلنا من بنت الحاض الى الحقنة اذا بلغت
مائة وخسين فانه ثلاث مرات خسون فيؤخذ من كل خسين حقة وان كانت السائمة
بين رجلين لم يجب على كل واحد منهما في نصيبه من الزكاة الا مثل ما يجب عليه
في حال انفراده حتى ان النصاب الواحد وهو خمس من الابل اذا كان مشتركاً بين
أثنين لم يجب فيها الزكاة عندنا . وقال الشافي رحمه الله تعالى اذا كان كل واحد

منهما من أهل وجوب الزكاة عليه تجب الزكاة اذا استجمعت شرائط الخلطة وذلك بأحد
 البر والذل والراعي والرمي والكلب وحجته الحديث المشهور أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قل لا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان بين الخليطين
 فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية قال يحيى بن سعيد النخعي والخلطان ما احتما في الدلو
 والحوض والراعي وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين المجتمع وهذا النصاب
 مجتمع فلا يفرق واعتبر الخلطة في أثبات التراجع والتراجع انما يكون بعد وجوب الزكاة
 فدل أن للخلطة تأثيراً في وجوب الزكاة والمسمى أن هذا نصاب تام مملوك لمن هو أهل
 لوجوب الزكاة عليه فوجب فيه الزكاة كما اذا كان لواحد بخلاف ما اذا كان أحد الشريكين
 ذمياً أو مكاتباً لأنه ليس من أهل وجوب الزكاة عليه وهذا لأن بسبب الخلطة تخف
 المؤنة على كل واحد منهما ونخفة المؤنة تأثير في وجوب الزكاة ولهذا وجبت في الساقطة
 دون الصلوة وأوجب الشارع فيما سقت الساء العشر وفيما يسبق بالغرب والدابة
 نصف العشر ولما في قوله صلى الله عليه وسلم وسائمة المرأة اذا كانت أقل من أربعين من
 الغنم فليس فيها الزكاة وهما سائمة كل واحد منهما أقل من أربعين والمسمى فيه أن غنى المالك
 بمالك النصاب معتبر لا بإيجاب الزكاة قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن ظهر غنى
 وكل واحد منهما ليس بغنى بمالك دليل حل أخذ الصدقة له فلا يجب عليه الزكاة
 ولأنه من نصيب شريكه أبداً من المكاتب من كسبه فلم يكاتب حق ملك في كسبه
 وليس للشريك في نصيب شريكه حق المالك فإذا لم تجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه
 فلا توجب على كل واحد من الشريكين باعتبار ملك صاحبه كان أولى وأما
 الحديث فدلنا لأن المراد به الجمع والتفريق في الملك لا في المكان لاجتماعه على أنه اذا كان
 في ملك رجل واحد نصاب كامل في أمكنة متفرقة يجمع فدل أن التفريق في الملك لا يجمع
 في حكم الصدقة ونحن نقول بالتراجع بين الخليطين فإن مائة وعشرين من الغنم اذا كانت
 لرجلين لاحدهما أربعون وللآخر ثمانون فحال الحول فجاء المصدق وأخذ من عرضها شائين
 برجع صاحب الكثير على صاحب القليل ثلث شاة ثم في الحول الثاني انما يجب شاة في
 نصيب صاحب الكثير خاصة دون صاحب القليل لأن نصابه قد نقص عن الأربعين فاذا
 أخذ المصدق شاة رجع صاحب القليل على صاحب الكثير ثلث شاة فهذا هو معنى التراجع

واعتبار النصاب بدون غنى المالك في حكم الزكاة لا يجوز كما اذا كان أحد الشريكين ذمياً
 أو مكاتباً وبه يطل اعتبارهم خفة المؤنة قال في وإذا كان عشر من الابل بين رجل وبين
 عشرة نفر كل يسير بينه وبين أحدهم فلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه شاة
 وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يجب شيء زفر يقول كل بدير غير محتمل للقصة فلم يجمع
 في ملكه نصاب تام وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول لو كان شريكه فيها رجلاً واحداً يجب
 عليه الزكاة فتعدد الشركاء لا ينقص ملكه ولا يدم صفة الثني في حقه بل هو غنى بمالك
 خمس من الابل فنزله الزكاة قال في وإذا وجبت الفريضة في الابل ولم يوجد ذلك
 السن ووجد أفضل من ذلك أو دونه أخذ المصدق قيمة الواجب ان شاء وإن شاء أخذ
 ما وجد وورد فضل القيمة ان كان أفضل كان دونه أخذ فضل القيمة دوامه والسلام في
 هذه المسئلة يشتمل على فصول أحدها ان جبران ما بين السنين غير مقدر عندنا ولكنه
 بحسب الفلأه والرخص وعند الشافعي رحمه الله تعالى بقدر شاتين أو عشرين درهماً واستدل
 بالحديث المرفوع أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب في ابنة بنت لبون فلم يجد
 المصدق فيها الا حقة أخذها ورد شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه وإن لم يجد
 الا بنت مخاض أخذها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه ولكننا نقول انما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لا أنه
 تقدير شرعي بدليل ما روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه انه قدر جبران ما بين
 السنين بشاة أو عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كان يخفى
 عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يحمل على ان تفاوت
 ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر ولا نالو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء أدى الى
 الاضطرار بالفقر أو الاجفاف بأرباب الاموال فانه اذا أخذ الحقة ورد شاتين فرجاً تكون
 قيمتهما قيمة الحقة فيصير تاركاً للزكاة عليه معنى وإذا أخذ بنت مخاض وأخذ الشاتين فقد
 تكون قيمتهما مثل قيمة بنت لبون فيكون أخذاً للزكاة بأخذها وبنت المخاض تكون
 زيادة وفيه اجفاف بأرباب الاموال
 الفصل الثاني في اذا وجب عليه في ابنة بنت مخاض فلم توجد ووجد ابن لبون فنمداً
 لايتين أخذ ابن لبون وعنده الشافعي رحمه الله تعالى يتعين وهو رواية عن أبي يوسف

والخرج في تفتيش الاموال عليهم من سعة السوء فكان ذلك توكيلا منه لصاحب المال بالاداء
فنفذ توكيلا لانه كان عن نظر صحيح وقد ثبت المطالبة به للمصدق اذاصر للمال عليه في
سفره فلماذا منع وجوب الزكاة وعن ابي يوسف رحمه الله ان دين الزكاة عن المال القائم بمنع
وجوب الزكاة وعن المال المستهلك لا يمنع وجوب الزكاة لان المال القائم يتصور ان يمر به
على المائر حتى يثبت له حق الاخذ بخلاف المستهلك قال قال وان كان في الابل خسا
وعشرين فليس للحول الاول بنت مخاض وللحول الثاني اربع شياء لما بينا قال رجل
له اربع وعشرون فصيلا وثلاثة مسنة فليس فيها بنت مخاض لان الصغار تبع للمسنة تعد معها
كما قال صلى الله عليه وسلم وتعد صغارها وكبارها وهذا لان ما هو الواجب موجود
في ماله فاذا اوجبنا لم يخرج الواجب من ان يكون جزءا من النصاب بخلاف ما اذا كان
الكل صغارا فان كان له خمس وسيون فصيلا وثلاثة مسنة فلي قول ابي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجب الا تلك الواحدة لان الوجوب باعتبارها وعند ابي يوسف رحمه
الله تعالى يجب تلك الواحدة مع فصيل لانه يجب في الصغار منها وقد بينا هذا قال
رجل له ابل سائمة قد اشتراها للتجارة فليس فيها زكاة التجارة عندنا وقال الشافعي
رحمه الله تعالى فيها زكاة السائمة الا ان لا يكون نصاب السائمة تاما فحينئذ عليه زكاة
التجارة اذا كانت القيمة نصابا ولا خلاف في انه لا تلزمه الزكاة ان جريا لان وجوب كل
واحد منهما باعتبار صفة السالية ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى زكاة السائمة اقوى لان وجوبها
بالتاق الأسرة والنصوص الظاهرة والضعيف لا يدارض القوي فاذا امكن ايجاب زكاة
السائمة لا تظهر زكاة التجارة وفي ترجيح زكاة السائمة منفعة للفقراء لان الساعي يأخذها
وزكاة التجارة مغرور اذاؤها الى من وجبت عليه ويرى بها يؤدي وعلاؤنا رحمهم الله تعالى
قالوا ان بنية التجارة ينعدم ما هو المقصود بالسوم وما لأجله اوجب زكاة السائمة لأن الباء
في السائمة مطلوب من عينها وذلك لا يحصل الا باستبقاء الملك فيها وبنية التجارة ينعدم هذا
فكانت سائمة صورة لا معنى وهو مال التجارة صورة ومعنى فترجح زكاة التجارة لهذا
وحق الاخذ ثابت للساعي سواء اوجب فيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة فان مال ظاهر
يحتاج صاحبه الى حماية الامام وثبت حق الاخذ باعتبار الحاجة الى الحماية بخلاف سائر
أموال التجارة حتى اذا احتاج الى الحماية فيها بالمرور على المائر كان له أن يأخذ الزكاة منها

وقال قال وان كانت السائمة بين رجل مسلم عاقل وبين صبي أو مجنون أو كافر فلي الرجل
المسلم المائل زكاة نصيبه لو بلغ نصابا ولا شيء على الآخر لما بينا أن حالة الاختلاط معتبرة
بحالة الأفراد قال قال وانما ذهب العدو بالسائمة أو غصبها غاصب ثم رجعت الى صاحبها
بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى كذلك في الذي
ذهب بها العدو لأتهم ملكوها بالاحراز وفي المنصوب المجنود تلزمه الزكاة لما مضى
اذا وصلت الى يده وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه فيها الزكاة لما مضى اذا وصلت
الى يده بناء على أصله أنهم لا يملكون أموالا بالاحراز وجه قولها ان وجوب الزكاة في
السائمة باعتبار الملك دون اليد ألا ترى أن ابن السبيل تلزمه الزكاة لما مضى اذا وصلت
إليه الى الأموال لقيام ملكه فيها فكذلك في المنصوب فان بالقبض يتقدم اليد بالمنصوب
منه دون الملك وجه قولنا حديث على رضي الله تعالى عنه متوقفا عليه ومرفوعا الى
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زكاة في مال الصغار ومنه مال يتصدق الوصول اليه مع قيام
الملك من قولك بغير ضامن اذا كان تخفيا مع قيام الحياة فيه وان عمر بن عبد العزيز في خلافته
لما أمر برد أموال بيت المال على أصحابها قيل أفلا تأخذ منهم زكاتها لما مضى قال لا
فانها كانت ضاربا والمعنى فيه أن وجوب الزكاة في السائمة كان باعتبار معنى النماء وقد
انسد على صاحبها طريق يحصل النماء منها بمجرد الغاصب اياها فانقدم مالا جله كان نصاب
الزكاة بخلاف ابن السبيل فان النماء يحصل له بيد ثمانية كما يحصل يده فكان نصاب الزكاة
لهذا وكذلك الضالة وما سقط منه في البحر من مال التجارة اذا وصلت يده اليه به د
الحول فليس عليه الزكاة لما مضى لأن معنى المالية في النماء والانتفاع وذلك منعدم فكان
مستهلكا معنى وان كان قسما صورة وكذلك الدين المجنود وأطاق الجواب فيه في الكتاب
وروي هشام عن محمد رحمه الله تعالى قال ان كان معلوما للقاضي فليس عليه الزكاة لما
مضى لمسته من الاخذ يعلم القاضي وجه رواية الكتاب انه لا زكاة عليه سواء كانت
له بينة أو لم تكن له بينة اذ ليس كل شاهد يبدل ولا كل قاض يبدل وفي الحجابة بين يديه
في الخصومة ذل فكان له أن لا يذل نفسه وكثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا اذا كانت
له عليه بينة تلزمه الزكاة لما مضى لأن التقدير جاء منه وروي ابن سميعة عن أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ان المديون اذا كان يقر معه سرا ويحجروا في العلية فليس عليه

الزوج لانه لم يكن مالها في الحول انما عادت اليه بعد، وأما المرأة فكانت مالكة لكل فكان
النصاب كاملاً فوجب عليها الزكاة ثم استحق البعض من يدها بسبب حادث بعد الحول
فعلها الزكاة فيما بقي كاللوتقص النصاب فان كان لم يدها اليها حتى حال الحول ثم طلقها قبل
ان يدخل بها فبلى قول أبي حنيفة رحمه الله الآخر لا زكاة عليها وفي قوله الأول عليها الزكاة
في نصيبها اذا قبضت وكان نصيباً تاماً فان كان دون ذلك فلا زكاة عليها وفي قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى عليها الزكاة في نصيبها - سواء كان نصيباً أو دونه بعد أن كان الكل
نصيباً وقد بينا هذا في زكاة الابل وأوضحه في الكتاب بما لو كان الصدق عبداً للخدمة
في يوم الفطر وهو عندها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فبلىها صدقة الفطر ولو كان عند
الزوج حين سر يوم الفطر ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليس على واحد منهما صدقة الفطر
عنه قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما عند ما يذبح أن تجب عليها صدقة الفطر وما
قبل القبض كما بعد في حكم الزكاة والاصح أنه لو لم يجزياً وهما فراقاً لا صدقة انفطار لعدم
الولاية التامة لا مجرد الملك وذلك لا يحصل بدون اليه بخلاف الزكاة فانها وظيفة الملك والمالك
في الصدق قبل القبض ثم بدليل أنها تصرف كيف شاءت في قول من وجب له ما شاء درهم وعليه
مثلاً دين وله أربعة دين من انتم سائمة خلال الحول فبلى الزكاة في انتم لان الدين يصرف الى
لدارهم فانه مخلوق للقلب والتصرف منه له فلما السائمة فدية لا يتبناه الملك فيها وهذا
اذا حضره المصدق فان لم يحضره فالتقدير لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى
الزكاة من الدرهم وان شاء صرف الدين الى الدرهم وأدى الزكاة من السائمة لان في حق
صاحب المال ما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أخذ الزكاة من
السائمة دون الدرهم فلذلك صرف الدين الى الدرهم وأخذ الزكاة من السائمة في قول من وجب
له أربعة دين سائمة خلال الحول فبلى عليه حولان فبلى للحول الأول شاة ولانني عليه للحول الثاني
لان نصابه قد انتقص بما وجب عليه في الحول الأول وقد بينا قول زفر رحمه الله تعالى
في نظيره في زكاة الابل فكذلك في زكاة النعم في قول من في الكتاب وتفسير قوله لا يفرق
بين مجتمع ان يكون للرجل مائة وعشرون شاة ففيها شاة وليس للمصدق أن يفرقها في
ثلاثة مواطن يأخذ من كل أربعة دين شاة وتفسير قوله لا يجمع بين منفرد أن يكون بين
رجلين أربعة دين شاة فليس للمصدق أن يجمعها ويأخذ منها الزكاة وقد بينا أن المراد بالجمع

والفرق في الملك لاني للمكان وقد تقدم بيان هذا وبيننا تفسير قوله وما كان بين الخليطين
فانها يتراجعان بينهما بالسوية ونزيده وضوحاً فنقول المراد اذا كان بين رجلين أحدهما
وستون من الابل لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فان المصدق يأخذ منها
بنت لبون وبنت مخاض ثم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف ما أخذ من ماله بزكاة
صاحبه وحله على هذا أولى فان التراجع على وزن النفاط فينبغي أن يبت من الجانبين في
وقت واحد وذلك فيما قلنا قال في الترتيب المناقوش والمنازعة غير ذلك كلهم سواء في حكم
الصدقة لان وجوبها باعتبار حقيقة الملك ورغى المالك به ولا ملك للشرع في نصيب شريكه
مفاوضاً كان أو غيره قال في واذا امر المسلم على العاشر بالماشية وغيرها من الاموال فقال
ليس شيء من هذا للتجارة وحلف على ذلك لا يأخذ منه شيئاً لأنه أمين فيها يلزمه من
الزكاة فاذا أنكر وجوبها عليه فالتقول قوله مع يمينه والعاشر لا يأخذ الا الزكاة ووجوب
الزكاة بصيغة الاسماء أو التجارة وما يرب به على العاشر لا يكون سائمة وقد اتفق صفة
التجارة في حقه بحلقه فلا يأخذ منه شيئاً وكذلك الذي والتغلي لانها من أهل دارنا
فروهما على العاشر قد يكون بغير مال التجارة كما يكون بمال التجارة كالمسلم وأما الحرى
فلا يصدق في ذلك ويؤخذ منه العشر لان الاخذ منهم بطريق المجازاة وهم لا يصدقون
في هذا من يرب به منا عليهم فكذلك نحن لا نصدقهم ولان الحرى في دارنا لا يدخل الا
على قصد التجارة لانه ليس من أهل دارنا فانه يكون للتجارة فلهذا أخذ منه قال في
رجل مات بعد ما وجبت عليه الصدقة في سائمة غنائه المصدق وهي في يد الورثة فليس له
أن يأخذ منهم صدقتها الا أن يكون الميت أوصى بذلك فيخذه يأخذ من ثلث ماله وقال
الشافعي رحمه الله تعالى لا يأخذ الصدقة من جميع ماله أوصى أو لم يوصى وحجته قوله صلى الله
عليه وسلم في حديث الخثعمية أرأيت لو كان على أهلك دين أكنت تقضيه قالت نعم
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فدين الله أحق فقد شبه رسول الله صلى الله عليه
وسلم دين الله بدين العباد ثم دين العباد بقضى من التركة بعد الوفاة مقدماً على الميراث
فكذلك دين الله تعالى وهذا القسمة وهو أن هذا حق كان مطالباً به في حال حياته وتجري
النابة في إيفائه فيستوفى من تركته بعده وقالة كديون العباد وتقر به ان المال خلف عن
الذمة بعد الموت في الحقوق التي تقضي بالمال والواو قائم مقام المودث في أداء ما تجرى

منهما من أهل وجوب الزكاة عليه يجب الزكاة إذا استجمعت شرائط الخلطة وذلك باتحاد البر والدلو والراعي والرعي والسكب وحجته الحديث المشهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين تفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان بين الخليطين فانهما يتراجعا بينهما بالدوبة قال يحيى بن سعيد القطان والخليطان ما اجتماعا في الدلو والحوض والراعي وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التفرق بين المجتمع وهذا النصاب مجتمع فلا يفرق واعتبر الخلطة في أثبت التراجع والتراجع انما يكون بعد وجوب الزكاة فدل أن الخلطة تأثير في وجوب الزكاة وليس أن هذا نصاب تام محمول لمن هو أهل لوجوب الزكاة عليه فوجب فيه الزكاة كما إذا كان لواحد بخلاف ما إذا كان أحد الشريكين ذمياً أو مكاتباً لأنه ليس من أهل وجوب الزكاة عليه وهذا لأن بسبب الخلطة تخفف المؤنة على كل واحد منهما وتخفف المؤنة تأثير في وجوب الزكاة ولهذا وجبت في السائفة دون الدلوة وأوجب صاحب الشرع فيما سقت السماء العشر وفيما يسقى بالغرب والدالية نصف البئر ﴿ولما﴾ قوله صلى الله عليه وسلم وسائفة اللزء إذا كانت أقل من أربعين من النعم فليس فيها الزكاة وهما سائفة كل واحد منهما أقل من أربعين والمعنى فيه أن غنى المالك بملاك النصاب معتبر لا يوجب الزكاة قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن ظهر غنى وكل واحد منهما ليس بعتى بملاك دليل حل أخذ الصدقة له فلا يجب عليه الزكاة ولأنه من نصيب شريكه أبداً من المكاتب من كسبه فلم يكاتب حق ملك في كسبه وليس للشريك في نصيب شريكه حق الملك فإذا لم يجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه فلا أثر لا يجب على كل واحد من الشريكين باعتبار ملك صاحبه كان أولى ﴿وأما الحديث﴾ فدلينا لأن المراد به الجمع والتفرق في الملك لا في المكان لاجتماعه على أنه إذا كان في ملك رجل واحد نصاب كامل في إمكانية متفرقة يجمع فدل أن التفرق في الملك لا يجمع في حكم الصدقة ونحن نقول بالتراجع بين الخليطين فإن مائة وعشرين من النعم إذا كانت لرجلين لاحدهما أربعون وللآخر ثمانون خال الحول فجاء المصدق وأخذ من عرضها شاتين يرجع صاحب الكثير على صاحب القليل بثلاث شاة ثم في الحول الثاني انما يجب شاة في نصيب صاحب الكثير خاصة دون صاحب القليل لأن نصابه قد نقص عن الأربعين فإذا أخذ المصدق شاة رجع صاحب القليل على صاحب الكثير بثلاث شاة فهذا هو معنى التراجع

واعتبار النصاب بدون غنى المالك في حكم الزكاة لا يجوز كما إذا كان أحد الشريكين ذمياً أو مكاتباً وبه يطل اعتبارهم خفة المؤنة ﴿قال﴾ وإذا كان عشر من الابل بين رجل وبين عشرة نفر كل بمير بنيه وبين أحدهم قبل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه شاة وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يجب شيء زفر يقول كل بمير غير محتمل للقسم فلم يجمع في ملكه نصاب تلم وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول لو كان شريكه فيها رجلاً واحداً يجب عليه الزكاة فتقدم الشراك لا ينقص ملكه ولا يدم صفة التي في حقه بل هو غنى بذلك خمس من الابل فتلزمه الزكاة ﴿قال﴾ وإذا وجبت الفريضة في الابل ولم يوجد ذلك السن ووجد أفضل من ذلك أو دونه أخذ المصدق قيمة الواجب إن شاء وإن شاء أخذ ما وجد وفضل القيمة إن كان أفضل قال كان دونه أخذ فضل القيمة دراهم والكلام في هذه المسئلة يشتمل على فصول أحدها أن جبران ما بين السنين غير مقدر عندنا ولكنه يجب التلاؤم والرخص وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتقدر شاتين أو عشرين درهماً واستدل بالحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب في إبله بنت لبون فلم يجد المصدق فيها إلا حقة أخذها ورد شاتين أو عشرين درهماً ما استيسر عليه وإن لم يجد إلا بنت مخاض أخذها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه ولكننا نقول انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لا أنه تقدير شرعي بدليل ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قدر جبران ما بين السنين بشاة أو عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كان يخفى عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يحمل على أن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر ولأننا قد قلنا تفاوت ما بين السنين شيء أدى إلى الاضرار بالفقراء أو الاجفاف بأرباب الاموال فانه إذا أخذ الحقة ورد شاتين فرمما تكون قيمتهما قيمة الحقة فيصير ثاراً للزكاة عليه معنى وإذا أخذ بنت مخاض وأخذ الشاتين فقد تكون قيمتهما مثل قيمة بنت اللبون فيكون أخذاً للزكاة باخذها وبنت المخاض تكون زيادة وفيه اجفاف بأرباب الاموال

﴿الفصل الثاني﴾ إذا وجب عليه في إبله بنت مخاض فلم توجد ووجد ابن اللبون فنحننا لا يتعين أخذ ابن اللبون وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتعين وهو رواية عن أبي يوسف

إيجاب حتى الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم ماسقته السماء ففيه الشر وما سقى ضرب
أو دالية ففيه نصف الشر وإن كان يسيما في بعض السنة ويلغها في بعض السنة فالعبرة
لاكثر السنة لأن أصحاب السوائم لا يجدون بدا من أن ينفوا سوائمهم في زمان البرد
والناتج لغلنا الأقل تأبأ لاكثر وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن علفها بقدر ما يتبين فيه مؤنة
علقه أكثر مما كانت سائمة فلا زكاة فيها **قال** **﴿** قال **﴾** والصدقة واجبة في ذكر أن السوائم
وأنها لأن النصوص جاءت باسم الأبل والبقر والغنم وذلك يتناول الذكور والإناث ثم طلب
الغناء من العين متحقق في كل نوع إما من الأولاد إذا كن إناثا بأن يستأمر لها غنل أو من
السمن إذا كانوا ذكورا فلها ما كولة اللحم **قال** **﴿** قال **﴾** وإذا باع السائمة قبل الحول يوم يجنسها
أو بخلاف جنسها انقطع الحول عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى إذا باعها بخلاف جنسها
فكذلك وإذا باعها بجنسها لم يقطع الحول لأن الحكم الثابت في الأصل وهو غنى المالك به
يبقى بقاء البدل وقاسه بمرض التجارة وزفر رحمه الله يقول إذا باعها بجنسها حكم الزكاة في
البدل لا بخلاف حكم الزكاة في الأصل وإذا باعها بخلاف جنسها حكم الزكاة في البدل بخلاف
حكم الزكاة في الأصل ولا يمكن إبقاء ما كان تأبأ بقاء البدل فوجب القول بالاستثناء
ألا ترى أن في ابتداء الحول يضم الجنس إلى الجنس ولا يضم إلى خلاف الجنس فكذلك
في أثناء الحول ينبي عند المجانسة ويستقل عند اختلاف الجنس **ولنا** **﴿** أن وجوب الزكاة
في السائمة باعتبار العين حتى يتبر نصابها من العين والغناء فيه مطلوب من العين والعين الثاني
غير الأول بخلاف مال التجارة فإن المعتبر فيه صفة المالبة دون العين حتى يعتبر النصاب من
قيمتها ثم الاستبدال بمحقق ما هو المقصود من مال التجارة وهو الاستتباب وإضاد ما هو
المقصود بالسائمة لأن مقصود أصحاب السوائم استبقاؤها في ملكهم عادة وذلك بنسبهم
بالاستبدال فيكون نظير ترك الإسماء فيها وكذلك أن باعها بدارهم يريد به الفرار من الصدقة
أولا يريد به ذلك فلا زكاة عليه البهول جديد ولم يبين في الكتاب أنه هل يكره له هذا
الصنيع فلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه على قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وهو
نظير اختلافهم في الاحتيال لإبطال الشفعة ولا سقاط الاستبراء محمد رحمه الله تعالى يقول
الزكاة عبادة محضة والفرار من العبادة ليس من أخلاق المؤمنين وأبو يوسف رحمه الله تعالى

يقول هذا امتناع من التزام الحق بخانة أن لا يخرج منه إذا التزمه فلا يكون مكروهاً كن
امتنع من جمع المال حتى لا يلزمه حج أو زكاة وهذا لأن الذموم منع الحق الواجب وليس
في هذا الاستبدال من منع الحق الواجب شيء **وقال** **﴿** وإن حال الحول على ساقته وعنده
نصاب من الدراهم فزك السائمة ثم باعها بدراهم ثم لم يحول على الدراهم التي كانت عنده لم يزك
مما أضاف الأبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتركها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى فلا تضم لمة المجانسة وهي موجودة في عين الأبل السائمة **قوله** الصدقة عن أصله
لا يمنع ضم الغنم إلى ما عنده كن أدى صدقة القطر عن عبد الخدمة ثم باعها بدراهم أو أدى
عشر الطعام عن الخارج من أرضه ثم باعها بدراهم أو جعل السائمة علفة بعد أداء الزكاة
عنها ثم باعها بدراهم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى استدلى بقوله صلى الله عليه وسلم لا تنافي
الصدقة غير معدود وإيجاب الزكاة في عين السائمة في هذا الحول بعد ما أدى الزكاة عن أصلها
يؤدى إلى الثاني الصدقة ولأن وجوب الزكاة باعتبار صفة المالبة وإنما يبقى بالعين المالية التي
كانت له ملك الأصل لأن يحدله ملك المالبة وإنما يحدله بالبيع ملك العين والعين بدون صفة
المالبة لا زكاة فيها ثم زيادة الزكاة باعتبار زيادة الثمن ولم يستند ذلك بالبيع لأنه كان غنياً
بأصل هذا المال حقيقة وشرعاً بخلاف المستفاد به أو وراثته فقد استفاد به زيادة الثمن وبخلاف
أداء صدقة القطر عن عبد الخدمة فالمالبة غير معتبرة فيه حتى يجب عن الحر والعبد المسترق
بالدين وإن كانت مالية مستحقة بخلاف الزكاة ولا معتبر للحول فيه حتى لو ملك عبداً
ليلة القطر أدى عنه صدقة القطر والشر كذلك لا معتبر بالحول فيه ووجوبه ليس باعتبار
المالبة بل هو مؤنة الأرض النامية ثم هو لم يكن غنياً بما عنده من الطعام حتى إذا بقي في
ملكه أحوالاً لا شيء فيه فإليه أفاده الثمن شرعاً وكذلك السائمة إذا جعلها علفة فقد
خرج من أن يكون غنياً بها شرعاً فإليه استند صفة الثمن والمستفاد بالمالبة سواء بخلاف
ما نحن فيه على ما بينا **قال** **﴿** وإذا قتل الرجل قضي على عاقبة القتال لولده بالدية
من الأبل ثم قبضها بعد الحول فلا زكاة على حتى يحول عليه الحول من حين قبضها لأن
وجوب الزكاة في الأبل بصفة الإسماء وما يكون في الذمة لا يكون سائمة ولأن الدية
على العاقلة ليست بدن على الحقيقة حتى لا يسقط من تركه من مات منهم فالملك للوارث
يحصل بالقبض حقيقة وكذلك لو تزوج امرأة على ابن بنير أعياها لم يكن عليها فيها زكاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب عشر الارضين

قال في الاصل في وجوب المشر قوله تعالى أغفوا من طيبات ما كتبتم ومما أخرجنا لكم من الارض قيل المراد بالمكسوب مال التجارة ففيه بيان زكاة التجارة والمراد بقوله ومما أخرجنا لكم من الارض المشر . وقال الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقال صلى الله عليه وسلم ما أخرجت الارض ففيه المشر ثم الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كل ما يستنتج في الجنان ويقصد به استغلال الارض ففيه المشر المحبوب والبقول والرعاب والرياحين والوسمة والزعفران والورد والوزر في ذلك سواء وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقد روى أنه حين كان والياً بالبصرة أخذ المشر من البقول من كل عشر دسنتجات دسنتجة وأخذ فيه أبو حنيفة بالحديث العام ما سقت السماء ففيه المشر وما أخرجت الارض ففيه المشر وكان يقول المشر مؤنة الارض النامية كالخراج فكأن هذا كله يهد من نماء الارض في وجوب الخراج فكذلك في وجوب المشر والمستثنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خمسة أشياء السعف فإنه من أغصان الاشجار وليس في الشجر شيء واللين فإنه ساق للجب كالشجر للثمار والحشيش فإنه يبق من الارض ولا يقصد به استغلال الارض والفضة والقصب فإنه لا يقصد استغلال الارض بهما عادة والمراد القصب الفارسي فأما قصب السكر ففيه المشر وكذلك على قولها إذا كان يخذ منه السكر وكذلك في قصب الذريرة المشر . وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس فيه شيء والاصل عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أن ما ليست له ثمرة باقية مقصودة فلا شيء فيه كالبقول والخضر والرياحين إنما المشر فيها له ثمرة باقية مقصودة واحتجاً فيه بحديث موسى بن طلحة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضر اوراق صدقة وتأويله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صدقة تؤخذ أي لا يأخذ العاشر من الخضر اوراق إذا مر بها

عليه ثم قال ما كان نافعاً عادة يتيسر وجوده على النسي والفقر فلا يجب فيه حق الله تعالى كما لا يجب الزكاة في الصيود والحطب والحشيش وإنما يجب حق الله تعالى فيما يزر وجوده فيناه الاغنياء دون الفقراء كالسواثم ومال التجارة فكذلك هنا ماله ثمرة باقية يزر وجوده فأما الخضر اوراق والرياحين فتأفة عادة ولهذا أوجبنا في الزعفران ولم نوجب في الورس والوسمة لانه لا يقصد بهما انتفاعاً عاماً أو بوجوه رحمهم الله تعالى أوجب في الحناء لانه يدفع به انتفاعاً عاماً ولم يوجب فيه محمد رحمه الله تعالى لانه من الرياحين وفي التوم والبصل روايتان عن محمد رحمه الله تعالى قال في احدى الروايتين هما من الخضر فلا شيء فيهما وفي الرواية الاخرى قال يقدان في الكيل ويقنان في أبيدي الناس من حول الى حول فيجب فيها المشر والبطيخ والفتاه والخيار لا شيء فيها عندهما لأنها من الرطاب ويزرها غير مقصودة فلا يكون معتبراً وكذلك في الثمار قال لا شيء في الكثرى والخلوخ والشمس والايأس وما يجفف منها لا يعتبر وأوجبنا في الجوز واللوز المشر وفي الفستق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب المشر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجب ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى المشر يجب في القليل من الخارج وكثيره ولا يعتبر فيه النصاب لعموم الحديثين كما رويانا ولان النصاب في أموال الزكاة كان معتبراً لحصول صفة القنى للمالك بها وذلك غير معتبر لاجباب المشر فان أصل المال هنا لا يعتبر فهو وخمس الركاز سواء والاصل عندهما أنه لا يجب المشر فيها دون خمسة أوسق مما يدخل تحت الوسق والوسق ستون صاعاً فغسة أوسق ألف ومائتان واحتجاً به بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وأبو حنيفة يقول يقول تأويل الحديث زكاة التجارة فاهم كانوا يبايعون بالأوساق كما ورد به الحديث فقيمة خمسة أوسق ما شادهم ثم فلا هذا حق مالي وجب لاجباب الله تعالى فيعتبر فيه النصاب كزكاة وهذا لان القليل أنه عادة وهو غفر شرياً ومرودة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال المشر مؤنة الارض النامية واعتبار الخارج قل أو كثر تصير الارض نامية فيجب المشر كما يجب الخراج ثم للذهب عند محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان ما يجرم التفاضل في البيع يضمن بعضه الى بعض ولا يجرم التفاضل فيه كالخنة والشمير لا يضمن بعضه الى بعض لانها مختلفان فيعتبر كمال النصاب من كل واحد منهما كالسواثم . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الكل إذا أدرك في وقت واحد يضمن بعضه الى بعض لأن المشر وجوبه

باعتبار منفعة الأرض فإذا أدركت في وقت واحد فهي منفعة واحدة فيضم بعضها إلى بعض
 كأموال التجارة . وإذا تفرقت الأراضي لرجل واحد فالرؤى عن أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أن ما كان من عمل عامل واحد يجمع وما كان من عمل عاملين يعتبر فيه التصاب في
 كل واحد منهما على حدة فإنه ليس للمالك ولاية الأخذ بما ليس في عمله وما في عمله
 دون التصاب . والرؤى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضم بعض ذلك إلى البعض لا يوجب
 المشر لأن المالك واحد ووجوب المشر عليه فكان مراد محمد رحمه الله تعالى من هذا فيما
 بينه وبين الله تعالى فأما في حق الأخذ للعامل فبلى ما قاله أبو يوسف رحمه الله تعالى وإن
 كانت الأرض مشتركة بين جماعة فأخرجت طمأناً فبلى قول محمد رحمه الله تعالى بمشر
 أن بلغ نصيب كل واحد منهم خمسة أوسق كما بينا في السواجم . وقال أبو يوسف إذا كان
 الخارج كله خمسة أوسق ففيه المشر لأنه لا مثير بالمالك في المشر وإنما المثير بالخارج حتى
 يجب المشر في الأراضي الموقوفة التي لا ممالك لها ثم المشر يجب فيها سبعة الساء أوسق سيعا
 فأما ما سقي بغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف المشر وبه ورد الأثر عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما سقته الساء ففيه المشر وما سقي بغرب أو دالية ففيه نصف المشر وفي
 رواية ما سقي بماء أو سيجاً ففيه المشر وما سقي بالرشاء ففيه نصف المشر وعلى بعض
 مشايخنا قلة المؤنة فيها سبعة الساء وكثرة المؤنة فيها سقي بغرب أو دالية وقالوا لكثرة المؤنة
 تأثير في نقصان الواجب وهذا ليس بقوى فإن الشرع أوجب الخس في الغنائم والمؤنة فيها
 أعظم منها في الزراعة ولكن هذا التقدير شرعي فننبه ونعتقد فيه المصلحة وإن لم نقف عليه
 وكان ابن أبي ليلى يقول لا عشر إلا في الحنطة والشعير والزبيب والنخز إذا بلغ خمسة أوسق
 لظاهر الحديث الخاص فإن اعتبار الوسخ بالتصاب دليل على أنه لا يجب إلا في ما يدخل
 تحت الوسخ **وقال** وإذا أخرجت لأرض المشرية طمأناً وعلى صاحبها دين كثير لم يسقط
 عنه المشر وكذلك الخارج لأن الدين يعدم غنى المالك بما في يده وقد بينا أن غنى المالك
 غير معتبر لا يوجب المشر **وقال** وإن كانت الأرض لمكاتب أو صبي أو مجنون وجب المشر
 في الخارج منها عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا شيء في الخارج من أرض المكاتب والمشر
 عنده قياس الزكاة لا يجب إلا باعتبار المالك أما عندنا فالمشر مؤنة الأرض التابعة كالخارج
 والمكاتب والمحر فيه سواء وكذلك الخارج من الأراضي الموقوفة على الرباطات والمساجد

يجب فيها المشر عندنا . وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب إلا في الموقوفة على أقوام
 بأعيانهم فانهم كالمالك أما الموقوفة على أقوام بغير أعيانهم فلا شيء فيها **وقال** رجل
 استأجر أرضاً من أرض المشر وزرعها قال عشر ما خرج منها على رب الأرض بالغا ما بلغ
 سواء كان أقل من الاجر أو أكثر في قول أبي حنيفة **وقال** أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
 تعالى المشر في الخارج على المستأجر . وجه قولهما أن الواجب جزء من الخارج والخارج
 كله للمستأجر فكان المشر عليه كالخارج في بدال المستأجر للأرض وأبو حنيفة رحمه الله تعالى
 يقول وجوب المشر باعتبار منفعة الأرض والمنفعة سلمت للأجر لأنه استحق بدل المنفعة
 وهي الاجرة وحكم البديل حكم الاصل أما المستأجر فأما سلمت له المنفعة بموضع فلا
 عشر عليه كالشعير للزروع ثم المشر مؤنة الأرض التابعة كالخارج وخارج أرض
 المؤجر على المؤجر فكذلك المشر عليه أما إذا أعار أرضه من مسلم فالمشر على المستعير في
 الخارج عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى على المعير وقاسه بالخارج وقال حين ساط المستعير على
 الانتفاع بالأرض فكانت انتفع به بنفسه ولكنها تقول منفعة الأرض سلمت للمستعير بغير
 عوض ووجوب المشر باعتبار حقيقة المنفعة حتى لا يجب ما لم يحصل الخارج بخلاف المستأجر
 فإن سلامة المنفعة له كان بموضع وبخلاف الخارج فإن وجوبه باعتبار التمكن من الانتفاع
 وقد تمكن المعير من ذلك ثم محل الخارج الدمة ولا يمكن إيجابه في دمة المستعير لأنه ليس
 له حق لازم في الأرض ومحل المشر الخارج وهو مستحق للمستعير فإن كان أعار الأرض
 من ذي فاعلم على المعير لأن المشر صدقة لا يمكن إيجابها على الكفار والمعير صار مفوضاً
 حق الفقراء بالاعارة من الكفار فكان ضامناً للمشر **وقال** مسلم اشترى من كافر أرض
 خراج فهي خراجية عندنا . وقال مالك رحمه الله تعالى تصير عشرة لأن في الخارج معنى
 الصغار وهذا لا يبدأ به المسلم فكذلك لا يبقى بعد الإسلام إذا أسلم مالكه أو باعه من
 مسلم وقاس خراج الأرض بخراج الرؤس ولكننا نستدل بمحدث ابن مسعود رحمه الله
 تعالى أنه كان له أرض خراج بالسواد فكان يؤدي فيها الخراج وكذلك روى عن الحسن بن
 علي وأبي هريرة رحمهما الله تعالى ثم معنى الصغار في ابتداء وضع الخراج دون البقاء كما
 أن معنى العقوبة في ابتداء الاسترقاق دون البقاء حتى إذا أسلم الرقيق بقي رقيقاً بخلاف
 خراج الرؤس فإنه ذل ابتداء وبقاء فلهذا لا يبقى بعد الإسلام والرجع في معرفة ما قلنا إلى

منهما من أهل وجوب الزكاة عليه يجب الزكاة إذا استجمعت شرائط الخلطة وذلك بانحدار البهروالدلو والراعي والرعي والكلب وحجته الحديث المشهور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان بين الخليليين قاتلها يتراجعا فيها بالدولة قال يحيى بن سعيد القطان والخليليان ما اجتماعا في الدلو والخص والراعي وقد نهى صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين المجتمع وهذا النصاب مجتمع فلا يفرق واعتبر الخلطة في أثرت التراجع والتراجع انما يكون بعد وجوب الزكاة فدل أن الخلطة تأثيراً في وجوب الزكاة والمضى أن هذا نصاب تام مملوك لمن هو أهل لوجوب الزكاة عليه فجب فيه الزكاة كما إذا كان لواحد بخلاف ما إذا كان أحد الشريكين ذمياً أو مكاتباً لأنه ليس من أهل وجوب الزكاة عليه وهذا لأن بسبب الخلطة تخف المؤنة على كل واحد منهما وخفة المؤنة تأثير في وجوب الزكاة ولهذا وجبت في الساقية دون الدلو وأوجب صاحب الشرح فيما سقت السماء العشر وفيما يسقى بالغرب والدابة نصف العشر ولما صلى الله عليه وسلم وسائلة للراء إذا كانت أقل من أربعين من الثمن فليس فيها الزكاة وهناساة كل واحد منهما أقل من أربعين والمضى فيه أن غنى المالك بملك النصاب معتبر لا يجاب الزكاة قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن ظهر غنى وكل واحد منهما ليس بغيري بما يملك دليل حل أخذ الصدقة له فلا يجب عليه الزكاة ولأنه من نصيب شريكه أبد من المكاتب من كسبه فللمكاتب حق ملك في كسبه وليس للشريك في نصيب شريكه حق الملك فإذا لم تجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه فلا تـ لا تجب على كل واحد من الشريكين باعتبار ملك صاحبه كان أولى وأما الحديث فـ فدلنا لأن المراد به الجمع والتفريق في الملك لا في المكان لاجتماعنا على أنه إذا كان في ملك رجل واحد نصاب كامل في أمكنة متفرقة يجمع فدل أن التفرق في الملك لا يجمع في حكم الصدقة ونحن نقول بالتراجع بين الخليليين فإن مائة وعشرين من الثمن إذا كانت لرجلين لاحدهما أربعون وللاخر ثمانون خال الحول فجاء المصدق وأخذ من عرضها شائين يرجع صاحب الكثير على صاحب القليل ثلث شاة ثم في الحول الثاني انما يجب شاة في نصيب صاحب الكثير خاصة دون صاحب القليل لأن نصابه قد نقص عن الأربعين فإذا أخذ المصدق شاة رجع صاحب القليل على صاحب الكثير ثلث شاة فهذا معنى التراجع

واعتبار النصاب بدون غنى المالك في حكم الزكاة لا يجوز كما إذا كان أحد الشريكين ذمياً أو مكاتباً وبه يطل اعتبارهم خفة المؤنة قال صلى الله عليه وسلم وإذا كان عشر من الابل بين رجل وبين عشرة نفر كل بعير بينه وبين أحدهم فلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه شاة وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يجب شيء زفر يقول كل بعير غير محتمل للقصة فلم يجمع في ملكه نصاب تام وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول لو كان شريكه فيها رجلاً واحداً يجب عليه الزكاة فتعدد الشركاء لا ينقص ماله ولا يبدل صفة الثني في حقه بل هو غنى بملك خمس من الابل فلتزعم الزكاة قال صلى الله عليه وسلم وإذا وجبت الفريضة في الابل ولم يوجد ذلك السن ووجد أفضل من ذلك أو دونه أخذ المصدق قيمة الواجب إن شاء وإن شاء أخذ ما وجد فضل القيمة إن كان أفضل فإن كان دونه أخذ فضل القيمة دراهم والكلام في هذه المسئلة يشتمل على فصول أحدها إن جبران ما بين السنين غير مقدر عندنا ولكنه بحسب التلاوة والرخص وعند الشافعي رحمه الله تعالى بقدر شاتين أو بعشرين درهماً واستدل بالحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب في ابنة بنت لبون فلم يجد المصدق فيها إلا حقة أخذها ورد شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه وإن لم يجد إلا بنت مخاض أخذها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه وإلينا نقول انما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لا أنه تقدير شرعي بدليل ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قدر جبران ما بين السنين بشاة أو عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كان يخفى عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يحمل على أن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر ولا نألو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء أدى إلى الاضرار بالفقراء أو الاجفاف بأرباب الاموال فانه إذا أخذ الحقة ورد شاتين فربما تكون قيمتهما الحقة فيصير تاركاً للزكاة عليه معنى وإذا أخذ بنت مخاض وأخذ الشاتين فقد تكون قيمتهما مثل قيمة بنت لبون فيكون أخذاً للزكاة بأخذها وبنت المخاض تكون زيادة وفيه اجفاف بأرباب الاموال

في الفصل الثاني إذا وجب عليه في ابنة بنت مخاض فلم توجد ووجد ابن لبون فنحننا لا يتبين أخذ ابن لبون وعند الشافعي رحمه الله تعالى يتبين وهو رواية عن أبي يوسف

رحمة الله تعالى في الامالي واستدلا في ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين من الابل بنت غناض فان لم تكن فابن لبون ذكر عين رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن الابلون عند عدم ابنة غناض ولكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا للمعادلة في اللابة معنى فان الابل من الابل افضل قيمة من الذكور والمسنة افضل قيمة من غير المسنة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه ونقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا أخذ ابن الابلون من غير اعتبار القيمة أدى الى الاضرار بالفقراء أو الاجحاف بأرباب الاموال

الفصل الثالث في ان أداء القيمة مكان المنصوص عليه في الزكاة والصدقات والمشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فظن بعض أصحابنا ان القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا هذه المسئلة بالابدال وليس كذلك فان المصير الى البديل لا يجوز الا عند عدم الأصل وأداء القيمة مع قيام عين المنصوص عليه في ملكه جائز عندنا **في حقه** في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة وهذا يان لما هو مجمل في كتاب الله تعالى لأن الالباء منصوص عليه والمؤني غير مذكور فالتحق بيانه بمجمل الكتاب فصار كأن الله تعالى قال وآتوا الزكاة من كل أربعين شاة شاة فتكون الشاة حقا للفقير بهذا النص فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لابطال حقه من العين والمعن في ان هذا حق مالي مقدر باسنان معلومة شرعا فلا يتأدى بالقيمة كالمدايا والضحايا أو يقال قرينة تلتفت بمجل عين فلا يتأدى بغيره كالوجود لما اتفق بالجبوبة والألف لم يتأد بالخله والذوق وجواز أداء البعير عن خمس من الابل عندنا باعتبار القيمة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ من الابل الابل الا أنه عندنا الابل اوجب من خلاف الجنس للتيسير على أرباب الاموال فاذا سمعت نفسه بأداء البعير فقد ترك هذا التيسير فجاز باعتبار النص لا باعتبار القيمة **ولنا** قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فتوحيص على ان المأخوذ مال وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر للتيسير على أرباب المواشي لا لتقييد الواجب به فان أبواب المواشي أمر فيهم النفود والاداء مما عندهم ليس عليهم ألا ترى أنه قال في خمس من الابل شاة وكلة في حقيقة اللطف وعين الشاة لا توجد في الابل فمرقا أن المراد قدرها

من المال ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة مائة كوما فنضب على الصدق وقال ألم أنهيكم عن أخذ كرم أموال الناس فقال الساعي أخذتها بغير من من ابل الصدقة وفي رواية قال ارجعها بغير من فكنت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ البعير بغير من انما يكون باعتبار القيمة وقال ما رضى الله عنه في خطبته باليمن اشترى بخميس أخذ منكم مكان الصدقة أو قال مكان الذرة والشعير وذلك لا يكون الا باعتبار القيمة والمعنى فيه أنه ملك الفقير مالا متقوما بانه الزكاة فيجوز كالأودي بغيراً عن خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اغنوهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء يحصل بأداء القيمة كما يحصل بأداء الشاة وربما يكون سد الخلة بأداء القيمة أظهر ولا نقول بان الواجب حق الفقير ولكن الواجب حق الله تعالى خالصا ولكنه مصروف الى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى عما وعد له من الرزق فكان للشعير في حق الفقير أنه عمل صالح لكفايته له فكان هذا نظير الجزية فانها وجبت لكرامة الفاتحة فكان المعبر في حقه أنه عمل صالح لكفايتهم حتى تتأدى بالقيمة بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها اراقة الدم حتى لو هلك بدد الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء وأراقة الدم ليس بتقوم ولا معقول المعنى والسجود على الخلد والذوق ليس بقرينة أصلها حتى لا يتقبل به ولا يصار اليه عند العجز وما ليس بقرينة لا يقام مقام القرينة فاما التصديق بالقيمة فقرينة وفيه سدخلة الفقير فيحصل به ما هو المقصود

الفصل الرابع في ان ظاهر ما ذكر في الكتاب بدل على ان الخيار في هذه الاشياء الى المصدق يدين أيها شاء وليس كذلك بل الخيار الى صاحب المال ان شاء أدى القيمة وان شاء أدى سنادون الواجب وفضل القيمة وان شاء أدى سنا فوق الواجب واستد فضل القيمة حتى اذا عين شيئا فليس للساعي أن يأتي ذلك لان صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الاموال وانما يتحقق ذلك اذا كان الخيار لصاحب المال **قال** وليس في الجملان والفصالان والمجايل زكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب فيها واحدة منها وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب فيها ما يجب في المسات وهو قول مالك رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال دخلت على أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقلت ما تقول فيمن ملك أربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربنا تأتي قيمة الشاة على أكثرها أو

رحمة الله تعالى في الامالي واستدلا في ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين من الابل بنت غناس فان لم تكن فابن لبون ذكر عين رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن لبون عند عدم ابنة غناس ولكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا المعدلة في المابة معنى فان الابل افضل قيمة من الذكور والمسته افضل قيمة من غير المستة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه ونقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا اخذ ابن لبون من غير اعتبار القيمة أدى الى الاضرار بالفقراء والاجفاف بآرباب الاموال

الفصل الثالث ان اداء القيمة مكان المنصوص عليه في الزكاة والصدقات والمشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فظن بعض اصحابنا ان القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا هذه المسئلة بالابدال وليس كذلك فان المصير الى البديل لا يجوز الا عند عدم الأصل واداء القيمة مع قيام عين المنصوص عليه في ملكه جائز عندنا **حجته** في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في اربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو مجمل في كتاب الله تعالى لأن الالباء منصوص عليه والمؤني غير مذكور فالتحق بيانه بمجمل الكتاب فصار كأن الله تعالى قال وآتوا الزكاة من كل اربعين شاة شاة فتكون الشاة حقا للفقير بهذا النص فلا يجرز الاشتغال بالتعليل لابطال حقه من العين والمضى فيه ان هذا حق مالي مقدر باسنان معلومة شرعا فلا يتأدى بالقيمة كالمدايا والضحايا أو يقال قرينة تلتفت بعين فلا يتأدى بغيره كالسجود لما اتفق بالقيمة والأنت لم يتأد بالخلد والدفن وجواز اداء البعير عن خمس من الابل عندى باعتبار النص لا باعتبار القيمة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ من الابل الابل الا انه عندة الابل اوجب من خلاف الجنس للتيسير على آرباب الاموال فاذا سمعت نفسه بأداء البعير فقد ترك هذا التيسير فجاز باعتبار النص لا باعتبار القيمة ولنا **قوله** تعالى خذ من اموالهم صدقة فهو تنصيص على ان المأخوذ مال وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر للتيسير على آرباب المواشى لا لتقييد الواجب به فان آرباب المواشى تمنع فيهم النفود والاداء مما عندهم ليس عليهم ألا ترى أنه قال في خمس من الابل شاة وكلمة في حقيقة اللظرف وعين الشاة لا توجد في الابل فرفأ أن المراد قدرها

من المال ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة فاقه كرماء فغضب على المصدق وقال ألم انهمك عن اخذ كرام أموال الناس فقال السامعي أخذتها ببعيرين من ابل الصدقة وفي رواية قال ارجعها ببعيرين فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ البعيرين انما يكون باعتبار القيمة وقال ما ذرعى الله عنه في خطبته باليمن اشترى بخميس اخذ منكم مكان الصدقة أو قال مكان الذرة والشعر وذلك لا يكون الا باعتبار القيمة والمضى فيه أنه ملك الفقير مالا متقوما بزيادة الزكاة فيجوز كالأودى بغيراً عن خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اغنهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء يحصل بأداء القيمة كما يحصل بأداء الشاة وربما يكون سدالة بأداء القيمة أظهر ولا نقول بان الواجب حق الفقير ولكن الواجب حق الله تعالى خالصا ولو لم يكن مصروف الى الفقير ليكون كقافية له من الله تعالى عما وعد له من الرزق فكان للمعتبر في حق الفقير أنه عمل صالح لكفافته له فكان هذا نظير الجزية فانها وجبت لكرامة المقاتلة فكان للمعتبر في حقهم أنه عمل صالح لكفائهم حتى تتأدى بالقيمة بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها ارفاقه الدم حتى لو هلك بدم الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء ورافقة الدم ليس بمنقوم ولا بمنقول المعنى والسجود على الخلد والدفن ليس بقرينة أصلها حتى لا يتفل به ولا يصار اليه عند السجود وماليس بقرينة لا بتمام مقام القرينة فاما التصديق بالقيمة بقرينة وفيه سدخلة للفقير فيحصل به ما هو المقصود

الفصل الرابع ان ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار في هذه الاشياء الى المصدق يدين أيها شاء وليس كذلك بل الخيار الى صاحب المال ان شاء أدى القيمة وان شاء أدى سنادون الواجب وفضل القيمة وان شاء أدى سنا فوق الواجب واستر دفضل القيمة حتى اذا عين شيئاً لم يسعها أن يأتي ذلك لان صاحب الشرع اعتبر التيسير على آرباب الاموال وانما يتحقق ذلك اذا كان الخيار لصاحب المال **قوله** وليس في الحلال والفضلان والمعاجيل زكاة في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب فيها واحدة منها وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب فيها ما يجب في المسائت وهو قول مالك رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال دخلت على أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقلت ما تقول فيمن ملك اربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما تأتي قيمة الشاة على أكثرها أو

رحمة الله تعالى في الامالي واستدلا في ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين من الابل بنت غناض فان لم تكن فابن لبون ذكر عين رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن لبون عند عدم ابنة غناض ولكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا للمادة في المالبة معنى فان الالاث من الابل افضل قيمة من الذكور وللسنة افضل قيمة من غير السنة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم زيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الانوثة في المنقول عنه وتقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا أخذ ابن لبون من غير اعتبار القيمة أدى الى الاضرار بالفقراء أو الاجحاف بإرباب الاموال

الفصل الثالث ان أداء القيمة مكان للتصويع عليه في الزكاة والصدقات والشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فظن بعض أصحابنا أن القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا هذه المسئلة بالابدال وليس كذلك فان المصير الى البديل لا يجوز الا عند عدم الأصل وأداء القيمة مع قيام عين التصويع عليه في ملكه جائز عندنا **حجته** في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو مجمل في كتاب الله تعالى لأن الالباء تنصوص عليه والمؤني غير مذكور فالتحق بيانه بمجمل الكتاب فصار كأن الله تعالى قال وآتوا الزكاة من كل أربعين شاة فتكون الشاة حقا للفقير بهذا النص فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لابطال حقه من العين والمعنى فيه ان هذا حق مالي مقدر باستان معلومة شرعا فلا يتأدى بالقيمة كالمدايا والضحايا أو يقال قرينة تملكت بمحل عين فلا يتأدى بغيره كالسجود لما اتفق بالجبسية والأنف لم يتأذى بالخد والذقن وجواز أداء البعير عن خمس من الابل عندى باعتبار النص لا باعتبار القيمة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ من الابل الابل الا أنه عند وفاة الابل اوجب من خلاف الجنس للتيسير على أرباب الاموال فاذا سمعت نفسه بأداء البعير فقد ترك هذا التيسير فجاز باعتبار النص لا باعتبار القيمة **ولنا** قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فهو تنصيص على ان المأخوذ مال وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر للتيسير على أرباب المواشي لا لتقييد الواجب به فان أرباب المواشي تمن فيهم النفود والاداء بما عندهم أبسر عليهم ألا ترى أنه قال في خمس من الابل شاة وكله في حقيقة للظرف وعين الشاة لا توجد في الابل فمرقا أن المراد قدرها

من المال ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة ناقة كروما فنضب على المصدق وقال ألم أنهيكم عن أخذ كرائم أموال الناس فقال الساعي أخفنها ببعيرين من ابل الصدقة وفي رواية قال ارجعتهما ببعيرين فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ البعيرين بما يكون باعتبار القيمة وقال ما ذرعتي الله عنه في خطبته باليمن اثنتي بخمس أخذ منكم مكان الصدقة أو قال مكان الذرة والشعير وذلك لا يكون الا باعتبار القيمة والمعنى فيه أنه ملك الفقير مالا متقوماً به الزكاة فيجوز كالأودي ببعير عن خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اغنهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاغناء يحصل بأداء القيمة كما يحصل بأداء الشاة وربما يكون سد الحاجة بأداء القيمة أظهر ولا نقول بان الواجب حق الفقير ولكن الواجب حق الله تعالى خلاصا ولكنه مصروف الى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى مما وعد له من الرزق فكان التيسير في حق الفقير أنه عمل صالح لكفائته له فكان هذا نظرا الجزية فها هو جرت لكفاية الفقير فكان التيسير في حقهم أنه عمل صالح لكفائتهم حتى تأدى بالقيمة بخلاف الهدايا والضحايا فان المستحق فيها ارافة الدم حتى لو هلك بعد الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء وأرافة الدم ليس بمقوم ولا مقبول المعنى والسجود على الخد والذقن ليس بقرينة أصلا حتى لا يتقبل به ولا يصار اليه عند العجز وماليس بقرينة لا يقام مقام القرينة فاما التصديق بالقيمة بقرينة وفيه سدخلة الفقير فيحصل به ما هو المقصود

الفصل الرابع ان ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار في هذه الاشياء الى المصدق يدين أبها شاء وليس كذلك بل الخيار الى صاحب المال ان شاء أدى القيمة وان شاء أدى سدادون الواجب وفضل القيمة وان شاء أدى سنا فوق الواجب واسترد فضل القيمة حتى اذا عين شيئا فليس للساعي ان يأني ذلك لان صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الاموال وانما يتحقق ذلك اذا كان الخيار لصاحب المال **وقال** وليس في الحلال والفصالان والبجائل زكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب فيها واحدة منها وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب فيها ما يجب في المساق وهو قول مالك رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال دخلت على أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقلت ماتقول فيمن ملك أربعين حلا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما تأتي قيمة الشاة على أكثرها أو

على جميعها فتأمل ساعة ثم قال لا ولكن تؤخذواحدة منها فقلت أو يؤخذ الحبل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال إذا لا يجب فيها شيء فأخذ بقوله الأول زفر رحمه الله تعالى وقوله الثاني أبو يوسف وقوله الثالث محمد رحمه الله تعالى وعد هذا من مناقبه حيث تكلم في مسئلة في مجلس ثلاثة أقوال فلم يضع شيء منها فاما زفر رحمه الله تعالى فاستدل بقوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة وهذا اسم جنس يتناول الصغار والكبار كاسم الآدمي ولأن بالاجماع لو كانت واحدة منها بنت مخاض نجب شاة فيها ولا نجب الشاة في تلك الواحدة بل في الكل فإذا جاز إيجاب أربعة أخماس شاة باعتبار أربعة من الفصائل جاز إيجاب الشاة باعتبار خمس من الفصائل وهذا لأن زيادة السن غفو لأرباب الأموال لا لزادها الواجب فكذلك نقصان السن غفو في حق الفقراء لا ينقص به الواجب (ووجبتنا) قوله صلى الله عليه وسلم لا تكروا ثم أموال الناس وقال لا تأخذوا من حذرنا^(١) أموال الناس شيئا وإيجاب المسنة في الصغار يؤدى إلى هذا ثم ربما تكون قيمة المسنة آتية على أكثر النصاب والواجب قليل من الكثير فأخذ المسنة من الصغار فيه إجحاف بأرباب الأموال بخلاف ما إذا كانت الواحدة مسنة فإنه هو الأصل والصغار تبع له وقد ثبت الحكم في الحبل شيئا وإن كان لا يجوز إثباته مقصودا كالشرب والطريق في البيع وأبو يوسف رحمه الله تعالى استدل بمحدث أبي بكر رضى الله تعالى عنه قال لو منتموني عناقا بما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لغاتهم عليه فدل أن للناقل مدخلا في الزكاة ولا يكون ذلك الآمن الصغار ثم اعتبر نقصان العين بنقصان الوصف فإن كل واحد منهما ينقص المالية ولا يدهمها ونقصان الوصف لا ينفك عن الزكاة أصلا حتى إن في الجفاف والمهازيل نجب الزكاة من جنسها فكذلك نقصان السن ولنا حديث سويد بن غفلة قال أنا ما صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم بيمينته سمعته يقول في عهدي أن لا تأخذ من راضع اللبن شيئا وقال عمر رضي الله تعالى عنه للساعي عد عليهم السخلة ولوجاء بها الراعي يحملها على كتفه ولا تأخذها منهم فقد نهى عن أخذ الصغار عند الاختلاط والمعنى فيه أن هذا حق الله تعالى ثمان بأستان مدلومة فلا مدخل للصغار فيها مقصودا كالمدايا والضحايا وهذا لأن الاستئناس التي اعتبرها صاحب الشرع لا تؤخذ في

[١] هو صنعتنا جمع حزمة الجاهل الموهبة وتقديم الزاى النقططة على الزاء في اللغة المشهورة ذكره ابن الأثير في النهاية وحرزة المال خياره وفي ديوان الأدب وهو في الأصل كاهة التي الحبوب للنفس اه مصححه

الصغار وبه فارق الجفاف فإن تلك الأستان تؤخذ فيها مع الجفاف وصاحب الشرع اعتبر السن في المأخوذ وحديث أبي بكر رضى الله تعالى عنه محمول على أنه قال ذلك على سبيل المبالغة والنسك ألا ترى أنه قال في بعض الروايات والله لو منتموني عقالا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لغاتهم عليه وهذا لا يدل على أن للعقال مدخلا في الزكاة ثم اختلفت الروايات عن أبي يوسف في الفصائل فروى محمد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجب فيها الزكاة حتى تبلغ عددا لو كانت كبارا نجب فيها الواحدة وذلك بأن تبلغ خمسا وعشرين ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فحينئذ يجب ثنتان منها إلى مائة وخمس وأربعين فحينئذ يجب ثلاث منها قال محمد رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب في خمس وعشرين واحدة من مال اعتبر قبله أربعة نصاب وأوجب في ست وسبعين ثنتين في موضع اعتبر ثلاثة نصاب بينهما وبين خمس وعشرين في المال الذي لا يمكن اعتبار هذه النصاب لو أوجبنا كان بالرأى لا بالنص وجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن تمين الواجب بالنص كان باعتبار العدد والسن وقد تمذر اعتبار أحدهما وهو السن في الفصائل فبقي الآخر وهو العدد معتبرا وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يجب في خمس فصائل الأقل من واحد منها ومن شاة وفي الشر الأقل من واحد منها ومن شاتين وفي الخمسة عشر الأقل من واحد منها ومن ثلاث شياه وفي العشرين الأقل من واحد منها ومن أربع شياه وفي خمس وعشرين واحدة ووجه أن في الكبار الواجب في الجنس شاة للتيسير حتى لو أدى واحدة منها جاز وكذلك ما بهما إلى خمس وعشرين فكذلك في الصغار يؤخذ على ذلك القياس وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في الجنس خمس فصيل وفي الشر خمس فصيل وهكذا إلى خمس وعشرين فكأنه اعتبر البعض بالجملة في هذه الرواية وكثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى خرجوا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة على قياس ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في زكاة المهازيل فقالوا إذا ملك خمسا من الفصائل نظر إلى قيمة بنت مخاض والشاة فإن كان قيمة بنت مخاض خمسين وقيمة الشاة عشرة فنقول لو كانت الواحدة بنت المخاض لكان يجب فيها شاة تساوي عشرة وذلك بمعنى خمس قيمة بنت المخاض ثم ينظر إلى قيمة أفضلهن فإن كانت عشرين يجب فيها شاة تساوي أربعة دراهم ليكون بمعنى خمس

الزكاة لما مضى اذا اخذه بمنزلة الجاحد سرّاً وعلاية **قال** **﴿** واذا كان النصاب كاملاً في أول الحول وآخره فالزكاة واجبة وان انتقص فيما بين ذلك وقتاً طويلاً لم ينقطع أصله من يده ومال السائفة والتجارة فيه سواء عندنا **﴿** وقال زفر رحمه الله تعالى لا يلزمه الزكاة الا ان يكون النصاب من أول الحول الى آخره كاملاً **﴿** وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائفة كذلك وفي مال التجارة قال انما يعتبر كمال النصاب في آخر الحول خاصة ولا يعتبر في أوله **﴿** ووجه قول زفر رحمه الله تعالى ان حولان الحول على المسال شرط لوجوب الزكاة وكل جزء من الحول بمنزلة أوله وآخره **﴿** ألا ترى أنه لو هلك جميع النصاب في خلال الحول يحمل كهلاكه في أول الحول وآخره وكذلك السائفة اذا جعلها حولة وعلوفة في وسط الحول اقطع به الحول كما لو فعل ذلك في أوله وآخره وهذا لان مادون النصاب ليس يعمل لوجوب الزكاة فيه كالعلوفة **﴿** وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائفة كذلك وفي مال التجارة قال القياس هكذا ولكن اذكره لان النصاب فيها معتبر من القيمة ويشق على صاحب المال تقويم ماله في كل يوم فلدفع المشقة قلنا انما يعتبر كمال النصاب عند وجوب الزكاة وذلك في آخر الحول **﴿** ولنا **﴿** ان اشتراط كمال النصاب ليحصل به صفة التي للمالك والتي معتبر عند ابتداء الحول لينتقد الحول على المال وعند كماله لتجب الزكاة فاما فيما بين ذلك فليس بحال انقضاء الحول ولا بحال وجوب الزكاة فلا يشترط غنى المالك فيه انما هو حال بقاء الحول المنتقد فلا بد من بقاء شيء من المحل لبقاء الحول فاذا هلك كله لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول وكذلك اذا جعلها علوفة أو أعدها الاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول فاما بعد هلاك البعض فبقي المحل صالحاً لبقاء الحول وهو نظير عقد المضاربة **﴿** على الألف بقاء بعضها حتى اذا ربح فيها يحصل جميع رأس المال أولاً بخلاف ما اذا هلك كلاً وما اعتبره الشافعي رحمه الله تعالى من المشقة صالحاً لاسقاط اعتبار كمال النصاب في خلال الحول لا في أوله لانه لا يشق عليه تقويم ماله عند ابتداء الحول ليعرف به انقضاء الحول كما لا يشق عليه ذلك في آخر الحول ليعرف به وجوب الزكاة في ماله **﴿** قال **﴿** ويحتسب على الرجل في سائته العمياء والعجفاء والصغيرة وما أشبهها ولا يؤخذ شيء منها لان المعبر فيها كمال النصاب من حيث العدد وذلك حاصل بالكل والاصل فيه حديث عمر رضي الله عنه فان الناس شكوا اليه من السعاة فقالوا انهم يمدون علينا السخال ولا يأخذونها

فقال عمر رضي الله عنه لاساعي عد عليهم السخلة وان جاءها الراعي يحملها على كتفه ألسنا تركنا لكم الرئي ولا اكلة والمأخض وخل الثمن وذلك عدل بين خيار المال ورذاله فيقول عمر رضي الله عنه أخذنا وقتلنا لا تؤخذ الرئي وهي التي تربي ولدها ولا الاكلة وهي التي تسمن للاكل قال بونس رحمه الله تعالى هي الاكلة وأما الاكلة فهي التي تكثر ناول العلف ولكن في عادة المواضع أنهم يسمون التي تسمن للأكل الاكلة ومقصود محمد رحمه الله تعالى تعليم العوم فاختر ما كان معروفاً في لغتهم ليكون أقرب الى أفهامهم مع ما فيه من اتباع الأثر الآن يشكك عليه هذه اللغة والمأخض هي التي يطنها ولد وخل الثمن ظاهر لا يؤخذ من ذلك شيء لانها من أغز الاموال عند أرباب المواشي **﴿** وقال صلى الله عليه وسلم لما كان وكرا ثم أموال الناس ثم كما نظرت لأبواب الاموال في ترك الاخذ من الكرا ثم نظرتا للفقراء في ترك الاخذ من الصغار والعجاف مع عدما عليهم ليمتثل النظر من الجانبين **﴿** قال **﴿** واذا وجبت الصدقة في السائفة ثم باعها صاحبها جاز يبعه عندنا ولم يجز في قدر الزكاة عند الشافعي رحمه الله تعالى فلو ائحداً وله فيها وراء ذلك قولان **﴿** وحيثه أن نصاب الزكاة صار مشغولاً بحق الفقراء فيمتنع على صاحبها بيعها كالعبد المدين والنصاب لوجوب الزكاة فيه يصير كالمرهون بما وجب فيه وبيع المرهون لا يجوز **﴿** وعلاؤنا رحمهم الله تعالى استدلووا بحديث حكيم ابن حزم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع اليه ديناراً وأمره أن يشتري به أضحية فاشتري شاة بالدينار ثم باعها بدينارين فاشتري شاة أخرى بدينار وجاء بالاشاة والدينار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك الله لك في صفتك فقد جوز بيع الاضحية بعد ما وجب حق الله تعالى فيها فصار هذا أصلاً لنا أن تلقى حق الله تعالى في المسال لا يمنع جواز البيع فيه والمعنى ان البيع يعتمد الملك والقدرة على التسليم وملكه باق بعد وجوب الزكاة فيها وقد رتبته على التسليم باعتبار يده ولم يتخل ذلك بوجوب الزكاة فيه فكان يبعه نادفاً بخلاف المرهون فان اليد هناك مستحقة عليه للعرضين فلم يكن مقدور التسليم له بخلاف العبد المدين فان ماله مستحقة عليه للقرم بدينه وجواز البيع باعتبار المالبية ثم الزكاة في المال لا تتعلق بالمال اتفاقاً بينين فيه حتى ان لصاحب المال اختيار الاداء من موضع آخر فهو نظير تعاقب حق أولياء الجناية برقية الجاني وذلك لا يمنع صحة بيع المولى فيه كما قلنا فكذلك هذا **﴿** قال **﴿** واذا حضر المصدق بعد البيع فالقياس أن يأخذ

أفضلهن فهذا هو الإيجاب في الصغار على قياس الإيجاب في الكبار. وإذا كان على صاحب السائمة دين يحيط بقيمتها فلا زكاة عليه فيها عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة لأن وجوب الزكاة باعتبار ملك النصاب الكامل الذاتي والمديون مالك لذلك فإن دين الحر الصحيح يجب في ذمته لا تعلق له بهالة ولهذا ملك التصرف فيه كيف شاء وصفه النجاء بالإسامة ولم يندم ذلك بسبب الدين ثم الدين مع الزكاة حقان اختلفا عملا وميتقنا وسببا فوجب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر كالدين مع الشر **ولنا** حديث عثمان رضي الله عنه حيث قال في خطبته في رمضان إلا أن شهر زكاةكم قد حضر فن كان له مال وعليه دين فليحتسب ماله بما عليه ثم ليترك بقية ماله ولم يشكر عليه أحد من الصعابة رضي الله عنهم فكان اجماعا منهم على أنه لا زكاة في التدر للثقل بالدين ثم المديون فقير ولهذا تحمل له الصدقة مع تمكنه من ماله والصدقة لا تحمل العنى ولا تجب الا على العنى. قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى وهذا لأن الواجب اغناء المحتاج والخطاب بالاغناء لا يتوجه الا على العنى ومن كان مستحقا للمواساة شرعا لا يلزمه أن يواسى غيره والشرع لا يرد بملا لا يفيد ولا فائدة في أن يأخذ شاة من سائمة الغير صدقة ويدهل شاة من سائته ولأن ملكه في النصاب ناقص فإن صاحب الدين يستحقه عليه من غير قضاء ولا رضا وذلك أنه عدم الملك كما في الوديعة والمنصوب فلأن يكون دليل نقصان الملك كان أولى وقد جعل مال المديون في حكم الزكاة كالمملوك لصاحب الدين حيث يجب عليه الزكاة بسببه ومحمد رحمه الله تعالى أشار في الكتاب الى هذا وقال إيجاب الزكاة في مال المديون يؤدي الى تركية مال واحد في حول واحد مراراً. بيانه فيمن له عبد للتجارة يساوى ألف درهم باعه بالف نسيئة ثم باعه المشتري من آخر حتى تداولته عشر من الأبدى فعنده يجب على كل واحد منهم زكاة الألف إذا تم الحول والمال في الحقيقة ليس الا البعد حتى إذا أقبلت البيوع وجع العبد الى الأول ولم يبق لاحد سواه شيء وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الدين منع وجوب الشر وبعد التسليم فالمشر مؤنة الأرض النامية كالخروج لامعتبر فيه بئني المالك فإن أصل المالك فيه غير معتبر عندنا حتى يجب في الأرض الموقوفة وأرض المكاتب بخلاف الزكاة فإن وجوبها في المال الثاني بواسطة غنى المالك وذلك يندم بسبب الدين فإن لحقه دين في خلال الحول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينقطع به الحول

حتى إذا سقط قبل تمام الحول تفرمه الزكاة إذا تم الحول وقال زفر رحمه الله تعالى ينقطع الحول باقوى الدين وهذا لأن الدين يندم صفة العنى في المالك فيكون نظير نقصان النصاب وعند زفر رحمه الله تعالى ينقصان النصاب في خلال الحول ينقطع الحول وعندنا لا ينقطع على ما بين هذا مثله **وقال** فإن حضر المصدق قتل لم يحمل الحول على السائمة أو قال على دين يحيط بقيمتها أو قال ليست هذه السائمة لي وحلف صدق على جميع ذلك لأنه أمين فيها يجب عليه من الزكاة فأنها عبادة خالصة لله تعالى وكل أمين مقبول القول في العبادات التي يجب لحق الله تعالى فإذا أنكر وجوب الزكاة عليه بما ذكر من الأسباب وجب على الساعي تصديقه ولكن يحلف على ذلك الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يمين عليه لان في العبادات لا يتوجه اليمين كما لو قال صمت أو صليت يصدق في ذلك من غير يمين وفي ظاهر الرواية قال القول قول الامين مع اليمين وفي سائر العبادات انما لا يتوجه اليمين لأنه ليس هناك من يكذب وهنا الساعي مكذب له فيها بخير به فلماذا يحلف على ذلك **وقال** وإن قال أخذها مني مصدق آخر وحلف على ذلك فإن لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يقبل قوله لأن الامين إذا أخبر بما هو محتمل كان مصدقاً وإذا أخبر بما هو مستنكر لم يكن مصدقاً وهذا أخبر بما هو مستنكر وإن كان في تلك السنة مصدق آخر فاقول قوله أني بالبراءة أول يأت بها هكذا ذكره في المختصر وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب الزكاة يقول وجاء بالبراءة وفيه إشارة الى أن الجبى بالبراءة شرط لتصديقه وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجه أنه أخبر بخبر وتصديقه علامة قال العادة أن المصدق إذا أخذ الصدقة دفع البراءة فإن وافقته تلك العلامة قبل خبره والأفلا كرامة التي أخبرت بالبراءة فإن شهدت القابلة بها قبات والأفلا وجه الرواية الأخرى وهو أصح أن البراءة خط والخط يشبه الخط وقد لا يأخذ صاحب السائمة البراءة غفلة منه وقد أقبل البراءة منه بعد الاخذ فلا يمكن أن يحمل حكماً فيق المتبر قوله مع يمينه **وقال** فإن قال دفعتها الى الساكنين لم يصدق وتؤخذ منه الزكاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصدق في ذلك لأن الزكاة انما وجبت لحق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء وقال وفي أموالهم حق معلوم للساكن والمحروم فإذا وصل الحق الى المستحق والمستحق من أهل أخذ حقه برئت ذمته

كالشترى من الوكيل اذا أفضى الموكل الثمن وهذا لان الساعي قبض ليصرف الى الفقراء
فروكنى الساعي هذه المؤنة وأوصلها الى علمها فلم يبق عليه سبيل ﴿ولنا﴾ ان هذا حق مالى
يستوفيه الامام بولاية شرعية فلا يملك من عليه اسقاط حقه في الاستيفاء كن عليه
الجزية اذا صرف بنفسه الى المقابلة ثم تقرير هذا الكلام من وجوب احدهما ان الزكاة محض
حق الله تعالى فانما يستوفيه من يبين ثاباً في استيفاء حقوق الله تعالى وهو الامام فلا تبرا
ذمته الا بالصرف اليه وعلى هذا نقول وان علم صدقه فيها يقول يؤخذ منه ثاباً ولا يبرأ بالاداء
الى الفقير فيها بينه وبين ربه وهو اختيار بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن الامام رأياً في
اختيار المصروف فلا يكون له ان يطل رأى الامام بالاداء بنفسه والطريق الآخر ان الساعي
عامل للفقير وفي المأخوذ حق الفقير ولكنه مولى عليه في هذا الأخذ حتى لا يملك المطالبة
بنفسه ولا يجب الاداء بطلبه فيكون بمنزلة دين لصغير دفعه المدين اليه دون الوصي وعلى
هذا الطريق يقول براء بالاداء فيها بينه وبين ربه وظاهر قوله في الكتاب لم يصدق في ذلك
اشارة الى ذلك وهو انه اذا علم صدقه لم يتعرض له وهذا لأن الفقير من أهل ان قبض حقه
ولكن لا يجب الايفاء بطلبه لجعل الساعي ثاباً عنه كان نظراً من الشرع له فاذا أدى من عليه
من غير مطالبة اليه حصل ما هو المقصود بخلاف الصبي فانه ليس من أهل ان قبض
حقه فلا يبرأ بالدفع اليه ﴿قال﴾ ولا زكاة على الصبي والمجنون في ساقتهما عندنا وهو قول
على وابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلاة عليه
وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة في مالهما ويؤديها الولي وهو قول ابن عمر وعائشة
رحمهم الله تعالى وكان ابن مسعود رحمه الله تعالى يقول يحصى الولي أعوام اليتيم فاذا بلغ أخبره
وهو اشارة الى أنه تجب عليه الزكاة وليس للولي ولاية الاداء وهو قول ابن ابي ليلى
رحمه الله تعالى حتى قال اذا اداه الولي من ماله ضمن واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بقوله
صلى الله عليه وسلم ابتوا في أموال اليتامي خيراً كيلاً تأكلها الصدقة أو قال تأكلها الزكاة
وذلك دليل وجوب الزكاة في ماله . والمعنى ان هذا حق مالى مستحق يصرف الى أهل
السهان شرعاً فالصغر لا يمنع وجوبه كالشتر وصدقة الفطر وبالصرف الى أهل السهان يبين
أنه حق مستحق لهم والصغر لا يمنع وجوب حق العباد وان كان بطريق الصلة كالنفقة
ولافرق بينهما فالنفقة صلة وجبت للمحايير والمساكين له في القرابة والزكاة صلة للمحايير

المساكين له في الملة فاذا ثبت الوجوب كان للولي ولاية الاداء من ماله لأن هذا مما تجرى فيه
النيابة في أدائه حتى ان بعد البلوغ يتأدى بأداء وكيله والولي نائب عن الصبي وبه فارق المبادات
البدنية فلا تجرى فيه النيابة في أدائها ﴿ولنا﴾ قوله صلى الله عليه وسلم دفع القلم عن ثلاث عن
الصبي حتى يحتلم وعن التامم حتى يقبضه عن المجنون حتى يفريق وفى إيجاب الزكاة عليه اجراء القلم
عليه فان الوجوب يختص بالذمة ولا يجب في ذمة الولي فلا بد من القول بوجوده على الصبي
وفيه وجوب الخطاب عليه والمراد بقوله كيلاً تأكلها الصدقة أى النفقة لا ترى انه أضاف الاكل
الى جميع المال والنفقة هي التي تأتي على جميع المال دون الزكاة والمعنى فيه أنها عبادة محضة فلا
تجب على الصبي كسائر المبادات وتفسير الوصف أنها أحد أركان الدين والمقصود من أصل
الدين معنى العبادة فكذلك ما هو من أركان الدين وهذا لان المتصدق يحمل ماله الله تعالى ثم
يصرفه الى الفقير ليكون كعبادة له أن الله تعالى قال الله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده ويأخذ الصدقات وقال من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً ويحمل المال له خالصاً
يكون عبادة خالصة ولهذا يحصل به التطهير وبه يتبين انه ليس فيه حق المبادلان الشركة تافى
معنى العبادة واذا ثبت انه عبادة فلا بد فيه من نية وعزيمة بمن هي عليه عند الاداء وولاية الولي
على الصبي تثبت من غير اختياره شرعاً ومثل هذه الولاية لا تتأدى بها العبادة بخلاف ما اذا وكل
بالاداء بعد البلوغ فذلك نيابة عن اختيار وقد وجدت النية والعزيمة منه وبه فارق صدقة الفطر
فان وجوبها لمعنى المؤنة حتى تجب على الغير بسبب الغير وفيه حق الأب فانما لولم توجب
في ماله احتجنا الى الإيجاب على الأب كما اذا لم يكن للصبي مال بخلاف الزكاة وبه فارق
المشر فانه مؤنة الارض النامية كالخراج وكذلك النفقة وجوبها لحق العبد بطريق المؤنة
بخلاف الزكاة فمهم المجنون الأصلي لا ينفق الحول على ماله حتى يفريق فان كان جنونه طارئاً
فقد ذكر هشام في نوادره أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى العبرة لاكثر الحول فان
كان مقيماً في أكثر الحول تجب الزكاة والا فلا وجعل هذا نظير الجزية فان الذي
اذا مرض في بعض السنة فان كان صحيحاً في أكثر السنة تنزله الجزية وان كان مريضاً
في أكثر السنة لم تنزله الجزية . وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان مقيماً في جزء من السنة
في أوله أو آخره قل أو أكثر تنزله الزكاة هكذا روى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى وجعل هذا نظير الصوم فالسنة لازكاة كالشهر للصوم والافاقة في جزء من الشهر

أفضلان فهذا هو الإيجاب في الصغار على قياس الإيجاب في الكبار. وإذا كان على صاحب السائمة دين يحيط بقيمتها فلا زكاة عليه فيها عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة لأن وجوب الزكاة باعتبار ملك النصاب الكامل النامي والديون مالا لذلك فإن دين الحر الصحيح يجب في ذمته لا تعلق له به. ولهذا ملك التصرف فيه كيف شاء. وصفه الخاء بالإسامة ولم يندم ذلك بسبب الدين ثم الدين مع الزكاة حقان اختلفا عللا ومستحقا وسببا فوجب أحدهما لا ينعم وجوب الآخر كالدين مع الشر. ولنا حديث عثمان رضي الله عنه حيث قال في خطبته في رمضان إلا أن شهر زكاتكم قد حضر فن كان له مال وعليه دين فليحتسب ماله بما عليه ثم ليترك بقية ماله ولم يشكر عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم فكان إجماعا منهم على أنه لا زكاة في القدر المشغول بالدين ثم الدين فقير ولهذا تحمل له الصدقة مع تمكنه من ماله والصدقة لا تحمل لغيره ولا تجب إلا على النسي. قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن ظهر غنى وهذا لأن الواجب اغناء المحتاج واخطاب بالاغناء لا بتوجه الأهل إلى النسي ومن كان مستحقا للمواساة شرعا لا يلزمه أن يواسى غيره والشرع لا يرد بما لا يفيد ولا فائدة في أن يأخذ شاة من سائمة الغير صدقة ويعطى شاة من سائته ولأن ملكه في النصاب نافص فإن صاحب الدين يستحقه عليه من غير قضاء ولا رضا وذلك أنه عدم الملك كما في الوديعة والمنصوب فلأن يكون دليل نقصان الملك كان أولى وقد جعل مال المديون في حكم الزكاة كالمملوك لصاحب الدين حيث يجب عليه الزكاة بسببه ومحمد رحمه الله تعالى أشار في الكتاب إلى هذا وقال إيجاب الزكاة في مال المديون يؤدي إلى تركية مال واحد في حول واحد مراداً بانه فيمن له عيدة للتجارة يساوي ألف درهم باعه بالف نسيته ثم باعه المشتري من آخر حتى تداولته عشر من الأبدى فتمدح يجب على كل واحد منهم زكاة الألف إذا تم الحول والمال في الحقيقة ليس إلا البعد حتى إذا أقيمت البيوع رجع العبد إلى الأول ولم يبق لأحد سواء شيء وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الدين نفع وجوب العشر وبعد التسليم فالعشر مؤنة الأرض التامية كالخراج لا معتبر فيه بغير المالك فإن أصل المالك فيه غير معتبر عندنا حتى يجب في الأرض الموقوفة وأرض المسكاتب بخلاف الزكاة فإن وجوبها في المال النامي بواسطة غنى المالك وذلك يندم بسبب الدين فإن لحقه دين في خلال الحول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع به الحول

حتى إذا سقط قبل تمام الحول تنزله الزكاة إذا تم الحول وقال زفر رحمه الله تعالى ينقطع الحول بلحق الدين وهذا لأن الدين يدم صفة النسي في المالك فيكون نظير نقصان النصاب وعند زفر رحمه الله تعالى ينقص النصاب في خلال الحول ينقطع الحول وعندنا لا ينقطع على ما بين فهذا مثله. قال رحمه الله تعالى فإن حضر المصدق فقال لم يحل الحول على السائمة أو قال على دين يحيط بقيمتها أو قال ليست هذه السائمة لي وحلف صدق على جميع ذلك لأنه أمين فيها يجب عليه من الزكاة فإنها عبادة خالصة لله تعالى وكل أمين مقبول القول في العبادات التي يجب لحق الله تعالى فإذا أنكر وجوب الزكاة عليه بما ذكر من الأسباب وجب على الساعي تصديقه ولكن يحلف على ذلك إلا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يمين عليه لأن في العبادات لا يتوجه اليقين كما لو قال صمت أو صليت يصدق في ذلك من غير يمين وفي ظاهر الرواية قال القول قول الأمين مع اليقين وفي سائر العبادات إنما لا يتوجه اليقين لأنه ليس هناك من يكذب وهنا الساعي مكذب له فيها فيخير به فلماذا يحلف على ذلك. قال رحمه الله تعالى وإن قال أخذها مني مصدق آخر وحلف على ذلك فإن لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا قبل قوله لأن الأمين إذا أخبر بما هو محتمل كان مصدقا وإذا أخبر بما هو مستنكر لم يكن مصدقا وهذا أخبر بما هو مستنكر وإن كان في تلك السنة مصدق آخر فالقول قوله أي بالبراءة أول ما يأتيها هكذا ذكره في المختصر وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب الزكاة يقول وباء بالبراءة وفيه إشارة إلى أن الجني بالبراءة شرط لتصديقه وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجه أنه أخبر بخبر ولصدقه علامة فإن العادة أن المصدق إذا أخذ الصدقة دفع البراءة فإن وانقضى تلك العلامة قبل خبره والأفلا كالبراءة التي أخبرت بالبراءة فالتشديد القابلة بها قبلت والأفلا ووجه الرواية الأخرى وهو أمح أن البراءة خط والخط يشبه الخط وقد لا يأخذ صاحب السائمة البراءة غفلة منه وقد تحمل البراءة منه بعد الأخذ فلا يمكن أن تجعل حكما في المتبر قوله مع يمينه. قال رحمه الله تعالى فإن قال دفعتها إلى الساكنين لم يصدق وتؤخذ منه الزكاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصدق في ذلك لأن الزكاة إنما وجبت لحق الفقراء قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء وقال وفي أموالهم حق معلوم للساكن والمحروم فإذا أوصل الحق إلى المستحق والمستحق من أهل أخذ حقه برئت ذمته

كالمشتري من الوكيل اذا قبض الموكل الثمن وهذا لان الساعي قبض ليصرف الى الفقراء
فروكني الساعي هذه المؤنة وأوصلها الى عملي فلم يبق عليه سبيل ﴿ولنا﴾ ان هذا حق مالي
يستوفيه الامام بولاية شرعية فلا يملك من عليه اسقاط حقه في الاستيفاء مكن عليه
الجزية اذا صرف بنفسه الى العتالة ثم تقرر هذا الكلام من وجوب احدهما ان الزكاة محض
حق الله تعالى فانما يستوفيه من يعين نائباً في استيفاء حقوق الله تعالى وهو الامام فلا تبراؤ
ذمته الا بالصرف اليه وعلى هذا نقول وان علم صدقة فيا يقول يؤخذ منه ثانياً ولا يبرأ بالاداء
الى الفقير فيما بينه وبين ربه وهو اختيار بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن الامام رأياً في
اختيار المصروف فلا يكون له ان يطول رأى الامام بالاداء بنفسه. والطريق الآخر ان الساعي
عامل للفقير وفي المأخوذ حق الفقير ولكنه مولى عليه في هذا الأخذ حتى لا يملك المطالبة
بنفسه ولا يجب الاداء بطلبه فيكون بمنزلة دين لصغير دفعه المديون اليه دون الوصي وعلى
هذا الطريق يقول يبرأ بالاداء فيما بينه وبين ربه وظاهر قوله في الكتاب لم يصدق في ذلك
إشارة الى ذلك وهو انه اذا علم صدقة لم يتبرع له وهذا لأن الفقير من أهل ان يقبض حقه
ولكن لا يجب الايقاع بطلبه فجعل الساعي نائباً عنه كان نظراً من الشرع له فاذا أدى من عليه
من غير مطالبة اليه حصل به ما هو المقصود بخلاف الصبي فانه ليس من أهل ان يقبض
حقه فلا يبرأ بالدفع اليه ﴿قال﴾ ولا زكاة على الصبي والمجنون في ساقتهما عندنا وهو قول
على وابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلاة عليه
وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة في ملهما ويؤديها الولي وهو قول ابن عمر وعائشة
رحمهم الله تعالى وكان ابن مسعود رحمه الله تعالى يقول يحصى الولي أعوام اليتيم فاذا بلغ أخيره
وهو إشارة الى أنه تجب عليه الزكاة للولي ولاية الاداء وهو قول ابن أبي ليلى
رحمه الله تعالى حتى قال اذا اداه الولي من ماله ضمن واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بقوله
صلى الله عليه وسلم ابتئوا في أموال البناي خيراً اكلاً تأكلها الصدقة أو قال تأكلها الزكاة
وذلك دليل وجوب الزكاة في ماله. والمعنى ان هذا حق مالي مستحق يصرف الى أهل
السهمان شرعاً فالصغر لا يمنع وجوبه كالشعر وصدقة الفطر وبالصرف الى أهل السهمان يبين
أنه حق مستحق لهم والصغر لا يمنع وجوب حق العباد وان كان بطريق الصلة كالنفقة
ولافرق بينهما فالنفقة صلة وجبت للمحاييج الماسين له في القرابة والزكاة صلة للمحاييج

للماسين له في الملة فاذا ثبت الوجوب كان للولي ولاية الاداء من ماله لأن هذا مما تجرى فيه
النياة في أدائه حتى ان بعد البلوغ يتأدى بأداء وكيله والولي نائب عن الصبي وبه فارق العبادات
البدنية فلا تجرى فيه النياة في أدائها ﴿ولنا﴾ قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن
الصبي حتى يحتلم وعن الثام حتى يقبض عن المجنون حتى يفيق وفي حق الإيجاب الزكاة عليه اجراء القلم
عليه فان الوجوب يختص بالذمة ولا يجب في ذمة الولي فلا بد من القول بوجوبه على الصبي
وفيه يوجد الخطاب عليه والمراد بقوله كلاً تأكلها الصدقة أي النفقة لا ترى أنه أضاف الاكل
الى جميع المال والنفقة هي التي تأتي على جميع المال دون الزكاة والمعنى فيه أنها عبادة محضة فلا
تجب على الصبي كسائر العبادات وتفسير الوصف أنها أحد أركان الدين والمقصود من أصل
الدين معنى العبادة فكذلك ما هو من أركان الدين وهذا لان التصديق بحمل ماله الله تعالى ثم
يصرفه الى الفقير ليكون كغاية له من الله تعالى قال الله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده وأخذ الصدقات وقال من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً ويجعل له خالصاً
يكون عبادة خالصة ولهذا يحصل به التطهير وبه تبين أنه ليس فحق العباد لان الشريعة تنافي
معنى العبادة واذا ثبت أنه عبادة فلا بد فيه من نية وعزيمة عن هي عليه عند الاداء وولاية الولي
على الصبي ثبتت من غير اختياره شرعاً ومثل هذه الولاية لا تتأدى بها العبادة بخلاف ما اذا وكل
بالاداء بعد البلوغ فذلك نياة عن اختيار وقد وجدت النية والعزيمة منه وبه فارق صدقة الفطر
فان وجوبها لمعني المؤنة حتى تجب على الغير بسبب الغير وفيه حق للأب فاما لو لم يجب
في ماله احتجبا الى الإيجاب على الأب كما اذا لم يكن للصبي مال بخلاف الزكاة وبه فارق
العشر فانه مؤنة الارض النامية كالخراج وكذلك النفقة وجوبها لحق العبد بطريق المؤنة
بخلاف الزكاة ثم المجنون الأصلي لا ينفذ الحول على ماله حتى يفيق فان كان مجنوناً طارفاً
قد ذكر هشام في نوادره أن علي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى المبرة لاكثر الحول فان
كان مغبماً في أكثر الحول تجب الزكاة والا فلا وجعل هذا نظير الجزية فان الذي
اذا عرض في بعض السنة فان كان صحيحاً في أكثر السنة تلزمه الجزية وان كان مريضاً
في أكثر السنة لم تلزمه الجزية. وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان مغبماً في جزء من السنة
في أوله أو آخره قل أكثر تلزمه الزكاة هكذا روى ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى وجعل هذا نظير الصوم فالسنة للزكاة كالشهر للصوم والافاقة في جزء من الشهر

والخرج في فتيش الأموال عليهم من سماء السوء فكان ذلك توكيلا منه لصاحب المال بالاداء
فغض توكيلا لانه كان عن نظر صحيح وقد ثبت المطالبة به للمصدق اذا امر بالمال عليه في
سفره فلذا منع وجوب الزكاة وعن أبي يوسف رحمه الله أن دين الزكاة عن المال القائم بمنع
وجوب الزكاة وعن المال المستهلك لا يمنع وجوب الزكاة لأن المال القائم يتصور أن يمر به
على المباشر حتى يثبت له حق الاخذ بخلاف المستهلك قال قال في رجل
وعشرين ففليس له حق الاخذ بالاول بنت مخاض وللحول الثاني أربع شياء لما بنا قال في رجل
له أربع وعشرون فصيلا وناقة مسنة ففليس عليه فيها بنت مخاض لأن الصغار تبع للسنة تعد منها
كما قال صلى الله عليه وسلم وتعد صغارها وكبارها وهذا لأن ما هو الواجب موجود
في ماله فاذا أوجبنا لم يخرج الواجب من أن يكون جزءا من النصاب بخلاف ما اذا كان
الكل صغارا فان كان له خمس وسبعون فصيلا وناقة مسنة ففلي قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجب الاتك الواحد لأن الوجوب باعتبارها وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى يجب تلك الواحدة مع فصيل لانه يجب في الصغار منها وقد بينا هذا قال في
رجل له ابل سائمة قد اشتراها للتجارة ففليس عليه فيها زكاة التجارة عندنا وقال الشافعي
رحمه الله تعالى فيها زكاة السائمة لأن لا يكون نصاب السائمة تاما فحينئذ عليه زكاة
التجارة اذا كانت القسيمة نصابا ولا خلاف في أنه لا تزره الزكاةان جميعا لأن وجوب كل
واحد منهما باعتبار صفة السالية ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى زكاة السائمة أقوى لأن وجوبها
باتفاق الأمة والنصوص الظاهرة والضعيف لا يعارض القوي فاذا أمكن إيجاب زكاة
السائمة لا تظهر زكاة التجارة وفي ترجيح زكاة السائمة منفعة للفقراء لأن الساعي يأخذها
وزكاة التجارة مفوض اذاؤها إلى من وجبت عليه وربما لا يؤدي وعلاؤنا رحمهم الله تعالى
قالوا ان زكاة التجارة بنعم ما هو المقصود بالسوم وما لأجله أوجب زكاة السائمة لأن النية
في السائمة مطلوب من عيها وذلك لا يحصل الا باستبقاء الملك فيها ونية التجارة بنعم هذا
فكانت سائمة صورة لا معنى وهو مال التجارة صورة ومعنى فترجع زكاة التجارة لهذا
وحق الاخذ ثابت للساعي سواء أوجب فيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة فانه مال ظاهر
يحتاج صاحبه إلى حماية الامام وثبت حق الاخذ باعتبار الحاجة إلى الحماية بخلاف سائر
أموال التجارة حتى اذا احتاج إلى الحماية فيها بالرور على المباشر كان له أن يأخذ الزكاة منها

قال قال وان كانت السائمة بين رجل مسلم غافل وبين صبي أو مجنون أو كافر ففلي الرجل
للمسلم الغافل زكاة نصيبه لو بلغ نصبا ولا شيء على الآخر لما بينا أن حالة الاختلاط معتبرة
بحالة الأفراد قال قال في رجل ذهب السدو بالسائمة أو غصبها غاصب ثم رجعت إلى صاحبها
بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى عندها وقال زفر رحمه الله تعالى كذلك في الذي
ذهب بها السدو لأنهم ملكوها بالأحرار وفي الغصب المجعود تزره الزكاة لما مضى
اذا وصلت إلى يده وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه فيها الزكاة لما مضى اذا وصلت
إلى يده بناء على أصله أنهم لا يملكون أموالا بالأحرار وجه قولها ان وجوب الزكاة في
السائمة باعتبار الملك دون اليد ألا ترى أن ابن السبيل تزره الزكاة لما مضى اذا وصلت
إليه إلى الأموال لقيام ملكه فيها فكذلك في المصنوب فان بالغصب تقدم اليد للمصنوب
منه دون الملك وجه قولنا حديث علي رضي الله تعالى عنه موقوف عليه ومرفوعا إلى
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زكاة في مال الضار ومنه مال يتصدد الوصول إليه مع قيام
الملك من قولك بعير ضامر اذا كان ينفق مع قيام الحياة فيه وان عمر بن عبد العزيز في خلافته
لما أمر برد أموال بيت المال إلى أصحابها قيل أفلا تأخذ منهم زكاة لما مضى قال لا
فانها كانت ضارا والمعنى فيه أن وجوب الزكاة في السائمة كان باعتبار معنى النماء وقد
انسد على صاحبها طريق يحصل النماء منها بجحود الغاصب اياها فانعدم ماله لا كان نصاب
الزكاة بخلاف ابن السبيل فان النماء يحصل له يد ثمانية كما يحصل بيده فكان نصاب الزكاة
لهذا وكذلك الضالة وما سقط منه في البحر من مال التجارة اذا وصلت بيده اليه به
الحول فليس عليه الزكاة لما مضى لأن معنى الدالية في التجو والانتفاع وذلك منعدم فكان
مستلصا ومعنى وان كان قائما صورة وكذلك الدين المجعود وأطلق الجواب فيه في الكتاب
وروي هشام عن محمد رحمهما الله تعالى قال ان كان معلوما للقاضي ففليس عليه الزكاة لما
مضى لمصلحة من الاخذ بعلم القاضي وجه رواية الكتاب انه لا زكاة عليه سواء كانت
له بيعة أو لم تكن له بيعة اذ ليس كل شاهد يدل ولا كل قاض يدل وفي الحماية بين يديه
في الخصومة ذل فكان له أن لا يدل نفسه وكثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا اذا كانت
له عليه بيعة تزره الزكاة لما مضى لأن التقصير جاء منه وروي ابن سماعه عن أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ان المدون اذا كان يرميه سرا ويجعده في العلانية فليس عليه

الزكاة لما مضى اذا اخذته بمنزلة المجاهد سراً وعلاية **قال** **﴿** واذا كان النصاب كاملاً في أول الحول وآخره فالزكاة واجبة وان انتقص فيها بين ذلك وقتاً طويلاً ما لم ينقطع أصله من يده ومال السائمة والتجارة فيه سواء عندنا **﴿** وقال زفر رحمه الله تعالى لا تازمه الزكاة الا ان يكون النصاب من أول الحول الى آخره كاملاً **﴿** وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال انما يعتبر كمال النصاب في آخر الحول خاصة ولا يعتبر في أوله **﴿** وحسب قول زفر رحمه الله تعالى ان حولان الحول على المال شرط لوجوب الزكاة وكل جزء من الحول بمنزلة أوله وآخره **﴿** ألا ترى أنه لو هلك جميع النصاب في خلال الحول لم يحمل كماله في أول الحول وآخره وكذلك السائمة اذا جعلها حولة وعلوفة في وسط الحول انقطع به الحول كالمول في ذلك في أوله وآخره وهذا لان مادون النصاب ليس بعمل لوجوب الزكاة فيه كالعلوفة **﴿** وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال القياس هكذا ولكني أزيد لان النصاب فيها معتبر من القيمة ويشق على صاحب المال تقوم ماله في كل يوم فلدفع المشقة قلنا انما يعتبر كمال النصاب عند وجوب الزكاة وذلك في آخر الحول **﴿** ولنا **﴿** ان اشتراط كمال النصاب ليحصل به صفة التقى للمالك والتقى معتبر عند ابتداء الحول لينتقد الحول على المال وعند كماله لتجب الزكاة فاما فيما بين ذلك فليس بحال انعقاد الحول ولا بحال وجوب الزكاة فلا يشترط غنى المالك فيه انما هو حال بقاء الحول المتعقد فلا بد من بقاء شيء من المحل لبقاء الحول فاذا هلك كله لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول وكذلك اذا جعلها علوفة أو أعدها للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول فاما بعد هلاك البعض فبقى المحل صالحاً لبقاء الحول وهو نظير عقد المضاربة يبقى على الألف بقاء بعضها حتى اذا ربح فيها يحصل جميع رأس المال أولاً بخلاف ما اذا هلكت كلها وما اعتبره الشافعي رحمه الله تعالى من المشقة صانعاً لاسقاط اعتبار كمال النصاب في خلال الحول لا في أوله لانه لا يشق عليه تقوم ماله عند ابتداء الحول ليعرف به انعقاد الحول كمالاً لا يشق عليه ذلك في آخر الحول ليعرف به وجوب الزكاة في ماله **﴿** قال **﴿** ويحتسب على الرجل في ساقته العمياء والمجنونة وما أشبهها ولا يؤخذ شيء منها لان العتير فيها كمال النصاب من حيث العدد وذلك حاصل بالسك والاصل فيه حديث عمر رضي الله عنه فان الناس شكروا اليه من السعاة فقاروا انهم يمدون علينا السخال ولا يأخذونها

فقال عمر رضي الله عنه لساعي عد عليهم السخلة وان جاءها الراعي يحملها على كتفه ألسنا تركنا لكم الرقي والأكيلة والمأخض وخل التمن وذلك عدل بين خيار المال وردناه فبقول عمر رضي الله عنه أخذنا وقتلنا لا تؤخذ الرقي وهي التي تربي ولدها ولا الاكيلة وهي التي تسمن للاكل قال يونس رحمه الله تعالى هي الاكولة وأما الاكيلة فهي التي تكثر تناول الماش ولكن في عادة العوام أنهم يسمون التي تسمن للاكل الاكيلة ومقصود محمد رحمه الله تعالى تعليم العم فاختار ما كان معروفاً في لغتهم ليكون أقرب الى أفهامهم مع ما فيه من اتباع الأثر الآن يشكك عليه هذه اللغة والمأخض هي التي في بطنها ولد وخل التمن ظاهر لا يؤخذ من ذلك شيء لانها من أغز الأموال عند أرباب المواشي **﴿** وقال صلى الله عليه وسلم لما تكلم وكراهم أموال الناس ثم كانظروا لأرباب الأموال في تركها لاخذ من الكرام ثم نظروا للفقراء في تركها لاخذ من الصغار والعجاف مع عدها عليهم ليتعدل النظر من الجانبين **﴿** قال **﴿** واذا وجبت الصدقة في السائمة ثم باعها صاحبها جاز بيعه عندنا ولم يجر في قدر الزكاة عند الشافعي رحمه الله تعالى قولاً واحداً وله فيها وراء ذلك قولان **﴿** وحجته أن نصاب الزكاة صار مشغولاً بحق الفقراء فيمتنع على صاحبها بيعها كالعبد المدين والنصاب لوجوب الزكاة فيه يصير كالمرهون بما وجب فيه وبيع المرهون لا يجوز **﴿** وعلاؤنا رحمهم الله تعالى استدلووا بحديث حكيم ابن حزام رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع اليه ديناراً وأمره أن يشتري به أضحية فاشترى شاة بالدينار ثم باعها بدينارين فاشترى شاة أخرى بدينار وجاء بالشاة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك الله لك في صفتك فقد جوز بيع الأضحية بعد ما وجب حق الله تعالى فيها فصار هذا أصلاً لنا أن نبيح حق الله تعالى في المال لا يمنع جواز البيع فيه والمعي ان البيع يتمتع الملك والقدرة على التسليم وملكيه باق بعد وجوب الزكاة فيها وقد رتبته على التسليم باعتبار يده ولم يخل ذلك بوجوب الزكاة فيه فكان يبيعه نافذاً بخلاف المرهون فان الله تعالى هناك مستعنة عليه للعرش فلم يكن مقدور التسليم له بخلاف العبد المدين فان ماله متسعة عليه للغيرم بدينه وجواز البيع باعتبار المادية ثم الزكاة في المال لا تتعلق بالمال تلقائياً بين فيه حتى ان لصاحب المال اختيار الاداء من موضع آخر فهو نظير تعلق حق أولياء الجناية برقية الجاني وذلك لا يمنع صحة بيع المولى فيه كما قلنا فكذلك هذا **﴿** قال **﴿** واذا حضر المصدق بعد البيع فالقياس أن يأخذ

أفضلهم فهذا هو الإيجاب في الصغار على قياس الإيجاب في الكبار. وإذا كان على صاحب السائمة دين يحيط بقيمتها فلا زكاة عليه فيها عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة لأن وجوب الزكاة باعتبار ملك النصاب الكامل الثاني والمدينون مالك لذلك فان دين الحسر الصحيح يجب في ذمته لا تعلق له به ولهذا ملك التصرف فيه كيف شاء وصفة النماء بالإسامة ولم يندم ذلك بسبب الدين ثم الدين مع الزكاة حقان اختلفا عملا ومستحقا وسببا فوجب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر كالدين مع الشرع ولنا حديث عثمان رضي الله عنه حيث قال في خطبته في رمضان الا ان شهر ذكركم قد حضر فن كان له مال وعليه دين فليحتسب ماله بما عليه ثم ليترك بقية ماله ولم يشكر عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم فكان اجماعا منهم على أنه لا زكاة في القدر المشغول بالدين ثم المدينون فقير ولهذا تحمل له الصدقة مع تمكنه من ماله والصدقة لا تحمل انتهى ولا تجب الا على التثني قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى وهذا لأن الواجب اغناء المحتاج والخطاب بالاغناء لا يتوجه الا على التثني ومن كان مستحقا للمواساة شرعا لا يلزمه أن يواسى غيره والشرع لا يرد بما لا يفيد ولا فائدة في أن يأخذ شاة من سائمة الغير صدقة ويدعها شاة من سائمة وان ملكه في النصاب ناقص فان صاحب الدين يستحقه عليه من غير قضاء ولا رضا وذلك انه عدم الملك كما في الوديعة والمنصوب فلا يكون دليل نقصان الملك كان أولى وقد جعل مال المدينون في حكم الزكاة كالمملوك لصاحب الدين حيث يجب عليه الزكاة بسببه ومحمد رحمه الله تعالى أشار في الكتاب الى هذا وقال إيجاب الزكاة في مال المدينون يؤدي الى تركية مال واحد في حول واحد مرارا. بانه فيمن له عيد للتجارة يساوي ألف درهم باعه بالت نسبة ثم باعه المشتري من آخر حتى تداوله عشر من الأبدى فينضم بحجمه على كل واحد منهم زكاة آلاف اذا تم الحول والمال في الحقيقة ليس الا البعد حتى اذا أقبلت البيوع وجع البعد الى الأول ولم يبق لأحد سواها شيء وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الدين ينعم وجوب العشر وبعد التسليم فالعشر مؤنة الارض التامية كالخراج لا معتبر فيه بفني المالك فان أصل المالك فيه غير معتبر عندنا حتى يجب في الارض الموقوفة وأرض المكاتب بخلاف الزكاة فان وجوبها في المال الثاني بواسطة غنى المالك وذلك يندم بسبب الدين فان لحقه دين في خلال الحول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينقطع به الحول

حتى اذا سقط قبل تمام الحول تلزمه الزكاة اذا تم الحول وقال زفر رحمه الله تعالى ينقطع الحول بلحق الدين وهذا لأن الدين يدم صفة التثني في المالك فيكون نظيره نقصان النصاب وعند زفر رحمه الله تعالى ينقصان النصاب في خلال الحول ينقطع الحول وعندنا لا ينقطع على ما بين فهذا مثله **وقال** فان حضر المصدق فقال لم يحل الحول على السائمة أو قال على دين يحيط بقيمتها أو قال ليست هذه السائمة لي وحلف صدق على جميع ذلك لانه أمين فيها يجب عليه من الزكاة فانها عبادة خالصة لله تعالى وكل أمين مقبول القول في العبادات التي تجب لحق الله تعالى فاذا أنكر وجوب الزكاة عليه بما ذكر من الاسباب وجب على الساعي تصديقه ولكن يحلفه على ذلك الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يمين عليه لان في العبادات لا يتوجه اليمين كما لو قال صمت أو صليت يصديق في ذلك من غير يمين وفي ظاهر الرواية قال القول قول الامين مع اليمين وفي سائر العبادات انما لا يتوجه اليمين لانه ليس هناك من يكذبه وهنا الساعي مكذب فله فيها بخبر به فلهذا يحلف على ذلك **وقال** وان قال اخذها مني مصدق آخر وحلف على ذلك فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يقبل قوله لان الامين اذا أخبر بما هو محتمل كان مصدقا واذا أخبر بما هو مستنكر لم يكن مصدقا وهذا أخبر بما هو مستنكر وان كان في تلك السنة مصدق آخر فالتقول قوله اني بالبراءة أولم يأت بها هكذا ذكره في المختصر وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب الزكاة يقول وجاء بالبراءة وفيه اشارة الى أن الجبىء بالبراءة شرط لتصدقه وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجبه أنه أخبر بخبر ولصدقه علاة قال العادة ان المصدق اذا أخذ الصدقة دفع البراءة فان وافقته تلك العلامة قبل خبره والافلا كالرأه التي اخبرت بالولادة فان شددت الغالبة بها قبلت والافلا ووجه الرواية الأخرى وهو أصح أن البراءة خط والخط يشبه الخط وقد لا يأخذ صاحب السائمة البراءة غفلة منه وقد أفضل البراءة منه بعد الاخذ فلا يمكن أن نجعل حكما في المتبر قوله مع يمينه **وقال** فان قال دفعتها الى المساكين لم يصديق وتؤخذ منه الزكاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصديق في ذلك لان الزكاة انما وجبت لحق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء وقال وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم فاذا أوصل الحق الى المستحق والمستحق من أهل أخذ حقه برئت ذمته

ان المضارب له حق قوى يشبه الملك فانه شريك في الربح واذا صار المال عروصاً بملك
التصرف على وجه لونهاء رب المال لا يعمل به فمكان حضور المضارب كحضور الملك . وجه
قوله الآخر ان المضارب أمين في المال كالمتبضع والأجير وانما فوض اليه التجارة في المال
لأداء الزكاة واذا كان تستدعي نية من عليه فان كان قوله الثاني في العبد انه لا يأخذ منه
أيضاً فلا حاجة الى الفرق وان لم يرجع في العبد فوجه الفرق ان المأذون يتصرف لنفسه
حتى اذا لحقته المدة لا يرجع به على المولى فكان في أداء ما يجب في كسبه كالملك بخلاف
المضارب فانه نائب في التصرف يرجع بما يلحقه من المدة على رب المال فلا يكون له ولاية
أداء الزكاة **قال** وإذا أمر على المأذون بماله ومعه براءة بغير اسمه يقول هذه براءة
من عاشر كذا مر به رجل كان هذا المال معه مضاربة في يده فان حلف على ذلك كف
عنه لانه أخير بخير محتمل وهو أمين فيصده على ذلك كالأموال التي لا يمسك **قال**
وان مر به على عاشر الخواارج فشره لم يحسبه له عاشر أهل العدل قال لان ذلك لا يجزئ
من زكاته ومعناه أنهم يأخذون أموالنا بطريق الاستحلال لا بطريق الصدقة ولا
يصرفونه مصارف الصدقة وصاحب المال هو الذي عرض ماله للاخذ بالمرور عليه فلا
يسقط به حق عاشر أهل العدل في الأخذ منه **قال** ولا يجزئ في الزكاة عتق رقبة
ولا الحج ولا قضاء دين ميت ولا تكفينه ولا بناء مسجد . والأصل فيه أن الواجب فيه
فعل الإتياء في جزء من المال ولا يحصل الإتياء الا بالتخليك فكل قربة خلت عن التخليك
لا تجزئ عن الزكاة واعتاق الرقبة ليس فيه تخليك شيء من العبد لان العبد يبتقى على ملك
المولى ولهذا كان الولاء له وكذلك الحج فان ما يفتقه الحاج في الطريق لا يملكه غيره وان
أحج رجلاً فالحج ينفع على ملك المحجوج عنه ذلك المال وكذلك قضاء دين الميت فانه لا يملك
الميت شيئاً وما يأخذه صاحب الدين يأخذه عوضاً عن ملكه وكذلك تكفين الميت فانه ليس
فيه تخليك من الميت فانه ليس من أهل الملك ولا من الورثة لانهم لا يملكون ما هو
مشغول بحاجة الميت وكذلك بناء المسجد ليس فيه تخليك من أحد **قال** ولا يعطى
من الزكاة كافر إلا عند زفر رحمه الله تعالى فانه يجوز دفعها الى الذي هو القياس لان
المقصود اغناء الفقير المحتاج على طريق التقرب وقد حصل ولنا **قال** قوله صلى الله عليه
وسلم خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم فذلك تنصيص على الدفع الى فقراء من

تؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون **قال** ولا بأس بأن يعين به حاجاً منقطعاً أو غنياً أو
مكتاتياً لان التخليك على سبيل التقرب يحصل به والمكاتب من مصارف الصدقات بالنص .
قال الله تعالى وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله ويدخل في هذا الحاج المنقطع أيضاً ثم هو
بنزلة ابن السبيل وابن السبيل من مصارف الصدقات وكذلك يقضى دين منم بأمره ويجوز
ذلك اذا كان المدين فقيراً لانه يملكه أو لانه يقضى دينه بأمره يملكه . ألا ترى أن من أمر
انساناً بقضاء دينه كان له أن يرجع عليه اذا قضاها ولا يكون ذلك الا بعد التخليك منه **قال**
ويجزئ أن يعطى من الواجب جنساً آخر من الكيل والموزون أو العروض أو غير ذلك بقيمته
وهذا عندنا وقد بيناه **قال** وإن أعطى من جنس ماله وكان من الأموال الربوية فلا معتبر
بالقيمة عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى . بيانها كان له ما شاء درهم بخرجة فأدى منها أربعة
درهم جيداً تبلغ قيمتها خمسة بخرجة لا يجوز عندنا الا عن أربعة درهم وعلى قول زفر رحمه
الله تعالى يجوز عن الكل لأن في القيمة وفاء بالواجب ولا ريب بين الله تعالى وبين العبد ولكنا
نقول ليس للجوذة قيمة في الأموال الربوية عند مقابلتها بجنسها وأداء أربعة جيداً كدأ أربعة
بخرجة فلا تجزئ الا عن مثل وزنه **قال** رجل له على آخر دين فنصدق به عليه بنوى أن
يكون من زكاة ماله لا يجزئ الا عن مقدار الدين ان كان المدين فقيراً لان الواجب في المال
الدين جزء منه والدين أنقص في المالية من الدين ولا يجوز أداء الناقص عن الكامل فان أوداد
الحيلة فالوجه أن يتصدق عليه بقدر الزكاة من الدين ثم يسترده من يده بحساب دينه
وكذلك أداء زكاة الدين عن دين آخر لا يجوز بأن كان له ما شاء درهم على رجل وخمسة على
فقير فأبراه من تلك الخمسة بنوى به زكاة المائتين لم يجزئ لان هذا الدين تبيين القبض وما أبرأ
الفقير منه لا تبيين مكان دينه في المالية ولأن مبادلة الدين بالدين لا يجوز في حق العباد
فكذلك في حقوق الله تعالى والواجب من كل دين جزء منه فأما اذا كان الدين كله على
الفقير فوجهه له أو أبرأه منه بنوى عن زكاة ذلك الدين يجزئ لان الواجب جزء من ذلك
الدين وقد أوصله الى مستحقه فيجوز وهو كالماله وهب النصاب الدين كله من الفقير **قال**
وان كان المدين غنياً فوجه له ما عليه بعد وجوب الزكاة قال في الجامع يضمن مقدار الزكاة
للفقراء وقال في نوادر الزكاة لا يضمن شيئاً لأن وجوب الأداء يبنى على القبض وهو لم
يقبض شيئاً وفي رواية الجامع قال صار مستهلكاً حق الفقراء بما صنع فهو كالماله وجبت الزكاة

الطعام كالفرات ودجلة وجيحوه فهي عشرة وان شق لها نهرآ من بعض الانهار الخراجية
فهي خراجية لان الخراج لا يوظف على المسلم الا بالتزامه فاذا ساق الى أرضه ماء الخراج
فهو ملتزم للخراج فيلزمه والا فلا وأما أرض السواد والجلبل فهي أرض خراج وحد السواد
من المذهب الى عقبة حلوان ومن التلبية الى عبادان لان عمر رضى الله عنه حين فتح السواد
وظف عليها الخراج وبعت ذلك **عنه بن حنيفة** وحذيفة بن اليمان **قال** وكل بلدة
فتحها الامام عنوة وقهرآ ثم من بها على أهلها فهي أرض خراج لان ابتداء الوظيفة فيها على
الكافر ولا يمكن إيجاب المشر لانها صدقة والكافر ليس من أهلها فيوظف الخراج عليها
ولان خراج الاراضي يبيع لخراج الجاهل والذي اذا جعل داره بستانا أو احياء أرضاً مينة
بأذن الامام فليبه فيها الخراج لا يبتأ **قال** واذا قال صاحب الأرض قد أدت المشرالى
المساكين لم يقبل فوله وان حلف على ذلك لان حق الاخذ فيه الى السلطان فكان ذفاير
زكاة السوائم على ما بينا **قال** وان وضع المشر أو الزكاة في صنف واحد من غير أن يأتى
به السلطان وسعه ذلك فيما بينه وبين الله تعالى تواعلم أن مصارف المشر والزكاة ما يتلى في
كتاب الله عز وجل في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين والآية ولان الناس كلام
في الفرق بين الفقير والمساكين فروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الفقير
هو الذى لا يسأل والمساكين هو الذى يسأل قال الله تعالى في صفة الفقراء لا يسألون الناس إلحافاً
فيل لا إلحاف ولا غير إلحاف وفي المسكين قال الله تعالى ويضعون الطعام على حبه مسكناً
ويتبنا وأسيراً وقد جاء بسأل وقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ان الفقير هو الذى يسأل ويظهر افتقاره وحاجته الى الناس قال الله تعالى وأنتم الفقراء
والمساكين هو الذى يزماة لا يسأل ولا يعطى له قال الله تعالى أو مسكيناً ذا متربة أى لاصفاً
بالتراب من الجوع والبرى . فالخاص ان المذهب عندنا أن المسكين أسوأ حالا من الفقير وعند
الشافعي رحمه الله تعالى الفقير أسوأ حالا من المسكين وبين أهل اللغة فيه اختلاف ومن قال
بان المسكين أسوأ حالا قال الفقير الذى يملك شيئاً ولكن لا يفتيه * قال الراعى
أما الفقير الذى كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك له سيد
والمساكين من لا يملك شيئاً ومن قال الفقير أسوأ حالا من المسكين قال المسكين من يملك
ملا يفتيه قال الله تعالى انما الفتنة فكانت لساكين يعملون في البحر وقال الراجز

هل لك في أجر عظيم تؤجره
أنيت مسكيناً كثيراً عديركه

* عشر شياء سمعه وبصره *

والفقير الذى لا يملك شيئاً . شئت من انكسار قفار الظفر والحديث يشهد لهذا وهو ماروى
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم أجنبي مسكيناً وأمتني مسكيناً واحشرنى في زمرة
المساكين وقائدة هذا الخلاف انما تظهر في الوصايا والوقف أما الزكاة فيجوز صرفها الى
صنف واحد عندنا فلا يظهر هذا الخلاف . والما بين عليهما وهم الذين يستعملهم الامام على
جمع الصدقات ويعطيهم بما يجملون كفائتهم وكفاية أعوانهم ولا يقدر ذلك بالشئ عندنا
خلا لما للشافعي رحمه الله تعالى لانهم لما فرغوا أنفسهم لعمل الفقراء كانت كفائتهم في مالهم ولهذا
يأخذون مع التني ولو هلك ما جمعه قبل أن يأخذوا منه شيئاً سقط حقهم كالضارب اذا هلك
مال المضاربة في يده بعد التصرف وكانت الزكاة مجزية عن المؤمنين لانهم يأتون عن الفقراء
بالقبض . وأما المؤلفة فوهم فكانوا قوماً من رؤساء العرب كأبي سفيان بن حرب وصفوان
ابن أمية وعين بن حصن والافرنج بن حابس وكان يعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرض الله
سهماً من الصدقة يؤلفهم به على الاسلام فقبل كانوا قد أسلموا وقيل كانوا وعدوا أن يسلموا
قال قبل كيف يجوز أن يقال بأنه يصرف اليهم وهم كفار * فلنا الجهاد واجب على الفقراء
من المسلمين والاعتياء لدفع شر المشركين فكان يدفع اليهم جزءاً من مال الفقراء لدفع
شرهم وذلك قائم مقام الجهاد في ذلك الوقت ثم سقط ذلك السهم بوفاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم هكذا قال الشافعي انقضى الرضا بوفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى
أنهم في خلافة أبي بكر رضى الله تعالى عنه استبدلوا الخط نصيبهم فقبل لهم وجاؤا الى عمر
فاستبدلوا خطه فأبى ووزع خط أبي بكر رضى الله تعالى عنه وقال هذا شئ كان يعطيك
رسول الله صلى الله عليه وسلم تأييداً لكم وأما اليوم فقد أعز الله الدين فان تمتم علي
الاسلام ولا فبيننا وبينكم السيف فعداؤى الى أبي بكر رضى الله تعالى عنه وقالوا له أنت
الخطيئة أم عمر بذلت لنا الخط وقرع عمر فقال هو ان شاء ولم يخافه . وأما قوله تعالى وفي
الرقاب فالمراد اعانة المساكين على أداء بدل الكتابة بصر الصدقة اليهم عندنا . وقال
مالك رحمه الله تعالى المراد أن يشتري بالصدقة عبداً قيمته وهذا فاسد لان التملك لا بد
منه وما يأخذه بألع العبد عوض عن ملكه والعبد يعتق على ملك المولى فلا يوجد التملك

والدليل عليه ما روي أن رجلاً قال أي رسول الله دلي على عمل يدخلني الجنة فقال فك الرقية وأعتق النسمة قال أوليسوا يا رسول الله قال لا فك الرقية أن تعين في عتقه . وأما قوله تعالى والتارمين فهم المديونون الذين لا بما . كون نصاباً فاضلاً عن دينهم . وقال الشافعي رحمه الله تعالى المراد من تحصل غرامة في اصلاح ذات البين واطفاء الثائرة بين القبيلتين . وأما قوله تعالى وفي سبيل الله فهم فقراء . النزاة هكذا قال أبو يوسف . وقال محمد بن قيس . فقراء الحاج المنقطع بهم . لما روي أن رجلاً جعل يبرأ في سبيل الله فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل عليه الحاج وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الطاعات كلها في سبيل الله تعالى ولكن عند اطلاق هذا اللفظ المقصود بهم النزاة عند الناس . ولا يصرف الى الاغنيا . من النزاة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى . واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة ثمنى الا خمسة وذكر من جعلهم الغازي في سبيل الله تعالى ولكننا نقول المراد التي بقوة البدن والقدرة على الكسب انما يكون بالبدن لا بملك المال بدليل الحديث الآخر وردعاه في فقرائهم . وأما ابن السبيل فهو المنقطع عن ماله ليمده منه والسبيل الطريق فكل من يكون مسافراً على الطريق يسمى ابن السبيل كمن يكون فقيراً أو غنياً يسمى ابن الفقر وابن الغنى وابن السبيل غنى ملكاً حتى تجب الزكاة في ماله ويؤمر بالأداء اذا وصلت يده اليه وهو فقير بدأ حتى تصرف اليه الصدقة للحال لحاجته . ثم هؤلاء الاصناف مصارف الصدقات لاستحقاقها عندنا حتى يجوز الصرف الى واحد منهم . وقال الشافعي رحمه الله تعالى هم مستحقون لها حتى لا يجوز ما لم تصرف الى الاصناف السبعة . من كل صنف ثلاثة واستدل بالآية وحديث إن الله تعالى لم يرض في الصدقات بقسمة ملك مقرب ولا نبي مرسل حتى تولى قسمها من فوق سبعة أرومة واعتبر أمر الشرع بأمر العباد فان من أوصي بثلاث ماله هؤلاء الاصناف لم يجوز حرمان بعضهم فكذلك في أمر الشرع ولنا في قوله تعالى وان تحفوها وتؤنوها الفقراء . فهو خير لكم . وقال صلى الله عليه وسلم لما ذكر رضى الله عنه وردعاه في فقرائهم . وبث عمر رضى الله عنه بصدقة الى بيت أهل رجل واحد هكذا نقل عن ابن عباس وحذيفة بن اليمان رضى الله عنهم وقد بينا أن المقصود اغناء المحتاج وذلك حاصل بالصرف الى واحد وبه فارق أوامر العباد لان المعنى فيها اللفظ دون المعنى فقد تقع خالية عن حكمة حيدة بخلاف أوامر الشرع أما الآية فقد قال ابن عباس

رضي الله عنه الرازيان المصارف قال أيهم انصرفت أجزاء كان الله تعالى أمره باستقبال الكعبة في الصلاة واذا استقبل جزءاً كان مثلاً لأمر . ألا ترى أن الله تعالى ذكر الاصناف بأوصاف النبي . عن الحاجة فمرنا أن المقصود سدغة المحتاج . قال . ولا يجوز تعجيل عشر مالم يزوع وعشر ثمر لم يخرج أما تعجيل عشر الحمار قبل ظهور الطلع فلا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره في الاملاء . قال لأنه لم يبق بينه وبين الوجوب الا مجرد مضى الزمان فهو كتعجيل الزكاة بعد كمال النصاب وأبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قال السبب الموجب لم يوجد لان الموجود . ملك رقاب التعجيل وهو ليس بسبب للعشر حتى لو قطع لم يلزمه شيء . وتعجيل الحق قبل وجود سبب وجوبه لا يجوز كتعجيل الزكاة قبل تمام النصاب أما تعجيل عشر الزرع قبل الزراعة فلا يجوز بالاتفاق لان الأرض ليست بسبب لوجوب العشر وقد بقي بينه وبين الوجوب عمل سوى مضى الزمان وهو الزراعة وبعد نبات الزرع يجوز التعجيل بالاتفاق وأما بعد مازرع قبل أن يثبت فيجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لم يبق بينه وبين وجوب العشر الا مضى الزمان ولا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لان السبب لم يوجد لان الحب في الأرض كره في الحب ليس بسبب لوجوب العشر . قال . ولا يعطى زكاته وعشره ولده ورله ولده وأبوه وأجداده وكل من ينسب الى المؤدى بالولادة أو ينسب اليه بالولادة ولا يجوز صرف الزكاة اليه لان تمام الايتاء بالقطاع منفعة المؤدى عمادى والمنافع بين الآباء والأيتام متصلة . قال الله تعالى أبؤكم وأبؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نعماً فريضة فمريم الايتاء بالصرف اليهم فاما من سواهم من القرابة فيتم الايتاء بالصرف اليه وهو أفضل لما فيه من صلة الرحم . قال . ولا يعطى مدبره وعبيده وأم ولده لأشهم ممالكه كسبهم له وكذلك لا يعطى مكانه لان كسب المكاتب دائر بينه وبين المولى فلم يتم الايتاء بالصرف اليه وهذا بخلاف ما لو دفع الى مكاتب غنى لان هناك الايتاء يتم بالقطاع . نفعة المؤدى عمادى ولم يثبت فيه للفقير ملك ولا بد للحال وكذلك لا يصرف الى زوجته لان الايتاء لا يتم فالزوجة من وجه زوجها قال الله تعالى ووجدها عائلاً فأغنى قبل قال حذيفة . وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز بنا . على أن شهادة الزوج لزوجته جائزة فأما المرأة فلا تعطى زوجها في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعجيله . واستدل بحديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود رحمه

الله تعالى فانها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدق على زوجها فقال يجوز ذلك
أجران أجر الصدقة وأجر الصلة ولانه لاحق للزوجة في مال وزوجها فيم الإيتا كما يتم بالصرف الى
الاخوة بخلاف الزوج يصرف الى زوجته على ما بينا. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لزوجه
أصل الولاد ثم ما يتفرع من هذا الأصل يمنع صرف زكاة كل واحد منهما الى صاحبه فكذلك
الأصل. ألا ترى أن كل واحد منهما منهم في حق صاحبه لا يجوز شهادته له وان كل واحد
منهما يرث صاحبه من غير حجب كما بالولاد وحديث زينب رضي الله عنها محمول على صدقة
التطوع فقد روي أنها كانت امرأة ضيقة اليد تعمل للناس وتصدق من ذلك وبه تقول انه
يجوز صرف صدقة التطوع لكل واحد منهما الى صاحبه وكذلك لو أعطى غنياً أو ولدًا
صغيراً لنتي مع علمه بحاله لا يجوز لأن مصرف الصدقات للفقراء بالنص فان صرف الى زوجة
غنى وهي فقيرة أو الى بنت بالغة الغنى وهي فقيرة جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى لانه صرفها الى الفقير واستحقاقها النفقة على الغنى لا يخرجها من ان تكون مصرفاً
كأخت فقيرة لنتي فرض عليه نفقتها وأبو يوسف رحمه الله تعالى قال لا يجوز لانها مكفية المؤنة
باستحقاقها النفقة على النبي بالانفاق فهو نظير ولد صغير لنتي وكذلك لو صرف الى هاشمي أو
مولى هاشمي وهو يعلم بحاله لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لمحمد ولا لآل
محمد وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الأرقم بن أبي الأرقم على
الصدقات فاستنبح أبا رافع فجاءه فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا رافع إن الله تعالى
كره لبي هاشم غسالة الناس وإن مولى القوم من أنفسهم وهذا في الواجبات فاما في
التطوعات والوقوف فيجوز الصرف اليهم وذلك مروى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى في النوادر لأن في الواجب المؤدى بطريق نفسه باسقاط الفرض فيتبدل المؤدى
بنزلة الماء المستعمل وفي القل يتبرع بما ليس عليه فلا يتبدل به المؤدى كمن تبرع بالماء فان
أعطاه غنياً وهو لا يعلم بحاله فانه يجزى إن وقع عنده انه فقير أو أسأله فأعطاه أو كان جالساً
مع الفقراء أو كان عليه زى الفقراء ثم تبين انه غنى جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى ولم يجز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الشافعي رضي الله عنه لأن الخطأ ظهر
له يقين لأن المصرف في الصدقات للفقراء دون الأغنياء فلا يجزئ كمن وضأ بالماء ثم تبين
أنه نجس أو قضى القاضي في حادثة باجتهاد ثم ظهر نص بخلافه ولا يبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى ان الواجب عليه الصرف الى من هو فقير عنده وقد فعل فيجوز كما اذا صلى الانسان
الى جهة البحرى ثم ظهر الامر بخلافه وهذا لأن الغنى والفقير لا يوقف عليهما وقد لا يفت
الانسان على غنى نفسه فضلاً عن غيره والتكليف انما يثبت بحسب الوسع بخلاف الاصل فانه
ما يوقف على حقيقته وكذلك يوقف على نجاسة الماء وطهارته وإن تبين أنه دفع الى أيما وأبائه
جاز في ظاهر الرواية عندهما وذكر ابن شجاع رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
انه لا يجوز. وجه تلك الرواية ان النسيب مما يحكم به ويمكن مرفقه حقيقة فيبين
الخطأ يقين كما لو ظهر أنه عبده أو مكاتبه. وجه ظاهر الرواية حديث ممن بن يزيد رضي
الله عنه قال دفع إلى صدقته الى رجل ليصرفها ويصرفها على المساكين فأعطاني فلما رآه
أبي في بدى فقال ما اياك أردت يا بني قلت ما أبا بالذي أردت عليك فاختصنا الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا معن لك ما أخذت وبأزبد لك ما نوبت فقد جوز الصرف
الى الولد عند الاشتباه وكان المعنى فيه وهو أن الصرف الى الولد قربة بدليل التطوع فأقام
النبي صلى الله عليه وسلم الاكثر مما هو مستحق عن المؤدى عند الاشتباه مقام الكمال في
حكم الجواز وكذلك اذا تبين أن المدفوع اليه هاشمي فهو على هاتين الروايتين وإن تبين
أن المدفوع اليه ذى فو على هاتين الروايتين أيضاً لأن الكفر يحكم به ويوقف على حقيقته
وإن تبين أن المدفوع اليه حرى قال في كتاب الزكاة يجوز. وتأويله أنه اذا كان مستأمناً
في دارنا فهو كالذى وأبو يوسف رحمه الله تعالى ذكر في جامع البراءة عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أنه لا يجزئ لأن الصدق على الحربى ليس بقربة أصلاً فلا يمكن أن يقام مقام
ما هو قربة عند الاشتباه **وقال** وبكره أن يعطى رجلاً من الزكاة ما يدرى اذ لم يكن
عليه دين أو له عيال وإن أعطاه جاز. وعند **رحمهم** تعالى لا يجزئ اعطاء المائتين وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس باعطاء المائتين اليه انما بكره أن يعطيه فوق المائتين
وزفر رحمه الله تعالى يقول غنى المدفوع اليه يقرن بقبضه وذلك مانع من جوازه ولكننا نقول
الغنى يحصل بالملاك وذلك حكم يثبت بعد قبضه فلم يقرن الغنى بالدفع والقبض فلا يمنع الجواز
ولكن يقره متصل به فأوجب السكراة للغرب كمن صلى وقربه بنجاسة جازت الصلاة
للقوف على مكان طاهر وكان مكروهه للغرب من النجاسة وأبو يوسف يقول جزء من
المائتين مستحق لحاجته للعالم والباقي دون المائتين فلا يثبت به صفة الغنى إلا أن يعطيه فوق

المائتين * ثم النبي الذي بيت به حرمة أخذ الصدقة أن يملك مائتي درهم أو ما
 عن حاجته عندنا . وقال سفيان الثوري أن يملك خمسين درهما وقال الشافعي
 تعالى إذا كان صاحب عيال لا تنفيه المائتان جاز صرف الزكاة إليه وإن كان
 لقيام حاجته كإن السبل تصرف إليه الزكاة وإن كان مالكاً للآل . وسفيان ر
 استدلل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من سأل الناس وهو غني
 جاءت مسألته يوم القيامة خدوشاً وخوشاً وكدوشاً في وجهه قيل وما الذي
 قال أن يملك خمسين درهما . وتأويله عندهما في حرمة السؤال والطلب و
 صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله تعالى عنه ما أتاك من هذا المال من غير طلب
 نغذه فانه قال الله تعالى يؤتيه من يشاء وضم السؤال لقوله صلى الله عليه
 آخر كسب البدي أي بقي في ذله إلى يوم القيامة وإن كان قادراً على الكسب
 ولا مال يجوز صرف الزكاة إليه عندهما ولا يجوز عند الشافعي رحمه الله
 الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوى . وتأويله عندهما
 والسؤال . ألا ترى إلى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان
 فقام إليه رجلان يسألانه فظفر بهما ورأهما جلدين فقال أما إنه لاحق لكما
 أعطيتكما ممناه لاحق لكما في السؤال . ألا ترى أنه جاز إعطاءهما وفيه
 في الاستدعاء إن حرمة الأخذ كانت متعلقة بقوة البدن ثم انسخ بملك غيره
 ذلك واستقر الأمر على ملك النصاب وإنما حلتاه على هذا ليكون الناسخ أخف
 كما قال الله تعالى نأت بغير منها أو مثلاً . قال رجل له على رجل دين ف
 آخر عن زكاة ماله وأمره بقبضه فقبضه أجزاء لأنه في القبض وكيله فتهين
 لصاحب المال فكانه قبض بنفسه ثم صرف إليه بنية الزكاة فيكون مؤدياً للمدين دون الدين
 قال رجل تصدق على رجل بدراهم من ماله عن زكاة مال رجل بغير أمر . ثم علم بعد
 ذلك ورضي به لم يجزه من زكاته لأن رضاه في الانتهاء إنما يؤثر فيها كمن وقفها
 عن التصديق كان تاماً غير موقوف فلا يؤثر فيه رضا الآخر به وإن كان تصديق عليه بأمره
 أجزاء لأنه يصير مستقراً للمال منه إن شرط له الرجوع عليه أو مستحباً منه إن لم
 يشترط له ذلك والفقرير يكون ثانياً عنه في القبض قبض له أولاً ثم نفسه بخلاف ما إذا قدم

الأمر في الإيجاه ثم لا يرجع الموهب على الأمر هنا إلا بالشرط بخلاف الأمور بقضاء
 الدين فيها فهو أن يملك مائة درهم أو يودي فله حق الرجوع عليه بدون الشرط وهنا
 لا يصير ماله شيئاً في ذمته بما يوجب بوضوح الفرق بينهما أن هناك هو مطالب بقضاء
 الدين بغير علق الحكم فهو بالأداء بامر مسقط عنه هذه المطالبة فثبت له حق الرجوع
 عليه وهنا من علق الزكاة لا يطالب ببلوغ الزكاة ولا يجبر عليه في الحكم فلا يثبت للموذي
 بامر . حق الرجوع عليه بالشرط حتى يقول لتيرد عوض هبتي من مالك لفلان ففوضه لا
 يرجع إلا بالشرط . قال رجل له مائة فقير فخطبته للتجارة فبعتها مائتا درهم فحال الحول عليها
 ثم رجعت فيقال ما نه درهم فان لواد أداء الزكاة من الدين تصدق برع عشرها خمسة
 أفقرة بالاختيار . أراد أداء الزكاة من القيمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يؤدى خمسة
 دراهم . معتبر وقت الوجوب وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يؤدى درهمين ونصفا
 معتبراً وقت الأداء فالصل عندهما في الواجب جزء من الدين وهو ربع الشرع في الأمر
 هاتوا ربع بغير أموالكم ولأن الواجب فيما هو مملوك له وهو الدين إلا أن له ولاية نقل
 الحق من الغير إلى القيمة باختياريه فقيمة الدين وقت الاختيار زائداً كان أو ناقصاً وأبو
 حنيفة رحمه الله تعالى يقول الواجب عند حلول الحول أما ربع عشر الدين أو ربع عشر القيمة
 يتبين ذلك باختلافه والخير بين الشيعيين إذا أدى أحدهما تبيين ذلك من الأصل وأجابه والدليل
 على هذا أن قيمة القيمة في إيجاب الزكاة هنا أكثر من تأثير الدين حتى إذا كل النصاب من
 حيث القيمة يجب الزكاة سواء كان كملاً من حيث الدين أو لم يكن وقد فرع على هذه المسئلة
 باباً في الجامع فأزاد على هذا فيما أميناه في شرح الجامع وقررنا الفرق بين حقوق الله تعالى
 وحقوق البلد على أصل الكل . قال والمشر واجب في فليس السبل وكثيره عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى إذا كان في أرض المشر كما هو مذهبه في باب المشر
 وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس فيها دون خمسة أوسق من السبل والمشر ومراعاة من
 هذا اللفظ أنه يبلغ قيمته قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يدخل تحت الوسق فالحاصل أن
 ما لا يدخل تحت الوسق كالقطن والزعفران والسكر والسبل عند أبي يوسف رحمه الله
 تعالى أمته القيمة فيه وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه خمسة أمثال أعلى ما يقدر به ذلك الشيء
 في القطن يعتبر خمسة أجمال وفي الزعفران خمسة أمان وفي السكر كذلك وفي السبل

أفضلهم فهذا هو الإيجاب في الصغار على قياس الإيجاب في الكبار. وإذا كان على صاحب السائمة دين يحيط بقيمتها فلا زكاة عليه فيها عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة لأن وجوب الزكاة باعتبار ملك النصاب الكامل الثابت والمدين مالك لذلك فان دين الحبر الصحيح يجب في ذمته لا تعلق له به ولهذا ملك التصرف فيه كيف شاء وصفة الثمن بالإسامة ولم يندم ذلك بسبب الدين ثم الدين مع الزكاة حقان اختلفا عملا ومستحقا وسبب فوجوب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر كالدين مع المشر ^{في} ولنا حديث عثمان رضي الله عنه حيث قال في خطبته في رمضان إلا أن شهر زكاتكم قد حضر فن كان له مال وعليه دين فليحتسب ماله بما عليه ثم ليترك بقية ماله ولم يشكر عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم فكان اجماعا منهم على أنه لا زكاة في القدر المشغول بالدين ثم المدين فقير ولهذا لم يلل الصدقة مع تمكنه من ماله والصدقة لا تحمل الثمن ولا تجب الا على الثمن قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى وهذا لأن الواجب اغناء المحتاج والخطاب بالاغناء لا يتوجه الا على الثمن ومن كان مستحقا للمواساة شرعا لا يلزمه أن يواسى غيره والشرع لا يرد بما لا يفيد ولا فائدة في أن يأخذ شاة من سائمة الغير صدقة ويدعها شاة من سائمة وان ملكه في النصاب ناقص فان صاحب الدين يستحقه عليه من غير قضاء ولا رضا وذلك أنه عدم الملك كما في الوديعة والمنصوب فلأن يكون دليل نقصان الملك كان أولى وقد جعل مال المدين في حكم الزكاة كالمملوك لصاحب الدين حيث يجب عليه الزكاة بسببه ومحمد رحمه الله تعالى أشار في الكتاب الى هذا وقال إيجاب الزكاة في مال المدين يؤدي الى تزكية مال واحد في حول واحد مرارا بيان فيمن له عيب للتجارة يساوي ألف درهم باع بالثمن نسبة ثم باعه المشتري من آخر حتى تداولته عشر من الأبدى فعنده يجب على كل واحد منهم زكاة الألف اذا تم الحول والمال في الحقيقة ليس الا البعد حتى اذا أقبلت البيوع وجع البعد الى الأول ولم يبق لأحد سواه شيء وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الدين بمنع وجوب العشر وبعد التسليم فالعشر مؤنة الأرض النامية كالخراج لا معتبر فيه ^{بني} الملك فان أصل المالك فيه غير معتبر عندنا حتى يجب في الأرض الموقوفة وأرض المكاتب بخلاف الزكاة فان وجوبها في المال الثابت بواسطة غنى المالك وذلك يندم بسبب الدين فان لحقه دين في خلال الحول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا ينقطع به الحول

حتى اذا سقط قبل تمام الحول تلزمه الزكاة اذا تم الحول وقال زفر رحمه الله تعالى ينقطع الحول بالحق الدين وهذا لأن الدين يندم صفة الثمن في المالك فيكون نظيره نقصان النصاب وعند زفر رحمه الله تعالى ينقصان النصاب في خلال الحول ينقطع الحول وعندنا لا ينقطع على ما بين فهذا مثله ^{في} قال ^{في} فان حضر المصدق فقال لم يحل الحول على السائمة أو قال على دين يحيط بقيمتها أو قال ليست هذه السائمة لي وحلف صدق على جميع ذلك لأنه أمين فيها يجب عليه من الزكاة فانها عبادة خالصة لله تعالى وكل أمين مقبول القول في العبادات التي تجب لحق الله تعالى فاذا أنكر وجوب الزكاة عليه بما ذكر من الأسباب وجب على الساعي تصديقه ولكن يحلفه على ذلك الا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يمين عليه لان في العبادات لا يتوجه اليمين كالمال أو صليت يصدق في ذلك من غير يمين وفي ظاهر الرواية قال القول قول الامين مع اليمين وفي سائر العبادات انما لا يتوجه اليمين لأنه ليس هناك من يكذبه وهنا الساعي مكذب له فيا يجز به فلهذا يحلف على ذلك ^{في} قال ^{في} وان قال أخذها مني مصدق آخر وحلف على ذلك فان لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يقبل قوله لان الامين اذا أخبر بما هو محتمل كان مصدقا وإذا أخبر بما هو مستنكر لم يكن مصدقا وهذا أخبر بما هو مستنكر وان كان في تلك السنة مصدق آخر فالقول قوله أني بالبراءة أولم يأت بها هكذا ذكره في المختصر وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب الزكاة يقول وجاء بالبراءة وفيه إشارة الى أن الجب بالبراءة شرط لتصدقه وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجوه أنه أخبر بخبر ولصدته علامة قال العادة أن المصدق اذا أخذ الصدقة دفع البراءة فان وافقته تلك العلامة قبل خبره والافلا كالبراءة التي اخبرته بالولادة فان شهدت للثالثة بها قبلت والافلا ووجه الرواية الأخرى وهو أصح أن البراءة خط والخط يشبه الخط وقد لا يأخذ صاحب السائمة البراءة غفلة منه وقد تأمل البراءة منه بعد الاخذ فلا يمكن أن يجعل حكما نقي المتبر قوله مع يمينه ^{في} قال ^{في} فان قال دفنتها الى المسكين لم يصدق وتؤخذ منه الزكاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصدق في ذلك لان الزكاة انما وجبت لحق الفقراء قال الله تعالى انما الصدقات للفقراء وقال وفي أموالهم حق معلوم للساكن والمحروم فاذا أوصل الحق الى المستحق والمستحق من أهل أخذ حقه برئت ذمته

كالمشتري من الوكيل اذا قبض الموكل الثمن وهذا لان الساعي يقبض ليصرف الى الفقراء
فروكني الساعي هذه المؤنة وأوصلها الى غلبا فلم يبق عليه سبيل **ولو** ان هذا حق مالى
يستوفيه الامام بولاية شرعية فلا تلك من عليه اسقاط حقه في الاستيفاء لكن عليه
الجزية اذا صرف بنفسه الى المعاملة ثم تقرير هذا الكلام من وجوب احدهما ان الزكاة بعض
حق الله تعالى فانما يستوفيه من يعين ثباتا في استيفاء حقوق الله تعالى وهو الامام فلا تبرأ
ذمته الا بالصرف اليه وعلى هذا تقول وان علم صدقه فيما يقول يؤخذ منه ثانيا ولا يبرأ بالأداء
الى الفقير فيما بينه وبين ربه وهو اختيار بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى ان للامام رأيا في
اختيار المصروف فلا يكون له ان يبطل رأى الامام بالأداء بنفسه. والطريق الآخر ان الساعي
عامل للفقير وفي ما يؤخذ حق الفقير ولكنه مولى عليه في هذا الأخذ حتى لا يملك المطالبة
بنفسه ولا يجب الاداء بطلبه فيكون بمنزلة دين لصغير دفعه المدين اليه دون الوصي وعلى
هذا الطريق يقول يبرأ بالأداء فيما بينه وبين ربه وظاهر قوله في الكتاب لم يصدق في ذلك
اشارة الى ذلك وهو أنه اذا علم صدقه لم يفرض له وهذا لأن الفقير من أهل أن يقبض حقه
ولكن لا يجب الإغناء بطلبه فجعل الساعي نائباً عنه كان نظراً من الشرع له فاذا أدى من عليه
من غير مطالبة اليه حصل به ما هو المقصود بخلاف الصبي فانه ليس من أهل أن يقبض
حقه فلا يبرأ بالدفع اليه **وقال** ولا زكاة على الصبي والمجنون في سائرهما عندنا وهو قول
على وابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلاة عليه
وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة في مالهما ويؤديها الولي وهو قول ابن عمر وعائشة
رحمهما الله تعالى وكان ابن مسعود رحمه الله تعالى يقول يحصى الولي أعوام اليتيم فاذا بلغ أخبره
وهو اشارة الى أنه تجب عليه الزكاة وليس للولي ولاية الأداء وهو قول ابن أبي ليلى
رحمه الله تعالى حتى قال اذا أداه الولي من ماله ضمن واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بقوله
صلى الله عليه وسلم ابتوا في أموال اليتامي خيراً كيلاً تأكلها الصدقة أو قال تأكلها الزكاة
وذلك دليل وجوب الزكاة في ماله. والمضى ان هذا حق مالى مستحق ليصرف الى أهل
السهمان شرعاً فالصغير لا يمنع وجوبه كالشتر وصدقة الفطر وبالصرف الى أهل السهمان يتبين
أنه حق مستحق لهم والصغير لا يمنع وجوب حق العباد وان كان بطريق الصلة كالنفقة
ولا فرق بينهما فالنفقة صلة وجبت للمحايير للمساكين له في القرابة والزكاة صلة للمحايير

المساكين له في الله فاذا ثبت الوجوب كان للولي ولاية الاداء من ماله لأن هذا مما تجرى فيه
النيابة في أدائه حتى ان بعد البلوغ يتأدى بأداء وكيله والولي نائب عن الصبي وبه فارق العبادات
البدينية فلا تجرى فيه النيابة في أدائها **ولو** ان قوله صلى الله عليه وسلم دفع القلم عن ثلاث عن
الصبي حتى يحتلم وعن الثائم حتى يقبض وعن المجنون حتى يفيق وفي إيجاب الزكاة عليه اجراء القلم
عليه فان الوجوب يختص بالذمة ولا يجب في ذمة الولي فلا بد من القبل بوجوبه على الصبي
وفيه يوجد الخطاب عليه والمراد بقوله كيلاً تأكلها الصدقة أي النفقة لا يرى أنه أضاف الاكل
الى جميع المال والنفقة هي التي تأتي على جميع المال دون الزكاة والمضى فيه أنها عبادة محضة فلا
تجب على الصبي كسائر العبادات وتفسير الوصف أنها أحد أركان الدين والمقصود من أصل
الدين معنى العبادة فكذلك ما هو من أركان الدين وهذا لان المصدق يحمل ماله لله تعالى ثم
يصرفه الى الفقير ليكون كعبادة له من الله تعالى قال الله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن
عباده ويأخذ الصدقات وقال من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً ويحمل المال له خالصاً
يكون عبادة خالصة ولهذا يحصل به التطهير وبه يتبين أنه ليس فيه حق العباد لان الشيركة تنافي
معنى العبادة واذا ثبت أنه عبادة فلا بد فيه من نية وعزيمة ممن هي عليه عند الاداء وولاية الولي
على الصبي نذبت من غير اختياره شرعاً ومثل هذه الولاية لا تأدى بها العبادة بخلاف ما اذا وكل
بالاداء بعد البلوغ فثبت نيابة عن اختيار وقد وجدت النية والعزيمة منه وبه فارق صدقة الفطر
فان وجوبها لمعنى المؤنة حتى تجب على الغير بسبب الغير وفيه حق للأب فانما لو لم يوجب
في ماله احتجنا الى الإيجاب على الأب كما اذا لم يكن للصبي مال بخلاف الزكاة وبه فارق
المشتر فانه مؤنة الارض النامية كالخراج وكذلك النفقة وجوبها لحق العبد بطريق المؤنة
بخلاف الزكاة هتم المجنون الأصلي لا يستفيد المصلحة على ماله حتى يفيق فان كان جنونه طارئاً
فقد ذكر هشام في نوادره أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى البيرة لاكثر الحول فان
كان مقيماً في أكثر الحول تجب الزكاة والا فلا وجعل هذا تفسير الجزية فان الذي
اذا مرض في بعض السنة فان كان صحيحاً في أكثر السنة تنزله الجزية وان كان مريضاً
في أكثر السنة لم تنزله الجزية. وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان مقيماً في جزء من السنة
في أوله أو آخره قل أو أكثر تنزله الزكاة هكذا روى ابن سعادة عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى وجعل هذا نظير الصوم فالسنة للزكاة كالشهر للصوم والافقة في جزء من الشهر

كالمشترى من الركيل اذا قبض الموكل الثمن وهذا لان الساعي يقبض ليصرف الى الفقراء
فروكي الساعي هذه المئونة وأوصلها الى عملها فلم يبق عليه سبيل ﴿ولنا﴾ ان هذا حق مالى
يستوفيه الامام بولاية شرعية فلا يملك من عليه اسقاط حقه في الاستيفاء كمن عليه
الجزية اذا صرف بنفسه الى المقاتلة ثم تقرير هذا الكلام من وجوب احدهما ان الزكاة تخص
حق الله تعالى فانما يستوفيه من يمين ناشئ في استيفاء حقوق الله تعالى وهو الامام فلا تبرا
ذمته الا بالصرف اليه وعلى هذا نقول وان علم صدقة فيها يقول يؤخذ منه ثانيا ولا يبرأ بالاداء
الى الفقير فيها بينه وبينه وهو اختيار بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن للامام رأيا في
اختيار المصروف فلا يكون له ان يطل رأى الامام بالاداء بنفسه. والطريق الاخر ان الساعي
عامل الفقير وفي المأخوذ حق الفقير ولكنه مولى عليه في هذا الاخذ حتى لا يملك المطالبة
بنفسه ولا يجب الاداء بطلبه فيكون بمنزلة دين لصغير دفعه المديون اليه دون الوصى. وعلى
هذا الطريق يقول ببراءة الاداء فيها بينه وبينه وظاهر قوله في الكتاب لم يصدق في ذلك
اشارة الى ذلك وهو انه اذا علم صدقة لم يتعرض له وهذا لان الفقير من أهل ان يقبض حقه
ولكن لا يجب الاغناء بطلبه فجعل الساعي ثانيا عنه كان نظرا من الشرع له فاذا أدى من عليه
من غير مطالبة اليه حصل به ما هو المقصود بخلاف الصبي فانه ليس من أهل ان يقبض
حقه فلا يبرأ بالدفع اليه ﴿قال﴾ ولا زكاة على الصبي والمجنون في ساقتهما عندنا وهو قول
على وابن عباس رضى الله تعالى عنهما قالا لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلاة عليه
وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة في مالهما ويؤدبها الولي وهو قول ابن عمر وعائشة
رحمهما الله تعالى وكان ابن مسعود رحمه الله تعالى يقول يحصى الولي أعوام البيت فاذا بلغ أخبره
وهو اشارة الى أنه تجب عليه الزكاة وليس للولي ولاية الاداء وهو قول ابن ابي ليلى
رحمه الله تعالى حتى قال اذا أداه الولي من ماله ضمن واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بقوله
صلى الله عليه وسلم ابتوا في أموال اليتامي خيرا كيلا تأكلها الصدقة أو قال تأكلها الزكاة
وذلك دليل وجوب الزكاة في ماله. والنفى ان هذا حق مالى مستحق يصرف الى أهل
السمان شرعا فالصغر لا يمنع وجوبه كالشر وصدقة الفطر والصرف الى أهل السمان بين
أنه حق مستحق لهم والصغر لا يمنع وجوب حق العباد وان كان بطريق الصلة كالنفقة
ولا فرق بينهما فالنفقة صلة وجبت للمعاويح الماسين له في القرابة والزكاة صلة للمعاويح

الماسين له في الملة فاذا ثبت الوجوب كان للولي ولاية الاداء من ماله لأن هذا مما تجرى فيه
التيابة في أدنى ان يمد البلوغ بتأدي باداء وكيله والولي نائب عن الصبي وبه فارق العبادات
البدنية فلا تجرى فيه التيابة في ادائها ﴿ولنا﴾ قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن
الصبي حتى يجزوه عن التأم حتى يثبته وعن المجنون حتى يفريق في ايجاب الزكاة عليه اجراء القلم
عليه فان الوجوب يخص بالذمة ولا يجب في ذمة الولي فلا بد من القول بوجوده على الصبي
وفيه يوجد الخطاب عليه والمراد بقوله كيلا تأكلها الصدقة أى النفقة الا ترى انه اضاف الاكل
الى جميع المال والنفقة هي التي تأتي على جميع المال دون الزكاة والمعنى فيه أنها عبادة محضة فلا
تجب على الصبي كسائر العبادات وتفسير الوصف أنها أحد أركان الدين والمقصود من أصل
الدين معنى العبادة فكذلك ما هو من أركان الدين وهذا لان للتصدق بعمل الله تعالى ثم
يصرفه الى التقير ليكون كعبادة له من الله تعالى قال الله تعالى وهو الذي قبيل التوبة عن
عباده وبأخذ الصدقات وقال من الذي يقرض الله قرضا حسنا ويمثل المال له خالصا
يكون عبادة خالصة ولهذا يحصل به التطهير وبه يتبين انه ليس فيه حق العباد لان الشركة تنافي
معنى العبادة واذا ثبت انه عبادة فلا بد فيه من نية وعزيمة بمن هي عليه عند الاداء وولاية الولي
على الصبي تثبت من غير اختياره شرعا ومثل هذه الولاية لا تتأدى بها العبادة بخلاف ما اذا وكل
بالاداء يمد البلوغ نيابة عن اختيار وقد وجدت النية والعزيمة منه وبه فارق صدقة الفطر
فان وجوبها على المئونة حتى تجب على الغير بسبب الغير وفيه حق الأب فانما لولم يوجب
في ماله احتججا الى الإيجاب على الأب كما اذا لم يكن للصبي مال بخلاف الزكاة وبه فارق
المشر فانه مؤنة الارض النامية كالخراج وكذلك النفقة وجوبها لحق العبد بطريق المؤنة
بخلاف الزكاة نعم المجنون الأصل لا يتعد الحول على ماله حتى يفريق فان كان جنونه طارئا
فقد ذكره شافعي في نوادره أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى العبرة لاكثر الحول فان
كان مغبما في أكثر الحول تجب الزكاة والا فلا وجعل هذا نظير الجزية فان الذي
اذا مرض في بعض السنة فان كان صحيحا في أكثر السنة تلزمه الجزية وان كان مريضا
في أكثر السنة لم تلزمه الجزية. وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان مغبما في جزء من السنة
في أوله أو آخره قل أو أكثر تلزمه الزكاة هكذا روى ابن ساعدة عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى وجعل هذا نظير الصوم فالسنة لازكاة كالشهر للصوم والافدة في جزء من الشهر

كالأفان في جميعه وجوب صوم جميع الشهر فهذا كذلك وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجنون إذا أفان ينقد الحول على ماله ولكن المراد بهذا الجنون الجنون الأصلي فقد ذكر بعده في كتاب الحسن رحمه الله تعالى إذا اعترض جنونه أن كان مقيماً في جزء من آخر السنة نازمه الزكاة وإن تم الحول وهو مجنون فقد انقطع حكم ذلك الحول ففي هذه الرواية اعتبر الأفان في آخر السنة لأن الوجوب عندها يكون قال ولا زكاة على المكاتب في كسبه لأنه مصرف للزكاة بقوله تعالى وفي الرقاب ولأنه ليس بنبي بكسبه فإنه لا يملك كسبه حقيقة لأن الرق الماني للملك موجود فيه وبدون الملك لا تثبت صفة التي والمال التام سبب لوجوب الزكاة بواسطة غنى المالك فبدون هذه الوسطة لا يكون سبباً لكسره القرب إعتاق بواسطة الملك وبدونه لا يكون إعتاقاً وهو ما إذا اشتراه لغيره وأما البعيد المأذون فإن كان عليه دين محيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الولي لا يملك كسبه وكذلك عندهما لأن الولي وإن كان يملك كسبه فهو مشغول بالدين والمال المشغول بالدين لا يكون نصاب الزكاة وإن لم يكن عليه دين فكسبه لولاه وعلى الولي فيه الزكاة إذا تم الحول قال وإذا كان عند الرجل من الدائنة مقدار ما يجب فيه الزكاة فاستفاد من ذلك الجنس في خلال الحول بشراء أو هبة أو ميراث ضمها إلى ما عنده وزكاهما كلها عند تمام الحول عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يعتبر للمستفاد حول جديد من حين ملكه فإذا تم الحول وجبت فيه الزكاة سواء كان نصيباً أو لم يكن وحجته قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول فيه الحول والمراد الحول المعهود وهو اثنا عشر شهراً والمضى فيه أن الاستفاد أصل في الملك لا ما أصل في سببه فيكون أصلاً باعتبار الحول فيه كالمستفاد من خلاف الجنس بخلاف الأولاد والإباح فالحال متولدة من العين فيسرى إليها حكم العين وإنما لم يعتبر فيه النصاب لأن اعتبار النصاب ليحصل التي به للمالك وذلك حاصل بالنصاب الأول فبالزيادة بعده زداد التي وذلك حاصل بالتقليد والكثير واعتبار الحول لحصول النماء من المال حتى يغير بالنماء التقصان الحاصل بأداء الزكاة والمستفاد من هذا كاصل المال ولنا قوله صلى الله عليه وسلم اعلموا أن من السنة شهراً تؤدونها فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك من مال فلا زكاة فيه حتى يجي رأس السنة فهذا يقتضي أن عند مجيء رأس السنة تجب الزكاة في الحادث كما تجب في الأصل وإن وقت

الوجوب فيها واحد ثم انضم في خلال الحول بالمال التي بها يضم في ابتداء الحول فضم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار الجائسة دون التوالف فكذلك في خلال الحول ولو كان هذا ما يسرى بدله التوالف لكان الأول أن يسرى إلى الحادث بعد الحول لتقرر الزكاة في الأصل ثم مابداً النصاب الأول بناء على النصاب الأول وتبع له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فكذلك يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حول الحول على الأصل حولاً على التبع وتخرج من كل مال لا يتغير فيه كمال النصاب لا يجاب حق الله عز وجل لا يتغير فيه الحول كالمستخرج من المغانم وأما الحديث فلنا حول الحول عبارة عن آخر جزء منه وقد حال ذلك على الاستفاد حول الحول على الأصل يكون حولاً على التبع معنى فإن كان إنما استفادها بعد تمام الحول فلا زكاة فيها لانعدام حول آخر جزء من الحول عليها وإن كانت الفائدة من غير جنس ما عنده من السائمة لم يضمها إلى ما عنده لأنها لو كانت موجودة في أول الحول لم يضمها إلى ما عنده فكذلك إذا وجدت في خلال الحول كما لو كانت الفائدة من غير السائمة قال وإذا لم تكن الأبل أو البقر أو الغنم سائمة فلا زكاة فيها وذلك كالحوامل والموامل وقال مالك رحمه الله تعالى فيها الزكاة لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل شاة ثم وجوب الزكاة باعتبار الملك والمالية فشكرنا لنعمة المال وذلك لا يستعمل بل يزداد الانتفاع بالمال بالاستعمال ولنا قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل السائمة شاة والصفة متى قرنت بالاسم العلم تنزل منزلة العلم لا يجاب الحكم والمطلق في هذا الباب تنزلة للتقيد لهما في حادثته واحدة وحكم واحد وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحوامل والموامل صدقة وفي الحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجبهة ولا في النخلة ولا في الكسفة صدقة وفسر عبد الوارث ابن سعيد الجبهة بالخيول والنخلة بالأبل والموامل وقال الكسافي رحمه الله تعالى النخعة يضم النون وفسرها باليقر والموامل وقال أبو عمرو غلام متلب هومن النخ وهو السوق الشديد وذلك إنما يكون في الموامل ثم مال الزكاة ما يطلب النماء من عبته لآمن منافعه ألا ترى إلى دار السكينة وعبد الخدمة لا زكاة فيها والموامل إنما يطلب النماء من منافعها وكذلك أن كان بمسكها الملاف في مصر أو غير مصر فلا زكاة فيها لأن المونة تعظم على صاحبها ووجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المونة فلا تجب عنده كثيرة المونة لأن خلف المونة تأثيراً في

كالإفانة في جيبه في وجوب صوم جميع الشهر فإذا كذلك وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجنون إذا أفانق ينقذ الحول على ماله ولكن المراد بهذا الجنون المجنون الأصلي فقد ذكر بعده في كتاب الحسن رحمه الله تعالى إذا اعترض جنونه أن كان مقيماً في جزء من آخر السنة تزمه الزكاة وإن تم الحول وهو مجنون فقد انقطع حكم ذلك الحول ففي هذه الرواية اعتبر الإفانة في آخر السنة لأن الوجوب عندها يكون **﴿ قال ﴾** ولا زكاة على المكاتب في كسبه لأنه مصرف للزكاة بقوله تعالى وفي الرقاب ولأنه ليس ببنى بكسبه فإنه لا يملك كسبه حقيقة لأن الرق الماني للملك موجود فيه وبدون الملك لا تثبت صفة التني والمال الثاني سبب لوجوب الزكاة بواسطة غنى المالك فبدون هذه الوسطة لا يكون سببا كسراء القرب إعتاقاً بواسطة الملك وبدونه لا يكون إعتاقاً وهو ما إذا اشتراه لتحريره وأما المبدل للأذن فإن كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المولى لا يملك كسبه وكذلك عندها لأن المولى وإن كان يملك كسبه فهو مشغول بالدين والمال المشغول بالدين لا يكون نصاباً للزكاة وإن لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى فيه الزكاة إذا تم الحول **﴿ قال ﴾** وإذا كان عند الرجل من السائمة مقدار ما يجب فيه الزكاة فاستفاد من ذلك الجنس في خلال الحول بشراء أو هبة أو ميراث ضمها إلى ماعنه وزكاها كلها عند تمام الحول عندها. وقال الشافعي رحمه الله تعالى يعتبر للمستفاد حول جديد من حين ملكه فإذا تم الحول وجبت فيه الزكاة سواء كان نصاباً أو لم يكن **﴿ وحجته ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول فيه الحول والمراد الحول المعبود وهو اثنا عشر شهراً والمعنى فيه أن الاستفاد أصل في الملك لأنه أصل في سببه فيكون أصلاً باعتبار الحول فيه كالاستفاد من خلاف الجنس بخلاف الأولاد والآن لا يخرجها هولة من العين فيسرى إليها حكم العين وإنما لم يعتبر فيه النصاب لأن اعتبار النصاب ليحصل التني به للمالك وذلك حاصل بالنصاب الأول قبل الزيادة بمدة يزداد التني وذلك حاصل بالتقليل والكثير واعتبار الحول لحصول الثناء من المال حتى يجبر بالثاء نقصان الحاصل بأداء الزكاة والمستفاد من هذا كاصل المال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم أعلموا أن من السنة شرباً تؤدونه في زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك من مال فلا زكاة فيه حتى يجي رأس السنة فهذا يقتضي أن عند مجي رأس السنة تجب الزكاة في الحادث كما تجب في الأصل وإن وقت

الوجوب فيها واحد ثم الضم في خلال الحول بالعمة التي بها يضم في ابتداء الحول فضم بعض المال إلى البيض في ابتداء الحول باعتبار المجانسة دون التوالف فكذلك في خلال الحول ولو كان هذا مما يسرى بدلة التوالف لكان الأول أن يسرى إلى الحادث بمدة الحول لتقرر الزكاة في الأصل ثم ما بعد النصاب الأول بناء على النصاب الأول وتبع له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فكذلك يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حوّل الحول على الأصل حوّل على التبع وتجبر به أن كل مال لا يعتبر فيه كمال النصاب لا يجاب حق الله عز وجل لا يعتبر فيه الحول كالمستخرج من المعادن وأما الحديث فلنا حوّل الحول عبارة عن آخر جزء منه وقد حال ذلك على المستفاد حوّل الحول على الأصل يكون حوّل على التبع معنى فإن كان إنما استفاداه بعد تمام الحول فلا زكاة فيها لأن تمام حوّل آخر جزء من الحول عليها وإن كانت الفائدة من غير جنس ماعنه من السائمة أن يضمها إلى ماعنه لأنها لو كانت موجودة في أول الحول لم يضمها إلى ماعنه فكذلك إذا وجدت في خلال الحول كما لو كانت الفائدة من غير السائمة **﴿ قال ﴾** وإذا لم تكن الأبل أو البقر أو الغنم سائمة فلا زكاة فيها وذلك كالحوامل والموامل وقال مالك رحمه الله تعالى فيها الزكاة لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل شاة ثم وجوب الزكاة باعتبار الملك والمالية شكراً لنعمة المال وذلك لا ينعدم بالاستعمال بل يزداد الانتفاع بالمال بالاستعمال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل السائمة شاة والصفة متى قرئت بالاسم العلم منزلة العلم لا يجاب الحكم والمطلق في هذا الباب بمنزلة المفيد لانهما في حادثه واحدة وحكم واحد وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجبهة ولا في النخلة ولا في الكسفة صدقة وفسر عبد الوارث ابن سعيد الجبهة بالخليل والنخلة بالأبل والموامل وقال الكسافي رحمه الله تعالى النخلة يضم الثور وفسرها بالبقير والموامل وقال أبو عمرو غلام ثعلب هومن النخ وهو السوق الشديد وذلك إنما يكون في الموامل ثم مال الزكاة ما يطلب الثناء من عينه لا من منافسه ألا ترى إلى دار السكى وعبد الخدمة لا زكاة فيها والموامل إنما يطلب الثناء من منافسه وكذلك أن كان يسكنها للعلف في مصر أو غير مصر فلا زكاة فيها لأن المؤنة تعظم على صاحبها ووجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤنة فلا تجب عند كثرة المؤنة لأن خفة المؤنة تأثيراً في

كالاخافة في جميعه في وجوب صوم جميع الشهر فهذا كذلك وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجنون اذا أفاق ينقذ الحول على ماله ولكن المراد بهذا الجنون المجنون الاصل فقد ذكر بدمه في كتاب الحسن رحمه الله تعالى اذا اعترض جنونه ان كان مقيفاً في جزء من آخر السنة تلزمه الزكاة وان تم الحول وهو مجنون فقد انقطع حكم ذلك الحول ففي هذه الرواية اعتبر الاخافة في آخر السنة لان الوجوب عندها يكون **﴿ قال ﴾** ولا زكاة على المكاتب في كسبه لانه مصرف للزكاة بقوله تعالى وفي الرقاب ولانه ليس بنبي بكسبه فانه لا يملك كسبه حقيقة لان الرق الماني للملك موجود فيه وبدون الملك لا تثبت صفة النبي والمال التام سبب لوجوب الزكاة بواسطة غنى المالك فبدون هذه الوسطة لا يكون سبباً لكثرة القرب إعتاقاً وبودونه لا يكون إعتاقاً وهو ما اذا اشتراه لغيره وأما العبد المأذون فان كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان المولى لا يملك كسبه وكذلك عندهما لان المولى وان كان يملك كسبه فهو مشغول بالدين والمال المشغول بالدين لا يكون نصاب الزكاة وان لم يكن عليه دين فكسبه لولاه وعلى المولى فيه الزكاة اذا تم الحول **﴿ قال ﴾** واذا كان عند الرجل من السائمة مقدار ما يجب فيه الزكاة فاستفاد من ذلك الجنس في خلال الحول بشرائه أو هبة أو ميراث ضمها الى ما عنده وزكاهما كلها عند تمام الحول عندنا. وقال الشافعي رحمه الله تعالى يعتبر للمستفاد حول جديد من حين ملكه فاذا تم الحول وجبت فيه الزكاة سواء كان نصاباً أو لم يكن **﴿ وحجته ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول فيه الحول والمراد الحول المعهود وهو اثنا عشر شهراً والتمني فيه ان استفاد أصل في الملك لا بأصل في سببه فيكون أصلاً باعتبار الحول فيه كالاستفاد من خلاف الجنس بخلاف الاولاد ولا يباح فيها متولدة من العين فيسرى اليها حكم العين وانما لم يعتبر فيه النصاب لان اعتبار النصاب ليحصل النبي به للمالك وذلك حاصل بالنصاب الأول فيالزيادة بسد يزاد النبي وذلك حاصل بالتقليل والكثير واعتبار الحول لحصول الثاء من المال حتى يغير بالثاء نقصان الحاصل بأداء الزكاة والمستفاد من هذا كاصل المال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم علموا أن من السنة شهراً تزودون فيه زكاة أموالكم فاحدث بعد ذلك من مال فلا زكاة فيه حتى يحصى رأس السنة فهذا يقتضى ان عند عبي، ورأس السنة تجب الزكاة في الحادث كما تجب في الاصل وان وقت

الوجوب فيها واحد ثم القسم في خلال الحول بالمال التي بها يضم في ابتداء الحول القسم بعض المال الى البعض في ابتداء الحول باعتبار الجانسة دون التوالف فكذلك في خلال الحول ولو كان هذا مما يسرى بدلة التوالف لكان الأول أن يسرى الى الحادث بد الحول لتقرر الزكاة في الاصل ثم ما بد النصاب الأول ينال النصاب الأول ويتبع له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فكذا لا يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حول الحول على الاصل حولاً على التبع وتخرج رد ان كل مال لا يعتبر فيه كمال النصاب لا يجب حق الله عز وجل لا يعتبر فيه الحول كالمتخرج من المغانن وأما الحديث فلنا حول الحول عبارة عن آخر جزء منه وقد حال ذلك على الاستفاد حول الحول على الاصل يكون حولاً على التبع معنى فان كان انما استفادها بعد تمام الحول فلا زكاة فيها لان تمام حول آخر جزء من الحول عليها وان كانت الفائدة من غير جنس ما عنده من السائمة لم يضمها الى ما عنده لانها لو كانت موجودة في أول الحول لم يضمها الى ما عنده فكذلك اذا وجدت في خلال الحول كما لو كانت الفائدة من غير السائمة **﴿ قال ﴾** واذا لم تكن الا بال أو البقر أو الغنم سائمة فلا زكاة فيها وذلك كالحوامل والموامل وقال مالك رحمه الله تعالى فيها الزكاة لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل شاة ثم وجوب الزكاة باعتبار الملك والمالية شكراً لنعمة المال وذلك لانعدام بالاستعمال بل يزداد الانتفاع بالمال بالاستعمال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة والصفة متى قرنت بالاسم تنزل منزلة العلم لا يجب الحكم والمطلق في هذا الباب بمنزلة المقيدين لهما في حادثة واحدة وحكم واحد وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخمر ولا في النخ ولا في الكسفة صدقة وفسر عبد الوارث ابن سعيد الجملة بالخير والنخ بالابل والموامل وقال الكسافي رحمه الله تعالى النخ يضم النون وفسرها بالبقر والموامل وقال أبو عمرو بن غلام تملب هومن النخ وهو السوق الشديد وذلك انما يكون في الموامل ثم مال الزكاة ما يطلب الثاء من عينه لامن منافسه ألا ترى الى دار السككى وعبد الخدمة لازكاة فيها والموامل انما يطلب الثاء من منافسها وكذلك ان كان يسكنها لاملت في مصر أو غير مصر فلا زكاة فيها لان المؤنة تعظم على صاحبها ووجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤنة فلا تجب عند كثرة المؤنة لان خلفة المؤنة تأثيراً في

إيجاب حق الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم ماسقته السماء ففيه الشر وما سقى ثرب
أو دالية ففيه نصف الشر وإن كان يسميها في بعض السنة ويعلقها في بعض السنة فالعبدة
لاكثر السنة لأن أصحاب السوائم لا يجدون بدا من أن يعموا سوائهم في زمان البرد
والتنجيس لجلنا الاقل تابلاً لاكثر وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن علقها بقدر ما يتبين فيه مؤنة
علقه أكثر مما كانت سائمة فلا زكاة فيها **قال** **قال** والصدقة واجبة في ذكر أن السوائم
وانها لأن النصوص جاءت باسم الابل والبقر والغنم وذلك يتناول الذكور والاناث ثم طلب
الحق من العين متحقق في كل نوع اما من الأولاد اذا كن انثا بان يستأمر لها غل أو من
السمن اذا كانوا ذكورا فانها ما كولة اللهم **قال** **قال** واذا باع السائمة قبل الحول يوم يجنسها
أو بخلاف جنسها أقطع الحول عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى اذا باعها بخلاف جنسها
فكذلك واذا باعها بجنسها لم يقطع الحول وقال الشافعي رحمه الله تعالى في القديم سواء باعها
بجنسها أو بخلاف جنسها لم يقطع الحول لأن الحكم الثابت في الأصل وهو غنى المالك به
يبقى بقاء البدل وقاسه بروض التجارة وزفر رحمه الله يقول اذا باعها بجنسها حكم الزكاة في
البدل لا يخالف حكم الزكاة في الأصل واذا باعها بخلاف جنسها حكم الزكاة في البدل يخالف
حكم الزكاة في الأصل ولا يمكن إبقاء ما كان ثابتاً بقاء البدل فوجب القول بالاستئناف
ألا ترى أن في ابتداء الحول يضم الجنس إلى الجنس ولا يضم إلى خلاف الجنس فكذلك
في أثناء الحول يفتي عند المجانسة ويستقل عند اختلاف الجنس **قولنا** **قال** إن وجوب الزكاة
في السائمة باعتبار العين حتى يعتبر نصابه من الدين وانما فيه مطلوب من العين والدين الثاني
غير الاول بخلاف مال التجارة فان المتبر فيه صفة المالية دون العين حتى يعتبر النصاب من
قيمتها ثم الاستبدال بمحقق ماهو المقصود من مال التجارة وهو الاسترباح ويضاد ماهو
المقصود بالسائمة لأن مقصود أصحاب السوائم استبقاؤها في ملكهم عادة وذلك بنسبهم
بالاستبدال فيكون نظير ترك الاسامة فيها وكذلك ان باعها بدراهم يريد به القرار من الصدقة
أولا يريد به ذلك فلا زكاة عليه الا بحول جديد ولم يبين في الكتاب انه هل يكره له هذا
الصنيع فلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وهو
نظير اختلافهم في الاحتياط لابطال الشفعة ولإسقاط الاستبراء محمد رحمه الله تعالى يقول
الزكاة عبادة محضة والقرار من العبادة ليس من أخلاق المؤمنين وأبو يوسف رحمه الله تعالى

يقول هذا امتناع من التزام الحق بخافة ان لا يخرج منه اذا التزمه فلا يكون مكروهاً لكن
امتنع من جمع المال حتى لا يلزمه حج أو زكاة وهذا لأن الذموم منع الحق الواجب وليس
في هذا الاستبدال من منع الحق الواجب شيء **قال** **قال** وإن حال الحول على سائقه وعنده
نصاب من الدراهم فزكى السائمة ثم باعها بدراهم ثم لم يحول على الدراهم التي كانت عنده لم يزك
مها **أما** **قال** **قال** في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وزكها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى فلا الضم لمة المجانسة وهي موجودة في عين الابل السائمة وأداء الصدقة عن أصله
لا يمنع ضم العين إلى ماعده كمن أدى صدقة الفطر عن عبد الخدمه ثم باع به بدراهم أو أدى
عشر الطعام عن الخارج من أرضه ثم باع به بدراهم أو جعل السائمة علوقه بعد أداء الزكاة
عنها ثم باعها بدراهم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى استدلى بقوله صلى الله عليه وسلم لا تنافي
الصدقة غير ممدود وإيجاب الزكاة في عين السائمة في هذا الحول بعد ما أدى الزكاة عن أصلها
يؤدي إلى الثاني الصدقة ولان وجوب الزكاة باعتبار صفة المالية وانما يبقى بالعين المالية التي
كانت له ملك الأصل الآن تجدده ملك المالية وانما تجدده بالبيع ملك العين والدين بدون صفة
المالية لا زكاة فيها ثم زيادة الزكاة باعتبار زيادة الثمن ولم يستفد ذلك بالبيع لأنه كان غنياً
بأصل هذا المال حقيقة وشرعاً بخلاف المسفاده به أو وراثته قد استفاد به زيادة الثمن وبخلاف
أداء صدقة الفطر عن عبد الخدمه فالمالية غير متبرية فيه حتى تجب عن الحر والعبد المسترق
بالدين وإن كانت مالية مستحقة بخلاف الزكاة ولا متبر بالمول فيه حتى لو ملك عبداً
ليلة الفطر أدى عنه صدقة الفطر والشر كذلك لا معتبر بالمول فيه ووجوبه ليس باعتبار
المالية بل هو مؤنة الأرض النامية ثم هو لم يكن غنياً بما عنده من الطعام حتى اذا بقي في
ملكه أحوالاً لا شيء فيه فالتابع أفاده الثمن شرعاً وكذلك السائمة اذا جعلها علوقه فقد
خرج من أن يكون غنياً بها شرعاً فبالبيع استفاد صفة الثمن فهو والمستفاد بالمسألة سواء بخلاف
ما نحن فيه على ما بينا **قال** **قال** واذا قتل الرجل قفصاً على عادة القتال لولده بالدية
من الابل ثم قبضها بعد الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول من حين قبضها لأن
وجوب الزكاة في الابل بصفة الإسامه وما يكون في الذمة لا يكون سائمة ولأن الدية
على العاطلة ليست بدین على الحقيقة حتى لا يستوفى من تركه من مات منهم فالملك للوارث
يحصل بالتبض حقيقة وكذلك لو تزوج امرأة على ابل بغير أعيانها لم يكن عليها فيها زكاة

حتى يحول الحول بعد القبض لما بينا ان ما في الذمة لا يكون سائغة فان تزوجها على اهل
سائغة بأعيانها وحال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا
اذا قبضت منها نصاباً كاملاً فعليها الزكاة لما مضى ثم رجع وقال لا زكاة عليها حتى يحول
عليها الحول بعد القبض * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا قبضت منها شيئاً
يلزمها أداء الزكاة بقدر المقبوض لما مضى سواء كان نصاباً أو دونه وجه قولها انها
بالعقد ملكت الصداق ملكاً تاماً بدليل انها تلك التصرف فيه على الإطلاق وانما انعدم
اليه وذلك غير مانع من انعقاد الحول ووجوب الزكاة فيه كالبيع قبل القبض والمقصود
اذا كان الناصب مقراً وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها ملكت المالية ابتداءً بقصد
النكاح فلا يتم ملكها فيه الا بالقبض كالدية على العاقلة بخلاف المبيع فان ملك المالية لا يثبت
استدائه بالبيع بل يقول من أصل كان مالا الى بدله وهذا لان وجوب الزكاة في السائغة
باعتبار معنى الثماء وقبل القبض الحكم متردد بين أن يسلم لها بالقبض أو يتصرف بالطلاق
قبل الدخول بخلاف ما بعد القبض ولهذا لو مر يوم الفطر على العبد المجهول صداقاً ثم طلقها
قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر بخلاف ما بعد القبض فصار الحاصل أن بالعقد يحصل
أصل الملك وتقام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة يبنى على تمام
المقصود لا على حصول أصل الملك بخلاف التصرف فان نفوذه يبنى على ثبوت أصل الملك
وقد روي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المبيع قبل القبض أنه لا يكون نصاب الزكاة
لان الملك فيه غير تام حتى لا تلك التصرف فيه ثم وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الاول أن الصدق بمنزلة مال البدل فان أصله لم يكن مال الزكاة ومن أصله أن مال
البدل يجب فيه الزكاة ولا يلزمه الأداء حتى قبض نصاباً تاماً على ما بيناه ولكنه رجع عن
هذا فقال هناك أصله كمالا وهذا أصله وهو ملك النكاح لم يكن مالا مقبوماً والصداق
جمل صلتهم وجه فلا يتم ملكها للمال الا بالقبض فان طلقها الزوج قبل الدخول بها والصداق
خمس من الابل فليس عليها زكاة في نصيبها في قول أبي حنيفة لانه دون النصاب ولو كان
عشرًا كان عليها الزكاة في نصيبها في قوله الاول وفي قوله الآخر لا زكاة عليها في الوجهين
وعلى قولها يلزمها زكاة نصيبها في الوجهين * قال * رجل له ابل سائغة فأراد أن يستعملها
أو يعلفها فلم يفعل ذلك حتى حال عليه الحول فعليه زكاة السائفة لانها كانت سائغة في جميع

الحول وما نوى كان حديث النفس وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لأمتي عما حدثوا
به أنفسهم ما لم يعملوا أو يتكلموا ثم الاستعمال قبل ذلك لا يحصل بالنية ما لم يفعل ألا ترى
أن من نوى في عبد الخدمه أن يكون للتجارة لا يصير للتجارة ما لم يغير فيه بخلاف ما اذا
كان للتجارة فنواه للخدمة لانه نوى ترك التجارة وهو تارك لها فاعتبرت النية بالعمل
وهو نظير الكافر ينوي الاسلام لا يصير مسلماً ما لم يأت بكلمة الشهادة والمسلم لو نوى أن
يكفر واليهاد بالله صار كافراً بآبنته ترك الاسلام * قال * رجل له عشر من الابل السائفة
نحل عليها حولان فعليه للسهة الاولى شانان وللسته الثانية شاة ولم يبين في الكتاب أنه
هل يأثم بما صنع فكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول هو آثم بتأخير الأداء بعد
الوجوب وهكذا ذكره في المنتقى . وروي عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال من أخر أداء
الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادته وفرق محمد رحمه الله تعالى على مذهبه بين الزكاة والمهج
فقال في الزكاة حق الفقراء وفي تأخير الأداء اصرار بهم ولا يسره ذلك بخلاف المهج
وكان أبو عبد الله البايعي يقول يسره التأخير في الزكاة لأن الامر به مطلق عن الوقت
وهكذا رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وفرق على قوله بين الزكاة وبين المهج وقال
أداء المهج بخص بوقت وفي التأخير عنه تقويت لانه لا يدري هل يبقى الى السنة الثانية
أم لا وليس في تأخير الزكاة تقويت فكل وقت صالح لأدائها ثم في السنة الاولى وجب
عليه شانان فانقص بقدرهما من العشر فلا يلزمه في الثانية الا شاة وهذا عندنا وعلى قول
زفر رحمه الله تعالى يلزمه شانان للسنة الثانية فان دين الزكاة عنده لا يمنع وجوب الزكاة قال
لا بد من وجب لله تعالى كالتذوق والكمات والفقه فيه أنه ليس بدين على الحقيقة حتى يسقط
بموته قبل الاداء . وكان البايعي يفرق على أصل زفر رحمه الله تعالى بين دين الزكاة عن
الاموال الظاهرة والباطنة فقال في الاموال الظاهرة للساعي حق المطالبة بها فكان نظير
دين الباطن بخلاف الاموال الباطنة وقيل لابي يوسف رحمه الله تعالى ما حاجتك على زفر
رحمه الله تعالى فقال ما حاجتي على رجل يوجب في مائتي درهم أدبائة درهم ومراوده اذا ملك
مائتي درهم نحل عليها ثمانون حولاً . ثم دين الزكاة عن الاموال الباطنة بمنزلة عن الاموال
الظاهرة فان المصدق كان يأخذ منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفتين من بعده
رضي الله عنهما حتى فوض عثمان رضي الله عنه الاداء الى أبواب الاموال لما خاف الشقة

كلا فاته في جميعه في وجوب صوم جميع الشهر فهذا كذلك وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجنون إذا أفانق بشقه الحول على ماله ولكن المراد بهذا الجنون الجنون الأصلي فقد ذكر بعده في كتاب الحسن رحمه الله تعالى إذا اعترض جنونه أن كان مفقاً في جزء من آخر السنة تلزمه الزكاة وإن تم الحول وهو مجنون فقد انقطع حكم ذلك الحول في هذه الرواية اعتبر الأفاقة في آخر السنة لأن الوجوب عندها يكون **﴿ قال ﴾** ولا زكاة على المكاتب في كسبه لأنه مصرف للزكاة بقوله تعالى وفي الرقاب ولأنه ليس ببنى بكسبه فإنه لا يملك كسبه حقيقة لأن الرق للماني للملك موجود فيه وبدون الملك لا تثبت صفة التني ولأن الباقي سبب لوجوب الزكاة بواسطة غنى المالك فبدون هذه الوسطة لا يكون سبباً لكثرة القرب إعتاق بواسطة الملك وبدونه لا يكون إعتاقاً وهو ما إذا اشتراه لغيره وأما العبد المأذون فإن كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المولى لا يملك كسبه وكذلك عندهما لأن المولى وإن كان يملك كسبه فهو مشغول بالدين والمال المشغول بالدين لا يكون نصاباً للزكاة وإن لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى فيه الزكاة إذا تم الحول **﴿ قال ﴾** وإذا كان عند الرجل من السائمة مقدار ما يجب فيه الزكاة فاستفاد من ذلك الجنس في خلال الحول بشرائه أو هبة أو ميراث ضما إلى ماعنده وزكاها كلها عند تمام الحول عندنا. وقال الشافعي رحمه الله تعالى يدين للاستفاد حول جديد من حين ملكه فإذا تم الحول وجبت فيه الزكاة سواء كان نصاباً أو لم يكن **﴿ وحجته ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول فيه الحول والمراد الحول المهور وهو اثنا عشر شهراً واللعني فيه أن الاستفاد أصل في الملك لا أصل في سبه فيكون أصلاً باعتبار الحول فيه كالاستفاد من خلاف الجنس بخلاف الأول والأول لا يربح فيها متولدة من العين فيسرى إليها حكم العين وإنما لم يعتبر فيه النصاب لأن اعتبار النصاب ليحصل التني به للمالك وذلك حاصل بالنصاب الأول قبل الزيادة بصدده بزيادة النبي وذلك حاصل بالتقليل والكثير واعتبار الحول لحصول النماء من المال حتى يغير بالنماء نقصان الحاصل بأداء الزكاة والمستفاد من هذا كاصل المال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم علموا أن من السنة شرراً تؤدون فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك من مال فلا زكاة فيه حتى يجي رأس السنة فهذا يقتضي أن عند مجيء رأس السنة تجب الزكاة في الحادث كما تجب في الأصل وإن وقت

الوجوب فيها واحد ثم الضم في خلال الحول بالاملة التي بها يضم في ابتداء الحول فضم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار الجانسة دون التوالف فكذلك في خلال الحول ولو كان هذا مما يسرى إليه التوالف لكان الأولى أن يسرى إلى الحادث بعد الحول لتقرر الزكاة في الأصل ثم ما بعد النصاب الأول **﴿ قال ﴾** على النصاب الأول وتبع له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فكذلك يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حول الحول على الأصل حولاً على التبع وتحرير أن كل مال لا يعتبر فيه كمال النصاب لا يجب حق الله عز وجل لا يعتبر فيه الحول كالمستخرج من المعادن وأما الحديث قلنا حول الحول عبارة عن آخر جزء منه وقد حال ذلك على السنفاد إذ حول الحول على الأصل يكون حولاً على التبع. معنى فإن كان إنما استفادها بعد تمام الحول فلا زكاة فيها لانعدام حول آخر جزء من الحول عليها وإن كانت الفائدة من غير جنس ماعنده من السائمة لم يضمها إلى ماعنده لأنها لو كانت موجودة في أول الحول لم يضمها إلى ماعنده فكذلك إذا وجدت في خلال الحول كما لو كانت الفائدة من غير السائمة **﴿ قال ﴾** وإذا لم تكن إلا بل أو البقر والغنم سائمة فلا زكاة فيها وذلك كالحوامل والعوامل وقال مالك رحمه الله تعالى فيها الزكاة لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الإبل شاة ثم وجوب الزكاة باعتبار الملك والمالية شكراً لنعمة المال وذلك لا ينعدم بالاستعمال بل يزداد الانتفاع بالمال بالاستعمال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الإبل السائمة شاة والصفة متى قرنت بالاسم تزل منزلة الإبل لا يجب الحكم والمطلق في هذا الباب بمنزلة المفيد لهما في حادثة واحدة وحكم واحد وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحوامل والعوامل صدقة وفي الحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجبهة ولا في النخعة ولا في الكسفة صدقة وفسر عبد الوارث ابن سعيد الجبهة بالخليل والنخعة بالإبل والعوامل وقال السكيتي رحمه الله تعالى النخعة يضم النون وفسرها بالقرى والعوامل وقال أبو عمرو غلام ثلث هومن النخ وهو السوق الشديد وذلك إنما يكون في العوامل ثم مال الزكاة ما يطلب النماء من عينه لا من منافسه ألا ترى إلى دار السكيتي وعبد الخدمة لا زكاة فيها والعوامل إنما يطلب النماء من منافسها وكذلك أن كان يسكنها للعنف في مصر أو غير مصر فلا زكاة فيها لأن المؤنة تعظم على صاحبها ووجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤنة فلا يجب عند كثرة المؤنة لأن خفة المؤنة تأثير في

إيجاب حق الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم ماسقته السماء فيه العشر وما سقى بفرس أو دالية فيه نصف العشر وإن كان يسبما في بعض السنة وبلغها في بعض السنة فالعبرة لاكثر السنة لأن أصحاب السواهم لا يجحدون بدا من أن ينفوا سواهم في زمان البرد والثلج فجعلنا الأقل تأملاً للاكثر وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن عليها بقدر ما يتبين فيه مؤنة علفه أكثر مما كانت سائلة فلا زكاة فيها **قال** **﴿** والصدقة واجبة في ذكر أن السواهم وانماها لأن النصوص جاءت باسم الابل والبقر والتمم وذلك يتناول الذكور والاناث ثم طلب الخفاء من العين متحقق في كل نوع اما من الأولاد اذا كن اناثا بان يستأجر لها غنل أو من السم اذا كانوا ذكورا فاتها مأكولة اللحم **قال** **﴿** واذا باع السائمة قبل الحول يوم يجنسها أو بخلاف جنسها قطع الحول عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى اذا باعها بخلاف جنسها فكذلك واذا باعها بجنسها لم يقطع الحول وقال الشافعي رحمه الله تعالى في القديم سواء باعها بجنسها أو بخلاف جنسها لم يقطع الحول لأن الحكم الثابت في الأصل وهو غنى المالك به يبقى بقاء البديل وقاسه بروض التجارة وزفر رحمه الله يقول اذا باعها بجنسها حكم الزكاة في البديل لا بخلاف حكم الزكاة في الأصل واذا باعها بخلاف جنسها حكم الزكاة في البديل بخلاف حكم الزكاة في الأصل ولا يمكن إبقاء ما كان ثابتاً بقاء البديل فوجب القول بالاستئناف ألا ترى ان في ابتداء الحول يضم الجنس الى الجنس ولا يضم الى خلاف الجنس فكذلك في أثناء الحول يبني عند المجانسة ويستقل عند اختلاف الجنس **﴿** ولنا **﴿** ان وجوب الزكاة في السائمة باعتبار العين حتى يتغير نصابها من الدين والخفاء فيه مطلوب من العين والعين الثاني غير الاول بخلاف مال التجارة فان للمعتبر فيه صفة المالية دون العين حتى يعتبر النصاب من قيمته ثم الاستبدال بمحقق ماهو المقصود من مال التجارة وهو الاسترباح وضاها ماهو المقصود بالسائمة لأن مقصود أصحاب السواهم استبقاؤها في ملكهم عادة وذلك بعدم الاستبدال فيكون نظير ترك الاسامة فيها وكذلك ان باعها بدراهم يريد به الفرار من الصدقة أو لا يريد به ذلك فلا زكاة عليه الا بحول جديد ولم يبين في الكتاب انه هل يكره له هذا الصنيع فلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه على قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وهو نظير اختلافهم في الاحتيال لا بطلان الشفعة ولا سقاط الاستبراء محمد رحمه الله تعالى يقول الزكاة عبادة محضة والفرار من المباداة ليس من أخلاق المؤمنين وأبو يوسف رحمه الله تعالى

يقول هذا امتناع من التزام الحق مخافة ان لا يخرج منه اذا التزمه فلا يكون مكروهاً كمن امتنع من جمع المال حتى لا يلزمه حرج أو زكاة وهذا لأن المذموم منع الحق الواجب وليس في هذا الاستبدال من منع الحق الواجب شيء **﴿** قال **﴿** وإن حال الحول على سائته وعنده نصاب من الدراهم فزكى السائمة ثم باعها بدراهم ثم تم الحول على الدراهم التي كانت عنده لم يزك معها أثمان الابل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وزكها في قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى قالوا الضم لملة المجانسة وهي موجودة في ثمن الابل السائمة وأداء الصدقة عن أصله لا يمنع ضم الثمن الى ما عنده كمن أدى صدقة الفطر عن عبد الخدمة ثم باع به بدراهم أو أدى عشر الطعام عن الخارج من أرضه ثم باع به بدراهم أو جعل السائمة علوفة بعد أداء الزكاة عنهما ثم باعها بدراهم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى استدلل بقوله صلى الله عليه وسلم لا تاني الصدقة غير ممدود وإيجاب الزكاة في ثمن السائمة في هذا الحول بعد ما أدى الزكاة عن أصلها يؤدي الى التاني الصدقة ولأن وجوب الزكاة باعتبار صفة المالية وانما يبقى بالعين المالية التي كانت له بملاك الأصل لأن تجدد له ملك المالية وانما تجدد له بالبيع ملك العين والعين بدون صفة المالية لازكاة فيهما ثم زيادة الزكاة باعتبار زيادة الثمن ولم يستفد ذلك بالبيع لأنه كان غنياً باصل هذا المال حقيقة وشرعاً بخلاف المستفاد به أو وراثة فقد استفاد به زيادة الثمن وبخلاف أداء صدقة الفطر عن عبد الخدمة فالمالية غير معتبرة فيه حتى يجب عن الحر والعبد المستغرق بالدين وإن كانت مالية مستحقة بخلاف الزكاة ولا معتبر للحول فيه حتى لو ملك عبداً ليلة الفطر أدى عنه صدقة الفطر والعشر كذلك لا معتبر بالحول فيه ووجوبه ليس باعتبار المالية بل هو مؤنة الارض النامية ثم هو لم يكن غنياً بما عنده من الطعام حتى اذا بقى في ملكه أحوالاً لا شيء فيه فالباع أفاده الثمن شرعاً وكذلك السائمة اذا جعلها علوفة فقد خرج من أن يكون غنياً بها شرعاً فالباع استفاد صفة لثمنه وبالمستفاد بالهبة سواء بخلاف ما نحن فيه على ما بينا **﴿** قال **﴿** واذا قتل الرجل قضى على عاقلة القتال لولده بالدية من الابل ثم قبضها بعد الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول من حين قبضها لأن وجوب الزكاة في الابل بصفة الاسامة وما يكون في الدية لا يكون سائمة ولأن الدية على العاقلة ليست بدین على الحقيقة حتى لا يستوفى من تركه من مات منهم فالملك للوارث يحصل بالقبض حقيقة وكذلك لو تزوج امرأة على ابل بفير أعياها لم يكن عليها فيها زكاة

حتى يحول الحول بعد القبض لما بينا ان ما في الذمة لا يكون سائئة فان تزوجها على ابل سائئة بأعيانها وحال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا قبضت منها نصابا كاملا فعليه الزكاة لما مضى ثم رجع وقال لا زكاة عليها حتى يحول عليها الحول بعد القبض * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا قبضت منها شيئا يلزمها أداء الزكاة بقدر المقبوض لما مضى سواء كان نصابا أو دونه وجه قولها انها بالعقد ملكت الصداق ملكا تاما بدليل انها تلك التصرف فيه على الاطلاق وانما انعدم اليد وذلك غير مانع من انعقاد الحول ووجوب الزكاة فيه كالمبيع قبل القبض والمنصوب اذا كان الغاصب مقرا وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها ملكت للمالية ابتداء بقصد الشكاح فلا يتم ملكها فيه الا بالقبض كالدبة على العاقلة بخلاف المبيع فان ملك للمالية لا يثبت ابتداء بالمبيع بل يحول من أصل كان مالا الى بدله وهذا لان وجوب الزكاة في السائفة باعتبار معنى النماء وقبل القبض الحكم متردد بين أن يسلم لها بالقبض أو ينصف بالطلاق قبل الدخول بخلاف ما بعد القبض ولهذا لو مر يوم الفطر على العبد المجهول صداقهم طلقها قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر بخلاف ما بعد القبض فصار الحاصل أن بالعقد يحصل أصل الملك وتتمام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصبر وره نصاب الزكاة ينبت على تمام المقصود لا على حصول أصل الملك بخلاف التصرف فان نفوذه ينبت على ثبوت أصل الملك وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المبيع قبل القبض أنه لا يكون نصاب الزكاة لان الملك فيه غير تام حتى لا تلك التصرف فيه ثم وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول أن الصدق بمنزلة مال البدل فان أصله لم يكن مال الزكاة ومن أصله أن مال البدل يجب فيه الزكاة فلا يلزمه الاداء حتى قبض نصابا تاما على ما بيناه ولكنه رجع عن هذا فقال هناك أصله كان مالا وهذا أصله وهو ملك الشكاح لم يكن مقبوضا والصداق جعل صلته من وجه فلا يتم ملكها للمال الا بالقبض فان طلقها الزوج قبل الدخول بها والصداق خمس من الابل فليس عليها زكاة في نصيبها في قول أبي حنيفة لانه دون النصاب ولو كان عسرا كان عليها الزكاة في نصيبها في قوله الاول وفي قوله الآخر لا زكاة عليها في الوجهين وعلى قولها يلزمها زكاة نصيبها في الوجهين * قال * رجل له ابل سائئة فأراد أن يستعملها أو يعطيها فلم يفعل ذلك حتى حال عليه الحول فعليه زكاة السائئة لانها كانت سائئة في جميع

الحول وما نوى كان حديث النفس وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لأمي عما حدثوا به أنفسهم ما لم يعملوا أو يشكوا ثم الاستعمال فدل وذلك لا يحصل بالنية ما لم يفعل ألا نرى أن من نوى في عبد الخدمة أن يكون للتجارة لا يصير للتجارة ما لم يغير فيه بخلاف ما اذا كان للتجارة فذمه للخدمة لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها فافترت النية بالعمل وهو نظير الكافر ينزى الاسلام لا يصير مسلما ما لم يأت بعلامة الشهادة والمسلم لو نوى أن يكفر واليماذ بالله صار كافرا بنيته ترك الاسلام * قال * رجل له عشر من الابل السائفة نخل عليها حولان فعليه للجنة الأولى شاتان وللجنة الثانية شاة ولم يبين في الكتاب أنه هل يأثم بما صنع فكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول هو آثم بتأخير الاداء بعد الوجوب وهكذا ذكره في المنتقى . وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال من أخر أداء الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادته وفرق محمد رحمه الله تعالى على مذهبه بين الزكاة والحج فقال في الزكاة حق الفقراء وفي تأخير الاداء اضرار بهم ولا يسمه ذلك بخلاف الحج وكان أبو عبد الله البايعي يقول يسمه التأخير في الزكاة لأن الامر به مطلق عن الوقت وهكذا رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وفرق على قوله بين الزكاة وبين الحج وقال أداء الحج بخص بوقت وفي التأخير عنه تقويت لانه لا بدري هل يبقى الى السنة الثانية أم لا وليس في تأخير الزكاة تقويت فكل وقت صالح لأدائها ثم في السنة الاولى وجب عليه شاتان فانقص قدرهما من العشر فلا يلزمه في الثانية الا شاة وهذا عندنا وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يلزمه شاتان للسنة الثانية فان دين الزكاة عنده لا ينزع وجوب الزكاة قال لانه دين وجب لله تعالى كالذمور والكمارات والفقه فيه أنه ليس بدين على الحقيقة حتى يسقط بوجه قبل الاداء . وكان البايعي يفرق على أصل زفر رحمه الله تعالى بين دين الزكاة عن الاموال الظاهرة والباطنة فقال في الاموال الظاهرة للساعي حق المطالبة بها فكان نظير دين الباطنة بخلاف الاموال الباطنة وقيل لابي يوسف رحمه الله تعالى ما حجتك على زفر رحمه الله تعالى فقال ما حجتني على رجل يوجب في مائتي درهم أربعمائة درهم ومراذه اذا ملك مائتي درهم خال عليها ثمانون حولا . ثم دين الزكاة عن الاموال الباطنة بمنزلة عن الاموال الظاهرة فان المصدق كان يأخذ منها في عبد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة من بعده رضى الله عنهما حتى فوض عثمان رضى الله عنه الاداء الى أبواب الاموال لما خاف المشقة

والحرج في تفتيش الأموال عليهم من سماء السوء فكان ذلك توكيلا منه لصاحب المال بالاداء
فنفذ توكيله لانه كان عن نظر صحيح وقد ثبت المطالبة به المصدق اذا مر بالمال عليه في
سفره فلهذا منع وجوب الزكاة وعن أبي يوسف رحمه الله أن دين الزكاة عن المال القائم يمنع
وجوب الزكاة وعن المال المستهلك لا يمنع وجوب الزكاة لان المال القائم يتصور ان يمر به
على العاشر حتى يثبت له حق الاخذ بخلاف المستهلك قال قال وان كانت الابنية غسقا
وعشرين ففليه للحول الاول بنت غناض والحول الثاني أربع شياه لما بينا قال رجل
له أربع وعشرون فصيلا وثلاثة سنة ففليه فيها بنت غناض لان الصغار تبع للسنة تعد معها
كما قال صلى الله عليه وسلم وتعد صغارها وكبارها وهذا لان ما هو الواجب موجود
في ماله فاذا أوجبنا لم يخرج الواجب من أن يكون جزءا من النصاب بخلاف ما اذا كان
الكل صغارا فان كان له خمس وسبعون فصيلا وثلاثة سنة ففلي قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجب الا تلك الواحدة لان الوجوب باعتبارها وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى يجب تلك الواحدة مع فصل لانه يوجب في الصغار منها وقد بينا هذا قال
رجل له ابل سائمة قد اشتراها للتجارة ففليه فيها زكاة التجارة عندنا . وقال الشافعي
رحمه الله تعالى فيها زكاة السائمة الا أن لا يكون نصاب السائمة تاما فيؤخذ عليه زكاة
التجارة اذا كانت القيمة نصابا ولا خلاف في أنه لا تلزمه الزكاة ان جعلا لان وجوب كل
واحد منهما باعتبار صفة السالية ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى زكاة السائمة أقوى لان وجوبها
باتفاق الأمة والنصوص الظاهرة والضعيف لا يعارض القوي فاذا أمكن ايجاب زكاة
السائمة لا تظهر زكاة التجارة وفي ترجيح زكاة السائمة منفعة للفقراء لأن الساعي يأخذها
وزكاة التجارة مفقودة اذاؤها الى من وجبت عليه وربما لا يؤدي وعلاؤنا رحمهم الله تعالى
قالوا ان ذب التجارة ينعدم ما هو المقصود بالسوم وما لأجله أوجب زكاة السائمة لأن الناب
في السائمة مطلوب من عيها وذلك لا يحصل الا باستيفاء الملك فيها وذبة التجارة ينعدم هذا
فكانت سائمة صورة لا معنى وهو مال التجارة صورة ومعنى قدر جمع زكاة التجارة لهذا
وحق الاخذ ثابت للساعي سواء أوجب فيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة فانه مال ظاهر
يحتاج صاحبه الى حماية الامام وثبت حق الاخذ باعتبار الحاجة الى الحماية بخلاف سائر
أموال التجارة حتى اذا احتاج الى الحماية فيها بالمرور على الماشركان له أن يأخذ الزكاة منها

قال قال وان كانت السائمة بين رجل مسلم عاقل وبين صبي أو مجنون أو كافر ففلي الرجل
المسلم العاقل زكاة نصيبه لو بلغ نصابا ولا شيء على الآخر لما بينا أن حالة الاختلاط معتبرة
بحالة الانفراد قال قال وإذا ذهب العدو بالسائمة أو غصبها غاصب ثم رجعت الى صاحبها
بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى كذلك في الذي
ذهب بها العدو لأهم ملكوها بالاقرار وفي المقصوب المجعود تلزمه الزكاة لما مضى
اذا وصلت الى يده . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه فيها الزكاة لما مضى اذا وصلت
الى يده بناء على أصله أنهم لا يملكون أموالا بالاقرار . وجه قولها ان وجوب الزكاة في
السائمة باعتبار الملك دون اليد . ألا ترى أن ابن السبيل تلزمه الزكاة لما مضى اذا وصلت
يده الى الأموال لقيام ملكه فيها فكذلك في المقصوب فان بالنصب تنعدم اليد بالمقصوب
منه دون الملك . وجه قولنا حديث على رضي الله تعالى عنه موقوف عليه ومرفوعا الى
النبي صلى الله عليه وسلم قال زكاة في مال الصغار وممنه مال يتعدى الوصول اليه مع قيام
الملك من قولك بعير ضامر اذا كان يخف فقام قيام الحياة فيه وان عمر بن عبد العزيز في خلافته
لما أمر برد أموال بيت المال على أصحابها قيل أفلا تأخذ منهم زكاة لما مضى قال لا
فانها كانت ضاراً والمعنى فيه أن وجوب الزكاة في السائمة كان باعتبار معنى النماء وقد
انسد على صاحبها طريق يحصل النماء منها بمجود الناصب اياها فالتقدم مالا لجله كان نصاب
الزكاة بخلاف ابن السبيل فان النماء يحصل له يد ثاية كما يحصل يده فكان نصاب الزكاة
لهذا وكذلك الضالة وما سقط منه في البحر من مال التجارة اذا وصلت يده اليه به د
الحول فليس عليه الزكاة لما مضى لأن معنى المالية في النمو والانتفاع وذلك منعدم فكان
مستهلكا معنى وان كان قائما صورة وكذلك الدين المجعود وأطراف الجواب فيه في الكتاب
وروي هشام عن محمد رحمهما الله تعالى قال ان كان معلوما للقاضي ففليه الزكاة لما
مضى لمكانه من الاخذ بمل القاضى . وجه رواية الكتاب انه لا زكاة عليه سواء كانت
له بينة أو لم تكن له بينة اذ ليس كل شاهد بديل ولا كل قاض بديل وفي الحماية بين يديه
في الخصومة ذل فكان له أن لا يذل نفسه وكثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا اذا كانت
له عليه بينة تلزمه الزكاة لما مضى لأن التفتيش جاء منه . وروي ابن سماعه عن أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ان المدين اذا انقر معه سرا وبجود في العلانية فليس عليه

الزكاة لما مضى إذا أخذه بمنزلة الجاحد سرّاً وعلاية **قال** **﴿** وإذا كان النصاب كاملاً في أول الحول وآخره فالزكاة واجبة وإن انتقص فيها بين ذلك وقتاً طويلاً ما لم ينقطع أصله من بدنه وماله السائمة والتجارة فيه سواء عندنا **﴿** وقال زفر رحمه الله تعالى لا تازمه الزكاة إلا أن يكون النصاب من أول الحول إلى آخره كاملاً **﴿** وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال إنما يعتبر بحال النصاب في آخر الحول خاصة ولا يعتبر في أوله **﴿** وحده قول زفر رحمه الله تعالى أن حول الحول على المال شرط لوجوب الزكاة وكل جزء من الحول بمنزلة أوله وآخره **﴿** ألا ترى أنه لو هلك جميع النصاب في خلال الحول يجعل كالهلاك في أول الحول وآخره وكذلك السائمة إذا جعلها حولة وعلوفة في وسط الحول أقطع به الحول كما لو فعل ذلك في أوله وآخره وهذا لأن مادون النصاب ليس بمحل لوجوب الزكاة فيه كالعلوفة **﴿** وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال القياس هكذا ولكنني أزيه لأن النصاب فيها معتبر من قيمته ويشق على صاحب المال تقويم ماله في كل يوم فلدفع المشقة قلنا إنما يعتبر بحال النصاب عند وجوب الزكاة وذلك في آخر الحول **﴿** ولنا **﴿** أن اشتراط كمال النصاب ليحصل به صفة الثنى للمالك والثنى معتبر عند ابتداء الحول لينتفعده الحول على المال وعند كماله لتجب الزكاة فاما فيما بين ذلك فليس بحال انقضاء الحول ولا بحال وجوب الزكاة فلا يشترط غنى المالك فيه إنما هو حال بقاء الحول المنتفع فلا بد من بقاء شيء من الحل لبقاء الحول فإذا هلك كله لم يبق شيء من الحل صالحاً لبقاء الحول وكذلك إذا جعلها علوفة أو أوعدها للاستعمال لم يبق شيء من الحل صالحاً لبقاء الحول فاما بعد هلاك البعض فبقى الحل صالحاً لبقاء الحول وهو نظير عقد المضاربة يبقى على الألف شيء بعضها حتى إذا بيع فيها يحصل جميع رأس المال أولاً بخلاف ما إذا هلك كل ما أعطيته الشافعي رحمه الله تعالى من المشقة صالحة لاسقاط اعتبار كمال النصاب في خلال الحول لا في أوله لأنه لا يشق عليه تقويم ماله عند ابتداء الحول ليعرف به انقضاء الحول كالألف في ذلك في آخر الحول ليعرف به وجوب الزكاة في ماله **﴿** قال **﴿** ويحتسب على الرجل في سائمة العبياء والمجنه والصغيرة وما أشبهها ولا يؤخذ شيء منها لأن المعتبر فيها كمال النصاب من حيث العدد وذلك حاصل بالسكل والاصل فيه حديث عمر رضي الله عنه فان الناس شكوا إليه من السائمة فقالوا أنهم يمدون علينا السخال ولا يأخذونها

فقال عمر رضي الله عنه للسائي عد عليهم السخلة وإن جاءها الراعي يحمل على كنفه ألتنا ركنا لكم الربى والأكية والماخض وخلف النثم وذلك عدل بين خيار المال ورداله بقول عمر رضي الله عنه أخذنا وقتلنا لا تؤخذ الربى وهي التي تربي ولدها ولا الأكية وهي التي تسمن للاكل قال بنو رحمه الله تعالى هي الاكولة وأما الأكية فهي التي تكثر تناول العلف ولكن في عادة العوام أنهم يسمون التي تسمن للاكل الأكية ومقصود محمد رحمه الله تعالى تعليم العوم فاختر ما كان معروفاً في لغتهم ليكون أقرب إلى أفهامهم مع ما فيه من اتباع الأثر الآن يشكل عليه هذه اللغة والماخض هي التي يطنها ولد وخلف النثم ظاهر لا يؤخذ من ذلك شيء لأنها من أعز الاموال عند أرباب المواشي **﴿** وقال صلى الله عليه وسلم لما يكركرا ثم أوال الناس ثم لا نظرن إلا بواب الاموال في تركها أخذن الكرا ثم نظرن للفقراء في تركها أخذن من الصغار والعجاف مع عداها عليهم ليعتدل النظر من الجانبين **﴿** قال **﴿** وإذا وجبت الصدقة في السائمة ثم باعها صاحبها جاز به عندنا ولم يجز في قدر الزكاة عند الشافعي رحمه الله تعالى قولاً واحداً وله فيها وراء ذلك قولان **﴿** وحيثه أن نصاب الزكاة صار مشغولاً بحق الفقراء فيمتنع على صاحبها بيعها كالعبد المديون والنصاب لوجوب الزكاة فيه يصير كالمرهون بما وجب فيه وبيع المرهون لا يجوز **﴿** وعلموا نارحمهم الله تعالى استدلووا بحديث حكيم ابن حزم رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إليه ديناراً وأمره أن يشتري به أضحية فاشتري شاة بالدينار ثم باعها بدينارين فاشتري شاة أخرى بدينار وجاءه بالاشاة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك الله لك في صفقتك فقد جاوز بيع الأضحية بعد ما وجب حق الله تعالى فيها فصار هذا أصلاً لنا أن تلقى حق الله تعالى في المال لا يمنع جواز البيع فيه والمعنى أن البيع يمتد للملك والقدرة على التسليم وملكه باق بعد وجوب الزكاة فيها ودرته على التسليم باعتبار بدنه ولم يختل ذلك بوجوب الزكاة فيه فكان بيعه نافذاً بخلاف المرهون فان اليد هناك مستحقة عليه للمرتبة فلم يكن مقدور التسليم له بخلاف العبد المديون فان ماله مستحقة عليه للترميم بدينه وجواز البيع باعتبار المالية ثم الزكاة في المال لا تتعلق بالمال تلقاً بمنين فيه حتى أن لصاحب المال اختيار الاداء من موضع آخر فهو نظير تلقى حق أولياء الحماية بركة الجاني وذلك لا يمنع صحة بيع المولى فيه كما قلنا فكذلك هذا **﴿** قال **﴿** وإذا حضر المصدق بعد البيع فاقباس أن يأخذ

كالأفافة في جميعه في وجوب صوم جميع الشهر فهذا كذلك وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الجنون إذا أفاق ينقذ الحول على ماله ولكن المراد بهذا الجنون الجنون الأصلي فقد ذكر بعده في كتاب الحسن رحمه الله تعالى إذا اعترض جنونه أن كان مقيماً في جزء من آخر السنة تتركه الزكاة وإن تم الحول وهو مجنون فقد انقطع حكم ذلك الحول ففي هذه الرواية اعتبر الأفافة في آخر السنة لأن الوجوب عندها يكون **﴿ قال ﴾** ولا زكاة على المكاتب في كسبه لأنه مصرف للزكاة بقوله تعالى وفي الرقاب ولأنه ليس ببنى بكسبه فإنه لا يملك كسبه حقيقة لأن الرق الماني للملك موجود فيه وبدون الملك لا تلبث صفة النفي والمال النافي سبب لوجوب الزكاة بواسطة غنى المالك فبدون هذه الواسطة لا يكون سببا كشرائه التقرب إعتاق بواسطة الملك وبدونه لا يكون إعتاقاً وهو ما إذا اشتراه لغيره وأما العبد المأذون فإن كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن المولى لا يملك كسبه وكذلك عندهما لأن المولى وإن كان يملك كسبه فهو مشغول بالدين والمثل المشغول بالدين لا يكون نصاب الزكاة وإن لم يكن عليه دين فكسبه لمولاه وعلى المولى فيه الزكاة إذا تم الحول **﴿ قال ﴾** وإذا كان عند الرجل من السائمة مقدار ما يجب فيه الزكاة فاستفاد من ذلك الجنس في خلال الحول بشراء أو هبة أو ميراث ضمها إلى ماعنده وزكاهما كلها عند تمام الحول عندنا. وقال الشافعي رحمه الله تعالى يعتبر للمستفاد حول جديد من حين ملكه فإذا تم الحول وجبت فيه الزكاة سواء كان نصاباً أو لم يكن **﴿ وحبته ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول فيه الحول والمراد الحول للمعبر وهو اثنا عشر شهراً والمعنى فيه أن استفاد أصل في الملك لا ما أصل في سببه فيكون أصلاً باعتبار الحول فيه كالاستفاد من خلاف الجنس بخلاف الأولاد والارباح فإنها معولة من العين فيسرى إليها حكم العين وإنما لم يعتبر فيه النصاب لأن اعتبار النصاب ليحصل النفي به للمالك وذلك حاصل بالنصاب الأول فبالزيادة بعدم يزداد النفي وذلك حاصل بالتقليل والكثير باعتبار الحول لحصول النماء من المال حتى يجبر بالنماء نقصان الحاصل بأداء الزكاة والمستفاد من هذا كمال المال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم أعلموا أن من السنة شراً تؤدون فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك من مال فلا زكاة فيه حتى يجي رأس السنة فهذا يقتضي أن عند مجي رأس السنة تجب الزكاة في الحادث كما تجب في الأصل وإن وقت

الوجوب فيها واحد ثم القسم في خلال الحول بالمال التي بها يضم في ابتداء الحول فضم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار الحانسة دون التواله فكذلك في خلال الحول ولو كان هذا مما يسرى إليه التواله لكان الأول أن يسرى إلى الحادث بمدة الحول لتقرر الزكاة في الأصل ثم ما بعد النصاب الأول **﴿ يا علي ﴾** النصاب الأول وتبع له حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فكذلك يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حول الحول على الأصل حولاً على البيع ويحرم ردان كل مال لا يعتبر فيه كان النصاب لا يجاب حتى الله عز وجل لا يعتبر فيه الحول كالاستخراج من المعدن وأما الحديث فلنا حول الحول عبارة عن آخر جزء منه وقد حال ذلك على المستفاد حول الحول على الأصل يكون حولاً على البيع معنى فإن كان انما استفادها بعد تمام الحول فلا زكاة فيها لانعدام حول آخر جزء من الحول عليها وإن كانت الفائدة من غير جنس ماعنده من السائمة لم يضمها إلى ماعنده لأنها لو كانت موجودة في أول الحول لم يضمها إلى ماعنده فكذلك إذا وجدت في خلال الحول كما لو كانت الفائدة من غير السائمة **﴿ قال ﴾** وإذا لم تكن الأبل أو البقر أو الغنم سائمة فلا زكاة فيها وذلك للحوامل والعوامل وقال مالك رحمه الله تعالى فيها الزكاة لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل شاة ثم وجوب الزكاة باعتبار الملك والمالية شكراً لعمدة المال وذلك لا ينعدم بالاستعمال بل يزداد الانتفاع بالمال بالاستعمال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل السائمة شاة والصفة متى قرنت بالاسم العلم تنزل منزلة العلم لا يجاب الحكم والمطلق في هذا الباب بمنزلة المفيد لانهما في حادثة واحدة وحكم واحد وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الحوامل والعوامل صدقة وفي الحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجبهة ولا في النخ ولا في الكسعة صدقة وفسر عبد الوارث ابن سعيد الجبهة بالخيول والنخ بالأبل والعوامل وقال السكسكي رحمه الله تعالى النخ يضم النون وفسرها بالبقر والعوامل وقال أبو عمرو غلام ثعلب هومن النخ وهو السوق الشديد وذلك إنما يكون في العوامل ثم مال الزكاة ما يطلب البها من عينه لا من منافسه ألا ترى إلى دار السكسكي وعبد الخدمة لا زكاة فيها والعوامل إنما يطلب البها من منافعها وكذلك أن كان يسكنها للعلف في مصر أو غير مصر فلا زكاة فيها لأن المؤنة تعظم على صاحبها ووجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤنة فلا تجب عند كثرة المؤنة لأن خفة المؤنة تأثيراً في

إيجاب حق الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم ماسقته السماء فيه الشر وما سقى بغير
أو دالية فيه نصف الشر وإن كان يسبى في بعض السنة ويعلقها في بعض السنة فالمبرة
لاكثر السنة لأن أصحاب السوائم لا يجحدون بدا من أن يمفوا سوائهم في زمان البرد
والبلح فجعلنا الأقل تأباً لاكثر وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن علفها بقدر ما يتبين فيه مؤنة
علقه أكثر مما كانت سائمة فلا زكاة فيها **قال** **في** والصدقة واجبة في ذكر أن السوائم
وأنها لأن النصوص جاءت باسم الأبل والبقر والغنم وذلك يتناول المذكور والآنثم طلب
الغناء من الدين متحقق في كل نوع اما من الأولاد إذا كن إناثاً بأن يستمار لها غنل أو من
السمن إذا كانوا ذكوراً فأنها مأكولة اللحم **قال** **في** وإذا باع السائمة قبل الحول يوم مجنسها
أو بخلاف جنسها أقطع الحول عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى إذا باعها بخلاف جنسها
فكذلك وإذا باعها بمجنسها لم يقطع الحول لأن الحكم الثابت في الأصل وهو غنى المالك به
مجنسها أو بخلاف جنسها لم يقطع الحول لأن الحكم الثابت في الأصل وهو غنى المالك به
يبقى بقاء البديل وقامه بروض التجارة وزفر رحمه الله يقول إذا باعها بمجنسها حكم الزكاة في
البديل لا يخالف حكم الزكاة في الأصل وإذا باعها بخلاف جنسها حكم الزكاة في البديل بخلاف
حكم الزكاة في الأصل ولا يمكن إقواء ما كان تأبياً بقاء البديل فوجب القول بالاستثناف
ألا ترى أن في ابتداء الحول يضم الجنس إلى الجنس ولا يضم إلى خلاف الجنس فكذلك
في أثناء الحول يثبت عند المجانسة ويستقل عند اختلاف الجنس **ولنا** **في** أن وجوب الزكاة
في السائمة باعتبار الدين حتى يعتبر نصابه من الدين والغناء فيه مطلوب من الدين والدين الثاني
غير الأول بخلاف مال التجارة فإن المعتبر فيه صفة المالية دون الدين حتى يعتبر النصاب من
قيمتهم ثم الاستبدال بمحقق ماهو المقصود من مال التجارة وهو الاسترباح ويضاد ماهو
المقصود بالسائمة لأن مقصود أصحاب السوائم استبقاؤها في ملكهم عادة وذلك بعدم
بالاستبدال فيكون نظير ترك الاسامة فيها وكذلك أن باعها بدارهم يريد به الفرار من الصدقة
أولا يريد به ذلك فلا زكاة عليه إلا بحول جديد ولم يبين في الكتاب أنه هل يكره له هذا
الصنيع فلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وهو
نظير اختلافهم في الاحتمال لإبطال الشفعة ولا سقط الاستبراء محمد رحمه الله تعالى يقول
الزكاة عبادة محضة والفرار من العباداة ليس من أخلاق المؤمنين وأبو يوسف رحمه الله تعالى

يقول هذا امتناع من التزام الحق عفاة أن لا يخرج منه إذا التزمه فلا يكون مكروهاً كن
امتنع من جمع المال حتى لا يلزمه حج أو زكاة وهذا لأن المذموم منع الحق الواجب وليس
في هذا الاستبدال من منع الحق الواجب شيء **قال** **في** وإن حال الحول على سائته وعنده
نصاب من الدراهم فزكى السائمة ثم باعها بدارهم ثم تم الحول على الدراهم التي كانت عنده لم يترك
مما أمان الأبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ويتركها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى قالوا الضم لمة المجانسة وهي موجودة في غن الأبل السائمة وأداء الصدقة عن أصله
لا يمنع ضم الغن إلى ما عنده كن أدى صدقة الفطر عن عبد الخدعة ثم باع بدارهم أو أدى
عشر الطعام عن الخارج من أرضه ثم باع بدارهم أو جعل السائمة علوفة بمد أداء الزكاة
عنها ثم باعها بدارهم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى استدلت بقوله صلى الله عليه وسلم لثاني
الصدقة غير ممدود وإيجاب الزكاة في غن السائمة في هذا الحول بمد ما أدى الزكاة من أصلها
يؤدي إلى الثاني الصدقة لأن وجوب الزكاة باعتبار صفة المالية وإنما يبقى بالغن المالية التي
كانت له بمك الأصل إلا أن يجده ملكاً المالية وإنما يجده بالبيع ملك الدين والدين بدون صفة
المالية لا زكاة فيها ثم زيادة الزكاة باعتبار زيادة الغنى ولم يستفد ذلك بالبيع لأنه كان غنياً
بأصل هذا المال حقيقة وشرعاً بخلاف المستفاد به أو وراثة فقد استفاد به زيادة الغنى وبخلاف
أداء صدقة الفطر عن عبد الخدعة فالمالية غير معتبرة فيه حتى يجب عن الحر والعبد المستغرق
بالدين وإن كانت مالية مستحقة بخلاف الزكاة ولا معتبر للحول فيه حتى لو ملك عبداً
ليلة الفطر أدى عنه صدقة الفطر والشر كذلك لا معتبر للحول فيه ووجوبه ليس باعتبار
المالية بل هو مؤنة الأرض الثانية ثم هو لم يكن غنياً بما عنده من الطعام حتى إذا بقي في
ملكه أحوالاً لا شيء فيه فالباع أفاده انتهى شرعاً وكذلك السائمة إذا جعلها علوفة قصد
خرج من أن يكون غنياً بها شرعاً فالباع استفاد صفة الغنى وهو المستفاد بالهبة سواء بخلاف
ما نحن فيه على ما بينا **قال** **في** وإذا غنل الرجل قضى على عاقلة القاتل لولده بالدية
من الأبل ثم قبضها بمد الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول من حين قبضها لأن
وجوب الزكاة في الأبل بصفة الإسامة وما يكون في الذمة لا يكون سائمة ولأن الدية
على العاقلة ليست بدنية على الحقيقة حتى لا يستوفى من تركه من مات منهم فالملك للوارث
بحصول التقيض حقيقة وكذلك لو تزوج امرأة على أبل بغير أعيانها لم يكن عليها فيها زكاة

حتى يحول الحول بعد القبض لما يتنا ان ما في الذمة لا يكون سائمة فان تزوجها على ابل سائمة بأعينها وحال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا قبضت منها نصابا كاملا فليها الزكاة لما مضى ثم رجع وقال لا زكاة عليها حتى يحول عليها الحول بعد القبض . وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا قبضت منها شيئا يلزمها أداء الزكاة بقدر التبرؤن لما مضى سواء كان نصابا أو دون وجه قولها انها بالمقد ملكت الصدقات ملكا تاما بذليل انها تلك التصرف فيه على الاطلاق وانما انعدم اليد وذلك غير مانع من انعقاد الحول ووجوب الزكاة فيه كالبيع قبل القبض والمنصوب اذا كان العاصم مقرا وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها ملكت المالية ابتداء بمقد النكاح فلا يتم ملكها فيه الا بالقبض كالدبة على العاقلة بخلاف المبيع فان ملك المالية لا يثبت ابتداء بالبيع بل يتحول من أصل كان مالا لا بدله وهذا لان وجوب الزكاة في السائمة باعتبار معنى الثاء وقبل القبض الحكم متردد بين أن يسلم لها بالقبض أو يشترط بالطلاق قبل الدخول بخلاف ما بعد القبض ولهذا لو مر يوم الفطر على العبد المجهول صدقاته مطلقا قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر بخلاف ما بعد القبض فصار الحاصل أن بالمقد يحصل أصل الملك وتتمام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة يبنى على تمام المقصود لا على حصول أصل الملك بخلاف التصرف فان نفوذه يبنى على ثبوت أصل الملك وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المبيع قبل القبض أنه لا يكون نصاب الزكاة لان الملك فيه غير تام حتى لا يملك التصرف فيه ثم وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول أن الصدق بمنزلة مال البدل فان أصله لم يكن مال الزكاة ومن أصله أن مال البدل يجب فيه الزكاة ولا يلزمه الاداء حتى قبض نصابا تاما على ما بيناه ولكنه رجع عن هذا فقال هناك أصله كان مالا وهذا أصله وهو ملك النكاح لم يكن مالا متقوما والصدقات جعل صلتهم وجه فلا يتم ملكها المال الا بالقبض فان طلقها الزوج قبل الدخول بها والصدقات خمس من الابل فليس عليها زكاة في نصيبها في قول أبي حنيفة لانه دون النصاب ولو كان عسرا كان عليها الزكاة في نصيبها في قوله الاول وفي قوله الآخر لازكاة عليها في الوجهين وعلى قولها يلزمها زكاة نصيبها في الوجهين قال في رجل له ال سائمة فأزاد أن يستعملها أو يعلفها فلم يقبل ذلك حتى حال عليه الحول فعليه زكاة السائفة لانها كانت سائمة في جميع

الحول وما نوى كان حديث النفس وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لأمي عما حدثوا به أنفسهم ما لم يعملوا أو يشككوا ثم الاستعمال قبل وذلك لا يحصل بالنية ما لم يقبل ألا ترى أن من نوى في عيد الخدمة أن يكون للتجارة لا يصير للتجارة ما لم يتجر فيه بخلاف ما اذا كان للتجارة فبأنه لا يخدمه لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها فافترت النية بالعمل وهو نظير الكافر ينوي الاسلام لا يصير مسلما ما لم يأت بكلمة الشهادة والسلام لو نوى أن يكفر والبياد بالله صار كافرا بنية ترك الاسلام قال في رجل له عشر من الابل السائفة خال عليها حولان فعليه للسنة الأولى شاتان وللجنة الثانية شاة ولم يبين في الكتاب أنه هل بأنهم بما صنع فكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول هو آثم بتأخير الاداء بعد الوجوب وهكذا ذكره في المتن . وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال من أخر أداء الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادته وقرئ محمد رحمه الله تعالى على مذهبه بين الزكاة والحج فقال في الزكاة حق الفقراء وفي تأخير الاداء اضرار بهم ولم يسم ذلك بخلاف الحج وكان أبو عبد الله الباخي يقول يسمه التأخير في الزكاة لأن الامر به مطلق عن الوقت وهكذا رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقرئ على قوله بين الزكاة وبين الحج وقال أداء الحج بخمس بوقت وفي التأخير عنه تقويت لانه لا بدري هل يبقى الى السنة الثانية أم لا وليس في تأخير الزكاة تقويت فكل وقت صالح لأدائها ثم في السنة الاولى وجب عليه شاتان فانتقص بقدرهما من العشر فلا يلزمه في الثانية الا شاة وهذا عندنا وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يلزمه شاتان للسنة الثانية فان دين الزكاة عنده لا يمنع وجوب الزكاة قال لانه دين وجب لله تعالى كالنذور والكفارات والفقهاء فيه أنه ليس بدين على الحقيقة حتى يسقط بيمته قبل الاداء . وكان الباخي يفرق على أصل زفر رحمه الله تعالى بين دين الزكاة عن الاموال الظاهرة والباطنة فقال في الاموال الظاهرة للساعي حق المطالبة بها فكان نظير دين العباد بخلاف الاموال الباطنة وقيل لابي يوسف رحمه الله تعالى ما حجتك على زفر رحمه الله تعالى فقال ما حجتى على رجل يوجب في مائتي درهم أربعة عشر درهم ومراده اذا ملك مائتي درهم خال عليها ثمانون حول . ثم دين الزكاة عن الاموال الباطنة بمنزلة عن الاموال الظاهرة فان المصدق كان يأخذ منها في عيد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفين من بعده رضى الله عنهما حتى فوض عثمان رضى الله عنه الاداء الى أبواب الاموال لما خاف الشقاق

نفسه على صدقة الفطر بعله أنه أوجب كفاية للمسكين في يومه وعلى هذا إدامات وعليه صلوات يعلم على لكل صلاة نصف صاع من حنطة وكان محمد بن مقاتل يقول أولاً يعلم عنه أصوات كل يوم نصف صاع على قياس الصوم ثم رجع فقال كل صلاة فرض على حدة بمنزلة صوم يوم وهو الصحيح والصاع قفيز بالحجاجة وهو ربع الها شئ وهو ثمانية أروطال في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى الأول ثم رجع فقال خمسة أروطال وثلاث رطل ومن أصحابنا من وفق فقال ثمانية أروطال بالمرقي كل رطل عشرون استاراً فذلك مائة وستون فذلك مائة وستون استاراً وخمسة أروطال وثلاث رطل بالحجاجة كل رطل ثلاثون استاراً فذلك مائة وستون وهذا ليس بقوي فقد نص في كتاب النشر واخراج عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه خمسة أروطال وثلاث رطل بالمرقي وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وأما رجع أبو يوسف حين حج مع الرشيد فدخل المدينة وسأله عن صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه سبعون شيخاً منهم كل واحد منهم يحمل صاعاً تحت ثوبه فقال وزنت هذا عن أبي عن أبيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان كل ذلك خمسة أروطال وثلاث رطل **وولنا** حديث أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أروطال وتوارث أهل المدينة ليس بقوي فقد قال مالك رحمه الله تعالى فقههم صاع أهل المدينة تحري عبد الملك بن مروان على صاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإذا آل الأمر إلى التحري فتحري عمر رضي الله عنه أولى بالمصير إليه والقفيز الحجاجة صاع عمر رضي الله عنه حتى كان الحجاجة بين به على أهل الرقاق ويقول ألم أخرج لكم صاع عمر رضي الله عنه **وقال** إبراهيم النخعي رحمه الله كان صاع عمر حجاجة ثم قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم صاعان مختلفان منهما للنفقات ومنها للصدقات فما روى أنه كان خمسة أروطال وثلاث رطل على صاع التفقات **وقال** وإن صح بعد رمضان عشرة أيام ثم مات فمليه قضاء العشرة الأيام التي صح فيها لأنه بقدرها أدرك عدة من أيام آخر والبعض معتبر بالكل وذكر الطحاوي أنه على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يلزمه قضاء جميع الشهر وإن صح يوماً واحداً وعلى قول محمد رحمه الله تعالى يلزمه القضاء بقدر ما صح وهذا وهم من الطحاوي فإن هذا الخلاف في النذر إذا نذر المريض صوم شهر ثم برأ يوماً ولم يصم فهو على هذا الخلاف

فأما قضاء رمضان فلا خلاف بينهم والفرق لأبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن هناك السبب الموجب هو النذر إلا أنه ليس للمريض ذمة صحيحة في التزام أداء الصوم حتى يبرأ فغداً البرء يصير كالجدد للنذر والصحيح إذا قال الله تعالى أن أصوم شهراً ثم مات بعد يوم فمليه قضاء جميع الشهر وهنا السبب الموجب الأداء أدراك عدة من أيام آخر فلا يلزمه القضاء إلا بقدر ما أدرك والمسافر في جميع هذه الوجوه بمنزلة المريض **وقال** مسافر أصبح صائماً ثم قدم المصر فافتي بأن صيامه لا يجوز به وأنه عاص فأفطر فمليه القضاء ولا كفارة عليه والكلام في هذه المسئلة في فصول أحدها أن أداء الصوم في السفر يجوز في قول جمهور الفقهاء وهو قول أكثر الصحابة وعلى قول أصحاب الظواهر لا يجوز وهو مروى عن ابن عمر وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما يستدلون بقوله تعالى فعدة من أيام أخر فصار هذا الوقت في حقه كالشهر في حق القيم فلا يجوز الأداء قبله وقال صلى الله عليه وسلم الصائم في السفر كالغافر في الحضر وقال ليس من البر الصيام في السفر وفي رواية ليس من أوبرم صيام في السفر **وقولنا** قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وهذا يعم المسافر والقيم ثم قوله ومن كان مريضاً أو على سفر لبيان الترخص بالفطر فينتي به وجوب الأداء لأجوازه وفي حديث عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال يا رسول الله إنني أسافر في رمضان أفأصوم فقال صلى الله عليه وسلم صم إن شئت وفي حديث أنس رضي الله عنه قال سأفركنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان ففنا الصائم ومنا المغطر لا يعيب البعض على البعض وتأويل حديثهم إذا كان يجده الصوم حتى يخاف عليه الهلاك على ما روى أنه مر برجل منعى عليه قد اجتمع عليه الناس وقد ظلل عليه فقال عن حاله فقيل أنه صائم فقال صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر يعني لمن هذا حاله والثاني أن المسافر في رمضان لا بأس بها وعلى قول أصحاب الظواهر يستديم السفر في رمضان ولا ينشئه والدليل على جواز المسافر حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من المدينة إلى مكة لليلتين خلتا من رمضان فقام حتى أتى قديداً فشكى الناس إليه فأفطر ثم لم يزل مفطراً حتى دخل مكة فإن سافرت في رمضان فقد سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن صمت فقد صام وإن أفطرت فقد أفطرت وكل ذلك واسع والثالث إذا أنشأ السفر في رمضان فله أن يترخص بالفطر وكان علي وابن عباس كانا يقولان ذلك لمن أهل الهلال

مشروعة خلفا عن الصوم والجمع بين الخلف والاصل لا يكون وهو خلت غير مقول بل هو ثابت بالنص في حق من لا يطبق الصوم فلا يجوز إيجابه في حق من يطبق الصوم ولا يجوز أن يجب باعتبار الولد لأنه لا صوم على الولد فكيف يجب ما هو خلف عنه ولأنه لا يجب في مال الولد ولو كان باعتباره لوجب في ماله كنفقته ولتضاعف بتعدد الولد وأما الشيخ الكبير الذي لا يطبق الصوم فإنه يفطر ويصوم لكل يوم نصف صاع من حنطة . وقال مالك لا فدية عليه قال لأن أصل الصوم لم يلزمه لكونه عاجزا عنه فكيف يلزمه خلفه لأن الخلف مشروع ليقوم مقام الأصل ولنا أن الصوم قد لزمه لشهود الشهر حتى لو تحمل الشقة وصام كان مؤذيا للفرس وأما يباح له الفطر لأجل الخرج وعذره ليس بعرض الزوال حتى يصار إلى القضاء فوجب التقية كمن مات وعليه الصوم يوصيه أن الصوم لزمه لا باعتبار عينه بل باعتبار خلفه كالكفارة تجب على العبد لا باعتبار المال بل باعتبار خلفه وهو الصوم والاصل فيه قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين جاء عن ابن عباس رضي الله تعالى عنه وعلى الذين يطيقونه فلا يطيقونه فدية وقيل حرف لا مضمرة فيه منناه وعلى الذين لا يطيقونه قال الله تعالى بين الله لكم أن ترضوا أي ثلاثا ترضوا أو الجص أو الحصة متعمدا فعليه القضاء ولا كفارة عليه وقد بينا هذا ومراده غلبت الأرض فأما إذا أكل الطين الأريزي نذرته الكفارة رواه ابن رستم عن محمد رحمهما الله تعالى لأن هذا مما يتداوى به فإنه والغاريقون سواء . قال ابن رستم قلت لمحمد فإن أكل من هذا الطين الذي يقلى ويؤكل قال لا أدري ما هذا والصحيح أنه نذرته الكفارة لأنه يؤكل بنفسه على سبيل التداوى فقد ينفع المرطوب . قال ويكره للصائم مضغ الملك ولا يفطره لأن مضغ الملك بدفع المدة ويشهي الطعام ولم يأن له فهو اشتغال بما لا يفيد والناظر إليه من بعد يظن أنه يتناول شيئا فينهمه ولا يأمن أن يدخل شيئا منه خلفه فيكون معرضا صومه للفساد ولكن لا يفطره لأن عين الملك لا تصل إلى حلقه إنما يصل إليه طعمه وهذا إذا كان الملك مصصا ملثما فإذا لم يكن ملثما فضنه حتى صار ملثما غسد صومه لأنه تفتت أجزاءه فيدخل حلقه مع ريقه . قال ولا بأس بأن تمضغ المرأة لصبغها طعاما إذا لم تجد منه بدا لأن الحال حال الضرورة ويجوز لها الفطر لحاجة الولد فلا يجوز مضغ الطعام كان أولى فاما إذا كانت

تجد من ذلك بدا يكره لها ذلك لأنها لا تأمن أن يدخل شيء منه حلقها فكانت معرضة صومها للفساد وذلك مكروه عند عدم الحاجة قال صلى الله عليه وسلم من حام حول الحلي يوشك أن يقع فيه والله تعالى أعلم بالصواب

باب صدقة الفطر

(الاصل) في وجوب صدقة الفطر حديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا أصاعا من تمر أو صاعا من شعير وحديث عبد الله بن ثعلبة الدوي وقال البدرى الذي بدأ به محمد رحمه الله تعالى الباب فقال خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادوا عن كل حر وعبد صغير أو كبير نصف صاع من تمر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير وحديث ابن عباس رضي عنه أنه خطب بالبرصة فقال ادوا زكاة فطركم ففطر الناس بعضهم إلى بعض فقال من هنا من أهل المدينة قوموا رحمكم الله فعملوا اخوانكم فانهم لا يعلمون كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا في هذا اليوم أن نؤدى صدقة الفطر عن كل حر وعبد نصف صاع من تمر أو صاعا من تمر أو صاعا من شعير ثم الشافعي رحمه الله تعالى أخذ بحديث ابن عمر وقال أنها فريضة بناء على أصله أنه لا فرق بين الواجب والفريضة وعندنا هي واجبة لأن نبوتها بدليل موجب للعمل غير موجب علم اليقين وهو خبر الواحد وما يكون بهذه الصفة يكون واجبا في حق العمل ولا يكون فرضا حتى لا يكفر جاحده إنما الفرض ما ثبت بدليل موجب للعلم وقيل في قوله تعالى قد أفلق ثم نرى وذكر اسم ربه فصلى أى تطهر بأداء زكاة الفطر وصلى صلاة العيد بعده ثم سبب وجوب صدقة الفطر رأس يونه بولائه عليه قال صلى الله عليه وسلم ادوا عن تمونون وحرف عن الانتزاع من الشيء فيجتمل أحد وجبت أمان أن يكون سببا ينزع منه الحكم أو يحل بغيره عليه ثم يؤدي عنه وبطل الثاني لاستحالة الوجوب على العبد والكافر فعين الأول ولأنه يتضاعف بتضاعف الرؤس فعمل أن السبب هو الرأس وإنما يعمل في وقت مخصوص وهو وقت الفطر ولهذا يضاف إليه فيقال صدقة الفطر والاضافة في الأصل وإن كان إلى السبب فقد يضاف إلى الشرط مجازا فإن الاضافة تحمل الاستمارة فاما التضاعف بتضاعف الرؤس لا يحتمل الاستمارة ثم هي عبادة فيها معنى

الموتة ولهذا لا يشترط لوجوبه كمال الاهلية ومعنى الموتة يرجع الرأس في كونه سبباً على الوقت وإذا كان الوجوب في وقت الفطر من رمضان وهو عند طلوع الفجر من يوم الفطر يستحب أدائه كما وجب قبل الخروج إلى المصلى لحديث ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرهم أن يؤدوا صدقة الفطر قبل أن يخرجوا إلى المصلى وقال انهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم والمعنى أنه إذا أدى قبل الخروج فخرج قلب الفقير عن حاجة البéal ففزع لأداء الصلاة وتبيل في يوم الفطر يستحب للمرءة أشياء أن يستل ويستاك وتطيب ويلبس أحسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتناول شيئاً ثم يخرج إلى المصلى ﴿ قال ﴾ وعلى المسلم المورس أن يؤدى زكاة الفطر عن نفسه اما اشتراط الاسلام فلا في آخر حديث ابن عمر رضي الله عنه قال من المسلمين وقال صلى الله عليه وسلم في زكاة الفطر طهرة للصائمين من اللغو والرفث . وقال عمر رضي الله عنه الصوم محبوب بين السماء والارض حتى تؤدى زكاة الفطر ولا تهاجدة فلا تجب الا على من هو أهل ثوابها وهو المسلم وأما اشتراط البسار فقول علياً . وقال الشافعي رحمه الله تعالى من ملك قوت يومه وزيادة بقدر ما يؤدى زكاة الفطر فيؤدى زكاة الفطر لأنه ذكر في آخر حديث ابن عمر رضي الله عنه غنى أو فقير ولأنه واجد لما يتصدق به فضلاً عن حاجته فيزومه الأداء كاللوسر وهذا لأن صدقة الفطر تشبه الكفارة دون الزكاة حتى لا يعتبر فيها الحول وفي الكفارة يعتبر تيسر الاداء دون الثنى فكذلك في زكاة الفطر ﴿ ولنا ﴾ قوله صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى ولأن الفقير محل الصرف اليه فلا يجب عليه الأداء كالذي لا يملك الا قوت يومه وهذا لأن الشرع لا يرد بما لا يفيد فلو قلنا بأنه يأخذ من غيره ويؤدى عن نفسه كان اشتغالاً بما لا يفيد وحديث ابن عمر رضي الله عنه محمول على ما كان في الابتداء ثم نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم انما الصدقة ما كانت عن ظهر غنى أو ما بقى غنى أو هو محمول على الندب فإنه قال في آخره أما غنيكم فيزكركم الله وأما فقيركم فيعطيه الله أفضل مما أعطى ثم البسار المتبر لا يجب زكاة الفطر أن يملك ما يبيد درهم أو ما يساوي مائتي درهم من الدراهم التي تلبس النقرة فيها على النش فضلاً عن حاجته ويتلق بهذا البسار أحكام ثلاثة حرمة أخذ الصدقة ووجوب زكاة الفطر والاضحية وكما يؤدى عن نفسه فكذلك يؤدى عن أولاده الصغار لأن رأس أولاده في معنى رأسه فإنه يتوهم بولايته وقد بينا أن سبب الوجوب هذا وكذلك يؤدى عن مماليكه للخدمة

لأنه يتوهم بولايته عليهم الثمن والمدير وأم الولد في ذلك سواء فإن ولايته عليهم لا تنعدم بالتدبير والاستيلاء انما تستحل المالية بهذا السبب ولا عبرة للمالية فإنه يؤدى عن نفسه وعن أولاده الصغار ولا مالية فيهم ما خلا مكاليفه فإنه لا يؤدى عنهم لأن ولايته عليهم قد اختلفت بسبب الكتابة فإن المكاتب صار بمنزلة الحر في حق اليد والتصرف وحكي عن عطاء أنه يؤدى عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم أدوا عن كل حر وعبد . وقال المكاتب عبد ما بقي عليه درهم ولكننا نستدل بقوله صلى الله عليه وسلم أدوا عن تمتعون وهو لا يمتون للمكاتب وعن ابن عمر رضي الله عنه أنه كان يؤدى زكاة الفطر عن جميع مماليكه الا المكاتبين له وليس على المكاتب أن يؤدى عن نفسه ولا عن مماليكه الا على قول مالك رحمه الله تعالى فإنه يجعل المكاتب مالاً لكسبه بناء على أصله أن المملوك من أهل ملك المال اذا ملكه المولى وعندنا المملوك مال ليس من أهل ملك المال للتضادين المالكية وبين المملوكية والمكاتب ليس بمالك لكسبه على الحقيقة وقد بينا أن شرط الوجوب الثنا وذلك لا يثبت بدون حقيقة المالك والدليل على إباحة الأخذ له وإن كان في يده كسب ﴿ قال ﴾ ويؤدى المسلم عن مملوكه الكافر عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يؤدى عنه وهذه المسئلة تنبئ على أصل وهو أن الوجوب عندنا على المولى عن عبده فتعتبر أهلية المولى وعنده الوجوب على البدي ثم يتعمل المولى عنه فيعتبر كون البدي أهلاً للوجوب عليه وهو يستدل لاثبات هذا الاصل بحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر على كل حر وعبد ولأنها طهرة للصائم ووجوب الصوم على البدي وقيل صدقة الفطر للصوم كسجود السهو للصلاة والسجود يجب على المصلي لاعلى غيره . وقال ابن عمر في صدقة الفطر ثلاثة أشياء قبول الصوم والقلاح والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر ﴿ ولنا ﴾ قوله عليه الصلاة والسلام أدوا عن تمتعون فإنما الوجوب على من خوطب بالأداء وجعله بمنزلة النفقة ونفقة المملوك على المولى فكذلك صدقة الفطر عنه ثم هذه صدقة واجبة باعتبار ملكه فكانت عليه ابتداء كزكاة المال عن عبد التجارة وهذا لأن حال البدي دون حال فقير لا يملك شيئاً لأن ذلك الفقير من أهل الملك والعبد لا فإذا لم تجب على الفقير الذي لا يملك شيئاً فلا تجب على العبد وأولى والدليل عليه أنه لا يخاطب بالأداء بخلاف الصنير الذي له مال فإنه يخاطب بالأداء بعد البلوغ اذا لم يؤده عنه وليه وحرف على في حديث ابن عمر بمضي

حرف عن قال الله تعالى اذا اكنوا على الناس يستوفون أي عن الناس ولا معتبر بالصوم
فانه يجب على الرضيع ولا صوم عليه وعلى سبيل الابتداء في المسئلة لتأخير نافع عن ابن عمر
ومقسم عن ابن عباس رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال أدوا عن كل حر وعبد
يهودي أو نصراني أو مجوسي وهو ناض ولكنه شاذ وقد بينا ان السبب رأس يثونه بولايته
عليه وذلك لاختلاف بكثر المملوك واسلامه ولا يؤدي السكنى عن مملوكه المسلم اما عندنا فلان
الوجوب على المولى والمولى ليس بأهل له وعند الشافعي رحمه الله تعالى تحمل المولى عن عبده
يستدعي أهلية أداء العباد والكافر ليس بأهل له والوجوب على العبد عنده باعتبار تحمل
المولى الأداء عنه فاذا انعدم ذلك في حق المملوك لم يجب أصلاً **قال** **﴿** وإذا كان للولد
الصغير مال أدى عنه أبوه من مال الصغير في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى
وكذلك يرضى عنه من ماله استحساناً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في كتاب
الحيل وقال محمد وزفر رحمهما الله تعالى يؤدي من مال نفسه ولو أدى من مال الصغير ضمن
وكذلك الخلاف في الوصي الا ان عند محمد وزفر رحمهما الله تعالى الوصي لا يؤدي عنه أصلاً
والقياس ما قلنا لانها زكاة في الشريعة كزكاة المال فلا يجب على الصغير ولا لها عبادة الصبي
ليس بأهل لوجوب العباد عليه فان الوجوب ينشأ على الخطاب استحساناً أبو حنيفة وأبو
يوسف رحمهما الله تعالى فقالا فيها معنى المؤنة بدليل الوجوب على الغير بسبب الصغير فهو
كالنفقة ونفقة الصغير في ماله اذا كانت له مال ثم هذه طرفة شرعية فتقاس بنفقة الختان
وهذا لانهم لو وجب عليه احتجنا الى الإيجاب على الأب فكان في الإيجاب في ماله حفظ
حق الأب وهو اسقاط عنه ومال الصبي يحتمل حقوق العباد وبه فارق الزكاة ثم على قول
أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى كما يؤدي عن الصغير من ماله فكذلك عن ممالك
الصغير يؤدي من مال الصغير وعند محمد لا يؤدي عن ممالكه أصلاً والمتوه والجنون في
ذلك بمنزلة الصغير وروى عن محمد رحمه الله تعالى ان الأب انما يؤدي عن ابنه المتوه
والجنون اذا بلغ كذلك فأما اذا بلغ مفقاً ثم جن فليس عليه ان يؤدي عنه من مال نفسه ولا
من مال ولده لانه اذا ولد مجنوناً بقي ما كان واجباً بقاء ولايته فأما اذا بلغ مفقاً فقد سقط عنه
لزوال ولايته فلا يمده بعد ذلك وان عادت الولاية لاجل الضرورة وعلى قول أبي حنيفة وأبي
يوسف رحمهما الله تعالى السبب رأس يثونه بولايته عليه وذلك لاختلاف بالجنون الأصلي

والطاري **﴿** قال **﴿** وليس على الرجل ان يؤدي عن أولاده الكبار وقال الشافعي رحمه الله
تعالى ان كانوا زمني مسرين فلهي الأداء عنهم وان كانوا أصحاء مسرين في عياله فله فيه
وجهاً واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم أدوا عن ثمنون هو ثمن ولد الزمن والمسر
وأصحها ما قالوا بان السبب رأس يثونه بولايته عليه ليكون في معنى رأسه ولا ولاية له على أولاده
الزمني اذا كانوا كباراً وبدون تقرر السبب لا يثبت الوجوب **قال** **﴿** ولا يؤدي الجسد عن
نواقله الصغار وان كانوا في عياله وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان عليه الاداء
عنهم بعد موت الأب وهذه أولع مسائل يخالف الجدة فيها الأب في ظاهر الرواية ولا يخالف
في رواية الحسن احدها وجوب صدقة الفطر والثاني التبعية في الاسلام والثالث جر الولاء
والرابع الوصية لقراءة فلان وجه رواية الحسن ان ولاية الجدة عند عدم الاب ولاية متكاملة
وهو يثونهم فيقرر السبب في حقه ووجه ظاهر الرواية ان ولاية الجدة منتقلة من الاب اليه
فهو نظير ولاية الوصي وهذا لان السبب انما يقرر اذا كان رأسه في معنى رأس نفسه
باعتبار الولاية وذلك لا يقرر في حق الجدة لان ثبوت ولايته بواسطة وولايته على نفسه ثابتة
بدون الواسطة **قال** **﴿** ولا يؤدي الروح زكاة الفطر عن زوجته. وقال الشافعي رحمه الله تعالى
يجب عليه الاداء عنها لقوله عليه الصلاة والسلام أدوا عن ثمنون وهو ثمن زوجته وملكه عليها
نظير مملوك المولى على أم ولده فانه يثبت به الفرائض وحل الوطى فكما يجب عليه الاداء عن أم
ولده فكذلك عن زوجته **﴿** ولنا **﴿** ان عليها الاداء عن ممالكها ومن يجب عليه الاداء
من غيره لا يجب على الغير الاداء عنه وهذا لان نفسها أقرب اليها من نفس ممالكها ثم
الفقعة على الزوج باعتبار العقد فلا يكون موجبا للصدقة كنفقة الاجير على المستاجر
وهذا لان في الصدقة معنى العباد وهو ما تزوجها ليحمل عنها العبادات وقد بينا ان مجرد
المؤنة بدون الولاية المطلقة لا ينهض سبباً ويقعد التساخي لا يثبت له عليها الولاية فيما سوى
حقوق التساخي بخلاف أم الولد فان للمولى عليها ولاية مطلقة بسبب ملك الرقية فان أدى
الزوج عن زوجته بأمرها جاز وان أدى عنها بغير أمرها لم يحز في القياس كما لو أدى من
أجنبي ويجوز استحساناً في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى لان العادة ان الزوج هو
الذي يؤدي فكان الامر لها باعتبار العادة فيكون كالثابت بالنص **﴿** قال **﴿** وليس
على الرجل ان يؤدي عن أبوه ولا عن أحد من قرابه وان كانوا في عياله لانه لا ولاية له

عليهم ولأنه متبرع في الاتفاق عليهم فهو كن تبرع بالاتفاق على التبرع فلا يجب عليه الصدقة عنهم باعتبارهم قال في ويؤدي صدقة الفطر عن نفسه حيث هو ويكره له أن يمت بصدقته الى موضع آخر لحديث معاذ بن جبل رضى الله عنه من نقل عشرة وصدقته عن خلاف عشرته الى غير خلاف عشرته فشره وصدقته في خلاف عشرته واما عن رقيقه فاما يؤدي صدقة الفطر حيث هو وان كانوا في بلد آخر وحكي ابن ساعة عن محمد رحمهما الله تعالى أنه رجع عن هذا القول فقال يؤدي عنهم حيث هم وجعله قياس زكاة المال ولا خلاف أن المتبرع هناك موضع المال لا موضع صاحبه فبنا كذلك . ووجه ظاهر الرواية أن الوجوب على المولى في ذمته ورأس المالك في حقه كراسه فكأن في أداء الصدقة عن نفسه يستبر موضع فذلك عن ممالك بخلاف الزكاة فإن الواجب جزء من المال حتى يسقط هلاك المال وهنا لا يسقط هلاك المالك بمسد الوجوب على المولى قال في رجلان بينهما مملوك للخدمة لا يجب على واحد منهما صدقة الفطر عنه عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يجب عليهما وهو بناء على الأصل الذي تقدم بيانه فان عنده الوجوب على العبد وهو كامل في نفسه وعندنا الوجوب على المولى عن عبده وكل واحد منهما لا يملك ما يسمى عبداً فإن نصف العبد ليس بعبد وعلى سبيل الابتداء هو يستبدل بقوله صلى الله عليه وسلم أدوا عن ثمنون وهما يمولانه فان نفقته عليهما فكذلك الصدقة عنه . وولنا أن السبب رأس يموله بولايته عليه ولا ولاية لواحد منهما عليه حتى لو أراد أن يزوجه لأبناك ذلك وتجرد وجوب النفقة لا يكون عليه وجوب الصدقة فان النفقة يجب باعتبار ملك سائر الحيوانات ولا يجب الصدقة ما لم يقرر السبب وهو رأس يموله بولايته عليه قال في كان بينهما ممالك للخدمة فلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب على واحد منهما صدقة الفطر عنهم وعند محمد رحمه الله تعالى يجب على كل واحد منهما الصدقة في حصته اذا كان كاملاً في نفسه حتى اذا كان بينهما خمسة أعيد يجب على كل واحد منهما الصدقة عن عبدين ومذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى مضطرب ذكر في بعض روايات هذا الكتاب كقول محمد رحمه الله تعالى والأصح أن قوله كقول أبي حنيفة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى من على أصله فإنه لا يرى قسمة الرقيق جبراً فلا يملك كل واحد منهما ما يسمى عبداً ومحمد من على أصله فإنه يرى قسمة الرقيق جبراً وباعتبار القسمة ملك كل واحد منهما

في البعض متكامل وكذلك مذهب أبي يوسف أن كان قوله كقول محمد وإن كان قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فمذره أن القسمة تنبئ على الملك فأما وجوب الصدقة فينبئ على الولاية لا على الملك حتى يجب الصدقة عن الولد الصغير وليس لواحد منهما ولاية متكاملة على شيء من هذه الرؤس قال في فإن كان بينهما جارية خجأت بولد فادعياه ثم مر يوم الفطر فلا صدقة على واحد منهما عن الأم لما بنا فأما على الولد يجب على كل واحد منهما صدقة كاملة في قول أبي يوسف وعند محمد رحمهما الله تعالى يجب عليهما صدقة واحدة عنه ولا رواية فيه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فحدد بقول الأب أحدهما في الحقيقة وصدقة الفطر عليه وليس أحدهما بأولى من الآخر فجعلناهما عليهما نصفين ألا ترى أنهما يرثانه ميراث ابن واحد وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول هو ابن لكل واحد منهما بكالاه لأن البنية لا تحتل التجزى ألا ترى أنه يرث من كل واحد منهما ميراث ابن كامل فكذلك يجب على كل واحد منهما صدقة كاملة قال في وليس على الرجل صدقة الفطر في ممالك التجارة عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجب وهو بناء على الأصل الذي بنا فان عنده الوجوب على العبد وزكاة التجارة على المولى فلا يمنع ذلك وجوب زكاة الفطر على العبد وعندنا الوجوب على المولى كزكاة التجارة فلا يجتمع زكاة على ملك واحد على رجل واحد قال في وله أن يجمع صدقة نفسه وممالكه فيعطيه مسكيناً واحداً لقوله صلى الله عليه وسلم اغنوه عن المسئلة في مثل هذا اليوم والاعفاء يحصل بصرف الكل الى واحد فوق ما يحصل بالتفريق ولأن المتبرع القدر المنصوص عليه وصفة الفقر في المصروف اليه وذلك لا يختلف بالتفريق والجمع فجاء الكل وهذا بخلاف الكفارة فإنه لو صرف الكل الى مسكين واحد جلة لا يجوز لأن المدد في المصروف اليه منصوص عليه فلا بد من وجوده صورة ومعنى قال في فإن أعطى قيمة الخطئة جاز عندنا لأن المتبرع حصول التني وذلك يحصل بالقيمة كما يحصل بالخطئة وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز وأصل الخلاف في الزكاة وكان أبو بكر الأعمش رحمه الله تعالى يقول أداء الخطئة أفضل من أداء القيمة لأنه أقرب الى امتثال الأمر وأبعد عن اختلاف الملاءم كان الاحتياط فيه وكان الفقهاء أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول أداء القيمة أفضل لأنه أقرب الى منفعة الفقير فإنه يشتري به للحال ما يحتاج اليه والتصميم على الخطئة والشعير كان لأن البياعات في ذلك الوقت بالمدينة يكون بها فاما في

ديارنا البياعات تجري بالفنود وهي أغر الاموال فالأداء منها أفضل **﴿قال﴾** ومن مات من ماله ولد له ليلة العيد فلا صدقة عليه عنهم ومن مات بعد الصبح فالصدقة واجبة عنهم ولا خلاف ان وجوب الصدقة يتلق بالفطر من رمضان وانما الخلاف في وقت الفطر من رمضان عندنا وقت الفطر عند طلوع الفجر من يوم الفطر وعنده وقت غروب الشمس من الليلة التي يهل بها هلال شوال حجة لاثبات هذا الأصل ان حقيقة الفطر عند غروب الشمس وكذلك انسلاخ شهر رمضان يكون عند رؤية هلال شوال وذلك عند غروب الشمس وحجتنا ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال أنها كم عن صوم يومين يوم تقطرون فيه من صومكم ويوم تأكلون فيه لم تسككم ولان حقيقة الفطر عند غروب الشمس كما يكون في هذا اليوم كذلك فيما قبله والفطر من رمضان انما يتحقق بما يكون مخالفا لما تقدم وذلك عند طلوع الفجر لان فيما تقدم كان يلزمه الصوم في هذا الوقت وفي هذا اليوم يلزمه الفطر وهذا اليوم يسمى يوم الفطر فينبغي ان يكون الفطر من رمضان فيه ليتحقق هذا الاسم كيوم الجمعة يجب فيه الجمعة وتؤدي فيه ليتحقق هذا الاسم فيه اذا عرفنا هذا فنقول كل من أسلم من الكفار ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر عندنا لان وقت الوجوب جاء وهو مسلم وكل من يولد ليلة الفطر فعليه صدقة الفطر عندنا لانه جاء وقت الوجوب وهو منفصل ومن مات من أولاده وماله ليلة الفطر فليس عليه الصدقة عنه لانه جاء وقت الوجوب وهو ميت ومن مات بعد طلوع الفجر منهم فعليه الصدقة عنه لان وقت الوجوب جاء وهو حي وصدقة الفطر بعد ما وجبت لا تسقط بموت المؤدى عنه بخلاف الزكاة فان الواجب هناك جزء من المال وبهلاكه يفوت عمل الواجب وهنا الصدقة تجب في ذمة المؤدى فيموت المؤدى عنه لا يفوت عمل الواجب فلها لا تسقط حتى روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى ان من قال لعبد اذا جاء يوم الفطر فأنت حر فعليه صدقة الفطر عنه لانه انما عتق بعد طلوع الفجر فلا تسقط به الصدقة الواجبة عنه والدليل على ان وقت الوجوب عند طلوع الفجر حديث ابن عمر كان النبي صلى الله عليه وسلم بأمرنا بإداء صدقة الفطر قبل الخروج الى المعلى والمقصود بهذا الأمر المسارعة الى الأداء لا التأخير عن وقت الوجوب **﴿قال﴾** واذا مر يوم الفطر وفي يد الرجل مملوك قد اشتراه وفي البيع خيار لاحد التباين فاما الصدقة على من يستقر له الملاك عندنا وعند زفر رحمه الله تعالى

على من له الخيار وعند الشافعي رحمه الله تعالى على من له ملك العبد وقت الوجوب هو يقول هذه مؤنة بسبب الملاك فتكون نظير النفقة والنفقة تجب على من له الملاك وقت الوجوب فكذلك الصدقة وزفر رحمه الله تعالى يقول الولاية له الخيار على المشتري ووجوب الصدقة باعتبار الولاية على الرأس **﴿ولنا﴾** ان البيع بشرط الخيار اذا تم ثبت للمالك للمشتري من وقت العقد حتى يستحق الزوائد النصلة والمفصلة واذا فسخ عاد الى قديم ملك البائع فحكم المالك والولاية موقوف فيه فكذلك ما يبنى عليه وما يجب عليه بسبب الملك مقابل بما يستحقه بسبب الملك وهو الزوائد فكما توقف حكم استحقاقه فكذلك حكم الاستحقاق عليه إلا ان النفقة لا تخمل التوقف لانهما تجب لحاجة المملوك للحال فاذا جعلها موقوفة مات المملوك جوعا فلا جمل الضرورة اعتبرنا فيه النفقة للحال بخلاف الصدقة وكذلك الخلاف في زكاة التجارة ان كان اشتراه التجارة **﴿قال﴾** فان لم يكن في البيع خيار الا ان المشتري لم يقبضه حتى مر يوم الفطر فان قبضه بعد ذلك فصدقته عليه لانه كان ماله وقت الوجوب وقد قرر ملكه بقبضه وان تلف قبل ان يقبضه فلا صدقة على واحد منهما اما البائع فلانه لم يكن ماله وقت الوجوب لان البيع البات يزول ملكه واما المشتري فلان البيع انفسخ من الاصل بهلاك المقود عليه قبل القبض فيندم به ملكه من الاصل ووجوب الصدقة بحكم المالك ولم يبق للملك حكم حين انفسخ البيع من الاصل وان لم يمت وروى قبل القبض بعب أو خيار رؤية فصدقته على البائع ولائى على المشتري لان البيع انفسخ من الاصل بالرد قبل القبض بهذه الاسباب وعاد الى قديم ملك البائع فكأنه لم يخرج عن ملكه بخلاف الأول فان انفساخ البيع هناك بعد هلاك كفوات القبض المستحق بال عقد فلا يظهر حكم ملك البائع في حال قيامه فان رده بعد القبض بعب أو خيار رؤية فصدقته على المشتري لان ملكه ولائته كانت تامة وقت الوجوب لكونه قابضا فوجب الصدقة عليه ثم لا تسقط عنه بزوال ملكه عن الدين كما لا يسقط بهلاكه في يده **﴿قال﴾** فان كان اشتراه شراء فاسدا فري يوم الفطر قبل أن يقبضه فصدقه على البائع سواء قبضه المشتري بعد ذلك أو لم يقبضه وفسخ البيع لان البيع الفاسد لا يزول الملك بنفسه فبقي ملك البائع بعده كما كان قبله واذا قبضه المشتري بعد ذلك فزوال ملك البائع كان مقصورا على الحال لان السبب انما هو الآن والموهوب في هذا فظهر المشتري

شراء فاسداً قال في قال في فان مر يوم الفطر وهو مقبوض فان أعته المشتري فصدته عليه
 لانه كان مالكا وقت الوجوب وتقرر ملكه بتقدير فسخ البيع وان رده فصدته على البائع
 لانه عاد الى قديم ملكه فان المشتري وان كان قابضاً مالكا وقت الوجوب ولكن يده وملكه
 مستحق الرفع عنها شرعاً فاذا وقع صار كأن لم يكن بخلاف الرد بالبيع وخيار الرؤية فانه
 غير مستحق الرفع عليه ولكنه يرفضه باختياره قال في واذا عجز المكاتب فليس على
 المولى فيه زكاة السنين الماضية لفطر ولا تجارة اما زكاة الفطر فلأن السبب رأس يمونه
 بولائه عليه وذلك لم يكن موجوداً فيما مضى واما زكاة التجارة فبأنه ما كان متسكناً من
 التصرف فيه بل كان كالخارج من ملكه وكذلك اذا كان البعد آنفاً فوجده لانه كان تائوا
 في السنين الماضية فليس عليه عنه زكاة الفطر ولا التجارة وكذلك ان كان مقصوباً بمجرد
 أو مأسوراً لأن ملكه في حكم التاوى وبده مقصورة عنه قال في واذا عجز المكاتب وقد كان
 قبل الكتابة للتجارة لم يده الى مال التجارة لأن بمقد الكتابة صار فاسخاً لنية التجارة فيه
 فانه أخرجه من أن يكون محلاً لتصرفه فلا يصير للتجارة بعد ذلك الا فضل هو تجارة
 وعليه زكاة الفطر عنه اذا مر يوم الفطر لأن المملوك في الأصل للخدمة حتى يجعله للتجارة
 بخلاف ماذا أذن لبعده في التجارة ثم حبر عليه وقد كان اشتراء للتجارة لانه ما صار فاسخاً
 لنية التجارة فيه فانه بالأذن لم يخرج من أن يكون محلاً لتصرفه قال في واذا لم يخرج الرجل
 لنية التجارة فيه فانه بالأذن لم يخرج من أن يكون محلاً لتصرفه قال في واذا لم يخرج الرجل
 صدقة الفطر فليخرجها وان طالت المدة الا على قول الحسن بن زياد فانه يقول يسقط
 بعض يوم الفطر لانها قربة اختصت بأحد يومى العيد فكانت قياس الاضحية تسقط بعض
 أيام النحر ولنا في ان هذه صدقة مالية فلا تسقط بعد الوجوب الا بالاداء كزكاة
 المال ولا نقول بالضحية يسقط بل ينقل الواجب الى التصديق بالقيمة لان اداة الدم لا تكون
 قربة الا في وقت مخصوص أو مكان مخصوص فاما التصديق بالمال فانه في كل وقت ولما ذكر
 في الكتاب جواز التعجيل في صدقة الفطر الا في بعض النسخ فانه قال لو أدى قبل يوم الفطر
 يوم أو يومين جاز والصحيح من المذهب عندنا أن تعجيله جائز لسنة ولستين لأن السبب
 متقرر وهو الرأس فهو نظير تعجيل الزكاة بعد كمال النصاب وعلى قول الحسن بن زياد لا يجوز
 تعجيله أصلاً كالأضحية وكان خاف بن أيوب يقول يجوز تعجيله بعد دخول شهر رمضان لا قبله
 لانه صدقة الفطر ولا فطر قبل الشروع في الصوم وكان نوح بن أبي مرزوق يقول يجوز

تعجيله في النصف الأخير من رمضان ومنهم من قال في المشراً وأخبر منه قال في ويجوز
 أن يدفع صدقة الفطر الى أهل الذمة وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز وعن
 أبي يوسف رحمه الله تعالى ثلاث روايات في رواية قال كل صدقة مذكورة في القرآن لا يجوز
 دفعها الى أهل الذمة قطعي هذه الرواية يجوز دفع صدقة الفطر اليهم وفي رواية قال كل صدقة
 واجبة بإيجاب الشرع ابتداء من غير سبب من العبد لا يجوز دفعها الى أهل الذمة قطعي هذا
 لا يجوز دفع صدقة الفطر اليهم ويجوز دفع الكفارات والنذور اليهم وفي رواية قال كل صدقة
 هي واجبة لا يجوز دفعها اليهم قطعي هذا لا يجوز دفع الكفارات والنذور اليهم وفي رواية قال كل صدقة
 والشافعي رحمه الله تعالى يقيس هذا بزكاة المال بانه لا يصدق عليه الصدقة المالية صلة
 واجبة للمحتاجين له في الملة فلا يملك صرفها الى غيرهم والمقصود منه أن يتقوى به على
 الطاعة ويتفرغ عن السؤال لأقامة صلاة العبد ولا يحصل هذا المقصود بالصرف الى أهل الذمة
 كما لا يحصل بالصرف الى المستأئين فكما لا يجوز صرفها اليهم فكذلك الى أهل الذمة
 ولنا في ان المقصود سدخلة المحتاج ودفع حاجته بفعل هو قربة من المؤدى وهذا المقصود
 حاصل بالصرف الى أهل الذمة فان التصديق عليهم قربة بدليل التطوعات لانهم عن المبرقين
 لا يقاتلنا قال الله تعالى لا يشرك الله عن الذين لم يقاتلواكم في الدين الآية بخلاف المستأمن فانه
 مقاتل وقد نهينا عن المبرقة مع من قاتلنا قال الله تعالى انما يشرككم الله عن الذين قاتلواكم في
 الدين الآية والقياس ان يجوز صرف الزكاة اليهم انما تركنا القياس فيه بالنص وهو قوله صلى
 الله عليه وسلم لما أخذ خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم والمراد به الزكاة لصدقة الفطر
 والكفارات اذ ليس للساعي فيها ولاية الأخذ فبقى على أصل القياس قال في وقراء
 المسلمين أحب الى لانه ابدع عن الخلاف ولانهم يتقون بها على الطاعة وعبادة الرحمن الذي
 يتقوى بها على عبادة الشيطان قال في واذا كان للرجل دار وخادم ولا مال له غير ذلك
 فليس عليه صدقة الفطر لانه يحل له أخذ الصدقة ولانه محتاج فان الدار تسترهم والخادم
 يستغنى ولا يده منهم ما يزيد في حاجته ولا يفتنيه وقد بينا ان الصدقة لا تجب الا
 على الفنى لان وجوبها للإغناء كما قال أغنهم ولا يخاطب بالإغناء من ليس يفتى في نفسه
 قال في واذا أذن لرجل لبعده في التجارة فتملكت رقبته بالدين ومولاه موثر فليده
 صدقة الفطر لانه يمونه بولائه عليه وبسبب الدين تستحق ماليته وماليته من يؤدى عنه

أن يخرج لحجة الاسلام مع الحرم فليس للزوج أن يمنعها من الخروج عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له أن يمنعها من الخروج لأنها صارت كالمملوكة له بعد النكاح ونبت له حق الاستمتاع بها فهي بهذا الخروج تحول بين الزوج وبين حقه أو تنزله مشقة السفر فكان له أن يمنعها من ذلك كما يمنعها من الخروج لزيارة الأقارب وكما يمنعها من الخروج لحجة التطوع لكن تقول فرض الحج يتوجه عليها باستجماع الشرائط كان ذلك مستثنى من حق الزوج وبسبب عقد النكاح لا يثبت عليها للزوج ولاية المنع من أداء الفرائض ألا ترى أنه لا يمنعها من صيام شهر رمضان وللولي لا يمنع مملوكه من أداء الصلاة لأن ذلك مستثنى من حقه فهذا مثله بخلاف ما إذا لم يجد حرما فإن هناك الفرض لم يتوجه عليها لانعدام شرطه حتى لو كانت لا تحتاج إلى سفر بأن كان بينها وبين مكة دون مسيرة ثلاثة أيام فليس للزوج أن يمنعها وإن لم يجد حرما لأن اشتراط الحرم للسفر لا لما دونه وإنما حج التطوع فالخروج لأجله لم يصير مستثنى من حق الزوج لأن ذلك ليس بفرض عليها فإذا أحرمت بحجة التطوع كان للزوج أن يمنعها ويحلبها إلا أن هنا تأخر تحليله إياها إلى ذبح الهدي ولكن يحلبها من ساعته وعليها هدي لتعجيل الاحلال وعمرة وحجة لصحة شرعها في الحج بخلاف حجة الاسلام لأن هناك لا تتحلل إلا بالهدي لأن هناك لاحق للزوج في منها لو وجدت حرما وإنما تندر عليها الخروج لفقد الحرم فلا تتحلل إلا بالهدي وهنا تسد الخروج لحق الزوج وكما لا يكون لها أن تبطل حق الزوج لا يكون لها أن تؤخر حق الزوج فكان له أن يحلبها من ساعته وتحليله لها أن ينهاها ويصنع بها أدنى ما يجرم عليها في الاحرام من قص ظفر ونحوه ولا يكون التحليل بالي ولا بقوله حلتك لأن عقد الاحرام قد صح فلا يصح الخروج إلا بارتكاب محظوره وذلك لا يحصل بقوله حلتك وهو نظير الصوم إذا صح الشرع فيه لا يصير خارجا إلا بارتكاب محظوره حتى أن الزوج لو نهاها عن صوم التطوع لا يصير خارجة عن الصوم بمجرد نهيه وكذا لك المملوك يمل بغير إذن مولاه فله أن يحلبه لقيام حقه في خدمته ومنافه للمملوك في هذا كالزوجة في حجة التطوع على ما بينا **قال** **﴿**والحصر بالحج إذا بعث بهدين حل بأولها لأنه ماثره للتحلل إلا هدي واحد والأول منهما معين لأداء الفرض والثاني يكون تطوعا والاحلال لا يتوقف على هدي التطوع **﴿** **قال** **﴿** وإن حل المحصر قبل أن يخرج هديه فله دم لاحلاله لأنه حل قبل أوانه كما قال الله تعالى ولا تحلقوا

رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله ويعود حراما كما كان حتى يخرج هديه لأن ذبح الهدي متعين للتحلل فلا يحل بغيره كلوف الزيارة لما كان متينا للاحلال به في حق النساء لا يحصل الاحلال بغيره **﴿** **قال** **﴿** وإن كان المحصر معسرا لم يحل أبدا لا بد من الدم متعين لاحلاله بالنكاح أن طواف الزيارة متعين لاحلاله في حق النساء فكذلك لا يحصل لاحلال بغيره هناك فكذلك هذا وكان عطاء رحمه الله تعالى يقول إذا عجز عن الهدي نظر إلى قيمة الهدي فجعل ذلك طعاما يطعم به المساكين كل مسكين نصف صاع أو يصوم مكان طام كل مسكين يوما فيتحلل به بمنزلة الهدي في جزاء الصيد قال أبو يوسف رحمه الله تعالى في الإمالي وهذا أحب إلى وللشافعي رحمه الله تعالى في قولان أحدهما هكذا والثاني أنه إذا عجز عن الهدي صام مكانه عشرة أيام على قياس هدي الثلاثة لكننا نقول هذا كله قياس المنصوص على المنصوص ولا يجوز ذلك بل الرجوع في كل موضع إلى ما وقع النصيص عليه ولا يجوز للدول عنه إلى غيره **﴿** **قال** **﴿** وكل شيء صنع المحصر قبل أن يحل فهو بمنزلة الحرم الذي ليس بمحصر وكذلك أن ذبح عن المحصر هديه في غير الحرم فإنه بقي حراما على حاله حتى يبعث بهدي فيذبحه في الحرم وإن كان قد حل قبل ذلك فله دم لاحلاله سواء كان عالمه أو لم يكن عالما **﴿** **قال** **﴿** ويجزئه في هدي الاحصار الجذع العظيم من الضأن والتي من غيرها لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال ما استيسر من الهدي شاة وعن جابر رضي الله عنه قال أشرك رسول الله صلى الله عليه وسلم كل سبعة من الصحابة في بدنة عام الحديبية فبين هذا أن الواجب هنا ما يجزئ في الضحايا والذي يجزئ في الضحايا ما سميها فكذلك هنا وإن سرق الهدي بعد ما ذبحه عنه فليس عليه شيء لأنه بلغ محله فإن أكل منه الذي ذبحه بعد ما ذبح فهو ضامن لقيمة ما أكل يتصدق به عن المحصر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للمبعوث على يده لا تأكل أنت ولا رفقتك منها شيئا ولأنه قد أكل منه التصدق بجميع اللحم عن المحصر فإذا أكل منه شيئا كان ضامنا بدله وحكم البدل حكم البدل فله أن يتصدق بدله عن المحصر أيضا **﴿** **قال** **﴿** وإن قدم مكة فأرانا قطاف وسعى لعمره وحجته ثم خرج إلى بعض الآفاق قبل أن يقف بمكة فأحصر فإنه يبعث بالهدي ويحل به وعليه حجة وعمرة مكان حجته وليس عليه عمرة مكان عمرته لأنه فرغ من عمرته حين طاف لها وسعى وإنما بقي عليه للعمرة الحلق أو التقصير فلهذا لا يبعث بهدي لأجل

رواية أسد بن عمرو والحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ووجه أن الزبيب نظير التمر فانهما يتقاربان في المقصود والقيمة فكما يتقدر من التمر بصاع فكذلك من الزبيب وقد روى في بعض الآثار أو صاعاً من زبيب وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الزبيب نظير البر فإنه ما كثر فكما يتقدر من البر بنصف صاع لهذا المعنى فكذلك من الزبيب والأثر فيه شاذ وبمثله لا يثبت التقدير فيما تم به البلوي وبحاج الخاص والعالم إلى معرفته لأنه لو كان صحيحاً لاشتهر لهم به وإن أراد الأداء من سائر الحبوب أعطى باعتبار القيمة وقد بينا جواز أداء القيمة عندنا وهذا لأنه ليس في سائر الحبوب نص على التقدير فالتقدير بالرأى لا يكون وكذا من الأقط يؤدي باعتبار القيمة عندنا . وقال مالك رضي الله عنه يتقدر من الأقط بصاع وقال الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه لأوجب له الأداء من الأقط وإن أدى فلم يثبت له وجوب الإعادة عليه وهذا الحديث روى أو صاعاً من أقط وبه أخذ مالك رحمه الله تعالى وقال الأقط كان قوتاً لاهل البادية في ذلك الوقت كما أن الشعير والتمر كانا قوتاً في أهل البلاد وأصحابنا قالوا الحديث شاذ لم ينقل في الآثار المشهورة وبمثله لا يجوز إثبات التقدير فيما تم به البلوي فيبقى الاعتبار بالقيمة فإن كانت قيمته قيمة نصف صاع من بر أو صاع من شعير جازوا فلا والحاصل أن فيها هو منصوص لا يعتبر القيمة حتى لو أدى نصف صاع من تمر تبلغ قيمته قيمة نصف صاع من بر لا يجوز لأن في اعتبار القيمة هنا إبطال التقدير المنصوص في المؤدي وذلك لا يجوز فاما ما ليس بمنصوص عليه فإنه ملحق بالمنصوص باعتبار القيمة إذ ليس فيه إبطال التقدير المنصوص وسويق الحنطة كدقيقها لأن التقدير منه نصف صاع لما بينا في الدقيق والله تعالى أعلم بالصواب

باب الاعتكاف

الاعتكاف قربة مشروعة بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى ولا يباشرهن وأنتم عاكفون في المساجد فالإضافة إلى المساجد المختصة بالقرب وترك الوطى . المباح لاجله دليل على أنه قربة والسنة حديث أبي هريرة وعائشة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في الشهر الأخير من رمضان منذ قدم المدينة إلى أن توفاه الله تعالى وقال الزهري عبيان من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان

يفعل الشيء ويتركه وما ترك الاعتكاف حتى قبض وفي الاعتكاف ترفع القلب عن أمور الدنيا وتسليم النفس إلى بارئها والتحصن بحصن وملازمة بيت الله تعالى **وقال** عطاء مثل المعتكف كمثل رجل له حاجة إلى عظيم فيجلس على بابه ويقول لا أبرح حتى تقضي حاجتي والمعتكف يجلس في بيت الله تعالى ويقول لا أبرح حتى يذفر لي فهو أشرف الأعمال إذا كان عن إخلاص ثم جوازه يختص بمساجد الجماعات وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال كل مسجد له امام ومؤذن معلوم وصل في الصلوات الحس بالجماعة فإنه يعتكف فيه . وكان سيد بن السبب يقول لا اعتكاف إلا في مسجد من مسجد المدينة والمسجد الحرام ومن العلماء من قال لا اعتكاف إلا في ثلاثة مساجد وضمو إلى هذين المسجدين المسجد الأقصى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد أرحال إلا إلى ثلاثة مساجد مسجدي هذا والمسجد الحرام ومسجد الجبل يعني مسجد بيت المقدس والدليل على الجواز في سائر المساجد قوله تعالى وأنتم عاكفون في المساجد فم المساجد في الذكر واختلفت الروايات عن ابن مسعود وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما فروى أن حذيفة قال لابن مسعود عجباً من قوم عكوف بين دارك ودار أبي موسى وأنت لا تمنعهم فقال ابن مسعود ربما حفظوا ونسيت وأصابوا أخطاء كل مسجد جماعة يعتكف فيه وروى أن ابن مسعود مر بقوم يعتكفين فقال لحذيفة وهل يكون الاعتكاف إلا في المسجد الحرام فقال حذيفة رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كل مسجد له امام ومؤذن فإنه يعتكف فيه وفي الكتاب ذكر عن حذيفة قال لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة هذا بيان حكم الجواز فأما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام أفضل منه في سائر المساجد وروى محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان يكره الجوار مكة ويقول إنها ليست بدار هجرة فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم هاجر منها إلى المدينة وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله لا بأس بذلك وهو أفضل وعليه عمل الناس اليوم ثم الاعتكاف غير واجب بإيجاب الشرع بناءً على أن وجه العبد بذكره فيلزمه حديث عمر رضي الله عنه أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن نذرت أن اعتكفت يوماً في الجاهلية أو قال ليلة أو قال يومين فقال أوف بشذرك ومن شرط الاعتكاف الواجب الصوم عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى ليس بشرط ومذهبنا مروى عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما أنهما

حتى يحول الحول بعد القبض لما بينا ان ما في الذمة لا يكون سائما فان تزوجا على ابل سائما بأعينها وحال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا قبضت منها نصابا كاملا فليها الزكاة لا مضى ثم رجع وقال لا زكاة عليها حتى يحول عليها الحول بعد القبض * وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا قبضت منها شيئا يلزمها أداء الزكاة بقدر المقبوض لما مضى سواء كان نصابا أو دونه وجه قولها انها بالمقدد ملكك الصداق ملكا تاما بدليل انها تلك التصرف فيه على الاطلاق وانما انعدم اليد وذلك غير مانع من انعقاد الحول ووجوب الزكاة فيه كالبيع قبل القبض والمقبوض اذا كان الناصب مقرا وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها ملكك المالية ابتداء بمقدد النكاح فلا يتم ملكها فيه الا بالقبض كالمدة على العاقبة بخلاف المبيع فان ملك المالية لا يثبت ابتداء بالبيع بل يقول من أصل كان مالا الى بدله وهذا لان وجوب الزكاة في السائما باعتبار معنى النماء وقبل القبض الحكم متردد بين أن يسلم لها بالقبض أو ينتصف بالطلاق قبل الدخول بخلاف ما بعد القبض ولهذا لو مر يوم الفطر على البعد الجمول صداقاً تم طلقها قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر بخلاف ما بعد القبض فصار الحاصل أن بالمقدد يحصل أصل الملك وتنام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة يبنى على تمام المقصود لا على حصول أصل الملك بخلاف التصرف فان نفوذه يبنى على ثبوت أصل الملك وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في البيع قبل القبض أنه لا يكون نصاب الزكاة لان الملك فيه غير تام حتى لا يملك التصرف فيه ثم وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول أن الصدق بمنزلة مال البدل فان أصله لم يكن مال الزكاة ومن أصله أن مال البدل يجب فيه الزكاة ولا يلزمه الاداء حتى قبض نصابا تاما على ما بيناه ولكنه رجع عن هذا فقال هناك أصله كان مالا وهذا أصله وهو ملك النكاح لم يكن مالا متوقفا والصداق جعل صله من وجه فلا يتم ملكها المال الا بالقبض فان طلقها الزوج قبل الدخول بها والصداق خمس من الابل فليس عليها زكاة في نصيبها في قول أبي حنيفة لانه دون النصاب ولو كان عسرا كان عليها الزكاة في نصيبها في قوله الاول وفي قوله الآخر لازكاة عليها في الوجهين وعلى قولها يلزمها زكاة نصيبها في الوجهين قال في رجل له ال سائمة فأراد أن يستعملها أو يلقها فلم يفعل ذلك حتى حال عليه الحول فليها زكاة السائمة لانها كانت سائمة في جميع

الحول وما نوى كان حديث النفس وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لأمتي عما حدثوا به أنفسهم ما لم يملوا أو يتكلموا ثم الاستعمال فذلك لا يحصل بالنية ما لم يفعل ألا ترى أن من نوى في عبد الخدمة أن يكون للتجارة لا يصير للتجارة ما لم يجر فيه بخلاف ما اذا كان للتجارة فتواء للخدمة لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها فافتزت النية بالعمل وهو نظير الكافر ينوي الاسلام لا يصير مسلما ما لم يأت بكلمة الشهادة والمسلم لو نوى أن يكفر والبيضاء بالله صار كافرا بنية ترك الاسلام قال في رجل له عشر من الابل السائمة دخل عليها حولان فليها للسنة الأولى شاتان وللسنة الثانية شاة ولم يبين في الكتاب أنه هل يأثم بما صنع فكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول هو آثم بتأخير الاداء بعد الوجوب وهكذا ذكره في المتنق - وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال من أخر اداء الزكاة من غير عذر لم تقبل شراؤه ورفق محمد رحمه الله تعالى على مذهبه بين الزكاة والمهج فقال في الزكاة حق الفقراء وفي تأخير الاداء اضرار بهم ولا يسمه ذلك بخلاف المهج وكان أبو عبد الله البجلي يقول يسمة التأخير في الزكاة لأن الامر به مطلق عن الوقت وهكذا رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ورفق على قوله بين الزكاة وبين المهج وقال أداء المهج يخص بوقت وفي التأخير عنه تعويت لانه لا يدري هل بقي الى السنة الثانية أم لا وليس في تأخير الزكاة تعويت فكل وقت صالح لأدائها ثم في السنة الاولى وجب عليه شاتان فانقص بقدرهما من العشر فلا يلزمه في الثانية الا شاة وهذا عندنا وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يلزمه شاتان للسنة الثانية فان دين الزكاة عنده لا يمنع وجوب الزكاة قال لا مدبرين وجب لله تعالى كالتنوير والكمارات والفقرة فيه أنه ليس بدين على الحقيقة حتى يسقط بوعده قبل الاداء. وكان البجلي يفرق على أصل زفر رحمه الله تعالى بين دين الزكاة عن الاموال الظاهرة والباطنة فقال في الاموال الظاهرة للساعي حق المطالبة بها فكان نظير دين العباد بخلاف الاموال الباطنة وقبل لابي يوسف رحمه الله تعالى ما حجتك على زفر رحمه الله تعالى فقال ما حجتك على رجل يوجب في مائتي درهم أربعة مائة درهم ومراده اذا ملك مائتي درهم خال عليها ثمانون حولا. ثم دين الزكاة عن الاموال الباطنة بمنزلة عن الاموال الظاهرة فان المصدق كان يأخذ منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفيين من بعده رضى الله عنهما حتى فوض عثمان رضى الله عنه الاداء الى أبواب الاموال لما خاف المشقة

حتى يحول الحول بعد القبض لما بينا ان ما في الذمة لا يكون سائغة فان تزوجها على ابل
سائغة بأعيانها وحال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا
اذا قبضت منها نصابا كاملا فليها الزكاة لما مضى ثم رجع وقال لا زكاة عليها حتى يحول
عليها الحول بعد القبض • وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا قبضت منها شيئا
يلزمها أداء الزكاة بقدر المقبوض لما مضى سواء كان نصابا أو دونه وجه قولها انها
بالعقد ملكت الصداق ملكا تاما بدليل انها تلك التصرف فيه على الاطلاق وانما انعدم
اليه وذلك غير مانع من انعقاد الحول ووجوب الزكاة فيه كالبيع قبل القبض والمنصوب
اذا كان الناصب مقرا وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها ملكت للمالية ابتداء بعقد
النكاح فلا يتم ملكها فيه الا بالقبض كالبديعة على المأفأة بخلاف البيع فان ملك للمالية لا يثبت
ابتداء بالبيع بل يقول من أصل كان مالا الى بدله وهذا لان وجوب الزكاة في السائغة
باعتبار معنى التام وقبل القبض الحكم متردد بين أن يسلم لها بالقبض أو ينصت بالطلاق
قبل الدخول بخلاف ما بعد القبض ولهذا لو مر يوم الفطر على العبد الجعول صداقاً ثم طلقها
قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر بخلاف ما بعد القبض فصار الحاصل أن بالعقد يحصل
أصل الملك وتام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة يبنى على تمام
المقصود لا على حصول أصل الملك بخلاف التصرف فان نفوذه يبنى على ثبوت أصل الملك
وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في البيع قبل القبض أنه لا يكون نصاب الزكاة
لان الملك فيه غير تام حتى لا يملك التصرف فيه ثم وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
الاول أن الصدق بمنزلة مال البدل فان أصله لم يكن مال الزكاة ومن أصله أن مال
البدل يجب فيه الزكاة ولا يلزمه الاداء حتى يقبض نصابا تاما على ما بيناه ولكنه رجع عن
هذا فقال هناك أصله كان مالا وهذا أصله وهو ملك النكاح لم يكن مالا متقوما والصداق
جعل صلتاً من وجه فلا يتم ملكها المال الا بالقبض • فان طلقها الزوج قبل الدخول بها والصداق
خمس من الابل فليس عليها زكاة في نصيبها في قول أبي حنيفة لانه دون النصاب ولو كان
عشرًا كان عليها الزكاة في نصيبها في قوله الاول وفي قوله الآخر لازكاة عليها في الوجهين
وعلى قولها يلزمها زكاة نصيبها في الوجهين • قال رجل له اهل سائغة فأراد أن يستعملها
أو يلقها فلم يفعل ذلك حتى حال عليه الحول فليها زكاة السائغة لانها كانت سائغة في جميع

الحول وما نوى كان حديث النفس وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لأمتي عما حدثوا
به أنفسهم ما لم يعملوا أو يشكروا ثم الاستعمال فلذلك لا يحصل بالنية ما لم يفعل ألا ترى
أن من نوى في عبد الخدمة أن يكون للتجارة لا يصير للتجارة فلم يجز فيه بخلاف ما اذا
كان للتجارة فهو للخدمة لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها فافتقرت النية بالعمل
وهو نظير الكافر ينزى الاسلام لا يحرم مالا ما يأت بكلمة الشهاده والسلام لو نوى أن
يكفر واليأذ بالله صار كافراً بنيه ترك الاسلام • قال رجل له عشر من الابل السائغة
دخل عليها حولان فليها للسنه الأولى شانان وللسنه الثانية شاة ولم يبين في الكتاب أنه
هل يأثم بما صنع • كان أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول هو آثم بتأخير الاداء بعد
الوجوب وهكذا كره في المشتري • وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال من أخر أداء
الزكاة من غيره • نقيل شهادته وقرئ محمد رحمه الله تعالى على مذهبه بين الزكاة والحج
فقال في الزكاة الفقراء وفي تأخير الاداء اضراء بهم ولا يسمه ذلك بخلاف الحج
وكان أبو عبد بن أبي يوسف رحمه الله تعالى يفرق على قوله بين الزكاة والحج وقال
أداء الحج بخير بوقت وفي التأخير عنه نقوبت لانه لا بدري هل يبقى الى السنة الثانية
أم لا وليس تأخير الزكاة نقوبت فكل وقت صالح لأدائها ثم في السنة الاولى وجب
عليه شانان نقص بقدرهما من العشر فلا يلزمه في الثانية الا شاة وهذا عندنا وعلى قول
زفر رحمه الله تعالى يلزمه شانان للسنه الثانية فان دين الزكاة عنده لا يتبع وجوب الزكاة قال
لا يلزم • وجب لله تعالى الكافور والكمارات والفقرة فيه أما ليس يدين على الحقيقة حتى يسقط
بها • وكان الباغي يفرق على أصل زفر رحمه الله تعالى بين دين الزكاة عن
الظاهرة والباطنة فقال في الاموال الظاهرة للساعي حتى المطالبة بها فكان نظير
دين بخلاف الاموال الباطنة وقيل لابي يوسف رحمه الله تعالى ما حاجتك على زفر
رحمه الله تعالى فقال ما حاجتي على رجل يوجب في مائتي درهم أو مائة درهم ومراده اذا ملك
مائتي درهم فخال عليها ثمانون حولا • ثم دين الزكاة عن الاموال الباطنة بمنزلة عن الاموال
الظاهرة فان المصدق كان يأخذ منها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفين من بعده
رضي الله عنهم حتى فوض عثمان رضي الله عنه الاداء الى ارباب الاموال لما خاف المشقة

والحرج في تفتيش الاوال عليهم من سماء السوء فكان ذلك توكيلا منه لصاحب المال بالاداء
فنفذ توكيله لانه كان عن نظر صحيح وقد ثبت المطالبة به للمصدق اذا امر بالمال عليه في
سفره فلما منع وجوب الزكاة وعن أبي يوسف رحمه الله أن دين الزكاة عن المال القائم بنفع
وجوب الزكاة فوعن المال المستهلك لا يمنع وجوب الزكاة لان المال القائم يتصور ان يمر به
على الماشر حتى يثبت له حق الاخذ بخلاف المستهلك قال قال وان كانت الاول غسلا
وعشرين ففليه للحول الاول بنت غناض وللحول الثاني أربع شياء لما بينا قال قال رجل
له أربع وعشرون فصيلا ونافعة مسنة ففليه فيها بنت غناض لان الصغار تبع للمسنة فعد معها
كما قال صلى الله عليه وسلم وتعد صغارها وكبارها وهذا لان ما هو الواجب موجود
في ماله فاذا أوجبنا لم يخرج الواجب من أن يكون جزءا من النصاب بخلاف ما اذا كان
الكل صغارا فان كان له خمس وسبعون فصيلا ونافعة مسنة ففلي قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجب الا تلك الواحدة لان الوجوب باعتبارها وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى يجب تلك الواحدة مع فصيل لانه يجب في الصغار منها وقد بينا هذا قال
رجل له ابل سائمة قد اشتراها للتجارة ففليه فيها زكاة التجارة عندنا وقال الشافعي
رحمه الله تعالى فيها زكاة السائمة الا أن لا يكون نصاب السائمة تاما حينئذ عليه زكاة
التجارة اذا كانت القيمة نصابا ولا خلاف في أنه لا تلزمه الزكاةان جيما لان وجوب كل
واحد منهما باعتبار صفة المالية ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى زكاة السائمة أقوى لان وجوبها
باتفاق الأمة والنصوص الظاهرة والضعيف لا يدارض القوي فاذا أمكن إيجاب زكاة
السائمة لا تظهر زكاة التجارة وفي ترجيح زكاة السائمة متفقة للفقهاء لأن الساعي يأخذها
وزكاة التجارة مفوض أدائها الى من وجبت عليه ولا يؤمى عليها وإنما رحمه الله تعالى
قالوا بنية التجارة بنديم ما هو المقصود بالسوم وما لأجله أوجب زكاة السائمة لأن الباء
في السائمة مطلوب من عينها وذلك لا يحصل الا باستبقاء الملك فيها ونية التجارة بنديم هذا
فكانت سائمة صورة لا معنى وهو مال التجارة صورة ومعنى فترجيح زكاة التجارة لهذا
وحق الأخذ ثابت للساعي سواء أوجب فيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة فانه مال ظاهر
يحتاج صاحبه الى حماية الامام وثبت حق الأخذ باعتبار الحاجة الى الحماية بخلاف سائر
أموال التجارة حتى اذا احتاج الى الحماية فيها بالمرور على الماشر كان له أن يأخذ الزكاة منها

قال قال وان كانت السائمة بين رجل مسلم غافل وبين صبي أو مجنون أو كافر ففلي الرجل
للمسلم الغافل زكاة نصيبه لو بلغ نصابا ولا شيء على الآخر لما بينا أن حالة الاختلاط متبصرة
بحالة الأفراد قال قال وإذا ذهب البدو بالسائمة أو غصبها غاصب ثم رجعت الى صاحبها
بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى كذلك في الذي
ذهب بها البدو لأنهم ملكوها بالاخراج وفي المقصوب المجهود تلزمه الزكاة لما مضى
اذا وصلت الى بدو وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه فيها الزكاة لما مضى اذا وصلت
الى بدو بناء على أصله أنهم لا يملكون أموالا بالاخراج وجه قولها ان وجوب الزكاة في
السائمة باعتبار الملك دون اليد ألا ترى أن ابن السبيل تلزمه الزكاة لما مضى اذا وصلت
يده الى الأموال لقيام ملكه فيها فكذلك في النصبوب فان بالنصب بنديم اليد بالنصبوب
منته دون الملك وجه قولنا حديث على رضي الله تعالى عنه موقوف عليه ومرفوعا الى
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زكاة في مال الصغار ومناه مال يتعدى الوصول اليه مع قيام
الملك من قولك يعير ضامر اذا كان خيفاً مع قيام الحياة فيه وان عمر بن عبد العزيز في خلافته
لما أمر برد أموال بيت المال على أصحابها قبيل أفلا تأخذ منهم زكاتها لما مضى قال لا
فاتها كانت ضامرا والمعنى فيه أن وجوب الزكاة في السائمة كان باعتبار معنى النماء وقد
انسد على صاحبها طريق يحصل النماء منها بمجهود الغاصب إياها فأنعدم مال أجله كان نصاب
الزكاة بخلاف ابن السبيل فان النماء يحصل له يد ثابته كما يحصل يده فكان نصاب الزكاة
لهذا وكذلك الضالة وما سقط منه في البحر من مال التجارة اذا وصلت يده اليه بهد
الحول فليس عليه الزكاة لما مضى لأن معنى المالية في النماء والانتفاع وذلك منعدم فكان
مستهلكا معنى وان كان قائما بصورة وكذلك الدين المجهود وأطلق الجواب فيه في الكتاب
وروي هشام عن محمد رحمهما الله تعالى قال ان كان معلوما للقاضي ففليه الزكاة لما
مضى لئلا يتركه من الأخذ بعلم القاضي وجه رواية الكتاب انه لا زكاة عليه سواء كانت
له بينة أو لم تكن له بينة اذ ليس كل شاهد يعدل ولا كل قاض يعدل وفي الحماية بين يديه
في الخصومة ذل فكان له أن لا يذلل نفسه وكثير من أصحابنا رحمه الله تعالى قالوا اذا كانت
له عليه بينة تلزمه الزكاة لما مضى لأن التقصير جاء منه وروي ابن سامة عن أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ان المديون اذا كان يقرعهم سرا ويجعد في العلية فليس عليه

والحرج في تفتيش الال والعليهم من سماء السوء فكان ذلك توكيلا منه لصاحب المال بالاداء
فنفذ توكيله لانه كان عن نظر صحيح وقد ثبت المطالبة به للمصدق اذا مر بالمال عليه في
سفره فلماذا منع وجوب الزكاة وعن أبي يوسف رحمه الله أن دين الزكاة عن المال القائم بمنع
وجوب الزكاة عن المال المستهلك لا يمنع وجوب الزكاة لان المال القائم يتصور ان يمر به
على الماشر حتى ثبت له حق الاخذ بخلاف المستهلك ﴿قال﴾ وان كانت الابل خسا
وعشرين ففليس للحول الاول بنت غناض وللحول الثاني أربع شياه لما بينا ﴿قال﴾ رجل
له أربع وعشرون فصيلا وثلاثة مسنة ففليس فيه ابنت غناض لان الصغار تبع للسنة تدث معها
كما قال صلى الله عليه وسلم وتلد صغارها وكبارها وهذا لان ما هو الواجب موجود
في ماله فاذا أوجبنا لم يخرج الواجب من أن يكون جزءا من النصاب بخلاف ما اذا كان
الكل صغارا . فان كان له خمس وسبعون فصيلا وثلاثة مسنة فعلى قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجب الاتك الواحد لان الواجب باعتبارها وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى يجب تلك الواحدة مع فصل لانه يجب في الصغار منها وقد بينا هذا ﴿قال﴾
رجل له ابل سائمة قد اشتراها للتجارة ففليس فيها زكاة التجارة عندنا . وقال الشافعي
رحمه الله تعالى فيها زكاة السائمة الآن لا يكون نصاب السائمة تاما حينئذ عليه زكاة
التجارة اذا كانت القسيمة نصابا ولا خلاف في أنه لا تزره الزكاةان جيما لان وجوب كل
واحد منهما باعتبار صفة السالية ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى زكاة السائمة أقوى لان وجوبها
باتفاق الأئمة والنصوص الظاهرة والضعيف لا يعارض القوي فاذا أمكن إيجاب زكاة
السائمة لا تظهر زكاة التجارة وفي ترجيح زكاة السائمة منفعة للفقراء . لأن الساعي يأخذها
وزكاة التجارة مفوض أداؤها الى من وجبت عليه غنما لا هودى وعلاؤنا ورحمهم الله تعالى
قالوا اننية التجارة يتقدم ما هو المقصود بالسوم وما لأجله أوجب زكاة السائمة لأن البها
في السائمة مطلوب من عينها وذلك لا يحصل الا باستيفاء الملك فيها وبينة التجارة يتقدم هذا
فكانت سائمة صورة لا معنى وهو مال التجارة صورة ومعنى فترجح زكاة التجارة لهذا
وحق الأخذ بآثار الساعي سواء أوجب فيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة فانه مال ظاهر
يحتاج صاحبه الى حماية الامام وثبت حق الأخذ باعتبار الحاجة الى الحماية بخلاف سائر
أموال التجارة حتى اذا احتاج الى الحماية فيها بالمرور على الماشر كان له أن يأخذ الزكاة منها

﴿قال﴾ وان كانت السائمة بين رجل مسلم عاقل وبين صبي أو مجنون أو كافر فعلى الرجل
المسلم العاقل زكاة نصيبه لو بلغ نصابا ولا يفي على الآخر لما بينا أن حالة الاختلاط متبيرة
بحالة الانفراد ﴿قال﴾ واذا ذهب العدو بالسائمة أو غصبها غاصب ثم رجعت الى صاحبها
بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى كذلك في الذي
ذهب بها العدو لأنهم ملكوها بالارحاض وفي المنصوب المجعود تزره الزكاة لما مضى
اذا وصلت الى يده . وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه فيها الزكاة لما مضى اذا وصلت
الى يده بناء على أصله أنهم لم يملكون أموالا بالارحاض . وجه قولنا ان وجوب الزكاة في
السائمة باعتبار الملك دون اليد . ألا ترى أن ابن السبيل تزره الزكاة لما مضى اذا وصلت
يده الى الأموال لقيام ملكه فيها فكذلك في المنصوب فان بالنصب يتقدم اليد بالمنصوب
منه دون الملك . وجه قولنا حديث علي رضي الله تعالى عنه موقوفا عليه ومرفوعا الى
النبي صلى الله عليه وسلم قال لا زكاة في مال الضار ومنه مال يتضرر الوصول اليه مع قيام
الملك من قولك يضر ضار اذا كان خيفاً مع قيام الحياة فيه وان عمر بن عبد العزيز في خلافه
لما أمر برد أموال بيت المال على أصحابها قيل أفلا تأخذ منهم زكاتها لما مضى قال لا
فاتها كانت ضاراً والمعنى فيه ان وجوب الزكاة في السائمة كان باعتبار معنى النماء وقد
انسد على صاحبها طريق يحصل النماء منها بمجود الناصب اياها فانعدم ملاحه كان نصاب
الزكاة بخلاف ابن السبيل فان النماء يحصل له يد تالية كما يحصل يده فكان نصاب الزكاة
لهذا وكذلك الضالة وما سقط منه في البحر من مال التجارة اذا وصلت يده اليه به
الحول فليس عليه الزكاة لما مضى لأن معنى الملية في النماء والارتفاع وذلك منعدم فكان
مستحباً كما معنى وان كان قائماً بصورة وكذلك الدين المجعود وأطلق الجواب فيه في الكتاب
وروي هشام عن محمد رحمهما الله تعالى قال ان كان معلوماً للقاضي ففليس عليه الزكاة لما
مضى لممكنه من الأخذ بعلم القاضي . وجه رواية الكتاب أنه لا زكاة عليه سواء كانت
له بينة أو لم تكن له بينة اذ ليس كل شاهد يصدق ولا كل قاض يصدق وفي المجابة بين يديه
في الخصومة ذل فكان له أن لا يدل نفسه وكثير من أصحابنا ورحمهم الله تعالى قالوا اذا كانت
له عليه بينة تزره الزكاة لما مضى لأن التصبر جاء منه . وروي ابن سميعة عن أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ان المدين اذا كفر معه سراً وبجهر في الملاية فليس عليه

الزكاة لما مضى إذا أخذته بمنزلة الجاحد سرّاً وعلاية **هو** قال **له** وإذا كان النصاب كاملاً في أول الحول وآخره فالزكاة واجبة وإن انتقص فيها بين ذلك وقتاً طويلاً ما لم ينقطع أصله من بدو مال السائمة والتجارة فيه سواء عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى لا تزومه الزكاة إلا أن يكون النصاب من أول الحول إلى آخره كاملاً وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال إنما يعتبر كمال النصاب في آخر الحول خاصة ولا يعتبر في أوله . وجه قول زفر رحمه الله تعالى أن **هو** الحول على المال شرط لوجوب الزكاة وكل جزء من الحول بمنزلة أوله وآخره . ألا ترى أنه لو هلك جميع النصاب في خلال الحول لم يحمل كلاً في أول الحول وآخره وكذلك السائمة إذا جعلها حولة أو علوفة في وسط الحول أعطي به الحول كما لو فعل ذلك في أوله وآخره وهذا لأن مادون النصاب ليس بمحل لوجوب الزكاة فيه كالعلوفة . وقال الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال القياس هكذا ولكني أزيد لأن النصاب فيها معتبر من قيمته ويشق على صاحب المال تقويم ماله في كل يوم فلدفع المشقة قلنا إنما يعتبر كمال النصاب عند وجوب الزكاة وذلك في آخر الحول **هو** قلنا **له** أن اشتراط كمال النصاب ليحصل به صفة التي للمالك والتي معتبر عند ابتداء الحول لينتقد الحول على المال وعند كماله لتجب الزكاة فاما فيما بين ذلك فليس بمحل انقضاء الحول ولا بمحل وجوب الزكاة فلا يشترط غنى المالك فيه إنما هو حال تمام الحول المنتقد فلا بد من بقاء شيء من المحل لبقاء الحول فإذا هلك كله لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول وكذلك إذا جعلها علوفة أو أعدها للاستهلاك لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول فاما بعد هلاك البعض فبقى المحل صالحاً لبقاء الحول وهو نظير عقد المضاربة يقع على الأخت بقاء بعضها حتى إذا ربح فيها بمحصل جميع رأس المال أو لا بخلاف ما إذا هلكت كلها وما اعتبره الشافعي رحمه الله تعالى من المشقة صالحاً لاسقاط اعتبار كمال النصاب في خلال الحول لا في أوله لأنه لا يشق عليه تقويم ماله عند ابتداء الحول ليعرف به انقضاء الحول كما لا يشق عليه ذلك في آخر الحول ليعرف به وجوب الزكاة في ماله **هو** قال **له** ويحتسب على الرجل في سائمة العبياء والمجفأ والصغيرة وما أشبهها ولا يؤخذ شيء منها لأن المتغير فيها كمال النصاب من حيث العدد وذلك حاصل بالشكل والأصل فيه حديث عمر رضي الله عنه فإن الناس شكوا إليه من السعاة فقالوا أنهم يمدون علينا السخال ولا يأخذونها

فقال عمر رضي الله عنه الساعي عد عليهم السخلة وإن جاءها الراعي بمحملها على كنفه السنارتكنا لكم الرئي ولا كيلة والماخض وخل الثمن وذلك عدل بين خيار المال ورداله فيقول عمر رضي الله عنه أخذنا وقلنا لا تؤخذ الرئي وهي التي تربي ولدها ولا الاكيلة وهي التي تسمن لئلا كل قال بنو سرحم الله تعالى هي الاكولة وأما الاكيلة فهي التي تكثر تناول الماشية ولكن في عادة المواش أنهم يسمون التي تسمن للأكل الاكيلة ومقصود محمد رحمه الله تعالى تعليم الموم فاختار ما كان معروفاً لفتهم ليكون أقرب إلى أفهامهم مع ما فيه من اتباع الأثر الآن يشكك عليه هذه اللغة والماخض هي التي يطنها ولد وخل الثمن ظاهر لا يؤخذ من ذلك شيء لأنها من أعز الاموال عند أرباب المواشي . وقال صلى الله عليه وسلم إياكم وكراهم أموال الناس ثم كانظر نالاً رباب الاموال في ترك الاخذ من الكراهم نظراً للفقراء في ترك الاخذ من الصغار والمجاف مع عدا عليهم ليعتدل النظر من الجانبين **هو** قال **له** وإذا وجبت الصدقة في السائمة ثم باعها صاحبها جاز بيه عندنا ولم يجز في قدر الزكاة عند الشافعي رحمه الله تعالى قولاً واحداً وله فيها وراء ذلك قولان . وجهه أن نصاب الزكاة صار مشغولاً بحق الفقراء فيمتنع على صاحبها بيعها كالعبد المديون والنصاب لوجوب الزكاة فيه بصير كالمرهون تجاوب فيه بيع المرهون لا يجوز . وعلياً ونالهم الله تعالى استدعوا بحديث حكيم ابن حزام رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إليه ديناراً وأمره أن يشتري به أضيعة فاشتري شاة بالدينار ثم باعها بالدينار فاشتري شاة أخرى بدينار وجاء بالشاة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك الله لك في صفقتك فقد جاوز بيع الأضيعة بعد ما وجب حق الله تعالى فيها فصار هذا أصلاً لنا في صفقتك فقد جاوز بيع الأضيعة بعد ما وجب حق الله تعالى فيها فصار هذا أصلاً لنا أن تلقى حق الله تعالى في المال لا يمنع جواز البيع فيه والمعنى أن البيع بتمتد الملك والقدرة على التسليم وملكه باق بعد وجوب الزكاة فيها وقد رن على التسليم باعتبار بدو ولم يحتل ذلك بوجوب الزكاة فيه فكان بيه نافذاً بخلاف المرهون فإن الله تعالى هناك مستعققة عليه للمرهن فلم يكن مقدور التسليم له بخلاف البعده المديون فإن ماله منه مستعققة عليه للغيرم بدينه وجواز البيع باعتبار المادية ثم الزكاة في المال لا تنطبق بالمال تماماً شيئ حتى أن لصاحب المال اختيار الاداء من موضع آخر فهو نظير تعاقب حق أولياء الجناية برقة الجاني وذلك لا يمنع صحة بيع المولى فيه كما قلنا كذلك هذا **هو** قال **له** وإذا حضر المصدق بعد البيع فالقياس أن يأخذ

الصدقة من البائع ولا سبيل له على عين السائمة لأنها صارت مملوكة للمشتري ولا زكاة عليه ولكن البائع صار متلفاً محل حق الفقراء فيضمنه ولكن استحسن فقال ان حضر المصدق قبل أن يتفرقا عن المجلس فله الخيار ان شاء أخذ الصدقة من العين ورجع المشتري على البائع بمحضه من الثمن وان شاء أخذ من البائع وان حضر بعد التفرق أخذ الصدقة من البائع ولا سبيل له على العين وهذا لأن الدلاء رحمهم الله تعالى اختلفوا في زوال الملك قبل التفرق وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم باليمين بالخيار ما لم يتفرقا يدل على عدم زوال ملك البائع والساعي مجتهد فان شاء اعتبر بظاهر الحديث وأخذ الصدقة من العين وان شاء اعتمد القياس الظاهر أن عقد البيع بوجوب زوال الملك بنفسه وأخذ الصدقة من البائع وذكر ابن سبابة عن محمد رحمهما الله تعالى ان البيرة بثلث الماشية فان حضر بعد ما قبلها للمشتري لم يأخذ شيئاً وان حضر قبل ان يثقلها بخير لأنها انما تصير داخلة في ضمان المشتري حقيقة بالنقل حتى اذا هلك قبل النقل ثم استحققت لم يضمن المشتري شيئاً بخلاف ما يدعى النقل وهذا بخلاف الشر فان صاحب الطعام اذا باعه ثم حضر المصدق فله أن يأخذ العشر من العين تفرقا أو لم يتفرقا فله المشتري أو لم يتفرقه لأن الواجب عشر الطعام بعينه ولا يعتبر بالملك فيه وفي الزكاة الوجوب على المالك حتى لا تجب الا باعتبار المالك فلهذا اقرت **وقال** وإذا نفقت السائمة كلها بعد حوّل الحول عليها سقطت الزكاة عنها وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان هلك بعد التمكن من الأداء ضمن صاحبها الزكاة ما قبل التمكن فلا ضمان وله قولان في وجوب الزكاة قبل التمكن من الأداء قال في كتاب الام لا تجب الزكاة الا بثلاث شرائط كمال النصاب وحولان الحول والتمكن من الأداء وقال في الاملاء التمكن شرط الضمان لا شرط وجوب الزكاة ووجهه أن هذا حق مالي وجب بإيجاب الله تعالى فلا يسقط بهلاك المال بعد التمكن من الأداء كصدقة الفطر واستند بالحج فانه ان كان موسراً وقت خروج القافلة من بلده ثم هلك ماله لا يسقط عنه الحج ولأن أكثر ما في الباب ان قدر الزكاة أمانة في يده وهو مطالب شرعاً بالأداء بعد التمكن منه فإذا امتنع بعد توجبه المطالبة عليه صار ضماناً كسائر الامانات والخلاف ثابت فيها اذا طالبه الفقير بالأداء والحق ثابت للفقير فإذا امتنع بعد وجوب الطلب بمن له الحق صار ضماناً **ووجهنا** فيه ان عمل الزكاة هو النصاب والحق لا يبقى بعد قوت عمله كالبيعه الجاني

أولادهم ان ماتوا والشقص الذي فيه الشفعة اذا صار محرراً بطل حق الشفع ولا يجوز أن يصير ضماناً لأن وجوب الضمان بتقوت ملك أو بد كسائر الضمانات وهو بهذا التأخير مافوت على الفقير بدأ ولا ملكاً فلا يغير ضماناً له شرعاً بخلاف صدقة الفطر والحج فان عمل الوجوب هناك ذمته لاماله وذمته باقية بعد هلاك المال ولان وجوب الزكاة لمواساة الفقراء وبعد هلاك المال استحق المواساة معهم فلا يلزمه ان يواسي غيره والواجب قليل من كثير على وجه لا يكون أدأؤه ملحقاً بالضرر به ولهذا اختص بالمال التام حتى يجبر بالداء ما يلحقه من الخسران بالأداء وهذا لا يتحقق بعد هلاك المال فلو استوفى كان للمستوفى غير ما وجب وذلك لا يجوز بخلاف صدقة الفطر والحج فان المال هناك شرط الوجوب لا شرط الاداء فإذا تقرر الوجوب في ذمته لم يسقط بهلاك ماله أما اذا طالبه الفقير فهذا الفقير مأتين مستحقاً له وله رأى في الصرف الى من شاء من الفقراء وأما امتنع من الاداء اليه ليصرفه الى من هو أوجح منه فان طالبه الساعي وامتنع من الاداء اليه حتى هلك المال فالمرأفون من أصحابنا رحمهم الله تعالى يقولون يصير ضماناً لان الساعي متمين للاخذ فيلزمه الاداء عند طلبه وبلا امتناع يصير مفوتاً ومشايخنا رحمهم الله تعالى يقولون لا يصير ضماناً وهو الاصح فقد قال في الكتاب اذا حبسها بعد ما وجبت الزكاة حتى ماتت لم يضمنها وليس مراده بهذا الحبس أنه يضمنها العلف والماء فان ذلك استهلاك وبه يصير ضماناً انما مراده بهذا الحبس بعد طلب الساعي والوجه فيه أنه مافوت بهذا الحبس على أحد ملكاً ولا بد فلا يصير ضماناً وله رأي في اختيار عمل الاداء ان شاء من السائمة وان شاء من غيرها فانما حبس السائمة ليؤدي من عمل آخر فلا يصير ضماناً فان هلك نصفها فله في الباقي حصته من الزكاة اذا لم يكن في المال فضل على النصاب ولا خلاف فيه والبيض معتبر بالكل فكأنه اذا هلك النصاب كله سقط جميع الزكاة فكذلك اذا هلك البعض يسقط بقدره فان قيل ما هو شرط الوجوب وهو ملك المال جملتهم شرط الاداء وكذلك كمال النصاب شرط الوجوب فينبغي أن يحمل شرط الاداء حتى لا يلزمه اداء شيء اذا انقص النصاب فلما كمال النصاب ليس بشرط الوجوب لعينه ولكن لحصول الثمن للمالك وبغى المالك انما يعتبر وقت الوجوب فان الذي ليس شرطاً لتحقيق اداء الصدقة **وقال** وان كان المال مشتملاً على النصاب والوفص فذلك منه شيء فلي

عليه وجوب الزكاة فإذا لم يثبت الاستحقاق كان له أن يرجع عليه كمن قضى دين إنسان ثم
أنسخ السبب الموجب للدين ﴿ولنا﴾ أن المتصدق يجعل ما يؤديه لله تعالى خالصاً بصره
إلى الفقراء ليكون كغاية لهم من الله تعالى وقد تم ذلك بالوصول إلى يد الفقير فلا يرجع
عليه بشئ بل ان وجبت الزكاة كان مؤدياً للواجب وإن لم تجب كان منتفلاً كما لو أطلق
الاداء ﴿قال﴾ وينظر في السائغة إلى كمال النصاب فتجب الزكاة فيه وإن كانت قيمتها
ناقصة عن مائتي درهم وينظر إلى قيمتها إن أروادها التجارة فإن كانت أقل من مائتي درهم
لم تجب الزكاة وإن كان المدد كاملاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في السائغة كمال المدد
دون القيمة ولأن الثمن في السائغة مطلوب من عينها وفي مال التجارة إنما يطلب الثمن من ماله
فاعتبر بالنصاب في الموضعين من حيث يطلب الثمن فإذا كانت قيمتها أقل من مائتي درهم لم تجب
فيها زكاة التجارة لنقص النصاب ولا زكاة السائغة وإن كان المدد كاملاً لأن النصاب فيها
غير معتبر من حيث المدد فإن قيل إذا لم تجب فيها زكاة التجارة صار وجود نية التجارة كعدمها
فتجب زكاة السائغة . قلنا نية التجارة معتبرة في إخراجها من أن تكون سائغة معنى على ما
بيننا والصورة بدون الثمن لا تكتفي لإيجاب الزكاة ﴿قال﴾ وإذا اشترى الأبل للتجارة فلما
مضت طائفة من الحمول بدأ له بفعلها سائغة فإراداً من الصدقة فلا زكاة عليه حتى يحول عليها
الحول من حين جعلها سائغة لأنه نوى ترك التجارة فيها وهو نارك لها في ذلك الوقت حقيقة فافتقرت
الثبة بالفعل وزكاة السائغة ليست من جنس زكاة التجارة فلا يمكن بناء أحدهما على الآخر
فقلنا باستثناف الحول من حين جعلها سائغة ﴿قال﴾ ويؤخذ من نفي تغلب صدقة سائمتهم
ضعف ما يؤخذ من المسلم إذا بلغت مقدار ما يجب في مثله الصدقة على المسلم ونو تغلب قوم
من النصارى من العرب كانوا يقرب إليهم فلما هراد عمر رضي الله عنه أن يوظف عليهم
الجزية أبوا وقالوا نحن من العرب تأنف من أداء الجزية فالت وظفت علينا الجزية لحناً
باعدائك من الروم وإن رأيت أن تأخذ منا ما يأخذ بعضكم من بعض وتضعفه علينا قلنا
ذلك فشاو عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسمى بينه وبينهم كردوس
التغابي يقل يا أمير المؤمنين صالحهم فالتك أن تناجزهم لم تطفهم فصالحهم عمر رضي الله عنه
على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يتبرض لهذا الصلح بعده عثمان رضي
الله عنه فزم أول الأمة وأخبرها . قال قيل أليس أن عباً رضي الله عنه أراد أن ينقص

صالحهم من رآهم قتلوا وذلوا قلنا قدشا والصحابة رضي الله عنهم في ذلك ثم اتفق معهم على
أنه ليس لأحد أن ينقص هذا الصلح وذكر محمد رحمه الله تعالى في التواد أن صلحهم
في الابتداء كان منصفة ولكن تأيد بالاجماع وبقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ملكاً
ينطق على لسان عمر رضي الله عنه وقال أئماً دار عمر رضي الله عنه فالحق بدور معه . إذا عرفنا
هذا فنقول لا يؤخذ من المسلم بما دون النصاب شئ فكذلك منهم ويؤخذ من النصاب من
المسلم ما قدره الشرع في كل مال يؤخذ منهم منصف ذلك لأن الصلح وقع على هذا ويؤخذ من
نسائهم مثل ما يؤخذ من رجالهم . وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها
لا تؤخذ من نسائهم قال لأنها بدل عن الجزية ولا جزية على النساء وجه ظاهر الرواية أن
هذا مال الصلح والنساء فيه كالرجال قال صلى الله عليه وسلم لماذا رضي الله تعالى عنه خذ
من كل حالم وحالة ديناراً أو عدله معافاة وهو نظير الثمن على العاقلة لاشئ منها على النساء فإن
صالحات امرأة عن قصاص علي مال أخذت به وهذا لأن الوفاء بالمعد واجب من الجانبين
والمهد على أن يضمف عليهم ما يؤخذ من المسلمين والصدقة تؤخذ من المسلمين كما تؤخذ
من الرجال فكذلك في حقهم . ولا يؤخذ من صبيائهم شئ لأنه لا تؤخذ الصدقة من سوام
الصبيان من المسلمين فكذلك منهم . أما مالههم فلا تؤخذ منهم الصدقة ولكن توضع
على رؤسهم الجزية بمنزلة سائر الكفار فإن ظاهر قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون يتناول كل كافر إلا أنه خص من هذا الظاهر بنو تغلب بأعناق الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وأما يتناول هذا الاسم من كان منهم نسباً لا أولاً . فثبتت مواليتهم على حكم ظاهر
الآية فإن قيل أليس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مولى القوم من أنفسهم قلنا المراد مولى
بنى هاشم في حرمة الصدقة عليهم كرامة لهم . ألا ترى أن موالى بنى تغلب لا يكونون أعلى
حالا من موالى المسلمين ومولى المسلمين إذا كان ذنباً توضع عليه الجزية فولى التغابي أولى
﴿قال﴾ وما أخذ من صدقات بنى تغلب بوضع موضع الجزية لأن عمر رضي الله تعالى
عنه لما صالحهم قال هذه جزية فسموها ما شئتم معناه جزية في حقنا فنضمه موضع
الجزية ولأنه ليس بصدقة حقيقة لأن الصدقة اسم لما يتقرب به إلى الله عز وجل وهو
ليس بأهل لهذا التقرب وهو جزية . معنى فالجزية اسم لما يؤخذ بسبب الكفر على وجه
العقوبة والتضييع عليهم بهذه الصفة حتى يسقط إذا أسلموا فلماذا يوضع موضع الجزية

قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجعل الهالك من الوقص دون النصاب حتى لا يسهط شي من الزكاة إذا لم ينقص من النصاب ومحمد وزفر رحمهما الله تعالى يميلان الهالك من الكل حتى إذا كان له تسع من الابل خال الحول فهلك منها أربع فعليه في الباقي شاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر رحمهم الله تعالى في الباقي خمسة أسباع شاة (حجتها) قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة إلى تسع أخبر أن الوجوب في الكل والمضى يشهد له فان المال النامي لا يخلو عن الزكاة وما زاد على النصاب مال نام لا يجب بسببه زيادة فمرنا أن الوجوب في الكل وهو نظير ما لو شهد له ثلاثة فربى حتى قضى به القاضي فإن القضاء يكون بشهادة الكل وإن كان القاضي يستثنى عن الثالث وإذا ثبت أن الوجوب في الكل فما هلك بهلك بركانه وما بقي بقي بركانه كاللأل المشترك وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى استدلوا بحديث عمرو بن حزم رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خمس من الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى يكون عشرين فذا نصيب على أن الواجب في النصاب دون الوقص والمضى فيه أن الوقص تبع للنصاب والنصاب باسمه وحكمه يستثنى عن الوقص والوقص لا يستثنى باسمه وحكمه عن النصاب والمال متى اشتمل على أصل وتبع فاذا هلك منه شيء يصرف الهالك إلى التبع دون رأس المال فكذا المضاربة إذا كان فيها ربح فهلك شيء منها يصرف الهالك إلى الربح دون رأس المال فكذا هذا ثم الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أول النصاب يجعل أصلاً وما بعده بناءً وتبعاً فيجعل الهالك فبازداد على أول النصاب كأنه لم يكن في ملكه إلا أول النصاب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو كذلك ما لم يأت نصاب آخر فإذا أتى نصاب آخر فحينئذ يجعل آخر النصاب أصلاً. وبناؤه أن من له خمس وثلاثون من الابل خال الحول ثم هلك خمسة عشر ففقدت أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الباقي أربع شياء وما هلك صار كأن لم يكن وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الباقي أربعة أخماس بنت مخاض لانه يجعل آخر النصاب أصلاً والمالهالك فبازداد عليه يصير كأن لم يكن وعند محمد رحمه الله تعالى في الباقي أربعة أسباع بنت مخاض لأن بنت المخاض واجبة في الكل عنده فيسقط حصه ما هلك ويبقى حصه ما بقي **وقال** وتمجيل الزكاة عن المال الكامل الموجود في ملكه من سائمة أو غيرها جائز عن سنة أو سنتين أو أكثر من ذلك والكلام في هذه المسئلة في فصول **أحدها**

في جواز التمجيل . فان مالكا رحمه الله تعالى لا يجوز التمجيل أصلاً وبعتبر العادة المالية بالعبادة البدنية ويقول أداء الزكاة إسقاط الواجب عن ذمته فلا يتصور قبل الوجوب **قولنا** ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه استساق من الباس صدقة عاين ثم يكال النصاب حصل الوجوب على أحد الطريقين لا اجتماع شرائط الزكاة من النصاب البالي وغنى المالك وحولاً الحول تأجيل وتمجيل الدين المؤجل صحيح وعلى الطريق الآخر أن سبب الوجوب قد تقرر وهو المال والاداء بعد تقرر سبب الوجوب جائز كالسافر إذا صام في رمضان والرجل إذا صدى في أول الوقت جاز لوجود سبب الوجوب وإن كان الوجوب متأخراً أو لأن تأخر الوجوب لحققت النماء فاذا تحقق استند إلى أول السنة فكان التمجيل صحيحاً ولهذا قلنا أن تمجيل الزكاة قبل كمال النصاب لا يجوز لأن سبب الوجوب لا يتحقق إلا بعد كمال النصاب وبعد كمال النصاب يجوز التمجيل لسنتين عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا لسنة واحدة فان التمجيل عنده على آخر الحول لأعلى أوله قال ألا ترى أن التمجيل قبل كمال النصاب لا يجوز لأن الحول غير متعقد عليه فكذلك الحول الثاني بعد كمال النصاب **قولنا** حديث المباس رضى الله عنه والمضى فيه أن ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة في كل حول مالم ينقص عنه وجواز التمجيل باعتبار تمام السبب وفي ذلك الحول الثاني كالحول الأول بخلاف ما قبل كمال النصاب . ثم بعد كمال النصاب يجوز التمجيل عن النصب عندنا وعلى قول زفر رحمه الله لا يجوز التمجيل إلا عن النصاب الموجود في ملكه حتى إذا كان له خمس من الابل فجعل أربع شياء ثم تم الحول وفي ملكه عشرون من الابل عندنا يجوز التمجيل عن الكل وعند زفر رحمه الله تعالى لا يجوز إلا عن زكاة الخس قال لأن جواز التمجيل بعد وجود ملك المال بدليل النصاب **الأول** وحجتنا فيه أن ملك النصاب كما هو سبب لوجوب الزكاة فيه عند كمال الحول فهو سبب لوجوب الزكاة فيه في نصب بملكها عند كمال الحول فإذا جمل الملك الحاصل في خلال الحول كالوجود في أوله في وجوب الزكاة فكذلك في جواز التمجيل يجعل المستفاد في خلال الحول كالوجود في أوله . وإذا لم يجب عليه الزكاة عند كمال الحول فملك ما له فليس له أن يسترد من الفقير ما أداه إليه عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له أن يسترد المال من الفقير الذي دفع اليهم إن بين له أنه يعطيه معجلاً وإن أطلق عند الاداء لم يكن له أن يرجع عليه وقال إذا بين له أنه يعطيه ما يستحقه

لك يجب عشرها على أحد فكذلك إذا عطيها المستأجر ولكن على المستأجر الأجر
كان قد قبضها لأنه كان متمكناً من الانتفاع بها في المدة وبالتمكن من الانتفاع بتقو
جر عليه **قال** ولو أن أرضاً من أرض الخراج مات ربا قبل أن يؤخذ منه الخراج فإنه
يؤخذ من ورثته لأن الخراج في معنى الصلة فيسقط بالموت قبل الاستيفاء ولا يتحول إلى
بكالزكاة ثم خراج الأرض معتبر بخراج الرأس ففي كل واحد منهما معنى الصغار وكما
خراج الرأس يسقط بموت من عليه قبل الاستيفاء فكذلك خراج الأرض ولا يمكن
ينفاؤه من الورثة باعتبار ملكهم لأنهم لم يتمكنوا من الانتفاع بها في السنة الماضية **قال**
مات رب الأرض المشرية وفيها زرع فإنه يؤخذ منه المشر على حاله وفي رواية ابن المبارك
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه سوى بين المشر والخراج وقال يسقط بموت رب الأرض
في ظاهر الرواية الزرع كما حصل صار مشتركاً بين الفقراء ورب الأرض عشره حتى
راه وتسعة أعشاره حتى رب الأرض ولهذا لا يعتبر في إيجاب المشر المالك حتى يجب في
المكاتب والعبد والمديون والصبي والجنون فيموت أحد الشر يكتن لا يبطل حتى الآخر
من يبقى بقاء عمله فالأخراج عمله الدمة ونموه خرجت ذمته من أن تكون صالحة لالتزام
وق والمال لا يقوم مقام الدمة فيها طريقه طريق الصلة وقد بينا في كتاب الزكاة وجوب
إيج في أرض الصبي والجنون لأنه مؤنة الأرض التامية ومال الصبي محتتمل للمؤنات
في النفقات **قال** ولو أن رجلاً جمل خراج أرضه ألف درهم فذلك يجزئه لأن سبب
إب الخراج ملك الأرض المنتفع بها وذلك موجود والتعجيل بعد تمام السبب جائز لسنة
تئين ألا ترى أنه لو عمل صدقة الفطر لسنتين كان جائزاً فكذلك إذا عمل الزكاة عن
ب لسنتين كان جائزاً فما إذا عمل عشر أرضه قبل أن يزرعها لم يجز لانها لم تزرع وان
مؤنة الأرض التامية فإنه لا يجب الإبا اعتبار حله ول الخراج فلا يتم السبب قبل الزراعة
تمام السبب لا يجوز التعجيل كالمعمل الزكاة عن الأبل والتم قبل أن يجعلها سائمة
ما زرعها جاز تعجيل المشر سواء استحصه أو لم يستحصه لأن سبب الوجوب قد
يق إلى وجوب المشر لا مجرد مضي الزمان فهو كتعجيل الزكاة بعد كمال النصاب
الحول ٥٠ فان عمل عشر نخله قال هنا يجزئه وهو قول أبي يوسف فاما على قول
بنيفة ومحمد رحمه الله تعالى أن حصل الطالع جاز التعجيل والا لم يجز لأن ملك النخل

كذلك الأرض على معنى أن العشر لا يجب فيه وإنما يجب في الخارج منه فكما لا يجوز تعجيل
المشر باعتبار ملك الأرض قبل الزراعة فكذلك لا يجوز تعجيل عشر النخل قبل أن يخرج
الطالع بخلاف ما إذا عمل عشر الزرع قبل أن ينقذ الحب لأن الفصل على وجوب العشر
فيه بدليل أنه لو فصله كما هو يلزمه أداء العشر منه فلها جاز التعجيل باعتباره وأما النخل
ليس بمعمل للمشر فإنه لو قطعه كان حطباً لا شيء فيه فلا يجوز فيه تعجيل العشر باعتباره وأبو
يوسف رحمه الله تعالى يقول لم يبق بينه وبين وجوب العشر الا مجرد مضي الزمان فيجوز
التعجيل كما يجوز التعجيل عن الزرع قبل أن ينقذ الحب وعن النصاب قبل أن يحول الحول
قال ولو كان في الأرض الخراجية أرض نخل أو مشجرة فلا خراج فيها لكن يوضع عليها
تقدير ما يطبق ومعنى هذا أنه ليس فيها خراج الكرم ولا خراج الرطبة ولا خراج الزرع
لأنها ليست بمنزلة هذه الأراضي في الانتفاع ولكن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
فيها وظن من الخراج اعتبر الطاعة حيث قال الذين مسحوا الأراضي لملكها حملنا الأراضي
ملا تطبيق فقالا بل حملناها ما يطبق فرفنا أن العشر هو الطاعة في المشجرة وأرض النخل
تعتبر الطاعة أيضاً وذلك أن ينظر إلى غلة فإن كانت مثل غلة الرطبة فخراجها مثل خراج
أرض الرطبة وإن كانت مثل غلة الكرم فخراجها كذلك **قال** فان عمل خراج أرضه
ثم غرقت تلك السنة كلها فإنه برد عليه ما أدى من خراجها لأنه لم يكن متمكناً من الانتفاع
بها فلا يلزمه خراجها وبعد الامام في الخراج المعجل نأية عن بد صاحب الأرض وقد بينا
نظير هذا في زكاة السائمة إذا عجلها فدفعها إلى الساعي ثم هلكت السائمة والمعمل قائم في
بد الساعي فإنه برد عليه فكذلك في الخراج **قال** فان زرعه في السنة الثانية فإنه يحسب
له ما أدى من خراجها في هذه السنة ألزم برد عليه لأن بدته نأية في ذلك المال كبد ولا
قائمة في الرد عليه ثم الاستيفاء منه فان قبل ليس انكم قلتم في الزكاة إذا عجلها ولم تجب
عليه الزكاة في ذلك الحول فان المعجل لا يجزئ عما يلزمه في حوله آخر قلنا ذلك فيما إذا
دفعها إلى الفقير فتم الصدقة تطوعاً عند مضي الحول وهذا لا يتم المؤدى خراجاً في الحول
الأول ولكن له حق الاسترداد فيحسب ذلك له من خراجها في الحول الثاني **قال**
فان أجر أرضه ستين ففرقت سنة فلم يفسخ القاضى الاجارة فلا أجر عليه حتى ينضب
الماء عنها ولا خراج على ربا في السنة التي غرقت فيها لأن وجوب كل واحد منهما باعتبار

عليه بوجوب الزكاة فإذا لم يثبت الاستحقاق كان له أن يرجع عليه كمن قضى دين إنسان ثم
أنسخ السبب الموجب للدين ﴿ولنا﴾ أن المتصدق يحمل ما يؤديه لله تعالى خالصاً يصرفه
إلى الفقراء ليكون كمنية لهم من الله تعالى وقد تم ذلك بالوصول إلى يد الفقير فلا يرجع
عليه بشيء بل إن وجبت الزكاة كان مؤدياً للواجب وإن لم تجب كان منفلاً كما لو أطلق
الاداء ﴿قال﴾ وينظر في السائمة إلى كمال النصاب فتجب الزكاة فيه وإن كانت قيمتها
نافصة عن مائتي درهم وينظر إلى قيمتها إن أرادها التجارة فإن كانت أقل من مائتي درهم
لم تجب الزكاة وإن كان العدد كاملاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في السائمة كمال العدد
دون القيمة ولأن النماء في السائمة مطلوب من عينها وفي مال التجارة إنما يطلب النماء من ماليتها
فاعتبر بالنصاب في الموضعين من حيث يطلب النماء فإذا كانت قيمتها أقل من مائتي درهم لم تجب
فيها زكاة التجارة لنقصان النصاب ولا زكاة السائمة وإن كان العدد كاملاً لأن النصاب فيها
غير معتبر من حيث العدد فإن قيل إذا لم تجب فيها زكاة التجارة صار وجود زكاة التجارة كعدمها
فتجب زكاة السائمة . قلنا زكاة التجارة معتبرة في إخراجها من أن تكون سائمة معنى على ما
يبدأ بالصورة بدون المعنى لا تكفي لإيجاب الزكاة ﴿قال﴾ وإذا اشترى الأبل للتجارة فلما
مضت طائفة من الحول بدا له تجملها سائمة فراراً من الصدقة فلا زكاة عليه حتى يحول عليها
الحول من حين جعلها سائمة لأنه نوى ترك التجارة بها وهو تارك لها في ذلك الوقت حقيقة فافترت
النية بالفعل وزكاة السائمة ليست من جنس زكاة التجارة فلا يمكن بناء أحدهما على الآخر
قلنا باستثناف الحول من حين جعلها سائمة ﴿قال﴾ ويؤخذ من بني تغلب صدقة سائمة
ضعف ما يؤخذ من المسلم إذا بلغت مقدار ما يجب في مثله الصدقة على المسلم ويتوغلّب قوم
من النصارى من العرب كانوا يقرب الروم فلما أراد عمر رضي الله عنه أن يوظف عليهم
الجزية أبوا وقالوا نحن من العرب نأخذ من أداء الجزية فالت وظفت علينا الجزية فقلنا
بعدائك من الروم وإن رأيت أن تأخذ منا ما يأخذ بعضهم من بعض وأضعفه علينا فقلنا
ذلك فتناور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسمى بينهم وبينهم كدوس
التغابي فقال يا أمير المؤمنين صالحهم فالتك أن تناجزهم لم تقمهم فصالحهم عمر رضي الله عنه
على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يترسخ لهذا الصالح بعده عثمان رضي
الله عنه فلم يؤخذ أول الأمة وآخرها . فإن قيل أليس أن عبداً رضي الله عنه أراد أن ينقض

صلحهم بين رآهم قلوباً ودلوا قلنا قد شاور الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ثم اتفق معهم على
أنه ليس لأحد أن ينقض هذا الصالح وذكر محمد رحمه الله تعالى في التوارد أن صلحهم
في الابتداء كان منقطعة ولكن تأيد بالإجماع ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ملكاً
ينطق على لسان عمر رضي الله عنه وقال أنما دار عمر رضي الله عنه فاطق بدورمه . إذا عرفنا
هذا فنقول لا يؤخذ من المسلم مما دون النصاب شيء فكذلك منهم ويؤخذ من النصاب من
المسلم ما قدره الشرع في كل مال يؤخذ منهم ضعف ذلك لأن الصالح وقع على هذا ويؤخذ من
نسائهم مثل ما يؤخذ من رجالهم وروى الحسن بن زياد عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أنها
لا تؤخذ من نسائهم قال لأنها بدل من الجزية . ولا جزة على النساء وجه ظاهر الرواية أن
هذا مال الصالح والنساء في كالأرجال قال صلى الله عليه وسلم لماذا رضي الله تعالى عنه أخذ
من كل حالم وحالة ديناراً أو عدله مسافرة وهو نظير الدية على العاقلة لا نبي منها على النساء فإن
صالح امرأة عن قصاص علي مال أخذت به وهذا لأن الوفاء بالهد واجب من الجانبين
والهد أن يضاعف عليهم ما يؤخذ من المسلمين والصدقة تؤخذ من المسلمين كما تؤخذ
من الرجال فكذلك في حقهم . ولا يؤخذ من صبياتهم شيء لأنه لا تؤخذ الصدقة من سوام
الصبيان من المسلمين فكذلك منهم . أمّا مولى لهم فلا يؤخذ منهم الصدقة ولكن توضع
على رؤسهم الجزية بمنزلة سائر الكفار فإن ظاهر قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون يتناول كل كافر إلا أنه خص من هذا الظاهر بنو تغلب باتفاق الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وأما تناول هذا الاسم من كان منهم نسباً لا ولاء فثبت مواليتهم على حكم ظاهر
الآية فإن قيل أليس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مولى القوم من أنفسهم قلنا المراد مولى
بني هاشم في حرمة الصدقة عليهم كرامة لهم . ألا ترى أن موالى بني تغلب لا يكونون أعلى
حالا من موالى المسلمين ومولى المسلمين إذا كان ذمياً توضع عليه الجزية فولى التغابي أولى
﴿قال﴾ وما أخذ من صدقات بني تغلب بوضع موضع الجزية لأن عمر رضي الله تعالى
عنه لما صالحهم قال هذه جزية فسموها ما شئتم منها جزية في حقنا فضع موضع
الجزية ولأنه ليس بصدقة حقيقة لأن الصدقة اسم لما يتقرب به إلى الله عز وجل وهو
ليس بأهل لهذا التقرب وهو جزية . معنى فالجزية اسم لما يؤخذ بسبب الكفر على وجه
القوة والتضعيف عليهم بهذه الصفة حتى يسقط إذا أسلموا فلها موضع . وضع الجزية

وقال **﴿** وإذا ظهر الخوارج على بلد من بلاد أهل العدل فاخذوا منهم صدقة أموالهم ثم ظهر عليهم الامام لم يأخذ منهم ثانياً لأنه عجز عن حمايتهم والجابة تكون بسبب الحماية وهذا بخلاف التاجر اذا مر على عاشر أهل البني فشره ثم مر على عاشر أهل العدل بيشره ثانياً لأن صاحب المال هو الذي عرض ماله حين مر به عليه فلم يضر وهناك صاحب المال لم يصنع شيئاً ولكن الامام عجز عن حمايته فلماذا لا يأخذ ولكن يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بالأداء ثانياً لأنهم لا يأخذون أموالنا على طريق الصدقة بل على طريق الاستغلال ولا يصرفونها الى مصارف الصدقة فينبغي لصاحب المال أن يؤدي ما وجب عليه لله تعالى فاما أخذوا منه شيئاً ظلالاً وكذلك ان أخذوا من أهل الذمة في ذلك البلد خراج رؤوسهم لم يأخذهم الامام بما مضى لعجزه عن حمايتهم. فاما ما يأخذ سلاطين زماننا هؤلاء الظلمة من الصدقات والمشور والخراج والجزية فلم يشرع له محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وكثير من أئمة بلخ يفتون بالأداء ثانياً فيما بينه وبين الله تعالى كافي حق أهل البني للمساكنة لا يصرفون للأخذ مصارف الصدقة وكان أبو بكر الأشعث يقول في الصدقات يفتون بالاعادة فاما في الخراج فلا لأن الحق في الخراج للمقاتلة وهم المقاتلة حتى اذا ظهر عدو ذنوا عن دار الاسلام فاما الصدقات فللفقراء والسالكين وهم لا يصرفون الى هذه المصارف والأصح أنه يسقط ذلك عن جميع أبواب الأموال اذا نواوا بالدفع التصديق عليهم لأن ما في أيديهم من أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق ما لهم فلوردوا ما عليهم لم يبق في أيديهم شيء فوم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة يجوز أخذ الصدقة لعل بن عيسى بن يونس بن ماهان والى خراسان وكان أميراً ببلغ وجب عليه كفارة عيين فسأل عنها الفقهاء عما يكفر به فانصروا بصيام ثلاثة أيام فجعل يركب ويقول لحشمه انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من مالي وكما ترك كفارة عيين من لا يعلم شيئاً وكذلك ما يؤخذ من الرجل من الجبايات اذا نوى عند الدفع أن يكون ذلك من عشره وزكاته جاز على الطريق الذي قلنا **﴿** وقال **﴿** وتقسيم صدقة كل بلد على فقراء ببلادهم ولا يخرج الى غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم لما رضى الله تعالى عنه خذها من أغنيائهم وردّها الى فقرائهم ولأن الفقراء تلك البلدة حق القرب والمجاورة واطلاعم على أبواب أموالها أكثر فالصرف اليهم أولى لقوله صلى الله عليه وسلم ادناك فادناك ولما سأله رجل فقال ان لي جارين أيهما أبر فقال الى اقربهما منك بابا وان أخرجهما الى غيرهم جاز

وهو مكروه وللشافعي رحمه الله تعالى قول أنه لا يجوز لحديث ما رضى الله تعالى عنه من نفل عشرة وصدقته من خلاف عشرته الى غير خلاف عشرته فشره وصدقته في خلاف عشرته أي مردودة عليهم **﴿** ولنا **﴿** ظاهر قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وتخصيص فقراء البلدة ليس لمنى في أعيانهم فلا يمنع جواز الصرف الى غيرهم لأن ما هو المقصود وهو سد خلّة المحتاج قد حصل وقول ما رضى الله تعالى عنه محمول على بيان الاولى. ألا ترى أنه حين كان البليغ كان ينفذ الصدقة الى المدينة على ما قال في خطبته وأنفع لمن في المدينة من المهاجرين والانصار وانما كان ينقل الى المدينة لأن فقراءها كانوا أشرف الفقراء حيث هجروا أو طأنهم وهاجروا لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلم أحكام الدين وعلى هذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كان لصاحب المال قرابة محتاجون في بلدة أخرى فلا بأس بأن يصرف الصدقة اليهم وهو أفضل له لما فيه من صلة الرحم مع إسقاط الفرض عن نفسه **﴿** قال **﴿** ومن كان في عسكر الخوارج سنين فلم يؤد صدقة ماله ثم تاب لم يؤخذ بها لأنه لم يكن تحت حاية الامام حين وجبت عليه فحكمه كان لا يجرى عليه وعليه أن يؤدي فيما بينه وبين الله تعالى لأن الحق قد لزمه بقرض سببه فلا يستقط عنه الا بالأداء وصارت الاصول الظاهرة في حقه حين لم يثبت للامام حق الاخذ منها كالأموال الباطنة **﴿** قال **﴿** والعشر بأخذ الصدقة من رسول أهل البني اذا مر عليه كما يأخذها من المسلم لأن أهل البني مسلمون كما قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الى قوله فان بقت احدهما على الاخرى. وقال علي رضي الله عنه اخواننا بغوا علينا وانما يأخذ من سائر المسلمين ما زهم من الزكاة من المال المنزور به عليه فكذاك من أهل البني **﴿** وقال **﴿** ومن أسلم في دار الحرب وأقام في تلك الدار سنين فان عرف وجوب الزكاة عليه فلم يؤدها ثم خرج اليها لم يؤخذ بها لأنه لم يكن تحت حاية الامام في ذلك الوقت وليكنه يفتى بأدائها فيما بينه وبين الله تعالى واذا لم يعلم بوجوب الزكاة عليه فليس عليه أدائها الا على قول زفر رحمه الله تعالى والقياس ما قاله لا قبول الاسلام صار قابلاً لأحكامه وجهه عذر في دفع المائتة لا في إسقاط الواجب بعد نقر سببه وانكنا استحسننا وتوجه خطاب الشرع بتوقف على البلوغ اليه. ألا ترى أن أهل نياك كانوا يصادون الى بيت المقدس بعد تحول القبلة الى الكعبة وجوز لهم ذلك لأنه لم يلبسهم وهذا لأن التشكيك بحسب الوسع ولا وسع في حق العمل

وقال: وإذا ظهر الخوارج على بلد من بلاد أهل العدل فاخذوا منهم صدقة أموالهم ثم ظهر عليهم الامام لم يأخذ منهم نأياً لانه عجز عن حمايته والجبابة تكون بسبب الجبابة وهذا بخلاف التاجر اذا مر على عاشر أهل البني فشره ثم مر على عاشر أهل العدل يشره نأياً لأن صاحب المال هو الذي عرض ماله حين مر به عليه فلم يمدر وهناك صاحب المال لم يصنع شيئاً ولكن الامام عجز عن حمايته فلما لا يأخذ ولكن يقى فيها بينه وبين الله تعالى بالأداء نأياً لأنهم لا يأخذون أموالنا على طريق الصدقة بل على طريق الاستحلال ولا يصرفونها الى مصارف الصدقة فينبغي لصاحب المال أن يؤدي ما وجب عليه لله تعالى فانما أخذوا منه شيئاً ظاهراً وكذلك ان أخذوا من أهل الذمة في ذلك البلد خراج رؤوسهم لم يأخذهم الامام بما مضى لمعجزه عن حمايته. فأما ما يأخذ سلاطين زماننا هؤلاء الظلمة من الصدقات والمشور والخراج والجزية فلم يتعرض له محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وكثير من أئمة بلخ يفتنون بالاداء نأياً فيما بينهم وبين الله تعالى كما في حق أهل البني لملنا أنهم لا يصرفون للأخذ مصارف الصدقة وكان أبو بكر الأشعث يقول في الصدقات يفتنون بالأعادة فأما في الخراج فلا لأن الحق في الخراج للمقاتلة وهم المقاتلة حتى اذا ظهر عدو ذوا عن دار الاسلام فأما الصدقات فلا فقراء والمساكين وهم لا يصرفون الى هذه المصارف والأصح أنه يسقط ذلك عن جميع أرباب الأموال اذا نوا بالدفع التصديق عليهم لأن ما في أيديهم من أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق ما لهم فلوردوا ما عليهم لم يبق في أيديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة يجوز أخذ الصدقة لعل بن عيسى بن بونس بن ماهان والى خراسان وكان أميراً ببلخ وجب عليه كفارة بين فسأل عنها الفقهاء بما يكفر به فافتوه بصيام ثلاثة أيام فجعل يكي ويقول لحشمه أنهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من الله وكفاراته كفارة بين من لا يملك شيئاً وكذلك ما يؤخذ من الرجل من الجبايات اذا نوى عند الدفع أن يكون ذلك من عشره وزكاته جاز على الطريق الذي قلنا وقال: وتنفس صدقة كل بلد على فقراء بلاده ولا يخرج الى غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم لما رضى الله تعالى عنه خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم ولأن الفقراء تلك البلدة حق القرب والمجاورة واطلاعم على أبواب أموالها أكثر فالصرف اليهم أولى لقوله صلى الله عليه وسلم اؤناك فادناك ولما سأله رجل فقال ان لي جارين أيهما أبر فقال الى أقربهما منك باباً وان أخرجهما الى غيرهم جاز

وهو مكروه وللشافعي رحمه الله تعالى قول انه لا يجوز لحديث معاذ رضى الله تعالى عنه من نقل عشره وصدقته من خلاف عشيرته الى غير خلاف عشيرته فمشره وصدقته في خلاف عشيرته أى مردودة عليهم ولولا ما ظهر قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وتخصيص فقراء البلدة ليس لمبنى في أعيانهم فلا يمنع جواز الصرف الى غيرهم لان ما هو المقصود وهو سدلة المحتاج قد حصل وقول معاذ رضى الله تعالى عنه يحول على بيان الاولى . ألا ترى أنه حين كان بالبني كان ينقل الصدقة الى المدينة على ما قال في خطبته وأنفع لمن في المدينة من المهاجرين والانصار وانما كان ينقل الى المدينة لان فقراءها كانوا أشرف الفقراء حيث هجروا وأطاعهم وهاجروا لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتسلم أحكام الدين وعلى هذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كان لصاحب المال قرابة محتاجون في بلدة أخرى فلا بأس بأن يصرف الصدقة اليهم وهو أفضل للمال فيه من صلة الرحم مع اسقاط الغرض عن نفسه وقال: ومن كان في عسكر الخوارج سجين فلم يؤد صدقة ساله ثم تاب لم يؤخذ بها لانه لم يكن تحت حماية الامام حين وجبت عليه فحكمه كان لا يجري عليه وعليه أن يؤدي فيما بينه وبين الله تعالى لان الحق قد لزمه بقدر سببه فلا يسقط عنه الا بالاداء وصارت الاموال الظاهرة في حقه حين لم يثبت للامام حق الاخذ منها كالأموال الباطنة في حال قال: والعشر يأخذ الصدقة من رسول أهل البني اذا مر عليه كما يأخذها من المسلم لان أهل البني مسلمون كما قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الى قوله فان بقت احدهما على الاخرى . وقال علي رضي الله عنه اخواننا بغوا علينا وانما يأخذ من سائر المسلمين ما لزمهم من الزكاة من المال المروور به عليه فكذلك من أهل البني وقال: ومن أسلم في دار الحرب وأقام في تلك الدار سنين فان عرف وجوب الزكاة عليه فلم يؤدها ثم خرج اليها لم يؤخذ بها لانه لم يكن تحت حماية الامام في ذلك الوقت ولكنه يقى بأدائها فيما بينه وبين الله تعالى واذا لم يعلم بوجوب الزكاة عليه فليس عليه أدائها الا على قول زفر رحمه الله تعالى والقياس ما قاله لانه قبول الاسلام صار قابلاً لأحكامه وجعله عذر في دفع المأثم لا في اسقاط الواجب بعد تقرير سببه واسكننا استحسننا وقلنا توجه خطاب الشرع يتوقف على البلوغ اليه . ألا ترى أن أهل بقاء كانوا يبايعون لي بيت المقدس بعد تحول القبلة الى الكعبة وجوز لهم ذلك لانه لم يلزمهم وهذا لان التمسك بجمبب الوسم ولا وسع في حق العمل

فكذلك وان كان رجوعه بنير قضاء القاضي فعلى الموهوب له زكاة تلك السنة وقال سفيان الثوري رضي الله عنه ليس للواهب أن يرجع في مقدار الزكاة لأنها صارت مستحقة للفقراء وتعلق حق الفقراء بالموهوب بمنع الواهب من الرجوع كما لو جعله الموهوب له موهوباً. وجه قول زفر رحمه الله تعالى أن الرجوع اذا كان بنير قضاء فالموهوب له أزال ملكه باختياره بعد وجوب الزكاة فيضمن الزكاة كما لو وهبه ابتداءً ألا ترى أنه لو كان في مرضه كان متبراً من ثلث ماله. وجه قولنا أن حق الواهب مقصور على العين وفي مثله القضاء وغير القضاء سواء لأنها مفصلاً بدون القاضي عين ما يأمر به القاضي لو رفا الأمر إليه والموهوب له نظر لنفسه حين لم ير في الخصومة فائدة فلم يكن متلقاً حق الفقراء وان كان في مرضه ففيه روايتان كلاهما في كتاب الهبة والأصح أنه يعتبر من جميع ماله سواء رجع قضاء أو بنير قضاء. **قال** وإذا أخرجت الأرض المشربة طعماً فباعه قبل أن يؤدي عشره فباع الماشر والطعام عند المشتري فإن شاء أخذ عشر الطعام من المشتري ورجع المشتري على البائع بغير الثمن وإن شاء أخذه من البائع لأن على أحد الطريقين الحب ينبت على الحقيق عشره للفقراء وتسعة أعشاره للمالك فلم يتفقد به في مقدار العشر فكان للمصدق أن يأخذ العشر من المشتري قبل الاقتراق وبعد الاقتراق بخلاف زكاة السائمة. وعلى الطريق الثاني يجب إتياء العشر إلى الفقراء من غير اعتبار حال من يجب عليه فكان العين هو المقصود فلا يبطل الحق عنه بالبيع بخلاف الزكاة فإن الفعل هو المقصود فيه بدليل اعتبار حال من يجب عليه وإن شاء أخذ من البائع لاتلافه عمل حق الفقراء. **قال** وإذا باع الأرض وفيها زرع قد أدرك فحشر الزرع على البائع لأن حق الفقراء قد ثبت في الزرع وهو ملك البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بنفس المخرج كما قال الله تعالى وما أخرجنا لكم من الأرض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بالأدراك قال الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وعند محمد رحمه الله تعالى بالاستحكام وذلك كله حصل في ملك البائع وهو ثمن أرضه فوجب عليه عشره وإما المشتري فقد استحقه عوضاً عما أعطى من الثمن فلا شيء عليه فإن باعها وزرع بقل فحشره على المشتري إذا حصده بعد الإدراك لأن وجوب العشر في الحب والنقادة كان في ملك المشتري وهو ثمن أرضه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشر مقدار البقل على البائع لأن ذلك القدر من الثمن حصل في ملكه أما عشر الحب فعلى المشتري وكذلك إن باع الزرع وهو

فصيل فإن فصله المشتري في الحال فالمشرى على البائع وإن تركه على الأرض باذن البائع حتى استحصه فالمشرى على المشتري وكذلك كل شيء من الثمار وغيره مما فيه العشر يملكه صاحبه في أول ما يطلع فإن قطعه المشتري فالمشرى على البائع وإن تركه باذن البائع حتى أدرك فالمشرى على المشتري وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشر مقدار الطلع والبقل على البائع والزيادة على المشتري وحاصل مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى أن بانقضاء الحب وأدراك الثمار يزداد الثمن فيزداد الواجب لا أنه يسقط ما كان واجباً أو يحول إلى غيره وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الحب هو المقصود فإذا انقضى كان الواجب فيه دون غيره وانقضاء كان في ملك المشتري فلها كان العشر عليه. **قال** وإذا اشترى أرض عشر أو خراج للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة عندنا. وعند محمد رحمه الله تعالى إن عليه زكاة التجارة مع العشر والخراج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى ووجهه أن العشر على الخارج والزكاة عليها عين مال التجارة وهو الأرض فلم يجتمع في محل واحد فوجب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر كالدين مع العشر. وجه ظاهر الرواية أن العشر والخراج مؤنة الأرض النامية، ألا ترى أنه قال عشر الأرض وخراج الأرض وكذلك الزكاة وظيفة المال الثاني وهي الأرض فكل واحد منهما يجب حقاً لله تعالى فلا يجب بسبب ملك مال واحد حقان لله تعالى كما لا يجب زكاة السائمة وزكاة التجارة باعتبار مال واحد وإذا ثبت أنه لا وجه للجمع بينهما قلنا العشر والخراج صار وظيفة لازمة لهذه الأرض لا يسقط بإسقاط المالك وهو أسبق ثبوتاً من زكاة التجارة التي كان وجوبها بنيه. فلها بقيت عشرية وخراجية كما كانت. **قال** وإن اشترى داراً للتجارة خال عليها الحول زكاهما من قيمته لانه ما تعلق برقة الدار حق آخر لله تعالى وهي وسائل العروض سواء. **قال** ولا يجتمع العشر والخراج في أرض واحدة عندنا وقال ابن أبي ليلى في الأرض الخراجية يجب أداء العشر من الخارج منها مع الخراج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى واستدل في ذلك بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ما أخرجت الأرض فيه العشر ولأن العشر مع الخراج حقان مختلفان ومستحقان عليه وسبباً فإن الخراج في ذمة المالك مصروف إلى المقابلة والعشر في الخارج مصروف إلى الفقراء فوجب أحدهما لا يثنى وجوب الآخر كالدين مع العشر ثم الخراج بمنزلة الأجرة للأرض ولهذا لا يجب إلا في الأراضي المفتوحة غنة ووجوب الأجرة لا يثنى وجوب

التمكن من الانتفاع وقد انعدم الآن فرق ما بينهما ان الأجر يجب للمدة التي مضت قبل ان تسرق والخراج لا يجب لان الأجر عوض يجب شيئاً فشيئاً بحسب ما يستوفى من النفعة فاما الخراج اما يجب جملة واحدة باعتبار التمكن من الانتفاع ولم يوجد ذلك حين غرت الارض وتكون الاجارة على حالها لان تدمير الانتفاع بالارض مع بقائها بمرض على شرف الزوال فبقي الاجارة مالم يفسخ القاضى المقصد فان فسخ القاضى المقصد في تلك الحالة فانها لا تعود الاجارة مستتيلة لانه فسخ العقد والسبب الموجب له قائم وهو بمنزلة العبد المستأجر اذا ابقى فان لم يفسخ القاضى المقصد حتى عاد كانت الاجارة باقية وان فسخ القاضى المقصد بهما لم تعد الاجارة بعد ذلك وان عاد من يائه **قال** ولو ان صبياً أدى أبوه عشر أرضه أو خراجها أو أدى ذلك وصيه فيها ضمانان وانما أراد ماذا أديا للمشر الى الفقراء أو الخراج الى الفقارة لان حق الاخذ فيهما للسلطان فلا يسقط عن الصبي بادئها الى الفقراء أو للمقاتلة فما اذا أديا الى السلطان فلا ضمان عليهما وكف بضمان السلطان يطالبهما بذلك ويجبرهما على الأداء ثم بين مصارف الصدقات والمشر والخراج والحس والحزبة وما يؤخذ من أهل نجران ومن نجي تنقب وقد بينا جميع ذلك في كتاب الزكاة **قال** فان اشترى بمال الخراج غنماً سائمة للتجارة وحال عليها الحول ففليه فيها الزكاة وهذا بخلاف ما اذا اجتمعت الذمم المأخوذة في الزكاة في بدالامام وهي سائمة خال عليها الحول لان هناك لا فائدة في إيجاب الزكاة فان مصرف الواجب والموجب فيه واحد وهنا في إيجاب الزكاة فائدة فان مصرف الموجب فيه للمقاتلة ومصرف الواجب الفقراء فكان الإيجاب مفيداً فلها تجب الزكاة **قال** الشيخ الامام لاجل رحمه الله تعالى وفي هذا الفصل نظر فان الزكاة لا تجب الا باعتبار الملك والمالك ولهذا لا تجب في سواهم الوقت ولا في سواهم المكاتب ويعتبر في إيجابها صفة التي للمالك وذلك لا يوجد هنا اذا اشتراها الامام بمال الخراج للمقاتلة لا تجب فيها الزكاة الا أن يكون مراده أنه اشتراها لنفسه فحينئذ تجب عليه الزكاة باعتبار وجود المالك وصفة التي له **قال** وان كان للرجل خمسة وعشرون ديراً سال عليها الحول ثم استغاد عشرة أيمرة ففضمها بها ثم ضاع منها عشر من الابل لا يعلم من أيها هي ففليه ثلاث من الغنم فيها والقياس في ذلك أن يكون عليه خمسة أسباع بنت مخاض وجه القياس أن الجملة كانت خمسة وثلاثين فحين ضاع منها عشرة يجعل ما ضاع مما فيه الزكاة ومما

لا زكاة فيه بالحصة فيكون خمسة أسباع ما ضاع من مال الزكاة وسبعاه مما لا زكاة فيه وخسة أسباع العشرة سبعة وسبع وقد كان وجب عليه بنت مخاض في خمسة وعشرين ضاع منها سبعة وسبع وبقي منها سبعة عشر وستة أسباع خمسة وعشرين فان كل سبع من خمسة وعشرين ثلاثاً وأربعة أسباع فاذا اجتمعت خمس مرات ثلاثاً وأربعة أسباع يكون سبعة عشر وستة أسباع فلها كان الواجب فيه خمسة أسباع بنت مخاض ولكنه استحسن فقال الشرع أوجب الغنم عند ثلثة الابل وان لم يكن بينهما مجانسة لدفع الضرر عن صاحب المال بإيجاب الشفص عليه كما يدفع الضرر عنه في الإبداء فيجعل المالك من مال الزكاة كان لم يكن فكأن في ملكه سبعة عشر ديراً وستة أسباع ففليه فيها ثلاثة من الغنم ولكن وجه القياس أقوى لان معنى دفع الضرر معتبر في الإبداء فأما في حالة البقاء لا يعتبر ولكن يبقى من الواجب بقدر ما بقي من المال ألا ترى أنه لا يعتبر النصاب في البقاء بخلاف الإبداء وقد كان الواجب عند تمام الحول بنت مخاض فلا معنى للتحويل الى الغنم عند هلاك بعض المال ففرقنا أن وجه القياس أقوى فلهذا فرع على وجه القياس فقال ان عرف خمسة من الابل ففليه فيها خمس بنت مخاض وفي الباقية أربعة أخماس ثلثي بنت مخاض أما وجوب خمس بنت مخاض في الحصة ظاهر لانه قد وجب بنت المخاض في خمسة وعشرين فيكون في خمسة خمسها ثم بقي من مال الزكاة عشرون وما لا زكاة فيه عشرة والمالك عشرة فثلث المالك مما لا زكاة فيه وثلاثة مما فيه الزكاة وهو ستة وثلثان فاذا نقصنا ذلك من العشرين بقي ثلثة عشر وثلث وقد كان عليه ثلثا بنت مخاض في ستة عشر وثلثان لانها ثلثي خمسة وعشرين وثلثة عشر وثلث يكون أربعة أخماسه فان كل خمس يكون ثلاثة وثلث فلها ففي الجهة أربعة أخماس ثلثي بنت مخاض ولو كان له خمسة وعشرون ديراً غلطها بنيتها بعد الحول بيوم ثم ضاع نصفها ففليه في الباقي نصف بنت مخاض لان نصف المالك من مال الزكاة ونصفه مما لا زكاة فيه وان ما بقي نصف مال الزكاة فلها قال عليه نصف بنت مخاض في القياس وبقي على طريقة الاستحصان أن يكون عليه في الباقي شاتان لان المالك يجعل كأن لم يكن والباقي من مال الزكاة اثني عشر ونصف ولكن وجه القياس أقوى كما بينا وما ذكر بعد هذا الى آخر الكتاب من مسائل الممدن وصيغة القطر فقد بينا جميع ذلك في كتاب الزكاة والصوم فلا معنى لاعادة ذلك هنا والله سبحانه وتعالى

وقال: وإذا ظهر الخواارج على بلد من بلاد أهل العدل فاخذوا منهم صدقة أموالهم ثم ظهر عليهم الامام لم يأخذ منهم ثأناً لأنه عجز عن حمايتهم والجبابة تكون بسبب الحماية وهذا بخلاف التاجر اذا مر على عاشر أهل البني فشره ثم مر على عاشر أهل العدل بشره ثأناً لأن صاحب المال هو الذي عرض ماله حين مر به عليه فلم يمدرك هناك صاحب المال لم يصنع شيئاً ولكن الامام عجز عن حمايته فلذلك لا يأخذ ولكن يفتي فيها بينه وبين الله تعالى بالاداء ثأية لأنهم لا يأخذون أموالنا على طريق الصدقة بل على طريق الاستحلال ولا يصرفونها الى مصارف الصدقة فينبغي لصاحب المال أن يؤدي ما وجب عليه لله تعالى فاما اخذوا منه شيئاً علاناً وكذلك ان اخذوا من أهل الذمة في ذلك البلد خراج رؤسهم لم يأخذهم الامام بما مضى لمعززه عن حمايتهم. فاما ما يأخذ سلاطين زماننا هؤلاء الظلمة من الصدقات والمشور والخراج والجزية فلم يترش له محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وكثير من أئمة بلخ يفتنون بالاداء ثأياً فيها بينه وبين الله تعالى كما في حق أهل البني لعلنا أنهم لا يصرفون للأخوة مصارف الصدقة وكان أبو بكر الأشعث يقول في الصدقات يفتنون بالاعادة فاما في الخراج فلا لأن الحق في الخراج للمقاتلة وهم المقاتلة حتى اذا ظهر عدوؤنا عن دار الاسلام فاما الصدقات فللفقراء والمساكين وهم لا يصرفون الى هذه المصارف والأصح أنه يسقط ذلك عن جميع أرباب الأموال اذا نواوا بالدفع التصديق عليهم لأن ما في أيديهم من أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق ما لهم فلوردوا ما عليهم لم يبق في أيديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة يجوز أخذ الصدقة لعل بن عيسى بن يونس بن ماهان والى خراسان وكان أميراً ببلخ وجب عليه كفارة بين فسأل عنها الفقهاء عما يكفر به فأفتوه بصيام ثلاثة أيام فجعل يكي ويقول لحشمه انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكيف رأتهم كفارة بين من لا يملك شيئاً وكذلك ما يؤخذ من الرجل من الجبايات اذا نوى عند الدفع أن يكون ذلك من عشره وزكاته جاز على الطريق الذي قلنا وقال: وتقسيم صدقة كل بلد على فقراء ببلادهم ولا يخرج الى غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم لما رضى الله تعالى عنه خذها من أغنيائهم ورددها في فقرائهم ولأن الفقراء تلك البلدة حق القرب والمجاورة واطلاعم على أبواب أموالها أكثر فالصرف اليهم أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أذكأك فادناك ولما سأله رجل فقال ان لي جارين أيهما أبر فقال لي أقرهما منك بابا وإن أخرجهما الى غيرهم جاز

وهو مكروه وللشأنني رحمه الله تعالى قول أنه لا يجوز لحديث معاذ رضى الله تعالى عنه من نقل عشره وصدقته من خلاف عشيرته الى غير خلاف عشيرته فشره وصدقته في خلاف عشيرته أي مردودة عليهم **وقال** ظاهر قوله تعالى انا الصدقات للفقراء وتخصيص فقراء البلدة ليس لمضى في أعيانهم فلا يفتح جواز الصرف الى غيرهم لأن ما هو المقصود وهو سد خلة المحتاج قد حصل وقول معاذ رضى الله تعالى عنه يحمل على بيان الاولى. ألا ترى أنه حين كان باليمن كان ينقل الصدقة الى المدينة على ما قال في خطبته وأنشع لمن في المدينة من المهاجرين والانصار واما كان ينقل الى المدينة لأن فقراءها كانوا أشرف الفقراء حيث هجروا وأوطانهم وهاجروا النصره رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلم أحكام الدين وعلى هذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كان لصاحب المال قرابة محتاجون في بلدة أخرى فلا بأس بأن يصرف الصدقة اليهم وهو أفضل لما فيه من صلة الرحم مع اسقاط القرض عن نفسه **وقال** ومن كان في عسكر الخواارج سنين فلم يؤد صدقة ماله ثم تاب لم يؤخذ بها لأنه لم يكن تحت حماية الامام حين وجبت عليه فحكمه كان لا يجري عليه وعليه أن يؤدي فيها بينه وبين الله تعالى لأن الحق قد لزمه بقدر سببه فلا يسقط عنه الا بالاداء وصارت الاول الظاهرة في حقه حين لم يثبت للامام حق الاخذ منها كالاموال الباطنة **وقال** والعاشر يأخذ الصدقة من رسول أهل البني اذا مر عليه كما يأخذها من المسلم لأن أهل البني مسلمون كما قال الله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الى قوله فان بقت احدهما على الاخرى. وقال علي رضي الله عنه اخواننا بغوا علينا وأنا يأخذ من سائر المسلمين ما زهمهم من الزكاة من المال للمروور به عليه فكذلك من أهل البني **وقال** ومن أسلم في دار الحرب وأقام في تلك الدار سنين فان عرف وجوب الزكاة عليه فلم يؤدّها ثم خرج البينا لم يؤخذ بها لأنه لم يكن تحت حماية الامام في ذلك الوقت ولكنه يفتي بأدائها فيها بينه وبين الله تعالى واذا لم يعلم وجوب الزكاة عليه فليس عليه أدائها الا على قول زفر رحمه الله تعالى والقياس ما قاله لأنه لا يقول الاسلام صار قابلاً لا حكمه وجهه عند دفع المأثم لا في اسقاط الواجب بعد تقرر سببه ولكننا استحساناً قلنا توجه خطاب الشرع بتوقف على البلوغ اليه. ألا ترى أن أهل ثباه كانوا يصلون الى بيت المقدس بعد تحول القبلة الى الكعبة وجوز لهم ذلك لأنه لم ينامهم وهذا لأن التكليف بحسب الوسع ولا وسع في حق العمل

وقال في وإذا ظهر الخوارج على بلد من بلاد أهل العدل فاخذوا منهم صدقة أموالهم ثم ظهر عليهم الامام لم يأخذ منهم ثأناً لأنه عجز عن حاجتهم والجباية تكون بسبب الجباية وهذا بخلاف التاجر اذا مر على عاشر أهل البني فشره ثم مر على عاشر أهل العدل يشره ثأناً لأن صاحب المال هو الذي عرض إليه حين مر به عليه فلم يضر وهناك صاحب المال لم يصنع شيئاً ولكن الامام عجز عن حمايته فلذا لا يأخذ ولكن يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بالاداء ثأية لانهم لا يأخذون أموالنا على طريق الصدقة بل على طريق الاستحلال ولا يصرفونها الى مصارف الصدقة فينبغي لصاحب المال أن يؤدي ما وجب عليه لله تعالى فانما أخذوا منه شيئاً ظاهراً وكذلك ان أخذوا من أهل النعمة في ذلك البلد خراج رؤسهم لم يأخذهم الامام بما عصى لجزءه عن حاجتهم. فاما ما يأخذ سلاطين زماننا هؤلاء الظلمة من الصدقات والشعور والخراج والجزية فلم يتعرض له محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وكثير من أئمة بلخ يفتون بالاداء ثأياً فيما بينه وبين الله تعالى كما في حق أهل البني لملئنا أنهم لا يصرفون للأخذ مصارف الصدقة وكان أبو بكر الأشعث يقول في الصدقات يفتون بالاعادة فاما في الخراج فلا لأن الحق في الخراج للمقاتلة وهم المقاتلة حتى اذا ظهر عدوؤنا عن دار الاسلام فاما الصدقات فلفقها الفقهاء والمساكين وهم لا يصرفون الى هذه المصارف والأصح أنه يسقط ذلك عن جميع أرباب الأموال اذا نوا بالدفع التصديق عليهم لأننا في أيديهم من أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق ما لهم فلوردوا ما عليهم لم يبق في أيديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة يجوز أخذ الصدقة لابي بن عيسى بن بونس بن ماهان والى خراسان وكان أميراً ببلخ وجب عليه كفارة بين فسال عنها الفقهاء بما يكفر به فأفتوه بصيام ثلاثة أيام فجعل يركب ويقول لحشمه انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال وكفارتك كفارة بين من لا يملك شيئاً وكذلك ما يؤخذ من الرجل من الجبايات اذا نوى عند الدفع أن يكون ذلك من عشره وزكاته جاز على الطريق الذي قلنا في وقال في وتنفس صدقة كل بلد على فقراء بلادهم ولا يخرج الى غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم لما رضى الله تعالى عنه خذها من أغنيائهم وردّها الى فقرائهم ولأن الفقراء تلك البلدة حق القرب والمحاوراة واطلاعم على أبواب أموالها أكثر فالصرف اليهم أولى لقوله صلى الله عليه وسلم أدناك فادناك ولما سأله رجل فقال ان لي جارين أيهما أبر فقال الى أقربهما منك باباً وان أخرجهما الى غيرهم جاز

وهو مكروه وللشافعي رحمه الله تعالى قول انه لا يجوز لحديث معاذ رضي الله تعالى عنه من نقل عشرة موصدة من خلاف عشيرة الى غير خلاف عشيرة فشره وصدقته في خلاف عشيرة أي مردودة عليهم ولنا في ظاهر قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وتخصيص فقراء البلدة ليس لمنى في أعيانهم فلا يمنع جواز الصرف الى غيرهم لأن ما هو المقصود وهو سدلة المحتاج قد حصل وقول معاذ رضي الله تعالى عنه بحمول على بيان الاولى. ألا ترى أنه حين كان بالبني كان ينقل الصدقة الى المدينة على ما قال في خطبته وأنفق لمن في المدينة من المهاجرين والانصار وانما كان ينقل الى المدينة لأن فقراءها كانوا أشرف الفقراء حيث هجروا أو طأنتهم وهاجروا لضرورة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأسلم أحكام الدين وعلى هذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه اذا كان لصاحب المال قرابة محتاجون في بلدة أخرى فلا بأس بأن يصرف الصدقة اليهم وهو أفضل له لما فيه من صلة الرحم مع اسقاط القرض عن نفسه فيقال في ومن كان في عسكر الخوارج سنين فلم يؤد صدقة ماله ثم تاب لم يؤخذ بها لانه لم يكن تحت حراسة الامام حين وجبت عليه فحكمه كان لا يجزى عليه وعليه أن يؤدي فيما بينه وبين الله تعالى لأن الحق قد لزمه بقرضه سببه فلا يسقط عنه الا بالاداء وصارت الا وال الظاهرة في حقه حين لم يثبت للامام حق الاخذ منها كالأموال الباطنة فيقال في والغاشر يأخذ الصدقة من رسول أهل البني اذا مر عليه كما يأخذها من المسلم لأن أهل البني مسلمون كما قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا الى قوله فان بقت احدهما على الاخرى. وقال علي رضي الله عنه اخواننا بنوا علينا وانا يأخذ من سائر المسلمين ما لزهم من الزكاة من المال المعروف به عليه فكذا من أهل البني فيقال في ومن أسلم في دار الحرب وأقام في تلك الدار سنين فان عرف وجوب الزكاة عليه فلم يؤدّها ثم خرج اليها لم يؤخذ بها لانه لم يكن تحت حراسة الامام في ذلك الوقت ولكنه يفتى بأدائها فيما بينه وبين الله تعالى واذا لم يلزم بوجوب الزكاة عليه فليس عليه أدائها الا على قول زفر رحمه الله تعالى والقياس ما قاله لانه بقبول الاسلام صار قابلاً لأحكامه وجعله عذر في دفع المأثم لا في اسقاط الواجب بعد بقرضه سببه وليكن استحضارنا قلنا توجه خطاب الشرع بتوفت على البلوغ اليه. ألا ترى أن أهل قباء كانوا يصالحون لبيت المقدس بعد تحول القبلة الى الكعبة وجوز لهم ذلك لانه لم يأنهم وهذا لأن التكليف بحسب الوسع ولا وسع في حق العمل

به قبل البلوغ إليه فصار كان الخطاب غير نازل في حقه وهذا لأن الخطاب غير شائع في دار الحرب لأن أحكام الإسلام غير شائعة في دار الحرب لقيام الشيوع مقام الوصول إليه **﴿ قال ﴾** وإذا حلف الرجل أنه قد أدى صدقة ماله إلى المصدق الذي كان في تلك السنة فكف عنه المصدق ثم اطلع على كذبه بعد سنين أخذه بتلك الصدقة لأن السبب المتيقن لحق الأخذ له قد تقرر فلا يسقط باليمين الكاذبة كسائر حقوق العباد والتأخير ليس بمسقط حتى الأخذ بعد ثبوته فلذا أخذه بالصدقة والله أعلم

باب زكاة النعم

﴿ قال ﴾ رحمه الله تعالى الأصل في وجوب الزكاة في النعم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب غنم لا يؤدى زكاتها إلا قطع لها يوم القيامة رقاع قرقر تطفو بأغلالها وتطحن بقرورها وقال صلى الله عليه وسلم لا يقين أحرك يأتي يوم القيامة وعلى عاتقه شاة يبيع يقول يا محمد يا محمد فاقول لا أم لك من الله شيئاً ألا قد بلغت إذا عرفنا هذا فتقول ليس في أقل من أربعين من النعم السائمة صدقة فإذا كانت أربعين ففيها شاة في مائة وعشرين فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه إلى ثمانمائة ثم ليس في الزيادة شيء إلى أربع مائة فبعد ذلك في كل مائة شاة وقال الحسن بن سفيان رحمه الله تعالى إذا زادت على ثمانمائة ففيها أربع شياه وفي أربع مائة خمس شياه **﴿ وحجبتنا ﴾** حديث أنس رضي الله عنه أن أباً بكر الصديق رضي الله عنه كتب كتاب الصدقات الذي كتبه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه وفي أربعين من النعم شاة وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه إلى أربع مائة ففيها أربع شياه وقد بينا أن طريق معرفة النصب لا تكون بالرأى والاجتهاد بل بالنص **﴿ قال ﴾** ولا تؤخذ الجذعة من النعم في الصدقة وإنما يؤخذ التي نصاعد الجذعة هي التي تم لها حول واحد وطعنت في النابتة والتي التي تم لستان وطعن في الثالثة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يؤخذ من المزر إلا التي فاما من الضأن فتؤخذ الجذعة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو الذي ذكره الطحاوي في مختصره قال ولا يؤخذ في زكاة النعم إلا ما يجزى في الضحايا. وجه تلك الرواية قوله صلى الله عليه وسلم إنما حقنا في الجذعة والتي ولأن الجذعة

من الضأن تجزى في الضحايا وهي أدعى للشرط من الأخذ في الزكاة فجواز التضحية بها يدل على أخذها في الزكاة بطريق الأولى. وجه ظاهر الرواية حديث علي رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ في الزكاة إلا التي فصاعد آثم مادون التي فأصر في نفسه. ألا ترى أنه لا يجوز أخذه من المزر ولا يؤخذ في الزكاة إلا البالغ كالأخذ من المزر مادون التي وكذلك في الضأن وهو القياس في التضحية أيضاً ولكن ترك النص خاص ورد فيه وذلك إذا كان سميناً لو اخطأ بالنبات لا يمكن تمييزه قبل التأمل وممن هذا يقارب التي فيأهو المقصود بارة الدم وهنا مادون التي لا يقارب التي فيها هو المقصود بارة الدم من كل وجه فإن منفعة النسل لا تحصل به **﴿ قال ﴾** ويجوز في زكاة النعم الأخذ المذكور والآن عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يؤخذ الذكر إلا إذا كان النصاب كله ذكوراً لأن منفعة النسل لا تحصل به ويجوز في زكاة الله ذكر ولأن الواجب جزء من النصاب **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة واسم الشاة يتناول الذكر والأنثى جميعاً بالدليل الموجب فيه **﴿ قال ﴾** فإن اخطأ المزر بالضأن فلا خلاف أن نصاب البعض يكمل بالبيض ثم لا يؤخذ إلا الوسط. عندنا وذلك لأن دون من الأرفع والأرفع من الأدون ذكره في المتن وكذلك في البقر مع الجواميس وللشافعي فيه قولان في أحدهما يقول يؤخذ من جنس الأغلب منهما لأن المنسوب لا يظهر في مقابلة الثالب وفي القول الآخر تقوم واحدة من الأرفع والأخرى من الأدون ثم ينظر إلى نصف القيمتين فيؤخذ واحدة بتلك القيمة قال وهو العدل وبه يتم النظر من الجانبين **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من حزرات أموال الناس وخذوا من حوائى أموالهم والأخذ من الحوائى فيما قلنا **﴿ قال ﴾** والمتولد من الطهي والنعم يكون نصيباً إذا كانت الأم نجسة وكذلك المتولد من البقر الوحشي والبقر الأهلي عندنا البقرة الأم وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا نجب فيه الزكاة لأنه نجس بجناب أحداهما موجب وبالآخر لا موجب والأصل عدم الوجوب والوجوب بالشك لا يثبت ولكن نقول المتولد من جنس الأم يشبهها عادة ويقع في الحكم حتى يكون ماله الأم وحتى يبيع الولد الأم في الرق والحرية وهذا لما عرف أن ماء الفحل يصير مستباحاً مثلها فالولد يكون منها **﴿ قال ﴾** رجل تزوج امرأة على غنم سائمة ودفعها إليها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول بها فليها زكاة النصف ولا شيء على

الزوج لانه لم يكن مالكا في المول انما عادت اليه بدو. وأما المرأة فكانت مالكة لكل فكان النصاب كاملا فوجب عليها الزكاة ثم استحق البعض من بدوها بسبب حادث بدو المول فانها الزكاة فيها في كل ما نقص النصاب فان كان لم يبد منها اليها حتى حال المول ثم طلقها قبل ان يدخل بها فلي قول أبي حنيفة رحمه الله الآخر لا زكاة عليها وفي قوله الأول عليها الزكاة في نصيبها اذا قبضت وكان نصيبا تاما فان كان دون ذلك فلا زكاة عليها وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليها الزكاة في نصيبها سواء كان أصابا أو دونه بدو أن كان الكل نصيبا وقد بينا هذا في زكاة الأبل وأوضحه في الكتاب بما لو كان الصدقات عبدا للخدمة فرب يوم القطر وهو عندها ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليها صدقة القطر ولو كان عند الزوج حين مر يوم القطر ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليس على واحد منهما صدقة القطر عنه قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما عندهما يدين أن يجب عليها صدقة القطر وما قبل القبض كما يبدو في حكم الزكاة الأصح أنه لو لم يجزها وهما فرقا ولا صدقة القطر تمتد الولاية التامة لا مجرد الملك وذلك لا يحصل بدون اليد بخلاف الزكاة فانها وظيفة للملك والمالك في الصدقات قبل القبض ثم بدليل أنها تصرف كيف شاءت في قول رجل له مائة درهم وعليه مثله دين وله أربعون من النعم سائمة فحال المول فليها الزكاة في النعم لأن الدين يصرف الى لدارهم فانه مخلوق للقلب والتصرف منه له فالما السائمة فدية لا تبقى له الملك فيها وهذا اذا حضره المصدق فان لم يحضره فاختار لرب المال ان شاء صرف الدين الى الساعة وأدى الزكاة من الدرهم وان شاء صرف الدين الى الدرهم وأدى الزكاة من الساعة لأن في حق صاحب المال ما سواه وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أخذ الزكاة من الساعة دون الدرهم فليصرف في الدين على الدرهم وأخذ الزكاة من الساعة في قول رجل له أربعون شاة سائمة فحال عليها حولان فليها للحول الأول شاة ولأبنتها للحول الثاني لأن نصيبها قد انتقص بما وجب عليه في الحول الأول وقد بينا قول زفر رحمه الله تعالى في نظيره في زكاة الأبل فكذلك في زكاة النعم في قول في الكتاب وتفسير قوله لا يفرق بين مجتمع ان يكون للرجل مائة وعشرون شاة فليها شاة وليس للمصدق أن يفرق في ثلاثة مواطن يأخذ من كل أربعين شاة وتفسير قوله لا يجمع بين منفرد أن يكون بين رجلين أربعون شاة فليس للمصدق أن يجمعها ويأخذ منها الزكاة وقد بينا أن المراد بالجمع

والفرق في الملك لاني المكان وقد تقدم بيان هذا وبيننا تفسير قوله وما كان بين الخليلين فليهما يتراجعا بينهما بالسوية وتزبد وضوحا فتقول المراد اذا كان بين رجلين أحدهما وستون من الأبل لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فان المصدق يأخذ منها بنت لكون وقت غنائه ثم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف ما أخذ من ماله زكاة صاحبه وحله على هذا أولى فان التراجع على وزن التفاضل فينبغي أن يبت من الجانبين في وقت واحد وذلك فيما قلنا في قول في التبرك للفاوض والمناز وغير ذلك كلام سواء في حكم الصدقة لأن وجوبها باعتبار حقيقة الملك ونفي المالك به ولا ملك للشرى في نصيب شريكه معاوضا كان أو غيره في قول في وإذا مر المسلم على الماشر بالماشية وغيرها من الأموال قتال ليس شيء من هذا التجارة وحلف على ذلك لا يأخذ منه شيئا لأنه أمين فيها يلزمه من الزكاة فإذا أنكر وجوبها عليه فاقول قوله مع يمينه والمأثر لا يأخذ الا الزكاة ووجوب الزكاة بصيغة الاسماء أو التجارة وما يمر به على المأثر لا يكون سائمة وقد اتفق صفة التجارة في حقه بمحلفه فلا يأخذ منه شيئا وكذلك الذي والتبلي لانهما من أهل دارنا فرورهما على المأثر قد يكون ينير مال التجارة كما يكون مال التجارة كالمسلم وأما الحر في فلا يصدق في ذلك ويؤخذ منه العشر لأن الاخذ منهم بطريق المجازاة وهم لا يصدقون في هذا من يمر به منا عليهم فكذلك نحن لا نصدقهم ولأن الحر في دارنا لا يدخل الا على قصد التجارة لانه ليس من أهل دارنا فاما ما يكون للتجارة فليأخذ منه في قول في رجل مات بعد ما وجبت عليه الصدقة في سائته فجاء المصدق وهي في يد الورثة فليس له أن يأخذ منهم صدقتها الا أن يكون الميت أوصى بذلك غنيمة يأخذ من ثلث ماله وقال الشافعي رحمه الله تعالى يأخذ الصدقة من جميع ماله أوصى أو لم يوص. وحجته قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الختمية أن رأيت لو كان في أهلك دين أكنت تقضيه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فدين الله أحق فقد شبه رسول الله صلى الله عليه وسلم دين الله بدين البعاد ثم دين البعاد يقضى من التركة بعد الوفاة مقدما على الميراث فكذلك دين الله تعالى وهذا الفقه وهو أن هذا حق كان مطالبا به في حال حياته ويجري الثابتة في إغائه فيستوفى من تركته بعد وفاته كدين البعاد. وتقريره ان المال خلف عن التمة بعد الموت في الحقوق التي تقضي بالمال والوارث قائم مقام المورث في أداء ما تجرى

الشر في الخراج . وجه قولنا ماروي عن ابن مسعود رحمه الله تعالى موقوفاً عليه ومرسوماً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجتمع الشر والخراج في أرض رجل مسلم ولأن أحداً من أئمة العدل والجور لم يأخذ الشر من أرض السواد مع كثرة احتياهم لأخذ أموال الناس وكفى بالاجماع حجة تمخر الخراج والشر كل واحد منهما مؤثراً في الأرض النامية ولا يجتمع الموثان بسبب أرض واحدة وسببها لا يجتمع فإن سبب وجوب الخراج نفع الأرض عنوة وثبوت حق التأمين فيها وسبب وجوب الشر اسلام أهل البلدة البلدة طوعاً وعدم ثبوت حق التأمين فيها وبنيهما تناف إذا لم يجتمع السببان لا يثبت الحكمان جميعاً ﴿ قال ﴾ رجل مات وله أرض عشرة فد أدرك زرعها قال يؤخذ منها الشر . وروى ابن الميارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يؤخذ منها الشر لأنها صارت لنير من وجب عليه فهو بمنزلة صدقة السلطنة . وجه ظاهر الرواية أن العين هي المقصودة هتادون القمل والبين باقية بعد موته فيبقى مشغولاً بحق الفقراء . بخلاف الزكاة فإن الواجب هناك فضل الأبناء والقمل لا يمكن اغاؤه مستحقاً بقاء المال قليلاً سقط بالوت ﴿ قال ﴾ رجل له رطلية في أرض الشر وهي تقطع في كل أربعين يوماً قال يأخذ منها الشر كلها قطعت وهذا بناء على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى في إيجاب الشر في الرطب فاما عندها فلا يجيب الشر إلا فياه مرة باقية على ما بينه ومقصوده في هذه المسئلة أن الحول لا ينتبر لإيجاب الشر وهو ظاهر على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه لا ينتبر لالصب لإيجاب الشر واما عندها فالنصاب مستبر والحول لا ينتبر لأن اعتبار الحول تتحقق الخفاء في السومم وعروض التجارة والشر لا يجيب إلا فياه هو غاء محض فلا حاجة الى اعتبار الحول فيه ﴿ قال ﴾ وإذا كان صاحب النيب يجه مرة عنيا ومرة عصياً ومرة زبياً باقى من قيمته أو أكثر أخذ الشر في جميع ذلك من الثمن إذا لم يكن حابي فيه عبادة فاشحة وهذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإنه يوجب الشر في القليل والكثير وفيما بقى أولاً يبقى أما عندهما فلا يجيب الشر فيها دون خمسة أوسق ما بقى فينظر الى هذا النيب فإن كان مقداراً يكون فيه من الزبيب خمسة أوسق أو أكثر يجيب الشر فيؤخذ ذلك من الثمن كما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لأن وجوب حق الله تعالى في المال لا يمنع صحة البيع من صاحبه وإن كان دون ذلك أو كان غناراً رديفاً ليصلح اللألاء ولا يأتي منه الزبيب فلا شيء فيه عندهما

هو قال له رجل له على رجل دين فداخه ستين وليس له عليه شيء أعطاه فليس عليه زكاة
ملصقى وكذلك الردية وسقى قوله فداخه أي أنكر ما به قال في ضمن نسخ وكذا ما ذكره
بستين وهو عبارة عن المحذور وقد يتأان المحذور صار للزكاة في الضاروق قوله وليست
له عليه شيء دليل على أنه إذا كان لصاحب الحق شيء فلم يمتها ستين أنه يزعم الزكاة لما
مضى لأن التفرط من قبله جاء وقد بينا في هذا اختلاف الروايات (هو قال) رجل تزوج
امراة على ألف درهم بينهما ولم يدفعها إليها حتى حال المحول ثم قبضت فليس عليها شيء
زكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر ولا على الزوج وفي قولها عليها زكاة الألف
وقد بينا هذا في السوام في القود مثله فإن كانت قبضتها وحال عليها المحول عندها لم تطلقها
قبل الدخول بها لم يسقط عنها شيء من الزكاة عندها وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يسقط
عنها زكاة النصف كما في السوام وهذا بناء على أن القود تمنين عنده بالتبين عند الطلاق
يلزمها رد نصف المقبوض بعينه واستحقاق مال الزكاة بعد المحول من بد صاحبه يسقط
الزكاة وعندها القود لا تمنين في القود عند الطلاق لا يلزمها رد شيء من المقبوض بعينه
انما عليها خمسة ديناً للزوج فإذا دين لحقها بعد المحول وذلك غير مسقط للزكاة (هو قال)
وإذا حال المحول على مال الشريكين للفاوض فأدى كل واحد منهما زكاة جميع المال فإن
أدى كل واحد منهما بغير أمر صاحبه ضمن لصاحبه لأن كل واحد منهما بسبب الشركة
صار ثاباً عن صاحبه في التجارات دون إقامة البداة وإن كان كل واحد منهما قد أمر صاحبه
بأداء الزكاة فهذا على وجهين إما أن يؤدي مآو على التعاقب فإن أدى مآو ضمن كل واحد
منهما لصاحبه حصته مما أدى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولم يضمن عندهما وإن أدى
على التعاقب فلا ضمان على المؤدى أو لا منهما لصاحبه ويضمن المؤدى آخراً لصاحبه حصته
مما أدى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء علم بأدائه أو لم يعلم وعندها إن علم بأداء
صاحبه يضمن والا فلا هكذا أشار إليه في كتاب الزكاة وفي الزيادات يقول لا ضمان عليه
سواء علم بأداء شريكه أو لم يعلم وهو الصحيح وكذلك الخلاف في الوكيل بأداء الزكاة إذا أخته
إذا أدى بمأد الوكيل بنفسه وكذلك الخلاف في الوكيل يستحق البدع الظهار إذا أخته
بمأد ما كفر الموكل بنفسه أو بمأد ما عي البدع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا ينفذ منه
وعندها ينفذوا علم بشكفر الموكل أو لم يعلم على ما ذكره في الزيادات. وجه قولها إن أداء

الزكاة لا يعتبر الوزن دون الجودة والصنعة فان أدى قيمة خمسة دراهم من الذهب لم يسقط
 عنه جميع الزكاة لان عند اختلاف الجنس تعتبر القيمة فلا بد من أداء الفضل **وقال** رجل
 له مائة درهم فقال في في الماكين صدقة ان كنت فلاناً فكله ثم حال عليه المحول ففيله
 فيها الزكاة لانه وان زعمه التصديق بها بحكم النذر فلكه كامل فيها فالت دين الله تعالى
 لا تمكن تصدقاً الى الملك خصوصاً ما لا توجه المطالبة به بحال فلا يمنع ذلك وجوب الزكاة
 في ماله بخلاف دين الزكاة فان تصدق بها مما أوجب على نفسه ففيله زكاتها خمسة دراهم لانه
 صرف حق التصدق الى حاجته فان الوفاء بالنذر من جملة حاجته فهو بمنزلة انشاء المال على
 نفسه فيكون ضامناً للزكاة وان تصدق بخمسة دراهم منها يتوى من زكاتها ثم تصدق بها
 بقى مما أوجب على نفسه ففيله خمسة دراهم تصدق بها لان التصديق بالخمسة الاولى
 كان من الزكاة دون النذر فانه تواها عن الزكاة وللرسم ماوى ثم تصدق عن نذره بمائه
 وخمسة وتسعين وانما انتم التصديق بمائتين عن نذره ففيله ان يؤدى خمسة أخرى، وان
 ضاع المال بعد المحول فلا شيء عليه من الزكاة ولا مما أوجب على نفسه لان كل واحد منهما
 كان غنياً في هذا المحل فلا يبق بعد فوات المحل بخلاف ما سبق لان هناك وجدته تصرف
 وهو الأداء ولا وجه لتجاوز المؤدى عنهما جميعاً لان المحل الواحد لا يتبع لثلاث ففيلنا
 المؤدى عما نواه وصار هو في حق الآخر كالاستهلاك للمحل وهما لم يوجد منه تصرف
 وانما فوات المحل اضياع المال ومعنى فوات المحل يتحقق في كل واحد من الحقيق فلهذا
 لا يلزمه شيء آخر **وقال** ولو ان ام ولد لرجل حال حي من ذهب أو فضة ففيل المولى
 ان يزكى ذلك مع امه اذا حال المحول لان ام الولد في حكم الملك كالأمة القنينة فكسبها وما
 في يدها يكون ملكاً للمولى وكذلك كسب العبد الذي لا دين عليه فان كان على العبد دين
 كثير يحيط بما في يده فلا زكاة على سيده فيما في يده اما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 فلا للمولى لا يملك ما في يده واما عندهما فلان ما في يده مشغول بحق الترماء والمال المشغول
 بالدين لا يكون نصاب الزكاة فان كان في يده أكثر مما عليه فالفضل لمالك للمولى
 فارغ من حق الترماء فيضه الى ماله ويزكيه ولكن هذا بعد ما يقضى العبد دينه لانه
 لا يسلم للمولى شيء من كسبه قبل قضاء دينه فاذا قضى دينه فالآن يسلم الفضل للمولى
 فيؤدى الزكاة عنه بمنزلة مال له على رجل قرضه يأنزله أداء الزكاة عنه بعد الاستيفاء

﴿ قال ﴾ والمجنون اذا كان له مال فخال عليه المحلول ثم برأ فلا زكاة عليه **الحول المسمى**
سواء كان مجنوناً جنوناً أصلياً أو جنوناً طارئاً وان أفان في يوم من المحول في أوله أو في
آخره ففليه الزكاة قال وهو بمنزلة رمضان يعني اذا كان مقيماً في يوم من رمضان في
أوله أو في آخره ففليه صوم جميع الشهر وتبين بما ذكره ان في الصوم لافرق بين المحلول
الأصلي والمجنون الطارئ وقد بينا اختلاف الروايات فيه في كتاب الصوم والذي قال هنا
في كتاب الزكاة قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله
تعالى ودروى هشام عن أبي يوسف ان العتبر أكثر المحول وقال ان كان مقيماً في أكثر
المحول تلزمه الزكاة وان كان مجنوناً في أكثر المحول لا تلزمه الزكاة وقاس الاهلية فيمن
يجب عليه بالحلية فيها فيجب فيه الزكاة وهي السائمة فان صاحب السائمة اذا كان يملؤها بعض
المحول اعتبر ما فيه أكثر المحول فان كانت سائمة في أكثر المحول يجب فيها الزكاة والا
فلا وهذا لان الأقل يتبع الأكثر ولأكثر حكم الكل الا ترى ان الذي اذا كان
صحيحاً في أكثر السنة تلزمه الجزية وان كان مريضاً في أكثر السنة لا تلزمه الجزية وجه
ظاهر الرواية ان المحول لانه الزكاة كالشهر للصوم ثم لو أدرك جزء من الشهر مقيماً يلزمه صوم
جميع الشهر فكذلك اذا أدرك جزء من المحول مقيماً تلزمه الزكاة والدليل عليه المستفاد فان
وجود المستفاد في ملكه في جزء من المحول وان قل كوجوده في جميع المحول في حكم الزكاة
فكذلك حكم الاقافة ﴿ قال ﴾ والاجير والمضارب وصاحب البضاعة والمستودع والبدل
والمكاتب لا يعتبر أحد من هؤلاء أما الاجير وصاحب البضاعة والمستودع فلاهم أمنا لا
حق لهم في المال والعائسر انما يأخذ الزكاة وذلك لايكون الا بنية صاحب المال وادائه أو
أمره بذلك ولم يوجد وأما المضارب في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول لا يأخذ العائسر
منه الزكاة وفي قوله الآخر لا يأخذ نص عليه في الجامع الصغير قال يعقوب ولا أعلمه رجع
في البذل وقياس قوله الآخر بوجوب ان لا يعتبر المبدأ أيضاً وهذا نص على التسوية بين العبد
والمضارب ففرقنا ان الصحيح رجوعه في العبد أيضاً وأما المكاتب فلا شك ان العائسر لا يأخذ
منه شيئاً لانه لا مالك لكسبه فالمكاتب ليس من أهل الملك والمولى لا يملك كسبه ما بنى عقد
الكتابة فلا يأخذ منه شيئاً سواء كان السيد معه أو لم يكن فأما المتفاوضان والشريكان شركة
عنان فليس كل واحد منهما أن يركب نصف مافي أيدهما لان ملك كل واحد منهما في

النصف للمشارك كامل وإن أخذ الماشر من المضارب شيئاً فكذلك لا يجزئ وبه المال من زكاته لأن الماشر غاصب فيما أخذ منه بغير حق ومن عليه الزكاة إذا غصب بعض ماله لم يجزه ذلك من الزكاة ولا ضمان على المضارب لأنه أمين أخذ منه المال بغير اختياره ولكن لا يرجع له حتى يستوفي رب المال ماله لأن ما أخذه الماشر تأوفكاً به هلك بعض المال من يد المضارب وإن كان المضارب هو الذي دفع ذلك إليه كان ضامناً لرب المال ما دفعه إليه لأنه غايب في دفع المال إلى غير من أمر بالبيع إليه **وقال** ولو أن أحد المتضاربين أو أحد الشريكين شركة عنان أدى الزكاة عن المال كله بغير إذن الشريك فهو ضامن لنصيب الشريك فيما أدى لأن كل واحد منهما نائب عن صاحبه في التجارة واستغناء المال لا في أداء الزكاة فكان متمدياً فيما أدى من نصيب الشريك وذلك لا يجزئ من زكاة الشريك لأن أداءه بغيره وأمره فإن كان كل واحد منهما قتل ذلك كان كل واحد منهما ضامناً لصاحبه نصيبه فيتمارضان ويكون كل واحد منهما متطوعاً فيم أدى زيادة على ما عليه حتى لا يرجع واحد منهما على الفقير بشئ وإن كان واحد منهما أمر صاحبه بأداء الزكاة عن جميع المال فإن أدى أحدهما جاز للمؤدى عن زكاتها وإن أدى جميعاً ممّا فكل واحد منهما يكون مؤدياً زكاة نصيبه ولا رجوع لواحد منهما على صاحبه بشئ سواء أديا من المال المشترك أو أدى كل واحد منهما من خالص ماله فإن أدى أحدهما أولاً من خالص ملكه لم يرجع على صاحبه بشئ إلا أن يكون كل واحد منهما شرط عند الأمر أن يرجع عليه بما يؤدي عنه وقد بينا هذا في الأمور إذا لم يكن شريكاً فكذلك إذا كان شريكاً في المال وإن أدى أحدهما من المال المشترك ثم أدى الآخر من المال المشترك أيضاً فالثاني ضامن لنصيب صاحبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء علم بذلك أو لم يعلم وعندهما لا يكون ضامناً سواء علم بأدائه أو لم يعلم نص عليه في الزيادات وفي كتاب الزكاة فرق بين أن يعلم بأدائه أو لم يعلم وقد بينا المسئلة هناك **وقال** ولو أن رجلين بينهما عبقيت ألف درهم فاعته أحدهما وهو مسر فاستسى الآخر العبد في حصته وأخذها منه بعد حول فلا زكاة عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن أصله أن المستسى في بعض قيمته مكاتب وما عليه بمنزلة بدل الكتابة ولا زكاة في بدل الكتابة حتى يحول عليه الحول بعد القبض وأما عندهما المستسى في بعض قيمته حر عليه دين لأن المتق عندهما لا يجزئ فتجب الزكاة فيه قبل القبض

ويؤمره الأداء إذا قبضه بمنزلة دين له على آخر فإن كان للمتنق موسراً فضمنه الشريك نصف قيمته وقبضه بعد الحول تلزمه الزكاة عندهم جميعاً لأنه صار ملكاً نصيبه من شريكه باختياره نصيبه فهو بمنزلة ما لو ملك نصيبه بالبيع بالدرهم إذا قبض المتنق بعد الحول تلزمه الزكاة لما مضى **وقال** ولو أن رجلاً ورث عن أبيه ألف درهم فأخذها بعد سنتين فلا زكاة عليه لما مضى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وفي قولنا عليه الزكاة لما مضى في هذه الرواية جعل الموروث بمنزلة الدين الضعيف مثل الصداق وبطل الخلع وفي ذلك قولان لأن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك في هذا وفي كتاب الزكاة جعل الموروث كالدين المتوسط عند أبي حنيفة رحمه الله وهو عن مال البذلة والمهنة فقال إذا قبض نصاباً كاملاً بعد كمال الحول تلزمه الزكاة كما مضى وجه تلك الرواية أن الوارث ووجه هذه الرواية أن الملك في الميراث كان مال الزكاة في ملك المورث فكذلك في ملك الوارث ووجه هذه الرواية أن الملك في الميراث ثبت للوارث بغير عوض فيكون هذا بمنزلة ما يملك ديناً عوضاً عما ليس بمال وهو الصداق فلا يكون نصاب الزكاة حتى قبض بوضعه إن الميراث صلة شرعية والصداق للزكاة معنى الصلة أيضاً من وجه قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية وما يستحق بطريق الصلة لا يتم فيه الملك قبل القبض فلا يكون نصاب الزكاة **وقال** ولو باع جارية بألف درهم لنهر التجارة فأخذها بعد سنتين فعليه الزكاة لما مضى عندهم جميعاً وهذا ذكره في كتاب الزكاة وذكر ابن سباعة أن على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تلزمه الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد القبض قال السكري وهو الصحيح وقد بينا وجه الروايتين في كتاب الزكاة ثم على هذه الرواية ما لم يقبض ما شئت لا تلزمه الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف الدين الذي هو عوض عن مال التجارة فإنه إذا قبض منه أو بعين درهماً تلزمه الزكاة لأن أصل ذلك المال كان نصاب الزكاة فدفعه يكون بناءً في حكم الزكاة ونصاب البناء يتقدر بأربعين درهماً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهنا أصل هذا المال لم يكن مال الزكاة فكان منه في حكم الزكاة أصلاً مبتدأ ونصاب الانتهاء يتقدر بما شئت فلا يلزمه أداء الزكاة ما لم يقبض ما شئت وعندهما إذا قبض شيئاً قليلاً أو كثيراً تلزمه الزكاة بقدر ما قبض في الدين كلها وقد بينا هذا في كتاب الزكاة **وقال** ولو أن رجلاً أوصى لرجل بوصية ألف درهم فكسبت سنتين ثم بلغه قبل الوصية ثم أخذها فلا زكاة عليه لما مضى لأن

في ابتداء يكون وقيل المراد بالواقص الصغار وهي العجايل وبه نقول أنه لا شيء فيها
 قال في الجواميس بمنزلة البقر وقد بينا هذا سبق من زكاة النعم قال وقد كورها
 وإلها في الصدقة سواء وكذلك في الاخذ لافرق بين الذكور والاناث في زكاة البقر
 بخلاف زكاة الابل فانه لا يؤخذ فيها الا لاناث وهذا لتقارب ما بين الذكور والاناث في النعم
 ويظهر وتبين ما بين الابل والذئب في زكاة الابل فاما الخيل السائمة اذا اختلط ذكرها
 وإلها ففيها الصدقة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء صاحبها أدى عن كل فرس
 دينار وان شاء قومها وأدى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وعند أبي يوسف ومحمد والثاني
 رحمه الله تعالى لا شيء فيها فان كانت إناثا كلها فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان
 ذكرهما الطحاوي رحمه الله تعالى وان كانت ذكورا كلها فليس فيها شيء الا في رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ذكرها في كتاب الأكارم وجهه قوله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس
 على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عفوت
 لأمي عن صدقة الخيل والريق الا ان في الرقيق صدقة القطر ولانه لا يثبت للامام حق
 الاخذ بالاتفاق ولا يجب من عينها شيء ومبنى زكاة السائمة على أن الواجب جزء من العين
 وللإمام فيه حق الاخذ بدليل سائر الحيوانات واحتج أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحديث
 ابن الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل فرس سائمة دينار أو عشرة
 دراهم وليس في الرابطة شيء وان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح
 رضي الله عنه وأمره بأن يأخذ من الخيل السائمة عن كل فرس دينار أو عشرة دراهم ووقت
 هذه الحادثة في زمن مروان فشاو والصحابه رضي الله عنهم فروى أبو هريرة ليس على الرجل
 في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة
 عجباً من مروان أحذبه بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول ماذا تقول يا أبا سعيد
 قال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما أراد فرس الغازي فاما ما حيث اطلب
 نسلا ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار أو عشرة دراهم والمبنى فيه أنه حيوان سائم
 في أغلب البلدان فنجب فيه زكاة السائمة كالابل والبقر والنعم الا أن الآثار فيها لم تشتهر لمرءة
 الخيل ذلك الوقت وما كانت الامعة للعباد وانما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله تعالى للامام
 ولاية الاخذ لان الخيل مطعم كل طامع فانه سلاح والظاهر أنهم اذا علموا به لا يتركونه

لصاحبه وانما لم يؤخذ من عينه لان مقصود الفقير لا يحصل به لان عينه غير ما كوله الله
 عنده وأما الاناث قال في إحدى الروايتين التي ذكرها الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا شيء
 فيها لان معنى النباء فيها من حيث النسل وذلك لا يحصل بالاناث للنفردات في الاخرى قال
 يمكن أن يستدل لها بخلاف فيحصل النباء من حيث النسل واما في الذكور للنفردات لا شيء فيها في
 ظاهر الرواية لان معنى النسل لا يحصل بها وزيادة السن لا تزداد القيمة في الخيل بخلاف
 سائر الحيوانات ومعنى السمن غير معتبر لان عينه غير ما كوله الله عنده فلهذا قال لا ندماء الابل
 لا شيء عليه فيها وفي رواية الأثر جمل هذا قياس سائر أنواع السائمة فان بسبب السوم تحت
 المؤنة على صاحبها وبه يصير مال الزكاة فكذلك في الخيل قال في ليس في الحمار والبقال
 السائمة صدقة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن البقال والحمار لم ينزل
 على فيها الا هذه الآية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً
 يره ولائها لاتسام في غالب البلدان مع كثرة وجودها والتادير لا يعتبر انما يعتبر الحكم
 العام الغالب فلهذا لا تجب فيها زكاة السائمة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب زكاة المال

قال في ليس في أقل من مائتي درهم زكاة فاذا بلغت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها
 خمسة دراهم لحديث عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال في الورقة ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة
 دراهم وحين يث ما ذارضى الله تعالى عنه الى الجن قال ليس فيها دون مائتي درهم من الورق
 شيء وفي مائتين خمسة وما زاد على المائتين فليس فيه شيء حتى تبلغ أربعين ففيها درهم مع
 الحصة وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهكذا في كل أربعين درهما درهم وهو قول عمر
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال أبو يوسف ومحمد والثاني يجب في الزيادة بحسب
 ذلك قل أو أكثر حتى اذا كانت الزيادة درهما ففيها جزء من أربعين جزءاً من درهم وهو
 قول علي وابن عمر وابراهيم النخعي رحمهم الله تعالى وقال طائفة من المالكية رحمه الله تعالى لا يجب
 في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتي درهم ويجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم واحتجوا بحديث
 علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مائتي درهم خمسة دراهم وبما زاد

في الابتداء يكون وقيل الراد بالاقصص الصغار وهي المجابيل وبه تقول انه لا شيء فيها
 قال في الجواب ليس بمثلة البقر وقد بينا هذا فيما سبق من زكاة النعم قال في ذكرها
 وإنها في الصدقة سواء وكذلك في الاخذ لافرق بين الكور والانات في زكاة البقر
 بخلاف زكاة الابل فانه لا يؤخذ فيها الا لانات وهذا التقارب ما بين الكور والانات في النعم
 والبقر وتبين ما بينهما في الابل وقد بينا هذا في زكاة الابل فاما الخيل السابقة اذا اختلط ذكرها
 وإنها ففيها الصدقة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان شاء صاحبها أدى عن كل فرس
 دينار وان شاء قومه وأدى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي
 رحمه الله تعالى لا شيء فيها فان كانت إناثا كلها فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان
 ذكرهما الطحاوي رحمه الله تعالى وان كانت ذكورا كلها فليس فيها شيء الا في رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ذكرها في كتاب الآثار ووجه قولهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس
 على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عفوت
 لأمي عن صدقة الخيل والريق الا ان في الرقيق صدقة القطر ولانه لا يثبت للامام حق
 الاخذ بالافاق ولا يجب من عينها شيء وسبب زكاة السائمة على أن الواجب جزء من المئين
 والامام فيه حق الاخذ بدليل سائر الحيوانات واحتج أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحديث
 ابن الزبير عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل فرس سائمة دينار أو عشرة
 دراهم وليس في الرابطة شيء وان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب الى أبي عبيدة بن الجراح
 رضي الله عنه وأمره بأن يأخذ من الخيل السائمة عن كل فرس دينار أو عشرة دراهم ووقت
 هذه الحادثة في زمن مروان فتشاور الصحابة رضي الله عنهم فروى أبو هريرة ليس على الرجل
 في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان يزيد بن ثابت ما قول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة
 عينا من مروان أحدث بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول ماذا تقول يا أبا سعيد
 قال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما أراد فرس النازي فلما حبست لطلب
 نسلها ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس دينار أو عشرة دراهم والمضى فيه انه حيوان سائم
 في أغلب البلدان فتجب فيه زكاة السائمة كالابل والبقر والغنم الا أن الآثار فيها لم تشتهر لئلا
 الخيل ذلك الوقت وما كانت الامدة للجهاد وانما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله تعالى للامام
 ولاية الاخذ لان الخيل مطعم كل طامع فانه سلاح والظاهر انهم اذا علموا به لا يتركونه

لصاحبه وانما لم يؤخذ من عينه لان مقصود الفقير لا يحصل به لان عينه غير ما كوله اللحم
 عنده وأما الانات قال في إحدى الروايتين التي ذكرها الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا شيء
 فيها لان معنى البقاء فيها من حيث النسل وذلك لا يحصل بالانات للفردات وفي الاخرى قال
 يمكن أن يستتار لها غل فيحصل البقاء من حيث النسل واما في الكور المنفردين لا شيء فيها في
 ظاهر الرواية لان معنى النسل لا يحصل بها وزيادة السن لا تزاد القيمة في الخيل بخلاف
 سائر الحيوانات ومعنى السمن غير معتبر لان عينه غير ما كوله عنده فلها قال لانعدام البقاء
 لا شيء عليه وفي رواية الأثر جمل هذا قياس سائر أرواح السائمة فان بسبب السوء تحف
 للزينة على صاحبها وبه يصير مال الزكاة فكذلك في الخيل قال في وليس في الحبر والبعال
 السائمة صدقة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن البغال والحبر لم ينزل
 على فيها الا هذه الآية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا
 يره ولائها لاتسام في غالب البلدان مع كثرة وجودها والتادير لا يعتبر انما يعتبر الحكم
 العام الثابت فلها لا تجب فيها زكاة السائمة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب زكاة المال

قال في وليس في أقل من مائتي درهم زكاة فاذا بلغت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها
 خمسة دراهم لحديث عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال في الورقة ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم فاذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة
 دراهم وحين يمت مما ذارضى الله تعالى عنه الى الجن قال ليس فيها دون مائتي درهم من الورق
 شيء وفي مائتين خمسة وما زاد على المائتين فليس فيه شيء حتى تبلغ أربعين ففيها درهم مع
 الحقة وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهكذا في كل أربعين درهما درهم وهو قول عمر
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي يجب في الزيادة بحساب
 ذلك قل أو أكثر حتى اذا كانت الزيادة درهما ففيها جزء من أربعين جزءا من درهم وهو
 قول علي وابن عمر وإبراهيم النخعي رحمهم الله تعالى وقال طائفة من المجاهدين رحمه الله تعالى لا يجب
 في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتي درهم ويجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم واحتجوا بحديث
 علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مائتي درهم خمسة دراهم وما زاد

باعتبار صفة المالية فيها وهذا بخلاف الإبريق فإنه ماوجب ضمه الى شيء آخر حتى نعتبر فيه القيمة وهذا لان القيمة في الذهب والفضة إنما تظهر شرعا عند مقابلة أحدهما بالآخر فان الجودة والصفة لا قيمة لها اذا قولت بحبسها لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها وورديها سواء فلما عند مقابلة أحدهما بالآخر فيظهر للجودة قيمة . ألا ترى أنه متى وقفت الحاجة الى تقويم الذهب والفضة في حقوق العباد يقوم بخلاف جنسه فكذلك في حقوق الله تعالى وجميع ما ذكرنا في نصاب الذهب والفضة للمعتبر فيهما الوزن دون العدد لان في النص ذكر الدرهم والدينار وهو يشتمل على مالا يسلم الا بالوزن من الدوايق والمبات والمعتبر في الدينارين وزن المتقال وفي الدراهم وزن سبعة وهو أن يكون كل عشرة منها بوزن سبعة مثاقيل وهو الوزن المعروف في الدراهم في غالب البلدان وأصله وهو أنه كان في المباحية نوعان من الدراهم يقال لهما ثاقيل وخفاف فلما أرادوا في الاسلام ضرب الدراهم جميعوا أحدهما الى الآخر وجعلوه درهمين فكان وزن سبعة ولم يبق في الكتاب صفة الدراهم وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الزكاة يجب في الميادين الدراهم والزبوف والنهجرة والمكحلة والمزفة قال لان الثالب في كلها الفضة وما يثقل فضته على غشها يتناول اسم الدراهم مطلقا اما في السقفة وهو ما يثقل غشه على فضته نظر الى ما يخلص منه من الفضة فلان بلغ وزنه مائتي درهم يجب فيها الزكاة والا فلا ومراده اذا لم تكن للتجارة فان كانت تلك الدراهم للتجارة فالسيرة شيعتها كما في عروض التجارة وقد ذكر في روايته في الفلوس والدراهم المضروبة من الصفر اذا كان لا يخلص منها فضة فان لم تكن للتجارة فلا شيء فيها وان كانت للتجارة فان بلغت قيمتها مائتي درهم مما يثقل فيها الفضة ففيها الزكاة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى يفتي بوجوب الزكاة في المائتين من الدراهم النطرية عدداً وكان يقول هي من أعز النقود فينا بمنزلة الفضة فيهم ونحن أعرف بنقودنا وهو اختيار شيخنا الامام الحلواني رحمه الله تعالى وهو الصحيح عندي **وقال** رجل له على رجل ألف درهم قرض أو بمن متاع كان للتجارة فخل الحول ووجبت الزكاة عليه لا يزمه الاداء قبل القبض عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يزمه الاداء لان صيرورة المال دينا كان تصرفه واختياره وذلك غير معتبر في تأخير حق الفقراء فإنه كما لا يملك إبطال حقهم لا يملك التأخير ولان هذا مال مملوك كالمعين **وقال** ان

الواجب جزء من النصاب فاذا كان النصاب ديناً فدينه مقصوره مما هو حق الفقراء فلا يزمه الاداء ما لم يتصل به اليه بالقبض كإن السبل يتم الدين على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دين قوي وهو ما يكون بدلا عن مال كإزالة الحجارة لوقفي في ملكه ودين وسط وهو ان يكون بدلا عن مال لا زكاة فيه لوقفي في ملكه ككتاب الذهب للبيه ودين ضيف وهو ما يكون بدلا مما ليس بمال كالبر وبدل الخلف والصلح عن دم المدين في الدين القوي لا يزمه الاداء ما لم يقبض أربعين درهما فاذا قبض هذا القدر أدى درهما وكذلك كلما قبض أربعين درهما في الدين المتوسط لا يزمه الاداء ما لم يقبض مائة درهم فحينئذ يؤدي خمسة دراهم وفي الدين الضعيف لا يزمه الزكاة ما لم يقبض وبحول الحول عنده وروى ابن سباعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الدين نوعان ورجل الوسط كالضعيف وهو اختيار الكرخي على ما ذكره في المختصر وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما تعالى الدينون كلها سواء لا يجب الزكاة فيها قبل القبض وكلما قبض شيئا يزمه الاداء بقدره قل أو أكثر ما خلا دين الكتابة فإنه لا يجب عليه فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول بهذا القبض وذكر الكرخي ان السنتي عندها دينان الكتابة والدية على العاقلة . وجه قولنا ان الدينون في المالية كلها سواء من حيث ان المطالبة توجه بها في الحياة وبعد الوفاة وتصير مالا بالقبض حقيقة فتجب الزكاة في كلها ويلزمه الاداء بقدر ما يصلح اليه كإن السبل بخلاف دين الكتابة فإنه ليس بدين على الحقيقة حتى لا توجه المطالبة به ولا تصح الكفالة به وهذا لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذلك الدية على العاقلة وجوباً بطريق الصلة لأنه دين على الحقيقة حتى لا يستوفي من تركه من مات من العاقلة . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ما هو بدل عما ليس بمال فذلك المالية يثبت فيه ابتداء فو دين والدين ليس بمال على الحقيقة حتى لو حلف صاحبه أن لا مال له لا يثبت في يمينه وإنما تم المالية فيه عند تعيينه بالقبض فلا يصير نصاب الزكاة ما لم يثبت فيه صفة المالية والحول لا ينقد الا على نصاب الزكاة فلما ما كان بدلا عن مال التجارة فذلك المالية كان تاما في أصله قبل أن يصير ديناً فبقى على ما كان لان الخلف يعمل عمل الاصل فيجب فيه الزكاة قبل القبض ولكن وجوب الاداء يتوقف على القبض ونصاب الاداء يتقدر بأربعين درهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما بينا في الزيادة على المائتين واما بدل ثياب البذلة والمهنة فذهب الكرخي الى أن

عليه في مال عين فوجهه لشيء وهذا أصح لأنه بتصرفه يحمل قابضاً كما كالشترى إذا اعتق البعد
 الشترى قبل القبض يصير قابضاً وأما مال المضاربة فلي رب المال زكاة رأس المال وحصة
 من الربح وعلى المضارب زكاة حصته من الربح إذا وصلت يده إليه أن كان نصيباً أو كان له
 من المال ما يثبته النصاب عندنا. وللشافعي رحمه الله تعالى ثلاثة أقوال في نصيب المضارب قول
 مثل قولنا وقول أن زكاة ذلك على رب المال لأنه موقوف لحقه حتى لا يظهر الربح مالم يصل
 إليه رأس المال ولأن الربح تبع وزكاة الأصل عليه فكذلك التبع وقول آخر أنه لا زكاة في
 نصيب المضارب على أحد لأنه مترددين وبين رب المال يسلم له أن يفي كله ويكون لرب
 المال أن هلك بعضه فهو نظير كسب المكاتب فليس فيه زكاة على أحد لأنه متردد بينه
 وبين المولى وفي الحقيقة هذه المسئلة بناء على أصله أن استحقاق المضارب الربح بطريق
 الجملة لا بطريق الشركة إذ ليس له رأس مال ولا بطريق الأجرة لأن عمله غير معلوم
 عند العقد والجملة لا تملك إلا بالقبض كالمال لئلا الصدقات ولنا أن المضارب
 شركة في الربح فسلك رب المال نصيبه من الربح في حكم الزكاة فكذلك المضارب
 لأن مطلق الشركة يقتضي المساواة ويبان الوصف أن رأس ماله السمل ورأس مال الثاني
 المال والربح يحصل بهما فقد تحققت الشركة وقد نصا في العقد على هذا وتخصيصهما معتبر
 بالإجماع والدليل عليه أن المضارب يملك المطالبة بالقسمة وتجزئه نصيبه ولا حكم للشركة
 إلا هذا واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بما لو اشترى بألف المضاربة عشرين كل واحد
 منهما يساوي ألفاً فإنه لا شيء على المضارب هنا والربح موجود ولكننا نقول عند زفر رحمه
 الله تعالى تجب عليه الزكاة في نصيبه وكذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لأنها
 برهان قسمة الرقيق أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فلا يرى قسمة الرقيق فكل واحد من
 العبد في حق المضارب مشغول برأس المال كأنه ليس معه غيره فلا يظهر الربح حتى أن في
 حق رب المال كما لا يخفى واحد كان عليه زكاة رأس المال وحصة من الربح **قال** وبأخذ
 العاشر من مال الصبي الحر في إذا مر به عليه إلا أن يكونوا لا يأخذون من مال صبيتنا شيئاً
 وكذلك المكاتب لأن أخذ منهم بطريق المجازاة فتسلمهم بمثل ما سلموا بنا به كما بينا فيها
 دون النصاب **قال** وإذا مر التاجر على العاشر بالمرمان والبطيخ والفتاة والسفرجل
 والنبث والتين قد اشتراه للتجارة وهو يساوي نصيباً لم يشتره في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولكن بأمره بأداء الزكاة بنفسه وعندنا يشتره لأن الزكاة تجب في هذه الأموال
 إذا كانت للتجارة والعاشر يأخذ الزكاة الواجبة يأخذ من هذه الأموال كما يأخذ من سائر
 الأموال وإنما يأخذ لحاجة صاحب المال إلى حاجته وذلك موجود في هذه الأشياء ولأن أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى حرمان أحدهما أن حق الأخذ للعاشر باعتبار المال المرور به عليه
 خاصة وهذه الأشياء لا تقي حولا فلا تجب الزكاة فيها إلا باعتبار غيرها مالم يمر به عليه
 فهو نظير ما لو مر عليه بما دون النصاب وقال في يتي ما يثبه النصاب والثاني أن العاشر
 يأخذ من عين ما يثبه به عليه وليس بحضرة فقراء يصرف إليهم ولا يمكنه أن يدخره إلى أن
 يأبى الفقراء لأن ذلك قد قتلنا لا يأخذ منه شيئاً ولكن بأمره بالأداء بنفسه وكذلك
 لا يأخذ من الذبي والحر في أما على الأول فظاهر وكذلك على الطريق الثاني لأنه ليس
 بحضرة من القناعة من يصرف إليهم المأخوذ **قال** وإن مر الذمي على العاشر بالحر
 والخنزير للتجارة عشر الحر من قيمتها ولم يشتر الخنزير ورواه في الحر عن إبراهيم
 وكان مسروق يقول يأخذ من عين الخرو عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن مر على العاشر
 بالخنزير وحدها لم يأخذ منه شيئاً وإن مر بهما مع الحر أخذ منها جميعاً من القيمة وكأنه جعل
 الخنزير في هذا تباعاً للحر وهو نظير مذهب في وقف النقول أنه لا يجوز إلا تباعاً للمقار وجهه
 قوله أن كل واحد منهما مال في حق أهل الذمة يضمن بالانكاف له. وجه ظاهر الرواية
 ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بانه أن عماله يأخذون العشر من خور أهل
 الذمة فقال ولو هم بهما أخذوا العشر من أثمانهما الحر عين هو قريب من المالبة في حق
 المسلمين لأن العصور قبل التخم كان مالا وهو مرض المالبة إذا تخطت بخلاف الخنزير فإنه
 ليس له عرضية للمالبة في حق المسلمين والعاشر مسلم ولهذا لا يأخذ منها **قال** رجل له
 مائتا درهم مكنت عنده أشهر ثم وهبها لرجل ودفعها إليه ثم رجع فيها قال يستأنف لها
 الحول من وقت رجوعه فيها لأن ملكه زل بالمعنة والتسليم ولم يبق شيء مما انقص عليه
 الحول له ولا يتصور بقاء الحول إلا بجل **قال** وإن مكنت عند الموهوب له سنة ثم
 رجع فيها لم يكن على واحد منهما زكاة تلك السنة أما على الواهب فلا تملكه في ملكه
 في الحول وأما على الموهوب له فلا مال في زكاة استحق من يده بغير اختياره ويستوى أن
 كان رجوع الواهب بقضاء أو بغير قضاء عندنا. وقال زفر رحمه الله تعالى أن كان رجوعه بقضاء

الذي بقي لان نصف المال كان مشغولاً بحق الفقراء ونصفه كان فارغاً عن حقهم وليس صرف الهلاك الى أحد التوعين بأولى من الآخر فيجعل الهلاك منهما والباقي منهما كما هو الاصل في المال المشترك فاما بقي من مال الزكاة خمسمائة وهذا بخلاف ما اذا اشتل المال على النصاب والوقف فلهك منهما شيء يجعل الهلاك من الوقف خاصة في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى نحو ما اذا كان له فوق النصاب تعاون مع النتم فخال عليها الحول ثم هلك أربعون فليس في الباقي شاة لان هناك الوقف تبع للنصاب باسمه وحكمه فانه لا يتحقق الوقف الا بعد النصاب وهذا هو علامة الاصل مع التبع فان التبع يقوم بالاصل والاصل يستثنى عن التبع ثم لا يتحقق المارضة بين التبع والاصل وجعل الهلاك من المالاين باعتبار المارضة فاما هنا فأحد الاقلين ليس يتبع للآخر فتحقق المارضة بينهما فلهذا يجعل الهلاك منهما وهو بمنزلة مال المضاربة اذا كان فيها ربح فلهك منها شيء يجعل الهلاك من الربح خاصة لانه تبع لرأس المال والمال المشترك بين الشريكين اذا هلك منه شيء يجعل الهلاك من نصيب الشريكين والباقي من نصيبهما فان قيل لماذا لم يجعل صاحب المال هذا الخلط مستهلكا لمال الزكاة حتى يكون ضامناً اعتباراً لحقوق العباد فانه لو غصب ألف درهم وخلطها بألف من ماله كان ضامناً قلنا لان هناك حق المنسوب منه في عين الدراهم حتى لو أراد أن يسلك تلك الدراهم ويعطيه غيرها لم يكن له ذلك والخلط استهلاك الدين على معنى أنه لا يتوصل بعده الى تلك الدين فاما حق الفقراء هنا في معنى المالية بدليل أن لصاحب المال أن يؤدي الزكاة من دراهم غير تلك الدراهم ومن جنس آخر من المال وليس في هذا الخلط تقويت معنى المالية ولا اخراج المال من أن يكون محل حق الفقراء فلهذا لا يضمن بالخلط شيئاً فان عرف مائة درهم من الباقي أنها من دراهمه الاولى ولم يعرف غيرها فانه يزكى هذه المائة درهمين ونصفاً لانه يعرف أن ربع عشرها حق الفقراء ويزكى تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءاً مما بقي لانه لا يعرف المائة بقي للشبهة ألف وتسعمائة فاذا جعلت كل مائة سهماً كانت عشرة أسهم من ذلك فارغة عن الزكاة وتسعة أسهم مشغولة بالزكاة فسا هلك يكون منها بالخصه وما بقي كذلك فلهذا يزكى تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءاً مما بقي ولو عرف مائة درهم منها من دراهمه الأخرى ولم يعرف غير ذلك فلا شيء عليه في هذه المائة لانه لم يحل عليها الحول وعليه أن يزكى عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً مما بقي لان الشبهة تسعة عشر

سهماً عشرة من ذلك مال الزكاة وتسعة فارغة فيكون الهلاك منهما بالخصه والباقي كذلك وقال رجل له ألف درهم سود وأنت درهم بيض فلما كان قبل الحول بشهر زكى خمسة وعشرين درهماً من البيض فبذره المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يهلك البيض قبل كمال الحول أو تستحق أو يتم الحول على السالين فان ضاعت البيض قبل الحول وتم الحول على السود يجرئه ما أدى عن زكاة السود لانه انما يحل ما يجب عليه من الزكاة عند كمال الحول وهو زكاة السود فالمجل يجرى من ذلك بمنزلة ما لو أدى بعد كمال الحول خمسة وعشرين درهماً أيضاً بزكاة السود وهذا لان البيض والسود جنس واحد في حكم الزكاة فلهذا يضم أحدهما الى الآخر في تكميل النصاب والمعتبر في الجنس الواحد أصل النية فأما نية التبيين فتعتبر في الجنس الواحد اذا لم يكن مفيداً كمن عليه قضاء أيام من رمضان وصام بعددها يتوى القضاء يجرئه وان لم يمين في نيته يوم الخميس والجمعة وهذا بخلاف ما اذا كانت له خمس من الابل وأربعون من الغنم فجعل زكاة الغنم شاة ثم ضاعت الغنم وتم الحول على الابل فان المعجل لا يجرى عن زكاة الابل لانهما جنسان مختلفان في حكم الزكاة ولهذا لا يضم أحدهما الى الآخر وعند اختلاف الجنس تعتبر نية التمييز ولو استحققت البيض قبل كمال الحول لم يجر المعجل عن زكاة السود لانه انما يحل الزكاة من مال الغير فلا يجرى ذلك عن زكاة ماله وكيف يجرى وهو ضامن لما أدى من البيض الى الفقراء أما هنا انما يحل الزكاة من مال نفسه لان بالهلاك لا يتبين أنه لم يكن مسكاً له فيجزى المعجل عما يلزمه عند كمال الحول ولو حال الحول على المالاين جميعاً في رواية هذا الكتاب قال المعجل يكون من زكاة البيض حتى اذا هلك البيض بعد كمال الحول فلهي زكاة السود خمسة وعشرون درهماً وقال في الجامع الكبير المعجل يكون بينهما حتى اذا هلك البيض فلهي نصف زكاة السود اثنا عشر درهماً ونصف درهم وجه هذه الرواية أن بعد ما وجبت الزكاة فهما يحل الاداء بطريق التعجيل كالاداء بعد كمال الحول ولو أدى بعد كمال الحول زكاة البيض كان المؤدى عما نواه خاصة فكذلك اذا عمل وهذا لان المارضة قد تحققت حين وجبت الزكاة فهما فاعتبرا نيته في التمييز في ترجيح أحدهما عما لا يقوله صلى الله عليه وسلم ولكل امرئ ما نوى بخلاف ما اذا هلك أحدهما قبل كمال الحول لان هناك لم تحقق المارضة بينهما في حكم الزكاة فان الزكاة وجبت في أحدهما دون الأخرى وجه رواية الجامع وهي الاصح ما بينا أن السود

والبيض جنس واحد في حكم الزكاة فيسقط اعتبار نية التبريز فيها فكأنه قصد عند الاداء تمجيل الزكاة فقط فيجعل المؤدى من المالكين جميعاً اذا وجبت الزكاة فيها وهذا بخلاف الاداء بعد الوجوب فانه تفرغ للمالك عن حق الفقراء لان بوجوب الزكاة يصير المال مشغولاً بحق الفقراء فكانت نية الاداء عن زكاة البيض مفيدة من حيث انه قصد به تفرغ البيض دون السود بخلاف التمجيل قبل الوجوب فانه لا فائدة في نية التمييز هناك وباعتبار هذا المعنى لو أدى زكاة البيض بعد الوجوب ثم هلك البيض لم يكن المؤدى عن السود ولو قبل الوجوب ثم هلك البيض وتم الحول على السود كان للمجمل من زكاة السود والذي يتنا في السود والبيض كذلك الجواب في الذهب والفضة اذا كانت له مائتا درهم وعشرون مثقالاً من ذهب فجعل زكاة احد المائتين أو أدى بعد الوجوب فهي في جميع الفصول مثل ما سبق وعلى هذا لو كان له ألف درهم عينا وألف درهم دينا على انسان فجعل زكاة العين ثم ضاعت قبل كمال الحول فالمجمل يحزى عن زكاة الدين ولو أدى زكاة العين بعد كمال الحول ثم ضاعت قبل الحول لم يحز المؤدى عن زكاة الدين لانه في الاداء بعد الوجوب انما قصد تطهير ماله الدين وقد حصل مقصوده فكان بقاؤه بعد ذلك وهلاكه سواء في التمجيل وقبل الوجوب انما قصد اسقاط ما يلزمه من الزكاة عند كمال الحول وانما لزمته الزكاة في الدين وأداء العين عن زكاة الدين جائز. وعلى هذا لو كان له عيد وجارية للتجارة قيمة كل واحد منهما ألف ففعل زكاة أحدهما قبل الحول ثم مات الذي عمل الزكاة عنه قبل كمال الحول وتم الحول على الآخر فالمجمل يحزى عنه بخلاف ما اذا زكى أحدهما بعد الحول ثم مات الذي زكى عنه ولو عمل زكاة أحدهما قبل الحول ثم مات الذي زكى عنه بعد كمال الحول فعليه أن يزكى الباقي على هذه الرواية وعلى رواية الجامع عليه نصف زكاة الباقي لان للمجمل يحزى عنهما اذا وجبت الزكاة فهما على تلك الرواية وقال به ولو أن رجلاً له مائتا درهم فتصدق بدرهم منها قبل الحول بيوم ثم تم الحول وفي يده مائتا درهم الا درهم فلا زكاة عليه لان المجمل خرج عن ملكه بالوصول الى كنف الفقير فتم الحول ونصابه نأفص وكال انصاف عند تمام الحول معتبر لانحباب الزكاة فاذا لم يجب عليه الزكاة كان المؤدى أطوعاً لا يملك استرداده من الفقير لانه وصل الى كنف الفقير بطريق القرية فلا يملك الرجوع فيه وهذا لانه نوى أصل التصديق والصفة فيسقط اعتبار الصفة حين لم يجب عليه الزكاة عند كمال الحول

فبقى أصل نية الصدقة وقال به ولو أن رجلاً له جارية للتجارة حال عليها الحول الا يوم ثم أعورت فتم الحول وهي كذلك قال يزكها عوراء ومراده اذا كانت قيمتها بعد العور نصاباً فاما اذا كانت دون النصاب فلا شيء عليه لان بالمورفات نصفها وكال النصاب في آخر الحول معتبر لانحباب الزكاة فاذا كانت قيمتها مع العور نصاباً فعليه أن يزكها عوراء لان ما هلك منها قبل كمال الحول يصير في حكم الزكاة كما لم يكن فان ذهب العور بعد كمال الحول فلا شيء عليه باعتبار ذهاب العور لان هذه زيادة متصلة بعد كمال الحول وحكم الزكاة لا يسرى الى الزيادة العائدة بعد كمال الحول متصلة كانت أو منفصلة. ألا ترى أنه لو كانت قيمتها بعد العور أقل من نصاب فتم الحول وهي كذلك ثم ذهب العور لم يلزمه الزكاة فكذلك لا يصير ذهاب العور بعد كمال الحول لانحباب أصل الزكاة فكذلك لا يعتبر لانحباب أصل الزيادة ولو ذهب العور قبل كمال الحول فتم الحول وهي صحيحة العينين فاليه زكاة قيمتها صحيحة لان الزيادة انما حدثت قبل كمال الحول ومثل هذه الزيادة يضم الى أصل المال في حكم الزكاة متصلة كانت أو منفصلة متولدة كانت أو غير متولدة. ألا ترى أنه لو كانت له ألفا درهم فضاع ألف منها قبل الحول ثم حال الحول على الباقية فزكاهم وجد المال الذي كان ضاع لم يكن عليه فيه زكاة بخلاف ما اذا وجد المال الذي ضاع قبل كمال الحول وهذا لان المال الذي ضاع صار تاوياً في حكم الزكاة فاذا وجدته كان بمنزلة استفادة استفادها من جنس ماله وحكم الزكاة انما يتقرر بآخر الحول فاذا تقرر حكم الزكاة عليه في الالف لا يلزمه بعد ذلك في الالف الاخرى شيء وان وجدها اما اذا وجدها قبل كمال الحول فاما يقرر حكم الزكاة عليه في الفين. ولو كانت الجارية أعورت بعد كمال الحول فعليه أن يزكها عوراء. لأنه هلك نصفها ولو هلك كلها بعد كمال الحول سقطت عنه الزكاة فكذلك اذا هلك البعض فان ذهب العور فعليه أن يزكها صحيحة لانه تقرر عليه حكم الزكاة في قيمتها صحيحة ثم انتفض بالخسران الذي لحقه وقد ارتفع ذلك الخسران بذهاب العور فهو نظير ماله ضاع احد الفين بعد كمال الحول فزكى ما بقي ثم وجد الذي كان ضاع فعليه أن يزكبه وهذا الاصل الذي بيناه في كتاب النصب أن الزيادة اذا حدثت في محل النقصان كانت جارية للنقصان وينتفع بها النقصان معنى. وبوجهه ان وجوب الزكاة باعتبار المالية وهي قد عادت بذهاب العور الى المالية الاولى التي تقرر عليها الزكاة

فيعصب ذلك ولأن نصب النصاب لا يكون الا بالتوقيف ولم يشتر الأثر باعتبار نصاب
 الماشين ثم اعتبار النصاب في الابتداء لحصول النفي للمالك به ففي الزيادة للمعتبر زيادة النفي
 وذلك حاصل بالقليل والكثير واحتج أبو حنيفة بحديث عمرو بن حزم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل أربعين درهما درهم ولم يرد به
 في الابتداء فلم أن المراد به بعد المائتين وفي حديث معاذ رضي الله تعالى عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال له لا تأخذ من الكسور شيئاً وفي مائتي درهم خمسة دراهم فما
 زاد على ذلك ففي كل أربعين درهما درهم وقاس بالسوالم فقها وقص بعد النصاب الاول
 وكذلك في النفود بملة أن الزكاة واجبة في الكل على وجه يحصل بالنظر للفقراء وأرباب
 الاموال وحديث على رضي الله تعالى عنه لم يقله أحد من الثقات مرفوعاً الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال المصير الى ما رويناه أولى قال وليس في أقل من عشرين مثقالاً
 من الذهب زكاة لحديث عمرو بن حزم قال فيه وفي الذهب ما لم يبلغ قيمته مائتي درهم فلا
 صدقة فيه والدينار كان مقوماً بمشرة دراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك
 تنصيص على أنه لا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال ثم ليس في
 الزيادة شيء حتى تبلغ أربعة دنانير ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيها فيراطان وهكذا في
 كل أربعة مثاقيل وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيها زاد بحساب ذلك هذا والدرهم
 سواء كما بينا وكذلك زكاة مال التجارة يجب بالقيمة والكلام فيه في فصول (أحدها) أن
 الزكاة تجب في عروض التجارة إذا حال الحول عندنا. وقال مالك رحمه الله تعالى إذا باعها
 زكي لحول واحد وإن مضى عليها في ملكه أحوال وقال غاة القياس لا شيء فيها والدليل
 على وجوب الزكاة فيها حديث سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا
 بإخراج الزكاة من الرقيق وفي كل مال يبيعه وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال وفي البر صدقة إذا كان للتجارة وفي حديث عمر رضي الله عنه أنه
 قال لحلس ما مالك يا حارس فقال ضأن وأدم قال قومها وأد الزكاة من قيمتها والدليل على
 اعتبار الحول قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ثم معنى النماء
 المطلوب في أموال التجارة في قيمتها كما أنه مطلوب في السوالم من عينها وكما يتجدد وجوب
 الزكاة في السوالم باعتبار كل حول يتجدد النماء بمضيه فكذلك في مال التجارة ويعتبر أن

تكون قيمتها نصاباً في أول الحول وآخره كما في السوالم عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله
 تعالى للمعتبر كمال النصاب آخر الحول فقط وقد بينا هذا قال في الكتاب ويقومها يوم حال
 الحول عليها أن شاء بالدرهم وأن شاء بالدينار وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الامالي أنه يقومها
 بأضع التقدين للفقراء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقومها بما اشتراها أن كان اشتراها
 بأحد التقدين فيقومها به وإن كان اشتراها بغير نفود قومها بالنقد الغالب في البلد وعن محمد
 رحمه الله تعالى أنه يقومها بالنقد الغالب على كل حال. ووجه قول محمد رحمه الله تعالى أن
 التقويم في حق الله تعالى معتبر بالتقويم في حق العباد ومضى وقت الحاجة الى تقويم المنصوب
 والمستهلك يقوم بالنقد الغالب في البلد فهذا مثله وأبو يوسف يقول البدل معتبر بأصله فإن
 كان اشترى بأحد التقدين فتقومها به أو أصله أولى. وجه قول أبي حنيفة أن المالك كان في
 يد المالك وهو المستفيع به في زمان طويل فلا بد من اعتبار منفعة الفقراء عند التقويم لأداء
 الزكاة فيقومها بأضع التقدين. ألا ترى أنه لو كان يتفوعه بأحد التقدين يتم النصاب وبالأخر
 لا يتم فانه يقوم بما يتم به النصاب لمنفعة الفقراء فهذا مثله. وجه رواية الكتاب أن وجوب
 الزكاة في عروض التجارة باعتبار ما ليتها دون أعيانها والتقويم لمعرفة مقدار المالية والنفدان في
 ذلك على السواء فكان الخيار الى صاحب المال يقومها بأحدهما. ألا ترى أن في السوالم عند
 الكثرة وهو ما إذا بلغت الأيل مائتين الخيار الى صاحب المال أن شاء أدى أربع حقائق
 وإن شاء أدى خمس ثبات لبون فهذا مثله ثم وجوب الزكاة عندنا في عين مال التجارة
 باعتبار قيمتها وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى الوجوب في قيمتها لأن النصاب معتبر
 بالقيمة فعرنا أن الواجب فيها. ولنا. أن الواجب في ملكه وملكه المين فكان
 الواجب باعتبار صفة المالية. قال. وإن كان من الدراهم والدينار والذهب والفضة تبرا
 مكسوراً أو حلياً مصوغاً أو حلية سيف أو منقطة أو غير ذلك في جميعه الزكاة إذا بلغ الذهب
 عشرين مثقالاً أو من الفضة مائتي درهم نوى به التجارة أو لم ينو. والأصل فيه قوله تعالى
 والذين يكذبون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرهم بعذاب أليم
 والكثرة اسم للمال مدفون لا يرد به التجارة وقد ألقى الله العبد بمائتي الزكاة منها فذلك
 دليل على وجوب الزكاة فيها بدون نية التجارة ثم سائر الاموال غشوة للاشذال
 والانتفاع بأعيانها فلا تصير مدعة للمال الا بقول من الباد من إسماء أو تجارة وأما الذهب

فيصاف ذلك ولأن نصب النصاب لا يكون الا بالتوقيف ولم يشتر الأثر باعتبار نصب
 الماشين ثم اعتبار النصاب في الابتداء لحصول التوقيف به ففي الزيادة للمعتبر زيادة التقي
 وذلك حاصل بالتقليد والكثير واحتج أبو حنيفة بحديث عمرو بن حزم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل أربعين درهما درهم ولم يرد به
 في الابتداء فلم أن المراد به بعد المائتين وفي حديث معاذ رضى الله تعالى عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لا تأخذ من الكسور شيئاً وفي مائتي درهم خمسة دراهم فما
 زاد على ذلك ففي كل أربعين درهما درهم وقاس بالسواثم ففيها ونقص بعد النصاب الأول
 وكذلك في النقود بملة أن الزكاة واجبة في الكل على وجه يحصل بالنظر للفقراء وأرباب
 الاموال وحديث على رضى الله تعالى عنه لم ينقله أحد من الثقات مرفوعاً الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فالمصري الى مارونية أولى **قال** وليس في أقل من عشرين مثقالاً
 من الذهب زكاة لحديث عمرو بن حزم قال فيه وفي الذهب ما لم يبلغ قيمته مائتي درهم فلا
 صدقة فيه والدينار كان مقوماً بمشرة دراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك
 تنصيص على أنه لا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال ثم ليس في
 الزيادة شيء حتى تبلغ أربعة دنانير ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيها غير طائفة وهكذا في
 كل أربعة مثاقيل **وقال** أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيما زاد بحساب ذلك هذا والدرهم
 سواء كما بينا وكذلك زكاة مال التجارة يجب بالقيمة والكلام فيه في فصول (أحدها) أن
 الزكاة تجب في عروض التجارة إذا حال الحول عندنا **وقال** مالك رحمه الله تعالى إذا باعها
 زكي لحول واحد وان مضى عليها في ملكه أحوال **وقال** غداة التقياس لا شيء فيها والدليل
 على وجوب الزكاة فيها حديث سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا
 بإخراج الزكاة من الرقيق وفي كل مال بينه وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال وفي البر صدقة إذا كان للتجارة وفي حديث عمر رضى الله عنه أنه
قال لحاس ما ملك يا حاس فقال ضأن وأدم قال قومها وأد الزكاة من قيمتها والدليل على
 اعتبار الحول قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ثم معنى النماء
 مطلوب في أموال التجارة في قيمتها كما أنه مطلوب في السواثم من عينها وكما يتجدد وجوب
 الزكاة في السواثم باعتبار كل حول يتجدد النماء بمضيه فكذلك في مال التجارة ويعتبر أن

تكون قيمتها نصاباً في أول الحول وآخره كما في السواثم عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله
 تعالى للمعتبر كمال النصاب آخر الحول فقط وقد بينا هذا قال في الكتاب ويقومها يوم حال
 الحول عليها أن شاء بالدرهم وأن شاء بالدينار وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الامالى أنه يقومها
 بأضع التقدين للفقراء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقومها بما اشتراها ان كان اشتراها
 بأحد التقدين فيقومها به وان كان اشتراها بنير نقود قومها بالنقد الثالب في البلد وعن محمد
 رحمه الله تعالى أنه يقومها بالنقد الثالب على كل حال **وجه** قول محمد رحمه الله تعالى أن
 التقويم في حق الله تعالى معتبر بالتقويم في حق العباد ومضى وقت الحاجة الى تقويم المقتضوب
 والمستهلك يقوم بالنقد الثالب في البلد فهذا مثله وأبو يوسف يقول البذل معتبر بأصله فان
 كان اشترى بأحد التقدين فتقويمه بما هو أصله أولى **وجه** قول أبي حنيفة أن المال كان في
 يد المالك وهو المنتفع به في زمان طويل فلا بد من اعتبار منفعة الفقراء عند التقويم لأداء
 الزكاة فيقومها بأضع التقدين **الآثر** أنه لو كان يتقومه بأحد التقدين يتم النصاب وبالأخر
 لا يتم فإنه يقوم بما يتم به النصاب لمنفعة الفقراء فهذا مثله **وجه** رواية الكتاب أن وجوب
 الزكاة في عروض التجارة باعتبار مايتها دون أعيانها والتقويم لمعرفة مقدار المالية والتفقدان في
 ذلك على السواء فكان الخيار الى صاحب المال يقومها بأهها شاء **الآثر** أن في السواثم عند
 الكثرة وهو ما إذا بلغت الابل مائتين الخيار الى صاحب المال ان شاء أدى أربع حقائق
 وان شاء أدى خمس بنات ليون فهذا مثله ثم وجوب الزكاة عندنا في عين مال التجارة
 باعتبار قيمتها وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى الوجوب في قيمتها لان النصاب معتبر
 بالقيمة فعرفنا أن الواجب فيها **ولنا** أن الواجب في ملكه وملكه الدين فكان
 الواجب باعتبار صفة المالية **قال** **وما** كان من الدراهم والدينار والذهب والفضة تبرا
 مكسوراً أو حلياً مصوغاً أو حلية سيف أو منطقة أو غير ذلك في جميعه الزكاة اذا بلغ الذهب
 عشرين مثقالاً أو من الفضة مائتي درهم نوى به التجارة أو لم ينو **والاصل** فيه قوله تعالى
 والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشروهم بعذاب أليم
 والكثرة اسم لال مدفون لا يراى به التجارة وقد ألحق الله الوعيد بمال الزكاة منها فذلك
 دليل على وجوب الزكاة فيها بدون نية التجارة ثم سائر الاموال مخلوقة للاستهلال
 والانفعاع بأعيانها فلا نصير معدة للقاء الا بفعل من العباد من إسامة أو تجارة وأما الذهب

والفضة فخلعها جهر بن للثمان لشفعة الثقل والتصرف فكانت مدة للنساء على أي صفة كانت
تجنب الزكاة فيها **وقال** **رحم** الله تعالى في حل النساء قولان في أحد القولين
صياغة تحمل أولاً تحمل . وللشافعي رحمه الله تعالى في حل النساء قولان في أحد القولين
لا شيء فيه وهو مروي عن عمر وعائشة ورحمهما الله تعالى قال أنه . يتبدل في مباح فلا يكون
مال الزكاة كمال البذلة بخلاف حل الرجال فإنه يتبدل في عطور وهذا لأن الحظر شرعاً يسقط
اعتبار الصنعة والابتذال حكماً فيكون مال الزكاة بخلاف ما إذا كان مباحاً شرعاً وهو نظير
ذهاب العقل يسقط اعتباره شرعاً بخلاف ذهاب العقل بسبب شرب دواء فإنه لا يسقط
اعتباره شرعاً **وقال** **رحم** الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى
امرأتين تطفوان بالبيت وعليهما سواران من ذهب فقال أنؤديان زكاهما فقالتا لا فقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم تحبان أن يسوركما الله يساورن من نازقنا لا فقال صلى الله عليه وسلم
أديا زكاهما والمراد الزكاة دون الاعارة لأنها لم تكن الوعد بهما وذلك لا يكون إلا بترك الواجب
والاعارة ليست بواجبة وفي حديث أم سلمة أنها كانت تلبس أوضاعاً لها من ذهب فسألت
رسول الله صلى الله عليه وسلم أكرهى فقال إن أدبت منها الزكاة فليست بكره والمضى
فيه أن الزكاة حكم تعلق بين الذهب والفضة فلا يسقط بالصنعة حكم التفاضل في المجلس
عند بيع أحدهما بالآخر وجريان الربا وبيان الوصف أن صاحب الشرع ما اعتبر في الذهب
والفضة مع اسم البين وصفاً آخر لا يجاب الزكاة على أي وجه أمسكها المالك للشفعة أو لغير
الشفعة يجب عليه الزكاة ولو كان للابتذال فيهما عبرة لم يفتقر الحال بين أن يكون محظوراً
أو مباحاً كما في السوائم إذا جعلها حيلة ثم الابتذال هاهنا مقصود الحمل زائد لا يتعلق
به حياة النفس أو المال فلا تندم به صفة التسمية الثابتة لهذين الجوهرين باعتبار الأصل
وقال **رحم** الله تعالى له عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم ضم أحدهما إلى الآخر في تكميل
النصاب عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يضم أحدهما إلى الآخر بل يعتبر
كأن النصاب من كل واحد منهما على حدة لأنها جنسان مختلفان فلا يضم أحدهما إلى
الآخر ليكمل النصاب كالسوائم وبيان الوصف من حيث الحقيقة غير مشكل ومن حيث
المنى أنه لا يجري بينهما دبا الفضل **وقال** **رحم** الله بن عمرو بن عبد الله بن الأشج رضى
الله عنه قال من السنة أن يضم الذهب إلى الفضة لا يجاب الزكاة ومطلق السنة ينصرف إلى

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولائها ما لان بكل نصاب أحدهما بما يكمل به نصاب
الآخر فيكمل نصاب أحدهما بالآخر كالسود مع البيض والبيضا بوري من الدنانير مع
المروى وبيان الوصف أن نصاب كل واحد منهما يكمل بال التجارة وهذا لأنها وإن كانا
جنسين مختلفين صورة ففي حكم الزكاة هما جنس واحد حتى يتفق الواجب فيهما فيقدر بربع
المشر على كل حال وجوب الزكاة فيهما باعتبار معنى واحد وهو المالية الثابتة باعتبار أصلها
فاذا وجبت الزكاة عند ضم أحدهما إلى الآخر اختلفت الرواية فيما يؤدي فروى الحسن بن
أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يؤدي من مائة درهم درهمين
ونصفاً ومن عشرة مثاقيل ذهب ربع مثقال وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى ووجهه أنه أقرب إلى للمادة والنظر من الجائين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
في رواية أخرى أنه يقوم أحدهما بالآخر ثم يؤدي الزكاة من نوع واحد وهذا أقرب إلى
موافقة نصوص الزكوات . ثم اختلفوا في كيفية الضم فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضم
أحدهما إلى الآخر باعتبار القيمة وقال أبو يوسف ومحمد باعتبار الأجزاء وهو إحدى
الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في نوادر هشام رحمه الله تعالى . وبيان
ذلك أنه إذا كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب تساوى مائة درهم أو خمسون درهماً
وعشرة مثاقيل ذهب تساوى مائة وخمسين درهماً فنقد أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضم
أحدهما إلى الآخر ويجب الزكاة وعندهما يضم باعتبار الأجزاء وقد ملك نصف نصاب
أحدهما وربع نصاب الآخر فلا يجب فيهما شيء ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر
في التقوم منفعة الفقراء كما هو أصله حتى روى عنه أنه إذا كان للرجل مائة وخمسة وتسعون
درهماً وربع يساوى خمسة دراهم أنه يجب الزكاة وذلك بأن يقوم الذهب بالفضة . وجه
قولها أن التقوم في التقوم ساقط الاعتبار كما في حقوق العباد فإن سائر الأشياء تقوم بها
ألا ترى أن من ملك أربعمائة درهم وخمسة وخمسون مثاقيل ذهب لا يجب فيه الزكاة
ولو كان للتقوم عبرة في باب الزكاة من الذهب والفضة لوجب الزكاة ههنا وأبو حنيفة رحمه
الله تعالى يقول عما عتبان وجب ضم أحدهما إلى الآخر لا يجاب الزكاة فكان الضم باعتبار
القيمة كمروض التجارة وهذا لأن كمال النصاب لا يكون إلا عند اتحاد الجنس وذلك
لا يكون إلا باعتبار صفة المالية دون الدين فإن الأموال أجناس باعتبار أعيانها جنس واحد

والفضة فخلقوا جوهراً للثمن لمنفعة القلب والتصرف فكانت مدة للثمن على أى صفة كانت فتجب الزكاة فيها **وقال** والمال عندنا نصاب للزكاة - وإن كان للرجال أو للنساء - موصوفاً صياغة تحمل أولاً تحمل . ولشأنى رحمه الله تعالى فى حلى النساء قولان فى أحد القولين لائى فيه وهو مروى عن عمر وعائشة ورحمهما الله تعالى قال أنه يتبدل فى مباح فلا يكون مال الزكاة كمال البدلة بخلاف حلى الرجال فإنه مبتدل فى محظور وهذا لأن المحظور شرعاً يسقط اعتبار الصنعة والابتدال حكماً فيكون مال الزكاة بخلاف ما إذا كان مباحاً شرعاً وهو نظير ذهب السقل يسقط اعتباره شرعاً بخلاف ذهب السقل بسبب شرب دواء فإنه لا يسقط اعتباره شرعاً **وقال** حدث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين تطفوان بالبيت وعليهما سواران من ذهب فقال أنؤديان زكاهما فقالا لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أتعمان أن يسودكما الله يسواوين من نأرقنا لا فقال صلى الله عليه وسلم أديا زكاهما والمراد الزكاة دون الاعارة لأنها لم تعلق الوعيد بهما وذلك لا يكون إلا بترك الواجب والاعارة ليست بواجبة وفى حديث أم سلمة أنها كانت تلبس أوصافاً لها . بن ذهب فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكنزى فقال إن أدبت منها الزكاة فليست بكنز وللمنى فيه أن الزكاة حكم تعلق بين الذهب والفضة فلا يسقط بالصنعة حكم التفاضل فى المجلس عند بيع أحدهما بالآخر وجرىان الربا وبيان الوصف أن صاحب الشرع ما اعتبر فى الذهب والفضة مع اسم العين وصفاً آخر لا يجاب الزكاة فلى أى وجه أمسكها المالك للنفقة أو لغير النفقة تجب عليه الزكاة ولو كان للإبتدال فيها عبارة لم يفترق الحال بين أن يكون محظوراً أو مباحاً كما فى السوائم إذا جعلها حولة ثم الاستبدال ها هنا لتقصود الحمل زائده لا يتعلق به حياة النفس أو المال فلا تنديم به صفة التنبيه الثابتة لهذين الجوهرين باعتبار الأصل **وقال** وإن كان له عشرة مثاقيل ذهب وبائة درهم ضم أحدهما إلى الآخر فى تكيل النصاب عندنا وعلى قول الشافى رحمه الله تعالى لا يضم أحدهما إلى الآخر بل يعتبر كمال النصاب من كل واحد منهما على حدة لأنها جنسان مختلفان فلا يضم أحدهما إلى الآخر ليكمل النصاب كالسوائم وبيان الوصف من حيث الحقيقة غير مشكل ومن حيث المعنى أنه لا يجرى بينهما ربا الفضل **وقال** حدث بكير بن عبد الله بن الأشج رضى الله عنه قال من السنة أن يضم الذهب إلى الفضة لا يجاب الزكاة ومطلق السنة ينصرف إلى

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولائها ما لأن يكمل نصاب أحدهما بما يكمل به نصاب الآخر فيكمل نصاب أحدهما بالآخر كالسود مع البيض واليسابورى من الدنانير مع المهرى وبيان الوصف أن نصاب كل واحد منهما يكمل بال التجارة وهذا لأنها وإن كانا جنسين مختلفين صورة فى حكم الزكاة هما جنس واحد حتى يتفق الواجب فهما فيقدر بربع المشر على كل حال ووجوب الزكاة فهما باعتبار معنى واحد وهو المالية القائمة باعتبار أصلها فإذا وجبت الزكاة عند ضم أحدهما إلى الآخر اختلفت الرواية فيما يؤدى فروى الحسن بن أبى مالك عن أبى يوسف عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى أنه يؤدى من مائة درهم درهمين ونصف ومن عشرة مثاقيل ذهب ربع مثقال وهو احدى الروايتين عن أبى يوسف رحمه الله تعالى ووجهه أنه أقرب إلى المعادلة والنظر من الجائين وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى فى رواية أخرى أنه يقدم أحدهما بالآخر ثم يؤدى الزكاة من نوع واحد وهذا أقرب إلى موافقة نصوص الزكوات . ثم اختلفوا فى كيفية الضم فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضم أحدهما إلى الآخر باعتبار القيمة وقال أبو يوسف ومحمد باعتبار الأجزاء وهو احدى الروايتين عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى ذكره فى نوادر هشام رحمه الله تعالى . وبيان ذلك أنه إذا كان له مائة درهم وخسة مثاقيل ذهب تساوى مائة درهم أو خمسون درهماً وعشرة مثاقيل ذهب تساوى مائة وخمسين درهماً فتد أبى حنيفة رحمه الله تعالى يضم أحدهما إلى الآخر ونجب الزكاة وعندهما يضم باعتبار الأجزاء وقد ملك نصف نصاب أحدهما وربع نصاب الآخر فلا يجب فهما شئ ثم عند أبى حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر فى التقويم منفعة الفقراء كما هو أصله حتى روى عنه أنه إذا كان للرجل مائة وخسة وتسعون درهماً ودينار يساوى خمسة دراهم أنه تجب الزكاة وذلك بأن يقوم الذهب بالفضة . وجه قولهما أن التقويم فى النقود ساقط الاعتبار كما فى حقوق البعاد فإن سائر الأشياء تقوم بها ألا ترى أن من ملك أرباق فضة وزنه مائة وخمسون وقيمت مائتا درهم لا يجب فيه الزكاة ولو كان للتقويم عبرة فى باب الزكاة من الذهب والفضة لوجب الزكاة ههنا وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول بما عيان وجب ضم أحدهما إلى الآخر لا يجاب الزكاة فكان الضم باعتبار القيمة كروض التجارة وهذا لأن كمال النصاب لا يكون إلا عند اتحاد الجنس وذلك لا يكون إلا باعتبار صفة المالية دون الدين فإن الأموال أجناس باعتبار أعيانها جنس واحد

باعتبار صفة المالية فيها وهذا بخلاف الابريق فإنه ماوجب ضمه الى شيء آخر حتى تستبر فيه القيمة وهذا لان القيمة في الذهب والفضة انما تظهر شرعا عند مقابلة أحدهما بالأخر فان الجودة والصفة لا قيمة لها اذا فويت بحبسها لقوله صلى الله عليه وسلم جديها ورددتها سواء فاما عند مقابلة أحدهما بالأخر فيظهر للجودة قيمة . ألا ترى أنه متى وقفت الحاجة الى تقوم الذهب والفضة في حقوق العباد يقوم بخلاف جنسه فكذلك في حقوق الله تعالى وجميع ما ذكرنا في نصاب الذهب والفضة للمعتبر فيهما الوزن دون العدد لان في النص ذكر الدرهم والدينار وهو يشتمل على ما لا يعلم الا بالوزن من الدرايق والحبات والمعتبر في الدينارين وزن النقال وفي الدراهم وزن سبعة وهو أن يكون كل عشرة منها بوزن سبعة مثاقيل وهو الوزن المعروف في الدراهم في غالب البلدان وأصله وهو أنه كان في الجاهلية نوعان من الدراهم يقال لهما ثقيل وخفيف فلما أرادوا في الاسلام ضرب الدراهم جمعوا أحدهما الى الآخر وجعلوه درهمين فكان وزن سبعة . ولم يبين في الكتاب صفة الدراهم وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الزكاة تجب في الجياد من الدراهم والزيوف والنهجرة والمكحلة والمزينة قال لان الغالب في كلها الفضة وما يئلب فضته على غشه يتناول اسم الدراهم مطلقا اما في السئوفة وهو ما يئلب غشه على فضته نظر الى ما يخلص منه من الفضة فان بلغ وزنه مائتي درهم تجب فيها الزكاة والا فلا ورامده اذا لم تكن للتجارة فان كانت تلك الدراهم للتجارة فالسيرة قيمتها كما في عروض التجارة وقد ذكر في روايته في الفلوس والدراهم المضروبة من الصفر اذا كان لا يخلص منها فضة فان لم تكن للتجارة فلا شيء فيها وان كانت للتجارة فان بلغت قيمتها مائتي درهم مما يئلب فيها الفضة ففيها الزكاة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى يفتي بوجوب الزكاة في المائتين من الدراهم النظرية عدداً وكان يقول هي من أعز النفود فينا بمنزلة الفضة فبهم ونحن أعرف بقعودها وهو اختيار شيخنا الامام الحلواني رحمه الله تعالى وهو الصحيح عندي **قال** رجل على رجل ألف درهم قرض أو غنم متاع كان للتجارة فخال الحول ووجبت الزكاة عليه لا يلزمه الاداء قبل القبض عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه الاداء لان صيرورة المال ديناً كان بصرفه واختياره وذلك غير معتبر في تأخير حق الفقراء فإنه كما لا يملك ابطال حقهم لا يملك التأخير ولان هذا مال مملوك كالعين **ولنا** ان

الواجب جزء من النصاب فاذا كان النصاب ديناً فيده مقصورة عما هو حق الفقراء فلا يلزمه الاداء ما لم يخلص يده اليه بالقبض كان السبيل . ثم الدين على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دين قوي وهو ما يكون بدلا عن مال كان أصله للتجارة لربق في ملكه ودين وسط وهو ان يكون بدلا عن مال لازكاة فيه لربق في ملكه ككتاب البذلة والمبنة ودين ضعيف وهو ما يكون بدلا عما ليس بمال كالهر وبدل الخلع والصلح عن دم الممذ في الدين القوي لا يلزمه الاداء ما لم يقبض أربعين درهما فاذا قبض هذا المقدار أدى درهما وكذلك كلما قبض أربعين درهما وفي الدين المتوسط لا يلزمه الاداء ما لم يقبض مائة درهم حينئذ يؤدي خمسة دراهم وفي الدين الضعيف لا يلزمه الزكاة ما لم يقبض وبحول الحول عنده وروى ابن سبعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الدين نوعان نوعان وجعل الوسط كالضعيف وهو اختيار الكرخي على ما ذكره في المختصر وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما تعالى الدين كلها سواء لا تجب الزكاة فيها قبل القبض وكلما قبض شيئا يلزمه الاداء بقدره قل أو أكثر ما خلا دين الكتابة فإنه لا يجب عليه فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد القبض وذكر الكرخي ان السنن عندها دينان الكتابة والدية على العاقلة . وجه قولها ان الدين في المسألة كلها سواء من حيث ان المطالبة توجه بها في الحياة وبمسد الوفاة وتفسير مالا بالقبض حقيقة فتجب الزكاة في كلها ويلزمه الاداء بقدر ما يصل اليه كائن السبيل بخلاف دين الكتابة فإنه ليس بدين على الحقيقة حتى لا توجه المطالبة به ولا تصح الكفالة به وهذا لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذلك الدية على العاقلة وجوبها بطريق الصلة لأنه دين على الحقيقة حتى لا يستوفي من تركه من مات من العاقلة . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ما هو بدل عما ليس بمال فلك المالية يثبت فيه ابتداء فهو دين والدين ليس بمال على الحقيقة حتى لو حلت صاحبه أن لا مال له لا يبحث في بينه وانما تم المالية فيه عند تعيينه بالقبض فلا يصير نصاب الزكاة ما لم تثبت فيه صفة المالية والحول لا ينعقد الا على نصاب الزكاة فاما ما كان بدلا عن مال التجارة فلك المالية كان تاما في أصله قبل أن يصير ديناً فيق على ما كان لان الخلف يعمل عمل الاصل فيجب فيه الزكاة قبل القبض ولكن وجوب الاداء يتوقف على القبض ونصاب الاداء يقتدر بأربعين درهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما بينا في الزيادة على المائتين واما بدل ثياب البذلة والمبنة فذهب الكرخي الى أن

بولاية النبوة فليس من ذلك شيء لاسراء الجيوش وبدمه في السهم فهو لاسراء الجيوش كما كان يأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب نواذر الزكاة

قال الشيخ الامام شمس الائمة وقطر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى اعلم ان مسائل أول الكتاب مبنية على الأصل الذي بيناه في كتاب الزكاة وهو ان ضم النقود لبعضها الى بعض في تكميل النصاب باعتبار معنى المالية فان الذهب والفضة وان كانا جنسين صورة ففي معنى المالية هما جنس واحد على معنى أنه تقوم الاموال بهما وأنه لا مقصود فيهما سوى أنهما قيم الاشياء وهما تعرف خيرة الاموال ومقاديرها ووجوب الزكاة باعتبار المسألة قال الله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم ثم اعتبار كمال النصاب لأجل صفة النبي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لاصدقة الاعن طر غنى والغنى بهما يكون بصفة واحدة واعتبار كمال النصاب لمرة مقدار الواجب وهما في مقدار الواجب فيهما كشيء واحد فان الواجب فيهما ربع الشر على كل حال وكذلك وجوب الزكاة باعتبار معنى التمام فانها لا تجب الا في المال الثابت ومعنى التمام فيها بطريق التجارة وربما يحصل بالتجارة في الذهب الهاء من الفضة أو على عكس ذلك فكانا بمنزلة عروض التجارة في معنى التمام وعروض التجارة وان كانت أجناساً مختلفة صورة يضم بعضها الى بعض في حق حكم الزكاة فكذلك النقود . ألا ترى أن نصاب كل واحد منهما يكمل بما يكمل به نصاب الآخر وهو العروض فكذلك يكمل نصاب أحدهما بالآخر بخلاف السواكن ثم في أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضم أحد الفقدين الى الآخر باعتبار القيمة وعندها باعتبار الأجزاء لان القصد تكميل النصاب ولا يعتبر بالقيمة فيه . ألا ترى أن من كانت له عشرة دنانير وهي تساوي مائتي درهم لا تجب عليه الزكاة والدليل عليه أن المعتبر صفة المالية والمالية من الذهب والفضة باعتبار الوزن اليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله جيدها ورديتها سواء . وباعتبار الوزن لا يمكن تكميل النصاب الا من حيث الاجزاء . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ضم الاجناس المختلفة بعضها الى بعض في تكميل النصاب لا يكون الا باعتبار القيمة

كما في عروض التجارة وهذا لان المعتبر صفة المالية وصفة الشيء للمالك وذلك انما يحصل باعتبار القيمة وانما لا تعتبر قيمة النقود عند الانفراد فانما عند مقابلة أحدهما بالآخر فتعتبر القيمة الا ترى ان من كسر على انسان قلب فضة جيدة فانه يجب عليه قيمته من الذهب فلما كان في حقوق العباد تعتبر القيمة عند مقابلة أحدهما بالآخر فكذلك في حق الله تعالى تعتبر القيمة عند ضم أحدهما الى الآخر . اذا عرفنا هذا فنقول لرجل له ثمانية دنانير فتمها مائة درهم ومائة درهم حال عليها الحول فعليه الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصابه يبلغ مائتي درهم باعتبار القيمة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى لازكاة عليه لان نصابه ناقص باعتبار الاجزاء فانه يملك نصف نصاب من الفضة وخمس نصاب من الذهب فاذا جمعت بينهما كانت أربعة أخماس نصاب ونصف خمس وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً انه اذا كانت له خمسة وتسعون درهماً ودينار بقيته خمسة دراهم فانه يلزمه الزكاة باعتبار ان كل دينار ثمن خمسة دراهم فثمن خمسة وتسعين درهماً تسعة عشر ديناراً فان ضمها الى الدينار يكون عشرين ديناراً وبهذه الرواية يبين ان على أصله يقوم الذهب ثارة بالفضة والفضة ثارة بالذهب وذلك لاجل الاحتياط وتوفير المنفعة على الفقراء . قال في وان كان له مائة وخمسون درهماً وخمسة دنانير فتمها خمسون درهماً فله الزكاة بالاتفاق لان النصاب كامل من حيث القيمة ومن حيث الاجزاء فانه يملك ثلاثة ارباع نصاب الفضة وربع نصاب الذهب وكذلك ان كانت له خمسة عشر ديناراً وخمسون درهماً فتمها خمسة دنانير أو كانت له عشرة دنانير ومائة درهم فتمها عشرة دنانير فله الزكاة بالاتفاق لكمال النصاب سواء اعتبرت الضم بالاجزاء أو بالقيمة ولم يمين في الكتاب انه من أي الجنسين تؤدي الزكاة والصحيح أنه يؤدي من كل واحد منهما ربع شره لان الواجب فيهما ربع الشر بالنص قال صلى الله عليه وسلم في الرقة ربع الشر وقال عمر رضي الله عنه هاتوا أموالكم وفي أداء ربع الشر من كل نوع مراعاة النظر لاصحاب المال والفقراء . ألا ترى ان بدم تمام الحول لو هلك أحد النوعين لم يكن عليه ان يؤدي من النوع الآخر الا ربع شره فكذلك في حال بقاء النوعين . قال في ولو أن رجلاً له ألف درهم حال عليها الحول ثم أضاف اليها ألفاً أخرى ثم خطبها ثم ضاعت منها ألف درهم فله ان يزكي خمسمائة اذا لم يعرف الذي ضاع من

باعتبار صفة المالية فيها وهذا بخلاف الاريق فانه ماوجب منه الى شيء آخر حتى تميز فيه القيمة وهذا لان القيمة في الذهب والفضة انما تظهر شرعا عند مقابلة أحدها بالآخر فان الجودة والصناعة لاثيمة لما اذا قولت بحسنها لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها وورديتها سواء فاما عند مقابلة أحدها بالآخر فيظهر للجودة قيمة - ألا ترى أنه متى وقفت الحاجة الى تقويم الذهب والفضة في حقوق العباد بقوم بخلاف حسنه فكذلك في حقوق الله تعالى وجميع ما ذكرنا في نصاب الذهب والفضة المتعبر فيها بالوزن دون العدد لان في النص ذكر الدرهم والدينار وهو يشتمل على مالا يسلم الا بالوزن من الدوايق والحبات والمتميز في الدنانير ووزن النقال وفي الدراهم وزن سبعة وهو أن يكون كل عشرة منها بوزن سبعة مثاقيل وهو الوزن المعروف في الدراهم في غالب البلدان وأصله وهو أنه كان في الجاهلية نوعان من الدراهم يقال لهما مثاقيل وخفاف فلما أرادوا في الاسلام ضرب الدراهم جمعا أحدهما الى الآخر وجعلوه درهمين فكان وزن سبعة ولم يبين في الكتاب صفة الدراهم وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الزكاة تجب في الجياد من الدراهم والزيوف والبهرجة والمكحلة والمزفة قال لان الثالب في كلها الفضة وما ينبل فضته على غشها يتناول اسم الدراهم مطلقا اما في التثنية وهو ما ينبل غشه على فضته نظر الى ما يخلص منه من الفضة فان بلغ وزنه مائتي درهم تجب فيها الزكاة والا فلا ورامده اذا لم تكن للتجارة فان كانت تلك الدراهم للتجارة فالسيرة بقيمتها كما في عروض التجارة وقد ذكر في روايته في الفلوس والدراهم المضروبة من الصفر اذا كان لا يخلص منها فضة فان لم تكن للتجارة فلا شيء فيها وان كانت للتجارة فان بلغت قيمتها مائتي درهم مما ينبل فيها الفضة ففيها الزكاة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى يفتي بوجوب الزكاة في الدراهم من الدراهم الطرزية عدداً وكان يقول هي من أعز النقود فتبا بمنزلة الفضة فيها ونحن أعرف بنقودنا وهو اختيار شيخنا الامام الحلواني رحمه الله تعالى وهو الصحيح عندي **وقال** رجل له على رجل ألف درهم قرض أو بمن متاع كان للتجارة خلال الحول ووجبت الزكاة عليه لا يلزمه الاداء قبل القبض عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه الاداء لان صيرورة المال ديناً كان يصرفه واختياره وذلك غير معتبر في تأخير حق الفقراء فانه كما لا يملك ابطال حقهم لا يملك التأخير ولان هذا مال مملوك كالدين **ولنا** ان

الواجب جزء من النصاب فاذا كان النصاب ديناً فبده مقصورة عما هو حق الفقراء فلا يلزمه الاداء ما لم يوصل يده اليه بالقبض كان السبيل . ثم الدين على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دين قوي وهو ما يكون بدلا عن مال لأصله للتجارة لوقفي في ملكه ودين وسط وهو ان يكون بدلا عن مال لا زكاة فيه لوقفي في ملكه ككتاب البذلة والمهنة ودين ضئيف وهو ما يكون بدلا عما ليس بحال كالمهر وبدل الخلع والصلح عن دم المذنب في الدين القوي لا يلزمه الاداء ما لم يقبض أربعين درهما فاذا قبض هذا المقدار أدى درهما وكذلك كلما قبض أربعين درهما وفي الدين المتوسط لا يلزمه الاداء ما لم يقبض مائة درهم فيخفف يؤدي خمسة دراهم وفي الدين الضعيف لا يلزمه الزكاة ما لم يقبض وبحول الحول عنده وروى ابن سباعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الدين نوعان وجعل الوسط كالضعيف وهو اختيار الكرخي في ما ذكره في المختصر وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما تعالى الدين كله سواء لا تجب الزكاة فيها قبل القبض وكلما قبض شيئا يلزمه الاداء بقدره قل أو أكثر ما خلا دين الكتابة فانه لا يجب عليه فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد القبض وذكر الكرخي ان المستثنى عندهما دينان الكتابة والدية على العاقلة . وجه قولها ان الدين في المسالية كلها سواء من حيث ان المطالبة تتوجه بها في الحياة وبعد الوفاة وتفسير مالا بالقبض حقيقة فتجب الزكاة في كلها ويلزمه الاداء بقدر ما يصل اليه كائن السبيل بخلاف دين الكتابة فانه ليس بدين على الحقيقة حتى لا تتوجه المطالبة به ولا تصح الكفالة به وهذا لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذلك الدية على العاقلة وجوبها بطريق الصلة لأنه دين على الحقيقة حتى لا يستوفي من تركه من مات من العاقلة . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ما هو بدل عما ليس بحال فلك المالية يثبت فيه ابتداء فهو دين والدين ليس بحال على الحقيقة حتى لو حلف صاحبه أن لا مال له لا يبحث في يمينه وانما تم المالية فيه عند تعيينه بالقبض فلا يصير نصاب الزكاة ما لم تثبت فيه صفة المسالية والحول لا ينقد الا على نصاب الزكاة فاما ما كان بدلا عن مال التجارة فلك المالية كان تاما في أصله قبل أن يصير ديناً فبقى على ما كان لان الخلقة يعمل عمل الاصل فيجب فيه الزكاة قبل القبض ولكن وجوب الاداء يتوقف على القبض ونصاب الاداء يتقدر بأربعين درهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما بينا في الزيادة على المائتين واما بدل ثياب البذلة والمهنة فذهب الكرخي الى أن

أصله لم يكن مالا شرعا حتى لم يكن محلا للزكاة فهو وما لم يكن أصله مالا على الحقيقة سواء. وجه ظاهر الرواية أنه أخذ شبهة من أصليين من عروض التجارة باعتبار أن أصله مال على الحقيقة ومن المهر باعتبار أن أصله ليس بمال في حكم الزكاة شرعا فيوفر حظه منهما وقال ان وجوب الزكاة فيه ابتداء فيعتبر في المقبوض ان يكون نصاب الزكاة وهو المائتان ويجب فيها الزكاة قبل القبض من حيث ان ملك المالية لم يثبت في الدين ابتداء. وفي الاجرة ثلاث روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية جعلها كالمهر لانها ليست بيدك عن المال حقيقة لانها بدل عن اللقمة وفي رواية جعلها كبديل ثياب البذلة لان النافع مال من وجه لكنه ليس بمحل لوجوب الزكاة فيه. والاصح أن اجرة دار التجارة أو عبد التجارة بمنزلة ثمن متاع التجارة كما قبض منها أربعين تزمره الزكاة اعتبارا لبديل اللقمة بدل العين. وان كان الدين وجب له بغير ثمن أو وصية أو وصي له به ففي كتاب الزكاة جملة كالدائن الوسيط وقال اذا قبض مائتي درهم تزمره الزكاة لما مضى لأن ملك الوارث يثبت على ملك المورث وقد كان في ملك المورث بدلا عما هو مال وفي نوادر الزكاة جملة كالدائن الضعيف لأن الوارث ملكه ابتداء وهو دين فلا تجب فيه الزكاة حتى قبض ويجوز عليه الحول عنده وان كان الدين ضمان قيمة عبد اعتق شريكه نصيبه منه فاختار تضمينه فهذا والدين الواجب بسبب يمين نصيبه من شريكه سواء لأن هذا الضمان يوجب الملك لشريكه في نصيبه وان كان الدين سمانة لم ذمة العبد بفتح شريكه وهو مصر في الكتاب بقوله هو ودين الكتابة سواء لا يجب فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد القبض قيل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فان التمسى عنده مكاتب فاما عندها فالتمسى حر عليه دين فيجب فيه الزكاة عندها قبل القبض وقيل هو قولهم جميعا وعذرهما ان سبب وجوب هذا الدين لم يكن من البعد فكان صلة في حقه فلا يتم الملك فيه الا بالقبض كالدنية على الدافعة قال رجل له البعد درهم غالى عليها الحول ثم اشترى بها عبدا للتجارة ذات البعد لم يضمن الزكاة وان اشترى بها عبدا للخدمة فهو ضامن للزكاة لأن المشتري للتجارة محل لحق الفقراء فهو يتصرفه حول حقه من محل الى محل فلم يكن مستهلكا وكان هلاك البديل في يده كهلاك الأصل فأما عبيد الخدمة فليس بمحل لحق الفقراء حتى صار هو يتصرفه مفوتا محل حقه فيصير ضامنا للزكاة مات البعد في يده أو بقي. ألا ترى ان في خلال الحول لو اشترى عبدا للتجارة لم ينقطع فيه

الحول بخلاف ما اذا اشترى بالانف عبد للخدمة ولو أبدل الدرهم بالدنانير أو الدنانير بالدرهم في خلال الحول لم ينقطع الحول عندنا. وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا بادل بالدنانير انقطع الحول وهو بناء على أصله انهما جنسان في باب الزكاة حتى لا يضمن أحدهما الى الآخر فهو كالسوام وعندنا هما جنس واحد في حكم الزكاة حتى يضمن أحدهما الى الآخر فكان بمنزلة عروض التجارة يادل بها في خلال الحول قال رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لغير التجارة بقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لأن الدين مصروف الى المال الذي في يده لانه فاضل عن حاجته ممد للتقليب والتصرف به فكان الدين مصروفا اليه فاما الدار والخادم فشمول بحاجته فلا يصرف الدين اليه قال في الكتاب أرايت لو تصدق عليه أنه يكون موصيا للصدقة لانه ممدوم يريد به أن المال مشغول بالدين فهو كالمدموم وملك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة لانه لا يزال حاجته بل يزيد فيها فالدار تستمر والعبد يستتق فلا بد له منهما وهو في معنى ما نقل عن الحسن البصري رحمه الله تعالى ان الصدقة كانت تحمل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قبل وكيف يكون ذلك قال يكون له الدار والخادم والكرع والسلاح وكانوا يبنون عن بيع ذلك فلي هذا قال شاذي رحمهم الله تعالى ان القفيه اذا ملك من الكتب ما يساوي مالا عظيما ولكنه محتاج اليها يحمل له أخذ الصدقة الا ان يملك فضلا عن حاجته ما يساوي مائتي درهم قال وان كان للرجل التاجر ديون على الناس وفيهم الملى وغير الملى وحال الحول فن كان منهم مقرا أمليا وجبت فيه الزكاة على صاحبه وزمره الأداء اذا قبض أربعين درهما من كان منهم جاحدا فليس فيه الزكاة على صاحبه الا على قول زفر رحمه الله تعالى وقد بينا هذا في تفسير مال الضار ومن كان منهم مقرا مفسدا فلي قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجب على صاحبها الزكاة قبل القبض وعند محمد قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجب على صاحبها قبل القبض من محمد رحمه الله تعالى على أصله أن التفلين يتحقق فيصير المال تأويا وصرا أبو حنيفة رحمه الله تعالى على أصله أن التفلين لا يتحقق لان المال غاد وفتح فلا يصير به المال تأويا وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول التفلين وان كان يتحقق عندي ولكن لا يسقط به الدين انما تأخر المطالبة فهو نظير الدين المؤجل والزكاة في الدين تجب قبل القبض المؤجل ثم قد بينا أنه لا يلزم الاداء قبل القبض عندنا وان فعل كان فضلا كن عجل الزكاة بعد كمال النصاب قبل حلول الحول

انه يلزمه قضاء الشفع الأول وهل يلزمه قضاء الشفع الثاني فنقد أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجب سواء شرع في الشفع الثاني عامداً أو ساهياً وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى ينظر ان شرع عامداً يجب وان شرع ساهياً لا يجب وانما على القول الذي يجوز عنه تسليمة واحدة يجب عليه قضاء الشفع الثاني ان شرع فيه عامداً وان شرع ساهياً لا يجب باتفاق بين أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى لأن الشفع الاول لما صح صح الشروع في الشفع الثاني فيجب عليه اكتماله ان شرع فيه عن قصد حتى لو صلى الرجل التراويح بمشر تسليكات في كل تسليمة ثلاث ركعات بقعدة واحدة جاز ويسقط عنه التراويح وعند محمد وزفر رحمهما الله تعالى لا يسقط ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة وقصد في كل ركعتين الاصح أنه يجزئه عن التراويحات اجمع وهو أصح الروايتين وان لم يقصد اختلفت فيه الاول على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى والاصح أنه يجزئه عن تسليمة واحدة

الفصل التاسع انه متى وقع الشك

في أن الامام صلى عشر تسليكات فالصحيح من المذهب ان يصلوا ركعتين فرادى لتصير عشرا يقيين ولا يصير مؤديا للتطوع بجماعة اذ هي مكروهة على ما بينا

الفصل العاشر في تفضيل التسليمتين على البعض

وهو جائز من غير كراهة والتسوية افضل واما تفضيل احدي الركعتين على الأخرى فان فضل الثانية على الأولى لاشك انه يكره الإبقاء لا يمكن الاحتراز عنه كما بقاؤا آتين وفي تفضيل الأولى على الثانية اختلفوا فيه قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى التعديل افضل وقال محمد رحمه الله تعالى الافضل تفضيل الأولى على الثانية كما في سائر الصلوات

الفصل الحادي عشر في وقتها للستحب

الافضل الى ثلث الليل أو الى النصف اعتباراً بالمشاء ولو أخرها الى ما وراء النصف اختلف فيه قال بعضهم يكره استدلالاً بالمشاء لانه تبع لها والصحيح انه لا يكره لانها صلاة الليل والافضل فيها آخر الليل فان كانت عن وقتها هل تقضى قال بعضهم تقضى مادام الليل

بأيها وقال بعضهم تقضى ما لم تأت وقتها في الليلة المستقبلة وقال بعضهم تقضى مادام الشهر باقياً وقال آخرون لا تقضى أصلاً كسنة المغرب وغيرها من السن في غير وقتها الا سنة الفجر في قول محمد رحمه الله تعالى على ما عرف في الاصل وقالوا جميعاً انها لا تقضى بجماعة ولو كانت مما تقضى لكات تقضى على صفة الأداء

الفصل الثاني عشر في اقامة الصبي في التراويح

جوزها مشايخ خراسان رحمهم الله تعالى ورضي عنهم ولم يجوزها مشايخ المراق رحمهم الله تعالى ورضي الله عنهم والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

وقال الشيخ الامام الاجل الزاهد شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى الزكاة في اللغة عبارة عن الباء والزيادة ومنه يقال زكا الزرع اذا نما فسميت الزكاة زكاة لانها سبب زيادة المال بالخلف في الدنيا والثواب في الآخرة قال الله تعالى وما أغنكم من شيء فبوخلفه وقيل أيضاً عبارة عن الطهر قال الله تعالى قد أفلح من تركي أي تطهر وانما سمي الواجب زكاة لانها تطهر صاحبها عن الآثام قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها وهي فريضة مكتوبة وجبت بإيجاب الله تعالى فانها في القرآن ثلثة الايمان قال الله تعالى فان تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وفي السنة هي من جملة أركان الدين الحسن قال صلى الله عليه وسلم نبي الاسلام على خمس شهادة أن لا اله الا الله واقام الصلاة وآتوا الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع اليه سبيلاً فاصل الواجب ثابت بإيجاب الله تعالى وسبب الوجوب ما جملة الشرع سبباً وهو المال قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة ولهذا يضاف الواجب اليه فيقال زكاة المال والواجبات تضاف الى أسبابها ولكن المال سبب باعتبار غنى المالك قال النبي صلى الله عليه وسلم لما رضى الله عنه أعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد في فقرائهم والتي لا يحصل الاقبال مقدر وذلك هو النصاب الثابت ببيان صاحب الشرع والنصاب انما يكون سبباً باعتبار صفة الغناء فان

لواجب جزء من فضل المال قال الله تعالى ويستلوك ماذا ينفقون قبل الفسوق الفضل
 نصار السبب النصاب الثاني ولهذا يضاف الى النصاب والى السائمة يقال زكاة السائمة وزكاة
 التجارة والدليل عليه أن الواجب يتضاعف بتضاعف النصاب • فان قيل الزكاة تشكر في
 النصاب الواحد يتكرر المحلول ثم المحلول شرط وليس بسبب • قلنا التكرار باعتبار تجديد النعم
 فان النماء لا يحصل الا بالمدّة فقدر ذلك الشرع بالمحلول فيسيرا على الناس فيتكرر المحلول تجديد
 معنى النعم وتجديد وجوب الزكاة باعتبار تجديد الحبيب اذا عرفنا هذا فنقول بدأ بحمد رحمه الله
 لما الى الكتاب بركة الموائى وانما فعل ذلك اتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم فانها
 كانت مبتدأة كلها بركة الموائى وقيل لان قاعدة هذا الامر كان في حق العرب وهم كانوا
 دواب الموائى وكانوا يمدونهم من أنفس الاموال وقيل لان زكاة السائمة تجمع عليها فبدأ بما هو
 المجمع عليه ليرتب عليه المختلف فيه • قال • وليس في أربع من الابل السائمة صدقة لحديث
 علي رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من لم يكن عنده الا أربع من الابل فلا
 زكاة عليه واذا كانت خسة ففيها شاة على هذا اتفقت الآثار عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وأجمت الامة وقيل المعنى فيه أنه لا جرة للقيمة في المقادير فان الشاة تقوم بخسة
 دراهم في ذلك الوقت وبنت الخاض بأربعين درهما فاجاب الزكاة في خمس من الابل كما يجاب
 الزكاة في مائتي درهم وان أدنى الاسباب التي تجب فيها الزكاة من الابل بنت خاض وفي
 اشتر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت خاض
 وعلى هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى الا ما روى شاذ عن علي رضي الله
 عنه انه قال في خمس وعشرين خمس شياه وفي ست وعشرين بنت خاض قال سفيان الثوري
 رحمه الله تعالى وهذا غلط ويقع من رجال علي رضي الله عنه أما علي رضي الله عنه فانه كان آفته
 من أن يقول هكذا لان في هذا موالاة بين الواجبين بلا نقص بينهما وهو خلاف أصول
 الزكاة فان معنى الزكاة على أن الوقف يتلو الواجب وعلى أن الواجب يتلو الوقف وفي ست
 وثلاثين بنت لبون وفي ست وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وهي أعلى الاستان
 التي تؤخذ في زكاة الابل لان ما بهما هي وسديس وبازل وبازل عام وبازل عامين ولا يجب
 شيء من ذلك في الزكاة لشيء النبي صلى الله عليه وسلم السامة عن أخذ كرام أموال الناس
 وبنت الخاض التي تم لها ستة وطلعت في الثانية سميت به لمعنى في أمها فانها صارت خاضا

أي حاملا قال الله تعالى فأبياهما الخاض الى جذع النخلة وبنت لبون التي تم لها ستان
 وطلعت في الثالثة سميت به لمعنى بها في أمها فانها لبون بولادة أخرى والحقة التي لها ثلاث سنين
 وطلعت في الرابعة سميت به لمعنى فيها وهو أنه حق لها أن تترك بحمل عليها والمذعة التي
 تم لها أربع سنين وطلعت في الخامسة سميت به لمعنى في استئناسها معروف عند أرباب الابل
 ثم بعد ذلك بزيادة الابل فيجب في ست وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين
 حقتان الى عشرين ومائة وعلى هذا اتفقت الآثار وأجمع العلماء رحمهم الله تعالى ثم للاختلاف
 بينهم بعد ذلك فالذهب عندما استئناف الفريضة بعد مائة وعشرين فاذا بلغت الزيادة خسة
 ففيها حقتان وشاة الى مائة وثلاثين ففيها حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وثلاثين حقتان
 وثلاث شياه وفي مائة وأربعين حقتان وأربع شياه وفي مائة وخمس وأربعين حقتان وبنت
 خاض الى مائة وخمسين ففيها ثلاث حقتان ثم تستأنف الفريضة فيجب في مائة وخمسين
 ثلاث حقتان وشاة وفي مائة وستين ثلاث حقتان وشاتان وفي مائة وخمس وستين ثلاث حقتان
 وثلاث شياه وفي مائة وسبعين ثلاث حقتان وأربع شياه وفي مائة وخمس وسبعين ثلاث
 حقتان وبنت خاض وفي مائة وست وثمانين ثلاث حقتان وبنت لبون وفي مائة وست
 وتسعين أربع حقتان الى مائتين فان شاء أدى عنها أربع حقتان عن كل خمسين حقة وان
 شاء خمس بنات لبون عن كل أربعين بنت لبون ثم تستأنف كما بينا وقال مالك رحمه الله
 بعد مائة وعشرين يجب في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة والاوقاص تسع تسع
 فلا يجب في الزيادة شيء حتى تكون مائة وثلاثين ففيها حقة وبنت لبون لانها مرة خمسون
 ومائتين أربعون وفي مائة وأربعين حقتان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقتان وفي مائة
 وستين أربع بنات لبون وفي مائة وسبعين حقة وثلاث بنات لبون وفي مائة وثمانين حقتان
 وبنتا لبون وفي مائة وتسعين ثلاث حقتان وبنت لبون الى مائتين فان شاء أدى أربع حقتان
 وان شاء خمس بنات لبون وقال الشافعي رضي الله عنه مثل قول مالك رضي الله عنه الا في حرف
 واحد وهو ان عند الشافعي رحمه الله تعالى اذا زادت الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها
 ثلاث بنات لبون الى مائة وثلاثين ثم مذهبه كذهب مالك رحمه الله تعالى وعند مالك لا
 يجب شيء حتى تكون الابل مائة وثلاثين وحجبهما في ذلك ما روى عن عبد الله بن عمر وأنس
 ابن مالك رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب كتاب الصدقة وقره

بقرب سيفه ولم يخرج به الى عماله حتى قبض فعمل به أبو بكر وعمر رضي الله عنهما حتى قبضا
وكان فيه اذا زادت الابل على مائة وعشرين في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة
الآن ما لا رحمه الله حمله على الزيادة التي يمكن اعتبار النصوص عليه فيها وذلك لا يكون
فيما دون العشرة والشاقي رحمه الله تعالى يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد علق هذا
الحكم بنفس الزيادة وذلك بزيادة الواحدة فتعدها بوجب في كل أربعين بنت لبون وهذه
الواحدة تسمى الواجب بها فلا يكون لما حظ من الواجب واستدل عليه بالحديث الذي ذكره
أبو داود وابن المبارك رحمهما الله تعالى بالاستناد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زادت
الابل على مائة وعشرين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا نص في الباب والمعنى فيه ان
الواجب في كل مال من جنسه فان الواجب جزء من المال الا ان الشرع عند قلة الابل
أوجب من خلاف الجنس نظرا للعاجين فان خمساً من الابل مال عظيم في اخلائه عن الواجب
اضرار بالفقراء وفي إيجاب الواحدة اجفاف بآرباب الاموال وكذلك في إيجاب الشقص
فان الشربة يجب فأوجب من خلاف الجنس دفناً للضرر وقد ارفعت هذه الضرورة
عند كثرة الابل فلا معنى لإيجاب خلاف الجنس ومبنى الزكاة على ان عند كثرة العدد
وكثرة المال يستقر النصاب والوقص والواجب على شئ معلوم كما في زكاة النعم عند كثرة
البد يجب في كل مائة شاة ثم أعدل الاسنان بنت اللبون والحفاق فان أدناها بنت الحفاق
وأعلاها الجذعة والاعدل هو الاوسط وكذلك أعدل الاوقاص هو العشر فان الاوقاص
في ابتداء خمس وفي الانتهاء خمسة عشر فالنوسط هو العشر وهو الاعدل فلها أوجبنا
في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة ﴿ولنا﴾ حديث قيس بن سعد رحمهما الله
تعالى قال قلت لأبي بكر محمد بن عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنهم أخرج لي كتاب الصدقات
التي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم فأخرج كتاباً في ورقة وفيه اذا
زادت الابل على مائة وعشرين استوفيت الفريضة فا كان أقل من خمس وعشرين ففيها النعم
في كل خمس ذود شاة وروي بطريق شاذ اذا زادت الابل على مائة وعشرين فليس في
الزيادة شئ حتى تكون خمساً فاذا كانت مائة وخمسا وعشرين ففيها حقان وشاة وهذا نص
ولكنه شاذ والقول باستقبال الفريضة بعد مائة وعشرين مشهور عن علي وابن مسعود رضي
الله عنهما ثم قول وجوب الحقتين في مائة وعشرين ثابت باتفاق الآثار واجماع الامة فلا يجوز

اسقاطه الا مثله وبعد مائة وعشرين اختلفت الآثار فلا يجوز اسقاط ذلك الواجب عند
اختلاف الآثار بل يؤخذ بحديث عمرو بن حزم رضي الله عنه ويحمل حديث ابن عمر
رضي الله عنهما على الزيادة الكبيرة حتى يبلغ مائتين وبه يقول ان في كل أربعين بنت
لبون وفي كل خمسين حقة وحديث ابن المبارك رحمه الله تعالى محمول على ما اذا كانت
مائة وعشرين من الابل بين ثلاثة نفر لأحدهم خمس وثلاثون وللآخر أربعون وللآخر
خمس وأربعون فاذا زادت لمصاحب الخمس ثلاثين واحدة ففيها ثلاث بنات لبون وهذا
التأويل وان كان فيه بعض بعد فاقول به أولى مما ذهب اليه الشافعي رحمه الله تعالى فانه
أوجب ثلاث بنات لبون وهو مخالف للآثار المشهورة وان كان لم يحمل لهذه الواحدة حظاً
من الواجب كما هو مذهبه فهو مخالف لأصول الزكوات فان ما لاحظ له من الواجب لا يتخير به
الواجب كما في الحولة والمعلقة وحقيقة الكلام في المسئلة وهو أن بالاجماع يدار الحكم على
الحسينات والاربعينات ولكن اختلفنا في أن أي الادارتين أولى في حديث عمرو بن حزم
رضي الله عنهما أدار على الحسينات وفيها الحقة ولكن بشرط عود ما دونها وفي حديث ابن
عمر رضي الله عنهما على الاربعينات والحسينات فنقول الأخذ بما كان في حديث عمرو بن
حزم رضي الله عنهما أولى فان مبنى أصول الزكاة على أن عند كثرة المال يستقر النصاب
على شئ واحد معلوم كما في نصاب البقر فانه يستقر على شئ واحد وهو المستقر في الاربعين
ولكن بشرط عود ما دونها وهو التبع فكذلك زكاة الابل ولهذا لم تمد الجذعة لان الادارة
على الحسينات ولا يوجد فيها نصاب الجذعة فأما ما دون الجذعة فيوجد نصابها في
الحسينات فتعود لهذا ولنا نسلم احتمال الزيادة الواجب من الجنس فان حكم الزيادة
كالقطوع عن مائة وعشرين لبقاء الحقتين فيها كما ثبت باتفاق الآثار فلم يكن محتملاً
للايجاب من جنسه فلها صرنا الى إيجاب النعم فيها كما في الابتداء حتى انه لما أمكن البناء
مع إبقاء الحقتين بعد مائة وخمس وأربعين بنينا فقلنا من بنت الحفاق الى الحقة اذا بلغت
مائة وخمسين فانها ثلاث مرات خمسون فيؤخذ من كل خمسين حقة وان كانت السائمة
بين رجلين لم يجب على كل واحد منهما في نصيبه من الزكاة الا مثل ما يجب عليه
في حال انفراده حتى ان النصاب الواحد وهو خمس من الابل اذا كان مشتركاً بين
أثنين لا يجب فيها الزكاة عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى اذا كان كل واحد

منهما من أهل وجوب الزكاة عليه يجب الزكاة اذا استجمعت شرائط الخلطة وذلك بأحد
 البر والعلو والراعى والمراعى والكلب وحجته الحديث المشهور أن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال لا يجمع بين منفرد ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة وما كان بين الخليطين
 فائسدا يتراجعا بينهما بالدية قال يحيى بن سعيد القطان والخليطان ما اجتماعا في الدلو
 والموض والراعى وقد نصى صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين المجتمع وهذا النصاب
 مجتمع فلا يفرق واعتبر الخلطة في أثبت التراجع والتراجع انما يكون بعد وجوب الزكاة
 فدل أن الخلطة تأثير في وجوب الزكاة والمعنى أن هذا نصاب تام مملوك لمن هو أهل
 لوجوب الزكاة عليه فوجب فيه الزكاة كما اذا كان لواحد بخلاف ما اذا كان أحد الشريكين
 ذميا أو مكاتباً لأنه ليس من أهل وجوب الزكاة عليه وهذا لأن بسبب الخلطة تخف
 المؤنة على كل واحد منهما ولطف المؤنة تأثير في وجوب الزكاة ولهذا وجبت في الساقية
 دون العلوة وأوجب الشرع فيها سقت السماء المشر وفيما يسقى بالغرب والدابة
 نصف المشر ولذا في قوله صلى الله عليه وسلم وسائمة المراء اذا كانت أقل من أربعين من
 الغنم فليس فيها الزكاة وهذا سائمة كل واحد منهما أقل من أربعين والمعنى فيه أن غنى المالك
 بمالك النصاب معتبر لا يجاب الزكاة قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة الا عن ظهر غنى
 وكل واحد منهما ليس بغنى بما يملك بدليل حل أخذ الصدقة له فلا يجب عليه الزكاة
 ولأنه من نصيب شريكه أبداً من المكاتب من كسبه فلامكاتب حق ملك في كسبه
 وليس للشريك في نصيب شريكه حق الملك فاذا لم يجب الزكاة على المكاتب باعتبار كسبه
 فلا أثر لا يجب على كل واحد من الشريكين باعتبار ملك صاحبه كان أولى وأما
 الحديث في دليلنا لأن المراد به الجمع والتفريق في الملك لا في المكان لاجتماع على أنه اذا كان
 في ملك رجل واحد نصاب كامل في أمكنة متفرقة يجمع فدل أن التفرق في الملك لا يجمع
 في حكم الصدقة ونحن نقول بالتراجع بين الخليطين فإن مائة وعشرين من الغنم اذا كانت
 لرجلين لاحدهما أربعون وللآخر ثمانون خلال الحول بغاء المصدق وأخذ من عرضها شاتين
 يرجع صاحب الكثير على صاحب القليل بثلث شاة ثم في الحول الثاني انما يجب شاة في
 نصيب صاحب الكثير خاصة دون صاحب القليل لأن نصابه قد نقص عن الأربعين فاذا
 أخذ المصدق شاة رجع صاحب القليل على صاحب الكثير بثلث شاة فهذا معنى التراجع

واعتبار النصاب بدون غنى المالك في حكم الزكاة لا يجوز كما اذا كان أحد الشريكين ذمياً
 أو مكاتباً وبه يطل اعتبارهم خفة المؤنة قال في وإذا كان عشر من الابل بين رجل وبين
 عشرة نفر كل بمير بينه وبين أحدهم فمل قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب عليه شاة
 وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا يجب شيء زفر يقول كل بمير غير محتلل للقسمة فلم يجمع
 في ملكه نصاب تام وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول لو كان شريكه فيها رجلاً واحداً يجب
 عليه الزكاة فتعدد الشركاء لا ينقص ملكه ولا يندم صفة التي في حقه بل هو غنى بملك
 خمس من الابل فقلزمه الزكاة قال في وإذا وجبت الفريضة في الابل ولم يوجد ذلك
 السن ووجد أفضل من ذلك أو دونه أخذ المصدق قيمة الواجب ان شاء وإن شاء أخذ
 ما وجد ورد فضل القيمة ان كان أفضل فإن كان دونه أخذ فضل القيمة دراهم والكلام في
 هذه المسئلة يشتمل على فصول أحدها ان جبران ما بين السنين غير مقدر عندنا ولكنه
 يجب الفداء والرخص وعند الشافعي رحمه الله تعالى تقدير شاتين أو عشرين درهماً واستدل
 بالحديث المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من وجب في ابنة بنت لبون فلم يجد
 المصدق فيها الا حقة أخذها ورد شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه وإن لم يجد
 الا بنت مخاض أخذها وأخذ شاتين أو عشرين درهماً مما استيسر عليه ولكننا نقول انما
 قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك لأن تفاوت ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر لا أنه
 تقدير شرعي بدليل ما روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قدر جبران ما بين
 السنين بشاة أو عشرة دراهم وهو كان مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يخفى
 عليه هذا النص ولا يظن به مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما يجعل على ان تفاوت
 ما بين السنين في زمانه كان ذلك القدر ولأننا لو قدرنا تفاوت ما بين السنين بشيء أدى الى
 الاضرار بالفقراء أو الاجفاف بأرباب الاموال فانه اذا أخذ الحقة ورد شاتين فرجما تكون
 قيمتها قيمة الحقة فيصير ثارها للزكاة عليه متى وإذا أخذ بنت مخاض وأخذ الشاتين فقد
 تكون قيمتهما مثل قيمة بنت اللبون فيكون أخذاً للزكاة بأخذها وبنت المخاض تكون
 زيادة وفيه اجفاف بأرباب الاموال.

الفصل الثاني في اذا وجب عليه في ابنة بنت مخاض فلم يوجد ابن اللبون فتدنا
 لايتين أخذ ابن اللبون وعند الشافعي رحمه الله تعالى نيتين وهو رواية عن أبي يوسف

رحمة الله تعالى في الامالي واستدلا في ذلك بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس وعشرين من الابل بنت غناض فان لم تكن فابن لبون ذكر عين رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن لبون عند عدم ابنة غناض ولكننا نقول انما اعتبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بهذا المعادلة في المالية بمعنى فان الابل افضل قيمة من الذكور والسنة افضل قيمة من غير السنة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بزيادة السن في المنقول اليه مقام زيادة الاثنية في المنقول عنه وتقصان الذكورة في المنقول اليه مقام نقصان السن في المنقول عنه ولكن هذا يختلف باختلاف الاوقات والامكنة فلو عينا أخذ ابن الابلون من غير اعتبار القيمة أدى الى الاضرار بالفقراء أو الابعاجاف بأرباب الاموال

❖ الفصل الثالث ❖ ان أداء القيمة مكان المنصوص عليه في الزكاة والصدقات والمشور والكفارات جائز عندنا خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فظن بعض أصحابنا أن القيمة بدل عن الواجب حتى لقبوا هذه المسئلة بالابدال وليس كذلك فان المصير الى البديل لا يجوز الا عند عدم الأصل وأداء القيمة مع قيام عين المنصوص عليه في ملكه جائز عندنا ❖ حجة ❖ في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة وهذا بيان لما هو مجمل في كتاب الله تعالى لأن الابتاء منصوص عليه والمؤني غير مذكور فالتحق بيانه بمجمل الكتاب فصار كأن الله تعالى قال وآتوا الزكاة من كل أربعين شاة شاة فتكون الشاة حقا للفقير بهذا النص فلا يجوز الاشتغال بالتعليل لابطال حقه من العين والمنع فيه ان هذا حق مالي مقدر باسنان معلومة شرعا فلا يتأدى بالقيمة كالهدايا والضعايا أو يقال قرية تلتفت بمحل عين فلا يتأدى بغيره كالسجود لما اتفق بالجهة والأنف لم يتأد بالخد والذقن وجواز أداء البعير عن خمس من الابل عندي باعتبار النص لا باعتبار القيمة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال خذ من الابل الابل الا أنه عند وفاة الابل أوجب من خلاف الجنس للتيسير على أرباب الاموال فاذا سمعت نفسه بأداء البعير فقد ترك هذا التيسير فجاز باعتبار النص لا باعتبار القيمة ❖ ولنا ❖ قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة فهو تنصيص على ان المأخوذ مال وبيان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما ذكر للتيسير على أرباب المواشي لا لتقييد الواجب به فان أرباب المواشي آمن فيهم النقود والاداء مما عندهم ليس عليهم ألا ترى أنه قال في خمس من الابل شاة وكلية في حقيقة اللظرف وعين الشاة لا توجد في الابل فمرقا أن المراد قدرها

من المال ورأى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة ناقة كروما فنضب على المصدق وقال ألم أنهيكم عن أخذ كرائم أموال الناس فقال الساعي أخذتها بغير من ابل الصدقة وفي رواية قال ارجعها بغير فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ البعير بغير انما يكون باعتبار القيمة وقال ما ذرني الله في خطيئة باليمن اثنتي عشرة أخذتكم مكان الصدقة أو قال مكان الذرة والشعير وذلك لا يكون الا بالقيمة والقيمة في أم ملك الفقير مالا متوقفا ما لا زكاة فيجوز كماله أي بغيرا عن خمس من الابل وهذا لان المقصود اغناء الفقير كما قال النبي صلى الله عليه وسلم اغنواهم عن السنة في مثل هذا اليوم والاغناء يحصل بأداء القيمة كما يحصل بأداء الشاة وربما يكون سد الخلة بأداء القيمة أظهر ولا نقول بان الواجب حق الفقير ولكن الواجب حق الله تعالى خالصا ولكنه مصروف الى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى عما وعدله من الرزق فكان التيسير في حق الفقير أنه عمل صالح لكفايته له فكان هذا نظير الجزية فها رجعت لكفاية الفاقة فكان التيسير في حقهم أنه عمل صالح لكفايتهم حتى يتأدى بالقيمة بخلاف الهدايا والضعايا فان المستحق فيها ارافة الدم حتى لو هلك بدد الذبح قبل التصديق به لم يلزمه شيء ورافة الدم ليس بتقوم ولا مقبول للمعنى والسجود على الخد والذقن ليس بقرية أصلا حتى لا يتغل به ولا يصار اليه عند العجز وما ليس بقرية لا يقام مقام القرية فاما التصديق بالقيمة بقرية وفيه سدخلة الفقير فيحصل به ما هو المقصود ❖

❖ الفصل الرابع ❖ ان ظاهر ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار في هذه الاشياء الى المصدق يعين أنها شاء وليس كذلك بل الخيار الى صاحب المال ان شاء أدى القيمة وان شاء أدى سنادون الواجب وفضل القيمة وان شاء أدى سنا فوق الواجب واسترد فضل القيمة حتى اذا عين شيئا فله للشيء أن يأبى ذلك لان صاحب الشرع اعتبر التيسير على أرباب الاموال وانما يتحقق ذلك اذا كان الخيار لصاحب المال ❖ وقال ❖ وليس في الحلال والفصلان والمجايل زكاة في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يجب فيها واحدة منها وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وقال زفر رحمه الله تعالى يجب فيها ما يجب في المساك وهو قول مالك رحمه الله تعالى وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال دخلت على أبي حنيفة رحمه الله تعالى فقلت ما تقول فيمن ملك أربعين حملا فقال فيها شاة مسنة فقلت ربما تأتي قيمة الشاة على أكثرها أو

على جميعها فتأمل ساعة ثم قال لا ولكن تؤخذواحدة منها فقلت أو يؤخذ الحل في الزكاة فتأمل ساعة ثم قال إذا لا يجب فيها شيء فأخذ بقوله الأول زفر رحمه الله تعالى وقوله الثاني أبو يوسف وقوله الثالث محمد رحمه الله تعالى وعد هذا من منابه حيث تكلم في مسئلة في مجلس ثلاثة أفعال فلم يضع شيء منها فاما زفر رحمه الله تعالى فاستدل بقوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة وهذا اسم جنس يتناول الصغار والكبار كاسم الآدمي ولا ن بالاجماع لو كانت واحدة منها بنت مخاض تجب شاة فيها ولو تجب الشاة في تلك الواحدة بل في الكل فإذا جاز إيجاب أربعة أخماس شاة باعتبار أربعة من الفصائل جاز إيجاب الشاة باعتبار خمس من الفصائل وهذا لأن زيادة السن عفو لأرباب الأموال لا زيادتها الواجب فكذلك نقصان السن عفو في حق الفقراء لا ينقص به الواجب (ووجبتنا) قوله صلى الله عليه وسلم يا أيكم وكرم أموال الناس وقال لا تأخذوا من حذرنا^(١) أموال الناس شيئا وإيجاب المسنة في الصغار يؤدي إلى هذا ثم ربما تكون قيمة المسنة آتية على أكثر النصاب والواجب قليل من الكثير فأخذ المسنة من الصغار فيه إجحاف بأرباب الأموال بخلاف ما إذا كانت الواحدة مسنة فإنه هو الأصل والصغار تبع له وقد ثبت الحكم في الحل شيئا وإن كان لا يجوز إتيانه مقصودا كالشرب والطريق في البيع وأبو يوسف رحمه الله تعالى استدلل بمحدث أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال لو منعتني عناقا مما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه فدل أن للفقير مدخلا في الزكاة ولا يكون ذلك إلا من الصغار ثم اعتبر نقصان العين بنقصان الوصف فإن كل واحد منهما ينقص المالية ولا يبدلها ونقصان الوصف لا يقطع الزكاة أصلا حتى إن في الجفاف والمهازيل تجب الزكاة من جنسها فكذلك نقصان السن ولنا حديث سويد بن غفلة قال أمانا مصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم قبضته فسمته يقول في عهدي أن لا آخذ من راضع اللبن شيئا وقال عمر رضي الله تعالى عنه للساعي عد عليهم السلخة ولو جابها الراعي يحملها على كتفه ولا تأخذها منهم فقد نهى عن أخذ الصغار عند الاختلاط والمضى فيه أن هذا حق الله تعالى لئلا يأسئان معلومة فلا مدخل للصغار فيها مقصودا كالمدايا والضعايا وهذا لأن الاستئان التي اعتبرها صاحب الشرع لا تؤخذ في

[١] هو منعتنا جمع حذرة بالماء الموهبة وتقديم الزاى المنقولة على الزاى في اللغة المشهورة ذكره ابن الأثير في التباية وحررة المال خياره وفي ديوان الأدب وهو في الأصل كاه الشيء المحبوب للنفس اه مصححه

الصغار وبه فارق المجاف فإن تلك الأنسان تؤخذ فيها مع الجف وصاحب الشرع اعتبر السن في المأخوذ وحديث أبي بكر رضي الله تعالى عنه محمول على أنه قال ذلك على سبيل المبالغة والتحسك ألا ترى أنه قال في بعض الروايات والله لو منعتني عقلا كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلهم عليه وهذا لا يدل على أن للعقال مدخلا في الزكاة ثم اختلفت الروايات عن أبي يوسف في الفصائل فروى محمد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجب فيها الزكاة حتى تبلغ عددا لو كانت كبارا تجب فيها الواحدة وذلك بأن تبلغ خمسا وعشرين ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستا وسبعين فيخشد يجب ثنتان منها إلى مائة وخمس وأربعين فيخشد يجب ثلاث منها قال محمد رحمه الله تعالى وهذا غير صحيح فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب في خمس وعشرين واحدة من مال اعتبر قبله أربعة نصاب وأوجب في ست وسبعين اثنين في موضع اعتبر ثلاثة نصاب فيها وبين خمس وعشرين في المال الذي لا يمكن اعتبار هذه النصاب لو أوجبتا كان بالزراى لا بالنصاب وجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى أن تمين الواجب بالنصاب كان باعتبار العدد والسن وقد تكرر اعتبار أحدهما وهو السن في الفصائل في الأخر وهو العدد متبعا وروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال يجب في خمس فصائل الأقل من واحد منها ومن شاة وفي العشر الأقل من واحد منها ومن شاتين وفي الخمسة عشر الأقل من واحد منها ومن ثلاث شياه وفي العشرين الأقل من واحد منها ومن أربع شياه وفي خمس وعشرين واحدة ووجهه أن في الكبار الواجب في الخمس شاة للتيسير حتى لو أدى واحدة منها جاز وكذلك ما بدها إلى خمس وعشرين فكذلك في الصغار يؤخذ على ذلك القياس وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في الخمس فصل وفي الشيء خمس تفصيل وهكذا إلى خمس وعشرين فكانه اعتبر البعض بالجملة في هذه الرواية وكثير من أصحابنا رحمهم الله تعالى خرجوا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى في هذه المسئلة على قياس ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الزيادات في زكاة المهازيل فقالوا إذا ملك خمسا من الفصائل نظر إلى قيمة بنت مخاض والشاة فإن كان قيمة بنت المخاض خمسين وقيمة الشاة عشرة فنقول لو كانت الواحدة بنت المخاض لكان يجب فيها شاة تساوي عشرة وذلك بمعنى خمس قيمة بنت المخاض ثم ينظر إلى قيمة أفضلهن فإن كانت عشرين يجب فيها شاة تساوي أربعة دراهم ليكون بمعنى خمس

أفضلين فهذا هو الإيجاب في الصغار على قياس الإيجاب في الكبار. وإذا كان على صاحب السائمة دين يحيط بقيمتها فلا زكاة عليه فيها عندنا وعند الشافعي رحمه الله تعالى تجب الزكاة لأن وجوب الزكاة باعتبار ملك النصاب الكامل النافي والمدينون مالك لذلك فإن دين الحر الصحيح يجب في ذمته لا تعلق له بماله ولهذا ملك التصرف فيه كيف شاء وصفة النماء بالإسامة ولم يندم ذلك بسبب الدين ثم الدين مع الزكاة حقان اختلفا عملا ومستحقا وسببا فوجب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر كالدين مع الشرع ولنا حديث عثمان رضي الله عنه حيث قال في خطبته في رمضان إلا أن شهر زكاتكم قد حضر فمن كان له مال وعليه دين فليحتسب ماله بما عليه ثم ليترك بقية ماله ولم يشكر عليه أحد من الصحابة رضي الله عنهم فكان أجماعا منهم على أنه لا زكاة في القدر المشغول بالدين ثم اللدين فقير ولهذا تحمل له الصدقة مع تمكنه من ماله والصدقة لا تحمل لثني ولا تجب إلا على الثني. قال صلى الله عليه وسلم لا صدقة إلا عن ظهر غنى وهذا لأن الواجب اغناء المحتاج والخطاب بالاغناء لا يتوجه إلا على الثني ومن كان مستحقا للمواساة شرعا لا يلزمه ما يواسى غيره والشرع لا يرد بما لا يفيد ولا فائدة في أن يأخذ شاة من سائمة الغير صدقة ويهبط شاة من سائته ولأن ملكه في النصاب نافص فإن صاحب الدين يستحقه عليه من غير قضاء ولا رضا وذلك أنه عدم للملك كما في الوديعة والمنصوب فلا يكون دليل نقصان الملك كأن أولى وقد جعل مال المدينون في حكم الزكاة كالمملوك لصاحب الدين حيث يجب عليه الزكاة بسببه ومحمد رحمه الله تعالى أشار في الكتاب إلى هذا وقال إيجاب الزكاة في مال المدينون يؤدي إلى تركية مال واحد في حول واحد مرارا. يأتيه فيمن له عهد للتجارة يساوي ألف درهم باعه بالنسيئة ثم باعه المشتري من آخر حتى تداولته عشر من الأبدى فعنده يجب على كل واحد منهم زكاة الألف إذا تم الحول والمال في الحقيقة ليس إلا العبد حتى إذا أقيمت البيوع رجع العبد إلى الأول ولم يبق لاحد سواه شيء وروى ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الدين يمنع وجوب العشر وبعد التسليم فالعشر مؤنة الأرض التامية كالخراج لا يعتبر فيه بقية المالك فإن أصل المالك فيه غير معتبر عندنا حتى يجب في الأرض الموقوفة وأرض المسكبات بخلاف الزكاة فإن وجوبها في المال النافي بواسطة غنى المالك وذلك يندم بسبب الدين فإن لحقه دين في خلال الحول قال أبو يوسف رحمه الله تعالى لا يقطع به الحول

حتى إذا سقط قبل تمام الحول تلزمه الزكاة إذا تم الحول وقال زفر رحمه الله تعالى يقطع الحول بلحق الدين وهذا لأن الدين يدم صفة الثني في المالك فيكون نظيره نقصان النصاب وعند زفر رحمه الله تعالى نقصان النصاب في خلال الحول يقطع الحول وعندنا لا يقطع على ما بين فهذا مثله **قال** فإن حضر المصدق فقال لم يحمل الحول على السائمة أو قال على دين يحيط بقيمتها أو قال ليست هذه السائمة في وحلف صدق على جميع ذلك لأنه أمين فيها يجب عليه من الزكاة فإنها عبادة خالصة لله تعالى وكل أمين مقبول القول في العبادات التي يجب لحق الله تعالى فإذا أنكر وجوب الزكاة عليه بما ذكر من الأسباب وجب على الساعي تصديقه ولكن يحلف على ذلك إلا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى قال لا يمين عليه لأن في العبادات لا يتوجه الجمين كما لو قال صمت أو صليت يصديق في ذلك من غير يمين وفي ظاهر الرواية قال القول قول الأمين مع الجمين وفي سائر العبادات إنما لا يتوجه الجمين لأنه ليس هناك من يكذبه وهنا الساعي مكذب له فيما يجز به فلهذا يحلف على ذلك **قال** وإن قال أخذهما مني مصدق آخر وحلف على ذلك فإن لم يكن في تلك السنة مصدق آخر لا يقبل قوله لأن الأمين إذا أخبر بما هو محتال كان مصدقا وإذا أخبر بما هو مستنكر لم يكن مصدقا وهذا أخبر بما هو مستنكر وإن كان في تلك السنة مصدق آخر فالقول قوله في البراءة أو لم يأت بها هكذا ذكره في المختصر وهو رواية الجامع الصغير وفي كتاب الزكاة يقول وجاء بالبراءة وفيه إشارة إلى أن الجميء بالبراءة شرط لتصديقه وهو رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وجهه أنه أخبر بخبر ولصدقه علامة فإن العادة أن المصدق إذا أخذ الصدقة دفع البراءة فإن وافقه تلك العلامة قبل خبره والا فلا كالمرأة التي أخبرت بالولادة فإن شهدت القابلة بها قيات والا فلا ووجه الرواية الأخرى وهو أن البراءة خطأ والخطأ يشبه الخطأ وقد لا يأخذ صاحب السائمة البراءة غفلة منه وقد تضل البراءة منه بعد الأخذ فلا يمكن أن تحمل حكما في المعتبر قوله مع يمينه **قال** فإن قال دفعتها إلى الساكنين لم يصديق وتأخذ منه الزكاة عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يصديق في ذلك لأن الزكاة إنما وجبت لحق الفقراء قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء وقال وفي أموالهم حق معلوم للساكن والمحروم فإذا وصل الحق إلى المستحق والمستحق من أهل أخذه حقه برئت ذمته

كالشترى من الوكيل اذا أقبض الموكل الثمن وهذا لان الساعي قبض ليصرف الى الفقراء
فروكى الساعي هذه المئونة وأوصلها الى علماء فلم يبق عليه سبيل ﴿ولنا﴾ ان هذا حق مالى
يستوفيه الامام بولاية شرعية فلا يملك من عليه استفاط حقه في الاستيفاء كمن عليه
الجزية اذا صرف نفسه الى المعاتلة ثم تقرر هذا الكلام من وجوب احدهما ان الزكاة محض
حق الله تعالى فانما يستوفيه من يمين نائباً في استيفاء حقوق الله تعالى وهو الامام فلا يبرأ
ذمته الا بالصرف اليه وعلى هذا نقول وان علم صدقة فيما يقول يؤخذ منه تأييداً ولا يبرأ بالاداء
الى الفقير فيما بينه وبينه وهو اختيار بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أن للامام رأياً في
اختيار المصرف فلا يكون له ان يطل رأى الامام بالاداء بنفسه. والطريق الآخر ان الساعي
عامل للفقير وفى المأخوذ حق الفقير ولكنه مولى عليه في هذا الاخذ حتى لا يملك المطالبة
بنفسه ولا يجب الاداء بطلبة فيكون بمنزلة دين لصغير دفعه المديون اليه دون الوصى وعلى
هذا الطريق يقول يبرأ بالاداء فيما بينه وبينه وظاهر قوله في الكتاب لم يصدق في ذلك
اشارة الى ذلك وهو انه اذا علم صدقة لم يترس له وهذا لان الفقير من أهل ان قبض حقه
ولكن لا يجب الايضاً بطلبه لجعل الساعي نائباً عنه كان نظراً من الشرع له فاذا أدى من عليه
من غير مطالبة اليه حصل به ما هو المقصود بخلاف الصبي فانه ليس من أهل ان قبض
حقه فلا يبرأ بالدفع اليه ﴿قال﴾ ولا زكاة على الصبي والمجنون في ساقتهما عندنا وهو قول
على وابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال لا تجب الزكاة على الصبي حتى تجب الصلاة عليه
وعند الشافعى رحمه الله تعالى تجب الزكاة في المأمو ويؤديها الولي وهو قول ابن عمر وعائشة
رحمهما الله تعالى وكان ابن مسعود رحمه الله تعالى يقول يحصى الولي أعوام اليتيم فاذا بلغ أخيره
وهو اشارة الى أنه تجب عليه الزكاة وليس للولي ولاية الاداء. وهو قول ابن أبي ليلى
رحمه الله تعالى حتى قال اذا اداه الولي من ماله ضمن واستدل الشافعى رحمه الله تعالى بقوله
صلى الله عليه وسلم ابتوا في أموال اليتامى خيراً كيلاً تأكلها الصدقة أو قال تأكلها الزكاة
وذلك دليل وجوب الزكاة في ماله. والمعنى ان هذا حق مالى مستحق يصرف الى أهل
السهمان شرعاً فالصغر لا يمنع وجوبه كالشترى وصدقة الفطر والصرف الى أهل السهمان يثبت
أنه حق مستحق لهم والصغر لا يمنع وجوب حق العباد وان كان بطريق الصلة كالنفقة
ولافرق بينهما فالنفقة صلة وجبت للمعاويح الماسين له في القرابة والزكاة صلة للمعاويح

الماسين له في الملة فاذا ثبت الوجوب كان للولي ولاية الاداء. من ماله لأن هذا مما تجرى فيه
النباة في أدائه حتى ان بعد البلوغ يتأدى بأداء وكيله والى نائب عن الصبي وبه فارق العبادات
البدنية فلا تجرى فيه النباة في أدائها ﴿ولنا﴾ قوله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاث عن
الصبي حتى يحتلم وعن النائم حتى يقبضه وعن المجنون حتى يفريق وفى إيجاب الزكاة عليه اجراء القلم
عليه فان الوجوب يختص بالذمة ولا يجب في ذمة الولي فلا بد من القول بوجوبه على الصبي
وفيه وجد الخطاب عليه والمراد قوله كيلاً تأكلها الصدقة أى النفقة لا ترى أنه أضاف الاكل
الى جميع المال والنفقة هي التي تأتي على جميع المالدون الزكاة والمعنى فيه أنها عبادة محضة فلا
تجب على الصبي كسائر العبادات وتفسير الوصف أنها أحد أركان الدين والمقصود من أصل
الدين معنى العبادة فكذلك ما هو من أركان الدين وهذا لان المتصدق يحمل ماله لله تعالى ثم
يصرفه الى الفقير ليكون كفاية له من الله تعالى قال الله تعالى وهو الذى يقبل التوبة عن
عباده ويأخذ الصدقات وقال من ذا الذى يقرض الله قرضاً حسناً ويجمّل المالم له خالصاً
يكون عبادة خالصة ولهذا يحصل به التطهير وبه يبين انه ليس فيه حق المبادلان الشريك تافى
معنى العبادة واذا ثبت انه عبادة فلا بد فيه من نية وعزيمة بمن هي عليه عند الاداء وولاية الولي
على الصبي ثبتت من غير اختياره شرعاً ومثل هذه الولاية لا تأدى بها العبادة بخلاف ما اذا وكل
بالاداء بعد البلوغ فلك نياية به اختيار وقد وجدت النية والعزيمة منه وبه فارق صدقة الفطر
فان وجوبها لمعنى المئونة حتى تجب على الغير بسبب الغير وفيه حق للأب فانما لو لم يجب
في ماله احتجنا الى الإيجاب على الأب كما اذا لم يكن للصبي مال بخلاف الزكاة وبه فارق
المشر فانه مؤنة الارض التابعة كالخراج وكذلك النفقة وجوبها لحق العبد بطريق المئونة
بخلاف الزكاة. ثم المجنون الأصلي لا يستفيد الحول على ماله حتى يفريق فان كان جنونه طارئاً
نقد ذكر هشام في نوادره أن على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى العبرة لاكثر الحول فان
كان مفقداً في أكثر الحول تجب الزكاة والا فلا وجعل هذا نظير الجزية فان الذى
اذا مرض في بعض السنة فان كان صحيحاً في أكثر السنة تزمه الجزية وان كان مريضاً
في أكثر السنة لم تزمه الجزية. وقال محمد رحمه الله تعالى ان كان مفقداً في جزء من السنة
في أوله أو آخره قل أو أكثر تزمه الزكاة هكذا روى ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه
الله تعالى وجعل هذا نظير الصوم فالسنة للزكاة كالشهر للصوم والافاقة في جزء من الشهر

كالإفاعة في جميعه في وجوب صوم جميع الشهر فهذا كذلك وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن المجنون إذا أفانق يشق الحول على ماله ولكن المراد بهذا المجنون المجنون الأصلي فقد ذكر بعده في كتاب الحسن رحمه الله تعالى إذا اعترض جنونه أن كان مفقداً في جزء من آخر السنة تزمه الزكاة وإن تم الحول وهو مجنون فقد انقطع حكم ذلك الحول ففي هذه الرواية اعتبر الإفاعة في آخر السنة لأن الوجوب عندها يكون **﴿ قال ﴾** ولا زكاة على المكاتب في كسبه لأنه مصرف للزكاة بقوله تعالى وفي الرقاب ولأنه ليس ببنى بكسبه فإنه لا يملك كسبه حقيقة لأن الرق المأني للملك موجود فيه وبدون الملك لا تثبت صفة النفي لئلا ياتي سبب لوجوب الزكاة بواسطة غنى المالك فبدون هذه الوسطة لا يكون سبباً لكسره القرب إعتاق بواسطة الملك وبدونه لا يكون إعتاقاً وهو ما إذا اشتراه لغيره وأما العبد للأذن فإن كان عليه دين يحيط بكسبه فلا زكاة فيه على أحد عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن الولي لا يملك كسبه وكذلك عندها لأن الولي وإن كان يملك كسبه فهو مشغول بالدين والمال المشغول بالدين لا يكون نصاباً للزكاة وإن لم يكن عليه دين فكسبه لولاه وعلى الولي فيه الزكاة إذا تم الحول **﴿ قال ﴾** وإذا كان عند الرجل من السائمة مقدار ما يجب فيه الزكاة فاستفاد من ذلك الجنس في خلال الحول بشرائه أو هبة أو ميراث ضمنها إلى ماعنده وزكاها كلها عند تمام الحول عندها وقال الشافعي رحمه الله تعالى يعتبر للمستفاد حول جديد من حين ملكه فإذا تم الحول وجبت فيه الزكاة سواء كان نصاباً أو لم يكن **﴿ ووجبه ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول فيه الحول والمراد الحول المعبود وهو اثنا عشر شهراً والتي فيه أن المستفاد أصل في الملك لا ما أصل في سببه فيكون أصلاً باعتبار الحول فيه كالاستفاد من خلاف الجنس بخلاف الأول **﴿ قال ﴾** لا زكاة في مال متولدة من العين فيسرى إليها حكم العين وإنما لم يعتبر فيه النصاب لأن اعتبار النصاب ليحصل النفي به للمالك وذلك حاصل بالنصاب الأول قبل الزيادة بعده يزداد النفي وذلك حاصل بالقليل والكثير واعتبار الحول لحصول التمام من المال حتى يغير بالنه القصدان الحاصل بأداء الزكاة والمستفاد من هذا كاصل المال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم أعلموا أن من السنة شرراً تؤدون فيه زكاة أموالكم فما حدث بعد ذلك من مال فلا زكاة فيه حتى يجيء رأس السنة فهذا يقتضى أن عند مجيء رأس السنة تجب الزكاة في الحادث كما تجب في الأصل وإن وقت

الوجوب فيها واحد ثم القسم في خلال الحول بالملة التي بها يضم في ابتداء الحول فضم بعض المال إلى البعض في ابتداء الحول باعتبار الجائسة دون التوالف فكذلك في خلال الحول ولو كان هذا مما يسرى بلة التوالف لكان الأولى أن يسرى إلى الحادث بعد الحول لئلا يقرر الزكاة في الأصل ثم ما بهد النصاب الأول بناء على النصاب الأول وتبعه حتى يسقط اشتراط النصاب فيه فكذلك يسقط اعتبار الحول فيه ويجعل حوّل الحول على الأصل حوّلًا على التبع وتخبر براد كل مال لا يعتبر فيه كمال النصاب لا يجاب حتى الله عز وجل لا يعتبر فيه الحول كالمستخرج من المائدن وأما الحديث فلنا حوّل الحول عبارة عن آخر جزء منه وقد حال ذلك على المستفاد حوّل الحول على الأصل يكون حوّلًا على التبع معنى فإن كان إنما استفادها بعد تمام الحول فلا زكاة فيها لانعدام حوّل آخر جزء من الحول عليها وإن كانت النائدة من غير جنس ماعنده من السائمة لم يضمها إلى ماعنده لأنها لو كانت موجودة في أول الحول لم يضمها إلى ماعنده فكذلك إذا وجدت في خلال الحول كما لو كانت النائدة من غير السائمة **﴿ قال ﴾** وإذا لم تكن الأبل أو البقر أو الغنم سائمة فلا زكاة فيها وذلك كالحوامل والموال وقال مالك رحمه الله تعالى فيها الزكاة لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل شاة ثم وجوب الزكاة باعتبار الملك والمالية بشكرًا لنعمة المال وذلك لا ينعدم بالاستعمال بل يزداد الانتفاع بالمال بالاستعمال **﴿ ولنا ﴾** قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الأبل السائمة شاة والصفة متى قرنت بالاسم العلم تنزل منزلة العلم لا يجاب الحكم والمطلق في هذا الباب بمنزلة المقيد لهما في حادثة واحدة وحكم واحد وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الجبهة ولا في النخ ولا في الكسفة صدقة وفسر عبد الوارث ابن سعيد الجبهة بالخيول والنخ بالابل والموال وقال الكسبي رحمه الله تعالى النخه يضم النون وفسرها بالبقير والموال وقال أبو عمرو غلام تلعب هومن النخ وهو السوق الشديد وذلك إنما يكون في الموائل ثم مال الزكاة ما يطلب التمام من عينه لا من منافعه ألا ترى إلى دار الكسبي وعبد الخدمة لا زكاة فيها والموال إنما يطلب التمام من منافعه وكذلك أن كان بمسكها المثلث في مصر أو غير مصر فلا زكاة فيها لأن المؤنة تعظم على صاحبها ووجوب الزكاة في السائمة باعتبار خفة المؤنة فلا تجب عنده كثرة المؤنة لأن خفة المؤنة تأثيراً في

إيجاب حتى الله تعالى قال صلى الله عليه وسلم ماسقته الساء ففيه العشر وما سقى يرب
أو دالية ففيه نصف الشر وإن كان يسيما في بعض السنة ويملها في بعض السنة فالعبرة
لاكثر السنة لأن أصحاب السوائم لا يجحدون بدا من أن ينفوا سوائهم في زمان البرد
والناتج فجعلنا الأصل تأييدا لاكثر وقال الشافعي رحمه الله تعالى إن عليها بقدر ما يتبين فيه مؤنة
عليه أكثر مما كانت سائمة فلا زكاة فيها **قال** **﴿** والصدقة واجبة في ذكر أن السوائم
وانها لان النصوص جاءت باسم الأبل والبقر والغنم وذلك يتناول الكور والاناثم طلب
الحما من العين متحقق في كل نوع اما من الأولاد اذا كن المأنا بان يستمار لها غل أو من
السنن اذا كانوا ذكورا فلها ما كولة اللحم **قال** **﴿** واذا باع السائمة قبل الحول يوم يجنسها
أو بخلاف جنسها قطع الحول عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى اذا باعها بخلاف جنسها
فكذلك واذا باعها بجنسها لم يقطع الحول وقال الشافعي رحمه الله تعالى في القديم سواء باعها
بجنسها أو بخلاف جنسها لم يقطع الحول لأن الحكم الثابت في الأصل وهو غنى المالك به
يبقى بقاء البدل وقاسه بروض التجارة وزفر رحمه الله يقول اذا باعها بجنسها حكم الزكاة في
البدل لا يخالف حكم الزكاة في الأصل واذا باعها بخلاف جنسها حكم الزكاة في البدل بخلاف
حكم الزكاة في الأصل ولا يمكن ابقاء ما كان تأييدا بقاء البدل فوجب القول بالاستثناء
ألا ترى ان في ابتداء الحول يضم الجنس الى الجنس ولا يضم الى خلاف الجنس فكذلك
في أثناء الحول ينبي عند المجانسة ويستقل عند اختلاف الجنس **ولنا** **﴿** ان وجوب الزكاة
في السائمة باعتبار الدين حتى يتبر نصابه من الدين والتماء فيه مطلوب من العين والدين الثاني
غير الاول بخلاف مال التجارة فان المعتبر فيه صفة المالية دون الدين حتى يعتبر النصاب من
قيمه ثم الاستبدال بمقتضى ما هو المقصود من مال التجارة وهو الاسترباح ويضاد ما هو
المقصود بالسائمة لان مقصود أصحاب السوائم استبقاؤها في ملكهم عادة وذلك يتم
بالاستبدال فيكون نظير ترك الاسامة فيها وكذلك ان باعها بدراهم يريد به الفراء من الصدقة
أولا يريد به ذلك فلا زكاة عليه الا بحول جديد ولم يبين في الكتاب انه هل يكره له هذا
الصنيع فلي قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يكرهه على قول محمد رحمه الله تعالى يكرهه وهو
نظير اختلافهم في الاحتيال لابطال الشفعة ولا سقاط الاستبراء محمد رحمه الله تعالى يقول
الزكاة عبادة محضة والقرار من العبادة ليس من أخلاق المؤمنين وأبو يوسف رحمه الله تعالى

يقول هذا امتناع من التزام الحق بخافة ان لا يخرج منه اذا التزمه فلا يكون مكروها كمن
امتنع من جمع المال حتى لا يلزمه حج أو زكاة وهذا لأن الذموم منع الحق الواجب وليس
في هذا الاستبدال من منع الحق الواجب شيء **قال** **﴿** وان حال الحول على سائته وعنده
نصاب من الدراهم فزكى السائمة ثم باعها بدراهم ثم تم الحول على الدراهم التي كانت عنده لم يزك
مها أثمان الأبل في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وزكها في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما
الله تعالى قال الفهم لمة المجانسة وهي موجودة في ثمن الأبل السائمة وأداء الصدقة عن أصله
لا يمنع ضمن الثمن التي ماعده كمن أدى صدقة القطر عن عبد الخدمه ثم باع بدراهم أو أدى
عشر الطعام عن الخارج من أرضه ثم باع بدراهم أو جعل السائمة علوفة بعد أداء الزكاة
عنها ثم باعها بدراهم وأبو حنيفة رحمه الله تعالى استدل بقوله صلى الله عليه وسلم لا تنافي
الصدقة غير ممدود **إيجاب** الزكاة في ثمن السائمة في هذا الحول بعد ما أدى الزكاة عن أصلها
يؤدى الى التنافي الصدقة ولان وجوب الزكاة باعتبار صفة المالية وانما يبقى بالثمن المالية التي
كانت له ملك الأصل لأن تجدده ملك المالية وانما تجدده بالبيع ملك العين والدين بدون صفة
المالية لازكاة فيها ثم زيادة الزكاة باعتبار زيادة الثمن ولم يستند ذلك بالبيع لأنه كان غنيا
بأصل هذا المال حقيقة وشرعا بخلاف الاستفادة أو وراثة فقد استفاد به زيادة الثمن وبخلاف
أداء صدقة الفطر عن عبد الخدمة فالمالية غير متبرية فيه حتى تجب عن الحر والعبد المسترق
بالدين وان كانت مالية مستحقة بخلاف الزكاة ولا معتبر بالحول فيه وجوبه ليس باعتبار
ليلة الفطر أدى عنه صدقة الفطر والمشر كذلك لا معتبر بالحول فيه وجوبه ليس باعتبار
المالية بل هو مؤنة الارض النائية ثم هو لم يكن غنيا بما عنده من الطعام حتى اذا بقي في
ملكه أحوالا لا شيء فيه فالبيع أفاده التي شرعا وكذلك السائمة اذا جعلها علوفة قصد
خروج من أن يكون غنيا بها شرعا فالبيع أفاده الاستفادة التي فهو الاستفادة بالهبة سواء بخلاف
ما نحن فيه على ما ينشأ **قال** **﴿** واذا قتل الرجل قضي على عاقلة القاتل لولده بالدية
من الأبل ثم قبضها بعد الحول فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول من حين قبضها لأن
وجوب الزكاة في الأبل بنصفه الإسامة وما يكون في الدمة لا يكون سائمة ولأن الدية
على العاقلة ليست بدن على الحقيقة حتى لا يستوفى من تركه من مات منهم فالملك للوارث
يحصل بالقبض حقيقة وكذلك لو تزوج امرأة على ابل بغير أعيانها لم يكن عليها فيها زكاة

حتى يحول الحول بعد القبض لما يتأان ما في القصة لا يكون سائمة فان تزوجها على ابل سائمة بأعيانها وحال الحول وهي في يد الزوج كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أولا اذا قبضت منها نصاباً كاملاً فعليها الزكاة لما مضى ثم رجع وقال لا زكاة عليها حتى يحول عليها الحول بعد القبض • وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى اذا قبضت منها شيئاً يلزمها أداء الزكاة بقدر المقبوض لما مضى سواء كان نصاباً أو دونه وجه قولها انها بالمقد ملكت المصدق ملكاً تاماً بدليل انها تلك التصرف فيه على الاطلاق وانما انعدم اليد وذلك غير مانع من انعقاد الحول ووجوب الزكاة فيه كالبيع قبل القبض والمنصوب اذا كان الناصب مقراً وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انها ملكت المالية ابتداء بقدر الشكاح فلا يتم ملكها فيه الا بالقبض كالدبة على العاقلة بخلاف المبيع فان ملك المالية لا يثبت ابتداء بالبيع بل يقول من أصل كان مالا الى بدله وهذا لان وجوب الزكاة في السائمة باعتبار معنى التملك وقبل القبض الحكم متردد بين أن يسلم لها بالقبض أو ينتصف بالطلاق قبل الدخول بخلاف ما بعد القبض ولهذا لو مر يوم الفطر على العبد الميمول صداقاً ثم طلقها قبل الدخول لم يكن عليها صدقة الفطر بخلاف ما بعد القبض فصار الحاصل أن بالمقد يحصل أصل الملك وتقام ما هو المقصود لا يحصل الا بالقبض وصيرورته نصاب الزكاة فبني على تمام المقصود لا على حصول أصل الملك بخلاف التصرف فان نفوذه فبني على ثبوت أصل الملك وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في المبيع قبل القبض أنه لا يكون نصاب الزكاة لان الملك فيه غير تام حتى لا تلك التصرف فيه ثم وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الاول أن الصدق بمنزلة مال البذل فان أصله لم يكن مال الزكاة ومن أصله أن مال البذل يجب فيه الزكاة ولا يلزمه الاداء حتى قبض نصاباً تاماً على ما بيناه ولكنه رجع عن هذا فقال هناك أصله كان مالا وهذا أصله وهو ملك الشكاح لم يكن مالا متقوماً والصدقات جعل صلته وجه فلا يتم ملكها المال الا بالقبض • فان طلعت الزوجة قبل الدخول بها والصدقات خمس من الابل فليس عليها زكاة في نصيبها في قول أبي حنيفة لانه دون النصاب ولو كان عتراً كان عليها الزكاة في نصيبها في قوله الاول وفي قوله الآخر لا زكاة عليها في الوجهين وعلى قولها يلزمها زكاة نصيبها في الوجهين • قال • رجل له ابل سائمة فأراد أن يستعملها أو يلقها فلم يفعل ذلك حتى حال عليه الحول فعليه زكاة السائمة لانها كانت سائمة في جميع

الحول وما نوى كان حديث النفس وقال صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لأمتي عما حدثوا به أنفسهم ما لم يعملوا أو يشكوا ثم الاستعمال قبل وذلك لا يحصل بالنية ما لم يفعل ألا ترى أن من نوى في عبد الخدمة أن يكون للتجارة لا يصير للتجارة ما لم يجر فيه بخلاف ما اذا كان للتجارة فتواء للخدمة لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها فافتقرت النية بالعمل وهو نظير الكافر ينوي الاسلام لا يصير مسلماً ما لم يأت بكلمة الشهادة والمسلم لو نوى أن يكفر واليهاد بالله صار كافراً بنية ترك الاسلام • قال • رجل له عشر من الابل السائمة دخل عليها حولان فعليه للجنة الأولى شانان وللجنة الثانية شاة ولم يبين في الكتاب أنه هل يأثم بما صنع فكان أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى يقول هو آثم بتأخير الاداء بعد الوجوب وهكذا ذكره في المتن • وروى عن محمد رحمه الله تعالى أنه قال من أخر اداء الزكاة من غير عذر لم تقبل شهادته وقرئ محمد رحمه الله تعالى على مذهبه بين الزكاة والحج فقال في الزكاة حق الفقراء وفي تأخير الاداء اضرار بهم ولا يسمه ذلك بخلاف الحج وكان أبو عبد الله البجلي يقول يسمه التأخير في الزكاة لأن الامر به مطلق عن الوقت وهكذا رواه هشام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وقرئ على قوله بين الزكاة وبين الحج وقال أداء الحج مخفف بوقت وفي التأخير عنه تقويت لانه لا يدري هل يبقى الى السنة الثانية أم لا وليس في تأخير الزكاة تقويت فكل وقت صالح لأدائها ثم في السنة الاولى وجب عليه شانان فانقص بقدرهما من العشر فلا يلزمه في الثانية الا شاة وهذا عندنا وعلى قول زفر رحمه الله تعالى يلزمه شانان للسنة الثانية فان دين الزكاة عنده لا يمنع وجوب الزكاة قال لانه دين وجب لله تعالى كالذنور والكمارات والفقح فيه أنه ليس بدين على الحقيقة حتى يسقط بموته قبل الاداء • وكان البجلي يفرق على أصل زفر رحمه الله تعالى بين دين الزكاة عن الاموال الظاهرة والباطنة فقال في الاموال الظاهرة للساعي حق المطالبة بها فكان نظير دين العباد بخلاف الاموال الباطنة وقيل لابي يوسف رحمه الله تعالى ما حجتك على زفر رحمه الله تعالى فقال ما حجتك على رجل وجب في مائتي درهم أربعة عشر درهم ومراده اذا ملك ما شي درهم فحال عليها ثمانون حولا • ثم دين الزكاة عن الاموال الباطنة بمنزلة عن الاموال الظاهرة فان المصدق كان يأخذ منها في عيد رسول الله صلى الله عليه وسلم والخليفة من بعده رضى الله عنهما حتى فوض عثمان رضى الله عنه الاداء الى أبواب الاموال لما خاف المشقة

والخرج في شئ من الأموال عليهم من سماء السوء فكان ذلك توكيلا منه لصاحب المال بالاداء
فنفذ توكيلا لانه كان عن نظر صحيح وقد ثبت المطالبة به للمصدق اذ امر بالمال عليه في
سفره فليذا منع وجوب الزكاة وعن أبي يوسف رحمه الله أن دين الزكاة عن المال القائم بمنع
وجوب الزكاة وعن المال المستهلك لا يمنع وجوب الزكاة لأن المال القائم يتصور أن يمر به
على الدائر حتى يثبت له حق الاخذ بخلاف المستهلك قال قال في الإبل خمس
وعشرين فليس له الأول بنت غاض وللحول الثاني أربع شياه لما بينا قال في رجل
له أربع وعشرون فصيلا وثلاثة مسنة فليس فيها بنت غاض لأن الصغار تبع للسنة تدمر معها
كما قال صلى الله عليه وسلم وتدمر صغارها وكبارها وهذا لأن ما هو الواجب موجود
في ماله فإذا أوجبنا لم يخرج الواجب من أن يكون جزءا من النصاب بخلاف ما إذا كان
الكل صغارا فان كان له خمس وسبعون فصيلا وثلاثة مسنة فلي قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله تعالى لا يجب الاتك الواحدة لأن الوجوب باعتبارها وعند أبي يوسف رحمه
الله تعالى يجب تلك الواحدة مع فصل لانه يجب في الصغار منها وقد بينا هذا قال في
رجل له ابل سائمة قد اشتراها للتجارة فليس فيها زكاة التجارة عندنا وقال الشافعي
رحمه الله تعالى فيها زكاة السائمة الآن لا يكون نصاب السائمة تأما غنيتد عليه زكاة
التجارة اذا كانت القيمة نصابا ولا خلاف في أنه لا تلزمه الزكاة جميعا لأن وجوب كل
واحد منهما باعتبار صفة السائمة ثم قال الشافعي رحمه الله تعالى زكاة السائمة أقوى لأن وجوبها
باتفاق الأمة والنصوص الظاهرة والضعيف لا يدارض القوى فإذا أمكن إيجاب زكاة
السائمة لا تظهر زكاة التجارة وفي ترجيح زكاة السائمة منفعة للفقراء لأن الساعي يأخذها
وزكاة التجارة مفوض أداؤها إلى من وجبت عليه ورعاية يودعها وعطاؤها ورحمهم الله تعالى
قالوا ان بنية التجارة ينعدم ما هو المقصود بالسوم ومالا أجله أوجب زكاة السائمة لأن الباء
في السائمة مطلوب من عينها وذلك لا يحصل بالاستبقاء الملك فيها وبنية التجارة ينعدم هذا
فكانت سائمة صورة لا معنى وهو مال التجارة صورة ومعنى فترجع زكاة التجارة لهذا
وحق الأخذ ثابت للساعي سواء أوجب فيها زكاة السائمة أو زكاة التجارة فانه مال ظاهر
يحتاج صاحبه إلى حماية الامام وثبوت حق الأخذ باعتبار الحاجة إلى الحماية بخلاف سائر
أموال التجارة حتى اذا احتاج إلى الحماية فيها بالمرور على الدائر كان له أن يأخذ الزكاة منها

قال قال في وان كانت السائمة بين رجل مسلم عاقل وبين صبي أو مجنون أو كافر فلي الرجل
المسلم العاقل زكاة نصيبه لو بلغ نصابا ولا يفي على الآخر لما بينا أن حالة الاختلاط متغيرة
بحالة الأفراد قال في وإذا ذهب العدو بالسائمة أو غصبها غاصب ثم رجعت إلى صاحبها
بمسنتين فلا زكاة عليه لما مضى عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى كذلك في الذي
ذهب بها العدو لأنهم ملكوها بالاحراز وفي المنصوب المجعود تلزمه الزكاة لما مضى
اذا وصلت إلى يده وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه فيها الزكاة لما مضى اذا وصلت
إلى يده بناء على أصله أنهم لا يملكون أموالنا بالاحراز وجه قولنا ان وجوب الزكاة في
السائمة باعتبار الملك دون اليد ألا ترى أن ابن السبيل تلزمه الزكاة لما مضى اذا وصلت
يده إلى الأموال لقيام ملكه فيها فكذلك في المنصوب فان بالنصب ينعدم اليد بالمنصوب
منه دون الملك وجه قولنا حديث على رضي الله تعالى عنه موقوفا عليه ومرفوعا إلى
النبي صلى الله عليه وسلم قال زكاة في مال الصغار ومنه مال يتصدق الوصول إليه مع قيام
الملك من قولك بغير ضامر اذا كان تحيضا مع قيام الحياة فيه وان عمر بن عبد العزيز في خلافته
لما أمر برد أموال بيت المال على أصحابها قيل أفلا تأخذ منهم زكاة لما مضى قال لا
فانها كانت ضارا والمضى فيه أن وجوب الزكاة في السائمة كان باعتبار معنى النماء وقد
انسد على صاحبها طريق يحصل النماء منها بمجود الغاصب ايها فالتدمر مالا جله كان نصاب
الزكاة بخلاف ابن السبيل فان النماء يحصل له يد ثمانية كما يحصل يده فكان نصاب الزكاة
لهذا وكذلك الضالة وما سقط منه في البحر من مال التجارة اذا وصلت يده إليه به
الحول فليس عليه الزكاة لما مضى لأن معنى المالية في النماء والانتفاع وذلك منعدم فكان
مستلما معنى وان كان قائما صورة وكذلك الدين المجعود وأطلق الجواب فيه في الكتاب
وروي هشام عن محمد رحمهما الله تعالى قال ان كان معلوما للفاضي فليس عليه الزكاة لما
مضى لمسته من الأخذ بلم القاضى وجه رواية الكتاب انه لا زكاة عليه سواء كانت
له بنية أو لم تكن له بنية اذ ليس كل شاهد يمدل ولا كل قاض يبدل وفي الحماية بين يديه
في الخصومة ذل فكان له أن لا يذل نفسه وكثير من أصحابنا ورحمهم الله تعالى قالوا اذا كانت
له عليه بنية تلزمه الزكاة لما مضى لأن التصدير جاء منه وروي ابن سميعة عن أبي يوسف
ومحمد رحمهما الله تعالى ان المدين اذا كان بقره سرا وبجهد في العلية فليس عليه

ان كان ما مضى اذا اخذه بمنزلة الجاحد سرّاً وعلاية **قال** **في** واذا كان النصاب كاملاً في أول الحول وآخرة فالزكاة واجبة وان انتقص فيها بين ذلك وقتاً طويلاً لم ينقطع أصله من بدو مال السائمة والتجارة فيه سواء عندنا **وقال** زفر رحمه الله تعالى لا يلزمه الزكاة الا ان يكون النصاب من أول الحول الى آخره كاملاً **وقال** الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال انما يعتبر كمال النصاب في آخر الحول خاصة ولا يعتبر في أوله **وحه** قول زفر رحمه الله تعالى ان حولان الحول على المال شرط لوجوب الزكاة وكل جزء من الحول بمنزلة أوله وآخره **ألا** ترى أنه لو هلك جميع النصاب في خلال الحول يحمل كبره في أول الحول وآخره وكذلك السائمة اذا جعلها حولة وعلوفة في وسط الحول اقطع به الحول كما لو فعل ذلك في أوله وآخره وهذا لان مادون النصاب ليس يجعل لوجوب الزكاة فيه كالمعلوفة **وقال** الشافعي رحمه الله تعالى في السائمة كذلك وفي مال التجارة قال القياس هكذا ولكني أذكره لان النصاب فيها معتبر من القيمة ويشق على صاحب المال تقويم ماله في كل يوم فلدفع للشقة قلنا انما يعتبر كمال النصاب عند وجوب الزكاة وذلك في آخر الحول **قولنا** **في** ان اشتراط كمال النصاب ليحصل به صفة التثني للمالك والتي معتبر عند ابتداء الحول ليعتد الحول على المال وعند كماله لتجب الزكاة فاما فيما بين ذلك فليس بحال انقضاء الحول ولا بحال وجوب الزكاة فلا يشترط غنى المالك فيه انما هو حال بقا الحول المتقدم فلا بد من بقاء شيء من المحل لبقاء الحول فاذا هلك كله لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول وكذلك اذا جدها علوفة أو أعدها للاستعمال لم يبق شيء من المحل صالحاً لبقاء الحول فاما بعد هلاك البعض فبقى المحل صالحاً لبقاء الحول وهو نظير عقد المضاربة يبق على الأصل بقاء بعضها حتى اذا ربح فيها يحصل جميع رأس المال أو لا بخلاف ما اذا هلكت كلها وما اعتبره الشافعي رحمه الله تعالى من المشقة الصالح لاحتياط اعتبار كمال النصاب في خلال الحول لا في أوله لانه لا يشق عليه تقويم ماله عند ابتداء الحول ليعرف به انقضاء الحول كما لا يشق ذلك في آخر الحول ليعرف به وجوب الزكاة في ماله **قال** **في** ويحتسب على الرجل في سائمة الغنم والبغاة والصغيرة وما أشبهها ولا يؤخذ شيء منها لان المعبر فيها بكمال النصاب من حيث العدد وذلك حاصل السكك والاصل فيه حديث عمر رضي الله عنه فان الناس شكروا اليه من السماء فقاموا انهم يمدون علينا السخايل ولا يأخذونها

فقال عمر رضي الله عنه لاساعي عد عليهم السخلة وان بابها الراعي يحملها على كتفه ألسنا تركنا لكم الرئي ولا اكلة والمأخض وخل الثمن وذلك عدل بين خيار المال ورذاله فيقول عمر رضي الله عنه أخذنا وقتلاً لا تؤخذ الرئي وهي التي تربي ولدها ولا الاكلة وهي التي تسمن للاكل قال بونس رحمه الله تعالى هي الاكلة وأما الاكلة فهي التي تكثر تناول العلف ولكن في عادة المولم أنهم يسمون التي تسمن للاكل الاكلة ومقصود محمد رحمه الله تعالى تعليم المولم فاختر ما كان معروفاً في لنتهم ليكون أقرب الى فهمهم مع ما فيه من اتباع الأثر الآن يشكك عليه هذه اللغة والمأخض هي التي يطنها ولد وخل الثمن ظاهر لا يؤخذ من ذلك شيء لانها من أعر الاموال عند أرباب المواشي **وقال** صلى الله عليه وسلم يا اياكم وكرائم أموال الناس ثم كانظراً لأرباب الاموال في ترك الاخذ من الكرائم نظراً للغة فراء في ترك الاخذ من الصغار والعجاف مع عدوا عليهم ليعتدل النظر من الجانبين **قال** **في** واذا وجبت الصدقة في السائمة ثم باعها صاحبها جاز به عندنا ولم يجز في قدر الزكاة عند الشافعي رحمه الله تعالى قولاً واحداً وله فيها وراء ذلك قولان **وحجته** أن نصاب الزكاة صار مشغولاً بحق الفقراء فيمتنع على صاحبها بيعها كالعبد المدين والنصاب لوجوب الزكاة فيه يصير كالمرهون بواجب فيه وبيع المرهون لا يجوز **وعلاؤنا** رحمهم الله تعالى استدلووا بحديث حكيم ابن حزام رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع اليه ديناراً وأمره أن يشتري به أضحية فاشتري شاة بالدينار ثم باعها بدينارين فاشتري شاة أخرى بدينار وجاء بالشاة والدينار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم بارك الله لك في صفقتك فقد جوز بيع الاضحية بعد ما وجب حق الله تعالى فيها فصار هذا أصلاً لنا أن تملك حق الله تعالى في المال لا يمنع جواز البيع فيه والمعنى ان البيع يعتمد الملك والقدرة على التسليم وملكه باق بعد وجوب الزكاة فيها وقد رتبته على التسليم باعتبار بدو ولم يتخل ذلك بوجوب الزكاة فيه فكان يسهل نافذة بخلاف المرهون فان اليد هناك مستعققة عليه للمرهون فلم يكن مقدور التسليم له بخلاف العبد المدين فان ماله فيه مستعققة عليه للقرم بدو وجواز البيع باعتبار المادية ثم الزكاة في المال لا تتعلق بالمال تلقائياً بين حتى ان لصاحب المال اختيار الاداء من موضع آخر فهو نظير تعلق حق أولياء الجنابة بقرية الجاني وذلك لا يمنع صحة بيع المولى فيه كما كانه فكذلك هذا **قال** **في** واذا حضر المصدق بعد البيع فالقياس أن يأخذ

الصدقة من البائع ولا سبيل له على عين السائفة لأنها صارت مملوكة للمشتري ولا زكاة عليه ولكن البائع صار متلفاً على حق الفقراء فيضمنه ولكن استحسن فقال ان حضر المصدق قبل أن يتفرقا عن المجلس فله الخيار ان شاء أخذ الصدقة من العين ورجع للمشتري على البائع بحصته من الثمن وان شاء أخذ من البائع وان حضر بعد التفرق أخذ الصدقة من البائع ولا سبيل له على العين وهذا لأن الله تعالى اختلفوا في زوال الملك قبل التفرق وظاهر قوله صلى الله عليه وسلم البيان بالخيار ما لم يتفرقا يدل على عدم زوال ملك البائع والساعي مجتهد فان شاء اعتبر بظاهر الحديث وأخذ الصدقة من العين وان شاء اعتمد التيسر الظاهر أن عقد البيع يوجب زوال الملك بنفسه وأخذ الصدقة من البائع وذكر ابن جماعة عن محمد رحمهما الله تعالى ان العبرة بنقل الماشية فان حضر بعد ما نقلها للمشتري لم يأخذ شيئاً وان حضر قبل ان ينقلها يغير لأنها انما تصير داخلة في ضمان للمشتري حقيقة بالنقل حتى اذا هلك قبل النقل ثم استحققت لم يضمن للمشتري شيئاً بخلاف ما بهد النقل وهذا بخلاف الشر فان صاحب الطعام اذا باعه ثم حضر المصدق فله أن يأخذ المشر من العين تفرقا أو لم يتفرقا فله المشتري أو لم ينقله لأن الواجب عشر الطعام بعينه ولا يعتبر بالملك فيه وفي الزكاة الوجوب على المالك حتى لا تجب الا باعتبار المالك فلهذا اختلفوا

وقال **﴿** واذا غفقت السائفة كلها بعد حوّل الحوّل عليها سقطت الزكاة عنها وقال الشافعي رحمه الله تعالى ان هلك بعد التمكن من الأداء ضمن صاحب الزكاة فاما قبل التمكن فلا ضمان وله قولان في وجوب الزكاة قبل التمكن من الأداء قال في كتاب الام لا تجب الزكاة الا بثلاث شرائط كمال النصاب وحوّل الحوّل والتمكن من الأداء وقال في الاملاء التمكن شرط الضمان لا شرط وجوب الزكاة وحجته أن هذا حق مالي وجب بإيجاب الله تعالى فلا يسقط بهلاك المال بعد التمكن من الأداء كصدقة الفطر واستدل بالبحر فانه ان كان موسراً وقت خروج القافلة من بلده ثم هلك ماله لا يسقط عنه الحج ولا أن أكثر ما في الباب ان قدر الزكاة أمانة في يده وهو مطالب شرعاً بالأداء بعد التمكن منه فاذا امتنع بعد توجه المطالبة عليه صار ضامناً ككثير الامانات والخلاف ثابت فيها اذا طالبه الفقير بالأداء والحق ثابت للفقير فاذا امتنع بعد وجوب الطلب بمن له الحق صار ضامناً **﴿** وحجبتنا **﴾** فيه ان عمل الزكاة هو النصاب والحق لا يبقى بعد فوات محله كالبيع الجاني

أو المدينون اذا مات والتقص الذي فيه الشفعة اذا صار محرراً بطل حق الشفع ولا يجوز أن يصير ضامناً لأن وجوب القنان يتصور ملك أو يد ككثير الضمانات وهو بهذا التأخير ما فوت على الفقير يد ولا ملكاً فلا يبرح ضامناً له شرعاً بخلاف صدقة الفطر والحج فان عمل الوجوب هناك ذمته لامله وذهته بآفة يده هلاك المال ولان وجوب الزكاة لمواساة الفقراء وبعد هلاك المال استحق المواساة منهم فلا يلزمه ان يواسي غيره والواجب قليل من كثير على وجه لا يكون أداؤه ملحقاً بالقر به ولهذا اختلفت للمال النامي حتى يغير بالياء بالمعق من الخسران بالأداء وهذا لا يتحقق بعد هلاك المال فلما استوفى كان المستوفى غير ما وجب وذلك لا يجوز بخلاف صدقة الفطر والحج فان المال هناك شرط الوجوب لا شرط الاداء فاذا فتر الوجوب في ذمته لم يسقط بهلاك ماله أما اذا طالبه الفقير فهذا الفقير مائتين مستحقاً له وله رأي في الصرف الى من شاء من الفقراء وانما امتنع من الاداء اليه ليصرفه الى من هو أحوج منه فان طالبه الساعي وامتنع من الاداء اليه حتى هلك للمال فالمرادون من أصحابنا رحمهم الله تعالى يقولون يصير ضامناً لان الساعي متعين للاخذ فيلزمه الاداء عند طلبه وبلا امتناع يصير مفوتاً ومشائخنا رحمهم الله تعالى يقولون لا يصير ضامناً وهو الاصح فقد قال في الكتاب اذا حبسها بعد ما وجبت الزكاة حتى ماتت لم يضمنها وليس مراده بهذا الحبس انه يضمنها المثل والماء فان ذلك استهلاك وبه يصير ضامناً انما مراده بهذا الحبس بعد طلب الساعي والوجه فيه انه ما فوت بهذا الحبس على أحد ملكاً ولا يدا فلا يصير ضامناً وله رأي في اختيار عمل الاداء ان شاء من السائفة وان شاء من غيرها فانما حبس السائفة ليؤدي من عمل آخر فلا يصير ضامناً فان هلك نصفها فله في الباقي حصته من الزكاة اذا لم يكن في المال فضل على النصاب ولا خلاف فيه والبعض معتبر بالكل فكأنه اذا هلك النصاب كله سقط جميع الزكاة فكذلك اذا هلك البعض يسقط بقدره فان قيل ما هو شرط الوجوب وهو ملك المال جعلتموه شرط الاداء فكذلك كمال النصاب شرط الوجوب فينبغي أن يحمل شرط الاداء حتى لا يلزمه اداء شيء اذا انقضى النصاب قلنا كمال النصاب ليس بشرط الوجوب لئنه ولكن لحصول الثمن للمالك به وغنى المالك اذا ابتسر وقت الوجوب فان الثمن ليس شرطاً لتحقيق اداء الصدقة **﴿** وقال **﴾** وان كان المال مشتملاً على النصاب والوقص فذلك منه شيء فلي

قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يحمل المالك من الوقص دون النصاب حتى لا يسقط شيء من الزكاة إذا لم ينقص من النصاب ومحمد وزفر رحمهما الله تعالى يحملان المالك من الكل حتى إذا كان له تسع من الابل خال الحول فهلك منها أربع فعليه في الباقي شاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر رحمهم الله تعالى في الباقي خمسة أسباع شاة (حجتنا) قوله صلى الله عليه وسلم في خمس من الابل السائمة شاة إلى تسع أخبر أن الوجوب في الكل والمضى يشهد له فإن المال الناقص لا يخلو عن الزكاة وما زاد على النصاب مال نام لا يجب بسببه زيادة نفرا أن الوجوب في الكل وهو نظير ما لو شهد له ثلاثة نفر بحق فقفى به القاضي فإن القضاء يكون بشهادة الكل وإن كان القاضي يستغنى عن الثالث وإذا ثبت أن الوجوب في الكل فإهلاك بركانه وما بقي يبقى بركانه كالللال المشترك وأبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى استدلا بحديث عمرو بن حزم رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في خمس من الابل السائمة شاة وليس في الزيادة شيء حتى يكون عشرا فهذا تخصيص على أن الواجب في النصاب دون الوقص والذي فيه أن الوقص تبع للنصاب والنصاب باسمه وحكمه يستغنى عن الوقص والوقص لا يستغنى باسمه وحكمه عن النصاب والمال متى اشتمل على أصل وتبع فاذا هلك منه شيء يصرف الهلاك إلى التبع دون الأصل كاللصاغة المضاربة إذا كان فيها ربع فهلك شيء منها يصرف الهلاك إلى الربع دون رأس المال فكذلك هذا ثم الأصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن أول النصاب يحمل أصلا وما بعده ينام وتبعا فيجعل الهلاك في أول النصاب كأنه لم يكن في ملكه إلا أول النصاب وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى هو كذلك ما لم يأت نصاب آخر فاذا أتى نصاب آخر خفي عنه يحمل آخر النصاب أصلا . ويأباه أن من له خمس وثلاثون من الابل خال الحول فمهلك خمسة عشر فتد أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الباقي أربع شياه وما هلك صار كأن لم يكن وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى في الباقي أربعة أخماس بنت مخاض لانه يحمل آخر النصاب أصلا والمالك فيأزاد عليه يصير كأن لم يكن وعند محمد رحمه الله تعالى في الباقي أربعة أسباع بنت مخاض لأن بنت المخاض واجبة في الكل عنده فيسقط حصص ما هلك ويبقى حصص ما بقي **قال** وتمثيل الزكاة عن المال الكامل الموجود في ملكه من سائمة أو غيرها جائز عن سنة أو سنتين أو أكثر من ذلك والكلام في هذه المسئلة في فصول (أحدها)

في جواز التجيل . فإن مالكا رحمه الله تعالى لا يجوز التجيل أصلا وبشتر العبادة للمالية بالعبادة البدنية . وقول أذا الزكاة أسقاط الواجب عن ذمته فلا يتصور قبل الوجوب **قولنا** ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه استسلف من البساس صدقة عابدين ثم بكال النصاب حصل الوجوب على أحد الطرفين لا جناح لاجتماع شرائط الزكاة من النصاب الباسي وغنى المالك وحولان الحول تأجيل . وتمجيل الدين المؤجل صحيح وعلى الطريق الآخر أن سبب الوجوب قد تقرر وهو المال والأداء بعد تقرر سبب الوجوب جائز كالمسافر إذا صام في رمضان والرجل إذا صلى في أول الوقت جاز لوجود سبب الوجوب وإن كان الوجوب متأخرا أو لأن تأخر الوجوب لتحقيق التأجيل . فإذا تحقق استدلال أول السنة فكان التجيل صحيحا ولهذا قلنا أن تمجيل الزكاة قبل كمال النصاب لا يجوز لأن سبب الوجوب لا يتحقق إلا بعد كمال النصاب . وبعد كمال النصاب يجوز التجيل لسنتين عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز إلا لسنة واحدة فإن التجيل عنده على آخر الحول لا على أوله قال ألا ترى أن التجيل قبل كمال النصاب لا يجوز لأن الحول غير متقدم عليه فكذلك الحول الثاني بعد كمال النصاب **قولنا** حديث المباس رضى الله عنه والذي فيه أن ملك النصاب سبب لوجوب الزكاة في كل حول مالم ينقص عنه وجوز التجيل باعتبار تمام السبب وفي ذلك الحول الثاني كالحول الأول بخلاف ما قبل كمال النصاب . ثم بعد كمال النصاب يجوز التجيل عن النصاب عندنا وعلى قول زفر رحمه الله لا يجوز التجيل إلا عن النصاب الموجود في ملكه حتى إذا كان له خمس من الابل فجعل أربع شياه ثم تم الحول وفي ملكه عشرون من الابل عندنا يجوز التجيل عن الكل . وعند زفر رحمه الله تعالى لا يجوز إلا عن زكاة الجنس قال لأن جواز التجيل بعد وجود ملك المال بدليل النصاب الأول **وحجتنا** فيه أن ملك النصاب كما هو سبب لوجوب الزكاة فيه عند كمال الحول فهو سبب لوجوب الزكاة فيه في نصب بملكها عند كمال الحول فاذا جعل الملك الحاصل في خلال الحول كالوجود في أوله في وجوب الزكاة فكذلك في جواز التجيل يحمل للسند في خلال الحول كالوجود في أوله . وإذا لم يجب عليه الزكاة عند كمال الحول لهلاك ماله فليس له أن يسترد من الفقير ما أداه إليه عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى له أن يسترد المال من الفقير الذين دفع إليهم إن بين له أنه يعطي مجبلا وإن أطلق عند الاداء لم يكن له أن يرجع عليه وقال إذا بين له أنه يعطيه ما يستحقه

عليه بوجوب الزكاة فإذا لم يثبت الاستحقاق كان له أن يرجع عليه كمن قضى دين الإنسان ثم
أنسخ السبب الموجب للدين ﴿ولنا﴾ أن المتصدق يحمل ما يؤديه لله تعالى خالصاً يصرفه
إلى الفقراء ليكون كفاية لهم من الله تعالى وقد تم ذلك بالوصول إلى يد الفقير فلا يرجع
عليه بشئ بل لا وجبت الزكاة كان مؤدياً للواجب وإن لم يجب كان متفلاً كما لو أطلق
الاداء ﴿قال﴾ وينظر في السائفة إلى كمال النصاب فتجب الزكاة فيه وإن كانت قيمتها
ناقصاً عن مائتي درهم وينظر إلى قيمتها إن أرادها التجارة فإن كانت أقل من مائتي درهم
لم تجب الزكاة وإن كان المدد كاملاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في السائفة كمال المدد
دون القيمة ولا زائداً في السائفة مطلوب من غيرها وفي مال التجارة إنما يطلب النماء من ماله
فاعتبر بالنصاب في الموضعين من حيث يطلب النماء فإذا كانت قيمتها أقل من مائتي درهم لم تجب
فيها زكاة التجارة لنقصان النصاب ولا زكاة السائفة وإن كان المدد كاملاً لأن النصاب فيها
غير متغير من حيث المدد فإن قيل إذا لم تجب فيها زكاة التجارة صار وجودية التجارة كعدمها
فتجب زكاة السائفة قلنا نية التجارة معتبرة في إخراجها من أن تكون سائفة معنى على ما
بيننا والصورة بدون المعنى لا تنكي لا يجاب الزكاة ﴿قال﴾ وإذا اشترى الأبل للتجارة فلما
مضت طائفة من الحلول بدأ له بجنلها سائفة فإراد من الصدقة فلا زكاة عليه حتى يحول عليها
الحلول من حين جعلها سائفة لأنه نوى ترك التجارة فيها وهو تارك لها في ذلك الوقت حقيقة فافتقرت
الثبة بالفعل وزكاة السائفة ليست من جنس زكاة التجارة فلا يمكن بناء أحدهما على الآخر
قلنا باستثناف الحلول من حين جعلها سائفة ﴿قال﴾ ويؤخذ من نبي تغلب صدقة سائفتهم
ضعف ما يؤخذ من المسلم إذا بلغت مقدار ما يجب في مثله الصدقة على المسلم ويتغلب قوم
من النصارى من العرب كانوا يقربونهم إلى الله عز وجل ثم يبيعونهم ويوظفونهم
الجزيرة أبوا وقالوا نحن من العرب تأنف من أداء الجزية قالت وظفت علينا الجزية لحقتنا
باعدائك من الروم وإن رأيت أن تأخذ منا ما يأخذ بعضهم من بعض وأضعفه علينا فلما
ذلك فشاور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسمى بينه وبينهم كدوس
التغلب يقول يا أمير المؤمنين صالحهم فإنك تاجرهم لم تقطعهم فصالحهم عمر رضي الله عنه
على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يترش لهذا الصلح بمد عثمان رضي
الله عنه فزعم أول الأمة وآخرها * فإن قيل أليس أن عثمان رضي الله عنه أراد أن ينقص

صلحهم بين رآهم قتلوا وذلوا فلما قد شاور الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ثم اتفق معهم على
أنه ليس لأحد أن ينقص هذا الصلح وذكر محمد رحمه الله تعالى في التواتر أن صلحهم
في الابتداء كان ضنطة ولكن تأيد بالأجماع ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم إن ملكاً
ينطق على لسان عمر رضي الله عنه وقال أنما دار عمر رضي الله عنه فالحق يدور معه إذا عرفنا
هذا فنقول لا يؤخذ من المسلم بما دون النصاب شئ فكذلك منهم ويؤخذ من النصاب من
المسلم ما قدره الشرع في كل مال يؤخذ منهم ضعف ذلك لأن الصلح وقع على هذا ويؤخذ من
نسائهم مثل ما يؤخذ من رجالهم وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها
لا تؤخذ من نسائهم قال لأنها بدل عن الجزية ولا جزية على النساء وجه ظاهر الرواية أن
هذا مال الصلح والنساء فيه كالرجال قال صلى الله عليه وسلم لما ذر رضي الله تعالى عنه خذ
من كل حالم وسائلة ديناراً أو عدله مفاخرة وهو نظير الفدية على المغالبة لائى منها على النساء فإن
صالح امرأة عن قصاص علي مال أخذت به وهذا لأن الوفاء بالهد واجب من الجانيين
والهد على أن يضمف عليهم ما يؤخذ من المسلمين والصدقة تؤخذ من المسلمين كما تؤخذ
من الرجال فكذلك في حقهم ولا يؤخذ من صبيائهم شئ لأنه لا تؤخذ الصدقة من سونم
الصبيان من المسلمين فكذلك منهم أما وبهم فلا تؤخذ منهم الصدقة ولكن توضع
على رؤوسهم الجزية بمنزلة سائر الكفار فإن ظاهر قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون يتناول كل كافر إلا أنه خص من هذا الظاهر بتغلب باتفاق الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وأما يتناول هذا الاسم من كان منهم نسباً لا ولاء فبقيت موالهم على حكم ظاهر
الآية فإن قيل أليس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مولى القوم من أنفسهم قلنا المراد مولى
نبي هاشم في حرمة الصدقة عليهم كرامة لهم لا ترى أن موالى نبي تغلب لا يكونون أعلى
حالاً من موالى المسلمين ومولى المسلمين إذا كان ذلياً توضع عليه الجزية فولى التغلب أولى
﴿قال﴾ وما أخذ من صدقات نبي تغلب موضع موضع الجزية لأن عمر رضي الله تعالى
عنه لما صالحهم قال هذه جزية فسومها ما شئتم معناه جزية في حقنا فنضمه موضع
الجزية ولأنه ليس بصدقة حقيقة لأن الصدقة اسم لما يتقرب به إلى الله عز وجل وهو
ليس بأهل لهذا التقرب وهو جزية معنى فالجزية اسم لما يؤخذ بسبب الكفر على وجه
العقوبة والتضييف عليهم بهذه الصفة حتى يسقط إذا أسلموا فلما بوضع موضع الجزية

وقال **﴿** وإذا ظهر الخوارج على بلد من بلاد أهل المدل فاخذوا منهم صدقة أموالهم ثم ظهر عليهم الامام لم يأخذ منهم ثأناً لأنه يحجز عن حمايتهم والجبابة تكون بسبب الحماية وهذا بخلاف التاجر اذا مر على عاشر أهل البني فشره ثم مر على عاشر أهل المدل بشره ثأناً لأن صاحب المال هو الذي عرض ماله حين مر به عليه فلم يندر وهناك صاحب المال لم يصنع شيئاً ولكن الامام يحجز عن حمايته فلذلك لا يأخذ ولكن يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بالأخذ ثأناً لأنهم لا يأخذون أموالنا على طريق الصدقة بل على طريق الاستغلال ولا يصرفونها الى مصارف الصدقة فيفتني اصحاب المال أن يؤدي ما وجب عليه الله تعالى فانما أخذوا منه شيئاً ظاهراً وكذلك اذا أخذوا من أهل التمة في ذلك البلد خراج رؤسهم لم يأخذهم الامام بما مضى لعجزه عن حمايتهم فانما ما يأخذ سلاطين زماناً هؤلاء الظلمة من الصدقات والمشور والخراج والجزية فلم يترس له محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وكثير من أئمة بلخ يفتون بالاداء ثأناً فيما بينه وبين الله تعالى كما في حق أهل البني لعلنا أنهم لا يصرفون المأخوذ مصارف الصدقة وكان أبو بكر الأعمش يقول في الصدقات يفتون بالاعادة فانما في الخراج فلا لأن الحق في الخراج للمقاتلة وهم المغناة حتى اذا ظهر عدو ذبحوا عن دار الاسلام فانما الصدقات للفقراء والمساكين وهم لا يصرفون الى هذه المصارف والأصح أنه يسقط ذلك عن جميع أرباب الأموال اذا نوا بالدفن التصديق عليهم لأن ما في أيديهم من أموال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق ما لهم فلوردوا ما عليهم لم يبق في أيديهم شيء فهم بمنزلة الفقراء حتى قال محمد بن سلمة يجوز أخذ الصدقة لعل بن عيسى بن يونس بن ماهان وإلى خراسان وكان أميراً ببلخ وجب عليه كفارة عين فسأل عنها الفقهاء عما يكفر به فأفتوه بصيام ثلاثة أيام فجعل يبكي ويقول لحشمه انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال وكفارتك كفارة عين من لا يملك شيئاً وكذلك ما يؤخذ من الرجل من الجبايات اذا نوى عند الدفع أن يكون ذلك من شره وزكاته جاز على الطريق الذي قلنا **﴿** وقال **﴿** وتقسّم صدقة كل بلد على فقراء بلادهم ولا يخرج الى غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم لما رضى الله تعالى عنه خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم ولأن الفقراء تلك البلدة حق القرب والمجاورة وإطلاعهم على أبواب أموالها أكثر فالصرف اليهم أولى لقوله صلى الله عليه وسلم اذكاءك فادناك ولما سأله رجل فقال ان لي جارين أيهما أبر فقال الى أقربهما منك باباً وان أخرجهما الى غيرهم جاز

وهو مكروه ولشأنى رحمه الله تعالى قول أنه لا يجوز لحديث ما رضى الله تعالى عنه من نقل شره وصدقته من خلاف غيرته الى غير خلاف عشرته فشره وصدقته في خلاف عشرته أي مردودة عليهم **﴿** ولما ظهر ظاهر قوله تعالى انما الصدقات للفقراء وتخصيص فقراء البلدة ليس لمنى في أعيانهم فلا يمنع جواز الصرف الى غيرهم لأن ما هو المقصود وهو سدّلة المحتاج قد حصل وقول ما رضى الله تعالى عنه بمحمل على بيان الاولى . ألا ترى أنه حين كان البني كان ينقل الصدقة الى المدينة على ما قال في خطبته وأنفع لمن في المدينة من المهاجرين والانصار وانما كان ينقل الى المدينة لأن فقراءها كانوا أشرف الفقراء حيث هجروا وأوطانهم وهاجروا لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم وتسلم أحكام الدين وعلى هذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه اذا كان لصاحب المال قرابة محتاجون في بلدة أخرى فلا بأس بأن يصرف الصدقة اليهم وهو أفضل له لما فيه من صلة الرحم مع اسقاط الفرض عن نفسه **﴿** قال **﴿** ومن كان في عسكر الخوارج سنين فلم يؤد صدقة ماله ثم تاب لم يؤخذ بها لانه لم يكن تحت حاية الامام حين رجعت عليه فحكمه كان لا يجري عليه وعليه أن يؤدي فيما بينه وبين الله تعالى لأن الحق قد لزمه بقرضه سببه فلا يسقط عنه الا بالاداء وصارت الا وال الظاهرة في حقه حين لم يثبت للامام حق الاخذ منها كالأموال الباطنة **﴿** قال **﴿** والعاشر يأخذ الصدقة من رسول أهل البني اذا مر عليه كما يأخذها من المسلم لأن أهل البني مسلمون كما قال الله تعالى وان طائفتان من المؤمنين اقتلتا الى قوله فان بقت احداهما على الاخرى . وقال علي رضي الله عنه اخواننا بغوا علينا وانما يأخذ من سائر المسلمين ما زهمهم من الزكاة من المال الممرور به عليه فكذلك من أهل البني **﴿** قال **﴿** ومن أسلم في دار الحرب وأقام في تلك الدار سنين فان عرفه وجوب الزكاة عليه فلم يؤدّها ثم خرج النينا لم يؤخذ بها لانه لم يكن تحت حاية الامام في ذلك الوقت ولكنه يفتى بأدائها فيما بينه وبين الله تعالى واذا لم يعلم وجوب الزكاة عليه فليس عليه أدائها الا على قول زفر رحمه الله تعالى والقياس ما قاله لانه يقول الاسلام صار قابلاً لأحكامه وجهه عذر في دفع المأثم لا في اسقاط الواجب بعد تقرر سببه ولكننا استحسننا وقتنا توجه خطاب الشرع بتوقف على البلوغ اليه . ألا ترى أن أهل نباء كانوا يصلون الى بيت القدس بعد تحول القبلة الى الكعبة وجوز لهم ذلك لانه لم يمانهم وهذا لان التشكيك بحسب الوسم ولا وسع في حق العمل

به قبل البلوغ اليه فصار كان الخطاب غير نازل في حقه وهذا لان الخطاب غير شفع في دار الحرب لان أحكام الاسلام غير شائعة في دار الحرب لقيام الشيوع مقام الوصول اليه **قال** **﴿** واذا حلف الرجل انه قد أدى صدقة ماله الى المصدق الذي كان في تلك السنة فكف عنه المصدق ثم اطلع على كذبه بعد سنين أخذ تلك الصدقة لان السبب الثابت لحق الأخذ له قد تقرر فلا يسقط باليمين الكاذبة كسائر حقوق البعاد والتأخير **﴿** ليس بمسقط حق الأخذ بعد ثبوته فهذا الأخذ بالصدقة والله أعلم

باب زكاة النعم

قال **﴿** رحمه الله تعالى الأصل في وجوب الزكاة في النعم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها الا بطلع لها يوم القيامة قاع فرقر تطلوه بأغلانها وتطحنه قرونها وقال صلى الله عليه وسلم لا تقين أحدكم بأن يوم القيامة وعلى عاتقه شاة يمر يقول يا محمد يا محمد فاقول لا أملك لك من الله شيئاً ألا قد بلغت اذا عرفنا هذا فتقول ليس في اقل من أربعين من النعم الساعة صدقة فاذا كانت أربعين ففيها شاة الى مائة وعشرين فاذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه الى ثمانمائة ثم ليس في الزيادة شيء الى أربعمائة فبعد ذلك في كل مائة شاة وقال الحسن بن علي رضي الله تعالى عنه ان ثمانية ففيم أربع شياه وفي أربع مائة خمس شياه **﴿** وحجتنا **﴿** حديث أنس رضي الله عنه ان أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب كتاب الصدقات الذي كتبه له رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه وفي أربعين من النعم شاة وفي مائة واحدة وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه الى أربع مائة ففيها أربع شياه وقد بينا ان طريق معرفة النصب لا تكون بالراى والاجتهاد بل بالنص **قال** **﴿** ولا تؤخذ الجذعة من النعم في الصدقة وانما يؤخذ التي تصاعداً والجذعة هي التي تم لها حول واحد وطمنت في الثانية والتي التي تم لها شتان وطمن في الثالثة وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يؤخذ من المزر إلا التي فاما من الضأن فتؤخذ الجذعة وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو الذي ذكره الصالحاوي في مختصره قال ولا يؤخذ في زكاة النعم إلا ما يجزى في الضحايا. وجه تلك الرواية قوله صلى الله عليه وسلم انما حقنا في الجذعة والتي ولان الجذعة

من الضأن تجزى في الضحايا وهي أدعى للشروط من الأخذ في الزكاة فجواز التضحية بها يدل على أخذها في الزكاة بطريق الأولى. وجه ظاهر الرواية حديث علي رضي الله عنه موقوفاً عليه ومرفوعاً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤخذ في الزكاة الا التي فصاعدت أمم مادون التي قاصر في نفسه. الا ترى انه لا يجوز أخذه من المزر ولا يؤخذ في الزكاة الا البالغ كما لا يؤخذ من المزر مادون التي وكذلك في الضأن وهو القياس في الانحية أيضاً ولكن ترك لنص خاص ورد فيه وذلك اذا كان سميناً لو اخطأ بالثنيات لا يمكن تميزه قبل التأمل ومثل هذا يقارب التي فيها هو المقصود بارة الدم وهنا مادون التي لا يقارب التي فيها هو المقصود بارة الدم من كل وجه فان منفعة التسلي لا تحصل **﴿** قال **﴿** ويجوز في زكاة النعم أخذ التكرور والانات عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا يؤخذ الذكر الا اذا كان النصاب كله ذكوراً لان منفعة التسلي لا تحصل به ويجوز في زكاة الذكور لان الواجب جزء من النصاب **﴿** ولنا **﴿** قوله صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة شاة واسم الشاة يتناول الذكر والانثى جميعاً بالدليل الموجب فيه **قال** **﴿** فان اخطأ المزر بالضأن فلا خلاف ان نصاب البعض يكمل بالبيض ثم لا يؤخذ الا الوسط. عندنا وذلك الا دون من الارتفاع والارتفاع من الادون ذكره في التثني وكذلك في البقر مع الجواميس وللشافعي فيه قولان في أحدهما يقول يؤخذ من جنس الاغلب منهما لان التسلوب لا يظهر في مقابلة الغالب وفي القول الآخر تقوم واحدة من الارتفاع والأخرى من الادون ثم ينظر الى نصف القيمتين فيؤخذ واحدة تلك القيمة قال وهو المدل به يتم النظر من الجانبين **﴿** ولنا **﴿** قوله صلى الله عليه وسلم لا تأخذوا من حزرات أموال الناس وخذوا من حوائى أموالهم والأخذ من الحوائى فيما قلنا **قال** **﴿** والمتولد من الطهي والغنم يكون نصاباً اذا كانت الأم نجيبة وكذلك المتولد من البقر الوحشي والبقر الاهلي عندنا البقرة الام وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب فيه الزكاة لانه تجازيه جانبان أحدهما موجب وبالآخر لا يوجب والأصل عدم الوجوب والوجوب بالثبات لا يثبت ولكننا نقول المتولد من جنس الأم يشبهها عادة وبقبها في الحكم حتى يكون مالاك الأم وحتى يبيع الولد الأم في الرق والحربة وهذا لما عرف ان ماء الفحل يصير مستهاكاً بثلثها فالولد يكون منها **قال** **﴿** رجل تزوج امرأة على غنم سائمة ودفعها اليها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول بها فليها زكاة النصف ولا شيء على

الزوج لانه لم يكن مالكا في الحول انما عادت اليه بعده، وأما المرأة فكانت مالكة للكل فكان النصاب كاملا فوجب عليها الزكاة ثم استحق البعض من بعدها بسبب حادث بعد الحول فمالها الزكاة فيما بقي كالنقص النصاب فان كان إيدئها اليها حتى حال الحول ثم طلقها قبل ان يدخل بها في قول أبي حنيفة رحمه الله الآخر لا زكاة عليها وفي قوله الأول عليها الزكاة في نصيبها اذا قبضت وكان نصيبا تاما فان كان دون ذلك فلا زكاة عليها وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى عليها الزكاة في نصيبها سواء كان نصيبا أو دونه بعد أن كان الكل نصيبا وقد بينا هذا في زكاة الابل وأوصحنه في الكتاب بما لو كان الصدقات عبدا لخدمته فز يوم القطر وهو عندهما ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليها صدقة القطر ولو كان عند الزوج حين مريم القطر ثم طلقها قبل ان يدخل بها فليس على واحد منهما صدقة القطر عنه قبل هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اما عندهما ما ينبغي أن تجب عليها صدقة القطر وما قبل القبض كما بعد في حكم الزكاة والاصح أنه لو لم يجبا وهما فرقا ولا صدقة انقطرت لتمتع الولاية التامة لا بعدد الملك وذلك لا يحصل بدون اليه بخلاف الزكاة فليها وظيفة الملك ومالكها في الصدقات قبل القبض ثم بدليل أنها تعرف كيف شاءت في قول رجل له مائتا درهم وعليه مثله دين وله أربعون من النعم سائمة فخل الحول فماله الزكاة في النعم لأن الدين يصرف الى الدراهم فانه مخلوق للقلب والتصرف بماله فاما السائمة فمدة لاستبقائه الملك فيها وهذا اذا حضره المصدق فان لم يحضره فاختيار لرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأدى الزكاة من الدراهم وان شاء صرف الدين الى الدراهم وأدى الزكاة من السائمة لان في حق صاحب المال هما سواء وانما الاختلاف في حق المصدق فان له ولاية أخذ الزكاة من السائمة دون الدراهم فلها تصرف الدين الى الدراهم وأخذ الزكاة من السائمة في قول رجل له أربعون شاة سائمة فخل عليها حولان فماله للحول الأول شاة ولا شيء عليه للحول الثاني لان نصابه قد انتقص بما وجب عليه في الحول الأول وقد بينا قول زفر رحمه الله تعالى في نظيره في زكاة الابل فكذلك في زكاة النعم في قول في الكتاب وتفسير قوله لا يفرق بين مجتمع ان يكون للرجل مائة وعشرون شاة ففيها شاة وليس للمصدق أن يفرقها في ثلاثة مواطن يأخذ من كل أربعين شاة وتفسير قوله لا يجمع بين منفرد أن يكون بين رجلين أربعون شاة فليس للمصدق أن يجمعها ويأخذ منها الزكاة وقد بينا أن المراد بالجمع

والفرق في الملك لافي المكان وقد تقدم بان هذا وتفسير قوله وما كان بين الخليلين فأنهما يتراجعا بينهما بالسوية وتزبده وضوحا فنقول المراد اذا كان بين رجلين أحدهما وستون من الابل لأحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فان للمصدق يأخذ منها بنت لبون وفت خلص ثم يرجع كل واحد منهما على صاحبه بنصف مآخذ من ماله بركة صاحبه وحله على هذا الأول فان التراجع على وزن التفاضل فينبغي أن يبت من الجانبين في وقت واحد وذلك فيما قلناه في قال في الشريك المفاضل والمدان وغير ذلك كلهم سواء في حكم الصدقة لان وجوبها باعتبار حقيقة الملك ورغى المالك به ولا ملك للشريك في نصيب شريكه معاوضا كان أو غيره في قال في وإذا سلم على العاشر بالماشية وغيرها من الاموال فقال ليس شيء من هذا للتجارة وحلت على ذلك لا يأخذ منه شيئا لانه أمين فيها يلزمه من الزكاة فاذا أنكر وجوبها عليه فالتقول قوله مع يمينه والعاشر لا يأخذ الا الزكاة ووجوب الزكاة بصيغة الاسامة أو التجارة وما يرب به على العاشر لا يكون سائمة وقد اتفق صفة التجارة في حقه بخلقه فلا يأخذ منه شيئا وكذلك الذي والتعليق لانهما من أهل دارنا فرورهما على العاشر قد يكون بغير مال التجارة كما يكون مال التجارة كالمسلم وأما الحرني فلا يصدق في ذلك ويؤخذ منه العشر لان الاخذ منهم بطريق المجازاة وهم لا يصدقون في هذا من ير به منا عليهم فكذلك نحن لا نصدقهم ولان الحرني في دارنا لا يدخل الا على قصد التجارة لانه ليس من أهل دارنا فامه يكون للتجارة فلهذا أخذ منه في قول رجل مات بعد ما وجبت عليه الصدقة في سائته فجاء المصدق وهي في يد الورثة فليس له أن يأخذ منهم صدقتها الا أن يكون الميت أوصى بذلك حينئذ يأخذ من ثلث ماله وقال الشافعي رحمه الله تعالى يأخذ الصدقة من جميع ماله أوصى أو لم يوص. وحجته قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الخنمية أرايت لو كان على أهلك دين أكنت تقضيه قالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فدين الله أحق فدينه رسول الله صلى الله عليه وسلم دين الله بدين البعاد من دين البعاد يقضى من التركة بعد الوفاة مقدما على الميراث فكذلك دين الله تعالى وهذا الفقه وهو أن هذا حق كان مطالبه في حال حياته وتجري الثبابة في إقامته فيستوفى من تركته بعده وقامه كدين البعاد. وتقريره ان المال خلف عن الذمة بعد الموت في الحقوق التي تقضي بالمال والوارث قائم مقام المورث في أداء ما تجرى

التيابة في أدائه. ألا ترى أن بعد الإيصاء يقوم مقامه في الأداء فكذلك قبله وجبتنا قوله صلى الله عليه وسلم يقول ابن آدم مالى مالى وهل لك من مالك إلا ما أكلت فأفريت أو لبست فأفريت أو تصدقت فأفريت وما سوى ذلك فهو مال الوارث وهذا يقتضى أن مالم يعضه من الصدقة يكون مال الوارث بعد موته وبه حال في الكتاب قال لأنها خرجت من ملكه الذى كان له يني أن اللئيم صار ملك الوارث ولم يجب على الوارث شئ ليؤخذ ملكه به وهذا لأن حقوق الله تعالى مع حقوق المباد إذا اجتماع على محل تقدم حقوق المباد على حقوق الله تعالى. ثم الواجب عليه فعل الأيتام وفصل الأيتام لا يمكن إقامته بالمال ليقوم المال فيه مقام التمة بعد موته والوارث لا يمكن أن يجعل نائباً في أدائه الزكاة لأن الواجب ما هو عبادة ومعنى العبادة لا يتحقق إلا بنية وفعل عن يجب عليه حقيقة أو حكماً وخلافة الوارث للمورث تكون جبراً من غير اختيار من المورث وبه لا تنادى العبادة واستيفاء الواجب لا يجوز إلا من الوجه الذى وجب فإذا لم يمكن استيفاءه من ذلك الوجه لا يستوفى إلا أن يكون أوصى فحينئذ يكون بمنزلة الوصية بسائر التبرعات تنفذ من شئته ويظهر بما ذكرنا الفرق بين ديون الله تعالى وبين ديون العباد إذا تأملت. فإن كان موت صاحب السائمة في وسط الحول ينقطع به حكم الحول عندنا لخروجها عن ملكه كما لو باعها. وقال الشافعي رحمه الله تعالى يبنى على حوله فإذا تم فعل الوارث الزكاة قال لأن ملك الوارث بناء على ملك المورث وليس ابتداء ملك بديل ثبوت حق الرد بالعيب وغيره ولكننا نقول صفة المالكية للوارث متجددة وفي حكم الزكاة المالك معتبر فلتجدد صفة المالكية قلنا يستقبل الحول في ملك الوارث والله سبحانه وتعالى أعلم

باب زكاة البقر

والاصل في وجوب الزكاة في البقر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما نرى الزكاة لا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة وعلى عاتقه بعير له رغاء فيقول يا محمد يا محمد فاقول لا أملك لك من الله شيئاً إلا قد بلغت ولا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة وعلى عاتقه بقرة لها ثناء فيقول يا محمد يا محمد فاقول لا أملك لك من الله شيئاً إلا قد بلغت ولا ألفين أحدكم يأتي يوم القيامة وعلى عاتقه فرس لها حمحة فيقول يا محمد يا محمد فاقول لا أملك لك من الله شيئاً إلا

قد بلغت إذا عرفنا هذا فتقول ليس فيها دون ثلاثين بقرة سائمة صدقة وفي ثلاثين منها تباع أو تبيعة وهي التي لها سنة وطفت في الثانية وفي أربعين منها سنة وهي التي تم لها سنتان وبهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل رضى الله عنه حين بعته إلى اليمن واختلفت الروايات فيها زاد على الأربعين فقال في كتاب الزكاة وما زاد على الأربعين في الزيادة بحسب ذلك ولم يفسر هذا الكلام وفي كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى رحمه الله تعالى قال إذا كان له إحدى وأربعون بقرة فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى عليه سنة وربع عشر سنة أو ثلث عشر تباع وهذا يدل على أنه لانصاب عنده في الزيادة على الأربعين فإنه يجب فيه الزكاة قل أو أكثر بحسب ذلك وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجب في الزيادة شئ حتى تبلغ خمسين ففيها سنة وربع سنة أو ثلث تباع وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه ليس في الزيادة شئ حتى تكون ستين ففيها تبيعان ويصير قول أبي يوسف ومحمد والشافعي رحمه الله تعالى ثم لا خلاف أنه ليس في الزيادة شئ إلى سبعين ثم بعد ستين إلا وقاص تسع تسع وإن الواجب في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين سنة حتى إذا كانت سبعين ففيها سنة وتبيع وفي ثمانين مستتان وفي تسعين ثلاثة أمية وفي المائة مستنة وتبيعان وفي مائة وعشرين إن شاء أدى ثلاث مستات وإن شاء أدى أربعة أمية فاتها ثلاث مرات أربعين وأربع مرات ثلاثون. وجه قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تأخذوا من أوقاص البقر شيئاً وفسروا الأوقاص بما بين الأربعين إلى الستين ولأن معنى زكاة السائمة على أنه لا يجب فيها إلا شقص دفعا للضرر عن أرباب الأموال حتى أن في الأبل عند قلة العدد أوجب من خلاف الجنس تحمزا عن نجس بحسب الشقص فكذلك في زكاة البقر لا يجوز إلا شقص لأنها عيب. ووجه رواية الحسن رحمه الله تعالى أن الأوقاص في البقر تسع بدليل ما قبل الأربعين وبعد الستين فكذلك فيها بين ذلك لأنه يلحق بما قبله أو بما بعده ووجه الرواية الأخرى أن نصب النصاب بالرأى لا يكون وإنما يكون طريق معرفته النص ولا نص فيما بين الأربعين إلى الستين فإذا تمذر اعتبار النصاب فيه أو جنتا الزكاة في قلبه وكثيره بحسب ما سبق وحديث معاذ رضى الله عنه المراد به حال قلة العدد في الإشهاد فإن الوقص في الحقيقة اسم لما يبلغ نصاً أو ذلك

في الاعتداء يكون وقيل المراد بالواقص الصغار وهي المجابيل وبه تقول أنه لا شيء فيها
 قال في الجوابيس بمنزلة البقر وقد بينا هذا فيما سبق من زكاة النعم قال في ذكر كورها
 وإنها في الصدقة سواء وكذلك في الاختلاف بين الذكور والإناث في زكاة البقر
 بخلاف زكاة الإبل فإنه لا يؤخذ فيها إلا الإناث وهذا لتقارب ما بين الذكور والإناث في النعم
 والبيوتان ما بينهما في الإبل وقد بينا هذا في زكاة الإبل فأما الخيل السائمة إذا اختلط ذكرها
 وإناثها ففيها الصدقة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن شاء صاحبها أدى عن كل فرس
 ديناراً وإن شاء قوتها وأدى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم وعند أبي يوسف ومحمد والشافعي
 رحمه الله تعالى لا شيء فيها فإن كانت إناثاً كلها فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيه روايتان
 ذكرهما الطحاوي رحمه الله تعالى وإن كانت ذكوراً كلها فليس فيها شيء إلا في رواية عن أبي حنيفة
 رحمه الله تعالى ذكرها في كتاب الآثار وجه قولهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس
 على السلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال عفوت
 لأمي عن صدقة الخيل والرفيق إلا أن في الرفيق صدقة الفطر ولأنه لا يثبت للامام حق
 الاخذ بالاتفاق ولا يجب من عينها شيء ومبنى زكاة السائمة على أن الواجب جزء من العين
 وللإمام فيه حق الاخذ بدليل سائر الحيوانات واحتج أبو حنيفة رحمه الله تعالى بحديث
 ابن الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كل فرس سائمة ديناراً أو عشرة
 دراهم وليس في المربطة شيء وإن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى أبي عبيدة بن الجراح
 رضي الله عنه وأمره بأن يأخذ من الخيل السائمة عن كل فرس ديناراً أو عشرة دراهم ووقفت
 هذه الحادثة في زمن مروان فتشاور الصحابة رضي الله عنهم فروى أبو هريرة ليس على الرجل
 في عبده ولا في فرسه صدقة فقال مروان لزيد بن ثابت ما تقول يا أبا سعيد فقال أبو هريرة
 عجبا من مروان أحدهم يحدث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقول ماذا تقول يا أبا سعيد
 قال زيد صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما أراد فرس الغزاة فأما ما حبست لطلب
 نسلها ففيها الصدقة فقال كم فقال في كل فرس ديناراً أو عشرة دراهم وللمني فيه أنه حيوان سالم
 في أغلب البلدان تنجب فيه زكاة السائمة كالأبل والبقر والنعم إلا أن الآثار فيها لا تشتهر لعمدة
 الخيل ذلك الوقت وما كانت الامدة للعباد وإنما لم يثبت أبو حنيفة رحمه الله تعالى للامام
 ولاية الاخذ لأن الخيل مطمع كل طامع فإنه سلاح والظاهر أنهم إذا علموا به لا يتركونه

لصاحبه وإنما لم يؤخذ من عينه لأن مقصود الفقير لا يحصل به لأن عينه غير مأكول اللحم
 عنده وأما الإناث قال في إحدى الروايتين التي ذكرها الطحاوي رحمه الله تعالى أنه لا شيء
 فيها لأن معنى النباء فيها من حيث النسل وذلك لا يحصل بالإناث المفردات وفي الأخرى قال
 يمكن أن يستمار لها لحل يحصل النباء من حيث النسل وإما في الذكور المنفردات لا شيء فيها
 ظاهر الرواية لأن معنى النسل لا يحصل بها وزيادة السن لا تزداد القيمة في الخيل بخلاف
 سائر الحيوانات ومعنى السن غير معتبر لأن عينه غير مأكول عنده فلذلك قال لا ندماء النباء
 لا شيء عليه فيها وفي رواية الآخر لا ترجع هذا قياس سائر أنواع السائمة فإن بسبب السوم تخف
 اللؤنة على صاحبها وبه يصير مال الزكاة كذلك في الخيل قال في الجير والبنال
 السائمة صدقة لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين سئل عن البنال والحجير لم ينزل
 على فيها إلا هذه الآية الجامعة فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً
 يره ولائها لا تناسم في غالب البلدان مع كثرة وجودها والتأدول لا يعتبر إنما يعتبر الحكم
 العام الغالب فلذلك لا تجب فيها زكاة السائمة والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب زكاة المال

قال في وليس في أقل من مائتي درهم زكاة فإذا بلغت مائتي درهم وحال عليها الحول ففيها
 خمسة دراهم لحديث عمرو بن حزم رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أنه قال في الورقة ليس فيها صدقة حتى تبلغ مائتي درهم فإذا بلغت مائتي درهم ففيها خمسة
 دراهم وحين يمت بما ذكره رضي الله تعالى عنه إلى الجين قال ليس فيها دون مائتي درهم من الورق
 شيء وفي مائتين خمسة وما زاد على المائتين فليس فيه شيء حتى تبلغ مائتين ففيها درهم مع
 الحصة وفي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهكذا في كل أربعين درهماً درهم وهو قول عمر
 ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي يجب في الزيادة بحسب
 ذلك قل أو أكثر حتى إذا كانت الزيادة درهماً ففيها جزء من أربعين جزءاً من درهم وهو
 قول علي وابن عمر وأبراهيم النخعي رحمه الله تعالى وقال طاووس الجاني رحمه الله تعالى لا يجب
 في الزيادة شيء حتى تبلغ مائتي درهم ويجب في كل مائتي درهم خمسة دراهم واحتجوا بحديث
 عن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في مائتي درهم خمسة دراهم وما زاد

فبصاحب ذلك ولأن نصب النصاب لا يكون الا بالتوقيف ولم يشتر الأثر باعتبار نصيب
 الماشين ثم اعتبار النصاب في الابتداء لحصول النبي للمالك به في الزيادة للمعتبر زيادة النبي
 وذلك حاصل بالتليل والكثير واحتج أبو حنيفة بحديث عمرو بن حزم أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال وفي كل مائتي درهم خمسة دراهم وفي كل أربعين درهما درهم ولم يرد به
 في الابتداء فسلم أن المراد به بعد المائتين وفي حديث ما ذكره الله تعالى عنه أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال له لا تأخذ من الكسور شيئاً وفي مائتي درهم خمسة دراهم فما
 زاد على ذلك ففي كل أربعين درهما درهم وقس بالسوايم ففيها ونقص بعد النصاب الأول
 وكذلك في النقود بدلة أن الزكاة واجبة في الكل على وجه يحصل به النظر للفقراء وأرباب
 الأموال وحديث على رضي الله تعالى عنه لم يتقله أحد من الثقات مرفوعاً إلى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال لصيرالي مارياناً أولى قال لا وليس في أقل من عشرين مثقالاً
 من الذهب زكاة لحديث عمرو بن حزم قال فيه وفي الذهب ما لم يبلغ قيمته مائتي درهم فلا
 صدقة فيه والديار كان مقوماً بشرة دراهم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فذلك
 تنصيص على أنه لا شيء في الذهب حتى يبلغ عشرين مثقالاً ففيه نصف مثقال ثم ليس في
 الزيادة شيء حتى يبلغ أربعة مثاقيل ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فيها قيراطان وهكذا في
 كل أربعة مثاقيل وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيها زاد بحساب ذلك هذا والدرهم
 سواء كما بينا وكذلك زكاة مال التجارة يجب بالقيمة والكلام فيه في فصول (أحدها) أن
 الزكاة تجب في عروض التجارة إذا حال الحول عندنا. وقال مالك رحمه الله تعالى إذا باعها
 زكى لحول واحد وإن مضى عليها في ملكه أحوال وقال ثعلبة انقياس لا شيء فيها والدليل
 على وجوب الزكاة فيها حديث سمرة بن جندب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا
 بإخراج الزكاة من الرقيق وفي كل مال يبيعه وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي صلى
 الله عليه وسلم قال وفي البر صدقة إذا كان للتجارة وفي حديث عمر رضي الله عنه أنه
 قال لحلاس ما مالك يا حلاس فقال ضأن وأدم قال قومها وأد الزكاة من قيمتها والدليل على
 اعتبار الحول قوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول ثم معنى النماء
 المطلوب في أموال التجارة في قيمتها كما أنه مطلوب في السوايم من عينها ركاماً يتجدد وجوب
 الزكاة في السوايم باعتبار كل حول يتجدد النماء بمضيه فكذلك في مال التجارة ويعتبر أن

تكون قيمتها نصاباً في أول الحول وآخره كما في السوايم عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله
 تعالى المعتبر كمال النصاب آخر الحول فقط وقد بنا هذا قال في الكتاب ويقومها يوم حال
 الحول عليها أن شاء بالدرهم وأن شاء بالدينار وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأمالي أنه يقومها
 بأضع التقدين للفقراء وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يقومها بما اشتراها أن كان اشتراها
 بأحد التقدين فيقومها به وإن كان اشتراها بغير نقود قومها بالنقد الثابت في البلد وعن محمد
 رحمه الله تعالى أنه يقومها بالنقد الثابت على كل حال - وجه قول محمد رحمه الله تعالى أن
 التقويم في حق الله تعالى معتبر بالتقويم في حق العباد ومتى وقفت الحاجة إلى تقويم المنصوب
 والمستهلك يقوم بالنقد الثابت في البلد فهذا مثله وأبو يوسف يقول البلد معتبر بأصله فإن
 كان اشتري بأحد التقدين فتقومه بما هو أصله أولى - وجه قوله أبي حنيفة أن المال كان في
 يد المالك وهو المنتفع به في زمان طويل فلا بد من اعتبار منفعة الفقراء عند التقويم لأداء
 الزكاة فيقومها بأضع التقدين - ألا ترى أنه لو كان يتوهمه بأحد التقدين يتم النصاب وبالأخر
 لا يتم فله يقوم بما يتم به النصاب لمنفعة الفقراء فهذا مثله - وجه رواية الكتاب أن وجوب
 الزكاة في عروض التجارة باعتبار ما لبثت دون أعيانها والتقويم لمرقة مقدار المالية والتفدان في
 ذلك على السواء فكان الخيار إلى صاحب ما لبثت الخيار إلى صاحب المال إن شاء أدى أربع حقائق
 الكثير وهو ما إذا بلغت الأبل مائتين الخيار إلى صاحب المال إن شاء أدى أربع حقائق
 وإن شاء أدى خمس بات ليون فهذا مثله ثم وجوب الزكاة عندنا في عين مال التجارة
 باعتبار قيمتها وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى في قيمتها لأن النصاب معتبر
 بالقيمة فعرفنا أن الواجب فيها هو ولنا أن الواجب في ملكه وملكه العين فكان
 الواجب باعتبار صفة المالية قال لا سيما كان من الدراهم والدينار والذهب والفضة تبرا
 مكسوراً أو حلياً مصوغاً أو حيلة سيف أو منقطة أو غير ذلك في جمعه الزكاة إذا بلغ الذهب
 عشرين مثقالاً أو من الفضة مائتي درهم نوى به التجارة أو لم ينو - والأصل فيه قوله تعالى
 والذين يكثرون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيشرمهم بمذابح أليم
 والكثرة اسم مال مدفون لا يراد به التجارة وقد ألحق الله الوعيد بمائتي الزكاة منها فذلك
 دليل على وجوب الزكاة فيها بدون نية التجارة ثم سائر الأموال غلوفة للإستبدال
 والانتفاع بأعيانها فلا تصير مدة للمال إلا بقول من المباد من إسمائة أو تجارة. وأما الذهب

والفضة فخلقا جوهرين للأثمان للنفقة والتصرف فكانت معدة للقاء على أى صفة كانت فتجب الزكاة فيها **وقال** والحلى عندنا نصاب الزكاة - سواء كان للرجال أو للنساء - مصوغاً صياغة محل أو لا محل . وللشافعي رحمه الله تعالى في حلى النساء قولان في أحد القولين لاثنى فيه وهو مروى عن عمر وعائشة رحمهما الله تعالى قال أنه يتبدل في مباح فلا يكون مال الزكاة كمال الذممة بخلاف حلى الرجال فإنه مبتذل في محظور وهذا لا ينظر شرعاً بسقط اعتبار الصنعة والابتذال حكماً فيكون مال الزكاة بخلاف ما إذا كان مباحاً شرعاً وهو نظير ذهاب العقل يسقط اعتباره شرعاً بخلاف ذهاب العقل بسبب شرب دواء فإنه لا يسقط اعتباره شرعاً **وقال** حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى امرأتين تطوفان بالبيت وعليهما سواران من ذهب فقال أنؤديان زكتهما فقالتا لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتجبان أن يسوركما الله يسوارين من نار فقالتا لا فقال صلى الله عليه وسلم أديا زكتهما والمراد الزكاة دون الاعارة لأنها ملحقا بالعديهما وذلك لا يكون إلا بترك الواجب والاعارة ليست بواجبة وفي حديث أم سلمة أنها كانت تلبس أوصاحا لها من ذهب فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أكنزهن فقال إن أدبت منها الزكاة فليست بكنز والمعنى فيه أن الزكاة حكم تعلق بين الذهب والفضة فلا يسقط بالصنعة حكم التقايف في المجلس عند بيع أحدهما بالآخر وجريان الربا وبيان الوصف أن صاحب الشرع ما اعتبر في الذهب والفضة مع اسم الدين وصفاً آخر لا يجاب الزكاة فلي أى وجه أمسكهما المالك للنفقة أو لغير النفقة يجب عليه الزكاة ولو كان للإبتذال فيها عبرة لم يفتقر الحال بين أن يكون محظوراً أو مباحاً كما في السواجم إذا جعلها حيلة ثم الإبتذال هاهنا المقصود الحمل زائد لا يتعلق به حياة النفس أو المال فلا تندم به صفة التنمية الثابتة لهذين الجوهرين باعتبار الأصل **وقال** وإن كان له عشرة مثاقيل ذهب ومائة درهم ضم أحدهما إلى الآخر في تكيل النصاب عندنا وعلى قول الشافعي رحمه الله تعالى لا يضم أحدهما إلى الآخر بل يعتبر كمال النصاب من كل واحد منهما على حدة لأنهما جنسان مختلفان فلا يضم أحدهما إلى الآخر ليكمل النصاب كالسواجم وبيان الوصف من حيث الحقيقة غير مشكل ومن حيث المعنى أنه لا يجرى بينهما دبا الفضل **وقال** حديث بكير بن عبد الله بن الأشج رضى الله عنه قال من السنة أن يضم الذهب إلى الفضة لا يجاب الزكاة ومطلق السنة يصرف إلى

سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأنهما ما لان يكمل نصاب أحدهما بما يكمل به نصاب الآخر فيكمل نصاب أحدهما بالآخر كالسود مع البيض واليسابوري من الدنانير مع الهروي وبيان الوصف أن نصاب كل واحد منهما يكمل بمال التجارة وهذا لأنهما وإن كانا جنسين مختلفين صورة في حكم الزكاة هما جنس واحد حتى يتفق الواجب فيهما فيقدر بربع الدرهم على كل حال وجوب الزكاة فيهما باعتبار معنى واحد وهو للمالية القائمة باعتبار أصلهما فإذا وجبت الزكاة عند ضم أحدهما إلى الآخر اختلفت الرواية فيما يؤدى فروى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهما الله تعالى أنه يؤدى من مائة درهم درهمين ونصفا ومن عشرة مثاقيل ذهب ربع مثقال وهو احدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وأوجه أنه أقرب إلى المادلة والنظر من الجائين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رواية أخرى أنه يقوم أحدهما بالآخر ثم يؤدى الزكاة من نوع واحد وهذا أقرب إلى موافقة نصوص الزكوات . ثم اختلفوا في كيفية الضم فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يضم أحدهما إلى الآخر باعتبار القيمة وقال أبو يوسف ومحمد باعتبار الأجزاء وهو احدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ذكره في نوادر هشام رحمه الله تعالى . وبيان ذلك أنه إذا كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل ذهب تساوى مائة درهم أو خمسون درهما وعشرة مثاقيل ذهب تساوى مائة وخمسين درهما فتند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضم أحدهما إلى الآخر ونجب الزكاة وعندهما يضم باعتبار الأجزاء . وقد ملك نصف نصاب أحدهما ورابع نصاب الآخر فلا يجب فيها شيء ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعتبر في التقويم منفعة الفقراء كما هو أصله حتى روى عنه أنه إذا كان للرجل مائة وخمسة وتسعون درهما ودينار يساوى خمسة دراهم أنه نجب الزكاة وذلك بأن يقوم الذهب بالفضة . وجه قولها أن التقويم في النقود ساقط الاعتبار كما في حقوق العباد فإن سائر الأشياء تقوم بها ألا ترى أن من ملك أبريق فضة وزنه مائة وخمسون وقيته مائتا درهم لا يجب فيه الزكاة ولو كان للتقويم عبرة في باب الزكاة من الذهب والفضة لوجب الزكاة ههنا وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول عما عيان وجب ضم أحدهما إلى الآخر لا يجاب الزكاة فكان الضم باعتبار القيمة كمروض التجارة وهذا لأن كمال النصاب لا يكون الاخذ اتحاد الجنس وذلك لا يكون الا باعتبار صفة المالية دون الدين فإن الأموال أجناس باعتبار أعيانها جنس واحد

باعتبار صفة المالية فيها وهذا بخلاف الابريق فإنه ماوجب ضمنه الى شيء آخر حتى اعتبر فيه القيمة وهذا لان القيمة في الذهب والفضة انما تظهر شرعا عند مقابلة أحدها بالآخر فان الجودة والصفة لاقية لما اذا قولت بجنسها لقوله صلى الله عليه وسلم جيدها وورديتها سواء فلما عند مقابلة أحدها بالآخر فيظهر للجودة قيمة . الا ترى أنه متى وقمت الحاجة الى تقويم الذهب والفضة في حقوق العباد بقوم بخلاف جنسه فكذلك في حقوق الله تعالى وجميع ما ذكرنا في نصاب الذهب والفضة المتعبر فيها بالوزن دون العدد لان في النص ذكر الدرهم والدينار وهو يشتمل على ما لا يسلم الا بالوزن من الدوايق والحبات والمتعبر في الدينارين والدينار وفي الدراهم وزن سبعة وهو أن يكون كل عشرة منها بوزن سبعة مثاقيل وهو الوزن المعروف في الدراهم في غالب البلدان وأصله وهو أنه كان في الجاهلية نوعان من الدراهم يقال لهما مثاقيل وخفاف فلما أرادوا في الاسلام ضرب الدراهم جموا أحدها الى الآخر وجعلوه درهمين فكان وزن سبعة ولم يبين في الكتاب صفة الدراهم وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الزكاة تجب في الجياد من الدراهم والزيوف والبهرجة والمكحلة والمزفة قال لان الطالب في كلها الفضة وما ينبل فضته على غشها يتناول اسم الدراهم مطلقا اما في التثنية وهو ما ينبل غشها على فضته نظر الى ما يخلص منه من الفضة فان بلغ وزنه مائتي درهم تجب فيها الزكاة والا فلا و مراده اذا لم تكن للتجارة فان كانت تلك الدراهم للتجارة فالسيرة بقيمتها كما في عروض التجارة وقد ذكر في روايته في الفلوس والدراهم الضروية من الصفر اذا كان لا يخلص منها فضة فان لم تكن للتجارة فلا شيء فيها وان كانت للتجارة فان بلغت قيمتها مائتي درهم مما ينبل فيها الفضة ففيها الزكاة وكان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى يفتي بوجوب الزكاة في المائتين من الدراهم القطرية عدداً وكان يقول هي من أعز النقود فبنا بمنزلة الفضة فيهم ونحن أعرف بنقودنا وهو اختيار شيخنا الامام الحلواني رحمه الله تعالى وهو الصحيح عندي **وقال** رجل له على رجل ألف درهم قرض أو ممن منع كان للتجارة فخل الحول ووجبت الزكاة عليه لا يلزمه الاداء قبل القبض عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى يلزمه الاداء لان صيرورة المال ديناً كان تصرفه واختياره وذلك غير معتبر في تأخير حق الفقراء فإنه كما لا يملك ابطال حقهم لا يملك التأخير ولان هذا مال مملوك كالدين **وقال** ان

الواجب جزء من النصاب فاذا كان النصاب ديناً فبده مقصورة عما هو حق الفقراء فلا يلزمه الاداء ما لم يخلص يده اليه بالقبض كان السبيل ثم الدين على ثلاث مراتب عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دين قوي وهو ما يكون بدلا عن مال كان أصله للتجارة لوقفي في ملكه ودين وسط وهو ان يكون بدلا عن مال لا زكاة فيه لوقفي في ملكه ككتاب البذلة والمهنة ودين ضعيف وهو ما يكون بدلا عما ليس بمال كالهر وبدل الخلع والصلح عن دم المدق في الدين القوي لا يلزمه الاداء ما لم يقبض أربعين درهما فاذا قبض هذا المقدار أدى درهما وكذلك كلما قبض أربعين درهما في الدين المتوسط لا يلزمه الاداء ما لم يقبض مائة درهم فحينئذ يؤدي خمسة دراهم وفي الدين الضعيف لا يلزمه الزكاة ما لم يقبض وبحول الحول عنده وروى ابن سباعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الدين نوعان وجعل الوسط كالضعيف وهو اختيار الكرخي في ما ذكره في المختصر وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما تعالى الدين كله سواء لا تجب الزكاة فيها قبل القبض وكلما قبض شيئا يلزمه الاداء بقدره قل أو أكثر ما خلا دين الكتابة فإنه لا يجب عليه فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد القبض وذكر الكرخي ان المستثنى عندهما دينان الكتابة والدية على العاقلة . وجه قولهما ان الدين في المسالية كلها سواء من حيث ان المطالبة تنوجه بها في الحياة وبعد الوفاة وتصير مالا بالقبض حقيقة فتجب الزكاة في كلها ويلزمه الاداء بقدر ما يصل اليه كان السبيل بخلاف دين الكتابة فإنه ليس بدين على الحقيقة حتى لا تنوجه المطالبة به ولا تصح الكفالة به وهذا لان المولى لا يستوجب على عبده ديناً وكذلك الدية على العاقلة وجوباً بطريق الصلة لأنه دين على الحقيقة حتى لا يستوفي من تركه من مات من العاقلة . وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان ما هو بدل عما ليس بمال فلك المالية يثبت فيه ابتداء فهو دين والدين ليس بمال على الحقيقة حتى لو حلف صاحبه أن لا مال له لا يحنث في يمينه وانما تم المالية فيه عند تعيينه بالقبض فلا يصير نصاب الزكاة ما لم يثبت فيه صفة المسالية والحول لا ينقد الا على نصاب الزكاة فلما كان بدلا عن مال التجارة فلك المالية كان تاماً في أصله قبل أن يصير ديناً فبقى على ما كان لان الخلف يعمل عمل الاصل فيجب فيه الزكاة قبل القبض ولكن وجوب الاداء يتوقف على القبض ونصاب الاداء يتقدر بأربعين درهما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما بينا في الزيادة على المائتين واما بدل ثياب البذلة والمهنة فذهب الكرخي الى أن

أصله لم يكن مالا شرعا حتى لم يكن محلا للزكاة فهو وما لم يكن أصله مالا على الحقيقة سواء. وجه ظاهر الرواية أنه أخذ شيئا من أصاين من عروض التجارة باعتبار أن أصله مال على الحقيقة ومن المبرر باعتبار أن أصله ليس بمال في حكم الزكاة شرعا فيوفر حظه منهما ويقال إن وجوب الزكاة فيه ابتداء فيعتبر في القبول أن يكون نصاب الزكاة وهو المائتان ويجب فيها الزكاة قبل القبض من حيث أن ملك المالية لم يثبت في الدين ابتداء. وفي الأجرة ثلاث روايات عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في رواية جعلها كالمبر لأنها ليست بسبدل عن المال حقيقة لأنها بدل عن اللقعة وفي رواية جعلها كبديل نياب البذلة لأن النافع مال من وجه ولكنه ليس بمحل لوجوب الزكاة فيه. والاصح أن أجرة دار التجارة أو عبد التجارة بمنزلة فمن متاع التجارة كلما قبض منها أربعين تنزعه الزكاة اعتباراً لبديل المنفعة بديل العين. وإن كان الدين وجب له بغير أو وصية أو وصي له ففي كتاب الزكاة جملة كالدین الوسط وقال إذا قبض مائتي درهم تنزعه الزكاة لما مضى لأن ملك الوارث ينفي على ملك المورث وقد كان في ملك المورث بدلا عما هو مال وفي نوادر الزكاة جملة كالدین الضعيف لأن الوارث ملكه ابتداء وهو دين فلا تجب فيه الزكاة حتى يقبض ويحول عليه الحول عنده وإن كان الدين ضمان قيمة عبد أعنت شريكه نصيبه منه فاختار تضمينه فهذا الدين الواجب بسبب يعم نصيبه من شريكه سواء لأن هذا الضمان يوجب للملك لشريكه في نصيبه وإن كان الدين سماء لم ذمة العبد بمتق شريكه وهو معسر في الكتاب يقول هو ودين الكتابة سواء لا يجب فيه الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد القبض قبل هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى فإن المستسمى عنده مكاتب فاما عندهما فالمستسمى حر عليه دين فيجب فيه الزكاة عندهما قبل القبض وقيل هو قولهم جميعاً وعذرهما أن سبب وجوب هذا الدين لم يكن من العبد فكان صلة في حقه فلا يتم الملك فيه إلا بالقبض كالدية على الدابة **قال** رجل له ألف درهم فخال عليها الحول ثم اشترى بها عبداً للتجارة فأتى العبد لم يضمن الزكاة وإن اشترى بها عبداً للخدمة فهو ضامن لأن الزكاة لا للمشتري للتجارة محل لحق الفقراء فهو يتصرفه حول حقهم من محل إلى محل فلا يمكن مستهلكا وكان هلاك البديل في يده كهلاك الأصل فأما عبد الخدمة فلا يسبب بمحل لحق الفقراء حتى صار هو يتصرفه مفوتاً محل حقهم فيصير ضامناً للزكاة مات العبد في يده أو بغيره ألا ترى أن في خلال الحول لو اشترى عبداً للتجارة لم يقطع فيه

الحول بخلاف ما إذا اشترى بالآلاف عبداً للخدمة ولو أبدل الدرهم بالدينارين أو الدينارين بالدرهم في خلال الحول لم يقطع الحول عندنا. وقال الشافعي رحمه الله تعالى إذا أبدل الدينارين انقطع الحول وهو بناء على أصله أنهما جنسان في باب الزكاة حتى لا يضمن أحدهما إلى الآخر فهو كالسواهم وعندنا هما جنس واحد في حكم الزكاة حتى يضم أحدهما إلى الآخر فكان بمنزلة عرض التجارة يبادل بها في خلال الحول **قال** رجل له ألف درهم وعليه ألف درهم وله دار وخادم لتبخر التجارة بقيمة عشرة آلاف درهم فلا زكاة عليه لأن الدين مصرف إلى المال الذي في يده لأنه فاضل عن حاجته ممد للتغلب والتصرف به فكان الدين مصرفاً إليه فاما الدار والخادم فشئان فاجتبه فلا يصرف الدين إليه **قال** في الكتاب رأيت لو تصدق عليه أنه يكون موضعاً للصدقة لأنه ممدوم يريد به أن المال مشغول بالدين فهو كالمدوم وملك الدار والخادم لا يحرم عليه أخذ الصدقة لأنه لا يزال حاجته بل يزيد فيها فالدار تسترهم والعبد يستغنى فلا بد له منهما وهو في معنى ما قل من الحسن البصري رحمه الله تعالى إن الصدقة كانت تحمل للرجل وهو صاحب عشرة آلاف درهم قبل وكيف يكون ذلك قال يكون له الدار والخادم والكرراع والسلاح وكانوا ينهون عن بيع ذلك فقل هذا قال مشايخنا رحمهم الله تعالى إن الفقيه إذا ملك من الكتب ما يساوي مالا عظيماً ولكنه محتاج إليها ليحل له أخذ الصدقة إلا أن يملك فضلاً عن حاجته ما يساوي مائتي درهم **قال** وإن كان للرجل التاجر ديون على الناس وفيهم المني وغير المني وحال الحول فمن كان منهم مقرأ مأمياً وجبت فيه الزكاة على صاحبه ولزمه الأداء إذا قبض أربعين درهماً من كان منهم جاحداً فليس فيه الزكاة على صاحبه إلا على قول زفر رحمه الله تعالى وقد بينا هذا في تفسير مال الضار ومن كان منهم مقرأ مفلساً فقل قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يجب على صاحبها الزكاة قبل القبض وعند محمد رحمه الله تعالى إذا غلبه الحاكم فلا زكاة على صاحبه قبل القبض مرة محمد رحمه الله تعالى على أصله أن التغلب يسقط فيصير المال تأويلاً وصراً أبو حنيفة رحمه الله تعالى أن أصله أن التغلب لا يحقق لأن المال غاد ورانح فلا يصير به المال تأويلاً وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول التغلب وإن كان يتحقق عندي ولكن لا يسقط به الدين إنما تأخر المطالبة فهو نظير الدين المؤجل والزكاة في الدين تجب قبل القبض المؤجل ثم قد بينا أنه لا يلزمه الاداء قبل القبض عندنا وإن فعل كان فضلاً عن محيل الزكاة بعد كمال النصاب قبل حلول الحول.

﴿ قال ﴾ وليس على التاجر زكاة مسكنه وخدمه وصره وكسوة أهله وطعامهم وما يتجمل به من آنية أو لؤلؤ وفس ومتاع لم ينو به التجارة لأن نصاب الزكاة المال النائي ومعنى الناء في هذه الأشياء لا يكون بدون نية التجارة وكذلك الفلوس يشتريها للنفقة فلها صغر والصغر ليس بمال الزكاة باعتبار عينه بل باعتبار طاب النماء منه وذلك غير موجود فيها إذا اشتراه للنفقة وذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الصباغ إذا اشترى المصفر والزعفران ليصنع بهما ثياب الناس ففيله فيها الزكاة لأن ما يأخذُه عوض عن الصبغ القائم بالثوب ألا ترى أن عند فساد المقد يصار إلى التزويج فكان هذا مال التجارة بخلاف التصار إذا اشترى الحرض والصابون والقلل لأن ذلك آلة عمله فيصير مسهلها ولا يبقى في الثوب عينه فآ يأخذ من عوض يكون بدل عمله لا بدل الآلة ونحاس الدواب إذا اشترى الجلال والبراق والمقاود فإن كان بينهما مع الدواب ففيله فيها الزكاة وإن كان يحفظ الدواب بها ولا يبيعها فليس عليه فيها الزكاة إذا لم ينو التجارة عند شرائها ثم لا خلاف أن نية التجارة إذا اقترنت بالشراء أو الإعارة صار المال للتجارة لأن النية اقترنت بعمل التجارة ولو ورت مالا فنوي به التجارة لا يكون للتجارة لأن النية تجردت عن العمل فليبرأت يدخل في ملكه من غير صنعه ولو قبل الهبة والوصية في مال بنية التجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون للتجارة وعند محمد رحمه الله تعالى لا يكون للتجارة وكذلك في المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد فحمد رحمه الله تعالى يقول نية التجارة لا تعمل إلا مقرونة بعمل التجارة وهذه الأسباب ليست بتجارة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول التجارة عقد اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الاقبوله فهو كسبه فيصح اقتران نية التجارة بفعله كالشراء والإعارة ﴿ قال ﴾ كان محمد من المال للتجارة فنواء للمهنة خرج من أن يكون للتجارة لأنه نوى ترك التجارة وهو تارك لها الحال فاقترنت النية بالعمل وإن كان عنده عيب للخدمة فنوى التجارة لم تكن للتجارة ما لم يعمهم لأن النية تجردت عن عمل التجارة وهو نظير المسافر ينوي الإقامة فله يصير مقبياً والمقيم ينوي السفر فلا يصير مسافراً ما لم يخرج إلى السفر والله أعلم بالصواب

باب الشر

﴿ قال ﴾ رحمه الله العاشر من نصبه الإمام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار وأنهم التجار عفاهم من اللصوص وقد روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أراد أن يستعمل أنس بن مالك رحمه الله تعالى على هذا العمل فقال له أنتستملني على المكس من عمالك فقال ألا ترى أن أفدك ما فدي رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي روى من ذم الدشار محمول على من يأخذ مال الناس ظلماً كما هو في زماننا دون من يأخذ ما هو حق وهو الصدقة إذا عرفنا هذا فنقول المباشر يأخذ مما ير به السلم عليه الزكاة إذا استجتمت شرائط الوجوب لأن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه لما نصب الشار قال لم خذوا مما ير به السلم ربع الشر ومما ير به الذي نصف الشر فقيل له فكيف تأخذ مما ير به الحرب فقال كم يأخذون منا فقالوا الشر فقال خذوا منهم الشر وفي رواية خذوا منهم مثل ما يأخذون منا فقيل له فإن لم يعلم كم يأخذون منا فقال خذوا منهم العشر وإن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى كتب إلى عماله بذلك وقال أخبرني به من سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلم حين أخرج مال التجارة إلى المفاوز فقد احتاج إلى حماية الإمام فثبت له حق أخذ الزكاة منه لأجل الحماية كما في السواهم يأخذ الإمام الزكاة لحاجته إلى حمايته وكما أن المسلم يحتاج إلى الحماية فكذلك الذي يل أكثر لأن طمع اللصوص في أموال أهل النعمة أكثر وأبين ﴿ قال ﴾ وما يؤخذ من السلم إذا وجب أخذه من الكافر يصفط عليه كصدقات بني ثعلب فأما أهل الحرب فلا يؤخذ منهم على طريق الجزاء كما أشاء إليه عمر رضي الله تعالى عنه ولست أفتي بهذا أن أخذنا بمقابلة أخذهم فأخذهم أموالنا ظلم وأخذنا بحق ولكن المراد إذا علمناهم بمثل ما يعاملون به كان ذلك أقرب إلى مقصود الأمان وأتصال التجارات وإذا لم نعلم كم يأخذون منا تأخذ منهم الشر لأن حال الحربي مع الذي كمال الذي مع المسلم فإن الذي متاداراً دون الحربي فكذلك يصفط على الذي ما يؤخذ من السلم فكذلك يصفط على الحربي ما يؤخذ من الذي ﴿ قال ﴾ فإن مر على العاشر بأقل من مائة درهم لم يأخذ منه شيئاً وإن علم أن له في منزله مالا لأن حق الأخذ إنما ثبت باعتبار المال الممرور به عليه لحاجته إلى الحماية وهذا غير موجود فيها في بيته وما مر به عليه لم يبلغ نصاباً وهذا إذا كان المار مسلماً أو ذمياً وقال

﴿ قال ﴾ وليس على التاجر زكاة مسكنه وخدمه ومركبه وكسوة أهله وطعامهم وما يتجمل به من آية أو لؤلؤ وفرس ومتاع لم ينو به التجارة لأن نصاب الزكاة المال النائي ومعنى النماء في هذه الاشياء لا يكون بدون نية التجارة وكذلك الفلوس يشتريها للنفقة فانها صفر والصفر ليس بمال الزكاة باعتبار عينه بل باعتبار طلب النماء منه وذلك غير موجود فيها اذا اشتراه للنفقة. وذكر بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الصباغ اذا اشترى المصفر والزعفران ليصنع بهما ثياب الناس فمليه فيهما الزكاة لأن ما يأخذه عوض عن الصبغ القائم بالتوب ألا ترى أن عند فساد القديصار إلى التوهم فكان هذا مال التجارة بخلاف القصار اذا اشترى الحرض والصابون والقلل لأن ذلك آلة عمله فيصير مستهلكا ولا يبق في التوب عنه فاما يأخذ من عوض يكون بدل عمله لا بدل الآلة ونحاس الدواب اذا اشترى الجلال والبراق والمفاود فان كان بيعها مع الدواب فمليه فيها الزكاة وان كان يحفظ الدواب بها ولا يبيعها فليس عليه فيها الزكاة اذا لم ينو التجارة عند شرائها ثم لا خلاف ان نية التجارة اذا افترت بالشراء أو الاعارة صار المال للتجارة لأن النية افتترت بمعمل التجارة ولو ورت مالا فنوي به التجارة لا يكون للتجارة لأن النية تجردت عن العمل فإليرات يدخل في ملكه من غير صنعه ولو قبل الهبة والوصية في مال نية التجارة عند أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون للتجارة وعند محمد رحمه الله تعالى لا يكون للتجارة وكذلك في المهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد فحمد رحمه الله تعالى يقول نية التجارة لا تعمل الا مقرونة بعمل التجارة وهذه الاسباب ليست بتجارة وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول التجارة عقد اكتساب المال فلا يدخل في ملكه الا بقبوله فهو كسبه فيصح افتتران نية التجارة بقبله كالشراء والاجارة **﴿ قوله ﴾** وكان عند من المال للتجارة فتواء للمنة خرج من أن يكون للتجارة لانه نوى ترك التجارة وهو تارك لها للحال فانفترت النية بالعمل وان كان عنده عبيد للخدمة فنوى التجارة لم تكن للتجارة ما لم يبيعهم لأن النية تجردت عن عمل التجارة وهو نوى السفر لنوى الإقامة فانه يصير مقبلا والمقيم ينوى السفر فلا يصير مسافرا مالم يخرج إلى السفر والله أعلم بالصواب

باب الشر

﴿ قال ﴾ رحمه الله العاشر من بنصبه الامام على الطريق ليأخذ الصدقات من التجار وتأمين التجار مقامه من اللصوص وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أراد أن يستعمل أنس بن مالك رحمه الله تعالى على هذا العمل فقال له أئتمنى على المكس من عملك فقال الأرضي أن أفدك ما فدلني رسول الله صلى الله عليه وسلم والذي روى من ذم الدار محمول على من يأخذ مال الناس ظلما كما هو في زماننا دون من يأخذ ما هو حق وهو الصدقة اذا عرفنا هذا فنقول العاشر يأخذ مما يجر به المسلم عليه الزكاة اذا استجتمت شرائط الوجوب لأن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه لما نصب الشار قال لهم خذوا مما يجر به المسلم ريع الشر ومما يجر به الذي نصف الشر فقيل له فكتم يأخذ مما يجر به الحربي فقال كم يأخذون منا فقالوا الشر فقال خذوا منهم الشر. وفي رواية خذوا منهم مثل ما يأخذون منا فقيل له فان لم يعلم كم يأخذ. ن. منا فقال خذوا منهم الشر وان عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى كتب الى عماله بذلك وقال أخبرني به من سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم المسلم حين أخرج مال التجارة الى المفاوز فقد احتاج الى حماية الامام فثبت له حق أخذ الزكاة منه لأجل الحماية كما في السونم يأخذ الامام الزكاة لحاجته الى حمايته وكان ان المسلم يحتاج الى الحماية فكذلك الذي بل أكثر لأن طمع اللصوص في أموال أهل النعمة أكثر وأبين **﴿ قال ﴾** وما يؤخذ من المسلم اذا وجب أخذه من الكفار يضمن عليه كصدقات بني ثعلب فاما أهل الحرب فلا يؤخذ منهم على طريق الجزاء كما أشار اليه عمر رضى الله تعالى عنه ولنا نفي بهذا أن أخذنا بمقابلة أخذهم فأخذهم أموالنا ظلم وأخذنا بحق ولكن المراد اذا عاملناهم بمثل ما عاملونا به كان ذلك أقرب الى مقصود الأمان واتصال التجارات واذا لم نعلم كم يأخذون منا تأخذ منهم الشر لأن حال الحربي مع الذي كمال الذي مع المسلم فان الذي منا دارا دون الحربي فكما يضمن على الذي ما يؤخذ من المسلم فكذلك يضمن على الحربي ما يؤخذ من الذي **﴿ قال ﴾** فان عمر على العاشر بأقل من ما نتي درهم لم يأخذ. شينا وان علم أن له في منزله مالا لا يحق الأخذ انما ثبت باعتبار المال المروور به عليه لحاجته الى الحماية وهذا غير موجود فيها في بيته وصره عليه لم يبلغ نصابا وهذا اذا كان المسافر مسلما أو ذميا **﴿ قال ﴾**

ان المضارب له حق قوى يشبه الملك فانه شريك في الربح واذا صار المال عروضا بملك
التصرف على وجه لو تهاور بالمال لا يمل عليه فكان حضور المضارب كحضور المالك . وجه
قوله الآخر ان المضارب أمين في المال كالتبضع والأجير وانما فوض اليه التجارة في المال
لأداء الزكاة والزكاة تستدعي نية من عليه فان كان قوله الثاني في المبداء لا يأخذ منه
أيضا فلا حاجة إلى التبرع وان لم يرجع في المبداء فوجه الفرق ان المأذون يتصرف لنفسه
حتى اذا لحقت المدة لا يرجع به على المولى فكان في أداء ما يجب في كسبه كالمالك بخلاف
المضارب فانه نائب في التصرف يرجع بما يلحقه من المدة على رب المال فلا يكون له ولاية
أداء الزكاة **قال** **﴿** واذا مر على الباشر بمال ومعه براءة بغير اسمه يقول هذه براءة
من عاشر كذا مر به رجل كان هذا المال معه مضاربة في يده فان حلف على ذلك كف
عنه لانه أخبر بخبر محتمل وهو أمين فيصدقه على ذلك كقولنا ادبها الى المسكين **قال** **﴿**
وان مر به على عاشر الخواارج فشره لم يحسبه له عاشر أهل المدل قال لان ذلك لا يجزئه
من زكاته ومناه أنهم يأخذون أموالنا بطريق الاستحلال لا بطريق الصدقة ولا
يصرفونه مصارف الصدقة وصاحب المال هو الذي عرض ماله للاخذ بالمرور عليه فلا
يسقط به حق عاشر أهل المدل في الأخذ منه **قال** **﴿** ولا يجزى في الزكاة عتق رقبة
ولا الحج ولا قضاء دين ميت ولا تكفيله ولا بناء مسجد **والأصل** فيه أن الواجب فيه
فعل الاتيان في جزء من المال ولا يحصل الاتيان إلا بالتخليك فكل قرينة خلت عن التخليك
لا تجزى عن الزكاة واعتاق الرقبة ليس فيه تملك شيء من البذل لان البذل يمتنع على ملك
المولى ولهذا كان الولاء له وكذلك الحج فان ما يفتقه الحاج في الطريق لا يملكه غيره وان
أصبح رجلا فالجاء بفق على ملك الحجوج عنه ذلك المال وكذلك قضاء دين الميت فانه لا يملك
الميت شيئا وما يأخذه صاحب الدين بأخذه عوضا عن ملكه وكذلك تكفين الميت فانه ليس
فيه تملك من الميت فانه ليس من أهل الملك ولا من الورثة لانهم لا يملكون ما هو
مشغول بحاجة الميت وكذلك بناء المسجد ليس فيه تملك من أحد **قال** **﴿** ولا يعطى
من الزكاة كافر إلا عند زفر رحمه الله تعالى فانه يجوز دفعها الى الذمي وهو القياس لان
المقصود اغناء الفقير المحتاج على طريق التبرع وقد حصل **﴿** ولنا **﴿** قوله صلى الله عليه
وسلم خذها من أغنيائهم وردها في فقرائهم فذلك تخصيص على الدفع الى فقراء من

تؤخذ من أغنيائهم وهم المسلمون **قال** **﴿** ولا بأس بأن يدين به حائبا منقطعاً أو غائبا أو
مكاتباً لان التخليك على سبيل التبرع يحصل به والمكاتب من مصارف الصدقات بالنص .
قال الله تعالى وفي الرقاب والشارعين وفي سبيل الله ويدخل في هذا الحاج المنقطع أيضاً ثم هو
بتمزلة ابن السبيل وابن السبيل من مصارف الصدقات وكذلك يقضى دين مفرم بأمره ويجوز
ذلك اذا كان المدون فقيراً لأنه ملكه أولاً ثم يقضى دينه بأمره عليه . ألا ترى أن من أمر
انساناً بقضاء دينه كان له أن يرجع عليه اذا قضاها ولا يكون ذلك إلا بعد التخليك منه **قال** **﴿**
ويجزئه أن يعطى من الواجب جنساً آخر من المكمل والموزون أو العروض أو غير ذلك بقيمة
وهذا عندنا وقد بناء **قال** **﴿** وإن أعطى من جنس ماله وكان من الأموال الربوية فلا معتبر
بالتبعية عندنا خلافاً لفر رحمه الله تعالى . يأنه اذا كان له مائتا درهم نهبه فآدى منها أربعة
درهم جيداً تبلغ قيمتها خمسة نهبه لا يجوز عندنا إلا عن أربعة دراهم وعلى قول زفر رحمه
الله تعالى يجوز عن الكل لأن في القيمة وفاء بالواجب ولا ريب بين الله تعالى وبين العبد ولكننا
نقول ليس للجودة قيمة في الأموال الربوية عند مقابلتها بجنسها وأداء أربعة جيداً كإدائه أربعة
نهبية فلا تجزئه إلا عن مثل وزنه **قال** **﴿** رجل له على آخر دين فنصدق به عليه بنوى أن
يكون من زكاة ماله لا يجزئه إلا عن مقدار الدين ان كان المدون فقيراً لأن الواجب في المال
العين جزء منه والدين أنقص في المالية من العين ولا يجوز أداء الناقص عن الكامل فان أود
الحيلة فالوجه أن يتصدق عليه بقدر الزكاة من العين ثم يسترده من يده بحساب دينه
وكذلك أداء زكاة الدين عن دين آخر لا يجوز بأن كان له مائتا درهم على رجل وخمسة على
فقير فأبرأه من تلك الخمسة بنوى به زكاة المائتين لم يجزئه لأن هذا الدين يتعين بالقبض وما أبرأ
الفقير منه لا يتعين فكان دونه في المالية ولأن مبادلة الدين بالدين لا يجوز **قال** **﴿** الحق الشاهد
فكذلك في حقوق الله تعالى ولو اوجب من كل دين جزء منه فأما اذا كان الدين كله على
الفقير فوجهه له أو أبرأه منه بنوى عن زكاة ذلك الدين يجزئه لان الواجب جزء من ذلك
الدين وقد أوصله الى مستحقه فيجوز وهو كالموهب التصالب الدين كله من الفقير **قال** **﴿**
وان كان المدون غنياً فوجهه ماله بعد وجوب الزكاة قال في الجامع يضمن مقدار الزكاة
للفقراء **قال** في نوادر الزكاة لا يضمن شيئاً لأن وجوب الأداء يثبت على القبض وهو لم
يقبض شيئاً وفي رواية الجامع قال صار مسهلماً حتى الفقراء بما صنع فهو كالمووجب الزكاة

عليه في مال عين فوهبه لنفي وهذا أصح لأنه تصرف بجعل قابضاً حكماً كالشترى إذا أعتق العبد المشتري قبل القبض يصير قابضاً وأما مال المضاربة فعلى رب المال زكاة رأس المال وحصته من الربح وعلى المضارب زكاة حصته من الربح إذا وصلت يده إليه أن كان نصاباً أو كان له من المال ما يثم به النصاب عندنا. وللشافعي رحمه الله تعالى ثلاثة أقاويل في نصيب المضارب قول مثل قولنا وقول أن زكاة ذلك على رب المال لأنه موقوف لحقه حتى لا يظهر الربح ما لم يصل إليه رأس المال ولأن الربح تبع وزكاة الأصل عليه فكذلك التبع وقول آخر أنه لا زكاة في نصيب المضارب على أحد لأنه متردد بينه وبين رب المال يسلم له أن يبق كله ويكون زاب المال أن هلك بعضه فهو نظير كسب المكاتب فليس فيه زكاة على أحد لأنه متردد بينه وبين المولى وفي الحقيقة هذه المسئلة بناء على أصله أن استحقاق المضارب الربح بطريق الجمالة لا بطريق الشركة إذ ليس له رأس مال ولا بطريق الأجرة لأن عمله غير معلوم عند السقف والجمالة لا تملك إلا بالقبض كالمالاة لامل الصدقات ولنا في أن المضارب شركة في الربح فذلك رب المال نصيبه من الربح في حكم الزكاة فكذلك المضارب لأن مطلق الشركة تقتضي المساواة وبين أن الوصف أن رأس ماله السمل ورأس مال الثاني المال والربح يحصل بهما فقد تحققت الشركة وقد نصا في العقد على هذا ونصيهما معتبر بالاجماع والدليل عليه أن المضارب يملك المطالبة بالتقسمة وتميز به نصيبه ولا حكم للشركة إلا هذا واستدل الشافعي رحمه الله تعالى بما لو اشترى بألف المضاربة عبيد كل واحد منهما يساوي ألفاً فإنه لا شيء على المضارب هنا والربح موجود ولكننا نقول عند زفر رحمه الله تعالى يجب عليه الزكاة في نصيبه وكذلك عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لأنهما يريان قسمة الرقيق إما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فلا يرى قسمة الرقيق فكل واحد من العبيدين في حق المضارب مشغول برأس المال كأنه ليس معه غيره فلا يظهر الربح حتى أن في حق رب المال لما كان كشيء واحد كان عليه زكاة رأس المال وحصته من الربح وقال في يأخذ العاشر من مال الصبي الحرني إذا مر به عليه إلا أن يكونوا لا يأخذون من مال صبيتنا شيئاً وكذلك المكاتب لأن الأخذ منهم بطريق المجازاة فتعاقبهم بمثل ما يعاملوننا به كما يتنا فيما دون النصاب **قال** وإذا مر التاجر على العاشر بالزمان والبطيخ والقتاء والسفرجل والنبث والتين قد اشتراه للتجارة وهو يساوي نصاباً لم يشتره في قول أبي حنيفة رحمه الله

تعالى ولكن يأمره بأداء الزكاة بنفسه وعندهما يشتره لأن الزكاة تجب في هذه الأموال إذا كانت للتجارة والعاشر يأخذ الزكاة الواجبة فيأخذ من هذه الأموال كما يأخذ من سائر الأموال وإنما يأخذ لحاجة صاحب المال إلى حاجته وذلك موجود في هذه الأشياء ولأن حنيفة رحمه الله تعالى حرمان أحداهما أن حق الأخذ للعاشر باعتبار المال المورود به عليه خاصة وهذه لأشياء لا تبيح حولا فلا تجب الزكاة فيها إلا باعتبار غيرها مما لم يبر به عليه فهو نظير ما لو مر عليه بما دون النصاب وقال في بيتي ما يثم به النصاب والثاني أن العاشر يأخذ من عين ما يثم به عليه وليس بحضرة فقراء يصرفه إليهم ولا يمكنه أن يدخره إلى أن يأتيه الفقراء لأن ذلك يفسد قفلنا لا يأخذ منه شيئاً ولكن يأمره بالأداء بنفسه وكذلك لا يأخذ من الذبي والحربي أما على الأول فظاهر وكذلك على الطريق الثاني لأنه ليس بحضرة من المغالبة من يصرف إليهم المأخوذ **قال** وكان من الذي على العاشر بالخر والخنازير للتجارة عشر الخمر من قيمتها ولم يشتر الخنازير ورواه في الخبر عن إبراهيم وكان مسروق يقول يأخذ من عين الخمر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن من على العاشر بالخنازير وحدها لم يأخذ منه شيئاً وإن من بهامع الخمر أخذ منها جميعاً من القبيحة وكأنه جعل الخنازير في هذا نية للخمر وهو نظير مذهبه في وقف المنقول أنه لا يجوز إلا نية للمعاملة وجه قوله أن كل واحد منهما مال في حق أهل الذمة يضمن بالائلاف له وجه ظاهر الرواية ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه بلغه أن عماله يأخذون العشر من خمر أهل الذمة فقال ولهم يومها وخذوا العشر من أثمانها ثم الخمر عين هو قريب من المالية في حق المسلمين لأن العنبر قبل التخمير كان مالا وهو بمرض المالية إذا تخلل بخلاف الخنزير فإنه ليس له عريضة المالية في حق المسلمين والعاشر مسلم فلذلك لا يأخذ منها **قال** رجل له مائتا درهم مكنت عنده أشيرته وهما لرجل ودفعها إليه ثم رجس فيها قال يستأنف لها الحول من وقت رجوعه فيها لأن ملكه زل بالهبة والتسليم ولم يبق شيء مما انقص عليه الحول له ولا تصور بقاء الحول إلا بمحل **قال** وإن مكنت عند اللوهور له سنه ثم رجس فيها لم يكن على واحد منهما زكاة تلك السنة أعلى الواهب فلأنها لم تكن في ملكه في الحول وأما على اللوهور له فلأن مال الزكاة استحق من يده بغير اختياره وليستوى أن كان رجوع الواهب بقضاء أو بغير قضاء عندنا **وقال** زفر رحمه الله تعالى أن كان رجوعه بقضاء

فكذلك وان كان رجوعه بنير قضاء القاضي فلي الموهوب له زكاة تلك السنة وقال سفيان الثوري رضي الله عنه ليس للواهب أن يرجع في مقدار الزكاة لأنها صارت مستحقة للفقراء وتعلق حق الفقراء بالموهوب بنع الواهب من الرجوع كما لو جله الموهوب له مرهونا. وجه قول زفر رحمه الله تعالى أن الرجوع اذا كان بنير قضاء فالموهوب له ازال ملكه باختياره بعد وجوب الزكاة فيضمن الزكاة كما لو وهبه ابتداء ألا ترى أنه لو كان في مرضه كان معتبرا من ثلث ماله. وجه قولنا أن حق الواهب مقصور على الدين وفي مثله القضاء وغير القضاء سواء لأنها فصل بدون القاضي عين ما يأمر به القاضي لو وفدا الامر اليه والموهوب له نظر لنفسه حين لم ير في الخصومة فائدة فلم يكن متلقيا حق الفقراء وان كان في مرضه ففيه روايتان كلاهما في كتاب الحبة والاصح أنه يعتبر من جميع ماله سواء رجع قضاء أو بنير قضاء. قال: وإذا أخرجت الأرض المشربة طعنا فباعه قبل أن يؤدي عشره غاما بالمشتر والطعام عند المشتري فان شاء أخذ عشر الطعام من المشتري ورجع المشتري على البائع بمشتر الثمن وان شاء أخذ من البائع لأن على أحد الطريقين الحب ينبت على الحقلين عشره للفقراء وتسعة أعاره للمالك فلم ينفذ به في مقدار المشر فكان للمصدق أن يأخذ المشر من المشتري قبل الاقتراق وبعد الاقتراق بخلاف زكاة السائمة. وعلى الطريق الثاني يجب ابتاء المشر الى الفقراء من غير اعتبار حال من يجب عليه فكان الدين هو المقصود فلا يطل الحق عنه بالبيع بخلاف الزكاة فان القفل هو المقصود فيه بدليل اعتبار حال من يجب عليه وان شاء أخذ من البائع لانه لا يلاقيه محل حق الفقراء. قال: وإذا باع الأرض وفيها زرع قد أدرك فمشر الزرع على البائع لأن حق الفقراء قد ثبت في الزرع وهو ملك البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بنفس الخروج كما قال الله تعالى وما أخرجنا لكم من الأرض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بالأدراك قال الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وعند محمد رحمه الله تعالى بالاستحكام وذلك كله حصل في ملك البائع وهو ثما أرضه فوجب عليه عشره واما المشتري فقد استحقه عوضا عما أعطى من الثمن فلا شيء عليه فان باعها والزرع بقل فمشره على المشتري اذا حصده بعد الادراك لان وجوب المشر في الحب وانفاذه كان في ملك المشتري وهو ثما أرضه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشر مقدار البقل على البائع لأن ذلك القدر من الثما حصل في ملكه اما عشر الحب فلي المشتري وكذلك ان باع الزرع وهو

فصل فان فصله المشتري في الحال فالمشر على البائع وان تركه على الأرض باذن البائع حتى استحصدا المشر على المشتري وكذلك كل شيء من الثمار وغيره مما فيه المشر به صاحبه في أول ما يطلع فان قطعه المشتري فالمشر على البائع وان تركه باذن البائع حتى أدرك فالمشر على المشتري وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشر مقدار الطلع والبقل على البائع والزيادة على المشتري. وراجل مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى ان بائعا الحب وأدراك الثمار يزداد الثما فيزداد الواجب لأنه يسقط ما كان حيا أو يتحول الى غيره وعند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى الحب هو المقصود فاذا انفسد كان الواجب فيه دون غيره وانفاذه كان في ملك المشتري فلها كان المشر عليه. قال: وإذا اشترى أرض عشر أو خراج للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة عندنا. وعند محمد رحمه الله تعالى ان عليه زكاة التجارة مع المشر والخراج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى ووجهه أن المشر على الخارج والزكاة عليها عين مال التجارة وهو الأرض فلم يجتمع في محل واحد فوجب أحدهما لا يجمع وجوب الآخر كالدن مع المشر. وجه ظاهر الرواية أن المشر والخراج مؤنة الأرض النامية. ألا ترى أنه ثبت لعشر الأرض وخراج الأرض وكذلك الزكاة وظيفة المال النامي وهي الأرض فكل واحد منهما يجب حقا لله تعالى فلا يجب بسبب ملك مال واحد فحقان لله تعالى كما لا يجب زكاة السائمة وزكاة التجارة باعتبار مال واحد وإذا ثبت أنه لا وجه للجمع بينهما قلنا المشر والخراج صار وظيفة لازمة لهذه الأرض لا يسقط بإسقاط المالك وهو أسن ثبوتاً من زكاة التجارة التي كان وجوبها بنبته. فلها بقيت عشرية وخراجية كما كانت. قال: وان اشترى دارا للتجارة خال عليها الحول زكاهما من قيمتهما ما تعلق بربية الدار حق آخر لله تعالى وهي وسائر المروض سواء. قال: ولا يجمع المشر والخراج في أرض واحدة عندنا وقال ابن أبي ليلى في الأرض الخراجية يجب أداء المشر من الخارج منها مع الخراج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى واستدلاني ذلك بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ما أخرجت الأرض ففيه المشر ولان المشر مع الخراج حقان اختلفا معل ومستحقا وسببا فان الخراج في ذمة المالك مصروف الى المقاتلة والمشر في الخارج مصروف الى الفقراء فوجب أحدهما لا ينفى وجوب الآخر كالدين مع المشر ثم الخراج بمنزلة الأجرة للأرض ولهذا لا يجب الا في الأراضي المفتوحة عبوة ووجوب الأجرة لا ينفى وجوب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب عشر الارضين

قال في الاصل في وجوب المشر قوله تعالى أغفوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض قبيل المراد بالمكسوب مال التجارة ففيه بيان زكاة التجارة والمراد بقوله ومما أخرجنا لكم من الارض المشر . وقال الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقال صلى الله عليه وسلم ما أخرجت الارض ففيه المشر ثم الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كل ما يستنبت في الجنان ويقصد به استغلال الارض ففيه المشر الحبوب والبقول والرباط والرياحين والوسمة والزعفران والورد والورس في ذلك سواء وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقد روى أنه حين كان والياً بالبصرة أخذ المشر من البقول من كل عشر دسجبات دسجة وأخذ فيه أبو حنيفة بالحديث العام ما سقت السماء ففيه المشر وما أخرجت الارض ففيه المشر وكان يقول المشر مؤنة الارض النامية كالخراج فكأن هذا كله يد من ثمار الارض في وجوب الخراج فكذلك في وجوب المشر والمستثنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خمسة أشياء السعف فانه من أغصان الاشجار وليس في الشجر شيء والتين فانه ساق للعب كالشجر للبار والحشيش فانه ينبت من الارض ولا يقصد به استغلال الارض والطرفاء والقصب فانه لا يقصد استغلال الارض بهما عادة والمراد بالقصب القارسي فأما قصب السكر ففيه المشر وكذلك على قولها اذا كان يتخذ منه السكر وكذلك في قصب الذريرة المشر . وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه ليس فيه شيء والاصل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن ما ليست له ثمرة باقية مقصودة فلا شيء فيه كالبقول والخضر والرياحين انما المشر فيها له ثمرة باقية مقصودة واحتجوا فيه بمحدث موسى بن طلحة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضر اوات صدقة وتأويله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صدقة تؤخذ أي لا يأخذ العاشر من الخضر اوات اذا مر بها

عليه ثم قال ما كان ثامناً عادة تيسر وجوده على التني والفقير فلا يجب فيه حق الله تعالى كما لا يجب الزكاة في الصبوة والمطبخ والحشيش وانما يجب حق الله تعالى فيما يزر وجوده فيثاله الاغنيا دون الفقراء كالسواهم ومال التجارة فكذلك ثامناً له ثمرة باقية يزر وجوده فأما الخضر اوات والرياحين فتأفة عادة ولهذا أوجبنا في الزعفران ولم نوجب في الورس والوسمة لانه لا ينفع بهما انتفاعاً عاماً أو يوسف رحمه الله تعالى أوجب في الحناء لانه ينفع به انتفاعاً عاماً ولم يوجب فيه محمد رحمه الله تعالى لانه من الرياحين وفي الثوم والبصل روايتان عن محمد رحمه الله تعالى قال في احدى الروايتين هما من الخضر فلا شيء فيهما وفي الرواية الاخرى قال نعمان في الكليل ويقيان في ابدى الناس من حول الى حول فيجب فيهما المشر والبطيخ والقثاء والخيار لا شيء فيهما عندهما لانها من الرطاب وبزرها غير مقصود فلا يكون معتبراً وكذلك في الثمار قال لا شيء في الكثرى والوخ والشمس والاجاص وما يجفف منها لا يعتبر وأوجبنا في الجوز واللوز المشر وفي التمسق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب المشر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجب ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى المشر يجب في القليل من الخارج وكثيره ولا يعتبر فيه النصاب لمعوم الحديثين كما روينا ولان النصاب في أموال الزكاة كان معتبراً لحصول صفة النفي للمالك بها وذلك غير معتبر لاجباب المشر فان أصل المال هنا لا يعتبر فهو وخمس الركاز سواء والاصل عندهما انه لا يجب المشر فيها دون خمسة أوسق مما يدخل تحت الوسق والوسق ستون صاعاً خمسة أوسق ألف ومائتان واحتجوا به بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة وأبو حنيفة يقول تأويل الحديث زكاة التجارة فانهم كانوا يبايعون بالأوساق كما ورد به الحديث فقيمة خمسة أوسق مما تدره ثمرة ثامناً حق مالي وجب لاجباب الله تعالى فيعتبر فيه النصاب كالزكاة وهذا لان القليل ثامناً عادة وهو غير شرعاً ومروءة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال المشر مؤنة الارض الثامنة وباء خارج الخارج قل أو أكثر نصيب الارض ثامنة فيجب المشر كما يجب الخراج ثم المذهب عند محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان ما يحرم التفاضل فيه بالبيع يضم بعضه الى بعض ولا يحرم التفاضل فيه كالخطة والشعر لا يضم بعضه الى بعض لانهما مختلفان فيعتبر كالنصاب من كل واحد منهما كالسواهم . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الكل اذا أدرك في وقت واحد يضم بعضه الى بعض لأن المشر وجوبه

باعتبار منعمة الارض فاذا أدركت في وقت واحد فهي منفعة واحدة فيضم بعضها الى بعض كأموال التجارة . واذا تفرقت الاراضي لرجل واحد فالرؤى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن ما كان من عمل عامل واحد يجمع وما كان من عمل عامين يمتد فيه النصاب في كل واحد منهما على حدة فانه ليس للامال ولاية الأخذ بما ليس في عمله وما في عمله دون النصاب . والمرؤى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضم بعض ذلك الى البعض لا يجاب الشر لان المالك واحد ووجوب الشر عليه فكان مراد محمد رحمه الله تعالى من هذا فيما بينه وبين الله تعالى فأما في حق الأخذ للعامل فلي ماقاله أبو يوسف رحمه الله تعالى وإن كانت الارض مشتركة بين جماعة فأخرجت طعاما فلي قول محمد رحمه الله تعالى يشر ان بلغ نصيب كل واحد منهم خمسة أوسق كما بينا في السواثم . وقال أبو يوسف اذا كان الخارج كله خمسة أوسق ففيه الشر لانه لا يعتبر بالمالك في الشر وإنما يعتبر بالخارج حتى يجب الشر في الاراضي الموقوفة التي لا مملك لها ثم الشر يجب فيها سبعة السماء أوسق سيجاً فأما ما سقى بغرب أو دالية أو ساية ففيه نصف الشر وبه ورد الاثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما سقته السماء ففيه الشر وما سقى بغرب أو دالية ففيه نصف الشر وفي رواية ما سقى بماء أو سيجاً ففيه الشر وما سقى بالرشاء ففيه نصف الشر وعلى يدض مشايخنا بقلة المؤنة فيها سبعة السماء وكثرة المؤنة فيها سقى بغرب أو دالية وقالوا لكثرة المؤنة تأثير في نقصان الواجب وهذا ليس بقوى فان الشرع أوجب الحس في الغنائم والمؤنة فيها أعظم منها في الزراعة ولكن هذا التقدير شرعي فنتبه ونعقد فيه المصلحة وإن لم تقف عليه وكان ابن أبي ليلى يقول لا عشر الا في الحنطة والشعير والذبيب والنخز اذا بلغ خمسة أوسق لظاهر الحديث الخاص فان اعتبار الوسق للنصاب دليل على أنه لا يجب الا فيا يدخل تحت الوسق . قال . واذا أخرجت الارض المشرية طعاما وعلى صاحبها دين كثير لم يسقط عنه الشر وكذلك الخراج لان الدين يمدد غنى المالك بما في يده وقد بينا أن غنى المالك غير معتبر لا يجاب الشر . قال . وإن كانت الارض لمساكن أو صبي أو مجنون وجب الشر في الخارج منها عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا شيء في الخارج من أرض المسكبات والشر عنده قياس الزكاة لا يجب الاعتبار بالمالك أما عندنا فالمرء مؤنة الارض النامية كالخراج والمساكن والحر فيه سواء وكذلك الخارج من الاراضي الموقوفة على الرباطات والمساجد

يجب فيها الشر عندنا . وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب الا في الموقوفة على أقوام بأعيانهم فليس كالملاك أما الموقوفة على أقوام بغير أعيانهم فلا شيء فيها . قال . وجب استئجار أرضاً من أرض الشر وزرعها قال عشر ما خرج منها على رب الارض بالنما ما بلغ سواء كان أقل من الاجر أو أكثر في قول أبي حنيفة . وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى الشر في الخارج على المستأجر . وجه قولهما ان الواجب من الخارج والخارج كله للمستأجر فكان الشر عليه كالخراج في بدل المستعير للأرض وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول وجوب الشر باعتبار منعمة الارض والمنفعة سملت للاجر لانه استحق بدل المنفعة وهي الاجرة وحكم البديل حكم الاصل اما المستأجر فانما سملت له المنفعة بدووض فلا عشر عليه كالمشتري للزروع ثم الشر مؤنة الارض النامية كالخراج وخراج أرض المؤاجر على المؤاجر فكذلك الشر عليه اما اذا أعار أرضه من مسلم فالشر على المستعير في الخارج عندنا . وقال زفر رحمه الله تعالى على العير وقاسه بالخارج وقال حين ساط المستعير على الانتفاع بالارض فكانه انتفع به بنفسه ولكننا نقول منعمة الارض سملت للمستعير بغير عوض ووجوب الشر باعتبار حقيقة المنفعة حتى لا يجب ما لم يحصل الخارج بخلاف المستأجر فان سلامة المنفعة له كان بدووض وبخلاف الخراج فان وجوبه باعتبار التمكن من الانتفاع وقد تمكن العير من ذلك ثم محل الخراج الذمة ولا يمكن ايجابه في ذمة المستعير لانه ليس له حق لازم في الارض ومحل الشر الخارج وهو مستحق للمستعير فان كان أعار الارض من ذمي فالمرء على العير لان الشر صدقة لا يمكن ايجابه على الكافر والمعير صار مفوضاً حق الفقراء بالاغارة من الكافر فكان ضامناً للشر . قال . مسلم اشترى من كافر أرض خراج فهي خراجية عندنا . وقال رحمه الله تعالى نصير عشرة لان في الخراج معنى الصغار وهذا لا يبدأ به السلم فكذلك لا يبقى بعد الاسلام اذا أسلم مالكة أو باعه من مسلم وقاس خراج الارض بخراج الرؤس ولكننا نستدل بمحدث ابن مسعود رحمه الله تعالى أنه كان له أرض خراج بالسواد فكان يؤدى فيها الخراج وكذلك روى عن الحسن بن علي وأبي هريرة رحمه الله تعالى ثم معنى الصغار في ابتداء وضع الخراج دون البقاء كما أن معنى العقوبة في ابتداء الاسترقاق دون البقاء حتى اذا أسلم الرقيق بقي رقيقاً بخلاف خراج الرؤس فانه ذل ابتداء وبقاء فلذا لا يبقى بعد الاسلام والرجوع في معرفة ما قلنا على

المقام كالغرات ودجلة وجيحون فهي عشرة وان شق لها نهر من بعض الانهار الخراجية
فهي خراجية لان الخراج لا يوظف على السلم الا بالترامه فاذا ساق الى ارضه ماء الخراج
فبها ملتزم للخراج فيلزمه والا فلا وأما ارض السواد والجبل فهي ارض خراج وحد السواد
من المذيب الى عقبة حلوان ومن التثلية الى عبادان لان عمر رضى الله عنه حين فتح السواد
وظف عليها الخراج وبث لذلك عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان **قال** وكل بلدة
فتحها الامام غنوة وقبراً ثم من بها على أهلها فهي ارض خراج لان ابتداء الوظيفة فيها على
الكافر ولا يمكن إيجاب الشر لانها صدقة والكافر ليس من أهلها فيوظف الخراج عليها
ولان خراج الاراضي تبع لخراج الجاهم والذي اذا جعل داره يستأجر أو احيا أرضاً ميتة
بأذن الامام فليطه فيها الخراج لا يتنا **قال** واذا قال صاحب الارض قد أدت المشرق الى
المساكين لم يقبل قوله وان حلف على ذلك لان حق الاخذ فيه الى السلطان فكان نظير
زكاة السوائم على ما بينا **قال** وان وضع الشر أو الزكاة في صنف واحد من غير أن يأتي
به السلطان وسعه ذلك فباينه وبين الله تعالى واعلم أن مصارف الشر والزكاة ما يتلى في
كتاب الله عز وجل في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية وللتاس كلام
في الفرق بين الفقير والمساكين فروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الفقير
هو الذي لا يسأل والمساكين هو الذي يسأل قال الله تعالى في صفة الفقراء لا يسألون الناس الخفا
قيل لا الخفا ولا غير الخاف وفي المسكين قال الله تعالى ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً
وفقياً وأسيراً وقد جاء يسأل وقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
ان الفقير هو الذي يسأل ويظهر افتقاره وحاجته الى الناس قال الله تعالى وانتم الفقراء
والمساكين هو الذي به زمانة لا يسأل ولا يبطى له قال الله تعالى أو مسكيناً ذا متربة أى لاصفا
بالتراب من الجوع والحرى فالحاصل ان المذهب عندنا ان المسكين أسوأ حالا من الفقير وعند
الشافعي رحمه الله تعالى الفقير أسوأ حالا من المسكين وبين أهل اللغة فيه اختلاف ومن قال
بان المسكين أسوأ حالا قال الفقير الذي يملك شيئاً ولكن لا يفتنيه **قال** الراعي
أما الفقير الذي كانت حلولته وفق الديال فلم يترك له سيد
والمساكين من لا يملك شيئاً ومن قال الفقير أسوأ حالا من المسكين قال المسكين من يملك
مالاً يفتنيه قال الله تعالى أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر وقال الرازي

هل لك في أجر عظيم تؤجره ثبت مسكيناً كثيراً عكسه

• عشر شياء سمعه وبصره •

والفقير الذي لا يملك شيئاً شق من انكسار فقار الظهر والحديث يشهد لهذا وهو ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم اجني مسكيناً وأبتي مسكيناً واحشرفي في زمرة
المساكين فائدة هذا الخلاف انما تطرق في الوصايا والارواق أما الزكاة فيجوز صرفها الى
صنف حد عندنا فلا يظهر هذا الخلاف . والمالين عليها وهم الذين يستعملهم الامام على
جميع الصدقات ويعطيهم مما يجمعون كفائهم وكفاية أعوانهم ولا يقدر ذلك بالشئ عندنا
خلالاً للشافعي رحمه الله تعالى لانهم لما فرغوا أنفسهم لمل الفقراء كانت كفائهم في مالهم ولهذا
يأخذون مع النبي ولولاك ما جرمه قبل أن يأخذوا منه شيئاً سقط حقهم كالضارب اذا هلك
مال المضاربة في يده بعد التصرف وكانت الزكاة حجة عن المؤمنين لانهم تأبون عن الفقراء
بالقبض . وأما المؤلفة فزعمهم فكانوا قوماً من رؤساء العرب كانوا سفيان بن حرب وصفوان
ابن أمية وعينبة بن حصن والافرع بن حابس وكان يعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يرض الله
سما من الصدقة يؤلفهم به على الاسلام فقبل كانوا قد أسلدوا وقبل كانوا وعدوا أن يسلموا
قال قيل كيف يجوز أن يقال بأنه يصرف اليهم وهم كفارهم فلنا الجهاد واجب على الفقراء
من المسلمين والاغنياء لدفع شر المشركين فكان يدفع اليهم جزءاً من مال الفقراء لدفع
شرهم وذلك قائم مقام الجهاد في ذلك الوقت ثم سقط ذلك السهم بوفاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم هكذا قال الشعبي انقضى لرشا بوفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى
أنهم في خلافة أبي بكر رضى الله تعالى عنه استقبلوا الخط لنصيبهم فقبل لهم وجأوا الى عمر
فاستقبلوا خطه فأبى ومزق خطه في بكر رضى الله تعالى عنه وقال هذا شئ كان يعطيك
رسول الله صلى الله عليه وسلم تأليفاً لكم وأما اليوم فقد أعز الله الدين فان تبم على
الاسلام ولا فينبأ وينتكم السيف فدادوا الى أبي بكر رضى الله تعالى عنه وقالوا له أنت
الخليفة أم عمر بذلت لنا الخط ومزق عمر فقال هو ان شاء ولم يخالفه . وأما قوله تعالى وفي
الرقاب فالمراد اعانة المكاتبين على أداء بدل الكتابة بصرف الصدقة اليهم عندنا . وقال
مالك رحمه الله تعالى المراد أن يشتري بالصدقة عبداً فيعتقه وهذا فاسد لأن التملك لا بد
منه وما يأخذه بائع العبد عوض عن ملكه والبعد يمتنع على ملك المولى فلا يوجد التملك

والدليل عليه ما روى أن رجلاً قال أي رسول الله دلي على عمل بدخلي الجنة فقال فك الرقة وأعطى النسيئة قال أوليسوا يا رسول الله قال لا فك الرقة أن تمين في عتقه . وأما قوله تعالى والناظرين فهم المديونون الذين لا يملكون نصاباً فاضلاً عن دينهم . وقال الشافعي رحمه الله تعالى المراد من تحمل غرامة في اصلاح ذات البين واطفاء النائرة بين القبيلتين . وأما قوله تعالى وفي سبيل الله فهم قراء النزاة هكذا قال أبو يوسف . وقال محمد بن قيس الحلي المقطع بهم لما روى أن رجلاً جعل يبرأ له سبيل الله فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحمل عليه الحاج وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الطاعات كلها في سبيل الله تعالى ولكن عند اطلاق هذا اللفظ المقصود بهم النزاة عند الناس . ولا يصرف الى اغنياء من النزاة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى . واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لغني إلا الحسنة وذكر من حملهم النازي في سبيل الله تعالى ولكننا نقول المراد الذي بقوة البدن والقدر على الكسب انما يكون بالبدن لا بملك المال بدليل الحديث الآخر وردها في فقرائهم . وأما بن السبيل فهو المقطع عن ماله لبعده منه والسبيل الطريق فكل من يكون مسافراً على الطريق يسمى ابن السبيل كمن يكون فقيراً أو غنياً يسمى ابن الفقر وابن النسي وابن السبيل غني ملكاً حتى تجب الزكاة في ماله ويؤمر بالأداء اذا وصلت يده اليه وهو فقير بدأ حتى تصرف اليه الصدقة للحال لحاجته . ثم هؤلاء الاصناف مصارف الصدقات لا مستحقون لها عندنا حتى يجوز الصرف الى واحد منهم . وقال الشافعي رحمه الله تعالى هم مستحقون لها حتى لا يجوز ما لم تصرف الى الاصناف السبعة من كل صنف ثلاثة واستدل بالآية وتحدث إن الله تعالى لم يرض في الصدقات بقسمة ملك مقرب ولا نبي مرسل حتى تولى قسمتها من فوق سبعة أوقعة واعتبر أمر الشرع بأمر العباد فان من أوصي بثلث ماله هؤلاء الاصناف لم يجز حرمان بعضهم فكذلك في أمر الشرع ولنا . قوله تعالى وإن تحفظوا وتؤتوها للقراء فهو خير لكم . وقال صلى الله عليه وسلم لما رضى الله عنه وردها في فقرائهم وبعث عمر رضي الله عنه بصدقة الى بيت أهل رجل واحد هكذا نقل عن ابن عباس وحذيفة بن اليمان رضي الله عنهما وقد بينا أن المقصود اغناء المحتاج وذلك حاصل بالصرف الى واحد وبه فارق أوامر العباد لأن للمعتبر فيها اللفظ دون المعنى فقد تقع خالية عن حكمة حميدة بخلاف أوامر الشرع أمالاً لا بالآية فقد قال ابن عباس

رضي الله عنه المراد بان المصارف مال أنهم انصرفت أجزاء كان الله تعالى أمره باستقبال الكسبة في الصلاة واذا استقبل جزءاً كان مثلاً لا لأمر . ألا ترى أن الله تعالى ذكر الاصناف بأوصاف تنبي عن الحاجة فمرقنا ان القصور سدغة المحتاج . قال ولا يجوز تسجيل عشر مالم يزرع وعشر تمر لم يخرج أما تسجيل عشر التمار قبل ظهور الطلع فلا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره في الاملاء قال لأنه لم يبق بينه وبين الوجوب الا مجرد مضي الزمان فهو كتمجيل الزكاة بعد كمال النصاب وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى قال لا السبب الموجب لم يوجد لأن الموجود ملك رقاب التخييل وهو ليس بسبب للعشر حتى لو قطعوا لم يلزمه شيء وتسجيل الحق قبل وجود سبب وجوبه لا يجوز كتمجيل الزكاة قبل تمام النصاب أما تسجيل عشر الزرع قبل الزراعة فلا يجوز بالاتفاق لأن الأرض ليست بسبب لوجوب العشر وقد بقي بينه وبين الوجوب عمل سوى مضي الزمان وهو الزراعة وبعد نبات الزرع يجوز تسجيل بالاتفاق وأما بعد مازرع قبل أن يثبت فيجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لم يبق بينه وبين وجوب العشر الا مضي الزمان ولا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأن السبب لم يوجد لأن الحب في الأرض كفو في الحب ليس بسبب لوجوب العشر . قال ولا يعطى زكاته وعشره ولده ورلد ولده وأبويه وأجداده وكل من ينسب الى المؤدى بالولادة أو ينسب اليه بالولادة ولا يجوز صرف الزكاة اليه لأن تمام الايتاء باقطاع منفعة المؤدى عمادى والمنافع بين الآباء والأبناء متصلة . قال الله تعالى أبؤكم وأبائؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نقداً فريضة فلم يتم الايتاء بالصرف اليهم فلما من سواهم من القرابة فيتم الايتاء بالصرف اليه وهو أفضل لما فيه من صلة الرحم . قال ولا يعطى مدبره وعبيده وأم ولده لأنهم مملوكه كسبهم له وكذلك لا يعطى مكاتبه لأن كسب المكاتب دائر بينه وبين المولى فلم يتم الايتاء بالصرف اليه وهذا بخلاف مالودع الى مكاتب غني لأن هناك الايتاء تم باقطاع منفعة المؤدى عمادى ولم يثبت فيه للمكاتب ملك ولا بد للحال وكذلك لا يصرف الى زوجته لأن الايتاء لا يتم قال الزوجة من وجه زوجها قال الله تعالى ووجدك عالة فأنقذني قبل بما لخذ بك . وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز بناء على أن شهادة الزوج لزوجته جائزة فأما المرأة فلا تعطى لزوجها في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعطى . واستدلوا بحديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود رحمهما

الله تعالى فانها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدق على زوجها فقال يجوز ذلك
أجران أجر الصدقة وأجر الصلة ولانه لاحق للزوجة في مال زوجها فيم الاتا كآبهم بالصرف الى
الاخوة بخلاف الزوج يصرف الى زوجته على ما بينا. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لزوجته
أصل الولاد ثم ما ينفرع من هذا الأصل يمنع صرف زكاة كل واحد منهما الى صاحبه فكذلك
الأصل. ألا ترى أن كل واحد منهما منهم في حق صاحبه لا يجوز شهادته له وإن كل واحد
منهما يوث صاحبه من غير حجب كما بالولاد وحديث زينب رضي الله عنها بحول على صدقة
التطوع فقد روي أنها كانت امرأة ضيقة اليد تمل للناس وتصدق من ذلك وبه نقول انه
يجوز صرف صدقة التطوع لكل واحد منهما الى صاحبه وكذلك لو أعطى غنياً أو ولداً
صغيراً لفتي مع علمه بمحاله لا يجوز لأن مصرف الصدقات للفقراء بالنص فان صرف الى زوجة
غنى وهي فقيرة أو الى بنت بالغة التي وهي فقيرة جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى لانه صرفها الى الفقير واستحقاقها النفقة على التي لا يخرجها من ان تكون مصرفاً
كأخت فقيرة لفتي فرض عليه نفقتها وأبو يوسف رحمه الله تعالى قال لا يجوز لانها مكفية المؤنة
باستحقاقها النفقة على التي بالانفاق فهو أنظر ولد صغيراً لفتي وكذلك لو صرف الى هاشمي أو
مولى هاشمي وهو يعلم بمحاله لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لمحمد ولا لآل
محمد وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الأرقم بن أبي الأرقم على
الصدقات فاستنبح أبا رافع فجاءه فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا رافع إن الله تعالى
كره لبي هاشم غسالة الناس وإن مولى القوم من أنفسهم وهذا في الواجبات فاما في
التطوعات والوقف فيجوز الصرف اليهم وذلك مروى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى في التوارد لأن في الواجب المؤدى يظهر نفسه باسقاط الفروع فيستأنس المؤدى
بتزلة الماء المستعمل وفي النفل يتبرع بما ليس عليه فلا يتدنس به المؤدى كمن تبرد بالماء فان
أعطاه غنياً وهو لا يعلم بمحاله فانه يجزى إن وقع عنده انه فقير أو سأله فأعطاه أو كان جالساً
مع الفقراء أو كان عليه زى الفقراء ثم تبين انه غنى جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى ولم يجز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الشافعي رضي الله عنه لأن الخطأ ظهر
له يبين لأن المصرف في الصدقات الفقراء دون الأغنياء فلا يجوزته كمن توضع بالماء ثم تبين
انه نجس أو قضى القاضي في حادثة باجتهاد ثم ظهر نص بخلافه ولا في حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى أن الواجب عليه الصرف الى من هو فقير عنده وقد قبل فيجوز كما اذا صلى الإنسان
الى جهة بالتحري ثم ظهر الامر بخلافه وهذا لأن النوى والفقير لا يوقف عليهما وقف لا يفت
الإنسان على غنى نفسه فضلاً عن غيره والتكليف إنما يثبت بحسب الواسع بخلاف الأصناف
عما يوقف على حقيقته وكذلك يوقف على نجاسة الماء وطهارته وإن تبين أنه دفع الى أبيه وأبائه
جاز في ظاهر الرواية عندهما وذكر ابن شجباع رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
انه لا يجوز. وجه تلك الرواية ان السب مما يحكم به ويمكن معرفته حقيقة فيقتبين
الخطأ يقتين كما لو ظهر أنه عبده أو مكاتبه. وجه ظاهر الرواية حديث ممن بن يزيد رضي
الله عنه قال دفع أبي صدقة الى رجل ليصرفها وبقرها على المسكين فأعطاني فلما رآه
أني في يدي فقال ما بالاك أردت يا بني فقلت ما أنا بالذي أوده عليك فأخصمني الى رسول
الله صلى الله عليه وسلم فقال يا من لك ما أخذت ولا يزيدك ما توتيت فقد جاوز الصرف
الى الولد عند الاشتباه وكان المني فيه وهو أن الصرف الى الولد قرينة دليل التطوع فأقام
النبي صلى الله عليه وسلم الأكثر مما هو مستحق عن المؤدى عند الاشتباه مقام الكمال في
حكم الجواز وكذلك اذا تبين أن المدفوع اليه هاشمي فهو على هاتين الروايتين وإن تبين
أن المدفوع اليه ذي فبو على هاتين الروايتين أيضاً لأن الكفر يحكم به ويوقف على حقيقته
وإن تبين أن المدفوع اليه حرى قال في كتاب الزكاة يجوز. وتأويله أنه اذا كان مستأمناً
في دارنا فهو كالذي وأبو يوسف رحمه الله تعالى ذكر في جامع البراءة عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أنه لا يجوزته لأن التصديق على الحرى ليس بقرينة أصلاً فلا يمكن أن يقام مقام
ما هو قرينة عند الاشتباه وقاله ويكره أن يعطى رجلاً من الزكاة ما تبي درهم اذا لم يكن
عليه دين أو له عيال وإن أعطاه جاز وعند زفر رحمه الله تعالى لا يجوزته اعطاه المائتين وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس باعطائه المائتين اليه إنما يكره أن يعطيه فوق المائتين
وزفر رحمه الله تعالى يقول غنى المدفوع اليه يقرن بقضيه وذلك مانع من جوازه ولكننا نقول
الغنى يحصل بالملك وذلك حكم يثبت بعد قبضه فلم يقرن الغنى بالدفع والقبض فلا يمنع الجواز
ولكن يقرنه متصلاً به لا وجوب الكراهة للقرن كمن صلى وبقره نجاسة جازت الصلاة
للوقوف على مكان طاهر وكان مكروها للقرن من النجاسة وأبو يوسف يقول جزء من
المائتين مستحق لحاجته لئلا والباقي دون المائتين فلا يثبت به صفة التي إلا أن يعطيه فوق

الماتين ثم النبي الذي يثبت به حرمة أخذ الصدقة أن يملك مائتي درهم أو ما يساويها فضلا عن حاجته عندنا . وقال سفيان الثوري أن يملك خمسين درهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان صاحب عيال لا تنفيه المائتان جاز صرف الزكاة إليه وإن كان يملك المائتين لقيام حاجته كإبْن السبيل تصرف إليه الزكاة وإن كان مالكا للمال . وسفيان رحمه الله تعالى استدلل بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من سأل الناس وهو غني عن المسئلة جاءت مسألته يوم القيامة خدوشا أو غوشا أو كدوشا في وجهه قيل وما النبي يارسول الله قال أن يملك خمسين درهما . وتأويله عندهما في حرمة السؤال والطلب وبه نقول قال صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله تعالى عنه ما أتاك من هذا المال من غير طلب ولا استشراف غنخه فإنه مال الله تعالى يؤتيه من يشاء . وضم السؤال لقوله صلى الله عليه وسلم السؤال آخر كسب البعد أي بقي في ذل إلى يوم القيامة وإن كان قادرا على الكسب وليس له عيال ولا مال يجوز صرف الزكاة إليه عندنا ولا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لنبي ولا لذي مرة سوى . وتأويله عندنا حرمة الطلب والسؤال . ألا ترى إلى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقسم الصدقات فقام إليه رجلان يسألانه فظفر بهما وأرهما جلدين فقال أما إنه لاحق لكما فيه وإن شئنا أعطيتكما مئنة لاحق لكما في السؤال . ألا ترى أنه جواز الاعطاء لهما وقيل كان الحكم في الاستدعاء أن حرمة الأخذ كانت متعلقة بقوة البدن ثم انسخ يملك خمسين ثم انسخ ذلك واستقر الأمر على ملك النصاب وإنما حملناه على هذا ليكون الناسخ أخف من المنسوخ كما قال الله تعالى نأت بجير منها أو مثارا . قال . رجل له على رجل دين فتصدق به على آخر عن زكاة ماله وأمره بقبضه فقبضه أجزاء لأنه في القبض وكيله فتدين للقبوض ملكا لصاحب المال فكانه قبض بنفسه ثم صرف إليه بنية الزكاة فيكون مؤديا الدين دون الدين . قال . رجل تصدق على رجل بدراهم من ماله عن زكاة مال رجل بغير أمره ثم علم بعد ذلك ورضي به لم يجزه من زكاته لأن رضاه في الانتهاء إنما يؤثر فيما كان موقوفا عليه والصدقة عن المتصدق كان تاما غير موقوف فلا يؤثر فيه رضا الآخر به وإن كان تصدق عليه بأمره أجزاء لأنه يصير مستقرضا المال منه إن شرط له الرجوع عليه أو مستوهبا منه إن لم يشترط له ذلك والفقير يكون نائبا عنه في القبض قبضه أو لولاهم نفسه بخلاف ما إذا أعدم

الامر في الاستدعاء ثم لا يرجع المؤدى على الأمر هنا إلا بالشرط بخلاف الأمور بقضاء الدين فهناك أمره أن يملك ما في ذمته بما يؤدي فله حق الرجوع عليه بدون الشرط وهنا لا يصير ملكا منه شيئا في ذمته بما يؤدي . يوضح الفرق بينهما أن هناك هو مطالب بقضاء الدين يجبر عليه في الحكم فهو بالأداء بأمره سقطت عنه هذه المطالبة فثبت له حق الرجوع عليه وهنا من عليه الزكاة لا يطالب بأداء الزكاة ولا يجبر عليه في الحكم فلا يثبت للمؤدى بأمره حق الرجوع عليه إلا بالشرط كن قول لغيره عوض هبني من مالك لفلان فعوضه لا يرجع إلا بالشرط . قال . رجل له مائتا فقبض حنطة للتجارة قيمتها مائتا درهم فخل الحول عليها ثم رجعت قيمتها إلى مائة درهم فإن أراد أداء الزكاة من الدين تصدق بربع عشرها خمسة أفقرة بالأفاق وإن أراد أداء الزكاة من القيمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يؤدي خمسة دراهم معتبرا وقت الوجوب وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يؤدي درهين ونصفا معتبرا وقت الأداء فالاصل عندهما أن الواجب جزء من الدين وهو ربع الدراهم في الأثر هاتوا ربع عشر أموالكم ولأن الواجب فيها هو مملوك له وهو الدين إلا أن له ولاية نقل الحق من الدين إلى القيمة باختياره فمعتبر قيمة الدين وقت الاختيار زائداً كان أو ناقصاً وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الواجب عند حلول الحول إما ربع عشر الدين أو ربع عشر القيمة يتبين ذلك باختياره والخير بين الشئتين إذا أدى أحدهما تبين ذلك من الأصل وأجابه والدليل على هذا أن تأثير القيمة في إيجاب الزكاة هنا أكثر من تأثير الدين حتى إذا كل النصاب من حيث القيمة يجب الزكاة سواء كان كاملا من حيث الدين أو لم يكن وقد فرع على هذه المسئلة بابا في الجامع فإذا زاد على هذا فيما أملتناه في شرح الجامع وقررنا الفرق بين حقوق الله تعالى وحقوق العباد على أصل الكل . قال . والمشر واجب في قليل البسل وكثيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت في أرض المشر كما هو مذهبه في باب البسر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس فيها دون خمسة أوسق من البسل المشر ومراعاة من هذا اللفظ أن تبلغ قيمته قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يدخل تحت السوق فالخالص أن ما لا يدخل تحت السوق كالقطن والزعفران والسكر والبسل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تعتبر القيمة فيه وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه خمسة أمثال أعلى ما يقدر به ذلك الشيء في القطن يعتبر خمسة أحوال وفي الزعفران خمسة أمانان وفي السكر كذلك وفي البسل

خمسة أفران والفرق ستة وثلاثون رطلاً فخمسة أفران تكون تسعين مثلاً هكذا ذكره في نوادر هشام . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الامالى أن في المسل المتبر عشرة أراطل وروى عشر قرب كما ورد به الحديث . وجه قول محمد رحمه الله تعالى أن غير المنصوص عليه قياس على المنصوص عليه لمبنى مؤثر يجمع بينهما والمنصوص عليه خمسة أوسق فيها يدخل تحت الوسق لأن الوسق أعلى ما يقدر به ذلك الجنس فكذلك في كل مال يمتد فيه خمسة أمثال أدنى ما يقدر به وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول نصب النصاب بالراى لا يكون ولكن فيها فيه نص يمتد بالمنصوص وما لا نص فيه المتبر هو القيمة كما في عروض التجارة مع السواهم في حكم الزكاة . قال رجل له أرض عشرة وفيها نخل لا يعلم به صاحبها فجاء رجل وأخذ عليها فهو لصاحب الأرض وفيه العشر وإن كانت لم تغد لتلك أما كونه لصاحب الأرض فلا أنه صار محرراً له بملكه فكانت بده اليه أسبق حكماً فيكون هو أولى بملكه وهذا بخلاف الطير إذا فرخ في أرض رجل فجاء رجل وأخذ فهو للأخذ لأن الطير لا يفرخ في موضع ليركبه بل ليطيره إذا قوى على ذلك فلم يصر صاحب الأرض محرراً للفرخ بملكه فكان للأخذ كما إذا اجتمع في أرض فاجتمع منها الحيا والطير فهو لصاحب الأرض الأرض محرراً له بملكه كالأرض إذا اجتمع في أرض فاجتمع منها الحيا والطير فهو لصاحب الأرض ووجوب العشر عليه باعتبار أنه نماء في أرض العشر . وقال في كتاب الزكاة إذا وجد الجوز أو اللوز في جبل ففيه العشر وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يفي فيه لانه مباح كالصيد والعشر فيها يكون من نماء أرض العشر . وجه ظاهر الرواية أن الوجود نماء كله فلا يفرق في وجوب حق الله تعالى بين أن يكون في ملكه أو في غير ملكه الخمس المأدان . قال ومن أحب أرضاً بئنة فهي له إذا كان باذن الامام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي له سواء أذن له الامام أولاً لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم من أحب أرضاً بئنة فهي له . وفي هذا اللفظ لبان السبب في لسان صاحب الشرع كقول صلى الله عليه وسلم من ملك ذا رحم محرم منه فهو حر وقال صلى الله عليه وسلم ألا إن عادى الأرض لله ورسوله ثم هي لكم متى وبعد وجود الاذن من صاحب الشرع لا حاجة الى اذن أحد من الأئمة وأبو حنيفة استدلل بقوله صلى الله عليه وسلم ليس لاحدكم الا ما طابت به نفس امامه فبين هذا الحديث شرط الملك وهو اذن الامام كائين بما ورد السبب وهو

الاحياء والحكم بعد وجوب السبب يتوقف على وجود شرطه ثم الناس في الموات من الاراضي سواء فلم يشترط فيه اذن الامام أدى الى ابتعاد المنازعة والخصومة بينهم فيها فكل واحد منهم يرغب في احياء ناحية وجعل التدبير في مثله الى الأئمة يرجع الى للصلحة لما فيه من اطفاء نائرة الفتنة وهذه المسئلة تعود في كتاب الشرب مع بيان حد الموات فا زاد على هذا بينه هناك ان شاء الله تعالى

باب ما موضع فيه الجنس

(قال) من اصاب ركازاً وسه أن يتصدق بجنسه على الساكين وإذا اطعم الامام على ذلك أمضى له ما صنع لأن الجنس حق الفقراء والساكين وقد أوصاه الى مستحقه وهو في اصابة الركاز غير محتاج الى حياية الامام فكان هو حق الحكم كركازة الاموال الباطنة وإن كان محتاجاً الى جميع ذلك وسه أن يمسكه لنفسه لقول على رضي الله تعالى عنه وإن وجدتها في قرية غربت على عهد فارس فغصبها لنا وأربعة أخماس لك وستمنها لك أى تعطيك الجنس منها أيضاً ولأن وجوب الجنس في المصاب باعتبار أنه مما أوجب عليه المسلمون فلا يكون الوجوب على المصيب خاصة فهو في كونه مصرفاً كثيراً ولو رأى الامام أن خمس الغنائم أن يصرفها الى الغنائم لحاجتهم وسه ذلك فكذلك هذا المصيب في الجنس وإن تصدق بالجنس على أهل الحاجة من أولاده وآبائه جاز لأنه لما جاز له وضعه في نفسه عند حاجته في آبائه وأولاده أولى وهو نظير خمس الغنائم إذا رأى الامام أن يضعه في أولاد الغنائم وآبائهم . قال وما جبي من الخراج فهو لجميع المسلمين يعطى الامام منه أعظم الغفلة وفي نواب السليين . والحاصل أن ما يجبي الى بيت المال أنواع أربع . أحدها الجنس ومصرفه ما قال الله تعالى وأعدوا أنما غنمتم من شئ فإن لله خمس الآية قال عطاء بن أبي رباح سهم الله وسهم الرسول واحد . وقال قتادة ذكر اسم الله تعالى لانتاح السكلام فكان الخمس يسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خمسة ثم سقط سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بموته عنه . وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو مصرف الى كل خليفة بعده لأهم تأييد مناه به محتاج الى ما كان محتاجاً اليه من جوائز الوفود والرسول . ولنا أن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين ما دفعوا هذا السهم لأنفسهم وكان لرسول

فكذلك وإن كان رجوعه بنير قضاء القاضي فعلى الموهوب له زكاة تلك السنة وقال سفيان الثوري رضى الله عنه ليس الواهب أن يرجع في مقدار الزكاة لأنها صارت مستحقة للفقراء وتعلق حق الفقراء بالموهوب يمنع الواهب من الرجوع كما لو جمل الموهوب له مرهوناً وجه قول زفر رحمه الله تعالى أن الرجوع إذا كان بنير قضاء فالموهوب له أزال ملكه باختياره بعد وجوب الزكاة فيضمن الزكاة كما لو وجهه ابتداء ألا ترى أنه لو كان في مرضه كان متباً من ثلث ماله وجه قولنا أن حق الواهب مقصور على العين وفي مثله القضاء وغير القضاء سواء لانهما فصلا بدون القاضي عين ما يأمر به القاضي لو وفا الأمر إليه والموهوب له نظر لنفسه حين لم ير في الخصومة قائمة فلم يكن متلفاً حق الفقراء وإن كان في مرضه فبغير روايتان كلاهما في كتاب الهبة والاصح أنه يعتبر من جميع ماله سواء رجع قضاء أو بنير قضاء **وقال** وإذا أخرجت الأرض الشربة طعاماً فباعه قبل أن يؤدي عشره فجاء العاشر والطعام عند المشتري فإن شاء أخذ عشر الطعام من المشتري ورجع المشتري على البائع بشر الثمن وإن شاء أخذ من البائع لأن على أحد الطرفين الحب ينبت على الحقيق عشره للفقراء وتسعة أعشاره للمالك فلم ينفذ فيه في مقدار المشر فكان للمصدق أن يأخذ العشر من المشتري قبل الاقتراع وبعد الاقتراع بخلاف زكاة السائمة وعلى الطريق الثاني يجب إتياء العشر إلى الفقراء من غير اعتبار حال من يجب عليه فكان العين هو المقصود فلا يبطل الحق عنه بالبيع بخلاف الزكاة فإن الفعل هو المقصود فيه بدليل اعتبار حال من يجب عليه وإن شاء أخذ من البائع لا تلافه محل حق الفقراء **وقال** وإذا باع الأرض وفيها زرع قد أدرك ففسر الزرع على البائع لأن حق الفقراء قد ثبت في الزرع وهو ملك البائع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى بنفس الخروج كما قال الله تعالى وما أخرجنا لكم من الأرض وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى بالادراك قال الله تعالى وآواحقه يوم حصاده وعند محمد رحمه الله تعالى بالاستحكام وذلك كله حصل في ملك البائع وهو ثمن أرضه فوجب عليه عشره وأما المشتري فقد استحقه عوضاً عما أعطى من الثمن فلا شيء عليه فإن باعها والزرع قبل ففسره على المشتري إذا حصده بعد الإدراك لأن وجوب المشر في الحب وانقاده كان في ملك المشتري وهو ثمن أرضه وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشر مقدار البقل على البائع لأن ذلك التقدر من الباء حصل في ملكه أما عشر الحب فعلى المشتري وكذلك إن باع الزرع وهو

قصيل فإن قصله المشتري في الحال فالمشر على البائع وإن تركه على الأرض باذن البائع حتى استحصده فالمشر على المشتري وكذلك كل شيء من الثمن وغيره بما فيه المشر يبيعه صاحبه في أول ما يبيع فإن قطعه المشتري فالمشر على البائع وإن تركه باذن البائع حتى أدرك فالمشر على المشتري وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى عشر مقدار الطلع والبقل على البائع والزيادة على المشتري وحاصل مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى أن بائناً بالحب وادراك الثمن يزداد الثمن فيزداد الواجب لأنه يسقط ما كان واجباً أو يتحول إلى غيره وعند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى الحب هو المقصود فإذا انقصد كان الواجب فيه دون غيره وانقاده كان في ملك المشتري فلهذا كان المشر عليه **وقال** وإذا اشتري أرض عشر أو خراج للتجارة يمكن عليه زكاة التجارة عندنا وعند محمد رحمه الله تعالى إن عليه زكاة التجارة مع المشر والخراج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى ووجهه أن المشر حله الخارج والزكاة محلها عين مال التجارة وهو الأرض فلم يجتمع على واحد فوجب أحدهما لا يمنع وجوب الآخر كالدين مع المشر وجه ظاهر الرواية أن المشر والخراج مؤنة الأرض النامية ألا ترى أنه يقال عشر الأرض وخراج الأرض وكذلك الزكاة وظيفة المال النائي وهي الأرض فكل واحد منهما يجب حقاً لله تعالى فلا يجب بسبب ملك مال واحد حقان لله تعالى كما لا يجب زكاة السائمة وزكاة التجارة باعتبار مال واحد وإذا ثبت أنه لا وجه للجمع بينهما تنافى المشر والخراج صار وظيفة لازمة لهذه الأرض لا يسقط باسقاط المالك وهو أسبق ثبوتاً من زكاة التجارة التي كان وجوبها بنية فلهذا أقيمت عشرية وخراجية كما كانت **وقال** وإن اشتري داراً للتجارة خال عليها الحول زكاتها من قيمتها ما تعلق برقية الدار حق آخر لله تعالى وهي وسائل العروش سواء **وقال** ولا يجتمع المشر والخراج في أرض واحدة عندنا وقال ابن أبي ليلى في الأرض الخراجية يجب أداء المشر من الخارج منها مع الخراج وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى واستدلوا في ذلك بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم ما أخرجت الأرض فبغير المشر ولأن المشر مع الخراج حقاناً اختلفاً معلوماً ومستحقاً وسبباً فإن الخراج في ذمة المالك مصروف إلى المقاتلة والمشر في الخارج مصروف إلى الفقراء فوجب أحدهما لا يثنى وجوب الآخر كالدين مع المشر ثم الخراج بمنزلة الأجرة للأرض ولهذا لا يجب إلا في الأراضي المفتوحة عنوة ووجوب الأجرة لا يثنى وجوب

الزكاة بنفسه يتضمن عزل الوكيل فلا يثبت حكمه في حقه قبل العلم به ولأنه كان من قصد وفعل من الموكل فهو كالنصرح بالعزل وتقريره لو كبل قضاء الدين إذا قضى الموكل بنفسه ثم قضى الوكيل فإن علم بأداء الموكل فروضاً من والألم يضمن شيئاً أما على رواية الزيادات قال هو مأمور بدفع المال إلى الفقير على وجه يكون صدقة وقرينة أداء الموكل بنفسه لا يثبت هذا المعنى فلا يوجب عزل الوكيل فكان هو في الأداء ممثلاً أمره فلا ضمان عليه سواء علم بأدائه أو لم يعلم بخلاف المأمور بقضاء الدين فإنه مأمور بأن يملكه ماله فذمه بما يدفع إليه وذلك لا يتصور بعد قضاء الموكل بنفسه الدين فكان قضاءه عزلاً للوكيل ولكن لا يثبت حكمه في حقه قبل العلم به دعماً للضرر عنه فلما أبو حنيفة رحمه الله تعالى قال هو مأمور بأداء الزكاة وقد أدى غير الزكاة فكان مخالفاً ضماناً بيانه أن موجب أداء الزكاة سقوط الفرض عن ذمته وقد سقط أداء الموكل بنفسه فلا يتصور استقامته بأداء الوكيل وكان أداء الموكل عزلاً للوكيل من طريق الحكم لقوات المحل وذلك لا يخالف بالعلم والجمل كالوكيل يبيع العبد إذا أعتق الموكل العبد انزل الوكيل علم به أو لم يعلم بخلاف الوكيل قضاء الدين فإنه مأمور بأن يعمل المؤدى مضموناً على التقابض على ما هو الأصل بأن الديون تقضى بأمتثلها وذلك لا يتصور بعد أداء الموكل فلم يكن أداءه وجباً لعزل الوكيل حكماً يوضح الفرق أن هناك لو لم نوجب الضمان على الوكيل لجهله بأداء الموكل لا يلحق الموكل فيه ضرره فإنه يتمكن من استرداد المقبوض من التقابض ويضمنه إن كان هالكا وهنالك لم نوجب الضمان أدى إلى إلحاق الضرر بالموكل لأنه لا يتمكن من استرداد الصدقة من الفقير ولا تضمينه والضرر مدفوع فلهذا أوجبنا الضمان بكل حال **وقال** رجل دفن ماله في بعض بيوتة فنسيه حتى مضى على ذلك سنون ثم تذكر فغلبه الزكاة لما مضى بخلاف ما إذا دفنه في الصحراء لأن البيت حرز قائمون فيه يكون في يده حكماً وقيام الملك واليد تمنع أن يكون المال تالوا فاما الصحراء فليس بحرز فانقسم به بده حين عدم طريق الوصول إليه وهو العلم فكان تالوا يوضحه أن المدفون في بيته يتيسر طريق الوصول إليه ينش كل جانب منه بخلاف المدفون في الصحراء وكذلك لو أودعه عند انسان ثم نسيه ان كان المودع من معارفه فغلبه الزكاة لما مضى ان تذكره وان كان ممن لا يعرفه فلا زكاة عليه فيما مضى لما يتنا من يسر الوصول إليه وتقدره والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

باب المادان وغيرهما

اعلم أن المستخرج من المادان أنواع ثلاثة منها جامد بذوب وينطبخ كالذهب والفضة والحديد والرصاص والنحاس ومنها جامد لا يذوب بالذوب كالخشب والنورة والكحل والزبدنيخ ومنها مانع لا يجمد كالسائل والزئبق والنفط فاما الجامد الذي يذوب بالذوب ففيه الجنس عندنا وقال الشافعي رحمه الله تعالى فيما سوى الذهب والفضة لا يجب شيء وفي القمح والفضة يجب ربع العشر والتصاب عذبه معتبر حتى إذا كان دون المائتين من القضة لا يجب شيء وفي اعتبار الحول له وجهان أحدهما قوله صلى الله عليه وسلم في الرقة ربع العشر وهو اسم للذهب والفضة وفي الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطى بلال بن الحارث مائة التبيلة وهي يؤخذ منها ربع العشر بلال هذا المعنى فيه أنه مباح لمحرزه يذوق فكان لمن وجده ولا شيء فيه كالصيد والغلب والحشيش وهذا لأن الناس في المباحات سواء وأما ما يظهر التقوم فيها بالحرز فالتحرز إلا أن الزكاة واجبة في الذهب والفضة باعتبار أعيانها دون سائر الجواهر بشرط تكميل التصاب والحول على أحد الوجهين وفي الوجه الآخر قال **رحمته** على هذا المعنى قبل أخذه واعتبار الحول لحصول البقاء وهذا كله بناء على أن لا يثبت فيه بخلاف الكثر فإنه كان في يد أهل الحرب حتى **رحمته** الزكاة وجب فيها الجنس ولم يؤخذ خلفاء مكانه حتى **رحمته** فلهذا يؤخذ الجنس فاما الذهب والفضة من المدفون فحدثت عبرة الزمان من غير أن كان في يد فقير كالحطب والحشيش هو واجبنا احتجوا بحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عن **رحمته** صلى الله عليه وسلم أنه قال وفي الركاك الجنس واسم الركاك يتناول الكثر والمعدن **رحمته** لا نة عبارة عن الآيات **رحمته** قال **رحمته** في الأرض إذا أتته والمال في المعدن مثبت **رحمته** موفى الكثر ولما قيل يارسول الله وما الركاك قال الذهب والفضة الذين خلقهم الله في **رحمته** رضى يوم خلقها ولما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يوجد في الحرب المادى قال **رحمته** وفي الركاك الجنس فطفت الركاك على المدفون فلم أن المراد بالركاك المعدن والمعنى فيه أن **رحمته** هذا مال نفيس مستخرج من الأرض فيجب فيه الجنس كالكثر وهذا لأن المعنى الذي لا **رحمته** وجب الجنس في الكثر موجود في المعدن فإن الذهب والفضة

تحدث في المدن من عروق كانت موجودة حين كانت هذه الارض في يد أهل الحرب
ثم وقعت في يد المسلمين بايجاف الخيل فملق حق مصارف الخس بترك المروق فيثبت
فيما يحدث منها فكان هذا والكثير سواء. من هذا الوجه ثم يستوى ان كان الواجد حراً
أو عبداً مسلماً أو ذنباً صبيحاً أو بالنساء رجلاً أو امرأة فانه يؤخذ منه الخس
والباقي يكون للواجد سواء وجده في أرض الشر أو أرض الخراج لان استحقاق هذا
المال كاستحقاق النسيئة ولجميع من سبنا حق في النسيئة اما سبهاً واما وضغاً فان
الصبي والبعد والتمس والمرأة يرضع لم اذا قالوا ولا يبلغ بنصيبهم السهم تحرقاً عن
المساواة بين التابع والتبوع وهنا لازم للواجد في الاستحقاق حتى يستبر التفاضل
فليد ان الباقي له. والذي روى أن عبداً وجد جرة من ذهب على عهد عمر رضي الله عنه
فدعى ثمنه منه وأعتقه وجعل ما بقي منه لبيت المال. تأويله انه كان وجده في دار رجل فكان
لصاحب الخطة ولم يبق أحد من ورثته فليد صرفه الى بيت المال ورأى للصحة في أن
يعطى ثمنه من بيت المال ليوصله الى النقي وأما الجامد الذي لا يذوب بالذوب فلا شيء
فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في الحجر ومعلوم انه لم يرد به اذا كان للتجارة وانما
أراد به اذا استخرجه من معدنه فكان هذا أصلاً في كل ماهو في معناه. وكذلك
الغائب الذي لا يجود أصلاً فلا شيء فيه لان أصله الماء والناس شركاء فيه شرعاً قال صلى
الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث في الماء والكسب والنار فما يكون في معنى الماء وهو انه
يقود من عينه ولا يستخرج بالملاج ولا يجود كان ملحاً بالماء فلا شيء فيه قال صلى الله عليه وسلم
الرجل في المادون يوماً ثم جاء آخر من التمد فعمل فيها حتى أصاب المال أخذ منه خمسة
والباقي لثاني دون الأول لان الواجد هو الثاني والمدن لمن وجده فاما الأول فمخاف للارض
لاواجد للمدن وبحفر الارض لا يستحق المدن وقد جاء في الحديث الصبي لمن أخذه لا
لمن أناره والأول كالشبر والثاني كالأخذ فكان المأخوذ له قال صلى الله عليه وسلم في السمك
والقؤل والنسر يستخرج من البحر شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف
في النسر الخس وكذلك في القؤل عنده ذكره في الجامع الصغير أما السمك فهو من
الصبيد وليس في صيد البر شيء على من أخذه فكذلك في صيد البحر وأما الذئب والقؤل
فقد احتج أبو يوسف رحمه الله تعالى بما روى أن إبلي بن أمية كتب الى عمر بن الخطاب

رضي الله عنه يسأله عن نهر وجد على الساحل فكسب اليه في جوابه انه مال الله يؤتيه
من يشاء وفيه الخس ولان نفيس ما يوجد في البحر معتبر بنفيس ما يوجد في البر وهو الذهب
والفضة فيجب فيه الخس. وأبو حنيفة ومحمد استدلا بما روى عن ابن عباس رضي الله عنه
انه قال في النهر انه شيء دسره البحر فلا شيء فيه وحديث عمر بمحول على الجيش دخلوا
أرض الحرب فيصبيون النهر في الساحل وعدنا في هذا الخس لانه غنيمة ثم وجوب
الخس فيها يوجد في الر كالمس لا يوجد ذلك الذي في الموجود في البحر وهو انه كان
في يد أهل الحرب وقع في يد المسلمين بايجاف الخيل والركاب وما في البحر ليس في يد
أحد قط لان نهر الماء يمنع قبر غيره ولهذا قال مشايخنا لو وجد الذهب والفضة في قبر
البحر لم يجب فيها شيء. ثم الناس تسكوا في القؤل فقل ان مطر الريح يقع في الصد فيصير
القؤل أقل أصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان الصد حيوان تخلق فيه القؤل
وليس في الحيوان شيء وظاهر طي المسك يوجد في البر الفة لاشيء فيه وكذلك النهر قليل
انه ثبت ثبت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل انه شجرة تسكر فيصيرها الموج
فيقيها على الساحل وليس في الاشجار شيء وقيل انه شيء دابة في البحر وليس في أخاه
الدواب شيء قال صلى الله عليه وسلم في البافوت والزمرد والفيروزج يوجد في المدن أو الجبل
شيء لانه جامد لا يذوب بالذوب ولا ينطبع بالطبع كالتراب وليس في التراب شيء فكذلك
ما يكون في معناه لا يكون فيه شيء ولانه حجر وليس في الحجر صدفة وان كان بعض الحجر
اضواً من بعض وأما الزئبق اذا أصيب في معدنه ففيه الخس في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله
تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله لاشيء فيه ربحي عن أبي يوسف ان أبا حنيفة كان يقول لاشيء
فيه وكنت أقول فيه الخس فلم أزل به أناظره وأقول انه كالرصاص حتى قال فيه الخس ثم
رأيت أن لاشيء فيه فصار الحاصل ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الاخر وهو
قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد وفيه الخس وعند أبي يوسف في قوله الاخر وهو
قول أبي حنيفة الاول لاشيء فيه قال لانه يبيع من عينه ولا ينطبع بنفسه فهو كالنهر
والنقط وجه قول من أوجب الخس انه يستخرج بالملاج من عينه وينطبع مع غيره فكان
كالفضة فانها لا ينطبع ما لم يخالطها شيء ثم يجب فيها الخس فهذا مثله قال صلى الله عليه وسلم
الرجل الركام من الذهب والفضة والجواهر مما يليه انه قديم فاستخرجه من أرض الفلاة ففيه

الحسن وما بقي فهو له فهذا على وجهين اما ان يكون فيه من علامات الاسلام كالمصنف والدرهم المكتوب عليه كلمة الشهادة فيكون بمنزلة اللقطة فعليه ان يعرفها أو يكون فيه شيء من علامات الشرك كالصليب فيخلف فيه الحسن لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما يوجد في الارض الميتة فهو لقطة تعرف وما يوجد في الخرب العادي ففيه وفي الركاز الحسن ولانه اذا كان فيه شيء من علامات الشرك عرفناه من وضع أهل الحرب وقع في أيدي المسلمين بإيجاف الخيل والركاب ففيه الحسن واذا كان فيه شيء من علامات الاسلام عرفناه من وضع المسلمين ومال المسلم لا يفتن والموجود في باطن الارض كالموجود على ظاهرها فان لم يكن به علامة يستدل بها فهو لقطة في زماننا لان العهد قد تقدم والظاهر أنه لم يبق شيء مما دفعه أهل الحرب ويستوى ان كان الواجد ذميا أو كتابيا أو صيبا أو حرا أو مسلمانا وقد يتناهى في المدن فكذلك في اللقطة وكذلك في الركاز **قال** وان وجده في دار رجل فان قال صاحب الدار انا وضعت فانقول قوله لانه في يده وان تصادقا على أنه ركاز ففيه الحسن والباقي لصاحب الخطة سواء كان الواجد ساكنا في الدار بإجارة أو أجرة أو شراء وصاحب الخطة هو الذي أصاب هذه القيمة بالنسيئة حين افتتحت البلدة فنسي صاحب الخطة لان الامام يحيط لكل واحد من الغائبين حينما يكون له فان كان هو باقيا أو وارثه دفع اليه والا فهو لا نصيب مالك برف لهذه القيمة في الاسلام وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الباقي للواجد قال أئستحسن ذلك وأجعل الموجود في الدار والارض كالموجود في المفاضة بانه ان الواجد هو الذي أظهره وحازه ولا يجوز أن يقال إن الامام قد ملكه صاحب الخطة في القسمة لأن الامام عادل في القسمة فلوجدها ملكا للسكر من لم يكن عدلا هذا معنى الاستحسان واذا لم يملكه بقي على أصل الإباحة فمن سبق بدعاليه كان أحق به فاما وجده قولها فاروى أن رجلا أتى على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بألف وخمسمائة درهم وجدها في خربة فقال علي ان وجدتها في أرض يؤدي خراجها قوم فهم أحق بها منك وان وجدتها في أرض لا يؤدي خراجها أحد فخصمها لنا وأربعة أخماسك وهذا مراد محمد من قوله وهذا قياس الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه والمضى فيه ان صاحب الخطة ملك القيمة بالخيار فلاك ظاهرها وباطنها ثم المشتري ثم يملك بالمقد فيملك الظاهر دون الباطن كن اصطاد سمكة فوجد

في باطنها لؤلؤة فهي له بخلاف ما لو اشترى سمكة واذا لم يملك المشتري عليه بقي على ملك صاحب الخطة ثم الامام وأمور بالعدل بحسب الامكان فإذ ذاك ليس في وسعه ولا تقول الامام يملكه السكر بالقسمة بل يقطع مزاحمة ساثر الغائبين عن تلك القيمة وقرر يده فيها وتقرر يده في الحل بوجوب يده على ما هو موجود في الحل فصار مملوكا له بالخيار على هذا الطريق **قال** مسلم دخل دار الحرب بأمان فوجد ركازا فان كان وجده في دار بعضهم رده عليه لان ما في الدار في يد صاحب الدار وهو قد ضمن بمقد الأمان ان لا يخرجهم فليسه الوفاء بما ضمن وان كان وجده في الصحراء فهو له لانه مباح ليس في يد أحد منهم فلا يكون هو في أخذه غادرا بهم كالخطب والحشيش وليس فيه خمس لان الحسن فيما كان وقوعه في يد المسلمين بإيجاف الخيل والركاب وذلك غير موجود هنا وان كان للمدين في دار الاسلام المسلم الذي قوله وليس فيه خمس في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فيه الحسن وان كان في أرض المسلم فكذلك الجواب في رواية كتاب الركة وفي الجامع الصغير فرق أبو حنيفة رحمه الله بين الموجود في الارض والدار وجه قولها صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الحسن وقد بينا أن اسم الركاز يتناول المدين ثم قاسه بالموجود في القلاة بانه مال نفيس يستخرج من معدنه وقد كانت عزوفة في يد أهل الحرب وقت في يد المسلمين بإيجاف الخيل والركاب . ولا يبي حنيفة رحمه الله تعالى طريقان أحدهما ان المدين جزء من أجزاء ملكه وسائر أجزاء هذه القيمة مملوكة له لاشئ عليه فيها فكذلك هذا الجزء بخلاف الموجود في القلاة وبخلاف السكر وعلى هذا الطريق يسوي بين الدار والأرض . والطريقة الثانية ان الدار ملكة بشرط قطع حقوق الله تعالى حتى لا يجب فيها خراج ولا عشر اذا كان فيها تخصيل يخرج تكرارا من تمر وعلى هذه الطريق يقول في الارض يجب الحسن في المدين لان الارض مملوكة بشرط قطع حقوق الله تعالى على ألا ترى ان يجب فيها الخراج أو العشر فكذلك الحسن فيما يوجد فيه حق الله تعالى **قال** حربي دخل دارنا بأمان فأصاب كنزا أو مدنا يؤخذ منه كله لان هذا في معنى النسيئة ولا حق لأهل الحرب في غنائم المسلمين وضحا ولا سهبا بخلاف أهل الذمة وان عمل في المدين باذن الامام أخذ منه الحسن وما بقي فهو له لان الامام شرط له ذلك لمصلحة رأى في مصارف الحسن فليسه الوفاء بمداشرط له ألا ترى

أه لو استبان بهم في قتال أهل الحرب وضع لهم فهذا مثله ﴿قال﴾ ولا شيء في السِّل
إذا كان في أرض الخراج وإن كان في أرض العشر أو في الجبال ففيه الشر كَيْف كان صاحبه
وذكر الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه أن ما روي في إيجاب العشر في السِّل لم يثبت وما
روى من أنه لا شيء فيه لم يثبت فهذا منه إشارة إلى أنه لا عشر في السِّل. ووجهه أنه منفصل
من المليون فلا شيء فيه كالأبريسم الذي يكون من دود القز ﴿قولنا﴾ ما روي عن عبد الله بن
عمرو بن العاص رحمه الله تعالى أن بني سائر قوم من جرهم كانت لهم نخل عسالة فكانوا يؤدون
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشر قرب قربة وكان يحصى لهم وأديهم فلما كان في زمن
عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل عليهم سفيان بن عبد الله الثقفي فأبوا أن يعطوه شيئاً
فكتب في ذلك إلى عمر فكتب إليه عمر أن النخل ذباب غيث يسوقه الله تعالى إلى من شاء
فإن أحوالكم ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم وأديهم ولا تغفل
بينهم وبين الناس فدفوا إليه الشر. وعن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
كتب إلى أهل اليمن أن في السِّل العشر والمئى فيه إن النخل تأكل من نوار الشجر
وتغارها كما قال الله تعالى ثم كلي من كل الثمرات فأيكون منها من السِّل متول من الثمار
وفي الثمار إذا كانت في أرض عشرة العشر فكذلك فيما يتولد منها ولهذا لو كانت في
أرض خراجية لم يكن فيها شيء فإنه ليس في ثمار الأشجار النابتة في أرض الخراج شيء
وبهذا فارق دود القز فإنه يأكل الورق وليس في الأوراق عشر فكذلك ما يتولد منها
﴿قال﴾ ولا شيء في القبر والنفط والملح لأنها فوارة كالماء وأما حولها من الأرض فقد
قال بعض مشايخنا لا شيء فيها من الخراج وإن كانت هذه البيسون في أرض الخراج
لأنها غير صالحة للزراعة فكانت كالأرض السبعة وما لا يلينها الماء وكان أبو بكر الرازي
رضي الله عنه يقول لا شيء في موضع القبر وأما حريمه مما أعده صاحبه لالتقاء ما يحصل
له فيه يسمح فيوجب فيه الخراج لأنه في الأصل صالح للزراعة إنما عطله صاحبه لحاجته فلا
يسقط الخراج عنه ﴿قال﴾ ولا شيء في الطرقات والنصب الفارسي لأنه لا يستثبت في
الجانن بناء ولا يقصد به استئلال الأراضي عادة بل لا يبق على الأرض فإنه مفسد لها والعشر
أعنا يجب فيها مقصد به استئلال الأراضي عادة ﴿قال﴾ ولا يسقط فيه الخراج عن الركاز
والمدن وإن كان واجده مسرراً أو فقيراً لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس ولأنه

ليس يجب على الواحد ولكن الخمس صار حقاً لمصارف الخمس حين وقع هذا في يد
السليمن من يد أهل الحرب فلا يختلف باختلاف حال من ينظره ﴿قال﴾ وإذا تقبل
الرجل من السلطان مديناً استأجر فيه أجره واستخرجوا منه مالا قال يونس وما ينبغي
فهو المتقبل لأن عمل أجره كعمله بنفسه ولأن عملهم صار مسلماً إليه حكماً بدليل وجوب الأجرة
لهم عليه وإن كانوا عملوا فيه بنير أمره فالأجرة للأخماس لهم دونه لأنهم وجدوا المال والأجرة
الأخماس للواجد والتقبل من السلطان لم يكن صحيحاً لأن المقصود منه ما هو

عين والتقبل في مثله لا يصح كن تقبل أجرة فاصطاد فيها السمك

غيره كان لذى اصطاده وكسفت من تقبل بعض

للقاص من السلطان فاصطاد فيها

غيره كان الصيد لمن أخذه ولا

يصح ذلك التقبل

منه فهذا

مثله والله

أعلم

تم الجزء الثاني من البسوط يليه الجزء الثالث وأوله

﴿باب عشر الأرضين﴾

تحدث في المدن من عروق كانت موجودة حين كانت هذه الارض في يد أهل الحرب ثم وقعت في يد المسلمين بإيجاف الخيل فنقل حق مصارف الخس تلك اللروق فيثبت فيها يحدث منها فكان هذا والكثير سواء من هذا الوجه ثم يستوى ان كان الواجد حراً أو عبداً مسلماً أو ذلياً صلياً أو ثلقاً رجلاً أو امرأة فانه يؤخذ منه الخس والباقي يكون للواجد سواء وجدته في أرض الشر أو أرض الخراج لان استحقاق هذا المال كاستحقاق النسيئة ولجميع من سميها حق في النسيئة اما سهماً واما رصداً فان الصبي والعبد والشيء والمرأة يرضع لهم اذا قالوا ولا يبلغ نصيبهم السهم تحرزاً عن المساواة بين التابع والتبوع وهنا لازم للواجد في الاستحقاق حتى يستبر التفاضل قلنا كان الباقي له والذي روي أن عبداً وجد جرة من ذهب على عبد عمر رضي الله عنه فادى عنه منه وأجته وجعل ماقي منه ليت المال تأويله انه كان وجدته في دار رجل فكان لصاحب الخطة ما يبتى أحد من ورثته فلما صرغه الى بيت المال ورأى المصلحة في أن يبعي عنه من بيت المال ليوصله الى المتق هوأما الجاهل الذي لا يذوب بالذوب فلا شيء فيه لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في الحجر ومعلوم انه لم يرد به اذا كان للتجارة وانما أراد به اذا استخرجه من معدنه فكان هذا أصلاً في كل ما هو في مناهه وكذلك الدائب الذي لا يجمد أصلاً فلا شيء فيه لان أصله الماء والناس شركاء فيه شرعاً قال صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث في الماء والكساء والنار فما يكون في معنى الماء وهو انه يغور من عينه ولا يستخرج بالبلاج ولا يجمد كان ملحاً بالماء فلا شيء فيه قال صلى الله عليه وسلم ولا يستخرج بالمادن يوماً ثم جاء آخر من القد فعمل فيها حتى أصاب المال أخذ منه خمسة والباقي لثاني دون الأول لان الواجد هو الثاني والمدن لمن وجدته فاما الأهل فأنظر لارض لاواجد للمعدن وبخفر الارض لا يستحق المعدن وقد جاء في الحديث الصيد لمن أخذه لا لمن أنارته والأول كالشعر والثاني كالأخذ فكان المأخوذ له قال صلى الله عليه وسلم وليس في السمك والؤلؤ والنمبر يستخرج من البحر شيء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف في النمبر والخس وكذلك في اللؤلؤ عنده ذكره في الجامع الصغير أما السمك فهو من الصبوة وليس في صيد البر شيء على من أخذه فكذلك في صيد البحر وأما النمبر واللؤلؤ فقد احتج أبو يوسف رحمه الله تعالى بما روي أن بلي بن أمية كتب الى عمر بن الخطاب

رضي الله عنه يسأله عن غير وجد على الساحل فكتب اليه في جوابه انه مال الله يؤتیه من يشاء وفيه الخس ولان غنيس بأوجد في البحر منبر بنفيس ما يوجد في البر وهو الذهب والفضة فيجب فيه الخس وأبو حنيفة ومحمد استدلا بما روي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال في النمبر انه شيء من دسر البحر فلا شيء فيه وحديث عمر محمول على الجيش دخلوا أرض الحرب فيصيدون النمبر في الساحل وعندنا في هذا الخس لانه غنيمه ثم وجوب الخس فيها يوجد في الر كاز لمعنى لا يوجد ذلك المعنى في الموجود في البحر وهو انه كان في يد أهل الحرب وقع في يد المسلمين بإيجاف الخيل والركاب وماني البحر ليس في يد أحد قط لان قهر الماء يمنع قهر غيره ولهذا قال شاذيخنا لو وجد الذهب والفضة في قعر البحر لم يجب فيها شيء ثم الناس تنكروا في اللؤلؤ قليل ان مطر الربيع وقع في الصدف فيصير لؤلؤاً فلي هذا أصله من الماء وليس في الماء شيء وقيل ان الصدف حيوان تخلق فيه اللؤلؤ وليس في الحيوان شيء وهو نظير ظلي السمك يوجد في البر فانه لا شيء فيه وكذلك النمبر قليل انه ثبت بيت في البحر بمنزلة الحشيش في البر وقيل انه شجرة تنكسر فيصيرها الموج فينقبها على الساحل وليس في الاشجار شيء وقيل انه خثي دابة في البحر وليس في أختاه الدواب شيء قال صلى الله عليه وسلم وليس في الباقوت والزمرد والفيروز وجده في المدن أو الجبل شيء لانه جامد لا يذوب بالذوب ولا ينطبع بالطبع كالتراب وليس في التراب شيء فكذلك ما يكون في مناهه لا يكون فيه شيء ولانه حجر وليس في الحجر صدقة وان كان بعض الحجر اضعاً من بعض واما الرشي اذا أصيب في معدنه ففيه الخس في قول أبي حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى وقال أبو يوسف رحمه الله لا شيء فيه وحكي عن أبي يوسف ان أبا حنيفة كان يقول لا شيء فيه وكنت أقول فيه الخس فلم أزل به أنظره وأقول انه كالرصاص حتى قال فيه الخس ثم رأيت أن لا شيء فيه فصار الحاصل ان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله الاخر وهو قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد فيه الخس وعند أبي يوسف في قوله الاخر وهو قول أبي حنيفة الاول لا شيء فيه قال لانه يبيع من عينه ولا ينطبع بنفسه فهو كالقير والنفط وجه قول من أوجب الخس انه يستخرج بالبلاج من عينه وينطبع مع غيره فكان كالفضة فانها لا ينطبع مالم تخلطها شيء ثم يجب فيها الخس فهذا مثله قال صلى الله عليه وسلم واذا وجد الرجل الركام من الذهب والفضة والجواهر مما يبر في أنه قد استخرجه من أرض الفلاة ففيه

أه لو استعان بهم في قتال أهل الحرب وضع لهم فمذا مشله ﴿ قال ﴾ ولا شيء في السبل
إذا كان في أرض الخراج وإن كان في أرض النحر أوفى الجبال ففيه العشر كيف كان صاحبه
وذكر الثاني رحمه الله تعالى في كتابه أن ما روى في إيجاب العشر في السبل لم يثبت وما
روى من أنه لا شيء فيه لم يثبت فهذا منه إشارة إلى أنه لا عشر في السبل - ووجهه أنه منفصل
من الحيوان فلا شيء فيه كالأرسم الذي يكون من دود القز ﴿ ولنا ﴾ ما روى عن عبد الله بن
عمر بن النضر رحمه الله تعالى أن بني سائر قوم من جرهم كانت لهم نحل عسالة فكانوا يؤدون
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشر قرب قرية وكان يحبس لهم وادهم فلما كان في زمن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل عليهم سفيان بن عبد الله الثقفي فأبوا أن يملطوه شيئاً
فكتب في ذلك إلى عمر فكتب إليه عمران النحل ذباب غيث يسوقه الله تعالى إلى من شاء
فإن أدوا إليك ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرهم ولم وادهم ولا غل
ينهم وبين الناس فدفعوا إليه العشر - وعن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
كتب إلى أهل اليمن أن في السبل العشر والمشي فيه أن النحل تأكل من نوار الشجر
وغارها كما قال الله تعالى ثم كلي من كل الثمرات فإيكون منها من السبل متولد من الثمار
وفي الثمار إذا كانت في أرض عشرة العشر فكذلك فيما يتولد منها ولهذا لو كانت في
أرض خراجية لم يكن فيها شيء فإنه ليس في ثمار الأشجار النابتة في أرض الخراج شيء
وهذا فارق دود القز فإنه يأكل الورق وليس في الأوراق عشر فكذلك ما يتولد منها
﴿ قال ﴾ ولا شيء في القير والنفط والملح لأنها فوارة كالماء وأما حولها من الأرض فقد
قال بعض مشايخنا لا شيء فيها من الخراج وإن كانت هذه البيوت في أرض الخراج
لأنها غير سالحة للزراعة فكانت كالأرض السبعة وما لا يابها الماء وكان أبو بكر الرازي
رضي الله عنه يقول لا شيء في موضع القير وأما حريمه مما أعده صاحبه لائقه ما يحصل
له فيه بمسح فوجب فيه الخراج لأنه في الأصل صالح للزراعة إنما عطله صاحبه لحاجته فلا
يسقط الخراج عنه ﴿ قال ﴾ ولا شيء في الطرفاء والقصب الفارسي لأنه لا يسهب في
الجنان بناء ولا يقصد به استغلال الأراضي عادة بل لا يبق على الأرض فإنه مفسد لها والعشر
إنما يجب فيها بقصد به استغلال الأراضي عادة ﴿ قال ﴾ ولا يسقط فيه الخرج عن الركاز
والمدن وإن كان واجده مسراً أو فقيراً لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس ولأنه

ليس يجب على الواحد ولكن الخمس صار حقاً لمصارف الخمس حين وقع هذا في يد
المسلمين من يد أهل الحرب فلا يختلف باختلاف حال من يظهره ﴿ قال ﴾ وإذا قبيل
الرجل من السلطان معداً ثم استأجر فيه أجراً واستخرجوا منه مالا قال بخمس وما بقي
فبالمقتبل لأن عمل أجرائه كعمله بنفسه ولأن علمه صار مسلماً إليه حكماً بدليل وجوب الاجرة
لهم عليه وإن كانوا يعملون فيه بنير أمره فالاجرة لا خمس لهم دونه لأنهم وجدوا المال والأرض
الأخماس للواجد والمقتبل من السلطان لم يكن صحيحاً لأن المقصود منه ما هو
عين والمقتبل في مثله لا يصح كن قبيل أجرة فاصطاد فيها السمك
غيره كان لذى اصطاده وكذلك من قبيل بعض
اللقاص من السلطان فاصطاد فيها
غيره كان الصيد لمن أخذه ولا
يصح ذلك القبيل
منه فهذا
مثله والله
أعلم

تم الجزء الثاني من المبسوط يليه الجزء الثالث وأوله

﴿ باب عشر الأرضين ﴾

الماتين ثم النبي الذي يثبت به حرمة أخذ الصدقة أن يملك مائتي درهم أو ما يساويها فضلا عن حاجته عندنا . وقال سفيان الثوري أن يملك خمسين درهما وقال الشافعي رحمه الله تعالى إذا كان صاحب عيال لا تنفيه المائتان جاز صرف الزكاة إليه وإن كان يملك للماتين لقيام حاجته كإن السبيل تصرف إليه الزكاة وإن كان مالكا لآل . وسفيان رحمه الله تعالى استدلل بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من سأل الناس وهو غني عن المسئلة جاءت مسألته يوم القيامة خذوشا وخوشا وكدوشا في وجهه قيل وما الذي يارسول الله قال أن يملك خمسين درهما . وتأويله عندهما في حرمة السؤال والطلب وبه تقول قال صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله تعالى عنه ما أتاك من هذا المال من غير طلب ولا استشراف غنمه فإنه مال الله تعالى يؤتيه من يشاء وضم السؤال لقوله صلى الله عليه وسلم السؤال آخر كسب البعد أي يبقى في ذلة إلى يوم القيامة وإن كان قادرا على الكسب وليس له عيال ولا مال يجوز صرف الزكاة إليه عندنا ولا يجوز عند الشافعي رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لنفي ولا لذي مرة سوى . وتأويله عندنا حرمة الطلب والسؤال . ألا ترى إلى ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يقسم الصدقات فقام إليه رجلان يسألانه فظفر بهما وراهما جلدين فقال أما إنه لاحق لكما فيه وإن شئنا أعطيتكما منه لاحق لكما في السؤال . ألا ترى أنه جوز الاعطاء لهما وقيل كان الحكم في الابتداء أن حرمة الأخذ كانت متعلقة بقوة البدن ثم انسخ يملك خمسين ثم انسخ ذلك واستقر الأمر على ملك النصاب وإنما حملناه على هذا ليكون الناس أخف من المنسوخ كما قال الله تعالى نأت بختير منها أو مثارها . قال في رجل له على رجل دين فتصدق به على آخر عن زكاة ماله وأمره بقبضه قبضه أجزاء لأنه في القبض وكيله فتمين المقبوض ملكا لصاحب المال فكانه قبض بنفسه ثم صرف إليه بقية الزكاة فيكون مؤدبا العين دون العين . قال في رجل تصدق على رجل بدراهم من ماله عن زكاة مال رجل بغير أمره ثم علم بعد ذلك ورضي به لم يجزه من زكاته لأن رضاه في الانتفاء إنما يؤثر فيما كان موقوفا عليه والصدقة عن المتصدق كان تما غير موقوف فلا يؤثر فيه رضا الآخر به وإن كان تصدق عليه بأمره أجزاء لأنه يصير مستقرا للمال منه إن شرط له الرجوع عليه أو مستورها منه إن لم يشترط له ذلك والفقر يكون نائبا عنه في القبض قبض له أولا ثم لنفسه بخلاف ما إذا أعدم

الأمر في الابتداء ثم لا يرجع المؤدى على الأمر هنا إلا بالشرط بخلاف الأمور بقضاء الدين فهناك أمره أن يملك مائتي درهم بما يؤدي فله حق الرجوع عليه بدون الشرط وهنا لا يصير ملكا منه شيئا في ذمته بما يؤدي . بوضع الفرق بينهما أن هناك هو مطالب بقضاء الدين يجبر عليه في الحكم فهو بالأداء بأمر مسقط عنه هذه المطالبة ثبت له حق الرجوع عليه وهنا من عليه الزكاة لا يطالب بأداء الزكاة ولا يجبر عليه في الحكم فلا يثبت للمؤدى بأمر حق الرجوع عليه إلا بالشرط كمن يقول لغيره عوض هبة من مالك لفلان ففوضه لا يرجع إلا بالشرط . قال في رجل له مائتا فبقر خبطة للتجارة قيمتها مائتا درهم غل الحول عليها ثم رجعت قيمتها إلى مائة درهم فإن أراد أداء الزكاة من الدين تصدق بربع عشرها خمسة أفضرة بالاتفاق وإن أراد أداء الزكاة من القيمة قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى يؤدي خمسة دراهم معتبرا وقت الوجوب وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يؤدي دراهم ونصفا معتبرا وقت الأداء فالصل عندنا أن الواجب جزء من الدين وهو ربع العشر جافي الأثر هاتوا ربع عشر أموالكم ولأن الواجب فيها هو مملوك له وهو الدين إلا أن له ولاية نقل الحق من الدين إلى القيمة باختياره فمعتبر قيمة الدين وقت الاختيار زائداً كان أو ناقصاً وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول الواجب عند حلول الحول أما ربع عشر العين أو ربع عشر القيمة يتبين ذلك باختياره والخير بين الشيتين إذا أدى أحدهما تبين ذلك من الأصل واجبا . والدليل على هذا أن تأثير القيمة في إيجاب الزكاة هنا أكثر من تأثير الدين حتى إذا كل النصاب من حيث القيمة نجب الزكاة سواء كان كاملا من حيث الدين أو لم يكن وقد فرع على هذه المسئلة بابا في الجامع فما زاد على هذا فيما أملتناه في شرح الجامع وفرقنا الفرق بين حقوق الله تعالى وحقوق العباد على أصل الكل . قال في والعشر واجب في قليل العسل وكثيره عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى إذا كانت في أرض العشر كما هو مذهبه في باب العشر وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى ليس فيها دون خمسة أوسق من العسل العشر ومراعاة من هذا اللفظ أن تبلغ قيمته قيمة خمسة أوسق من أدنى ما يدخل تحت الوسق فالخصل أن ما لا يدخل تحت الوسق كالقطن والزعفران والسكر والعسل عند أبي يوسف رحمه الله تعالى تعتبر القيمة فيه وعند محمد رحمه الله تعالى يعتبر فيه خمسة أمثال أعلى ما يقدر به ذلك الشيء في القطن يعتبر خمسة أحوال وفي الزعفران خمسة أمانان وفي السكر كذلك وفي العسل

خسة أفران والقرن ستة وثلاثون رجلاً فخسة أفران تكون تسعين منا هكذا ذكره
في نوادر هشام . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمان أن في المسبل المتبر عشرة
أحوال وروى عشر قرب كما ورد به الحديث . وجه قول محمد رحمه الله تعالى أن غير المنصوص
عليه يقاس على المنصوص عليه لمنى مؤثر يجمع بينهما والمنصوص عليه خمسة أوسق فيما
يدخل تحت الوسق لأن الوسق أعلى ما يقدر به ذلك الجنس فكذلك في كل مال يتبر
فيه خمسة أمثال أدنى ما يقدر به وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول نصب النصاب بالرأى
لا يكون ولكن فيما فيه نص يتبر المنصوص وما لا نص فيه المتبر هو القيمة كما في
عروض التجارة مع السوائم في حكم الزكاة **قال** رجل لأرض عشرية وفيها نخل لا يعلم
به صاحبها فجاء رجل وأخذ عليها فهو لصاحب الأرض وفيه الشر وإن كانت لم تتخذ لذلك
أما كونه لصاحب الأرض فلا أنه صار محرراً له بملكه فكانت يده إليه أسبق حكماً فيكون هو
أولى بملكه وهذا بخلاف الطير إذا فرخ في أرض رجل فجاء رجل وأخذ فهو للأخذ لأن
الطير لا يفرخ في موضع يترك فيه بل ليطيره إذا قوى على ذلك فلم يصير صاحب الأرض
محرراً للفرخ بملكه فكان للأخذ فأما النحل فيسبل في الموضع يتركه فيه فصار صاحب
الأرض محرراً له بملكه كالأرض إذا اجتمع في أرض فاجتمع منه الحيا والطين فهو لصاحب الأرض
ووجوب الشر عليه باعتبار أنه غاي في أرض الشر . وقال في كتاب الزكاة إذا وجد الجوز
أو اللوز في جبل ففيه الشر وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا شيء فيه لأنه مباح
كالصيد والشر فيه يكون من غنم أرض الشر . وجه ظاهر الرواية أن الوجود غنم كله
فلا فرق في وجوب حق الله تعالى بين أن يكون في ملكه أو في غير ملكه بخمس الماد
قال ومن أحياء أرضاً بنية فهي له إذا كان باذن الإمام في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هي له سواء أذن له الإمام أو لا يظهر قوله صلى الله
عليه وسلم من أحياء أرضاً بنية فهي له مثل هذا اللفظ لبيان السبب في لسان صاحب الشرع
كقوله صلى الله عليه وسلم من ملك دار محرم منه فهو حر وقال صلى الله عليه وسلم إن أن
عادي الأرض لله ورسوله ثم هي لكم متى ووجد وجود الأذن من صاحب الشرع لأحاجة
إلى إذن أحد من الأئمة وأبو حنيفة استدلل بقوله صلى الله عليه وسلم ليس لاحكم إلا ما طابت
به نفس امامه فتبين بهذا الحديث شرط الملك وهو إذن الإمام كما تبين بما ورد السبب وهو

الأحياء والحكم بعد وجوب السبب يتوقف على وجود شرطه ثم التمس في اللوات من
الأراضي سواء ظلم بشرط فيه إذن الإمام أدى إلى امتداد النازعة والمنصوصة بينهم فيها
فكل واحد منهم يرغب في أحياء ناحية وجعل التدبير في مثله إلى الأئمة يرجع إلى الصلحة
لما فيه من إطفاء نازة الفتنة وهذه المسئلة تعود في كتاب الشرع مع بيان حد اللوات فا
زاد على هذا فإنه هناك إن شاء الله تعالى

باب ما يوضع فيه الجنس

(قال من) أن أصاب ركازاً وسره أن يتصدق بخمسه على المساكين وإذا اطعم الإمام على ذلك
أمضى له ما صنع لأن الجنس حق الفقراء والمساكين وقد أوصى له إلى مستحقه وهو في
في أصابة الركاز غير محتاج إلى حيا الإمام فكان هو في الحكم كركاة الأموال الباطنة وإن
كان محتاجاً إلى جميع ذلك وسره أن يمسكه لنفسه لقول رضى الله تعالى عنه وإن وجدتها
في قرية خربت على عهد فارس فغصبها لنا وأدبنا أخلصها لك وستمنها لك أى أنطيك
الجنس منها أيضاً ولأن وجوب الجنس في المصايب باعتبار أنه مما أوجب عليه المسلمون فلا
يكون الوجوب على المصيب خاصة فهو في كونه مصرفاً كثيراً ولو رأى الإمام في خمس
الغنم أن يصرفها إلى الثمانين لحاجتهم وسره ذلك فكذلك هذا المصيب في الجنس وإن
أصدق بالجنس على أهل الحاجة من أولاده وأبائه جاز لأنه لما جاز له وضعه في نفسه
عند حاجته ففي أبائه وأولاده أولى وهو نظير خمس الغنم إذا رأى الإمام أن يضعه في
أولاد الثمانين وأبائهم **قال** وما جبي من الخراج فهو لجميع المسلمين يعطى الإمام منه
أعطية للمقاتلة وفي نواب المسلمين . والحاصل أن ما يجبي إلى بيت المال أنواع أربع . أحدها
الجنس ومصرفه ما قال الله تعالى واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة الأية قال عطاء بن
أبي رباح سمع الله وسمع الرسول واحد . وقال قتادة ذكر اسم الله تعالى لفتح الكلام
فكان الخمس قسم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على خمسة ثم سقط سهم رسول
الله صلى الله عليه وسلم بموته عندناه وقول الشافعي رحمه الله تعالى ومصرفه إلى كل خليفة
بعده لأنهم يثبون من به محتاجون إلى ما كان محتاجاً إليه من جوائز الوفود والرسول **ولنا**
أن الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أجمعين مارفوا هذا السهم لأنفسهم وكان رسول

أه لو استبان بهم في قتال أهل الحرب وضع لم فهذا مثله ﴿ قال ﴾ ولا شيء في السبل
إذا كان في أرض الخراج وإن كان في أرض الشر أو في الجبال فقيه الشر كيف كان صاحبه
وذكر الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه أن ماروي في إيجاب الشر في السبل لم يثبت وما
روى من أنه لا شيء فيه لم يثبت فهذا منه إشارة إلى أنه لا عشر في السبل - ووجهه أنه منفصل
من الحيوان فلا شيء فيه كالأرسم الذي يكون من دود القز ﴿ ولنا ﴾ ما روى عن عبد الله بن
عمرو بن العاص رحمه الله تعالى أن بني سائر قوم من يبرهم كانت لهم نخل عسلة فكانوا يؤدون
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل عشر قرب فربة وكان يحسب لهم وادهم فلما كان في زمن
عمر بن الخطاب رضى الله عنه استعمل عليهم سفيان بن عبد الله التميمي فأبوا أن يعطوه شيئاً
فكتب في ذلك إلى عمر فكتب إليه عمران النخيل ذباب غيث يسوقه الله تعالى إلى من شاء
فإن أدوا إليك ما كانوا يؤدونه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحم لهم وادهم ولا تغفل
بينهم وبين الناس فدفخوا إليه الشر - وعن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم
كتب إلى أهل اليمن أن في السبل الشر والمشي فيه أن النخل تأكل من نوار الشجر
وتأكلها كما قال الله تعالى ثم كلي من كل الثمرات فأيكون منها من السبل متولد من الثمار
وفي الثمار إذا كانت في أرض عشرة الشر فكذلك فيما يتولد منها ولهذا لو كانت في
أرض خراجية لم يكن فيها شيء فانه ليس في ثمار الأشجار النابتة في أرض الخراج شيء
وبهذا فارق دود القز فانه يأكل الورق وليس في الأوراق عشر فكذلك ما يتولد منها
﴿ قال ﴾ ولا شيء في القبر والنفط والملح لأنها فواردة كالماء وأما حولها من الأرض فقد
قال بعض مشايخنا لا شيء فيها من الخراج وإن كانت هذه السيوف في أرض الخراج
لأنها غير سالمة للزراعة فكانت كالأرض السبعة وما لا يلبثها الماء وكان أبو بكر الرازي
رضي الله عنه يقول لا شيء في موضع القبر وأما حريمه مما أعده صاحبه لائقه ما يحصل
له فيه يسمح فوجب فيه الخراج لأنه في الأصل صالح للزراعة إنما عطله صاحبه لحاجته فلا
يسقط الخراج عنه ﴿ قال ﴾ ولا شيء في الطرفاء والتصب الفارسي لأنه لا يستنبت في
الجنان بناء ولا يقصد به استئصال الأراضي عادة بل لا يبق على الأرض فانه يفسد لها والشر
أما يجب فيها يقصد به استئصال الأراضي عادة ﴿ قال ﴾ ولا يسقط فيه الخبس عن الركاز
والمدن وإن كان واجده مسرراً أو قبيراً لقوله صلى الله عليه وسلم وفي الركاز الخمس ولأنه

ليس يجب على الواحد ولكن الخبس صار حقاً لصارف الخبس حين وقع هذا في يد
للسلبين من يد أهل الحرب فلا يختلف باختلاف حال من يظهره ﴿ قال ﴾ وإذا تقبل
الرجل من السلطان مديناً ثم استأجر فيه أجراً واستخرجوا منه مالا قال يحنس وما ينبغي
فهو المتقبل لأن عمل أجرائه كعمله بنفسه ولأن عملهم صار مسلماً إليه حكماً بدليل وجوب الأجرة
لهم عليه وإن كانوا عملوا فيه بنيرانهم فالأجرة للأخماس لهم فدونه لأنهم وجدوا المال والأجرة
الأخماس للواجد والتقبل من السلطان لم يكن صحيحاً لأن المقصود منه ما هو
مين والتقبل في مثله لا يصح كن تقبل أجرة فاصطاد فيها السمك
غيره كان لذى اصطاده وكذلك من تقبل بعض

للقاص من السلطان فاصطاد فيها

غيره كان الصيد لمن أخذه ولا

يصح ذلك التقبل

منه فهذا

منه والله

أعلم

تم الجزء الثاني من البسيط وفيه الجزء الثالث وأوله

﴿ باب عشر الأرضين ﴾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب عشر الأرضين

قال في الاصل في وجوب العشر قوله تعالى أففقوا من طيات ما كسبتم وبما أخرجنا لكم من الارض قيل المراد بالمكسوب مال التجارة فقه بيان زكاة التجارة والمراد بقوله وبما أخرجنا لكم من الارض العشر . وقال الله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقال صلى الله عليه وسلم ما أخرجت الارض فقه العشر ثم الاصل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن كل ما يستتبت في الجنان ويقصد به استغلال الاراضى فقيه العشر الحبوب والبقول والرباط والرياحين والوسمة والغمران والورد والورس في ذلك سواء وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وقد روى أنه حين كان والياً بالبصرة أخذ العشر من البقول من كل عشر دستجات دستجة وأخذ فيه أبو حنيفة بالحديث العام ما سقت السماء فقيه العشر وما أخرجت الارض فقيه العشر وكان يقول العشر مؤنة الارض النامية كالخراج فكأن هذا كله يعد من ثماء الارض في وجوب الخراج فكذلك في وجوب العشر والمستثنى عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خمسة أشياء السعف فانه من أغصان الاشجار وليس في الشجر شيء والثين فانه ساق للجب كالشجر للبار والحشيش فانه يتقى من الارض ولا يقصد به استغلال الاراضى والطرفاء فانه لا يقصد استغلال الاراضى بهما عادة والمراد القصب الفارسي فأما قصب السكر فقيه العشر وكذلك على قولها اذا كان يتخذ منه السكر وكذلك في قصب الدرة العشر . وروى أصحاب الاملاء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى انه ليس فيه شيء . والاصل عند أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى أن ما ليست له ثمرة باقية مقصودة فلا شيء فيه كالبقول والخضر والرياحين انما العشر فيها له ثمرة باقية مقصودة واحتجاً فيه بحديث موسى بن طلحة عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس في الخضر اوات صدقة وتأويله عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى صدقة تؤخذ أى لا يأخذ الماشر من الخضر اوات اذا مر بها

عليه ثم قال ما كان ثامناً عادة يتيسر وجوده على النوى والفقير فلا يجب فيه حق الله تعالى كالا يجب الزكاة في الصيود والحب والحشيش وانما يجب حق الله تعالى فيها يميز وجوده فيها لا اغنياء دون الفقراء كالسواثم ومال التجارة فكذلك هنا ماله ثمرة باقية يميز وجوده فأما الخضر اوات والرياحين فثانفة عادة ولهذا أوجبنا في الغمران ولم نوجب في الورس والوسمة لانه لا ينفع بهما انما عاها وأبو يوسف رحمه الله تعالى أوجب في الحناء لانه ينفع بها انما عاها ولم يوجب فيه محمد رحمه الله تعالى لانه من الرياحين وفي التوم والبصل روايتان عن محمد رحمه الله تعالى قال في احدى الروايتين هما من الخضر فلا شيء فيهما وفي الرواية الاخرى قال سعدان في الكل ويقيان في أبي الناس من حول الى حول فيجب فيها العشر والبطيخ والفتاه والخيار لا شيء فيها عندهما لانها من الرطاب وبزرها غير مقصود فلا يكون معتبراً وكذلك في الخمار قال لا شيء في الكثرى والخرش والشمس والايابس وما يجفف منها لا يعتبر وأوجبنا في الجوز واللوز العشر وفي الفستق على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يجب العشر وعلى قول محمد رحمه الله تعالى لا يجب ثم عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى العشر يجب في القليل من الخارج وكثيره ولا يعتبر فيه النصاب لعموم الحديثين كما رويانا ولان النصاب في أموال الزكاة كان معتبراً لحصول صفة النماء بها وذلك غير معتبر لا يجب العشر فان أصل المال هنا لا يعتبر فهو وخمس الركاك سواء والاصل عندهما انه لا يجب العشر فيها دون خمسة أوسق مما يدخل تحت الوسق والوسق ستون صاعاً فحصة أوسق ألف ومائتان واحتجنا به بقوله صلى الله عليه وسلم ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة وأبو حنيفة يقول تأويل الحديث زكاة التجارة فانهم كانوا يذايرون بالأوساق كما ورد به الحديث فقيمة خمسة أوسق ما تادرهم ثم قال هذا حق مالى وجب بإيجاب الله تعالى فيعتبر فيه النصاب كالزكاة وهذا لان القليل ثامناً عادة وهو غفر شراً ومهرمة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال العشر مؤنة الارض النامية وباعتبار الخارج قل أو أكثر تصير الارض نامية فيجب العشر كما يجب الخراج ثم للذهب عند محمد رحمه الله تعالى وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ان ما يحرم للفاضل فيه بالبيع يضم بعضه الى بعض وما لا يحرم للفاضل فيه كالخطبة والشعر لا يضم بعضه الى بعض لانها مختلفان فيعتبر كمال النصاب من كل واحد منهما كالسواثم . وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الكل اذا أدرك في وقت واحد يضم بعضه الى بعض لأن العشر وجوبه

باعتبار منفعة الارض فاذا أدركت في وقت واحد فهي منفعة واحدة فيضم بعضها الى بعض
 كأموال التجارة . وإذا تفرقت الاراضي لرجل واحد فالرؤى عن أبي يوسف رحمه الله
 أتالى أن ما كان من عمل عامل واحد يجمع وما كان من عمل عاملين يعتبر فيه النصاب في
 كل واحد منهما على حدة فانه ليس للامال ولاية الأخذ مما ليس في عمله وما في عمله
 دون النصاب . وللرؤى عن محمد رحمه الله تعالى أنه يضم بعض ذلك الى البعض لا يجاب
 العشر لان المالك واحد ووجوب العشر عليه فكان مراد محمد رحمه الله تعالى من هذا فيما
 بينه وبين الله تعالى فأما في حق الأخذ للعامل فلي ماقاله أبو يوسف رحمه الله تعالى وإن
 كانت الارض مشتركة بين جماعة فأخرجت علما فلي قول محمد رحمه الله تعالى بعشر
 أن يبلغ نصيب كل واحد منهم خمسة أوسق كإثباتي السواهم . وقال أبو يوسف إذا كان
 الخارج كله خمسة أوسق ففيه العشر لانه لا يعتبر بالمالك في العشر وإنما يعتبر بالخارج حتى
 يجب العشر في الاراضي الموقوفة الى المالك لها ثم العشر يجب فيها سبعة السماء أوسق سبعا
 فأما ما سقى برب أو دالية أو ساية ففيه نصف العشر وبه ورد الأثر عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم قال ما سقته السماء ففيه العشر وما سقى برب أو دالية ففيه نصف العشر وفي
 رواية ما سقى بملا أو سبعا ففيه العشر وما سقى بالرشاء ففيه نصف العشر وعلى بعض
 مشايخنا بقلة المؤنة فيما سقته السماء وكثرة المؤنة فيما سقى برب أو دالية وقالوا لكثرة المؤنة
 تأثير في نقصان الواجب وهذا ليس بقوى فان الشرع أوجب الخس في التناهم والمؤنة فيها
 أعظم منها في الزراعة ولكن هذا التقدير شرعي فنتبه ونعقد فيه المصلحة وإن لم نقف عليه
 وكان ابن أبي ليلى يقول لا عشر الا في الخنطة والتسجير والزيب والنحر إذا بلغ خمسة أوسق
 لظاهر الحديث الخاص فان اعتبار الوسق ~~بالحساب~~ دليل على أنه لا يجب الا فيما يدخل
 تحت الوسق ~~قال~~ وإذا أخرجت الارض العشرية علما وعلى صاحبها دين كثير لم يسقط
 عنه العشر وكذلك الخراج لان الدين يعدم غنى المالك بما في يده وقد بينا أن غنى المالك
 غير معتبر لا يجاب العشر ~~قال~~ وإن كانت الارض لمسكاتب أو صبي أو مجنون وجب العشر
 في الخارج منها عندنا . وقال الشافعي رحمه الله تعالى لا شيء في الخارج من أرض المسكاتب والعشر
 عنده قياس الزكاة لا يجب الا باعتبار المالك أما عندنا فالعشر مؤنة الارض التامة كالخراج
 والمسكاتب والحرفه سواء وكذلك الخارج من الاراضي الموقوفة على الرباطات والمساجد

يجب فيها العشر عندنا . وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا يجب الا في الموقوفة على أقوام
 باعيلهم فانهم كاللاك أما الموقوفة على أقوام بشير أعيانهم فلا شيء فيها ~~قال~~ وجب
 استأجر أرضاً من أرض العشر وزرعها قال عشر ما خرج منها على رب الارض بالنا ما بلغ
 سواء كان أقل من الاجر أو أكثر في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله
 تعالى العشر في الخارج على المستأجر . وجه قولهما أن الواجب جزء من الخارج والخارج
 كله للمستأجر فكان العشر عليه كالخراج في بدالتيه للأرض وأبو حنيفة رحمه الله تعالى
 يقول وجوب العشر باعتبار منفعة الارض والمنفعة سلمت للأجر لانه استحق بدل المنفعة
 وهي الاجرة وحكم البديل حكم الاصل اما المستأجر فأنما سلمت له للنفعة بموضع فلا
 عشر عليه كالمشتري للزعم ثم العشر مؤنة الارض التامة كالخراج وخارج أرض
 المؤاجر على المؤاجر فكذلك الشرع عليه أما إذا أعار أرضه من مسلم فالعشر على المستعير في
 الخارج عندنا . وقال زفره رحمه الله تعالى على المير وقاسه بالخراج وقال حين ساط المستعير على
 الانتفاع بالارض فكأنه انتفع به بنفسه ولكننا نقول منفعة الارض سلمت للمستعير بشير
 عوض ووجوب العشر باعتبار حقيقة المنفعة حتى لا يجب ما لم يحصل الخارج بخلاف المستأجر
 فان سلامة المنفعة له كان بموضع وبخلاف الخراج فان وجوبه باعتبار التمكن من الانتفاع
 وقد تمكن المير من ذلك ثم محل الخراج الذمة ولا يمكن إيجابه في ذمة المستعير لانه ليس
 له حق لازم في الارض ومحل العشر الخارج وهو مستحق للمستعير فان كان أعار الارض
 من ذي فاعشر على المير لان العشر صدقة لا يمكن إيجابها على الكافر والمير صار مفوتاً
 حق الفقراء بالاعارة من الكافر فكان ضامناً للعشر ~~قال~~ مسلم اشترى من كافر أرض
 خراج فهي خراجية عندنا . وقال مالك رحمه الله تعالى تصير عشيرة لان في الخراج معنى
 الصغار وهذا لا يبدأ به المسلم فكذلك لا يبقى بعد الاسلام إذا أسلم مالكه أو باعه من
 مسلم وقاس خراج الارض بخراج الرؤس ولكننا نستدل بحديث ابن مسعود رحمه الله
 تعالى أنه كان له أرض خراج بالسواد فكان يؤدي فيها الخراج وكذلك روى عن الحسن بن
 علي وأبي هريرة رحمهما الله تعالى ثم معنى الصغار في ابتداء وضع الخراج دون البقاء كما
 أن معنى المقوفة في ابتداء الاسترقاق دون البقاء حتى إذا أسلم الرقيق بقى رقيقاً بخلاف
 خراج الرؤس فانه ذل ابتداء وبقائه فلهذا لا يبقى بعد الاسلام والرجع في معرفة ما قلنا الى

عادات الناس **قال** وان اشترى ذى من مسلم أرض عشر فإن أخذها مسلم بالشفعة أو كان في البيع خيار للبائع أو كان البيع فاسداً فرجعت الى السلم فهي عشرة كما كانت لان حق السلم لم يقطع عنها فان بقيت في ملك الكافر واقطع حق السلم عنها فهي خراجية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه عشران وقال محمد رحمه الله تعالى يؤخذ منه عشر واحد. وقال مالك رحمه الله تعالى يجبر على بيعها من المسلمين وعلى أحد قولى الشافعى رحمه الله تعالى لا يجوز البيع أصلاً وفي القول الآخر وهو قول ابن أبي ليلى يؤخذ منه العشر والخراج جميعاً وكان شرك بن عبد الله يقول لاشئ فيها وجعل هذا قياس السواء إذا اشتراها الكافر من مسلم ولكن هذا ليس بصحيح فان الأراضي التامة في دارنا لا تخلو عن وظيفة بخلاف سائر الاموال والشافعى في أحد قوله لا يجوز البيع أصلاً كما هو مذهبه في الكافر يشتري عبداً مسلماً وفي قوله الآخر يقول بان ما كان وظيفة لهذه الأرض يبقى وباعتبار كسر المالك الحادث يجب الخراج بناء على أصله في الجمع بينهما. ومالك يقول يجبر على بيعه من المسلمين لان حق الفقراء تعلق بها ومال الكافر لا يصلح لذلك فيجبر على بيعها لبقاء حق الفقراء فيها وأما محمد رحمه الله تعالى فقال ما صار وظيفة للأرض لا يتبدل بتبدل المالك كالخراج في الأراضي الخراجية ثم الشر الذي يؤخذ منه عند محمد رحمه الله تعالى موضع موضع الصدقات كما ذكره في السير لان حق الفقراء تعلق بها فهو كمتعلق حق المغالبة بالأراضي الخراجية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن هذا العشر موضع في بيت مال الخراج لانه انما يصرف الى الفقراء ما كان لله تعالى بطريق العادة ومال الكافر لا يصلح لذلك فيوضع موضع الخراج كمال يأخذه العاشر من أهل الدعة وانما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ منه عشران لان ما بقي مأخوذاً من السلم اذا وجب أخذه من الكافر يضاف عليه كصدقة تى تلب وما يرب به الذي على العاشر أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال الأراضي التامة لا تخلو عن وظيفة في دارنا والوظيفة اما الخراج أو العشر ولا يمكن إيجاب العشر عليه لأنها صدقة والكافر ليس من أهل الصدقة فتعين الخراج بخلاف الخراج في الأراضي الخراجية لان استيفاء هابيد الوجوب كاستيفاء الأجرة باعتبار اتقن من الانتفاع ومال المسلم يصاح لذلك **قال** وان اشترى ثلثي أرض عشر من مسلم ضوعف عليه العشر للصلح الذي جرى بيننا وبينهم

وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى ان تضيف العشر عليهم في الأراضي التي كانت لهم في الأصل فأما من اشترى منهم أرضاً عشرة من مسلم فليد عشر واحد على أصله أن ما صار وظيفة للأرض يفرق ولا يغير بتغير المالك فان أسلم عليها أو باعها من مسلم فليد العشر مضاعفاً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رضى الله تعالى عنه عشر واحد. وذكر في رواية أبي سليمان الثلثة بعد هذا وذكر قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى. وتأويله ما بينا ان عند محمد في الأراضي التي كانت لهم في الأصل سواء أسلموا عليه أو باعواها من مسلم يجب العشر مضاعفاً لأنها صارت وظيفة لهذه الأرض أما أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال تضيف العشر باعتبار كسر المالك وقد زال ذلك بإسلامه أو بيعه من المسلم نظير السواء إذا أسلم عليها الثلثي أو باعها من المسلم لا يجب فيها الا صدقة واحدة. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال التضيف على تى تلب في العشر بمنزلة الخراج حتى يقع موضع الخراج وبعد ما صارت خراجية لا يتبدل بإسلام المالك ولا بيعها من المسلم كذلك في السواء فانه لا وظيفة فيها باعتبار الأصل حتى اذا كانت لغير الثلثي الكفار تلب فيها شئ ففرقنا ان التضيف فيها كان باعتبار المالك فيسقط بتبدل المالك بالإسلام أما بيان الأرض المشترية والخراجية فنقول أرض العرب كلها أرض عشر واحد ما من العذيب الى مكة ومن عدن أبين الى أقصى حجر باليمن بحيرة وكان يتي في العباس أن تكون أرض مكة أرض خراج لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنده وهم أولئك لم يوظف عليها الخراج فكما لا رق على العرب لاخراج على أرضهم على هذه أسلم أهلها طوعاً فهي أرض عشرة لأن ابتداء الوظيفة فيها على السلم والمسلم لا يبدل بالخراج صيانة عن معنى الصفار فكان عليه العشر وكل بلدة اقتحها الامام عنوة وقد بينا في الثمانين في أرض عشرة لما بينا ذلك المسلم اذا جعل داره بسنانياً أو أحيا أرضاً ميتة هي أرض عشرة وفي التوارد ذكر اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى ان كانت هذه الأراضي تقرب من الأراضي المشترية فهي عشرة وان كانت بالقرب من الأراضي الخراجية فهي خراجية لان القرب عبرة ألا ترى أن ما يقرب من القرية ليس لأحداً حياً أو لخلق أهل القرية والمرء أحق بالانتفاع بفناء داره وقال محمد رحمه الله تعالى ان أحياها بماء الساب أو عين استنبطها أو نهر شقه لها من الاودية

ان ثانياً اشترى أرضاً من أرض الشر فله الشر مضاعفاً وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله تعالى أما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلأن الصلح وقع بيننا وبينهم على أن
يصفى عليهم ما يؤخذ من السلم والشر يؤخذ من السلم فيصفى عليهم وأما عند أبي يوسف
رحمهما الله تعالى فلأن كافر آخر لو اشترى أرضاً عشرة كان الشر عليه مضاعفاً عنده
فالتنلي أولى وأما عند محمد رحمه الله تعالى عليه عشر واحد لأن تضعيف الشر في الأراضي
الاصيلة لم وهي التي وقع عليها الصلح فأما فيما سوى ذلك من الأراضي التنلي كثيرة من
الكفار وما صار وطيفة في الأرض لا يتبدل المالك عند محمد رحمه الله تعالى قال ألا
تري أنه لو اشترى أرضاً خراجية كان عليه الخراج على حاله ولو اشترى أرضاً من أرض
نجران كان عليه المال على حاله ولكننا نقول إنما وقع الصلح بيننا وبينهم على أن يصفى عليهم
ما يذلل السلم والخراج مما لا يذلل السلم فلا يصفى عليهم وأما الشر مما يذلل السلم فيصفى
عليهم باعتبار الصلح كما لو اشترى سائمة من مسلم يجب عليه الصدقة فيها مضاعفة ولو أن
رجلاً اشترى أرضاً خراجية فإن كان المصدق وقت يتمكن فيه من زراعتها قبل مضي السنة
فالخراج على المشتري لأنه يتمكن من الانتفاع بها بعد ما تملكها وإن كان لا يقدر على زراعتها
حتى تغشى السنة فالخراج على البائع لأنه هو يتمكن من الانتفاع بها في السنة قبل أن يبيعها
وقد بينا أن وجوب الخراج باعتبار يتمكن من الانتفاع قال **وقال** **في** **أن** **يأخذ** **أرضاً** **عشرة**
بها **فيها** **من** **الزروع** **فإن** **كان** **الزروع** **قد** **بلغ** **فالشر** **على** **البائع** **لأن** **بإدراك** **الزروع** **وجب** **عليه**
الشر **فيها** **ثم** **باخرأها** **من** **ملك** **صار** **مسئلاً** **لما** **حل** **حق** **الفقراء** **فيكون** **ضامناً** **للمشر**
وإن **لم** **يبلغ** **الزروع** **فالشر** **على** **المشتري** **في** **قول** **أبي** **حنيفة** **ومحمد** **رحمهما** **الله** **تعالى** **وفي** **قول** **أبي**
يوسف **رحمهما** **الله** **تعالى** **عشر** **الزروع** **على** **البائع** **ونصف** **ما** **بينهما** **على** **المشتري** **لأن** **من** **أصل**
أبي **حنيفة** **رحمهما** **الله** **تعالى** **أن** **الشر** **يجب** **في** **التفصيل** **إذا** **فصله** **صاحبه** **وإذا** **لم** **يفصله**
حتى **انقصد** **الحب** **فإنما** **يجب** **الشر** **في** **الحب** **دون** **التفصيل** **وقد** **انقصد** **الحب** **في** **ملك** **المشتري**
فكان **الشر** **عليه** **وأبو** **يوسف** **رحمهما** **الله** **تعالى** **يقول** **هو** **عند** **اتحاد** **المالك** **كذلك** **فأما** **إذا** **كان**
الزروع **في** **ملك** **الإنسان** **وانقصد** **الحب** **في** **ملك** **غيره** **فلا** **بدن** **اعتبار** **الحالين** **لأن** **وجوب**
الشر **في** **انقضاء** **الحاصل** **وأصل** **الزروع** **إنما** **حصل** **للبائع** **بغير** **عوض** **فأما** **المشتري** **إنما** **حصل** **له**
ذلك **بمؤس** **وهو** **المن** **فلا** **يمكن** **إيجاب** **الشر** **في** **ذلك** **القدر** **على** **المشتري** **فأوجبنا** **على** **البائع**

والمحصل من الفضل بعد الشراء فهو إنما يسلم للمشتري بغير عوض فله عشر ذلك الفضل
فإن كان من جملة الخضراوات ولكن ليس له ثمرة باقية يجب فيه الشر عندها **وقال**
ولو أن أرضاً نصيبها رجل فزوعها فالزروع له ويتصدق بالفضل على ما أنفق فيها في قول أبي حنيفة
رحمهما الله تعالى ولا يتصدق في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى حتى وقد بينا هذا في كتاب
النسب فإذا تصرف الناصب في المنسوب أو تصرف المودع وبيع **قال** **فإن** **كان** **أجرها**
بمال **كثير** **يجب** **في** **مثله** **الزكاة** **خال** **عليها** **المول** **ففيه** **أن** **يتصدق** **بها** **ولا** **زكاة** **عليه** **لأنه**
قد **لزمه** **الصدق** **بجميعها** **قبل** **حولان** **المول** **فلا** **يلزمه** **شيء** **آخر** **باعتبار** **مضى** **الحول** **وهذا**
بخلاف **الزكاة** **وهو** **ما** **إذا** **نذر** **أن** **يتصدق** **بما** **في** **دوم** **عينا** **خال** **عليها** **الحول** **يجب** **فيها**
الزكاة **لأن** **هناك** **كان** **ملكاً** **طلياً** **لو** **أنما** **الزكاة** **يتصدق** **بها** **بقدره** **والانزاع** **بالنذر** **يكون**
في **الذمة** **لأن** **كان** **له** **أن** **يتصدق** **بغيرها** **وبسببها** **فلذا** **لزمته** **الزكاة** **فيها** **وأما** **هنا** **إنما** **لزمه**
الصدق **لأن** **هذا** **المال** **حيث** **تمكن** **منه** **حتى** **لا** **يكون** **له** **أن** **يتصدق** **بغيره** **وعسكه** **فلذا**
لا **يلزمه** **آخر** **فإن** **حال** **عليه** **الحول** **رجع** **أبو** **يوسف** **رحمهما** **الله** **تعالى** **عن** **هذا** **فقال** **عليه**
الزكاة **الفضل** **يتصدق** **به** **لأن** **ملكه** **فيها** **كامل** **فلزمه** **الزكاة** **باعتبار** **الحول** **ولكن** **هذا**
ضئيف **وجوب** **الزكاة** **في** **المال** **بمعنى** **التطهير** **قال** **الله** **تعالى** **تطهروهم** **وتركهم** **بها** **وهذا**
لا **يحصل** **لأن** **الزكاة** **في** **هذا** **المال** **لأنه** **لا** **يزول** **النسب** **بأدلتها** **زكاة** **ولكن** **يلزمه** **الصدق**
بالفضل **معنى** **لا** **يجب** **الزكاة** **فيها** **فقلنا** **يتصدق** **بجميعها** **بعد** **الحول** **كما** **كان** **يتصدق**
قبل **البيع** **وقال** **ولو** **أن** **مسائلاً** **باع** **أرضه** **المشترى** **بما** **فيها** **من** **زروع** **لم** **يدرك** **من** **كافر** **فقل**
قول **أبي** **حنيفة** **رحمهما** **الله** **تعالى** **يوضع** **فيها** **الخراج** **لأن** **العب** **انقصد** **في** **ملك** **المشتري**
فكان **له** **الزكاة** **فيها** **بعد** **الشراء** **فله** **الخراج** **وقال** **أبو** **يوسف** **رحمهما** **الله** **تعالى** **على** **البائع**
عشر **الخراج** **علي** **الكفار** **أما** **قوله** **على** **البائع** **عشر** **الزروع** **صحيح** **على** **قياس**
مذهبنا **بأما** **من** **مسلم** **وأما** **قوله** **يوضع** **الخراج** **على** **الكفار** **فهو** **غلط** **لأن** **من** **أصل**
أبي **يوسف** **رحمهما** **الله** **تعالى** **أن** **الكافر** **إذا** **اشترى** **أرضاً** **عشرة** **ففيه** **عشران** **ولا** **يوضع**
الخراج **فيها** **أيضاً** **على** **قوله** **يجب** **في** **الفضل** **عشران** **على** **الشرى** **لأن** **المشتري** **لو** **كان**
مسلياً **كان** **عليه** **عشر** **الفضل** **فإذا** **كان** **كافراً** **كان** **عليه** **في** **الفضل** **عشران** **وقال** **في** **أن** **أجرها**
مسلم **لم** **مسلم** **فلم** **يزرعه** **فلا** **عشر** **فيها** **لأن** **حل** **الشر** **الخراج** **ولم** **يحصل** **ولو** **عطاه**

عادات الناس **قال** وإن اشترى ذى من مسلم أرض عشر فإن أخذها مسلم بالشفعة أو كان في البيع خيار للبائع أو كان البيع فاسداً فرجعت إلى المسلم فهي عشرة كما كانت لأن حق المسلم لم ينقطع عنها فإن بقيت في ملك الكافر وانقطع حق المسلم عنها فهي خراجية في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى عليه عثمان وقال محمد رحمه الله تعالى يؤخذ منه عشر واحد. وقال مالك رحمه الله تعالى يجبر على بيعها من المسلمين وعلى أحد قولي الشافعي رحمه الله تعالى لا يجوز البيع أصلاً وفي القول الآخر وهو قول ابن أبي ليلى يؤخذ منه عشر وانخراج جيباً أو كان شريك بن عبد الله يقول لائى فيها وجعل هذا قياس السواء إذا اشتراها الكافر من مسلم ولكن هذا ليس بصحيح فإن الأراضي النامية في دارنا لا تخلو عن وظيفة بخلاف سائر الاموال والشافعي في أحد قولي له لا يجوز البيع أصلاً كما هو مذهبه في الكافر يشتري عبداً مسلماً وفي قوله الآخر يقول بأن ما كان وظيفة لهذه الأرض يبق وباعتبار كسر المالك الحادث يجب الخراج بناء على أصله في الجمع بينهما. ومالك يقول يجبر على بيعه من المسلمين لأن حق الفقراء تعلق بها ومال الكافر لا يصلح لذلك فيجبر على بيعها لبقاء حق الفقراء فيها وأما محمد رحمه الله تعالى فقال ما صار وظيفة للأرض لا يتبدل بتبدل المالك كالخراج في الأراضي الخراجية ثم العشر الذي يؤخذ منه عند محمد رحمه الله تعالى يوضع موضع الصدقات كما ذكره في السير لأن حق الفقراء تعلق بها فهو كتملك حق المغناة بالأراضي الخراجية وروى ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن هذا العشر يوضع في بيت مال الخراج لأنه إنما يصرف إلى الفقراء ما كان لله تعالى بطريق العبادة ومال الكافر لا يصلح لذلك فيوضع موضع الخراج كالباخذ المأشور من أهل القدة وأما قال أبو يوسف رحمه الله تعالى يؤخذ منه عشران **قال** ما كان مأخوذاً من المسلم إذا وجب أخذه من الكافر يضعف عليه كصدقة بني ثعلب وما جبر به النبي على المأشور أما أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال الأراضي النامية لا تخلو عن وظيفة في دارنا والوظيفة إما الخراج أو العشر ولا يمكن إيجاب العشر عليه لأنها صدقة والكافر ليس من أهل الصدقة فتعين الخراج بخلاف الخراج في الأراضي الخراجية لأن استيفاءها بمذهب الجواب كاستيفاء الأجرة باعتبار التمكن من الانتفاع ومال المسلم يصاح لذلك **قال** وإن اشترى ثعلبي أرض عشر من مسلم ضوعف عليه العشر للصالح الذي جرى بيننا وبينهم

وذكر ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى أن تضعيف العشر عليهم في الأراضي التي كانت لهم في الأصل فأما من اشترى منهم أرضاً عشرة من مسلم فله عشر واحد بناء على أصله أن ما صار وظيفة للأرض يقرر ولا يتغير بتغير المالك فإذا أسلم عليها أو باعها من مسلم فله العشر مضاعفاً في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وفي قول أبي يوسف رضي الله تعالى عنه عشر واحد. وذكر في رواية أبي سليمان التسعة بهذا وهذا وذكر قول محمد رحمه الله تعالى كقول أبي يوسف رحمه الله تعالى. وتأوله ما بينا أن عند محمد في الأراضي التي كانت لهم في الأصل سواء أسلموا عليها أو باعوها من مسلم يجب العشر مضاعفاً لأنها صارت وظيفة لهذه الأرض أما أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال تضعيف العشر باعتبار كسر المالك وقد زال ذلك بإسلامه أو بيعه من المسلم فهو نظير السواء إذا أسلم عليها الثعلبي أو باعها من المسلم لا يجب فيها الاصدقة واحدة وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال تضعيف على بني ثعلب في العشر بمنزلة الخراج حتى يوضع موضع الخراج وبعد ما صارت خراجية لا يتبدل بإسلام المالك ولا بيعها من المسلم فهذا كذلك بخلاف السواء فإنه لا وظيفة فيها باعتبار الأصل حتى إذا كانت لغير الثعلبي من الكفار لا يجب فيها شيء فرفنا أن تضعيف فيها كان باعتبار المالك فيسقط بتبدل المالك أو بتبدل حاله بالإسلام أما بيان الأرض العشرية والخراجية فنقول أرض العرب كلها أرض عشرة وحدها من الغدير إلى مكة ومن عدن أبين إلى أقصى حجر باليمن بمرة وكان ينبغي في القياس أن تكون أرض مكة أرض خراج لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم فتحها عنوة وفهر أولئك لم يوطئ عليها الخراج فكيف لاق على العرب لاخراج على أرضهم وكل بلدة أسلم أهلها طوعاً فهي أرض عشرة لأن ابتداء الوظيفة فيها على المسلم والمسلم لا يبدأ بالخراج صيانة عن معنى الصغار فكان عليه العشر وكل بلدة اختجها الإمام عنوة وقسمها بين الغائبين في أرض عشرة لما بينا وكذلك المسلم إذا جعل داره يستألو أحياناً أرضاً مئنة فهي أرض عشرة وفي التوارد ذكر اختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى وقال عند أبي يوسف إن كانت هذه الأراضي تقرب من الأراضي العشرية فهي عشرة وإن كانت بالقرب من الأراضي الخراجية فهي خراجية لأن بالقرب عبرة ألا ترى أن ما يقرب من القرية ليس لأحد أحياها حتى أهل القرية والمرء أحق بالانتفاع بفناء داره وقال محمد رحمه الله تعالى إن أحياها بناء السبا أو عين استنبها أو نهر شق لها بين الأودية

المظالم كالفرات ودجلة ويحوي في عشرة وان شق لها نهرًا من بعض الأنهار الخراجية
فهي خراجية لأن الخراج لا يوظف على السلم الا بالتزامه فإذا ساق الى أرضه ماء الخراج
فبها ملتزم للخراج فيلزمه والا فلا وأما أرض السواد والجليل فهي أرض خراج وحد السواد
من المذهب الى عقبة حلوان ومن التعلية الى عبادان لأن عمر رضى الله عنه حين فتح السواد
وظف عليها الخراج وبعت لذلك عثمان بن حنيف وحذيفة بن اليمان **قال** وكل بلدة
فتحها الامام عنوة وفتحها من به على أهلها فهي أرض خراج لأن ابتداء الوظيفة فيها على
الكافر ولا يجزى إيجاب المشر لانها صدقة والكافر ليس من أهلها فيوظف الخراج عليها
ولأن خراج الاراضي يسع لخراج الجاييم والذي اذا جعل داره بيتنا أو احيا أرضاً ميتة
بأذن الامام فضليه فيها الخراج لما بنا **قال** واذا قال صاحب الارض قد أدبت المشرالى
للساكنين لم يقبل قوله وان حلف على ذلك لان حق الاخذ فيه الى السلطان فكان نظير
زكاة السوائم على ما بنا **قال** وان وضع المشر أو الزكاة في صنف واحد من غير أن يأخذ
به السلطان وسمه ذلك فباينه وبين الله تعالى . واعلم أن مصارف المشر والزكاة ما يتلى في
كتاب الله عز وجل في قوله تعالى انما الصدقات للفقراء والمساكين الآية وللتاس كلام
في الفرق بين الفقير والمساكين فروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن الفقير
هو الذي لا يسأل والمساكين هو الذي يسأل قال الله تعالى في صفة الفقراء لا يسألون الناس إلحافاً
فيل لا إلحاف ولا غير إلحاف وفي المساكين قال الله تعالى ويضعون الطعام على حبه مسكيناً
وتبياً وأسيراً وقد جاء بسأل وقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى
أن الفقير هو الذي يسأل ويظهر افتقاره وحاجته الى الناس قال الله تعالى وانتم الفقراء
والمساكين هو الذي به زمانة لا يسأل ولا يعطى له قال الله تعالى أو مسكيناً ذا متربة أى لاصفاً
بالتراب من الجوع والعري . فالخاصل ان المذهب عندنا أن المساكين أسوأ حالاً من الفقير وعند
الشافعي رحمه الله تعالى الفقير أسوأ حالاً من المساكين وبين أهل اللغة فيه اختلاف ومن قال
بأن المساكين أسوأ حالاً قال الفقير الذي يملك شيئاً ولكن لا ينفقه **قال** الراعى
أما الفقير الذي كانت حلوته وفق العيال فلم يترك له سيد
والمساكين من لا يملك شيئاً ومن قال الفقير أسوأ حالاً من المساكين قال المساكين من يملك
مالاً ينفقه قال الله تعالى أما الفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر وقال الراجز

هل لك في أجر عظيم تؤجره . نيت مسكيناً كثيراً عسكريه

* عشر شياء سمه ويصره *

والفقير الذي لا يملك شيئاً . مشتق من انكسار قفار النظر . والحديث يشهد لهذا وهو ما روى
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اللهم أبى مسكيناً وأبى مسكيناً واحشرنى في زمرة
المساكين وقائدة هذا الخلاف انما تظفر في الوصايا والاوقاف أما الزكاة فيجوز صرفها الى
صنف . نخذ عندنا فلا يظهر هذا الخلاف . والمامين عليها وهم الذين يستعملهم الامام على
جمع الصدقات . ويعطيهما بما يجمعون كغنائيم وكفاية أعوانهم ولا يقدر ذلك بالنسب عندنا
خلا ما للشافعي رحمه الله تعالى لانهم للمفرغوا أنفسهم لخدمة الفقراء كانت كفايتهم في مالهم ولهذا
يأخذون مع الفنى ولزواهم ما جمعه . قيل أن يأخذوا منه شيئاً سقط حقهم للمضارب اذا ملك
مال المضاربة في يده بعد التصرف وكانت الزكاة تجزى عن المؤمنين لانهم يأتون عن الفقراء
بالقبض . وأما المولفة فزويهم فكانوا قوما من رؤساء العرب كابي سفيان بن حرب وصفوان
ابن أمية وعيينة بن حصن والافرع بن حابس وكان يعطيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرض الله
سهما من الصدقة يؤلفهم به على الاسلام فقبل كانوا قد أسلموا وقيل كانوا عدواً أن يسلموا
هذان قيل كيف يجوز أن يقال بأنه يصرف اليهم وهم كفار ؟ قلنا الجهاد واجب على الفقراء
من المسلمين والاغنياء لدفع شر المشركين فكان يدفع اليهم جزءاً من مال الفقراء لدفع
شرهم وذلك قائم مقام الجهاد في ذلك الوقت ثم سقط ذلك السهم بوفاء رسول الله صلى الله
عليه وسلم هكذا قال الشعبي اقضى الرضا بوفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم . وروى
أنهم في خلافة أبى بكر رضى الله تعالى عنه استبدلوا الخط نصيبهم فقبل لهم وجاؤا الى عمر
فاستبدلوا خطه فأبى . ووزق خط أبى بكر رضى الله تعالى عنه وقال هذا شيء كان يعطيك
رسول الله صلى الله عليه وسلم تأليفاً لكم وأما اليوم فقد أعز الله الدين فان تبهم على
الاسلام والا فبينا وبينكم السيف فدادوا الى أبى بكر رضى الله تعالى عنه وقالوا له أنت
الظليفة أم عمر بذلت لنا الخط ومزته عمر فقال هو ان شاء . ولم يخافه . وأما قوله تعالى وفي
الرقاب فلاراد اعانة المكاتبين على أداء بدل الكتابة يصرف الصدقة اليهم عندنا . وقال
مالك رحمه الله تعالى المراد أن يشتري بالصدقة عبداً فينتقه وهذا فاسد لأن التملك لا بد
منه وما يأخذه بائع العبد عوض عن ملكه والعبد يبتقى على ملك المولى فلا يوجد التملك

والدليل عليه ما روى أن رجلاً قال أي رسول الله دلى على عمل يدخلني الجنة فقال فك الرقبة وأعطى النسمة قال أوليسوا يا رسول الله قال لافك الرقبة أن تعين في عتقه . وأما قوله تعالى والثارمين فهم المديونون الذين لا يجدون نصيباً فاضلاً عن دينهم . وقال الشافعي رحمه الله تعالى المراد من تحمل غرامة في إصلاح ذات البين وإطفاء الثائرة بين التبتلين . وأما قوله تعالى وفي سبيل الله فهم قراء النزاة هكذا قال أبو يوسف . وقال محمد بن قرقاء الحاج المنقطع بهم . لما روى أن رجلاً جعل يبيع آله في سبيل الله فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل عليه الحاج وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول الطاعات كلها في سبيل الله تعالى ولكن عند إطلاق هذا اللفظ المقصود بهم النزاة عند الناس . ولا يصرف إلى الأغنياء من النزاة عندنا خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى . واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لقبي إلا الحسنة وذكر من جعلهم الفنا في سبيل الله تعالى ولكننا نقول المراد التي بقوة البذل والقدرة على الكسب انما تكون بالبدن لا بملك المال بدليل الحديث الآخر وردهما في فقرائهم . وأما بن السبيل فهو المنقطع عن ماله لبدنه منه والسبيل الطريق فكل من يكون مسافراً على الطريق يسمى ابن السبيل كمن يكون فقيراً أو غنياً يسمى ابن الفقر وابن النفي وابن السبيل غنى ملكاً حتى تجب الزكاة في ماله ويؤمر بالأداء إذا وصلت يده إليه وهو فقير بدأ حتى تصرف إليه الصدقة للحال لحاجته . ثم هؤلاء الاصناف مصارف الصدقات لا مستحقون لها عندنا حتى يجوز الصرف إلى واحد منهم . وقال الشافعي رحمه الله تعالى هم مستحقون لها حتى لا يجوز ما لم تصرف إلى الاصناف السبعة من كل صنف ثلاثة واستدل بالآية ومحدث إذا الله تعالى لم يرض في الصدقات قسمة ملك مقرب ولا نبي مرسل حتى تولى قسمها من فوق سبعة أرقمة واعتبر أمر الشرع بأمر العباد فان من أوصى بشئ ماله لهؤلاء الاصناف لم يجز حرمان بعضهم فكذلك في أمر الشرع ولنا في قوله تعالى وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم . وقال صلى الله عليه وسلم لما رضى الله عنه وردها في فقرائهم وبنت عمر رضى الله عنه بصدقة إلى بيت أهل رجل واحد هكذا نقل عن ابن عباس وحذيفة بن اليمان رضى الله عنهم وقد بينا أن المقصود اغناء المحتاج وذلك حاصل بالصرف إلى واحد وبه فارق أوامر المباد لأن الاعتبار فيها اللفظ دون المعنى فقد تقع خالية عن حكمة جيدة بخلاف أوامر الشرع أما الآية فقد قال ابن عباس

رضي الله عنه الراديان المصارف إلى أيهم انصرفت أجزأت كما إن الله تعالى أمره باستقبال الكعبة في الصلاة وإذا استقبل جزءاً كان مثلاً لأمر . ألا ترى أن الله تعالى ذكر الاصناف بأوصاف تنفي عن الحاجة فعرنا أن المقصود سدغة المحتاج . وقال . ولا يجوز تجبيل عشر مالم يزرع وعشر تمر لم يخرج أما تجبيل عشر التمر قبل ظهور الطلع فلا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ويجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ذكره في الأملاء قال لأنه لم يبق بينه وبين الوجوب إلا مجرد مضي الزمان فهو كمتجبيل الزكاة بعد كمال النصاب وأبو حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى قال السبب الوجوب لم يوجد لأن الوجود ملك رقاب التجبيل وهو ليس بسبب للشر حتى لو قطع لم يلزم شيء . وتجبيل الحق قبل وجود سبب وجوبه لا يجوز كمتجبيل الزكاة قبل تمام النصاب أما تجبيل عشر الزرع قبل الزراعة فلا يجوز بالاتفاق لأن الأرض ليست بسبب لوجوب الشر . وقد بينه وبين الوجوب عمل سوى مضي الزمان وهو الزراعة وبعد نبات الزرع يجوز التجبيل بالاتفاق وأما بعد مازرع قبل أن يثبت فيجوز في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لأنه لم يبق بينه وبين وجوب الشر إلا مضي الزمان ولا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى لأن السبب لم يوجد لأن الحب في الأرض كفو في الحب ليس بسبب لوجوب الشر . قال . ولا يعطى زكاته وعشره ولده ورلد ولده وأبويه وأجداده وكل من ينسب إلى المؤدى بالولادة أو ينسب إليه بالولادة ولا يجوز صرف الزكاة إليه لأن تمام الإيتاء باق طاع منفعة المؤدى عمادى والمنافع بين الآباء والأبناء متصلة . قال الله تعالى أبؤكم وأبناؤكم لا تدرون أيهم أقرب لكم نعماً فريضة فلم يتم الإيتاء بالصرف إليهم فاما من سواهم من القرابة فتم الإيتاء بالصرف إليه وهو أفضل لما فيه من صلة الرحم . قال . ولا يعطى مدبره وعبيده وأم ولده لأشهم بمالكم كسبهم له وكذلك لا يعطى مكاتبه لأن كسب المكاتب دائر بينه وبين المولى فلم يتم الإيتاء بالصرف إليه وهذا بخلاف ما لو دفع إلى مكاتب غنى لأن هناك الإيتاء يتم باق طاع منفعة المؤدى عمادى ولم يثبت فيه لغيره ملك ولا بد للعتل وكذلك لا يصرف إلى زوجته لأن الإيتاء لا يتم قال الزوج من وجه لزوجها قال الله تعالى ووجدك عائلاً فأغنى قبل مال خديجة . وعند الشافعي رحمه الله تعالى يجوز بناء على أن شهادة الزوج لزوجته جائزة ما لمارة فلا تعطى زوجها في قول أبي حنيفة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى تعطيه . واستدلوا بحديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود رحمه

ملك لم يجب عشرها على أحد فكذلك اذا عطيها المستأجر ولكن على المستأجر الأجر
 كان قد قبضها لانه كان متسكنا من الانتفاع بها في السنة وباتمكنا من الانتفاع يتقرر
 جبر عليه **قال** ولو ان أرضاً من أرض الخراج مات رباها قبل ان يؤخذ منه الخراج فانه
 يؤخذ من ورثته لان الخراج في معنى الصلة فيسقط بالموت قبل الاستيفاء ولا يتحول الى
 كذا كإزكاة ثم خراج الأرض معتبر بخراج الرأس في كل واحد منهما معنى الصناديق
 خراج الرأس يسقط بموت من عليه قبل الاستيفاء فكذلك خراج الأرض ولا يمكن
 رفاؤه من الورثة باعتبار ملكهم لانهم لم يتمكنوا من الانتفاع بها في السنة الماضية **قال**
 مات رب الأرض العشرية وفيها زرع فانه يؤخذ منه العشر على حاله وفي رواية ابن المبارك
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه سوى بين العشر والخراج **قال** يسقط بموت رب الأرض
 في ظاهر الرواية الزرع كما حصل صار مشتركاً بين الفقراء ورب الأرض عشره حق
 له وتسعة أعشاره حق رب الأرض ولهذا لا يعتبر في إيجاب العشر المالك حتى يجب في
 المكاتب والمبد والمديون والصبي والمجنون فيموت أحد الشرعيين لا يبطل حق الآخر
 من يتي بقاء عمله فاما الخراج عمله الدمة بموته خرجت ذمته من ان تكون صالحة لان الزام
 بوق والمال لا يقوم مقام الدمة فيها طريق الصلة وقد بينا في كتاب الزكاة وجوب
 الجبر في أرض الصبي والمجنون لانه مؤنة الأرض النامية ومال الصبي محتمل للمؤنات
 في النفقات **قال** ولو ان رجلاً جمل خراج أرضه ألف درهم فذلك يجزئه لان سبب
 الجبر الخراج ملك الأرض المنتفع بها وذلك موجود والتعجيل بعد تمام السبب جائز لئلا
 يتبين الا ترى انه لو عمل صدقة القطر لسنتين كان جائزاً فكذلك اذا عمل الزكاة عن
 سبب لسنتين كان جائزاً فاما اذا عمل عشر أرضه قبل ان يزرعها لم يجزه لان العشر وان
 مؤنة الأرض النامية فانه لا يجب الا باعتبار حله والخراج فلا يتم السبب قبل الزراعة
 تمام السبب لا يجوز التعجيل كالمعمل الزكاة عن الابل والغنم قبل ان يحملها سائمة
 ما زرعها جاز تعجيل العشر سواء استحصه أو لم يستحصه لان سبب الوجوب قد
 سبق الى وجوب العشر الا مجرد مضى الزمان فهو كتعجيل الزكاة بعد كمال النصاب
 الحول .. فان عمل عشر نخله قال هنا يجزئه وهو قول أبي يوسف فاما على قول
 بنيفة ومحمد رحمه الله تعالى ان حصل الطالع جاز التعجيل والا لم يجز لان ملك النخل

كملك الأرض على معنى ان العشر لا يجب فيه وانما يجب في الخارج منه فكما لا يجوز تعجيل
 العشر باعتبار ملك الأرض قبل الزراعة فكذلك لا يجوز تعجيل عشر النخل قبل ان يخرج
 الطلع بخلاف ما اذا عمل عشر الزرع قبل ان ينقد الحب لان التفصيل على وجوب العشر
 فيه بدليل انه لو فصله كما هو يلزمه أداء العشر منه فلماذا جاز التعجيل باعتباره وأما النخل
 ليس بجعل للعشر فانه لو قطعه كان حطباً لا شيء فيه فلا يجوز فيه تعجيل العشر باعتباره وأبو
 يوسف رحمه الله تعالى يقول لم يبق بينه وبين وجوب العشر الا مجرد مضى الزمان فيجوز
 التعجيل كما يجوز التعجيل عن الزرع قبل ان ينقد الحب وعن النصاب قبل ان يحول الحول
قال ولو كان في الأرض الخراجية أرض نخل أو مشجرة فلا خراج فيها لكن يوضع عليها
 قدر ما تطيق ومعنى هذا انه ليس فيها خراج الكرم ولا خراج الرطبة ولا خراج الزرع
 لانها ليست بمنزلة هذه الأراضي في الانتفاع ولكن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه
 فيها وظف من الخراج اعتبر الطاعة حيث قال للذين مسحوا الأراضي لملكنا الأراضي
 مالا تطيق فقالوا بل حملناها ما تطيق فرفنا أن المتبر هو الطاعة في المشجرة وأرض النخل
 تعتبر الطاعة أيضاً وذلك أن ينظر الى غلته فان كانت مثل غلة الرطبة فخراجها مثل خراج
 أرض الرطبة وان كانت مثل غلة الكرم فخراجها كذلك **قال** فان عمل خراج أرضه
 ثم غرقت تلك السنة كلها فانه يرد عليه ما أدى من خراجها لانه لم يكن متسكناً من الانتفاع
 بها فلا يلزمه خراجها ويد الامام في الخراج المعجل نأية عن يد صاحب الأرض وقد بينا
 نظير هذا في زكاة السائمة اذا عملها فدفعتها الى الساعي ثم هلكت السائمة والمعمل قائم في
 يد الساعي فانه يرد عليه وكذلك في الخراج **قال** فان زرعتها في السنة الثانية فانه يجب
 له ما أدى من خراجها في هذه السنة ان لم يرد عليه لأن يده نأية في ذلك الغنم كيد ولا
 قائمة في الرد عليه ثم الاستيفاء منه .. فان قيل ليس انكم قلتم في الزكاة اذا عملها ولم تجب
 عليه الزكاة في ذلك الحول فان المعجل لا يجزى عما يلزمه في حوله آخر قلنا ذلك فيما اذا
 دفعها الى الفقير فتم الصدقة تطوعاً عند مضى الحول وهما لا يتم المؤدى خراجاً في الحول
 الأول ولكن له حق الاسترداد فيجب اذ ذلك له من خراجها في الحول الثاني **قال**
 فان أجر أرضه سنتين ففرقت سنة فلم يفسخ القاضى الاجارة فلا أجر عليه حتى ينضب
 الماء عنها ولا خراج على رباها في السنة التي غرقت فيها لان وجوب كل واحد منهما باعتبار

الله تعالى قالها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصدق على زوجها فقال يجوز لك أجزان أجر الصدقة وأجر الصلة ولأنه لاحق للزوجة في مال زوجها فيم الإيتاء كما يتم بالصرف إلى الأخوة بخلاف الزوج بصرف إلى زوجته على ما بينا. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لزوجه أصل الولاد ثم ما ينفع من هذا الأصل يمنع صرف زكاة كل واحد منهما إلى صاحبه فكذلك الأصل. ألا ترى أن كل واحد منهما منهم في حق صاحبه لا يجوز شهادته له وإن كل واحد منهما يورث صاحبه من غير حجب كما بالولد وحديث زينب رضي الله عنها محمول على صدقة التطوع فقد روي أنها كانت امرأة ضيقة اليد تعمل للناس وتتصدق من ذلك وبه يقول أنه يجوز صرف صدقة التطوع لكل واحد منهما إلى صاحبه وكذلك لو أعطى غنياً أو ولداً صغيراً لكن مع علمه بحاله لا يجوز لأن مصرف الصدقات للفقراء بالنص فإن صرف إلى زوجة غنى وهي فقيرة أو إلى بنت بالغة التي وهي فقيرة جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لأنه صرفها إلى الفقير واستحقاقها للنفقة على التي لا يخرجها من أن تكون مصرفاً كاخت فقيرة لثني فرض عليه نفقتها وأبو يوسف رحمه الله تعالى قال لا يجوز لأهلها مكفية المونة باستحقاقها للنفقة على التي بالانفاق فهو نظير ولد صغير لثني وكذلك لو صرف إلى هاشمي أو مولى هاشمي وهو يعلم بحاله لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لحمد ولا لآل محمد وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الأرقم بن أبي الأرقم على الصدقات فاستنبح أبا رافع فجاءه فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا رافع إن الله تعالى كره لي هاتم غساله الناس وإن مولى القوم من أنفسهم وهذا في الواجبات فما في التطوعات والأوقاف فيجوز الصرف بهم وذلك مروى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في النوادر لأن في الواجب المؤدى يظهر نفسه باسقاط الفرض فيتبدل المؤدى بنزلة الماء المستعمل وفي النفل يتبرع بما ليس عليه فلا يتبدل به المؤدى كمن تبرع بالماء فإن أعطاه غنياً وهو لا يعلم بحاله فإنه يجزى إن وقع عنده أنه فقير أو سأله فأسطاه أو كان جالساً مع الفقراء أو كان عليه زى الفقراء ثم تبين أنه غنى جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ولم يجز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الشافعي رضي الله عنه لأن الخطأ ظهر له يبين لأن المصرف في الصدقات للفقراء دون الأغنياء فلا يجزئه كمن توضع بالماء ثم تبين أنه نجس أو قضى القاضي في حادثة باجتهاد ثم ظهر نص بخلافه ولا في حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى أن الواجب عليه الصرف إلى من هو فقير عنده وقد قبل فيجوز كما إذا صلى الإنسان إلى جهة بالتحريم ثم ظهر الأمر بخلافه وهذا لأن الثني والتفريق لا يوقف عليهما وقد لا يفت الإنسان على غنى نفسه فضلاً عن غيره والتكليف إنما ثبت بحسب الواسع بخلاف الضيق فإنه مما يوقف على حقيقته وكذلك يوقف على نجاسة الماء وطهارته وإن تبين أنه دفع إلى أبيه أو ابنه جاز في ظاهر الرواية عندهما وذكر ابن شجاع رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز. وجه تلك الرواية أن الدسب مما يحكم به ويمكن معرفته حقيقة فيبين الخطأ يبين كما لو ظهر أنه عبده أو مكاتبه. وجه ظاهر الرواية حديث ممن بن يزيد رضي الله عنه قال دفع أبي صدقة إلى رجل بصرفها وبصرفها على المساكين فأعطاني فلما رآه أبي في يدي فقال ما أبالك أردت يا بني قلت تأمناً بالتي أودع عليك فاختصنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ممن كل ما أخذت وبأزيدك ما نوبت فقد جوز الصرف إلى الولد عند الاشتباه وكان الثني فيه وهو أن الصرف إلى الولد قربة بدليل التطوع فأعلم النبي صلى الله عليه وسلم أكثر مما هو مستحق عن المؤدى عند الاشتباه مقام الكمال في حكم الجواز وكذلك إذا تبين أن المدفوع إليه هاشمي فهو على هاتين الروايتين وإن تبين أن المدفوع إليه ذمي فهو على هاتين الروايتين أيضاً لأن الكفر يحكم به ووقف على حقيقته وإن تبين أن المدفوع إليه حرى قال في كتاب الزكاة يجوز. وتأويله أنه إذا كان مستأمناً في دارنا فهو كالذي وأبو يوسف رحمه الله تعالى ذكر في جامع البراءة عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجزئه لأن التصديق على الحرى ليس بقربة أصلاً فلا يمكن أن يقيم مقام ما هو قربة عند الاشتباه **وقال** ويكره أن يعطى رجلاً من الزكاة ما يهي درهم إذا لم يكن عليه دين أو له عيال وإن أعطاه جاز وعند زفر رحمه الله تعالى لا يجزئه إعطاء المساكين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس بإعطاء المساكين إليه إنما يكره أن يعطيه فوق المائتين وزفر رحمه الله تعالى يقول غنى المدفوع إليه يقرن قبضه وذلك مانع من جوازه ولكننا نقول الذي يحصل بالملك وذلك حكم ثبت بعد قبضه فلم يقرن الثني بالدفع والتبضع فلا يمنع الجواز ولكن يبقيه متصلاً به فأوجب الكراهة لا قرب كمن صلى وبقره بنجاسة جازت الصلاة للوقوف على مكان طاهر وكان مكرهها لا قرب من النجاسة وأبو يوسف يقول جزء من المائتين مستحق لحاجته الحال والباقي دون المائتين فلا تجب به صفة الثني إلا أن يعطيه فوق

والبيض جنس واحد في حكم الزكاة فيسقط اعتبار نية التميز فيها فكأنه قصد عند الأداء تعجيل الزكاة فقط فيجوز المؤدى من المالاين جميعاً إذا وجبت الزكاة فيهما وهذا بخلاف الأداء بعد الوجوب فإنه تفرغ للمال عن حق الفقراء لأن وجوب الزكاة يصير المال مشغولاً بحق الفقراء فكأن نية الأداء عن زكاة البيض مفيدة من حيث أنه قصد به تفرغ البيض دون السود بخلاف التعجيل قبل الوجوب فإنه لا فائدة في نية التميز هناك وباعتبار من المعنى لو أدى زكاة البيض بعد الوجوب ثم هلك البيض لم يكن المؤدى عن السود ولو عجل قبل الوجوب ثم هلك البيض وتم العول على السود كان المعجل من زكاة السود الذي يثاب في السود والبيض كذلك الجواب في الذهب والنقصة إذا كانت له مائتا درهم وعشرون مثقالاً من ذهب فجعل زكاة أحد المالاين أو أدى بعد الوجوب ففي جميع الفصول مثل ما سبق وعلى هذا لو كان له ألف درهم عينا وألف درهم ديناً على إنسان فجعل زكاة الدين ثم ضاعت قبل كمال الحول فالمعجل يحجز عن زكاة الدين ولو أدى زكاة الدين بعد كمال الحول ثم ضاعت قبل الحول لم يحجز المؤدى عن زكاة الدين لأنه في الأداء بعد الوجوب إنما قصد تطهير ماله الدين وقد حصل مقصوده فكان بقاؤه بعد ذلك وهلاكه سواء في التعجيل وقبل الوجوب إنما قصد إسقاط ما يلزمه من الزكاة عند كمال الحول وإنما لزمته الزكاة في الدين وأداء الدين عن زكاة الدين جائز، وعلى هذا لو كان له عيد وجارية للتجارة قيمة كل واحد منهما ألف ففعل زكاة أحدهما قبل العول ثم مات الذي عجل الزكاة عنه قبل كمال الحول وتم العول على الآخر فالمعجل يحجز عنه بخلاف ما إذا زكى أحدهما بعد العول ثم مات الذي زكى عنه ولو عجل زكاة أحدهما قبل العول ثم مات الذي زكى عنه بعد كمال الحول فعليه أن يزكى الباقي على هذه الرواية وعلى رواية الجاهل عليه نصف زكاته باقي لأن المعجل يحجز عنهما إذا وجبت الزكاة فيهما على تلك الرواية وقال **هو قال** ولو أن رجلاً له مائتا درهم فتصدق بدرهم منها قبل الحول يوم ثم تم العول وفي يده مائتا درهم إلا درهم فلا زكاة عليه لأن المعجل خرج عن ملكه بالوصول إلى كفت الفقير فتم العول ونصابه ناقص وكال النصاب عند تمام العول معتبر لا لحاج الزكاة فإذا لم يجب عليه الزكاة كان المؤدى أطوعاً لا مملوكاً استرداده من الفقير لأنه وصل إلى كفت الفقير بطريق القرية فلا يملك الرجوع فيه وهذا لأنه نوى أصل التصديق والصفة فيسقط اعتبار الصفة حين لم يجب عليه الزكاة عند كمال الحول

فبيق أصل نية الصدقة **هو قال** ولو أن رجلاً له جارية للتجارة حال عليها الحول إلا يوم ثم أعورت فتم العول وهي كذلك قال يزكها عوراء، ومراه إذا كانت قيمتها بعد العول نصاباً فأما إذا كانت دون النصاب فلا شيء عليه لأن بالورقات نصيباً وكال النصاب في آخر الحول معتبر لا لحاج الزكاة فإذا كانت قيمتها مع العول نصاباً فعليه أن يزكها عوراء لأن ما هلك منها قبل كمال الحول يصير في حكم الزكاة كما لم يكن فالت ذهب العور بعد كمال الحول فلا شيء عليه باعتبار ذهاب العور لأن هذه زيادة متصلة بعد كمال الحول وحكم الزكاة لا يسرى إلى الزيادة العادية بعد كمال الحول متصلة كانت أو منفصلة، ألا ترى أنه لو كانت قيمتها بعد العور أقل من نصاب فتم العول وهي كذلك ثم ذهب العور لم يلزمه الزكاة فكذا لا يستبر بذهاب العور بعد كمال الحول لا لحاج الزكاة فكذا لا يستبر لا لحاج أصل الزيادة ولو ذهب العور قبل كمال الحول فتم العول وهي صحبة البعينة فإليه زكاة قيمتها صحبة لأن الزيادة أضافت قبل كمال الحول ومثل هذه الزيادة يضم إلى أصل المال في حكم الزكاة متصلة كانت أو منفصلة متولدة كانت أو غير متولدة، ألا ترى أنه لو كانت له ألفا درهم فضاع أثنت منهم ما قبل الحول ثم حال الحول على الباقية فزكاها ثم وجد المال الذي كان ضاع لم يكن عليه فيه زكاة بخلاف ما إذا وجد المال الذي ضاع قبل كمال الحول وهذا لأن المال الذي ضاع صار تأوياً في حكم الزكاة فإذا وجدته كان بمنزلة استفادة استفادها من جنس ماله وحكم الزكاة إنما يقرر بأخر الحول فإذا تقرر حكم الزكاة عليه في الألف لا يلزمه بعد ذلك في الألف الأخرى شيء وإن وجدها أماً إذا وجدها قبل كمال الحول فإثماً يقرر حكم الزكاة عليه في الثنين، ولو كانت الجارية أعورت بعد كمال الحول فعليه أن يزكها عوراء، لأنه هلك نصفها ولو هلك كلها بعد كمال الحول سقطت عنه الزكاة فكذا إذا هلك البيض فإن ذهب العور فعليه أن يزكها صحبة لأنه تقرر عليه حكم الزكاة في قيمتها صحبة ثم انقضى بالخمران الذي لحقه وقد ارتفع ذلك الخمران بذهاب العور فهو نظير ما مضى ضاع أحد الألفين بعد كمال الحول فزكى ما بقي ثم وجد الذي كان ضاع فعليه أن يزكها وهذا الأصل الذي يثاب في كتاب النصاب أن الزيادة إذا حدثت في محل النقصان كانت جارية للنقصان وبشدها النقصان معنى، ويوضح أن وجوب الزكاة باعتبار المالية وهي قد عادت بذهاب العور إلى المالية الأولى التي تقرررت عليه الزكاة

فيها عند كمال الحول فليه أن يؤدي ذلك كله **قال** رجل له ألف درهم حال عليها الحول ثم ابتاع بها جارية للتجارة قيمتها ثمانمائة فليه زكاة الألف فان ماتت الجارية فليس عليه إلا زكاة المائتين لانه حالي في الشراء بقدر المائتين وذلك لا يتباين الناس في مثله فصار مستهلكا محل حق الفقراء في ذلك القدر فيضمن زكاة المائتين وفي مقدار ثمانمائة حول حقهم من محل المحل يمد له فان الجارية التي للتجارة بمنزلة الدرهم في كونها مال الزكاة فيكون هلاك الجارية في يده كهلاك الدرهم وهذا بخلاف السوائم فان من وجب عليه الزكاة في خمس من الابل فاشتري بها أرمسين من النسم ثم هلك النسم فهو ضامن لان زكاة لان وجوب الزكاة في السوائم باعتبار السمين فانما الخلفاء مطلوب من عيها والدين الثاني غير الاول . الا ترى أن هذا التصرف لو وجد منه في خلال الحول انقطع به الحول فكذلك اذا وجد بعد كمال الحول صار مستهلكا ضامنا لان زكاة وهنا وجوب الزكاة في الدرهم وعروض التجارة باعتبار المالية والخلفاء مطلوب بالتصرف ولهذا لو وجد منه هذا التصرف في خلال الحول لم ينقطع به الحول فاذا وجد بعد كمال الحول لا يصير ضامنا لان زكاة أيضا فان كان ابتاع بالان جارية لتسير التجارة والمال على حالها فليه زكاة الألف ماتت الجارية أو بقيت لانه صار مستهلكا حق الفقراء بتصرفه فالجارية التي للخدمة ليست بحال الزكاة ألا ترى ان هذا التصرف لو وجد منه في خلال الحول انقطع به الحول فاذا وجد بعد كمال الحول صار ضامنا لان زكاة **قال** رجل عنده جارية للتجارة فولدت ولدا قبل الحول يوم ثم حال الحول عليها فليه زكاتها جميعا لان الولد انما يفصل عن الام بصفتها وهي عنده للتجارة فولدها كذلك ثم المستفاد في خلال الحول يضم الى أصل النصاب بة الحانسة وان لم يكن متولدا من الأصل فالمتولد أولى فان ولد بعد الحول يوم فانه يزكيا ولا يزكي ولدها لان الحول قد انتهى قبل انفصال الولد وانما يسرى من الأصل الى الولد ما كان قائما لا ما كان متبعا . الا ترى ان الرق ينتهي بالعتق فالولد الذي يفصل منها بعد العتق لا يكون وقيعا ولا لنا هذا بمنزلة مال استفاد من جنس النصاب بعد كمال الحول فلا تجب فيه الزكاة الا باعتبار حول جديد . فان قيل لما ولدت بعد الحول يوم فقد علمنا ان حدوث الولد كان قبل كمال الحول فينبغي ان يثبت فيه حكم الحول . قلنا نعم لكن وجوب الزكاة في الولد باعتبار صفة المالية لا باعتبار عيها وصفة المالية

تحدث بعد الانفصال فان الجنين في البطن لا يكون مالا متقوما ولهذا لا يضمن بالنصب فانه صار الولد محل وجوب الزكاة حدث بعد كمال الحول فلا يسرى اليه حكم الزكاة **قال** رجل له جارية قيمتها ألف درهم فباعها قبل الحول يوم ثمانمائة درهم فليه زكاة ثمانمائة درهم لان وجوب الزكاة عند كمال الحول وماله عند ذلك ثمانمائة ولو استهلك الشكل قبل كمال الحول لم يضمن شيئا من الزكاة فكذلك اذا استهلك البض يتصرفه . ولو باعها بعد الحول فليه زكاة الألف لانه بقدر الحياطة صار مستهلكا ولو استهلك الشكل بعد الحول كان ضامنا لان زكاة فكذلك اذا استهلك البض **قال** وان كانت عنده لتسير التجارة فباعها قبل الحول يوم ثمانمائة درهم فانه يضمن هذا الى ماله فيزكيه مع ماله اذا تم الحول لان هذا مستفاد من جنس النصاب في خلال الحول ولو باعها بعد الحول يوم لم يكن عليه زكاة في ثمنها حتى يحول عليه الحول لانه مستفاد بعد تمام الحول وهذا لان الجارية لما لم تكن للتجارة عنده فاما حدثت المالية له في حكم الزكاة بتصرفه هذا فيكون ثمنها بمنزلة مال وهب له في حكم الزكاة **قال** ولو كانت الجارية عنده للتجارة وقيمتها ألف درهم فباعها بعد الحول بمائة درهم فليه زكاة الألف قال لان هذا مالا يتباين الناس فيه بقدره يشير بهذا الى الفرق بين هذه وبين مسألة الجامع وهو ما اذا باعها بثمنائة وخمسين فانه لا يكون ضامنا شيئا من الزكاة لان الحمين ومحوها مما يتباين الناس فيه وصاحب المال مسلط على التصرف في ماله شرعا بمنزلة الأب والوصي في مال اليتيم وكان هناك فصل بين ما يتباين الناس فيه وما لا يتباين الناس فيه في قصرهما فكذلك هنا يفصل بينهما فاذا كانت الحياطة بقدر ما يتباين الناس فيه لم يكن مستهلكا شيئا وان كانت بقدر ما لا يتباين الناس فيه كان مستهلكا محل حق الفقراء في مقدار الحياطة فكان ضامنا للزكاة . ولو باعها قبل الحول يوم بمائة درهم ضم المائة الى ماله ثم زكاة ولا شيء عليه في مقدار الحياطة لانه صار مستهلكا قبل وجوب الزكاة **قال** ولو كانت له جارية قيمتها خمسمائة فباعها بألف درهم واشتراها المشتري للتجارة ثم حال الحول عليها ثم وجد بها عيبا فردها بقضاء أو بغير قضاء فعلى البائع زكاة الألف لان حق المشتري عنده رد الجارية بالعيب ثبت دينا في ذمة البائع وتخيير هو بين اداء الألف وبين اداء ألف أخرى بناء على الاصل المعروف ان العقود لاتنقض في العقود والفسوخ فهذا دين لحقه بعد الحول فلا يسقط عنه شيء من الزكاة

قال وعلى الراد زكاة خمسمائة درهم لانه تم الحول وفي ملكه الجارية فقط وانما استفاد الزيادة بردها بصدك الحول فلذا لا يلزمه الا زكاة الخمسمائة فان قيل انما كانت قيمة الجارية خمسمائة حين كانت صحيحة لا عيب فيها فاما مع وجود العيب تكون قيمتها دون الخمسمائة فينبغي أن لا تجب على المشتري زكاة خمسمائة قلنا مراد محمد رحمه الله تعالى من هذا الجواب ما إذا كانت قيمتها خمسمائة مع وجود هذا العيب على ان المشتري يستحق الرجوع بحصة العيب اذا تمرد رد الجارية فهذا الطريق يكون الجزء الثالث بسبب العيب كافيا ثم حكى فلذا يلزمه زكاة خمسمائة **وقال** وان كانت قيمتها ألف درهم فباعها بخمسمائة ثم حال الحول فوجد المشتري بها عيبا فردها فبلى المشتري زكاة ألف درهم لانه تم الحول والجارية في ملكه وهي تساوي ألف درهم فليزمه زكاة الالف سواء ردها بقضاء أو بغير قضاء لانه مختار في الرد فيكون هذا بمنزلة بيعه اياها بخمسمائة بصدك كمال الحول وعلى البائع زكاة خمسمائة لانه تم الحول وفي ملكه خمسمائة ثم استفاد الزيادة بعد ذلك بالرد عليه فلا يلزمه الا زكاة خمسمائة **وقال** ولو كان لرجل عتده ثمنه ألف درهم ولا آخر جارية ثمنها ألف درهم فباعها بالبد الجارية وتفاضلها للتجارة جميعا حال الحول ثم وجد الذي قبض الببد بالمبد عيبا فردته فان كان رده قضاء قاض وأخذ جاريته فبلى كل واحد منهما زكاة ألف درهم أما الراد فلانه تم الحول وفي ملكه الببد ثم استفاد الزيادة بعد ذلك فلا يلزمه الا زكاة الالف واما الردود عليه فلان عين الجارية استحققت من بده من غير اختياره وذلك مسقط للزكاة عنه فلا يلزمه الا زكاة ما عاد اليه من المالمية وذلك ألف درهم **وقال** وان ردها بغير قضاء قاض فبلى الراد زكاة الالف لما قلنا وعلى الردود عليه زكاة الالفين لانه تم الحول وفي ملكه جارية قيمتها ألفا درهم ثم أخرجا من ملكه باختياره حين أقال العقد بالببد بغير قضاء القاضي فيلزمه زكاة الالفين وهذا لان الرد بالببد بغير القضاء فيلزمه زكاة الالفين وهذا لان الرد بالببد بغير قضاء بمنزلة الاقالة وهو في حق غيرها كبيع مستقل وهذا بخلاف ما سبق في الدرهم لان حق الراد هناك لا يتعين في الدرهم المدفوعة فلا يكون ذلك بمنزلة الاستحقاق وهاهنا حق الراد يتعين في الجارية فلذا جعل بمنزلة الاستحقاق اذا رد الببد بقضاء القاضي ولو كان الذي قبض الجارية هو الذي وجد الببد بها فردها بقضاء أو بغيره فبلى زكاة الالفين لانه هو المختار للرد وقد تم الحول وماله ألفا درهم فلا يسقط عنه

شيء من الزكاة بأخر اجبا من ملكه باختياره **وقال** رجل له جارية للتجارة باعها بألف درهم ثم باعها للمشتري من آخر بألف درهم واشترها كل واحد منهما للتجارة ثم استحققت بعد الحول فبلى المشتري الآخر زكاة ألف درهم ولا زكاة على واحد من البائعين لانها لما استحققت من يد المشتري الآخر فقد استوجب الرجوع بثمنها على بائعها وذلك مال سالم له فبلى زكاته وأما بالبايع فقد تبين أنه كان له حق الرجوع على بائعها أيضا بألف درهم فانما كان ماله ألفا وعليه ألف درهم دين للمشتري الآخر فلا تلزمه الزكاة وكذلك الاول كان في يده ألف درهم في الحول وعليه ألف درهم دين للمشتري الاول فلا تلزمه الزكاة وسال المدبون لا يكون نصاب الزكاة **وقال** رجل له جارية للتجارة ثمن ألفي درهم فباعها بألف درهم بما فاسدا واشترها للمشتري بنية التجارة وتفاضل الحول فبلى المشتري أن يرد لها على البائع بفساد العقد وعلى البائع زكاة ألفي درهم لانها كانت مضمومة على المشتري بقيمتها وقيمتها ألفا درهم فهي بمنزلة المفصولة وتبين ان مال البائع عند كمال الحول ألفا درهم وعلى المشتري زكاة الالف لان قيمتها دين في ذمته فانما ماله الذي يسلم له ماذن في ثمنها وهو ألف درهم فلذا لا يلزمه الا زكاة الالف ويستوى ان ردها بقضاء أو بغير قضاء أو لم يرد لها ولكن اعتقها المشتري بعد الحول لان المعتبر هو المالمية والمالمية التي تسلم للبائع عند كمال الحول مقدارها الفان فانه اما أن يرد عليه الجارية أو قيمتها اذا تمرد رد عينها والذي يسلم للمشتري مقدار الالف درهم فيلزمه زكاة الالف **وقال** ولو أن رجلا له مائة درهم ففادع نصفها قبل كمال الحول بيوم ثم أفاد مائة فتم الحول وعنده مائة درهم فبلى زكاة لان المعتبر كمال النصاب في آخر الحول مع قضاء شيء منه في خلال الحول وقد وجد والمستفاد لو كان قبل هلاك بعض النصاب كان مضموما الى النصاب لعله الحائجة فكذلك بعد هلاك بعض النصاب لبقاء حكم الحول في الموضعين فان تم الحول ولم يستفد هذه المائة ثم مضت السنة الثانية الا يوما ثم استفاد مائة ثم تم الحول فلا شيء عليه في الحولين لانه تم الحول الاول وماله دون النصاب فلم تلزمه الزكاة ولم يستفد الحول الثاني على ماله لتقصان النصاب في أول هذا الحول وانما استفاد المائة وليس على ماله حول يستفد فلا تلزمه الزكاة ولكن يستفد الحول من حين استفاد المائة لانه تم نصابه الآن فاذا تم الحول من هذا الوقت زكى المائتين **وقال** ولو أن رجلا وهب لرجل ألف درهم ثم حال عليها الحول عندهم وهبها لله وهب

النصف المشترك كادل وان أخذ العاشر من المضارب شيئاً فكذلك لا يجزئ رب المال من زكاته لان العاشر غاصب فيها أخذ منه بغير حق ومن عليه الزكاة اذا غصب بعض ماله لم يجزه ذلك من الزكاة ولا ضمان على المضارب لانه أمين أخذ منه المال بغير اختياره ولكن لا يرجع له حتى يستوفي رب المال ماله لان ما أخذه المباشر توافكائه هلك بعض المال من يد المضارب وان كان المضارب هو الذي دفع ذلك اليه كان ضامناً لرب المال ما دفعه اليه لانه خائن في دفع المال الى غير من أمر بالدفع اليه **وقال** ولو أن أحد المتفاوضين أو أحد الشريكين شركة عنان أدى الزكاة عن المال كله بغير إذن الشريك فهو ضامن لنصيب الشريك فيها أدى لان كل واحد منهما نائب عن صاحبه في التجارة واستقاء المال لافي أداء الزكاة فكان متدياً فيها أدى من نصيب الشريك وذلك لا يجزئ من زكاة الشريك لان عدم نيته وأمره فان كان كل واحد منهما فلذلك كان كل واحد منهما ضامناً لصاحبه نصيبه فيضارضان ويكون كل واحد منهما متطوعاً فيم أدى زيادة على ما عليه حتى لا يرجع واحد منهما على الفقير بشئ وان كان واحد منهما أمر صاحبه بأداء الزكاة عن جميع المال فان أدى أحدهما جاز للمؤدى عن زكتهما وان أدى جميعاً ممّا فكل واحد منهما يكون مؤدياً زكاة نصيبه ولا رجوع لواحد منهما على صاحبه بشئ سواء أديا من المال المشترك أو أدى كل واحد منهما من خالص ماله فان أدى أحدهما أولاً من خالص ملكه لم يرجع على صاحبه بشئ الا أن يكون كل واحد منهما شرط عند الامر أن يرجع عليه بما يؤدي عنه وقد بينا هذا في الأمور اذا لم يكن شريكاً فكذلك اذا كان شريكاً في المال وان أدى أحدهما من المال المشترك ثم أدى الآخر من المال المشترك أيضاً فالتاني ضامن لنصيب صاحبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى **وقال** لو علم بذلك أو لم يعلم وعندهما لا يكون ضامناً سواء علم بأدائه أو لم يعلم نص عليه في الزيادات وفي كتاب الزكاة فرق بين أن يعلم بأدائه أو لم يعلم وقد بينا المسئلة هناك **وقال** ولو أن رجلين بينهما عبقته ألف درهم فأعتقه أحدهما وهو ممر فاستسى الآخر العبد في حصته وأخذها منه بعد حول فلا زكاة عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله أن المستسى في بعض قيمته مكاتب وما عليه بمنزلة بدل الكتابة ولا زكاة في بدل الكتابة حتى يحول عليه الحول بعد القبض وأما عندهما المستسى في بعض قيمته حر عليه دين لان المتق عندهما لا يجزئ فتجب الزكاة فيه قبل القبض

ويلزمه الأداء اذا قبضه بمنزلة دين له على آخر فان كان المتق موسراً فضمته الشريك نصف قيمته وقبضه بعد الحول تلزمه الزكاة عندهم جميعاً لانه صار ملكاً نصيبه من شريكه باختياره تضمينه فهو بمنزلة ما لو ملك نصيبه بالبيع بالدراهم اذا قبض الثمن بعد الحول تلزمه الزكاة لما مضى **وقال** ولو أن رجلاً ورث عن أبيه ألف درهم فأخذها بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وفي قولها عليه الزكاة لما مضى ففي هذه الرواية جعل الموروث بمنزلة الدين الضعيف مثل الصداق وبدل الخلع وفي ذلك قولان لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك في هذا وفي كتاب الزكاة جعل الموروث كالدين المتوسط عند أبي حنيفة رحمه الله وهو غن مال البذلة والمالهة فقال اذا قبض نصاباً كاملاً بعد كمال الحول تلزمه الزكاة لمضى وجه تلك الرواية ان الوارث يخلف المورث في ملكه وذلك الدين كان مال الزكاة في ملك المورث فكذلك في ملك الوارث ووجه هذه الرواية ان الملك في الميراث يثبت للوارث بغير عوض فيكون هذا بمنزلة ما ملك دياراً عوضاً عما ليس بمال وهو الصداق فلا يكون نصاب الزكاة حتى يقبض يوضحه ان الميراث صلة شرعية والصداق للسرأة في معنى الصلة أيضاً من وجهه قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية وما يستحق بطريق الصلة لا ينم فيه الملك قبل القبض فلا يكون نصاب الزكاة **وقال** ولو باع جارية بألف درهم لتبر التجارة فأخذها بعد سنين فقبله الزكاة لما مضى عندهم جميعاً وهذا ذكره في كتاب الزكاة وذكر ابن سماعه ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تلزمه الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد القبض قال السخري وهو الصحيح وقد بينا وجه الرويتين في كتاب الزكاة ثم على هذه الرواية ما لم يقبض ما شين لا تلزمه الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلاف الدين الذي هو عوض عن مال التجارة فانه اذا قبض منه أو بعين درهماً تلزمه الزكاة لان أصل ذلك المال كان نصاب الزكاة فوضعه يكون بناءً في حكم الزكاة ونصاب البيت يتقدر بأربعين درهماً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهنا أصل هذا المال لم يكن مال الزكاة فكان ثمنه في حكم الزكاة أصلاً مبتدأ ونصاب الابتداء يتقدر بأربعين فلا يلزمه أداء الزكاة ما لم يقبض ما شين وعندهما اذا قبض شيئاً قليلاً أو كثيراً تلزمه الزكاة بقدر ما قبض في الدين كلها وقد بينا هذا في كتاب الزكاة **وقال** ولو أن رجلاً أوصى لرجل بوصية ألف درهم فشكت سنين ثم بلغه فقبل الوصية ثم أخذها فلا زكاة عليه لما مضى لان

ولاية النبوة فليس من ذلك شيء لاسراء الجيوش وبند بقى السهم فهو لاسراء الجيوش كما كان يأخذه رسول الله صلى الله عليه وسلم والله أعلم بالصواب

— بسم الله الرحمن الرحيم —

— كتاب نوادر الزكاة —

قال الشيخ الامام شمس الائمة وفخر الاسلام أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله تعالى اعلم أن مسائل أول الكتاب مبينة على الاصل الذي بنياء في كتاب الزكاة وهو أن ضم النقود بعضها الى بعض في تكميل النصاب باعتبار معنى المالية فان الذهب والفضة وان كانا جنسين صورة في معنى المالية هما جنس واحد على معنى أنه تقوم الاموال بهما وأنه لا مقصود فيها سوى أهما قيم الاشياء وبهما تعرف خيرة الاموال ومقاديرها ووجوب الزكاة باعتبار المالية قال الله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسان والمحرور ثم اعتبار كمال النصاب لأجل صفة النبي كما قال النبي صلى الله عليه وسلم لاصدقة الا عن ظهر غنى والنبي بهما يكون بصفة واحدة واعتبار كمال النصاب لمرة مقدار الواجب وهما في مقدار الواجب فيهما كشي واحد فان الواجب فيهما ربع المشر على كل حال وكذلك وجوب الزكاة باعتبار معنى الثماء فانها لا تجب الا في المال النامي ومعنى الثماء فيها بطريق التجارة ودرهما يحصل بالتجارة في الذهب الثماء من الفضة أو على عكس ذلك فكما بمنزلة عروض التجارة في معنى الثماء وعروض التجارة وان كانت أجناساً مختلفة صورة يضم بعضها الى بعض في حق حكم الزكاة فكذلك النقود . ألا ترى أن نصاب كل واحد منهما يكمل بما يكمل به نصاب الآخر وهو العروض فكذلك يكمل نصاب أحدهما بالآخر بخلاف السواثم ثم على أصل أبي حنيفة رحمه الله تعالى يضم أحد التدين الى الآخر باعتبار القيمة وعندها باعتبار الأجزاء لان المقصود تكميل النصاب ولا يعتبر بالقيمة فيه . ألا ترى أن من كانت له عشرة دنانير وهي تساوي مائتي درهم لا تجب عليه الزكاة والدليل عليه أن المتبر صفة المالية والمالية من الذهب والفضة باعتبار الوزن اليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله جيدها وورديتها سواء . واعتبار الوزن لا يمكن تكميل النصاب الا من حيث الاجزاء . وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول ضم الاجناس المختلفة بعضها الى بعض في تكميل النصاب لا يكون الا باعتبار القيمة

كما في عروض التجارة وهذا لان المتبر صفة المالية وصفة النبي للمالك وذلك انما يحصل باعتبار القيمة وانما لا تعتبر قيمة النقد عند الانفراد فاما عند مقابلة أحدهما بالآخر فتعتبر القيمة لا ترى ان من كسر على انسان قلب فضة جيدة فانه يجب عليه قيمته من الذهب فلما كان في حقوق العباد تعتبر القيمة عند مقابلة أحدهما بالآخر فكذلك في حق الله تعالى تعتبر القيمة عند ضم أحدهما الى الآخر . اذا عرفنا هذا فنقول رجل له ثمانية دنانير منها درهم ومائة درهم حال عليها الحول ففليه الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان نصابه بلغ مائتي درهم باعتبار القيمة وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لازكاة عليه لان نصابه ناقص باعتبار الاجزاء فانه يملك نصف نصاب من الفضة ونحو نصاب من الذهب فاذا جمعت بينهما كانت أربعة أخصاس نصاب ونصف خمس وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً انه اذا كانت له خمسة وتسعون درهماً ودينار قيمته خمسة دراهم فانه يلزمه الزكاة باعتبار ان كل دينار ثمن خمسة دراهم فثمن خمسة وتسعين درهماً تسعة عشر ديناراً فان ضمها الى الدينار يكون عشرين ديناراً وهذه الرواية يبين ان على أصله يقوم الذهب ثارة بالفضة والفضة ثارة بالذهب وذلك لاجل الاحتياط وتوفير المنفعة على الفقراء . قال وان كان له مائة وخمسون درهماً وخمسة دنانير فثمنها خمسون درهماً ففليه الزكاة بالاتفاق لان النصاب كامل من حيث القيمة ومن حيث الاجزاء فانه يملك ثلاثة ارباع نصاب الفضة وربع نصاب الذهب وكذلك ان كانت له خمسة عشر ديناراً وخمسون درهماً فثمنها خمسة دنانير أو كانت له عشرة دنانير ومائة درهم فثمنها عشرة دنانير ففليه الزكاة بالاتفاق لتكامل النصاب سواء اعتبرت الضم بالاجزاء أو بالقيمة . ولين في الذهب ان من أي الجنسين تؤدي الزكاة والصحيح أنه يؤدي من كل واحد منهما ربع عشرة لان الواجب فيهما ربع المشر بالنص قال صلى الله عليه وسلم في الرقة ربع المشر وقال عمر رضي الله عنه هاتوا عشور أموالكم وفي أداء ربع المشر من كل نوع مراعاة النظر لاصحاب المال والفقراء . ألا ترى ان بعد تمام الحول لو هلك أحد النوعين لم يكن عليه ان يؤدي من النوع الآخر الا ربع عشرة فكذلك في حال بقاء النوعين . قال ولو أن رجلاً له ألف درهم حال عليها الحول ثم أضاف اليها ألفاً أخرى ثم خلطها ثم ضاعت منها ألف درهم ففليه ان يزكي خمسمائة اذا لم يعرف الذي ضاع من

الذي بقي لان نصف المال كان مشغولاً بحق الفقراء ونصفه كان فارغاً عن حقهم وليس
صرف الهلاك الى أحد النوعين بأولى من الآخر فيجعل الهلاك منهما والباقي منهما
كما هو الاصل في المال المشترك فانما بقي من مال الزكاة غشامة وهذا بخلاف ما اذا اشتغل
المال على النصاب والوقص فبذلك منهما شيء يجعل الهلاك من الوقص خاصة في قول أبي حنيفة
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى نحو ما اذا كان له فوق النصاب غشامة من النعم فغال عليها المحول
ثم هلك أو يدون فليس في الباقي شاة لان هناك الوقص تبع للنصاب باسمه وحكمه فانه
لا يتحقق الوقص الا بعد النصاب وهذا هو علامة الاصل مع التبع فان التبع يقوم بالاصل
والاصل يستثنى عن التبع ثم لا يتحقق المارضة بين التبع والاصل وجعل الهلاك من المالاين
باعتبار المارضة فاما هنا فأحد الاثنين ليس يتبع للاخر فتحقق المارضة بينهما فلماذا يجعل
الهلاك منهما وهو بمنزلة مال المارضة اذا كان فيها ربح فذلك منها شيء يجعل الهلاك من
الربح خاصة لان تبع لرأس المال والمال المشترك بين الشريكين اذا هلك منه شيء يجعل الهلاك من
نصيب الشريكين والباقي من نصيبهما فان قيل لماذا لم يجعل صاحب المال بهذا الخلط مستهلكا
لمال الزكاة حتى يكون ضامناً اعتباراً لحقوق العباد فانه لو غصب ألف درهم وخطأها بألف
من ماله كان ضامناً. قلنا لان هناك حق المنصوب منه في عين الدراهم حتى لو أراد أن يتسكك
تلك الدراهم ويعطيه غيرها لم يكن له ذلك والخلط استهلاك الدين على معنى أنه لا يتوصل
بعدمه الى تلك الدين فاما حق الفقراء هنا ففي معنى المالية بدليل أن لصاحب المال أن يؤدي
الزكاة من دراهم غير تلك الدراهم ومن جنس آخر من المال وليس في هذا الخلط تقويت
معنى المالية ولا اخراج المال من أن يكون مجالاً لحق الفقراء فلهذا لا يضمن بالخلط شيئاً
فان عرف ما أنه درهم من الباقي أنها من دراهمه الاولى ولم يعرف غيرها فانه يزكى هذه المائة
درهمين ونصف لانه يعرف أن ربع عشرها حق الفقراء ويزكى تسعة أجزاء من تسعة عشر
جزأ مما بقي لانه لا عرف المائة بقي المشتبه ألف وتسعمائة فاذا جمعت كل مائة سهماً كانت
عشرة أسهم من ذلك فارغة عن الزكاة وتسعة أسهم مشغولة بالزكاة فسا هلك يكون منها
بالحصه وما بقي كذلك فلماذا يزكى تسعة أجزاء من تسعة عشر جزءاً بقي ولو عرف ما أنه
درهم أنها من دراهمه الأخرى ولم يعرف غير ذلك فلا شيء عليه في هذه المائة لانه لم يجعل
عليها المحول وعليه أن يزكى عشرة أجزاء من تسعة عشر جزءاً مما بقي لان المشتبه تسعة عشر

سهما عشرة من ذلك مال الزكاة وتسعة فارغة فيكون الهلاك منهما بالحصه والباقي كذلك
وقال رجل له ألف درهم سود وأنت درهم بيض فلما كان قبل المحول بشهر زكى خمسة
وعشرين درهماً من البيض فبذره المسئلة على ثلاثة أوجه اما أن يهلك البيض قبل كمال المحول
أو تستحق أو يتم المحول على المالاين فان ضاعت البيض قبل المحول وتم المحول على السود
يجزئه ما أدى عن زكاة السود لانه لم يعمل ما يجب عليه من الزكاة عند كمال المحول وهو زكاة
السود فالمعجل يجزى من ذلك بمنزلة ما لو أدى بعد كمال المحول خمسة وعشرين درهماً أيضاً
زكاة السود وهذا لان البيض والسود جنس واحد في حكم الزكاة فلماذا يضم أحدهما الى
الآخر في تكيل النصلب والمعتبر في الجنس الواحد أصل الذية فلماذا يميز فقير معتبرة
في الجنس الواحد اذا لم يكن مفقداً عن عليه قضاء أيام من رمضان وصام بعددها ينوي
التضاء يجزئه وان لم يمين في يمين يوم الخميس والجمعة وهذا بخلاف ما اذا كانت له خمس من
الابل وأردمون من النعم فبذلك زكاة النعم شاة ثم ضاعت النعم وتم المحول على الابل فان
المعجل لا يجزى عن زكاة الابل لانها جنسان مختلفان في حكم الزكاة ولهذا لا يضم أحدهما
الى الآخر وعند اختلاف الجنس تعتبر ذية الغنيز ولو استحققت البيض قبل كمال المحول لم
يجز المعجل عن زكاة السود لانه انما يحل الزكاة من مال الغنيز فلا يجزى ذلك عن زكاة ماله
وكيف يجزى وهو ضامن لما أدى من البيض الى الفقراء أما هنا انما يحل الزكاة من مال نفسه
لان بالهلاك لا يتبين أنه لم يكن ملكاً له فيجزى المعجل عما يلزمه عنده كمال المحول ولو
حال المحول على المالاين جميعاً ففي رواية هذا الكتاب قال المعجل يكون من زكاة البيض حتى اذا
هلك البيض بعد كمال المحول فله زكاة السود خمسة وعشرون درهماً. وقال في الجامع
الشعير المعجل يكون بينهما حتى اذا هلك البيض فله نصف زكاة السود اثنا عشر
درهماً ونصف درهم. وجه هذه الرواية أن بعد ما وجبت الزكاة فهما يجعل الاداء بطريق
التعجيل كالاداء بعد كمال المحول ولو أدى بعد كمال المحول زكاة البيض كان المؤدى عما نواه
خاصة فكذلك اذا عجل وهذا لان المارضة قد تحققت حين وجبت الزكاة فهما فاعتبرنا بنية
في الغنيز في ترجيح أحدهما عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم ولكل امرئ ما نوى بخلاف ما اذا
هلك أحدهما قبل كمال المحول لان هناك لم تحقق المارضة بينهما في حكم الزكاة فان الزكاة
وجبت في أحدهما دون الأخرى. وجه رواية الجامع وهي الاصح ما بينا أن السود

والبيض جنس واحد في حكم الزكاة فيسقط اعتبارية التميز بينهما فكأنه قصد عند الأداء تمجيل الزكاة فقط فيجعل المؤدى من المالين جميعاً إذا وجبت الزكاة فيهما وهذا بخلاف الأداء بعد الوجوب فإنه تفريق للمال عن حق الفقراء لأن بوجوب الزكاة يصير للمال مشغولاً بحق الفقراء فكأنية الأداء عن زكاة البيض مقيدة من حيث أنه قصد به تفريق البيض دون السود بخلاف التمجيل قبل الوجوب فإنه لا فائدة في تميزه هناك وباعتين هذا المعنى لو أدى زكاة البيض بعد الوجوب ثم هلك البيض لم يكن المؤدى عن السود ولو عمل قبل الوجوب ثم هلك البيض وتم الحول على السود كان للمعمل من زكاة السود والذي يتنا في السود والبيض كذلك الجواب في الذهب والفضة إذا كانت له مائتا درهم وعشرون مثقالاً من ذهب فجعل زكاة أحد المالين أو أدى بعد الوجوب فعلى في جميع الفصول مثل ما سبق وعلى هذا لو كان له ألف درهم عينا وألف درهم ديناً على إنسان فجعل زكاة العين ثم ضاعت قبل كمال الحول فالمعمل يحزى عن زكاة الدين ولو أدى زكاة العين بعد كمال الحول ثم ضاعت قبل الحول لم يحز المؤدى عن زكاة الدين لأنه في الأداء بعد الوجوب إنما قصد تطهير ماله الدين وقد حصل مقصوده فكان بقاؤه بعد ذلك وهذا كسواء في التمجيل وقبل الوجوب إنما قصد إسقاط ما يلزمه من الزكاة عند كمال الحول وإنما أزمته الزكاة في الدين وأداء العين عن زكاة الدين جائز. وعلى هذا لو كان له عيد وجارية للتجارة قيمة كل واحد منهما ألف ففعل زكاة أحدهما قبل الحول ثم مات الذي عمل الزكاة عنه قبل كمال الحول وتم الحول على الآخر فالمعمل يحزى عنه بخلاف ما إذا زكى أحدهما بعد الحول ثم مات الذي زكى عنه ولو عمل زكاة أحدهما قبل الحول ثم مات الذي زكى عنه بعد كمال الحول فعليه أن يزكى الباقي على هذه الرواية وعلى رواية الجامع عليه نصف ونحو الباقي لأن للمعمل يحزى عنهما إذا وجبت الزكاة فيهما على تلك الرواية وقال **ولو أن رجلاً له مائتا درهم فتصدق بدرهم منها قبل الحول بيوم ثم تم الحول وفي يده مائتا درهم فلا زكاة عليه** لأن للمعمل خرج عن ملكه بالوصول إلى كنف الفقير فتم الحول ونصابه ناقص وكال نصيب عند تمام الحول معتبر لا يجب الزكاة فإذا لم يجب عليه الزكاة كان للمؤدى أطوعاً لا يملك استرداده من الفقير لأنه وصل إلى كنف الفقير بطريق القرية فلا يملك الرجوع فيه وهذا لأنه نوى أصل التصديق والصفة فيسقط اعتبار الصفة حين لم يجب عليه الزكاة عند كمال الحول

فبقى أصل نية الصدقة **وقال** **ولو أن رجلاً له جارية للتجارة حال عليه الحول الا يوم ثم أعوزت فتم الحول وهي كذلك قال يزكها عوراء** ومراده إذا كانت قيمتها بعد الدور نصاباً فأما إذا كانت دون النصاب فلا شيء عليه لأن بالمور فات نصفها وكال النصاب في آخر الحول معتبر لا يجب الزكاة فإذا كانت قيمتها مع المور نصاباً فعليه أن يزكها عوراء لأن ما هلك منها قبل كمال الحول يصير في حكم الزكاة كما لم يكن فأتى ذهب المور بعد كمال الحول فلا شيء عليه باعتبار ذهاب المور لأن هذه زيادة متصلة بجد كمال الحول وحكم الزكاة لا يسرى إلى الزيادة العادية بعد كمال الحول متصلة كانت أو منفصلة. ألا ترى أنه لو كانت قيمتها بعد المور أقل من نصاب فتم الحول وهي كذلك ثم ذهب المور لم يلزمه الزكاة فكأن لا يشترط ذهاب المور بعد كمال الحول لا يجب أصل الزكاة فكذلك لا يعتبر لا يجب أصل الزيادة ولو ذهب المور قبل كمال الحول فتم الحول وهي صحيحة العين فله زكاة قيمتها صحيحة لأن الزيادة إنما حدثت قبل كمال الحول ومثل هذه الزيادة يضم إلى أصل المال في حكم الزكاة متصلة كانت أو منفصلة متولدة كانت أو غير متولدة. ألا ترى أنه لو كانت له ألفا درهم فضاع ألف منهم قبل الحول ثم حال الحول على الباقية فزكاها ثم وجد المال الذي كان ضاع لم يكن عليه فيه زكاة بخلاف ما إذا وجد المال الذي ضاع قبل كمال الحول وهذا لأن المال الذي ضاع صار تالوا في حكم الزكاة فإذا وجدته كان بمنزلة استفادة استفادته من جنس ماله وحكم الزكاة إنما يقرر بأخر الحول فإذا نقرر حكم الزكاة عليه في الألف لا يلزمه بعد ذلك في الألف الأخرى شيء وإن وجدها أمّا إذا وجدها قبل كمال الحول فأنما يقرر حكم الزكاة عليه في الفين. ولو كانت الجارية أعوزت بعد كمال الحول فعليه أن يزكها عوراء لأنه هلك نصفها ولو هلك كلها بعد كمال الحول سقطت عنه الزكاة فكذلك إذا هلك البعض فإن ذهب المور فعليه أن يزكها صحيحة لأنه نقرر عليه حكم الزكاة في قيمتها صحيحة ثم تنقض بالخسران الذي لحقه وقد ارتفع ذلك الخسران بذهاب المور فهو نظير ماله ضاع أحد الفين بعد كمال الحول فزكى ما بقي ثم وجد الذي كان ضاع فعليه أن يزكها وهذا الأصل الذي بيناه في كتاب النصاب أن الزيادة إذا حدثت في محل النقصان كانت جارية للنقصان ويندمم بها النقصان معنى. ويوضحه أن وجوب الزكاة باعتبار المالية وهي قد عادت بذهاب المور إلى المالية الأولى التي تقررت عليه الزكاة

ففيها عند كمال الحول ففليه أن يؤدي ذلك كله **قال** رجل له ألف درهم حال عليها الحول
ثم ابتاع بها جارية للتجارة قيمتها ثمانمائة ففليه زكاة الألف فإن ماتت الجارية فليس عليه إلا
زكاة المائتين لأنه حالي في الشراء بقدر المائتين وذلك لا يتأثر بالناس في مثله فصار مستهلكا
محل حق الفقراء في ذلك القدر فيضمن زكاة المائتين وفي مقدار ثمانمائة حول حقهم من عمل
إلى عمل بعده فأن الجارية التي للتجارة بمنزلة الدراهم في كونها مال الزكاة فيكون هلاك الجارية
في يده كهلاك الدراهم وهذا بخلاف السوائم فإن من وجب عليه الزكاة في خمس من
الأبل فاشترى بها أربعمين من النعم ثم هلك النعم فهو ضامن للزكاة لأن وجوب
الزكاة في السوائم باعتبار العين فأنما النعماء مطلوب من عينها والدين الثاني غير الأول
الآتي أن هذا التصرف لو وجد منه في خلال الحول أقطع به الحول فكذلك
إذا وجد بعد كمال الحول صار مستهلكا ضامنا للزكاة وهنا وجوب الزكاة في الدراهم
وعروض التجارة باعتبار المالية والنعماء مطلوب بالتصرف ولهذا لو وجد منه هذا التصرف
في خلال الحول لم ينقطع به الحول فإذا وجد بعد كمال الحول لا يصير ضامنا للزكاة أيضا
فإن كان ابتاع بالألف جارية لتغير التجارة والمسألة على حالها ففليه زكاة الألف ماتت
الجارية أو بقيت لأنه صار مستهلكا حق الفقراء بتصرفه فالجارية التي للخدمة ليست
بمال الزكاة ألا ترى أن هذا التصرف لو وجد منه في خلال الحول أقطع به الحول
فإذا وجد بعد كمال الحول صار ضامنا للزكاة **قال** رجل عنده جارية للتجارة فولدت
ولدا قبل الحول بيوم ثم حال الحول عليها ففليه زكاتها جميعا لأن الولد إنما يفصل عن
الأم بصفتها وهي عنده للتجارة فولدها كذلك ثم المستفاد في خلال الحول يضم إلى
أصل التصائب بملة المجانسة وإن لم يكن متولدا من الأصل فالتولد أولى فإن ولدت **بها**
الحول بيوم فإنه يزكيها ولا يزكي ولدها لأن الحول قد انتهى قبل انفصال الولد وإنما
يسرى من الأصل إلى الولد ما كان قائما لآما كان منتبها ألا ترى أن الرق ينتهي بالعتق
فالولد الذي يفصل منها بعد العتق لا يكون رقيقا ولا لنا هذا بمنزلة مال استفادة من جنس
التصائب بعد كمال الحول فلا تجب فيه الزكاة إلا باعتبار حول جديد **قال** قيل لما ولدت
بعد الحول بيوم فقد علمنا أن حدوث الولد كان قبل كمال الحول فينبغي أن يثبت فيه حكم
الحول **قلنا** نعم لكن وجوب الزكاة في الولد باعتبار صفة المالية لا باعتبار عينه وصفة المالية

تحدث بعد الانفصال فإن الجنين في البطن لا يكون مالا متقوما ولهذا لا يضمن بالنصب
ففيه صار الولد محل وجوب الزكاة حدث بعد كمال الحول فلا يسرى إليه حكم الزكاة **قال** رجل
رجل له جارية قيمتها ألف درهم فباعها قبل الحول بيوم بثمانمائة درهم ففليه زكاة ثمانمائة
درهم لأن وجوب الزكاة عند كمال الحول وبالله عند ذلك ثمانمائة ولو استهلك السكك قبل
كمال الحول لم يضمن شيئا من الزكاة فكذلك إذا استهلك البعض يتصرفه ولو باعها بعد
الحول ففليه زكاة الألف لأنه بقدر الحياطة صار مستهلكا ولو استهلك السكك بعد الحول
كان ضامنا للزكاة فكذلك إذا استهلك البعض **قال** وإن كانت عنده لتغير التجارة
فباعها قبل الحول بيوم بثمانمائة درهم فإنه يضم هذا إلى ماله فيزكيه مع ماله إذا تم الحول لأن
هذا مستفاد من جنس التصائب في خلال الحول ولو باعها بعد الحول بيوم لم يكن عليه
زكاة في ثمنها حتى يحول عليه الحول لأنه مستفاد بعد تمام الحول وهذا لأن الجارية لما لم
تتمكن للتجارة عنده فأنما حدثت المالية له في حكم الزكاة يتصرفه هذا فيكون ثمنها بمنزلة
مال وهب له في حكم الزكاة **قال** ولو كانت الجارية عنده للتجارة وقيمتها ألف درهم
فباعها بعد الحول بمائة درهم ففليه زكاة الألف قال لأن هذا عملا يتأثر الناس فيه بقدره
يشير بهذا إلى الفرق بين هذه وبين مسألة الجامع وهو ما إذا باعها بثمانمائة وخمسين فإنه
لا يكون ضامنا شيئا من الزكاة لأن التحسين ونحوها مما يتأثر الناس فيه وصاحب المال
مسايط على التصرف في ماله شرعا بمنزلة الأب والوصي في مال اليتيم وكان هناك بفصل
بين ما يتأثر الناس فيه وبما لا يتأثر الناس فيه في تصرفهما فكذلك هنا بفصل بينهما فإذا
كانت الحياطة بقدر ما يتأثر الناس فيه لم يكن مستهلكا شيئا وإن كانت بقدر ما لا يتأثر
الناس فيه كان مستهلكا محل حق الفقراء في مقدار الحياطة فكان ضامنا للزكاة ولو باعها
قبل الحول بيوم بمائة درهم ضم المائة إلى ماله ثم زكاة ولا شيء عليه في مقدار الحياطة لأنه صار
مستهلكا قبل وجوب الزكاة **قال** ولو كانت له جارية قيمتها ثمانمائة فباعها بألف درهم
واشترها المشتري للتجارة ثم حال الحول عليها ثم وجد بها عيبا فردها بقضاء أو تغير قضاء
فبلى البائع زكاة الألف لأن حق المشتري عند رد الجارية بالعيب ثبت دينا في ذمة البائع
وتغير هو بين اداء الألف وبين اداء ألف أخرى بناء على الأصل المعروف أن العقود
لاثنين في العقود والفسوخ فهذا دين لحقه بعد الحول فلا يسقط عنه شيء من الزكاة

قال وعلى الراد زكاة خمسمائة درهم لأنه تم الحول وفي ملكه الجارية فقط وإنما استفاد الزيادة بردها بعد كمال الحول فلذلك لا يلزمه إلا زكاة الخمسمائة هـ فإن قيل إنما كانت قيمة الجارية خمسمائة حين كانت صحيحة لاعتب فيها فاما مع وجود العيب تكون قيمتها دون الخمسمائة فينبغي أن لا تجب على المشتري زكاة خمسمائة هـ قلنا مراد محمد رحمه الله تعالى من هذا الجواب ما إذا كانت قيمتها خمسمائة مع وجود هذا العيب على أن المشتري يستحق الرجوع بحصة العيب إذا تمرد رد الجارية فبهذا الطريق يكون الجزء الفائت بسبب العيب كالقائم حكما فلذلك يلزمه زكاة خمسمائة هـ قال هـ وإن كانت قيمتها ألف درهم فباعها بخمسمائة ثم حال الحول فوجد المشتري بها عيا فردها فبلى المشتري زكاة ألف درهم لأنه تم الحول والجارية في ملكه وهي تساوي ألف درهم فتلزمه زكاة الألف سواء ردها بقضاء أو بغير قضاء لأنه مختار في الرد فيكون هذا بمنزلة يرمه إياها بخمسمائة بعد كمال الحول وعلى البائع زكاة خمسمائة لأنه تم الحول وفي ملكه خمسمائة ثم استفاد الزيادة بعد ذلك بالرد عليه فلا يلزمه إلا زكاة خمسمائة هـ قال هـ ولو كان لرجل عبد ثمنه ألف درهم ولا آخر جارية ثمنها ألف درهم فبأيامه العبد بالجارية وتعاوضاها للتجارة جميعا حال الحول ثم وجد الذي قبض العبد بالعبد عيبا فردته فان كان رده بقضاء قاض وأخذ جاريته فبلى كل واحد منهما زكاة ألف درهم أما الراد فلأنه تم الحول وفي ملكه العبد ثم استفاد الزيادة بعد ذلك فلا يلزمه إلا زكاة الألف وأما الردود عليه فلأن عين الجارية استحققت من يده من غير اختياره وذلك مسقط للزكاة عنه فلا يلزمه إلا زكاة ما عاد إليه من المالية وذلك ألف درهم هـ قال هـ وإن ردها بغير قضاء قاض فبلى الراد زكاة الألف لما قلنا وعلى الردود عليه زكاة الألفين لأنه تم الحول وفي ملكه جارية قيمتها ألفا درهم ثم أخرجهما من ملكه باختياره حين أقال العقد بالبائع بغير قضاء القاضي فيلزمه زكاة الألفين وهذا لأن الرد بالبائع بغير القضاء فيلزمه زكاة الألفين وهذا لأن الرد بالبائع بغير قضاء بمنزلة الأقالة وهو في حق غيرها كبيع مستقل وهذا بخلاف ما سبق في الدراهم لأن حق الراد هناك لا يتعين في الدراهم المدفوعة فلا يكون ذلك بمنزلة الاستحقاق وهاهنا حق الراد يتعين في الجارية فلذلك بمنزلة الاستحقاق إذا رد العبد بقضاء القاضي ولو كان الذي قبض الجارية هو الذي وجد العيب بها فردها بقضاء أو بغيره فعليه زكاة الألفين لأنه هو المختار للرد وقد تم الحول وماله ألفا درهم فلا يسقط عنه

شيء من الزكاة بأخراجها من ملكه باختياره هـ قال هـ رجل له جارية للتجارة باعها بألف درهم ثم باعها للمشتري من آخر بألف درهم واشتراها كل واحد منهما للتجارة ثم استحققت بعد الحول فبلى المشتري الآخر زكاة ألف درهم ولا زكاة على واحد من البائعين لأنها لما استحققت من يد المشتري الآخر فقد استوجب الرجوع بثمنها على بائعها وذلك مال سالم له فعليه زكاة وأما بائعها فقد ثبت أن له حق الرجوع على بائعها أيضا بألف درهم فانما كان ماله ألفا وعليه ألف درهم دين للمشتري الآخر فلا تلزمه الزكاة وكذلك الأول كان في يده ألف درهم في الحول وعليه ألف درهم دين للمشتري الأول فلا تلزمه الزكاة ومال المدينين لا يكون نصاب الزكاة هـ قال هـ رجل له جارية للتجارة ثمن أنى درهم فباعها بألف درهم بيما فاسدا واشتراها للمشتري بنية التجارة وتعاوضا حال الحول فبلى المشتري أن ردها على البائع بفساد العقد وعلى البائع زكاة أنى درهم لأنها كانت مضمومة على المشتري بقيمتها وقيمتها ألفا درهم فهي بمنزلة المضمومة وتبين أن مال البائع عند كمال الحول ألفا درهم وعلى المشتري زكاة الألف لأن قيمتها دين في ذمته فانما ماله الذي يسلم له مادفع في ثمنها وهو ألف درهم فلذلك لا يلزمه إلا زكاة الألف ويستوى إن ردها بقضاء أو بغير قضاء أو لم يردوها ولكن اعتقها للمشتري بعد الحول لأن العتبر هو المالية والمالية التي تسلم للبائع عند كمال الحول مقدار القان فانه إما أن يرد عليه الجارية أو قيمتها إذا تمرد رد عينها والذي يسلم للمشتري مقدار الألف درهم فيلزمه زكاة الألف هـ قال هـ ولو أن رجلا له مائتا درهم فضاء فصفها قبل كمال الحول بيوم ثم أفاد مائة فتم الحول وعنده مائتا درهم فعليه الزكاة لأن العتبر كمال النصاب في آخر الحول مع بقاء شيء منه في خلال الحول وقد وجد والمستفاد لو كان قبل هلاك بعض النصاب كان مضموما إلى النصاب لعل الحاجة فكذلك بعد هلاك بعض النصاب لبقاء حكم الحول في الموضعين فان تم الحول ولم يستفد هذه المائة ثم مضت السنة الثانية لا يوم ما تم استفاد مائة ثم تم الحول فلا شيء عليه في الحولين لأنه تم الحول الأول وماله دون النصاب فلم تلزمه الزكاة ولم يستفد الحول الثاني على ماله لتقصان النصاب في أول هذا الحول وإنما استفاد المائة وليس على ماله حول ينقد فلا تلزمه الزكاة ولكن ينقد الحول من حين استفاد المائة لأنه تم نصابه الآن فاذا تم الحول من هذا الوقت زكى المائتين هـ قال هـ ولو أن رجلا وهب لرجل ألف درهم ثم حال عليها الحول عندهم وهبها للموهوب

له نعيم فعليه زكاتها لأنه صار مستهلكا محل حق الفقراء بما صنع حين أخرج المال من ملكه
بغير عوض ومراعاة ما إذا ورثها لثني فاما إذا ورثها الفقير لم يكن ضامنا شيئا لأن الهبة من
الفقير صدقة لا رجوع فيها ومن تصدق بجميع المال بعد كمال الحول لم يكن ضامنا للزكاة
وان لم ينو الزكاة لأنه في مقدار الزكاة أوصل الحق إلى مستحقه فلو رجع فيها الواهب
الأخر فضاقت عنده لم يكن عليه زكاة لأن الرجوع يعود إلى قديم ملكه ويخرج
به من أن يكون مستهلكا محل حق الفقراء فهلاكه في يده بعد الرجوع كهلاكه في يده
قبل الهبة وكذلك لو لم يضع ولكن رجع فيها الأول فلا زكاة على الواهب الثاني ولا على
الأول لأنها استعفت من يد الثاني بغير اختياره فالدرهم تبين في الهبة والرجوع فيها ولا
زكاة على الأول لأنها لم تكن في ملكه حين تم الحول ويستوى أن كان الأول رجع
فيها بقضاء أو بغير قضاء عندنا خلافاً لفرقة رحم الله تعالى وعلى قول سفيان الثوري رحمه الله
ليس للواهب الأول أن يرجع في مقدار الزكاة إذا أدى ولكن الموهوب له يتصدق به على
الفقراء وقد بينا هذا في كتاب الهبة **قال** لو كان له عبيد للتجارة خال عليه الحول
ثم باعه بتيل قيمته فعليه أداء الزكاة من ثمنه إذا قبضه لأنه حول حق الفقراء من محل
إلى محل يعد له فلورده المشتري بخيار الرؤية واسترد الثمن فأتى في يد البائع فلا زكاة عليه
لأن الرد بخيار الرؤية نسخ من الأصل فاما عاد العبد إلى قديم ملكه وهلاكه في يده بعد
ما عاد إليه كهلاكه قبل البيع وكذلك لو مات العبد قبل أن يقبض المشتري لأن البيع ينتقض
من الأصل بفوات القبض المستحق بالمقد وكذا لو رده المشتري بخيار الشرط فأتى
عند البائع فإن خيار الشرط يمنع تمام الصفقة فالرد بحكمه يكون فسخا من الأصل سواء
كان بقضاء أو بغير قضاء **قال** رجل له عبد للتجارة خال الحول وهو عنده ثم تزوج
عليه امرأة ودفعها إليها ثم فجع بها ابن زوجها قبل الدخول فعليها رد العبد لأن الفرقة جاءت
من قبلها قبل الدخول فيلزمها رد الصداق فإن ردت فأتى عند الزوج فلا زكاة عليه لأن
الفرقة من جهة قبل الدخول في حكم الفسخ فاما عاد العبد إلى قديم ملك الزوج فيكون
هلاكا بعد الاسترداد كهلاكه قبل النكاح وهذا لأنه لا بد للملك الجديد من سبب
جديد ولم يوجد هنا سبب جديد لملك الزوج في العبد فلا بد من القول بعوده إلى قديم
ملكه فلو مات العبد في يدها فهي ضامنة قيمته للزوج لأنه تعدر عليها رد العبد بعد تقرر

السبب الموجب للرد فتلزمها القيمة لأنها قبضته على وجه اللان لنفسها بموض فدخل
القبوض في ضمانها فلو قبض الزوج منها القيمة فضاقت في يده فعليه الزكاة لأنه صار
مستهلكا محل حق الفقراء بتصرفه حين تزوج على رغبة العبد فإنه أخرجه من ملكه
بموض لا يكون محلا لحق الفقراء فكان ضامنا للزكاة لأنه متى عاد إلى قديم ملكه برقع
حكم الاستهلاك به ولم يعد إلى قديم ملكه حتى هلك في يدها فبق مستهلكا وهلاك
القيمة المقبوضة في يده كهلاك مال آخر وهو نظير ما لو اشترى جارية للخدمة ثم هلك
الجارية قبل التسليم فاسترد القيمة لم يكن ضامنا للزكاة ولو كان العبد مات في يد بائع
الجارية فاسترد قيمته فهلكت القيمة في يده كان ضامنا للزكاة . ولو كان مكان العبد
عنده ألف درهم خال عليها الحول ثم تزوج امرأة على ألف درهم ودفع إليها ثم قبلت ابن
زوجها بشهوة قبل الدخول فردت الألف إلى الزوج فضاقت منه فعليه فيها الزكاة بخلاف
ما سبق لأن هناك لا يجب عليها رد الألف المقبوضة بعينها ولكن لها الخيار أن شاءت
ردت تلك الألف وإن شاءت ردت مثلها فلم يخرج الزوج من أن يكون مستهلكا محل
حق الفقراء وإن ردت عليه تلك الألف وفي الأول عليها رد العبد بعينه فيخرج الزوج
من أن يكون مستهلكا بعود العبد إلى قديم ملكه **قال** ولو حال الحول بعد التسليم
إليها ثم قبلت ابنه بشهوة فردت عليه الألف فعليها زكاة الألف للسنة الثانية لأنه لما لم يلزمها
رد الألف بعينها كان هذا ديناً لحقها بعد الحول فلا يسقط الزكاة عنها وعلى الزوج الزكاة
للسنة الأولى ولا زكاة عليه فيها للسنة الثانية لأنها في السنة الثانية كانت في ملك المرأة
وبدها وفي مسئلة العبد لو نوت هي التجارة وحقت ذلك وحال الحول عندها ثم قبلت ابن
الزوج فردت العبد عليه لم يكن عليها **قال** لا يمين العبد استعفت من يدها بعد وجوب
الزكاة وذلك مسقط للزكاة عنها وعلى قول زفر رحمه الله تعالى لا تسقط الزكاة عنها هنا لأن
الفرقة جاءت من قبلها فهي التي اكتسبت سبب زوال ملكها عن العبد فتسكنون منقلة حق
الفقراء فتلزمها الزكاة ولكنا نقول لم يوجد منها صنع في إبطال ملكها في العبد لأن صنعها
تقبيل ابن الزوج وذلك غير مبطل ملكها العبد لأن زفر رحمه الله تعالى لم يحصل ذلك منها بعد الدخول لم
يبطل ملكها في شيء من العبد ولكن البطل لملكها انفساخ النكاح وذلك أمر حكى قلنا لا يحمل
هذا بمنزلة الاستحقاق من يدها **قال** رجل له ألف درهم ومائة درهم حال عليها الحول

الا شهر افركى الالف عما يستفيدة فيما يستقبل ثم افاد اربعين ألفا وحال عليها حلول فالمعجل
يجزى من زكاة المستفاد وعليه زكاة المائة لان بما عمل لم ينقطع حكم الحول فقد بقي في ملكه
بعض النصاب وهو المائة ثم استفاد مضموم الى ما بقي عنده في حكم الحول بملة المجانسة
فمذكال الحول تلزمه الزكاة في الكل وزكاة اربعين ألف درهم الف درهم وقد عملها فانما بقي عليه
زكاة المائة درهمان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ودرهمان ونصف عندها وعلى قول زفر رحمه الله
تعالى لمعجل الزكاة انما يجوز عن المال القائم في ملكه ولا يجوز عما يستفيدة فليعه زكاة المستفاد
عند كمال الحول ونحن نقول لما جعل المستفاد بمنزلة الموجود عنده في أول الحول في حكم
وجوب الزكاة فيه فكذلك يحمل بمنزلة الموجود عنده في حكم جواز التججيل فان تم الحول
قبل ان يستفيدة شيئا ثم افاد اربعين ألفا فالمعجل لا يجزى من زكاتها ويجزى من زكاة المائة
خاصة وهذا غلط لانه تم الحول وفي ملكه مائة درهم فالمعجل قد تم خروجه عن ملكه
بالوصول الى الفقير فلا يجب عليه الزكاة في المائة أصلا إلا ان يكون المعجل يجزى من زكاة
المائة ثم حين استفاد اربعين ألفا فنقد الحول على ماله فاذا تم الحول من هذا الوقت كان
عليه أن يزكى السهل قال له لو كانت له مائة درهم فنصدق بها عما بقيد ثم افاد ألف
درهم من عامه ذاك فالمعجل لا يجزى من زكاته لانه انما يحمل قبل كمال النصاب وتمجيل
الزكاة قبل النصاب لا يجوز لمعنى وهو ان جواز التججيل بعد تقرر السبب والسبب هو كمال
النصاب فالأداء قبله يكون تمجيلا قبل وجود السبب وذلك باطل بمنزلة أداء الصلاة قبل
دخول الوقت والصوم قبل دخول شهر رمضان قال له فان كانت له مائة درهم فنصدق
بها كلها عما بقيد ثم افاد عشرة آلاف درهم من عامه ذلك فانه يستقبل بها حولا ولا
يجزى المعجل عما يلزمه من زكاتها لانه لما تصدق بجميعها فقد انقطع حكم الحول اذ لم
يبق في ملكه شيء مما انفق عليه الحول فاذا انقطع حكم الحول كان المؤدى طوعا ولا يجزى
عما يلزمه من الزكاة من مال آخر باعتبار حوله وهذا بخلاف ما عمل عن المائتين عشرة
دراهم زكاة حولين ثم استفاد عشرة دراهم ففى حولان فالمعجل يجزى عن زكاة الحولين
جبا لان هناك قد بقي حكم الحول ببقاء بعض النصاب وملك النصاب الواحد سبب
لوجوب الزكاة باعتبار كل حول وحولان الحول شرط لاسبب فلانما جاز التججيل انما هنا
لم يبق في ملكه شيء مما انفق عليه الحول وملك ذلك النصاب ليس بسبب لوجوب الزكاة

في مال آخر مقصودا فلان لا يجزى المعجل حتى لو بقي عنده درهم من المائتين ثم استفاد
عشرة آلاف فتم الحول تلزمه الزكاة ويجزى للمعجل عما يلزمه لانه بقي الحول متنفذا ببقاء
جزء من النصاب في ملكه وقد استفاد من جنسه فتم الحول ونصابه كامل فتلزمه الزكاة
ويجزى المعجل عما يلزمه باعتبار هذا الحول قال له لو كانت له مائة درهم فضاع نصفها
بعد كمال الحول فباليه أداء درهمين ونصف اعتبارا بالبعض بالسكل فانه لو ضاع السكل يسقط
عنه جميع الزكاة فان ضاع النصف سقط عنه نصف الزكاة ثم هذا على أصلهما واضح فانما
يوجبان الكسور في زكاة الدراهم ابتداء فالبقاء أولى وأبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يوجب
الكسور في زكاة الدراهم ابتداء ولكن يقول ببقاء الكسور بعد الوجوب لان كمال
النصاب معتبر لوجوب الزكاة وهو غير معتبر لبقاء الواجب قال له رجل له ألف درهم
حال عليها خمسة أحوال ثم ضاع نصفها فباليه نصف ما وجب عليه في هذه الخمس سنين
وهذا ظاهر لان هلاك النصف معتبر بهلاك السكل وانما الكلام في بيان ما يلزمه فيها
في هذه الاحوال فلي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يلزمه في الحول الأول خمسة وعشرون
درهما وفي الحول الثاني أربعة وعشرون درهما لان مقدار خمسة وعشرين درهما صار ديناً
عليه ودين الزكاة ينبغ وجوب الزكاة عنده وهو لا يرى الزكاة في الكسور وانما يلزمه في
السنة الثانية زكاة تسعة وستين درهما وهكذا في كل سنة لا يعتبر في ماله ما وجب عليه
من الزكاة للسنتين الماضية والكسور في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى لا يعتبر من ماله ما وجب عليه من الزكاة للسنتين الماضية وتعتبر
الكسور لانهما يوجبان الزكاة في الكسور ولا يعتبر ان بعد النصاب الاول نصابا وعلى
قول زفر رحمه الله تعالى يلزمه في كل سنة خمسة وعشرون درهما لان دين الزكاة عنه لا ينبغ
وجوب لزكاة في الاموال الباطنة وقد بينا هذا الاصل في كتاب الزكاة قال له رجل له
ألف درهم حال عليها الحول ثم استفاد ألفا أخرى فحال الحول عليها ثم استفاد ألفا أخرى
فحال الحول عليها ثم ضاع نصفها فانه يزكى في السنة الاولى نصف المال الاول وفي السنة
الثانية ما بقي من نصف المال الاول ونصف المال الآخر وفي السنة الثالثة ما بقي من المال
الاول والمال الثاني ونصف المال الآخر كله لان الالف الاولى حال عليها ثلاثة أحوال ثم
هناك نصفها فباليه في السنة الاولى زكاة نصف الالف وفي السنة الثانية كذلك الامتداد

ماوجب فيها لسنة الاولى فان ذلك صار ديناً عليه وفي السنة الثالثة كذلك الا مقدار ماوجب عليه للحوالين والالف الثانية حال عليها حولان ثم هلك نصفها فعليه أن يزكي للحوال الاول نصفها وللحوال الثاني كذلك الا مقدار ماوجب عليه للحوال الاول والالف الثالثة حال عليها حول واحد ثم هلك نصفها فعليه أن يزكي نصفها لان هلاك بعض المال بعد وجوب الزكاة معتبر بهلاك الكل قال **﴿**ولو أن رجلاً له أربعون ألف درهم حال عليها الحول ثم أخرج ألف درهم منها يزكيا فنصدق بخمسائة درهم ثم ضاع عشرون ألف درهم من المال وبقي تسعة عشر ألفاً وهذه الخمس مائة التي بقيت من الالف التي أخرجها للزكاة فالخمس مائة التي زكى عن تسعة وثلاثين ألفاً وخمسمائة لانه حين أدى كان في ملكه تسعة وثلاثين ألفاً سوى الالف التي أخرجها للزكاة فاذا ضمت هذه الخمسمائة للمائة الى تسعة وثلاثين ألفاً كان الشكل تسعة وثلاثين ألفاً وخمسمائة وانما قصد أداء الزكاة عن جميع ذلك فلماذا تنوزع تلك الخمسمائة على هذه الجلة فاذا أصاب عشرين ألفاً التي هلكت بطل عنه لانه أدى بعض زكاتها وهلك البعض وما أصاب تسعة عشر ألفاً وخمسمائة محتسب له من زكاتها ويؤدي ما بقي من زكاتها اعتباراً بهلاك البعض بهلاك الكل **﴿**قال **﴿**ولو أن رجلاً له ثلثمائة درهم خال عليها ثلاثة أحوال ثم ضاع نصفها فانه يزكي خمسين ومائة درهم لسنة واحدة وهذا انما يستقيم على أصل أي حنيفة رحمه الله تعالى لان عنده النصاب الأول يجعل أصلاً ويجعل الهلاك فيما زاد على النصاب الأول كان لم يكن فكأنه كان في ملكه في الاحوال الثلاثة مائة درهم فلا يجب فيها الا خمسة دراهم للحوال الأول ثم هلك درهمها فيسقط عنه ربع الواجب وبقي ثلاثة ارباعه اما على قول محمد وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله تعالى فيجمع بين الواجب في الاحوال الثلاثة ثم يسقط نصف ذلك بهلاك نصف المال وبقي النصف لبقاء نصف المال **﴿**قال **﴿**ولو أن رجلاً تصدق بمال لا ينوي به زكاته فانه لا يجزئه من زكاته لقوله صلى الله عليه وسلم ولكل امرئ ما نوى ولان لزكاة عبادة مقصودة فلا تنادي بدون النية ومراعاة اذا تصدق بمال آخر سوى النصاب فاما اذا تصدق بجميع النصاب الذي وجبت فيه الزكاة فانه يسقط عنه الزكاة نوى أو لم ينو استحساناً لان الواجب جزء منه وقد أوصله الى مستحقه فان تصدق ببعض النصاب ففيه اختلاف بين أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله تعالى عند أحدهما لا يسقط شيء

من الزكاة وعند الآخر يسقط عنه مقدار زكاة المؤدى وقد بينا هذا في كتاب الزكاة **﴿**قال **﴿**وان تصدق رجل عنه بأمره من مال نفسه جاز لان الصدقة تجزئ فيها النيابة فأداء الغير بأمره كأدائه بنفسه وهذا للحصول المقصود به وهو اغناء المحتاج ثم لا يكون للمؤدى أن يرجع عليه بدون الشرط بخلاف ما لو قضي دينه بأمره فان الدين كان واجباً في ذمته وكان هو مطلوباً به مجبراً على قضاءه فاذا ملكه المؤدى بسدله أداءه من عند نفسه بأمره رجع به عليه ولا يوجد مثله في الزكاة فانه كان مجبراً بأدائه ولا يجبر عليه في الحكم فلم يكن للمؤدى مملوكاً شيئاً منه فلا يرجع عليه بدون شرط كما لو عوض عن هبته بأمره وإن تصدق عنه بغير أمره لم يجزه عن الزكاة لانعدام النية منه وهذا لان معنى ابتلاء مطلوب في البداية وذلك لا يتحقق بأداء الغير بدون أمر من وجبت عليه الزكاة **﴿**قال **﴿**ولو أن رجلاً له جارية للتجارة حال عليها الحول وهي تساوئ مائتي درهم فصارت تساوئ أربع مائة درهم ثم أعورت فصارت قيمتها مائة درهم فعليه أن يؤدي الزكاة عن مائة درهم لان الزيادة العادية كانت تبناً للأصل فيجوز ما هلك من الزيادة أولاً ويصير ذلك كأن لم يكن فكأنها أعورت حين كان قيمتها مائتي درهم وتراجعت قيمتها الى مائة فيسقط عنه نصف الزكاة باعتبار ما هلك وبقي النصف باعتبار ما بقي ولو كانت عنده جارية قيمتها مائتا درهم حال عليها الحول ثم باعها بثلاثة دراهم ثم توت منه مائتا درهم فعليه أن يزكي المائة لان الزم كان تبناً للأصل فساوى من الربح صار كأنه لم يكن وباعها بمائتين فنوت مائة واستوفى مائة فيلزمه زكاة المائة اعتباراً للبعض بالكل **﴿**قال **﴿**رجل له ألف درهم على غنى أو فقير خال عليها الحول ثم تصدق بها عليه أو أبرأ منها فلا زكاة عليه فيها ولا تجزئه من زكاة غيرها وان نوى ذلك وقد بينا أن أداء الدين بزكاة المال الدين لا يجوز لان الدين أكل من الدين في المسألة اما زكاة هذه الالف فلا اشكال انها تسقط عنه اذا كان المديون فقيراً لانه أوصل الحق الى مستحقه وان كان المديون غنياً فكذلك الجواب في رواية هذا الكتاب وفي رواية الجامع قال يكون ضامناً زكاتها وجه تلك الرواية انه لو كان المال عتيقاً في يده فوهبه من غنى بعد وجوب الزكاة عليه صار مستهلكاً حق التصرف ضامناً للزكاة فكذلك اذا كان ديناً فأبرأه منه لانه لاحق في الزكاة للغنى فلا يكون في فعله إيصال الحق الى مستحقه وجه هذه الرواية ان أداء الزكاة عن الدين

لا يجب الا بد القبض وحين ابراءه الله يون منه قد اندم القبض فلا يلزمه أداء الزكاة عنه
والاصح ما ذكر في الجامع انه بالبراء صار . يطالب الدين بتصرفه فيكون بمنزلة القراض
المستهلك كالشئ اذا اعتق البيع قبل القبض يصير قابضاً حتى يتقرر عليه جميع الثمن ولو
تصدق بها على فقير آخر وأمره بقبضها منه بنوى عن زكاته فان ذلك يجز به لان ذلك
الفقير وكيل من جهة في القبض فكأنه قبضها بنفسه ثم تصدق بها عليه بنوى من زكاته
وكذلك ان قبضها ثم تصدق بها على المديون وهو بنوى من زكاته فانه يجز به اذا كان فقيراً
كالو تصدق بها على غيره وان كان غنياً وهو يسلم بذلك لم يجزه عن الزكاة ويكون ضامناً
زكاة هذه الألف على الرويتين جيداً اما على رواية الجامع فلا يشك فيه وعلى رواية هذا الكتاب
فلا به بالقبض وجب عليه أداء الزكاة فكانت منه كبرته من غنى آخر وان كان لا يسلم بفناه
ثم علم بعد الاداء اليه فذلك يجز به من الزكاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافاً
لأبي يوسف رحمه الله تعالى ومراهه اذا تحرى ودفع اليه على أنه فقير وقد بينا هذا في كتاب
التحرى وكذلك لو كان التصديق عليه ذمياً فان دفع الزكاة الى الذي مع العلم لا يجوز كدفعه
الى النقي . وان تصدق بها على والده أو ولده أو زوجته أو تصدقت المرأة بذلك على زوجها وهم
لا يعلمون بذلك ثم علموا فانه لا يجز بهم من الزكاة في رواية هذا الكتاب وفي رواية كتاب
الزكاة والتحرى قال يجزى ذلك في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى واستدل فيه
بحديث ممن بن يزيد وقد بينا وجه تلك الرواية ووجه هذه الرواية ان النسب وان كان طريق
معرفة في الأصل الاجتهاد فانه بمنزلة المقتطوع به شرعاً ولهذا لو نفي نسب رجل عن أبيه
لزمه الحد فالتأخول من الاجتهاد الى يقين ولا معتبر بالاجتهاد بعد اليقين كالمقتضى القاضي
في حادثة باجتهاده ثم ظهر نص بخلافه بخلاف مسألة النبي لان النبي والفقير مما لا يمكن
الوقوف على حقيقته فالتأخول هناك من الاجتهاد الى اليقين وكذلك لو تصدق به على عبد
أبيه أو أمه وهو لا يعلم به ثم علم بعده لم يجزه عندهم جيداً وهذا على رواية هذا الكتاب فان
التصدق بالزكاة على عبده بمنزلة التصديق على مولاه ولهذا لو تصدق به على عبد غنى وهو
يعلم به فانه لا يجز به ولو تصدق به على حرق دخل البيت بامان أو بنير أمان لم يجزه على رواية
هذا الكتاب اذا كان لا يعلم به وفي رواية كتاب الزكاة جملة بمنزلة التصديق به على الذي
فقال يجز به في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ووجه هذه الرواية ان التصديق على

الحرق لا يكون قرينة لا ترى انه لا يتقبل به وقد بينا عن سيرة أهل الحرب قال الله
تعالى انما ينالكم الله عن الذين ياتونكم في الدين فإلّا يقع فله موقع الصدقة بخلاف التصديق
به على الذي فانه يقع موقع الصدقة لانما نته عن البرة مع من لا مقاتلنا ولهذا جاز التنفل
به هو قال في ولو دخل مسل دار الحرب بأمان فبكت فيها سنتين فله الزكاة في المال
الذي خلف وفيها أفاد في دار الحرب لانه مخاطب بحكم الاسلام حيث ما يكون الا ان
ماله الذي خلف في دار الاسلام اذا كان من السوائم فللسلطان حق أخذ الزكاة منه
بخلاف ما أفاد في دار الحرب لان فيها أفاد في دار الحرب قد اندمست الحماية من
إمام المسلمين فلا يكون له أن يأخذ الزكاة منها ولكن يبنى من عليه بالاداء الى فقراء
المسلمين الذين يسكنون في دار الاسلام بخلاف ما اذا وجبت عليه الزكاة في دار الاسلام
فانه يؤمر بالدفع الى أهل بلده لان فقراء أهل بلده لهم حق المجاورة مع الحاجة وقد بينا
هذا في كتاب الزكاة فأما في دار الحرب قل ما يجز فقراء المسلمين ولو وجدهم فالفقراء
الذين يسكنون في دار الاسلام أفضل من الذين يسكنون في دار الحرب وقد بينا أن من في
دار الاسلام لو نقل صدقة بلده الى فقراء بلده أخرى هم أفضل من فقراء أهل بلده فذلك
أولى به ولو أن رجلاً له مائة درهم وسيف فيه فضة مائة درهم ولا مال له غيره فعليه فيه
الزكاة لان وجوب الزكاة في الفضة باعتبار العين خلية السيف وغيرها من ذلك سواء في
تكميل النصاب به هو قال في ولو كانت له أوان من الذهب والفضة للاستعمال لا للتجارة فعليه فيها
الزكاة بخلاف اللؤلؤ والياقوت والجواهر اذا لم تكن للتجارة فانه لا زكاة فيها لان وجوب
الزكاة فيها باعتبار معنى النماء ولا يتحقق ذلك الا بنية التجارة فيها كسائر العروض فأما
وجوب الزكاة في الذهب والفضة باعتبار عينها والعين لا يتبدل بالصفة ولا بالاستعمال ثم لم
يبين هنا ولا في كتاب الزكاة انه كيف يؤدي الزكاة من الأواني المصوغة . وقد روى
عن محمد رحمه الله تعالى قال اذا كان له انا مصوغ من الفضة وزنه مائتا درهم فاما ان
يتصدق بربع عشرة على فقير فيكون شريكاً له في ذلك أو يؤدي قيمة ربع عشرة من
الذهب فان أدى خمسة دراهم لم يسقط عنه جمع الزكاة وعليه أن يؤدي فضل القيمة وهذا
صحيح على أصل محمد وزفر رحمهما الله تعالى في اعتبار القيمة فيما يؤدي مع المجانسة فانه لا ربا
في أداء الزكاة فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان أدى خمسة دراهم تسقط عنه

الزكاة لأنه يعتبر الوزن دون الجودة والصفة فإن أدى قيمة خمسة دراهم من الذهب لم يسقط عنه جميع الزكاة لأن عند اختلاف الجنس تعتبر القيمة فلا بد من أداء الفضل **قال** رجل له مائتا درهم فقال هي في المساكين صدقة إن كنت فلاناً فلكم ثم حال عليها الحول ففعل فيه فيها الزكاة لأنه وإن لم يرضه التصديق بها يحكم النذر فلكم كامل فيها فالت ديون الله تعالى لا يمكن نقصاناً في الملك خصوصاً ما لا تتوجه المطالبة به بحال فلا يمنع ذلك وجوب الزكاة على ماله بخلاف دين الزكاة فإن تصديق بها عما أوجب على نفسه ففعل زكاتها خمسة دراهم لأنه صرف حق الفقراء إلى حاجته فإن لوفاه بالنذر من جملة حاجته فهو بمنزلة إيفائه المال على نفسه فيكون ضماناً للزكاة وإن تصدق بخمسة دراهم منها بنوى عن زكاتها ثم تصدق بما بقي مما أوجب على نفسه ففعل خمسة دراهم يتصدق بها لأن التصديق بالخمسة الأولى كان عن الزكاة دون النذر فإنه نواها عن الزكاة وللمرء ما نوى ثم تصدق عن نذره بمائة وخمسة وتسعين وإنما ألزم التصديق بما شئت عن نذره ففعل ان يؤدي خمسة أخرى. وإن ضاع المال بعد الحول فلا شيء عليه من الزكاة ولا مما أوجب على نفسه لأن كل واحد منهما كان غنيماً في هذا الحل فلا يبقى بعد فوات الحل بخلاف ما سبق لأن هناك وجد منه تصرف وهو الأداء. ولا وجه لتجاوز المؤدى عنها جيباً لأن الحل الواحد لا يتسع لذلك فجعلنا المؤدى عما نواه وصار هو في حق الآخر كالاستهلاك للمحل وهما لم يوجد منه تصرف وإنما فأت الحل لضيق المال ومعنى فوات الحل يتحقق في كل واحد من الحقيقتين فلهذا لا يلزمه شيء آخر **قال** ولو أن أم ولد لرجل لها حي من ذهب أو فضة قبل المولى أن يرى ذلك مع ماله إذا حال الحول لأن أم الولد في حكم الملك كالأمة الفتنه فكسبها وما في يدها يكون ملكاً للمولى وكذلك كسب العبد الذي لا دين عليه فإن كان على العبد دين كثير محيط بما في يده فلا زكاة على سيده فيها في يده إما عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلأن المولى لا يملك ما في يده وإما عندهما فلأن ما في يده مشغول بحق الترماء والمال المشغول بالدين لا يكون نصاب الزكاة فإن كان في يده أكثر مما عليه فالفضل مملوك للمولى فأخرج عن حق الترماء فيضمه إلى ماله ويتركه ولكن هذا بعد ما قضى العبد ديونه لأنه لا يسلم للمولى شيء من كسبه قبل قضاء ديونه فإذا قضى ديونه فلا ن يسلم الفضل للمولى فيؤدي الزكاة عنه بمنزلة ماله على رجل قضاء فانه يلزمه أداء الزكاة عنه بعد الاستيفاء.

قال والمجنون إذا كان له مال خال عليه الحول ثم برأ فلا زكاة عليه للحول الماضي سواء كان مجنوناً جنوناً أصلياً أو جنوناً طارئاً وإن أفان في يوم من الحول في أوله أو في آخره فعليه الزكاة قال وهو بمنزلة رمضان يعني إذا كان مفقداً في يوم من رمضان في أوله أو في آخره فعليه صوم جميع الشهر ويتبين بما ذكر هنا أن في الصوم لافرق بين الجنون الأصلي والجنون الطارئ وقد بينا اختلاف الروايات فيه في كتاب الصوم والذي قال هنا في كتاب الزكاة قول محمد رحمه الله تعالى وهو رواية ابن سماعه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ودوي هشام عن أبي يوسف أن المعتبر أكثر الحول وقال إن كان مفقداً في أكثر الحول تلزمه الزكاة وإن كان مجنوناً في أكثر الحول لا تلزمه الزكاة وقاس الأهلية فيمن يجب عليه بالخلية فيما يجب فيه الزكاة وهي السائغة فإن صاحب السائغة إذا كان يملؤها بعض الحول اعتبرنا فيه أكثر الحول فإن كانت سائغة في أكثر الحول يجب فيها الزكاة والا فلا وهذا لأن الأمل تبع للأكثر ولا أكثر حكم الكل إلا ترى أن الذي إذا كان صحيحاً في أكثر السنة تلزمه الجزية وإن كان مريضاً في أكثر السنة لا تلزمه الجزية وجه ظاهر الرواية أن الحول للزكاة كالشهر للصوم ثم لو أدرك جزء من الشهر مفقداً يلزمه صوم جميع الشهر فكذلك إذا أدرك جزء من الحول مفقداً تلزمه الزكاة والدليل عليه المستفاد من وجود المستفاد في ملكه في جزء من الحول وإن قل كوجوده في جميع الحول في حكم الزكاة فكذلك حكم الإفاقة **قال** والاجر والمضارب وصاحب البضاعة والمستودع والعبد والمكاتب لا يعتبر أحد من هؤلاء. أما الاجير وصاحب البضاعة والمستودع فلا لهم مائة لا حق لهم في المال والعاشر إنما يأخذ الزكاة وذلك لا يكون إلا بنية صاحب المال وأدائه أو أمره بذلك ولم يوجد وأما المضارب ففي قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الأول يأخذ العاشر منه الزكاة وفي قوله الآخر لا يأخذ نص عليه في الجامع الصغير قال يعقوب ولا أعلمه جمع في العبد وقياس قوله الآخر يوجب أن لا يعتبر العبد أيضاً وهذا نص على التسوية بين العبد والمضارب فمرفنا الصحيح رجوعه في العبد أيضاً والمكاتب فلا شك أن العاشر لا يأخذ منه شيئاً لأنه لا مالك لكسبه فالمكاتب ليس من أهل الملك والمولى لا يملك كسبه ما بقي عقد الكتابة فلا يأخذ منه شيئاً سواء كان السيد معه أو لم يكن فأما المتفادان والشريكان شركة عنان فلي كل واحد منهما أن يترك نصف ما في أيديهما لأن ملك كل واحد منهما في

النصف المشترك كامل وان أخذ العاشر من المضارب شيئاً فكذلك لا يجزئ رب المال من زكاته لان العاشر غاصب فيما أخذ منه بغير حق ومن عليه الزكاة اذا غصب بعض ماله لم يجزه ذلك من الزكاة ولا ضمان على المضارب لانه أمين أخذ منه المال بغير اختياره ولكن لا ربح له حتى يستوفي رب المال ماله لان ما أخذه الماشر تأوفقائه هلك بعض المال من يد المضارب وان كان المضارب هو الذي دفع ذلك اليه كان ضماناً لرب المال ما دفعه اليه لانه خائن في دفع المال الى غير من أمر بالبيع اليه **وقال** ولو أن أحد المتفاوضين أو أحد الشريكين شركة عنان أدى الزكاة عن المال كله بغير إذن الشريك فهو ضامن لنصيب الشريك فيما أدى لان كل واحد منهما نائب عن صاحبه في التجارة واستياء المال لافي أداء الزكاة فكان متديباً فيما أدى من نصيب الشريك وذلك لا يجزئ من زكاة الشريك لانعدام نيته وأمره فان كان كل واحد منهما فعل ذلك كان كل واحد منهما ضامناً لصاحبه نصيبه فيتناوضان ويكون كل واحد منهما متطوعاً فيم أدى زيادة على ما عليه حتى لا يرجع واحد منهما على الفقير بشئ وان كان واحد منهما أمر صاحبه بأداء الزكاة عن جميع المال فان أدى أحدهما جاز المؤدى عن زكتهما وان أديا جميعاً ممّا فشكل واحد منهما يكون مؤدياً زكاة نصيبه ولا رجوع لواحد منهما على صاحبه بشئ سواء أديا من المال المشترك أو أدى كل واحد منهما من خالص ماله فان أدى أحدهما أولاً من خالص ملكه لم يرجع على صاحبه بشئ الا أن يكون كل واحد منهما شرط عند الامر أن يرجع عليه بما يؤدي عنه وقد بينا هذا في الأمور اذا لم يكن شريكاً فكذلك اذا كان شريكاً في المال وان أدى أحدهما من المال المشترك ثم أدى الآخر من المال المشترك أيضاً فالثاني ضامن لنصيب صاحبه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى سواء علم بذلك أو لم يعلم وعندهما لا يكون ضماناً سواء علم بأدائه أو لم يعلم نص عليه في الزادات وفي كتاب الزكاة فرق بين أن يعلم بأدائه أو لم يعلم وقد بينا المسئلة هناك **وقال** ولو أن رجلين بينهما عديتيه ألف درهم فأعفته أحدهما وهو مسر فاستسنى الآخر العبد في حصته وأخذها منه بعد حول فلا زكاة عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لان من أصله أن المستسنى في بعض قيمته مكاتب وما عليه بمنزلة بدل الكتابة ولا زكاة في بدل الكتابة حتى يحول عليه الحول بعد القبض وأما عندهما المستسنى في بعض قيمته حر عليه دين لان المتق عندهما لا يجزئ فتجب الزكاة فيه قبل القبض

ويلزمه الأداء اذا قبضه بمنزلة دين له على آخر فان كان للمعتق موسراً فضمته الشريك نصف قيمته وقبضه بعد الحول تلزمه الزكاة عندهم جميعاً لانه صار ملكاً نصيبه من شريكه باختياره تضمينه فهو بمنزلة ما لو ملك نصيبه بالبيع بالدوام اذا قبض الثمن بعد الحول تلزمه الزكاة لما مضى **وقال** ولو أن رجلاً ورث عن أبيه ألف درهم فأخذها بعد سنين فلا زكاة عليه لما مضى في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وفي قولها عليه الزكاة لما مضى ففي هذه الرواية جعل للورث بمنزلة الدين الضعيف مثل الصداق وبدل الخلع وفي ذلك قولان لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فكذلك في هذا وفي كتاب الزكاة جعل للورث كالدين المتوسط عند أبي حنيفة رحمه الله وهو بمن مال البذلة والمهنة فقال اذا قبض نصاباً كاملاً بعد كمال الحول تلزمه الزكاة لما مضى وجه تلك الرواية ان الرابض يختلف الورث في ملكه وذلك الدين كان مال الزكاة في ملك الورث فكذلك في ملك الورث وجه هذه الرواية ان الملك في الميراث ثبت للورث بغير عوض فيكون هذا بمنزلة ما ملك ديناً عوضاً عما ليس بمال وهو الصداق فلا يكون نصاب الزكاة حتى يقبض بوضعه ان الميراث صلة شرعية والصداق للراءة في معنى الصلة أيضاً من وجهه قال الله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية وما يستحق بطريق الصلة لا يتم فيه الملك قبل القبض فلا يكون نصاب الزكاة **وقال** ولو باع جارية بألف درهم لغير التجارة فأخذها بعد سنين فعليه الزكاة لما مضى عندهم جميعاً وهذا ذكره في كتاب الزكاة وذكر ابن سماعة ان على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا تلزمه الزكاة حتى يحول عليه الحول بعد القبض قال السكري وهو الصحيح وقد بينا وجه الروايتين في كتاب الزكاة ثم على هذه الرواية ما لم يقبض ما شين لا تلزمه الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى بخلافه الدين الذي هو عوض عن مال التجارة فانه اذا قبض منه أربعين درهماً تلزمه الزكاة لان أصل ذلك المال كان نصاب الزكاة فوضه يكون بناءً في حكم الزكاة ونصاب البناء يتقدر بأربعين درهماً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهنا أصل هذا المال لم يكن مال الزكاة فكان ثمنه في حكم الزكاة أصلاً مبتدأ ونصاب الابتداء يتقدر بما شين فلا يلزمه أداء الزكاة ما لم يقبض ما شين وعندهما اذا قبض شيئاً قليلاً أو كثيراً تلزمه الزكاة بقدر ما قبض في الدين كلها وقد بينا هذا في كتاب الزكاة **وقال** ولو أن رجلاً أوصى لرجل بوصية ألف درهم فمكث سبعين ثم بلغه فقبل الوصية ثم أخذها فلا زكاة عليه لما مضى لان

الموصى به لا يدخل في ملك الموصى له قبل قبوله فلا يكون نصاب الزكاة في حقه وعلى قياس قول زفر رحمه الله تعالى ينبغي أن تزعم الزكاة لما مضى لأن عنده الموصى به يدخل في ملك الموصى له قبل قبوله بمنزلة الميراث فإن قبلها ثم حال الحول قبل أن يقبضها فلا زكاة عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعليه الزكاة لما مضى في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهذا لأن الموصى به إنما يملكه الموصى له بطريق الصلة فلا يتم ملكه فيه إلا بالقبض في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ومن أصحابنا من قال بمسئلة الوصية بعد قبول الموصى له نظير مسألة للميراث وفيها رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما بينا في السيراث والأصح أن في مسألة الوصية الرواية واحدة أنه لا تجب عليه الزكاة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر بخلاف الميراث على رواية كتاب الزكاة لأن ملك الموصى له بناء على ملك الموصى حتى لا يرد باليب ولا يصير منوراً فليأتم اشتراء الموصى فاما ملك الوارث ينبغي على ملك المورث فلهذا اعتبر هناك ملك المورث وجعله نصاب الزكاة قبل القبض واعتبر هاهنا ملك الموصى له ابتداء فلم يجعله نصاب الزكاة ما لم يتم ملكه بالقبض قال ولو أن رجلاً له ألف درهم وخاتم فضة في أصبه فيه درهم خال الحول على المال غير شهر ثم ضاع المال وبقي الخاتم ثم استفاد ألفاً وتم الحول فعليه أن يرى المال لأن فضة الخاتم كانت مضمومة إلى الألف في حكم النصاب فيبقى الحول بقائها وإن ضاع الألف على ما بينا أن بقاء جزء من النصاب يكفي لبقاء الحول فانما استفاد الألف والحول باقي فنزعه الزكاة إذا تم الحول لوجود كمال النصاب في طرفي الحول مع بقاء شيء منه في خلال الحول ولو لم يكن له خاتم والمسئلة محالها فانه يستقبل الحول على الاستفاد منه ملكه لأنه هلك جميع النصاب حين ضاع المال الأول فلم يبق الحول الأول متقدماً لأن البقاء يستدعي جزءاً من النصاب فإن وجد درهما من الدراهم الأول قبل الحول يوم ضمه إلى ما عنده فزكى الشكل وكذلك أن وجد البقية بعد ما زكى فعليه أن يرى كلها وإن لم يكن له خاتم لأن بالضياح لا ينعدم أصل الملك وإنما تنعدم يده وتمكنه من التصرف فيه فإذا ارتفع ذلك قبل كمال الحول بأن وجد كله أو بعضه صار الضياح كأن لم يكن فكأنه كان في يده حتى وجد الألف الأخرى وتم الحول فنزعه الزكاة عن الشكل وهو نظير ما لو وجب عليه دين مستغرق في خلال الحول ثم سقط الدين قبل تمام الحول فانه يلزمه أداء الزكاة إذا تم الحول وإن كان ما وجد ما ضاع بعد الحول

فلا زكاة عليه فيها حتى يكمل الحول فيه منذ استفاد المال لأنه لا تم الحول والمال الأول ما لم يحجب عليه شيء باعتباره وإنما انعقد القدر الحول على ماله من حين استفاد وإن كانت ضاعت الألف الأولى بعد الحول وبقي الخاتم فعليه الزكاة في الخاتم بقدر حصته لأنه كان مضموماً إلى ماله ووجبت الزكاة فيه ولما تم الحول ثم هلك بعض ماله بعد وجوب الزكاة وبقي البعض فعليه أن يؤدي من الباقي حصته قال فإن مر على الماشر بماتني درهم غير درهم وفي يده خاتم فضة فيه درهم فإن الماشر يأخذ منه الزكاة لأن الاعتبار بكمال النصاب فيها يمر به على الماشر وقد وجد فإن الخاتم من نصابه وإن لم يكن في يده خاتم فلا زكاة عليه ولا يأخذ منه الماشر شيئاً وإن أخبره بمال آخر له في يده لأنه إنما يعتبر بكمال النصاب في المال المارور به عليه ولم يوجد وهذا لأن ثبوت حق الأخذ للماشر باعتبار حاجة صاحب المال إلى الحفاة وذلك في المال المارور به عليه دون الذي خلفه في يده فإذا كان المارور به عليه نصاباً كاملاً يأخذ منه الزكاة والا لم يأخذ منه شيئاً قال ولو أن رجلاً وهب لرجل ألف درهم خال عليها الحول ثم رجع فيها الواهب بقضاء أو بغير قضاء فلا زكاة فيها على الواهب لأنها لم تكن في ملكه وعلى الواهب لو كان مال الزكاة استحق من يده بعد كمال الحول بعينه ويستوى فيه الرجوع بقضاء أو بغير قضاء لأن حق الواهب في الرجوع مقصور على العين فيستوى فيه القضاء وغير القضاء بمنزلة الأخذ بالشفعة وإن لم يحمل عليها الحول عند الوهب له حتى استفاد ألف درهم ثم رجع فيها الواهب بقضاء أو بغير قضاء فلا زكاة عليه فيها لما قلنا ونزكي الواهب له المال المستفاد إذا تم الحول قال في الكتاب إذا مضى تمام حول منذ ملكها فن أصحابنا من يقول إن بالرجوع في الهبة يبطل ملك الواهب له من الأصل فيقطع حكم ذلك الحول ويختص مقع حول على المستفاد من حين ملكه قال في الشئخ الامام شمس الأئمة رحمه الله تعالى والأصح عندي أنه إذا تم الحول من حين ملك الواهب فعليه زكاة المستفاد لأن الحول كان انعقد من حين ملك الواهب فحين استفاد ألفاً كانت هذه الألف مضمومة إلى أصل النصاب في حكم الحول ثم لما رجع الواهب في الواهب صار كأن ذلك القدر هلك من ماله فيبقى الحول ببقاء المستفاد ويلزمه أداء الزكاة عند تمام الحول مما هو باقي وهذا لأن الرجوع في الهبة يبني ملك الواهب له فملك ثبت له في الهبة إلى أن يرجع الواهب فيه ولهذا لو كان الواهب جارية

فوطئها ثم رجع فيها الواهب فليس على الموهوب له عقرها ولو ولدت ولداً ثم وجع فيها الواهب بئ الولد سالماً للموهوب له فمرفقان الرجوع في الهبة في حق الموهوب له بمنزلة الهلاك **قال** رجل له أرض أجزأها ثلاث سنين كل سنة ثلثائة درهم ولم يأخذ الاجرة حتى مضت المدة ثم أخذها جملة واحدة فنقول اذا مضى ثمانية أشهر من وقت العقد انعقد الحول على ماله لان الأجرة لا تملك بنفس العقد وإنما تملك بالتعجيل أو باستيفاء المنفعة ولم يوجد التعجيل هنا فاعلم بملك محسب ما يستوفي من المنفعة شيئاً فشيئاً فاذا مضت ثمانية أشهر فقد ملك ما مئى درهم ولا ينعقد الحول على ماله الا بعد كمال النصاب فاذا مضى بعد ذلك اتى عشر شهراً وجب عليه زكاة خمسمائة درهم لانه ملك في هذه المدة من الأجرة ثلثائة أخرى وذلك مستفاد في خلال الحول فاعلم الحول وفي ملكه خمسمائة فلماذا يلزمه زكاة خمسمائة ثم اذا مضت سنة بعد ذلك فله زكاة ثمانمائة الا مقدار ما وجب عليه من زكاة الخمسمائة لانه قد ملك بمضى الحول الثاني ثلثائة أخرى فم الحول الثاني وماله ثمانمائة الا ان ما وجب عليه من زكاة الخمسمائة دين فلا يعتبر ذلك القدر من ماله في الحول الثاني وكذلك السكور في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما تعتبر السكور وهذا على الرواية التي يوجب فيها الزكاة في الاجرة قبل القبض وهو رواية هذا الكتاب والجامع والأتمالي وذكر أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الأجرة بمنزلة الصداق لا تجب فيها الزكاة حتى يحول الحول عليها بعد القبض لان المنفعة ليست بمال ولكن الرواية الأولى أصح لان المنفعة تأخذ حكم المالية بالعقد ولهذا لا يثبت الحيوان ديناً في الدمة فتقابلها ثم على هذه الرواية في وجوب أداء الزكاة عند القبض روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في إحدى الروايتين ما لم يقبض ما شئى لا يلزمه أداء الزكاة لان **كان** مئى أخذت حكم المالية بالعقد فانها لا تكون نصاب الزكاة بمال فكانت الأجرة بمنزلة ثمن مال البذلة والمئى فلا يلزمه أداء الزكاة ما لم يقبض ما شئى وفي الرواية الأخرى قال اذا قبض منها أربعين درهما فله أداء الزكاة لان المنفعة في حكم التجارة بمنزلة المئى فكانت الأجرة بمنزلة دين ثمن مئى مال التجارة فاذا قبض منها أربعين درهما يلزمه أداء درهم فان كانت أجزأها كل سنة ثمانمائة درهم لم ينعقد الحول ما لم يقبض كمال السنة لانه إنما ملك ما مئى درهم عند مضى سنة فاذا مضت سنة أخرى زكى اربعمائة درهم لان بمضى السنة الثانية ملك ما مئى

درهم أخرى من الاجرة فاعلمت السنة وفي ملكه اربعمائة درهم ثم اذا مضت سنة أخرى فله زكاة ستمائة لانه تم الحول وفي ملكه ستمائة الا أنه يطرح ما وجب عليه من الزكاة للسنة الماضية وهو عشرة دراهم والسكور في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى أيضاً فانما يزكى عنده للسنة الثانية خمسمائة وستين درهما **قال** رجل له على رجل ألف درهم ضمنها رجل بغير أمره فحال الحول على ماله ثم أبرأ منه الاصيل فلا زكاة على الذي كان له المال ولا على الضامن وان كان له ألف درهم أما الذي له أصل المال فقد بينا أنه بده الابراء لا يكون ضامناً للزكاة على رواية هذا الكتاب سواء كان المدينون غنياً أو فقيراً وأما على الضامن فلان المال قد وجب ديناً في ذمته بالضمان ولم يكن له حق الرجوع على الاصيل عند الاداء لانه ضمن بغير أمره فكان عليه الدين بقدر ماله في جميع الحول ومال المدينون لا يكون نصاب الزكاة فلماذا لا تنزله الزكاة وان سقط عنه الدين بالبراء بعد كمال الحول والله أعلم

— باب زكاة الارضين والغنم والابل —

قال رحمه الله تعالى رجل له أرض عشرة ففتحها لمسلم فزرعها فالشعر على المستعير لان الشعر يجب في الخارج والخارج سلم للمستعير بغير عوض النزعة فيكون هذا والخارج من ملكه في حقه سواء وروي ابن المبارك عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان الشعر على المير لانه مؤنة الارض النامية فيجب على مالك الارض كالخارج لانه فرق ما بين الشعر والخارج انه يعتبر في الشعر حصول النماء حقيقة وقد وجد ذلك الا ان المير أثر المستعير على نفسه في تحصيل النماء فيكون مستهلكاً محل حق الفقراء بمنزلة مالو زرع الارض لنفسه ثم وهب الخارج من غيره **قال** ولو منحها لرجل كافر ففسرها على رب الارض وهذا يؤيد رواية ابن المبارك والفرق بين الفضلين في ظاهر الرواية ان هنا منحها من لا عشر عليه لان في الشعر معنى الصدقة والكافر ليس من أهلها فيصير به مستهلكاً محل حق الفقراء وفي الأول انما منحها لمسلم وهو من أهل ان يلزمه الشعر فلا يصير مستهلكاً بل يكون محولاً حقهم من نفسه الى غيره **قال** ولو غصها مسلم فزرعها فان كان للزراع نقصا فالشعر على ربه لان الغائب ضامن لنقصان الارض وذلك بمنزلة الاجرة يسلم لرب الارض فيلزمه الشعر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وفي قولهما الشعر في الخارج بمنزلة مالو أجزأها من

مسلم وإن لم يتقصها الزرع فلا عشر على ردها لأنه لم يكن متمكناً من الانتفاع بها ولا كان مسلطاً للزراع على زراعتها ولكن العشر في الخارج على الناصب لأن منفعة الأرض سلمت له بغير عوض وإن غصبها منه كافر فإن تقصها الزراعة فالعشر على ردها لأنه قد سلم له عوض منفعة الأرض فهو بمنزلة ماله وأجرها وإن لم يتقصها فلا عشر فيها لأن من سلمت له المنفعة ليس من أهل أن يلزمه العشر والمالك لم يكن متمكناً من الانتفاع بها وروى جرير بن إسماعيل عن محمد رحمهما الله تعالى أن علي الناصب عشرها لأن المنفعة سلمت له على الوجه الذي يسلم أن لو كان مالكا للأرض وهذا صحيح على أصل محمد رحمه الله تعالى فإن عنده الكافر إذا اشترى أرضاً عشرية من مسلم فقبله عشرها كما كان وإن اختلفت الرواية عنه في مصرف العشر المأخوذ من الكافر وقد بينا ذلك في السير والزكاة ﴿قال﴾ ولو أعار المسلم أرضه الخراجية فالخراج عليه سواء كان المستعير مسلماً أو كافراً لأن وجوب الخراج باعتبار التمكن من الانتفاع بالأرض وقد كان المير متمكناً من ذلك ثم الخراج مؤنة الأرض النامية ومؤنة المالك يجب على المالك إلا أن في العشر محل هذه المؤنة الخارج فأمكن إيجابها فيه فإن كان المستعير مسلماً أو جينا فالخراج في الخارج وحمل الخراج ذمة المالك فسواء كان المستعير مسلماً أو كافراً كان الخراج على المالك في ذمته فإن غصبها مسلم أو كافر فعلى الناصب نقصان الأرض والخراج على ردها ويستوى أن قل نقصان أو كثرت في قول أبي حنيفة بمنزلة ماله أخرجهما بوض قليل أو كثير وعلى قول محمد رحمه الله تعالى أن كان النقصان مثل الخراج أو أكثر فالخراج على ردها وإن كان النقصان أقل فعلى الناصب أن يؤدى الخراج وليس عليه ضمان النقصان استحسن ذلك لدفع الضرر عن صاحب الأرض وإن لم يتقصها الزراعة شيئاً فالخراج على الناصب دون المالك لأن الناصب هو التمكن من الانتفاع بها بغير عوض دون المالك ﴿قال﴾ ولو أن صاحب الأرض الخراجية زرعها ولم يخرج شيئاً أو أصاب الزرع آفة فلا خراج فيها بخلاف ما إذا لم يزرعها لأنه إذا عطلها فقد تمكن من الانتفاع بها وإذا زرعها فلم يخرج شيئاً أو أصاب الزرع آفة فقد انعدم تمكنه من الانتفاع بها وهو مصاب في هذه الحالة بدين ولا يبرم شيئاً كيلا يؤدي إلى استئصالها ومما حمد من سير الأكلسة أنه إذا أصاب زرع بعض الرعية آفة غرموا له ما أنفق في الزراعة من بيت مالهم وقالوا التاجر شريك في الخسران كما هو شريك في الربح فإن لم يعطه

الامام شيئاً فلا أقل من أن لا يبرمه الخراج فإن لم يزرعها ولكنها غرقت ثم نصب الماء عنها في وقت لا تقدر على زراعتها قبل مضي السنة فلا خراج عليه لأنه لم يتمكن من الانتفاع بها ولو نصب الماء عنها في وقت يقدر على زراعتها قبل مضي السنة فقبله الخراج زرعها أو لم يزرعها لأنه يتمكن من الانتفاع بها ﴿قال﴾ ولو أن رجلاً اشترى أرضاً عشرية أو خراجية للتجارة فلا زكاة فيها وإن حال الحول عليها ولكن فيها العشر أو الخراج لأن وجوب العشر أو الخراج باعتبار نماء الأرض وكذلك وجوب الزكاة باعتبار معنى النماء وكل واحد من الحقيقتين يجب لله تعالى فلا يجوز الجمع بينهما بسبب أرض واحدة ولما تدور الجمع بينهما رجعتا ما تقرر فيها وهو العشر أو الخراج فقد صار ذلك وظيفة لازمة لهذه الأرض فلا يثبت ذلك بغيره ولأن العشر والخراج أسرع وجوباً من الزكاة فانه لا يثبت فيها كمال النصاب ولا صفة التثني في المالك وبه فارق ماله واشترى داراً للتجارة فانه ليس في رقة الدار وظيفة أخرى فتصل نية التجارة فيها حتى تلزمه الزكاة وروى ابن سماعه عن محمد رحمهما الله تعالى أن الأرض إذا كانت عشرية فاشترها للتجارة فقبله فيها الزكاة لأن العشر إنما يجب في الخارج والزكاة إنما يجب باعتبار ماله الأرض في ذمة المالك فقد اختلف محل الحقيقتين فيجمع بينهما بخلاف الخراج فانه يجب في ذمة المالك كالزكاة ولكن هذا ضعيف وقد صح من أصل علمائنا أنه لا يجمع بين العشر والخراج والعشر يجب في الخارج والخراج يجب في ذمة المالك ثم لم يجز الجمع بينهما ﴿قال﴾ ولو أن كافراً اشترى أرضاً عشرية فقبله فيها الخراج في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ولكن هذا يبد ما اقتطع حق المسلم عنهما من كل وجه حتى لو استعحقها مسلم أو أخذها بالشفعة كانت عشرية على حالها سواء وضع عليها الخراج أو لم يضع لأنه لم ينقطع حق المسلم عنها فلو وجد المشتري بها عيباً لم ينقطع أن يرده إبد ما وضع عليها الخراج لأن الخراج عيب وهذا عيب حدث في ملك المشتري فيمنعه من الرد بالبيع ألا ترى أن مسلماً لو اشترى أرضاً خراجية بشرط أن يخرجهما درهم فوجده درهمين كان له أن يردها فإن كان زيادة الخراج عيباً فكذلك أصل الخراج فإذا تقرر يرد بها بالبيع رجع بحصة اليب من الثمن فإن لم يكن وضع عليها الخراج حتى وجد بها عيباً فله أن يرد الأرض لأنها ما بيعت بوضع الخراج عليها وإنما ذكر هذا التفصيل هنا ومراعاة من وضع الخراج عليها بمطالبة صاحبها بأداء الخراج ﴿قال﴾ ولو

لك أن يجب عشرها على أحد فكذلك إذا عطيها المستأجر ولكن على المستأجر الأجر
كان قد قبضها لأنه كان مستمكناً من الانتفاع بها في المدة وبالتمكن من الانتفاع بتقو
ير عليه **قال** **﴿**ولو أن أرضاً من أرض الخراج مات ربا قبل أن يؤخذ منه الخراج فانه
يؤخذ من ورثته لأن الخراج في معنى الصلة فيسقط بالموت قبل الاستيفاء ولا يتحول الى
كذلك الزكاة ثم خراج الأرض معتبر بخراج الرأس ففي كل واحد منهما معنى الصنار وكما
خراج الرأس يسقط بموت من عليه قبل الاستيفاء فكذلك خراج الأرض ولا يمكن
تفاديه من الورثة باعتبار ملكهم لأنهم لم يتمكنوا من الانتفاع بها في السنة الماضية **قال** **﴿**
مات رب الأرض المشرية وفيها زرع فانه يؤخذ منه المشر على حاله وفي رواية ابن المبارك
أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه سوى بين المشر والخراج وقال يسقط بموت رب الأرض
في ظاهر الرواية الزرع كما حصل صار مشتركاً بين الفقراء ورب الأرض عشره حق
راء وتسعة أعشاره حق رب الأرض ولهذا لا يعتبر في إيجاب المشر المالك حتى يجب في
ل المسكاتب والمبد والمديون والصبي والمجنون فيموت أحد الشريكين لا يبطل حق الآخر
من بقي بقاء عمله فاما الخراج عمله الذمة وبموته خرجت ذمته من أن تكون سالحة للزمام
وقد والمال لا يقوم مقام الذمة فيها طريقه طريق الصلة وقد بينا في كتاب الزكاة وجوب
الخراج في أرض الصبي والمجنون لأنه مؤنة الأرض النامية ومال الصبي محتمل للمؤنات
في النفقات **قال** **﴿**ولو أن رجلاً عمل خراج أرضه ألف درهم فذلك يجزئه لأن سبب
إيجاب الخراج ملك الأرض المتنتفع بها وذلك موجود والمجمل بعد تمام السبب جائز لتسعة
تئين الأثرى أنه لو عمل صدقة الفطر لسنتين كان جائزاً فكذلك إذا عمل الزكاة عن
سنتين كان جائزاً **قال** **﴿**إذا عمل عشر أرضه قبل أن يزرعها لم يجزه لأن المشر وان
مؤنة الأرض النامية فانه لا يجب إلا باعتبار حله ولا يتم السبب قبل الزراعة
تمام السبب لا يجوز تمجيل الخراج كالأجل الزكاة عن الأجل والتمتع قبل أن يحملها ساعة
ما زرعها جاز تمجيل المشر سواء استحصه أو لم يستحصه لأن سبب الوجوب قد
يق إلى وجوب المشر لا مجرد مضي الزمان فهو كتمجيل الزكاة بعد كمال النصاب
الحول .. فان جمعل عشر نخله قال هنا يجزئه وهو قول أبي يوسف فاما على قول
بنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى أن حصل الطالع جاز التجيل والا لم يجز لأن ملك النخل

لكل الأرض على معنى أن المشر لا يجب فيه وإنما يجب في الخارج منه فكما لا يجوز تمجيل
المشر باعتبار ملك الأرض قبل الزراعة فكذلك لا يجوز تمجيل عشر النخل قبل أن يخرج
الطلع بخلاف ما إذا عمل عشر الزرع قبل أن ينقد الحب لأن الفصل عمل وجوب المشر
فيه بدليل أنه لو فصله كما هو يلزمه أداء المشر منه فلهذا جاز التجيل باعتباره وأما النخل
ليس بعمل للمشر فانه لو قطعه كان حطباً لا شيء فيه فلا يجوز فيه تمجيل المشر باعتباره وأبو
يوسف رحمه الله تعالى يقول لم يبق دينه وبين وجوب المشر لا مجرد مضي الزمان فيجوز
التجيل كما يجوز التجيل عن الزرع قبل أن ينقد الحب وعن النصاب قبل أن يحول الحول
قال **﴿**ولو كان في الأرض الخراجية أرض نخل أو مشجرة فلا خراج فيها لكن بوضع عليها
قدر ما تطيق ومعنى هذا أنه ليس فيها خراج الكرم ولا خراج الرطبة ولا خراج الزرع
لأنها ليست بمنزلة هذه الأراضي في الانتفاع ولكن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
فيها وظف من الخراج اعتبر الطاعة حيث قال للذين مسحوا الأراضي لملكنا حملنا الأراضي
مالاً تطبيق فقالوا بل حانها مناطق فرفنا أن للمشر هو الطاعة في المشجرة وأرض النخل
تعتبر الطاعة أيضاً وذلك أن ينظر إلى غلته فان كانت مثل غلة الرطبة فخارجها مثل خراج
أرض الرطبة وإن كانت مثل غلة الكرم فخارجها كذلك **قال** **﴿**فان عمل خراج أرضه
ثم غرقت تلك السنة كلها فانه يرد عليه ما أدى من خراجها لأنه لم يكن متمكناً من الانتفاع
بها فلا يلزمه خراجها ويد الامام في الخراج المعجل نأية عن بد صاحب الأرض وقد بينا
نظير هذا في زكاة السائمة إذا عملها فدفعها إلى الساعي ثم هلكت السائمة والمجمل قائم في
يد الساعي فانه يرد عليه فكذلك في الخراج **قال** **﴿**فان زرعها في السنة الثانية فانه يجب
له ما أدى من خراجها في هذه السنة إن لم يرد عليه لأن بدئه نأية في ذلك المال كيد ولا
فائدة في الرد عليه ثم الاستيفاء منه . فان قيل أليس أنكم قلتم في الزكاة إذا عملها ولم يجب
عليه الزكاة في ذلك الحول فان المعجل لا يجزئ عما يلزمه في حوله آخر . قلنا ذلك فيما إذا
دفعها إلى الفقير فتم الصدقة تطوعاً عند مضي الحول وهذا لا يتم المؤدى خراجاً في الحول
الأول ولكن له حق الاسترداد فيجب اذلك له من خراجها في الحول الثاني **قال** **﴿**
فان أجر أرضه سنين فغرقت سنة فلم يفسخ القاضي الاجارة فلا أجر عليه حتى يرضى
الماء عنها ولا خراج على ربا في السنة التي غرقت فيها لأن وجوب كل واحد منهما باعتبار

فصير بالافطار جأياً فيلزمه القضاء وعند الشافعي رحمه الله تعالى يباح له الافطار من غير عذر واختلفت الروايات في الضيافة هل تكون عذراً فروى هشام عن محمد رحمه الله تعالى انه عذر مباح للفطر وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه لا يكون عذراً وروى ابن مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يكون عذراً وهو الاظهر لما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في ضيافة رجل من الأنصار فامتنع رجل من الأكل فقال اني صائم فقال صلى الله عليه وسلم انما دعاك أخوك لشكره فافطر وافض يوماً مكانه ووجه الرواية الاخرى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا دعي أحدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً قليلاً كل وان كان صائماً فليصل أى فليدع لم وقال صلى الله عليه وسلم ان أخوف ما أخاف على أمتي الشرك والشبهة الخفية قليل أو تشرك أمك بمدك فقال لا ولكنكم يراؤن بأعمالهم قليل ومال الشبهة الخفية فقال ان يصبح أحدكم صائماً ثم يفطر على طعام يشتميه وسواء كان الفطر بعد أو بشير عذر فالفقار واجب وكذلك سواء حصل الفطر بصنعه أو بشير صنعه حتى اذا حاضت الصائغة تطوعاً فملها القضاء في أصح الروايتين وفي كتاب الصلاة اذا افتتح الطلوع بالتيتم ثم أبصر الماء ففله القضاء والخروج هنالما كان يصنعه فبين ان الصحيح ان الشروع ملزم للأتمام كالنذر موجب للأداء وانه متى نذر الأتمام بعد صيغة الشروع ففله القضاء وقال به رجل أغنى عليه في شهر رمضان حين غربت الشمس فلم يبق الا بعد الند فليس عليه قضاء اليوم الأول لانه لما غربت الشمس وهو مفق قد صبح منه يوم نذر وركن الصوم هو الامساك والاعمال لا ينافيه فتأدى صومه في اليوم الأول لوجود ركنه وشرطه وعليه قضاء اليوم الثاني لان النية في اليوم الثاني لم توجد وقد بينا ان صوم كل يوم يستدعي نية على حدة وبجهد الركن بدون شرط لا تأدى العبادة قال به واذا نظر الى فرج امرأته فأزول فصومه تام ما لم يمسها وقال مالك رحمه الله تعالى ان نظر مرة فكذلك وان نظر مرتين فسد صومه لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمي لا تتبع النظرة النظرة فانما الأولى لك والاخرى عليك ولان النظر الأول يقع بنية فلا يندم به الامساك فاذا تعدد النظر بعد ذلك حتى أنزل فقد فوت ركن الصوم وهو لانه ان النظر كان تفكير على معنى انه مقصور عليه غير متصل بها ولو تفكر في جمال امرأة فأزول لم يفسد صومه فكذلك اذا نظر الى فرجها ولو كان هذا مفسداً للصوم لم يشترط فيه

التكرار كالمس وأبواب الحديث المؤاخذه بالائم اذا تعدد النظر الى المايحل وان جلمها متمداً ففله ان يتم صوم ذلك اليوم بالامساك اشبه بالصائمين وعليه قضاء ذلك اليوم والكفارة اما وجوب القضاء فقول جمهور العلماء وقال الا زاعي ليس عليه القضاء واستدل بحديث الاعرابي فان النبي صلى الله عليه وسلم بين حكم الكفارة له ولم يبين حكم القضاء وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وقال صلى الله عليه وسلم من أفطر في رمضان متمداً ففله ما على المظاهر وليس على المظاهر سوى الكفارة ولنا به أنه وجب عليه الصوم بشهود الشهر وقد تقدم الاداء منه فيلزمه القضاء كما لو كان مذكوراً وفوت ما زمة من الاداء فيضمنه بثل من عنده كما في حقوق العباد وانما أراد بقوله عليه ما على المظاهر بسبب الفطر وبه تقول ان وجوب القضاء ليس بسبب الفطر وانما بين للاعرابي ما كان مشكلاً عليه ووجوب القضاء غير مشكك فاما وجوب الكفارة قول جمهور العلماء وكان سعيد بن جبيرة يقول لا كفارة على المفطر في رمضان لان في آخر حديث الاعرابي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كلها أنت وعيالک فانتسخ بهذا حكم الكفارة ولنا به قول النبي صلى الله عليه وسلم من أفطر في رمضان متمداً ففله ما على المظاهر وحديث الاعرابي حين جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ينفث شره ويقول هلكت وأهلك فقال ماذا صنعت فقال واقمت أهلي في رمضان هاراً متمداً فقال اعتق ربة فضرب يده على صفحة عنقه وقال لا أملك الا رقتي هذه فقال صلى الله عليه وسلم صم شهرين متتابعين فقال وهل أتيت ما أتيت الا من الصوم فقال اطعم ستين مسكيناً فقال لا أجد فقال اجلس بجلس فأني بصدتك بنى زريق فقال خذ خمسة عشر صاعاً فتصدق بها على المساكين فقال على أهل بيت أوجع اليها مني ومن عيالي والله ما بيني لاني اللبنة أوجع اليها مني ومن عيالي فقال صلى الله عليه وسلم كلها أنت وعيالک زاد في بعض الروايات تجزئ ولا تجزئ أجداً بذلك فان ثبت هذه الزيادة ظهر انه كان مخصوصاً وان لم تثبت هذه الزيادة لا يثبت به انتسخ الكفارة ولكنه عذره في التأخير للسرعة ثم الكفارة مرتبة عند علانها والشافعي رحمه الله تعالى قال مالك رحمه الله تعالى ثبت على سبيل التخيير لحديث سعد بن أبي وقاص ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اني افطرت في رمضان فقال اعتق ربة أو صم شهرين أو اطعم ستين مسكيناً ولنا به ما روي من قوله صلى الله عليه وسلم ففله

عليه بوجوب الزكاة فإذا لم يثبت الاستحقاق كان له أن يرجع عليه كمن قضى دين إنسان ثم
أنسخ السبب الموجب للدين ﴿ولنا﴾ أن المصدق يحمل ما يؤدبه لله تعالى خالصاً لم يصره
إلى الفقراء ليكون ككتابة لهم من الله تعالى وقد تم ذلك بالوصول إلى يد الفقير فلا يرجع
عليه بشئ بل إن وجبت الزكاة كان مؤدياً للواجب وإن لم يجب كان متفلاً كما لو أطلق
الاداء ﴿قال﴾ وينظر في السائفة إلى كمال النصاب فنجب الزكاة فيجب وإن كانت قيمتها
ناقصاً عن مائتي درهم وينظر إلى قيمتها إن أراد بها التجارة فإن كانت أقل من مائتي درهم
لم يجب الزكاة وإن كان المدد كاملاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم اعتبر في السائفة كمال العدد
دون القيمة ولأن النماء في السائفة مطلوب من قيمتها وفي مال التجارة إنما يطلب النماء من ماله
فاعتبر بالنصاب في المؤمنين من حيث يطلب النماء فإذا كانت قيمتها أقل من مائتي درهم لم يجب
فيها زكاة التجارة لقصان النصاب ولا زكاة السائفة وإن كان المدد كاملاً لأن النصاب فيها
غير معتبر من حيث العدده فإن قيل إذا لم يجب فيها زكاة التجارة صار وجود نية التجارة كعدمها
فنجب زكاة السائفة فلنا نية التجارة معتبرة في إخراجها من أن تكون سائفة معنى على ما
بيننا والصورة بدون المعنى لا تنكي لا يجب الزكاة ﴿قال﴾ وإذا اشترى الأبل للتجارة فلا
مضت طائفة من الحول بدله فجعلها سائفة فإرا من الصدقة فلا زكاة عليه حتى يحول عليها
الحول من حين جعلها سائفة لأنه نوى ترك التجارة فيها وهو تارك لها في ذلك الوقت حقيقة فافتريت
النية بالفعل وزكاة السائفة ليست من نفس زكاة التجارة فلا يمكن بناء أحدهما على الآخر
فقلنا باستئناف الحول من حين جعلها سائفة ﴿قال﴾ ويؤخذ من بني تغلب صدقة سائفتهم
ضعف ما يؤخذ من السلم إذا بلغت مقدار ما يجب في مثله الصدقة على السلم ويتقلب قوم
من النصارى من العرب كانوا يقرب الروحانيات أرواحهم رضي الله عنه أن يوظف عليهم
الجزية أبوا وقالوا نحن من العرب نألف من أداء الجزية قالت وظفت علينا الجزية لحقنا
باعدائكم من الروم وإن رأيت أن تأخذ منا ما يأخذ بمصر من بعض وتضعفه علينا فلنا
ذلك فتشاور عمر رضي الله عنه الصحابة في ذلك وكان الذي يسمى بينه وبينهم كردوس
التغابي فقال يأمر المؤمنين صلحهم فإلك أن تناجزهم لم تعظم فصالحهم عمر رضي الله عنه
على أن يأخذ منهم ضعف ما يؤخذ من المسلمين ولم يتعرض لهذا الصالح بمد عثمان رضي
الله عنه فلزم أول الأمة وآخرها ة فإن قيل أليس أن عباً رضي الله عنه أراد أن يقض

صلحهم بين رآهم قتلوا وذلوا فلنا فتشاور الصحابة رضي الله عنهم في ذلك ثم اتفق معهم على
أنه ليس لأحد أن يقض هذا الصالح وذكر محمد رحمه الله تعالى في التوارد أن صلحهم
في الابتداء كان منقطعاً ولكن تأيد بالاجماع وقبول رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ملكاً
ينطق على لسان عمر رضي الله عنه وقال أنباء دار عمر رضي الله عنه فالحق بدورهم ة إذا عرفنا
هذا فنقول لا يؤخذ من السلم بما دون النصاب شئ فكذلك منهم ويؤخذ من النصاب من
السلم ما قدره الشرع في كل مال يؤخذ منهم ضعف ذلك لأن الصالح وقع على هذا ويؤخذ من
نسائهم مثل ما يؤخذ من رجالهم وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنها
لا تؤخذ من نسائهم قال لأنها بدل عن الجزية ولا جزية على النساء وجه ظاهر الرواية أن
هذا مال الصالح والنساء فيه كالرجال قال صلى الله عليه وسلم لماذا رضي الله تعالى عنه خذ
من كل حالم وحالة ديناراً أو عدله مسافرة رهو نظير الدية على العاقلة لشيئ منها على النساء فإن
صالحات امرأتين عن قصاص علي ة أخذت به وهذا لأن الوفاء بالهد واجب من الجانبين
والمهد على أن يصف عليهم ة خذ من المسلمين والصدقة تؤخذ من المسلمين كما تؤخذ
من الرجال فكذلك في حقهم يؤخذ من صبياتهم شئ لأنه لا تؤخذ الصدقة من سؤم
الصبيان من المسلمين فكذلك ة أما موليهم فلا يؤخذ منهم الصدقة ولكن توضع
على رؤوسهم الجزية بمنزلة لكفار فإن ظاهر قوله تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم
صاغرون يتناول كل كافر أنه خص من هذا الظاهر بنو تغلب بأحق الصحابة رضي الله
تعالى عنهم وإنما يتناول هذا اسم من كان منهم نسباً لا ولاً فبقيت موليهم على حكم ظاهر
الآية فإن قيل ليس أن أبي صلى الله عليه وسلم قال مولى القوم من أنفسهم فلنا المراد مولى
بني هاشم من حرمه الله ة عليهم كرامة لهم ة ألا نرى أن موالى بني تغلب لا يكونون أعلى
حالاً من موالى المسلمين ومولى المسلمين إذا كان ذنباً توضع عليه الجزية فوالى التغابي أولى
﴿قال﴾ وما أخذ صدقات بني تغلب بوضع موضع الجزية لأن عمر رضي الله تعالى
عنه لم يصالحهم هذه جزية فسموها ما شئتم معناه جزية في حقنا فنضع موضع
الجزية ولأنه ليس صدقة حقيقية لأن الصدقة اسم لما يتقرب به إلى الله عز وجل وهو
ليس بأهل لهذا غرب وهو جزية بمعنى فالجزية اسم لما مأخوذ بسبب الكفر على وجه
المعقبة والنقض عليهم بهذه الصفة حتى يسقط إذا أسلموا فلماذا بوضع موضع الجزية

الله تعالى فانها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التصديق على زوجها فقال يجوز ذلك
أجران أجر الصدقة وأجر الصلة ولانه لاحق للزوجة في مال زوجها فيتم الايتاء كما يتم بالصرف الى
الاخوة بخلاف الزوج يصرف الى زوجته على ما بينا. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لزوجته
أصل الولاد ثم يتفرع من هذا الأصل بمنع صرف زكاة كل واحد منهما الى صاحبه فكذلك
الأصل ألا ترى أن كل واحد منهما منهم في حق صاحبه لا يجوز شهادته له وان كل واحد
منهما مبرأ صاحبه من غير حجب كما بالولاد وحديث زبيب رضى الله عنها بمحول على صدقة
التطوع فقد روي أنها كانت امرأة ضيقة اليد تعمل للناس وتتصدق من ذلك وبه قول أنه
يجوز صرف صدقة التطوع لكل واحد منهما الى صاحبه وكذلك لو أعطى غنياً أو ولداً
صغيراً ألقى مع علمه بحاله لا يجوز لأن مصرف الصدقات الفقراء بالنص فان صرف الى زوجة
غنى وهي فقيرة أو الى بنت بالغة النفي وهي فقيرة جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى لانه صرفها الى الفقير واستحقاقها النفقة على النفي لا يخرجها من ان تكون مصرفاً
كما تحت فقيرة لنفي فرض عليه نفقتها وأبو يوسف رحمه الله تعالى قال لا يجوز لانها مكفية للمؤنة
باستحقاقها النفقة على النفي بالاتفاق فهو نظير ولد صغير لنفي وكذلك لو صرف الى هاشمي أو
مولى هاشمي وهو يعلم بحاله لا يجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا تحل الصدقة لمحمد ولا لأل
محمد وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم استعمل الأرقم بن أبي الأرقم على
الصدقات فاستمتع أبا رافع بخاتمه فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا أبا رافع ان الله تعالى
كره لبني هاشم غسالة الناس وان مولى القوم من أنفسهم وهذا في الواجبات فما في
التطوعات والاقواف فيجوز الصرف اليهم وذلك مروى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله
تعالى في النوادر لان في الواجب المؤدى بطرف نفسه بإسقاط الفرض فيتدلس المؤدى
بمنزلة الماء المستعمل وفي النفل يتبرع بما ليس عليه فلا يتدلس به المؤدى كمن تبرع بالماء فان
أعطاه غنياً وهو لا يعلم بحاله فإنه يجزى إن وقع عنده أنه فقير أو سأل فاعطاه أو كان جالساً
مع الفقراء أو كان عليه زى الفقراء ثم تبين أنه غنى جاز عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
تعالى ولم يجز عند أبي يوسف رحمه الله تعالى وهو قول الشافعي رضى الله عنه لان الخطأ ظهر
له يبين لان المصرف في الصدقات الفقراء دون الأغنياء فلا يجوز كمن تبرع بالماء ثم تبين
أنه نجس أو قضى القاضي في حادثه بإجتهاد ثم ظهر نص بخلافه ولأبي حنيفة ومحمد رحمهما

الله تعالى ان الواجب عليه الصرف الى من هو فقير عنده وقد فعل فيجوز كما اذا صلى الانسان
الى جنة بالتحري ثم ظهر الامر بخلافه وهذا لان النفي والفقير لا يوقف عليهما وقد لا يفت
الانسان على غنى نفسه فضلاً عن غيره والتكليف انما ثبت بحسب الواسع بخلاف الصنف
بما يوقف على حقيقته وكذلك يوقف على نجاسة الماء وطهارته وإن تبين أنه دفع الى أبيه وأبائه
جاز في ظاهر الرواية عندهما وذكر ابن شجاع رواية عن أبي حنيفة رضى الله تعالى
أنه لا يجوز. وجه تلك الرواية ان النسب مما يحكم به ويمكن معرفته حقيقة فيبين
الخطأ يبين كما لو ظهر أنه عبده أو مكاتبه. وجه ظاهر الرواية حديث من بن يزيد رضى
الله عنه قال دفع أبي صدقة الى رجل ليصرفها ويصرفها على المساكين فأعطاني فلما رآه
أبي في يدي فقال ما باليك أردت باغي فقلت ما أنا بالنبي أردت عليك فاختصنا الى رسول
له صلى الله عليه وسلم فقال يا من لك ما أخذت وبأزيدك ما نويت فقد جوز الصرف
الى الولد عند الاشتباه وكان المني فيه وهو أن الصرف الى الولد قربة بدليل التطوع فأقام
النبي صلى الله عليه وسلم الاكثر مما هو مستحق عن المؤدى عند الاشتباه مقام الكمال في
حكم الجواز وكذلك اذا تبين أن المدفوع اليه هاشمي فهو على هاتين الروايتين وإن تبين
أن المدفوع اليه ذى فهو على هاتين الروايتين أيضاً لان الكفر يحكم به بوقف على حقيقته
وان تبين أن المدفوع اليه حرى قال في كتاب الزكاة يجوز. وتأويله أنه اذا كان مستمناً
في دارنا فهو كالذبي وأبو يوسف رحمه الله تعالى ذكر في جامع البراءة عن أبي حنيفة رحمه
الله تعالى أنه لا يجوز لان التصديق على الحرى ليس بقربة أصلاً فلا يمكن أن يقام مقام
ما هو قربة عند الاشتباه **وقال** ويكره أن يعطى رجلاً من الزكاة ما يثي درهم اذا لم يكن
عليه دين أو له عيال وان أعطاه جاز وعند زفر **قال** لا يجوز إعطاء المائتين وعن
أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس باعطاء المائتين اليه انما يكره أن يعطيه فوق المائتين
وزفر رحمه الله تعالى يقول غنى المدفوع اليه يقرن بقبضه وذلك مانع من جوازه ولكننا نقول
النفي يحصل بالمالك وذلك حكم يثبت بعد قبضه فلم يقرن النفي بالدفع والقبض فلا يمنع الجواز
ولكن يبقيه متصلاً به فوجب الكراهة للقرن كمن صلى وقربه بنجاسة جازت الصلاة
لوقوفه على مكان طاهر وكان مكروهه للقرن من النجاسة وأبو يوسف يقول جزء من
المائتين مستحق لحاجته لئلا يبالى دون المائتين فلا يثبت به صفة النفي الا أن يعطيه فوق

بظاهر قوله تعالى ولذي القربى أفان لهم سهمها بلام التثنية ذل أنه حق مستحق لهم وأن الاغنياء والفقراء فيه سواء لانه ليس في اسم القرابة ما ينفى عن الفقر والحاجة بخلاف سهم التباي في اسم التيمم ما ينفى عن الحاجة حتى لو أوصى ليتاى بنى فلان وهم لا يحصون فالوصية لفقراهم بخلاف ما لو أوصى لأقرباء فلان وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطي الاغنياء منهم فانه أعطى العباس رضي الله عنه وقد كان له عشرون عبداً كل عبد يجر في عشرين ألفاً وأعطى الزبير بن العوام من غنائم خيبر خمسة أسهم سهمها له وسهمين لفرسه وسهما لقرابه وسهما لامة صفية وكانت عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنها فاذا كان هذا الحكم ثابتاً في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقي بعده لانه لا نسخ بعد وفاته ومن قال من مشايخنا رحمه الله ان الاستحقاق للفقراء منهم دون الاغنياء احتج بقوله تعالى كذا يكون دولة بين الاغنياء منكم وبين مصارف الخس ثم بين للنفي فيه وهو ان لا يكون شيء منه دولة بين الاغنياء تتداوله أيديهم واسم ذوى القربى عام يتناول الاغنياء والفقراء فيخصه ويحمله على الفقراء بهذا الدليل ومن قال لاحق للفقراء والاغنياء منهم جميعاً قال المراد بالآية بيان جواز الصرف اليهم لا بيان وجوب الصرف اليهم وكان هذا مشكلاً فان الصدقة لا تحل لهم فكان يشكك أنه هل يجوز صرف شيء من الخس اليهم ولم يزل هذا الاشكال بيان سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه ما كان يصرف ما يأخذ الى حاجة نفسه فزال الله تعالى هذا الاشكال بقوله تعالى ولذي القربى وإنما حلناه على هذا لاجماع الخلفاء الراشدين على قسمة الخس على ثلاثة أسهم ولا يظن بهم أنه خفي عليهم هذا النص ولا أنهم منوا حق ذوى القربى ففرقوا باجماعهم أنه لم يبق الا الاستحقاق لاغنيائهم وقرائهم والشافعي رحمه الله تعالى يقول لاجماع ويستدل بالحديث الذي ذكره عن أبي جعفر محمد بن علي رضي الله عنهما قال كان رأي علي رضي الله عنه في الخس رأى أهل بيته ولكنه كره ان يخالف أباه بكر وعمر رضي الله عنهما قال والاجماع بدون أهل البيت لا يتقدم كيف وقد كان رأى علي رضي الله عنه معهم ولكنه يجز من أن ينسب الى مخالفة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ولكننا نقول ليس في هذا الحديث بيان من كان يرى ذلك من أهل البيت وقد كان فيهم من لا يكون قوله حجة وإنما كره علي رضي الله عنه هذه المخالفة لانه رأى الحجة معها فانه خالفها في كثير من

المسائل حين ظهر الدليل عنده وهذا لانه كان مجتهداً ولا يحل للمجتهد ان يدع رأى نفسه لرأى مجتهد آخر احتشاماً له والدليل عليه حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى رحمه الله عن علي رضي الله عنه قال اجتمعنا انا والعباس وفاطمة وزيد بن حارثة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال العباس كبر سري ورق عظمى وركبتي المؤن فان رأيت ان تأمرني بكذا وسفامن طعام فاقبل فقبل ذلك قالت فاطمة رضي الله عنها أنت تعلم مكاني منك فان رأيت ان تأمرني بمثل ما أمرت به لعمرك فاقبل فقبل ذلك وقال زيد بن حارثة كنت أعطيتي أوصاً فكنت أزرعها وأعيش بها ثم أخفيتها مني فان رأيت أن تردّها علي فاقبل فقبل ذلك قتلت أنا ان رأيت أن توليني القسمة فبما هو حقنا كيلا يتازعني أحد بعدك فاقبل فقبل ذلك وقال العباس رضي الله تعالى عنه هلا سألت كاسال ابن أخيك فقال الى ذلك انتهت مسألتى فكنت أقسم في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي عهد أبي بكر وسدراً من خلافة عمر رضي الله تعالى عنهما حتى أمال الله عظيم فدعاني لا أخذ ما كنت أخذه وأقسمه بين أهل البيت فقلت له ان بنا اليوم عنه غني وبالمسكين خلة فاصرفه اليهم فقبل ذلك وقال لي العباس لقد جرمتنا اليوم شيئاً لا يمود الينا أبداً وكان رجلاً داهياً فكان كما قال فهذا بين أن علياً رضي الله تعالى عنه علم أن الصرف اليهم للحاجة لا للاستحقاق حين رد بقوله ان بنا اليوم عنه غني وذكر عن ابن عباس رضي الله عنهما قال عرض علينا عمر رضي الله عنه أن يزوج من الخس أيتنا وأن يقضى به عن مغرمنا فأيتنا الا أن يسلمه الينا فأبى ذلك علياً قال الشافعي رحمه الله تعالى وفي هذا دليل على أن ابن عباس رضي الله عنه كان يرى استحقاق ذلك السهم لهم وذلك ظاهر فيما ذكر به هذا من كتابه الى نجيدة وكتب الى أن سألني عن سهم ذوى القربى وأنا لزمع أنه لنا وأبى علياً ذلك غيرنا ولكننا نقول بعد اجماع الخلفاء الراشدين لا يؤخذ بقول ابن عباس رضي الله عنهم أجمعين في هذا كما لا يؤخذ به في الدول وغيره مع أن مكي قومه فأيتنا الا أن يسلمه الينا لتتولى صرفه الى المحتاجين منا لا لتصرفه الى أنفسنا وكل أحد يحب ذلك في أهل بيته ألا ترى أنه قال فأبى ذلك علياً وعمر رضي الله عنه ما كان يعرف بنوع الحق من المستحق بل بإيصال الحق الى المستحق على ما قال صلى الله عليه وسلم أيتنا دار عمر فالحق معه وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم الخس يوم خيبر قسم سهم ذوى القربى بين بنى هاشم وبنى المطلب

فكلم عثمان بن عفان وجبير بن مطعم رضى الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم قالان نحن
وبنو المطلب في النسب اليك سواء فأعطينهم دوننا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انا
لم نزل نحن وبنو المطلب في الجاهلية والاسلام معاوفي بعض الروايات قال لا ينكر
فضل بني هاشم لمكانك الذي وضك الله تعالى فيهم ولكن نحن واخواننا من بني المطلب
اليك في النسب سواء فاذ بالاك أعطينهم وحرمتنا فقال انهم لم ينفروني في الجاهلية ولا في
الاسلام وفي رواية فانما بنو هاشم وبنو المطلب كشي واحد وفي رواية لم نزل معهم هكذا
وشبك بين أصابهم واعتمادنا على هذا الحديث فقد بين رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن الاستحقاق بالنصرة دون القرابة وأن المراد بالقرابي قرب النصرة حين شبك
بين أصابهم ومعنى الحديث أن أصل النسب وهو عبد مناف كان له أربعة بنين هاشم
والمطلب وتوفل وعبد شمس ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان من أولاد هاشم فانه
محمد صلى الله عليه وسلم ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم فكانت بنو هاشم أولاد جده
وجبير بن مطعم كان من بني نوفل وعثمان رضى الله عنه كان من بني عبد شمس وولد جده
الانسان أقرب اليه من ولد أخ جده فهذا معنى قولها لا ينكر فضل بني هاشم فاما بنو
نوفل وبنو عبد شمس كانوا مع بني المطلب في القرابة إسوة وقيل بنو نوفل وبنو عبد شمس
كانوا أقرب اليه من بني المطلب لان نوفلا وعبد شمس كانا اخوي هاشم لأب وأم
والمطلب كان أبا هاشم لأبيه لا لأمه والاخ لأب وأم أقرب الى المرء من الاخ لأب ثم
أعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم بني المطلب ولم يبط بني نوفل وبني عبد شمس فأشك
ذلك عليهما فلذلك سألناه ثم أزال اشكالها ببيان علة الاستحقاق أنه النصرة دون القرابة
ولم يرد به نصرة القتال فقد كان ذلك موجودا من عثمان رضى الله عنه وجبير بن مطعم
وانما أراد نصرة الاجتماع اليه لله وإناسة في حال ما جره الناس على ما روى أن الله تعالى لا
يمس رسول الله صلى الله عليه وسلم من بني هاشم وراثة فريش آثار الخير فيهم حسدوم
وتعافدوا فيما بينهم أن لا يجالسوا بني هاشم ولا يكلموهم حتى يذهبوا اليهم رسول الله صلى
الله عليه وسلم ليقنأوه وتعافد بنو هاشم فيما بينهم على القيام بنصرة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فدخل بنو نوفل وبنو عبد شمس في عبد فريش ودخل بنو المطلب في
عبد بني هاشم حتى دخلوا معهم الشعب فكانوا فيه ثلاث سنين مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم حتى أكلوا البلز من الجهد القصة واليه أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم انا
لم نزل نحن وبنو المطلب في الجاهلية والاسلام معا وإذا ثبت أن الاستحقاق بتك النصرة
ولا يثبت تلك النصرة بدعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يثبت الاستحقاق لالاستخاخ
بعد موته بل لاندما الحكم لندم علة وهذا معنى ما قلنا إن ذلك كان لرسول الله صلى الله
عليه وسلم يصرف اليهم مجازاة على تلك النصرة لمخصوصة فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يكافئ كل من نصره يوما حتى قال يوما لا عرض عليه الاسارى لو كان معظم بن عدى حيا
لو هبت هؤلاء السبي منه مجازاة له على ما صنع وقد كان مات على شركه ولكنه قام بنصرته
يوما وفيه قصة معروفة أو تقول ثبت بالكتاب أن الاستحقاق بالقرابة وبيان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أن الاستحقاق بالنصرة وما كان ينطق عن الهوى ان هو الاوى وحي
فصار هذا الاستحقاق ثابتا بلة ذات وصفين القرابة والنصرة واندم أحد الوصفين وهو
النصرة بعد وفاته فلا يثبت الاستحقاق كما أنه لما اندم أحد الوصفين في حق بني نوفل
وبني عبد شمس في حياته لم يعطهم شيئا فبنو هاشم وبنو المطلب بعده وقابته بمنزلة بني نوفل
وبني عبد شمس في حياته وتماثل الاستحقاق بالنصرة أولى منه بالقرابة لان القيام بنصرة رسول
الله صلى الله عليه وسلم قرينة وطاعة ومن الله تعالى يجوز أن يستحق بعمل هو قرينة ولا يجوز
أن يستحق بنفس القرابة لان قرابة الرجل سبب لاستحقاق ماله فانما مال الله تعالى
لا يستحق بالقرابة ولان درجة قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلى من أن تجعل علة
لاستحقاق شيء من الدنيا ولا معنى لما يقول الخصم ان هذا السهم لم عوض عن حرمة
الصدقة عليهم كما قال صلى الله عليه وسلم يباشر بني هاشم ان الله تعالى كره لكم غسالة
الناس وعوضكم منها سهما من نخس هذا لان حرمة الصدقة عليهم لكرامتهم فلا
يدخل به عليهم نقصان بخلاف حال جبره بالتمريض وان كان هذا السهم عوضا من حرمة
الصدقة فينبغي ان يستحقه من يستحق الصدقة لولا قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وهم الفقراء دون الاغنيا. وينبغي ان يكون استحقاقهم من نحو استحقاق الصدقة لولا قرابة
رسول الله صلى الله عليه وسلم واستحقاقهم للصدقة لولا قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم
على وجه جواز الصرف اليهم لا وجوب الصرف اليهم فكذلك هذا السهم ونحن نقول إنه
يجوز صرف بعض حشس اليهم وانما ينكر وجوب الصرف اليهم بسبب القرابة وأيد جميع

صلى الله عليه وسلم السؤال آخر كسب المبد ولكنه لوسأل فأعطى حل له أن يتناول لقوله صلى الله عليه وسلم وإن شئنا أعطيتكما فلو كان لا يحل تناول لما قال صلى الله عليه وسلم لهما ذلك وقد قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية والقادر على الكسب فقير وإذا كان عاجزا عن الكسب ولكنه قادر على أن يخرج فيطوف على الأبواب ويسأل فانه يفترض عليه ذلك وإذا لم يفصل ذلك حتى هلك كان أعنا عند أهل الفقه رحمه الله وقال بعض المتفتحة السؤال مباح لطريق الرخصة فإن تركه حتى مات لم يكن آتيا بل هو متسك بالبرعة وهذا قريب مما نقل عن الحسن بن زياد رضي الله عنه أن من كان في السفر ومع رفيق له ماء وليس عنده ثمه أنه لا يئز به أن يسأل رفيقه ولو تيم وصلى من غير أن يسأله الماء جازت صلاته عنده ولم تجز عندنا وجه قوله أن في السؤال ذلا وللؤمن أن يصون نفسه عن الذل ويأبه فبا نقل عن علي رضي الله عنه

نقل الصخر من قلل الجبال أحب إلى من متن الرجل
يقول الناس لي في الكسب عار فقلت المار في ذل السؤال

ولأن ما يلحقه من الذل بالسؤال تمين وما يصل اليه من المنفعة موهوم وربما يعطى ما يسأل وربما لا يعطى فكان السؤال رخصة له من غير أن يكون مستحقا عليه إذا لوهوم لا يمرض المستحق وجبنا في ذلك أن السؤال يوصله إلى ما تقوم به نفسه ويتقوى به على الطاعة فيكون مستحقا عليه كالكسب سواء في حق من هو قادر على الكسب ومعنى الذل في السؤال في هذه الحالة ممنوع (ألا ترى) أن الله تعالى أخبر عن موسى ومعلمه عليهما السلام أنهما سألا عن الحاجة فقال عز وجل استعلموا أهلها والاستعلم طلب الطعام وما كان ذلك منهما بطريق الاجرة (ألا ترى) انه قال لو شئت لأخذت عليه أجرا ففرخا انه كان بطريق البر على سبيل الهدية أو الصدقة على ما اختلفوا أن الصدقة كانت تحمل الأنبياء سوي ديننا عليه وعليهم السلام على ما بين وكذا رسول الله وقال صلى الله عليه وسلم تقوم هل عندكم ما بات في السن والا أكثرنا من الوادي كرعوا سأل رجلا زراع شاة وقال ناولني الذراع في حديث فيه طول فلو كان في السؤال عند الحاجة ذلا لما فصل الأنبياء عليهم السلام ذلك فقد كانوا أبعد الناس عن اكتساب سبب الذل ولأن ما يسد به رمة حق مستحق له في سؤال الناس فليس في المطالبة بحق مستحق له من معنى الذل شيء فقله أن يسأل فاما إذا كان قادرا على الكسب

فليس ذلك بحق مستحق له وإنما حق في كسبه فله أن يكتب ولا يسأل أحدا من الناس ولكن له أن يسأل ربه كما فعل موسى عليه السلام فقال اني لما أنزلت إلى من خير فقير وقد أمرنا بذلك قال الله تعالى فاطلوا الله من فضله وقاله صلى الله عليه وسلم سلوا الله حوائجكم حتى التبع لقدوركم والشسم لتسالككم (قال والمطى أفضل من الاخذ وإن كان الاخذ قيم بالاخذ فرضا عليه) وهذه المسئلة تشتتل على ثلاث فصول أحدها أن يكون للمطى مؤديا للواجب والاخذ قادرا على الكسب ولكنه محتاج فبنا للمطى أفضل من الاخذ بالاتفاق لانه في الاعطاء يؤدي للفرص والاخذ في الاخذ متبرع فان له أن يأخذ ويكتب ودرجة أداء الفرص أعلى من درجة المتبرع كسائر البادات فان التواب في أداء المكتوبات أعظم منه في التوافر والدليل عليه أن المتفرص عامل لنفسه والمتبرع عامل لغيره وعمل المرء لنفسه أفضل لقوله صلى الله عليه وسلم إبدأ بنفسك مني هذا انه بنفس الاداء يفرغ ذمة نفسه فكان عاملا لنفسه والاخذ بنفس الاخذ لا يفرغ نفسه بل بالتناول بعد الاخذ ولا يدري أبقى الى أن يتناول أولا يبقى ولهذا لامة للفني على الفقير في أخذ الصدقة لأن ما يحصل به للفني فوق ما يحصل للفقير من حيث أنه يحمل للفني مالا يحتاج اليه للحال ليصل اليه عند حاجته الى ذلك والفني محتاج الى ذلك ليحصل به مقصوده للحال ولو اجتمع الفقراء على ترك الاخذ لم يلحقهم في ذلك مأثم بل يحدون عليه بخلاف ما اذا اجتمع الاغنياء على الامتناع من أداء الواجب ففرخنا أن الله للفقراء على الاغنياء والفصل الثاني أن يكون للمطى والاخذ كل واحد منهما متبرع ان كان المطى متبرعا والاخذ قادرا على الكسب فالمطى هنا أفضل أيضا لأنه بما يعطى سلخ عن الفني ويتأهل الى الفقير والاخذ بالاتخاذ يتأهل الى الفني وبيننا أن درجة الفقير أعلى من درجة الفني فمن يتأهل الى الفقير بعمله كان أعلى من درجة الفني ومن يتأهل الى الفقير لعله كان أعلى درجة لان البادات مشروعة بطريق الابتلاء قال الله تعالى ليلوكم أنكم أحسن عملا ومعنى الابتلاء بالاعطاء أظهر منه بالاخذ لان الابتلاء في العمل الذي يحمل اليه النفس وفي سئل كل أحد داعية الى الاخذ دون الاعطاء ولهذا قال صلى الله عليه وسلم ان المسلم يحتاج أن تصدقه بدمه الى أن يكسر شهبوات سبعين شيطانا وإذا كان معنى الابتلاء في الاعطاء أظهر كان أفضل لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن أفضل الأعمال قال أحزمها أي أشقها على البدن وسئل عن أفضل الصدقة قال جهد المقل والاخذ يحصل

لنفسه ما يتوصل به إلى اقتضاء الشهوات والمعطي يخرج من ملكه ما كان يتمكن به من اقتضاء الشهوات وأعلى الدرجات منع النفس عن اقتضاء الشهوات والتصل الثالث إذا كان المعطي متبرعا والآخر مقترضا بأن كان عاجزا عن الكسب محتاجا إلى ما يسد به رقبته فمقتدا أهل الفقهاء المعطي أفضل أيضا وقال أهل الحديث منهم أحمد بن حنبل وأسحاق بن راهويه رحمهم الله الأخذ أفضل هنا لأنه بالأخذ مقيم به فرضا والمعطي متفل وقد بينا أن إقامة الفرض أعلى درجة من التفل ولأن الأخذ لو امتنع من الأخذ هنا كان آثما والمعطي لو امتنع من الاعطاء لم يكن آثما إذا كان ذلك غير من يعطيه ما هو فرض عليه والثواب مقابل بالمعقوبة (ألا ترى) أن الله تعالى هدد نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعف ما هدد به غيرهن من النساء فقال عز وجل يأنس الله النبي من يأت منكن بفاحشة مبينة الآية ثم جعل لمن الثواب على الطاعات ضف ما لغيرهن لقوله تعالى يؤتيها أجرها مرتين فإذا كان الأثم في حق الأخذ دون المعطي فكذلك الثواب للأخذ أكثر مما للمعطي ولكن هذا كله مشكل برد السلام فإن السلام سنة ورد السلام فريضة ومع ذلك كانت البداية بالسلام أفضل من الرد على ما قال صلى الله عليه وسلم للبادئ بالسلام عشرون حسنة والرد عشر حسنة وربما يقولون الأخذ يسمى في إحياء النفس والمعطي يسمى في تحصين النفس أوفي إغناء المال وإحياء النفس أعلى درجة من إغناء المال وحجتنا في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اليد العليا خير من اليد السفلى من غير تفضيل بين السفلى بالأداء وبين إقامة الفرض فإن قيل المراد باليد العليا الفقير لأنها نائمة عن بد الشرع فإن للمصدق يحمل ماله لله خالصا بأن يخرج منه من ملكه ثم يدفعه إلى الفقير ليكون كفاية لمن الله تعالى والفقير يتوب عن الشرع في الأخذ من العبد ويأمن هذا في قوله تعالى ألم تعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده الآية وقال صلى الله عليه وسلم إن الصدقة تقع في يد الرحمن فبريها كما برى أحدكم فلو حتى يصير مثل أحد فهذا تبين أن اليد العليا في المعنى يد الفقير فتننا هذا التأويل بعيد وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدعى ثلاثة يد الله ثم اليد المعطية ثم اليد اللطاة في السفلى إلى يوم القيامة وفي رواية ثم اليد المعطية ثم اليد اللطاة في السفلى إلى يوم القيامة فهذا تبين أن المراد باليد العليا المعطي ولأن المعطي يظهر من الدنس بالاعطاء والأخذ يثلوث ويأمن ذلك أن الله تعالى قال خمن أموالهم صدقة الآية فمرقا أن في أداء

الصدقة معنى التطهير والتزبه وفي الأخذ تلوث وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة أوساخ الناس وسماها غسالة قتال يامشربني هاشم إن الله تعالى كره لكم غسالة الناس يعني الصدقة وبذل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مباشر الاعطاء بنفسه وكان أخذ الصدقة لنفسه حراما عليه كآصال صلى الله عليه وسلم لا عمل الصدقة لحمد ولا ك محمد وتكلم الناس في حق سائر الأنبياء عليهم السلام ففهم من قول ما كان يحمل أخذ الصدقة لسائر الأنبياء عليهم السلام ولكنها كانت تحمل لقرابهم ثم إن الله أكرم نبينا صلى الله عليه وسلم بأن حرم الصدقة على قرابته اظهارا لفضله لتكون درجته في هذا الحكم كدرجة الأنبياء عليهم السلام وقيل بل كانت الصدقة تحمل لسائر الأنبياء وهذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم فكيفما كان يجوز أن يقال في تحريم الصدقة عنه أعلى الدرجات معنى الكرامة والخصوصية له فالمراد كان الأخذ أفضل من الاعطاء بحال لما كان في تحريم الأخذ عليه وعلى أهل بيته معنى الخصوصية والكرامة والدليل عليه أن الشرع ندب كل أحد إلى التصديق وندب كل أحد إلى التحرز عن السؤال قال صلى الله عليه وسلم لتوبان رضى الله عنه لا تسأل الناس شيئا أعطوك أو ممنوك وقال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام رضى الله عنه إياك أن تسأل أحدا شيئا أعطاك أو منك فكان بعد ما سمع هذه المقالة لا يسأل أحدا شيئا ولا يأخذ من أحدا شيئا حتى كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يمرض عليه نصيبه مما يبطي فكان لا يأخذ ويقول لست آخذ من أحد شيئا بعد ما قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال وكان عمر رضى الله عنه يشهد عليه ويقول يا أيها الناس قد أشهدكم عليه أني عرضت عليه حقه وهو يأبى وبهذا تبين أن الاعطاء أفضل من الأخذ وقال الله تعالى يحسبهم الجاهل أغنياء من التعنف الآية يعني من التعنف عن السؤال لا الأخذ بهال صلى الله عليه وسلم من استغنى أغناه الله ومن استغنى أغناه الله ومن فتح على نفسه بابا من الفقر فتح الله عليه سبعين بابا من الفقر فإذا كان التعنف في الاستماع من الأخذ كان في الأداء على الأخذ ترك التعنف من حيث الصورة فالمراد كان المعطي أفضل من الأخذ وفي كل خير (قال وكل ما كان الاكل فيه فرضا عليه فإنه يكون مثابا على الاكل لأنه يمثل به الأمر فيتوصل به إلى أداء الفرائض من الصوم والصلاة) فيقول لذلك لا يسمي لأداء الجمعة والطهارة لأداء الصلاة والأصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم يؤجر المؤمن في كل شيء حتى في مباحثته أهله فقيل أنه يقضى شهوته

على هذا ويحس وقال مالك رحمه الله تعالى هو نافض للمهد بما صنع فيقتل وكذلك ان كان لا يزال ينتال رجلان من المسلمين فيقتله أو يفعل ذلك أهل أرضه لم يكن هذا نقضاً للمهد عندنا وقال مالك رحمه الله تعالى هو نقض لانه خلاف موجب العقد فان الذي من يتقاد لحكم الاسلام في الممايلات ويكون مقهوراً في دار الاسلام تحت يد المسلمين ومباشرة ما كان يخالف موجب العقد يكون نقضاً للمهد ~~وكذا~~ نقول لو فعل هذا مسلم لم يكن به نافضاً لايامه فكذلك اذا فصله ذمي لا يكون نافضاً لايامه والاصل فيه حديث حاطب بن ابي بلتمه وفيه نزل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء وقصته فيما صنع معروفة في التنازي وقد سماه الله تعالى مؤثماً مع ذلك وحديث أبي لبابة بن النضر وفيه نزل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الله والرسول وقصته فيما أخبر به نجي قريظة معروفة وقد سماه الله مؤثماً فعرفنا ان مثل هذا لا يكون نقضاً للإيمان ولا للبيعة ولكن من ثبت عليه القتل بالبيعة يقتض منة فان لم يعرف القتال ووجد القتل في قرية من قراهم ففيه القسامة والدية كما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتل للوجود بخير فيحلف المالك خمسين مينا بالله ما قلت ولا عرفت قاتله ثم يرمى الدية ولا يخلف بقية أهل مملكته لانهم عبيده والعبيد لا يزاخمون الأحرار في القسامة والدية فان كانوا أحراراً فعلهم القسامة والدية لانهم يساوونه في الحرب والسكنى في القرية فيشاركونه في القسامة والدية واذا طلب قوم من أهل الحرب المودة سنين بغير شيء نظر الامام في ذلك فان رآه خيراً للمسلمين لشدة شوكتهم أو لغير ذلك فعله لقوله تعالى وان جنحو لاسلم فانجح لها ولان رسول الله صلى الله عليه وسلم صالح أهل مكة عام الحديبية على ان وضع الحرب بينه وبينهم عشر سنين فكان ذلك نظراً للمسلمين لمواطنة كانت بين أهل مكة وأهل خيبر وهي معروفة ولان الامام نصب ناظرًا ومن النظر حفظ قوة المسلمين أولاً فربما يكون ذلك في المودة اذا كانت للمشركون شوكة أو احتاج الى أن يمين في دار الحرب ليتوصل الى قوم لهم بأس شديد فلا يجد بداً من أن يوادع من على طريقه وان لم تكن المودة خيراً للمسلمين فلا ينبغي أن يوادعهم لقوله تعالى ولا تهنوا وتدعوا الى السلم وأنتم الاعلون ولان قتال المشركون فرض وترك ما هو الفرض من غير عذر لا يجوز فان رأى المودة خيراً فوادعهم ثم نظر فوجدوا دعوتهم شرّاً للمسلمين نبذ اليهم المودة وقاتلهم لانه ظفر في الانتها.

ما لو كان موجوداً في الابتداء منه ذلك من المودة فاذا ظهر ذلك في الانتها منع ذلك من استدامة المودة وهذا لان نقض المودة بالنبذ جائز قال صلى الله عليه وسلم بقدر عليهم أولاهم ورد عليهم انفسهم ولكن ينبغي أن نبذ اليهم على سواء قال تعالى ولا تخافن من قوم خيانة فأنذ اليهم على سواء أي على سواء منكم ومنهم في العلم بذلك فعرفنا أنه لايجل قتالهم قبل التنبذ وقيل أن يعلموا بذلك ليعودوا الى ما كانوا عليه من التجسس وكان ذلك للتحرز عن النذر فان حاصر العدو المسلمين وطلبوا المودة على أن يؤدي اليهم المسلمون شيئاً معلوماً كل سنة فلا ينبغي للامام أن يجيبهم الى ذلك لما فيه من الدية والذلة بالمسلمين الاعداء الضرورة وهو ان يخاف المسلمون الهلاك على انفسهم ويرى الامام أن هذا الساع خيراً لهم فحينئذ لا بأس بأن يفعله لما روي ان المشركون احاطوا بالحندي وصار المسلمون كما قال الله تعالى هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلازلاً شديدات رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبيدة بن حصن وطلب منه ان يرجع عن معه على ان يعطيه كل سنة ثلث دينار المدينة فابي الا الا نصف فلما حضر رسوله ليكتبوا الصلح بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم قام سيد الانصار سعد بن معاذ وسعد بن عباد رضي الله عنهما وقال يا رسول الله ان كان هذا عن وحى فامض لما أمرت به وان كان رأياً رأيت فقد كنا نحن وهم في الجاهلية لم يكن لنا ولا لهم دين فكانوا لا يطعمون في ثمار المدينة الا بشراء أو قري فاذا أعزنا الله بالدين وبعت فينا رسوله نعطيهم المدينة لا نعطيهم الا السيف فقال صلى الله عليه وسلم اني رأيت العرب رمتكم عن قوس واحدة فاجبت ان اصرفهم عنكم فاذا أبى ذلك قاتم واوذلك اذ هو افلا نعطيكم الا السيف فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني رأيت العرب رمتكم عن قوس واحدة فاجبت ان اصرفهم عنكم وسم الى الصلح في الابتداء لما أحسن الضعف بالمسلمين حين رأى القوة فيهم فاقامه السعدان رضي الله عنهما امتنع من ذلك وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعطى المؤلفة فلجهم من الصدقة لدفع ضررهم عن المسلمين فدل على أنه لا بأس بذلك عند خوف الضرر وهذا لانهم ان ظهروا على المسلمين أخذوا جميع الاموال وسبوا النزارى فدفع بعض المال ليعلم المسلمون في ذرايعهم وسائر أموالهم أهون وأنفع وان أراد قوم من أهل الحرب من المسلمين المودة سنين معلومة على ان يؤدي أهل الحرب الخراج اليهم كل سنة شيئاً معلوماً على ان لا تجزى أحكام الاسلام عليهم في بلادهم لم يفعل ذلك الا ان يكون في ذلك

عشرة أذرع لأن ظاهر اللفظ يجمع الجوانب الأربع والاصح أن المراد التقدير بأربعين ذراعاً من كل جانب لأن المقصود دفع الضرر عن صاحب البئر الأول لكيلا ينفرد أحد في حريمه بئر أخرى فتحول إليها ما يثمه وهذا الضرر ربما لا يندفع ببشرة أذرع من كل جانب فإن الأراضي تختلف بالصلاة والرخاوة في مقدار أربعين ذراعاً من كل جانب يثبت بدفع هذا الضرر ويستوى في مقدار الحرم بئر العطن وبئر الناضح عند أبي حنيفة رحمه الله وعندهما حريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح سبعون ذراعاً واستدلوا بحديث الزهري أن النبي عليه الصلاة والسلام قال حريم البئر خمسة أذرع وحريم بئر العطن أربعون ذراعاً وحريم بئر الناضح ستون ذراعاً ولأن استحقاق الحرم باعتبار الحاجة وحاجة صاحب البئر الناضح إلى الحرم أكثر لأنه يحتاج إلى موضع يسير فيه الناضح ليستقي فيه الماء من البئر بذلك وفي بئر العطن إنما يستقي يده فلا يحتاج إلى هذا الموضع واستحقاق الحرم بقدر الحاجة (الأنزلي) أن صاحب البئر يستحق من الحرم أكثر مما يستحق صاحب البئر لأن ماء البئر يفيض على الأرض ويحتاج صاحبه إلى اتخاذ الزارع حول ذلك لينتفع بما يفيض من الماء وإلى أن يبنى غديرًا يجتمع فيه الماء فاستحق لذلك زيادة الحرم واستدل أبو حنيفة رحمه الله بالحديث الأول فإنه عليه الصلاة والسلام قال من حفر بئراً فله ما حولها أربعون ذراعاً وليس فيه فصل بين بئر العطن والناضح ومن أصله أن العالم المتفق على قوله والعمل به يرجع على الخاص المختلف في قبوله والعمل به ولهذا رجح قوله عليه الصلاة والسلام ما أخرجت الأرض فيه الشر على قوله عليه الصلاة والسلام ليس فيها دون خمسة أوسق صدقة وعلى قوله عليه الصلاة والسلام ليس في الخضراوات صدقة ورجح أصحابنا رحمهم الله قوله عليه الصلاة والسلام الخمر بالتمر مثلاً على غير الرأي ولأن استحقاق الحرم حكم ثبت بالنسب بخلاف القياس لأن الاستحقاق باعتبار عمله وعمله في موضع البئر خاصة فكان ينبغي أن لا يستحق شيئاً من الحرم ولكننا تركنا القياس بالنسب فبقدر ما أفتق عليه الآثار ثبت الاستحقاق وما زاد على ذلك مما اختلف فيه لا أثر لما ثبت استحقاقه بالشك هذا أصل أبي حنيفة رحمه الله في مسائل الحرم ولما لم يحمل للهر حريماً وكذلك في غير هذا الموضع فإنه قال لا يستحق القناري قمرسه إلا سهماً واحداً لأن استحقاقه ثبت بخلاف القياس بالنسب فلا يثبت إلا القناريين به فأما حريم البئر خمسة أذرع كما ورد به الحديث لأن الآثار ائتمت عليه

ولكن عند بعضهم الحسمائة في الجوانب الأربعة من كل جانب مائة وخمسة وعشرون ذراعاً والاصح أن له خمسمائة ذراعاً من كل جانب وقد ذكر أبو يوسف في الأمالي هذا مفسراً في بئر الناضح قال يتقدر حريمه بستين ذراعاً من كل جانب إلا أن يكون الرشا أطول من ذلك فهذا دليل على أن المذهب التقدير من كل جانب بما سعى من القدران ثم الاستحقاق من كل جانب في الموات من الأرض بما لا يحق لأحد فيه أما فيما هو حق النهر فلا حتى لو حفر إنسان بئراً لجاء آخر وحفر على منتهى حد حريمه بئراً فإنه لا يستحق الحرم من الجانب الذي هو حريم صاحب البئر الأول وإنما يستحقه من الجوانب الأخرى فيما لا يحق فيه لأن في ذلك الجانب الأول قد سبق إليه وقد ثبت استحقاقه كما قال عليه الصلاة والسلام ما مباح من سبق فلا يكون لأحد أن يبطل عليه حقه ويشاركه فيه وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال أسفل النهر أمر على أهل أعلاه حتى يرووا وفيه دليل أنه ليس لأهل الأعلى أن يسكروا النهر ويجبسوا الماء عن أهل الأسفل لأن حقهم جيباً ثابت فلا يكون لبعضهم أن يمنع حق الباقي ويختص بذلك وفيه دليل على أنه إذا كان الماء في النهر بحيث لا يجري في أرض كل واحد منهم إلا بالسكرك فإنه يبدأ بأهل الأسفل حتى يرووا ثم بعد ذلك لأهل الأعلى أن يسكروا ليرتفع الماء إلى أراضيهم وهذا لأن في السكر أحداث شتى في وسط النهر المشترك ولا يجوز ذلك مع حق جميع الشركاء وحتى أهل الأسفل ثابت ما لم يرووا فكان لهم أن يمتنوا أهل الأعلى من السكر ولهذا ساءم أسراً لأن لهم أن يمتنوا أهل الأعلى من السكر وعليهم طاعتهم في ذلك ومن تزمك طاعته فهو أميرك بيانه في قوله عليه الصلاة والسلام صاحب الدابة المطوف أمير على الراكب لأنه بأمرهم بانتظاره وعليهم طاعته بحق الصعبة في السفر وفيه حكاية أبي يوسف رحمه الله حين ركب مع الخليفة يوماً فقدمه الخليفة بلوذه إليه فداده أيها القاضي الحق في فقال أبو يوسف إن ذابك إذا حركت طارت وإن دابتي إذا حركت قطعت وإذا تركت وقتت فانتظري فإن النبي عليه الصلاة والسلام قال صاحب الدابة المطوف أمير على الراكب فأمر بأن يعمل أبو يوسف رحمه الله على جنبه له وقال أهل أباك على هذا أهون من تأميرك على وعن محمد بن إسحق يرفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا بلغ الوادي الكمين لم يكن لأهل الأعلى أن يجبسوه عن الأسفل والمراد به الماء في الوادي والوادي اسم لموضع في أسفل الجبل يتعدى الماء من كل جانب من الجبل فيجتمع

لا تخزن نفسك عليك حقاً ولا هلك عليك حقاً فاعط كل ذي حق حقه
وقال صلى الله عليه وسلم للمقدم بن مدي كرب كل واشرب والبس عن غير خيلة والامر
للايجاب حقيقة ولان في الامتناع من الاكل الى هذه الغاية تريض النفس للهلاك وهو
حرام وفيه اكتساب سبب تقويت العبادات ولا يتوصل الي أداء العبادات الا بنفسه وكما
أن تقويت العبادات المستعفة حرام فاكساب سبب التقويت حرام فاما تجويع النفس على
وجه لا يجوز منه عن أداء العبادات وينتفع بالاكل بدمه فهو مباح لانه انما يمنع من الاكل
لإتمام العبادة اذا كان صائماً أو ليكون الطعام الله عنده اذا تناوله فكلما كان المتناول أجوع
كانت لذته في التناول من الاكل فوق الشبع وهو حرام عليه الا عند غرض صحيح له في ذلك
فليس له بالامتناع ان يصير بحيث لا ينتفع بالاكل فرض صحيح بل فيه اتلاف النفس
وحرمة نفسه عليه فوق حرمة نفس اخرى فاذا كان بحق عليه احياء نفس اخرى بما يقدر
عليه ولا يخل لها اكتساب سبب اتلافها ففي نفسه أولى وقد قال بعض المتشقة لو امتنع من
من الاكل حتى مات لم يكن آثماً لان النفس اماراة بالسوء كما وصفها الله تعالى به وهي عدو
المرء قال صلى الله عليه وسلم مامننا اعدى عدو المرء بين جنبيه يعني نفسه وللمرء ان لا يرى
عدوه فكيف يصير آثماً بالامتناع من تربته وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الجهاد جهاد
النفس وتجويع النفس مجاهدة لها فلا يجوز أن نجعل ذلك ولكن نقول ان مجاهدة النفس في
حملها على الطاعات وفي التجويع الى هذه الحالة تقويت العبادة لاجل النفس على أداء العبادة
وقد بينا أن النفس متمثلة لامانات الله تعالى فان الله تعالى خلقها معصومة لتؤدي الامانة التي
تمثلتها ولا يتوصل لذلك الا بالاكل عند الحاجة وما لا يتوصل الى اقامة المستحق الا به يكون
مستحقاً فاما الشاب الذي يخاف على نفسه من الشبق والوقوع في العيب فلا بأس أن يمنع
من الاكل ويكسر شهوته فتجويع النفس على وجه لا يجوز عن أداء العبادات مندوب اليه
لقوله صلى الله عليه وسلم يامشر الشباب عليكم بالنكاح فمن لم يستطع فليصم بالصوم فانه له
وجاه ولانه منتفع بالامتناع من الاكل هتامن حيث انه يمنع به نفسه عن ارتكاب الماصي
على ما يحكي عن أبي بكر الوراق رحمه الله قال في تجويع النفس اشباعاً وفي اشباعها تجويعاً
ثم فسر ذلك فقال اذا جاءت واحتاجت الى الطعام شبت عن جميع الماصي واذا شبت عن
الطعام جاءت ورغبت في جميع الماصي واذا كان التعرض عن ارتكاب المصيبة فرضاً وانما

يتوصل اليه بهذا النوع من التجويع كان ذلك فرضاً (قال ويفترض على الناس اطعام المحتاج في
الوقت الذي يجوز فيه من الخروج والطلب) وهذه المسئلة تشتتل على فصول أحدها أن
المحتاج اذا خرج عن الخروج يفترض على من يعلم حاله انه يطعمه مقدار ما يتقوى به على الخروج
وأداء العبادات اذا كان قادراً على ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم من بات شبعان وجاره الى
جنبه طأو حتى اذا مات ولم يطعمه أحد ممن يعلم بحاله اشتركوا جميعاً في المأثم لقوله صلى الله
عليه وسلم ايما رجل مات جوعاً بين قوم أغنياء فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسوله فاذا لم
يكن عند من يعلم بحاله ما يطعمه ولكنه قادر على الخروج الى الناس فيخبر بحاله ليواسوه
يفترض عليه ذلك لان عليه أن يدفع ما يزيل ضعفه بحسب الامكان والطاعة بحسب الطاقة
فان امتنعوا من ذلك حتى مات اشتركوا في المأثم واذا قام به البعض سقط عن الباقي وهو
نظير الاسير فان من وقع أسيراً في يد أهل الحرب من المؤمنين وقصدوا قتله يفترض
على كل مسلم يعلم بحاله ان يعديه بحاله ان قدر على ذلك والا أخبر به غيره ممن يقدر عليه واذا
قام به البعض سقط عن الباقي بمحصول المقصود ولا فرق بينهما في المعنى فان الجوع الذي
هاج من طبعه عدو يخاف الهلاك منه بمنزلة العدو من المشركين فاما اذا كان المحتاج يتمكن
من الخروج ولكن لا يقدر على الكسب فليعلم بحاله ومن علم بحاله اذا
كان عليه شيء من الواجبات فليؤده اليه لانه قد وجد لما استحق عليه مصرفاً ومستحقاً
فيذني له ان يسقط الفرض عن نفسه بالصرف اليه حتماً لانه أدنى اليه من غيره وهو يندب
الى الاحسان اليه ان كان قد أدى ما عليه من الفرائض لقوله تعالى وأحسنوا ان الله يحب
المحسنين وقال الله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً ولما سئل رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن أفضل الاعمال قال افشاء السلام واطعام الطعام والصلاة بالليل والناس
نيام فان كان المحتاج بحيث يقدر على الكسب فليعلم ان يكتب ولا يخل له أن يسأل لماروي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من سأل الناس وهو غني عما يسأل كانت مسئته يوم
القيامة خدوشاً أو خمرشاً أو كدوحاً في وجهه وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفرق
الصدقات فانه رجلان يسألانه من ذلك ففرغ بصره اليهما فرأهما جلدتين قال امانه لاحق
لكما فيه وان شئتاً أعطيتكما منها لاحقاً لها في السؤال وقال صلى الله عليه وسلم لا تخل
الصدقة لثني ولا لثني مرة سوى يدي لا يخل السؤال للقوى القادر على التكسب وقال

والسرايا من المسلمين ثم بقي يجمل وعده الله تعالى في نصرته بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إن تصروا الله يصركم فإذا بتم جيشا يبنى أن يؤمر عليهم أميراً هكذا كان بفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ولأن به يجمع كلامهم وثالث قلوبهم وبذلك يصرون قال الله تعالى هو الذي أبدك نصره وبالمؤمنين وألف بين قلوبهم وأما يؤمر عليهم من يكون صالحاً لذلك بأن يكون حسن التدبير في أمر الحرب ودعا مشفقاً عليهم سخياً شجاعاً ويحمي عن نصرين سيار رحمه الله تعالى قال اجتمع عطاء المعج وغيرهم على أن قائد الجيش ينبغي أن يكون فيه عشر خصال من خصال البهائم شجاعة كشجاعة الديك وتحن كتحن الدجاجة وقلب كقلب الأسد وروغان كروغان الثلب أي صاحب مكر وحيلة وغارة كغارة الثوب وحذر كحذر الثراب وحرص كحرص الكركي وصبر على الجراح كالكلب وحلة كالجبة وسنن كالسنان لا يهزل بحال وإذا أمر عليهم فله الصفات فينبغي له أن يوصيهم كما بدأ الكتاب ببيان ورواه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن علقمة بن مرثد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه رضى الله عنهم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بتم جيشاً أو سرية أو وصى صاحب بقوى الله في خاصة نفسه ففي هذا إشارة إلى الفرق بين الجيش والسرية فالسرية عدد قليل يسرون بالليل ويكونون بالنهار والجيش هو الجمع العظيم الذي يجيش بعضهم في بعض قال صلى الله عليه وسلم خير الأصحاب أربعة وخير السرايا وثمانية وخير الجيوش أربعة آلاف ولن يغلب اثنا عشر ألفاً عن ثلة إذا كانت كلهم واحدة وفيه بيان أنه ينبغي للانمام أن يخص صاحب الجيش والسرية بالوصية لأنه يجملهم تحت أمره ولولايته فيوصيه بهم وفي تخصيصه بالوصية بيان أن عليهم طاعته فلا تظهر فائدة الامارة إلا بذلك وقد أوصى أبو بكر رضى الله عنه يزيد بن أبي سفيان رحمه الله حين وجهه إلى الشام في حديث طويل ذكره في السير الكبير وأما بوصيه بقوى الله تعالى لأنه بالتقوى ينال النصر والمدد من السماء قال الله تعالى بلى إن تصبروا وثقوا وآتوكم من فورهم هذا يمددكم ويكن بالثقوي يجمع لهم مصالح الدار والمعاد قال صلى الله عليه وسلم ملائكة يمددكم بالثقوي وقال ملجم وقيل في معنى قوله في خاصة نفسه أنه كان بوصيه سرا حتى لا يفت على جميع ما بوصيه به غيره والأظهر أن المراد أنه كان بوصيه في حق نفسه أولاً ثم بوصيه بمن معه من المسلمين خيراً قال صلى الله عليه وسلم إبدأ بنفسك ثم بمن تأول ونفسه

إليه أقرب فكانه كان بوصيه بحفظ نفسه من الهالك وحفظ من معه من المسلمين حتى لا يرضى لهم إلا بما يرضى لنفسه ولا يخص نفسه بشيء دونهم فذلك يفتق التألف وانقيادهم لهم ثم قال اغزوا باسم الله أي اخرجوا وانصدوا والنزو القصد قال الله تعالى أو كانوا غزوا وبين أنه ينبغي لهم أن قصدوا على اسم الله تعالى كما قال صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله تعالى فهو لنقطع قال وفي سبيل الله أي ليكن خروجكم لابتغاء مرضاة الله تعالى لا لطلب المال فليجاهد يبذل نفسه وماله فائماً يرجع على عمله إذا قصد به ابتغاء مرضاة الله تعالى فلما إذا كان قصده تحصيل المال فهو ككرة خاطئة ثم قال فأتوا من كفر بالله فيه دليل فرضية القتال وانهم يقاتلون لدفع فتن الكفر ودفع شر الكفار وهذا عام لحقه خصوصاً فالمراد من كفر بالله من المقاتلين ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم حين رأى امرأة مقتولة يوم فتح مكة استظف ذلك وقال هاه ما كانت هذه تحفل وإلى ذلك أشار في هذا الحديث بقوله ولا تقتلوا وليدائكم قال ولا تقاتلوا والنول السرية من الغنمة وهو حرام قال الله تعالى ومن يذل يأت بما غل يوم القيامة قيل في التفسير يحمل ذلك في قهر جهنم ويؤمر باخراجه وكل ما انتهى إلى شفير جهنم يرجع في قهرها وقال صلى الله عليه وسلم النول من جر جهنم والأسود الذي كان يرحل لرسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصابه سهم غرب فأت قال الصحابة رضى الله تعالى عنهم هنيئاً له الشهادة فقال صلى الله عليه وسلم كلاً فلا العبادة التي عليها من المنعم لتشتمل عليه ناراً يوم القيامة وقال في خطبته ردوا الخيل والخيطة والنول عار وشعار على صاحبه يوم القيامة قل ولا تندروا والفسد الخيانة وتفض العبد وهو حرام قال الله تعالى فليذهب إليهم على سواء إن الله لا يحب الظالمين وقال صلى الله عليه وسلم لكل غادر لواء يركز عند باب أسته يعرف به غدرة يوم القيامة وكان صلى الله عليه وسلم يكتب في العود وفا لا غدر فيه قال ولا تغلوا وللتلعة حرام كاردى عمران بن حصين رضى الله تعالى عنه قال ما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فبنا خطيباً بمد ما مثل بالمرئين إلا ومجتناً على الصدقة وبهنا عن التلعة فتخصيصه بالذكر في كل وقت وخطبة دليل على تأكيد الحرمة فيه قال ولا تغلوا وليداً والولد المولود في الله وكل آدمى مولود ولكن هذا اللفظ إنما يستعمل في الصغار عادة ففيه دليل على أنه لا يحل قتل الصغار منهم إذا كانوا لا يتألمون وقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء والولدان وقطي

نفسه ما يتوصل به إلى انتفاء الشهوات والمطلي يخرج من ملكه ما كان يتمكن به من انتفاء الشهوات وأعلى الدرجات منع النفس عن انتفاء الشهوات والتصل الثالث إذا كان المعلى متبرعا والآخذ مقترضا بأن كان عاجزا عن الكسب محتاجا إلى ما يسد به رمقه فندأهل الفقهاء المعلى أفضل أيضا وقال أهل الحديث منهم أحد بن حنبل وأسحاق بن راهويه رحمهم الله الأخذ أفضل هنا لأنه بالآخذ مقيم به فريضته والمطلي متنبه وقد بينا أن إقامة الفرض أعلى درجة من التفل ولأن الآخذ لو امتنع من الأخذ هنا كان آمنا والمطلي لو امتنع من الاعطاء لم يكن آمنا إذا كان ذلك غيره ممن يطيه ما هو فرض عليه والثواب مقابل بالمقربة (الآثر) أن الله تعالى هدد نساء رسوله صلى الله عليه وسلم بضعف ما هدد به غيرهن من النساء فقال عز وجل وإنساء النبي من يأت منكن فاحشاً مينة الآية ثم جعل لمن التواب على الطاعات ضعف ما تنصيرهن لقوله تعالى يؤتيها أجرهما مرتين فإذا كان الأثم في حق الآخذ دون المعلى فكذلك الثواب للآخذ أكثر مما للمعلى ولكن هذا كله مشكل برد السلام فإن السلام سنة ورد السلام فريضة ومع ذلك كانت البداية بالسلام أفضل من الرد على ما قال صلى الله عليه وسلم للبادئ بالسلام عشرون حسنة ولراد عشر حسنات وربما يقولون الآخذ يسعى في إحياء النفس والمطلي يسعى في تحصيل النفس أوفى أثناء المال وإحياء النفس أعلى درجة من أثناء المال وحجتنا في ذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اليد العليا خير من اليد السفلى من غير تفضيل بين السفلى بالأداء وبين إقامة الفرض فإن قيل المراد باليد العليا يد الفقير لأنها نائمة عن بد الشرع فإن التصديق يحمل ماله سدخالصا بأن يخرج من ملكه ثم يدفعه إلى الفقير ليكون كفاية لمن الله تعالى والفقير يتوب عن الشرع في الآخذ من العين ويأمن هذا في قوله تعالى ألم تعلموا أن الله هو يقبل التوبة عن عباده الآية وقال صلى الله عليه وسلم إن الصدقة تغمق في بد الرحمن فيربا كما برى أحدكم فلو حتى يصير مثل أحد فهذا بين أن اليد العليا في المعنى يد الفقير قلنا هذا التأويل بعيد وقد روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يدعى ثلاثة يد الله ثم اليد المغطاة ثم اليد المغطاة في السفلى إلى يوم القيامة وفي رواية ثم اليد المغطاة ثم اليد المغطاة في السفلى إلى يوم القيامة فهذا بين أن المراد باليد العليا اليد المغطاة ولأن المعلى يظهر من الدنس بالاعطاء والآخذ يتلوث ويأمن ذلك أن الله تعالى قال خزنن أموالكم صدقة الآية فمرنا أن في أداء

الصدقة معنى التطهير والتزكية وفي الآخذ تلوث وقد سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة أوساخ الناس وسبها غسالة فقال يمشي بنى هاشم أن الله تعالى كره لكم غسالة الناس يعني الصدقة وبذل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يباشر الاعطاء بنفسه وكان أخذ الصدقة لنفسه حراما عليه كما قال صلى الله عليه وسلم لا تحمل الصدقة لحمد ولا لكرم محمد وتكلم الناس في حق سائر الأنبياء عليهم السلام فهم من يقول ما كان يحمل أخذ الصدقة لسائر الأنبياء عليهم السلام ولكنها كانت تحمل لقرابهم ثم إن الله أكرم نبينا صلى الله عليه وسلم بأن حرم الصدقة على قرائته اظهارا لفضله لتكون درجته في هذا الحكم كدرجة الأنبياء عليهم السلام وقيل بل كانت الصدقة تحمل لسائر الأنبياء وهذه خصوصية لنبينا صلى الله عليه وسلم فكيفما كان يجوز أن يقال في تحريم الصدقة عليه أعلى الدرجات معنى الكرامة والخصوصية له فلو كان الآخذ أفضل من الاعطاء لمحال لما كان في تحريم الآخذ عليه وعلى أهل بيته معنى الخصوصية والكرامة والدليل عليه أن الشرع نذب كل أحد إلى التصديق ونذب كل أحد إلى التحرز عن السؤال قال صلى الله عليه وسلم لثوبان رضي الله عنه لا تسأل الناس شيئا أعطوك أو منعتك وقال صلى الله عليه وسلم لحكيم بن حزام رضي الله عنه إياك أن تسأل أحدا شيئا أعطاك أو منعتك فكان بعد ما سمع هذه المقالة لا يسأل أحدا شيئا ولا يأخذ من أحدا شيئا حتى كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يمرض عليه نصيبه مما يبطل فكان لا يأخذ ويقول لست آخذ من أحد شيئا بعد ما قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قال وكان عمر رضي الله عنه يشهد عليه ويقول يا أيها الناس قد أشهدكم عليه أني عرضت عليه حقه وهو يأبى وبهذا بين أن الاعطاء أفضل من الآخذ وقال الله تعالى يحسم الجاهل أغنياء من التعفف الآية يعني من التعفف عن السؤال والآخذ وقال صلى الله عليه وسلم من استغنى أغناه الله ومن استغنى أغناه الله ومن فتح على نفسه بابا من الفقر فتح الله عليه سبعين بابا من الفقر فإذا كان التعفف في الامتناع من الآخذ كان في الإقدام على الآخذ ترك التعفف من حيث الصورة فلماذا كان المعلى أفضل من الآخذ وفي كل خير (قال وكل ما كان الأكل فيه فرضا عليه فإنه يكون مثابا على الأكل لأنه يمثل به الأمر فيتوصل به إلى أداء الفرائض من الصوم والصلاة) فيقول للذي له السعي لأداء الجمعة والطهارة لأداء الصلاة والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم يؤجر المؤمن في كل شيء حتى في مياضته أهله فقيل إنه يقضى شهوره